أحاديث معلة
ظاهرها الصحة

طبعة جديدة منقحة ومفهرسة
ومزيدة بأكثر من مائة حديث عن الطبعة السابقة

تأليف
أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي

دار الآثار
للنشر والتوزيع



أحاديث معلة
ظاهرها الصحة

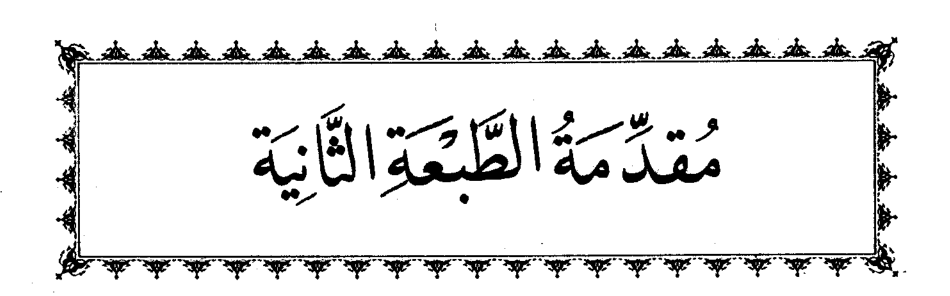
الطبعة الثانية

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

دين النبي محمد أخبار   نعم المطية للفتى الآثار



اليمن- صنعاء - شارع تعز - جوار بريد شميلة - هاتف وفاكس: ٦٢٠٣٥٠ - ص.ب.١٧١٩٠
المكلا - حي العمال - هاتف: ٣٠٧١١٢



الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مُباركًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ ربُّنا ويرضى، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

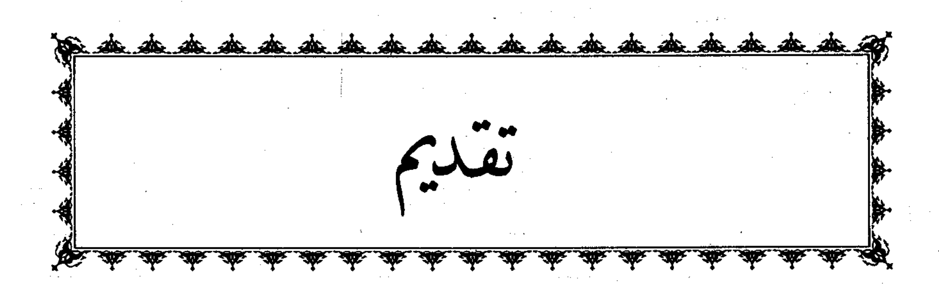
أما بعد: فإني أحمد الله الذي وفقني وأعانني على تَأليفِ «أحاديث معلة ظاهرها الصحة»، وقَد يسَّر الله دِراستَها في دار الحديث بدَمَّاج مع طلبةِ العلم، وفيهم الحفاظُ الكبارُ، والباحثون الأخيارُ، فكانتِ الفوائدُ تتدفَّقُ حتى ضُمَّ بحمدِ الله إلى الكتابِ زيادةٌ على مائة حديثٍ، أغلبُ تلكَ الزياداتِ مِن بَحثِي وتَنقِيبِي عَنها، ومِنها مِن إخواننا في الله جزاهم الله خيرًا.

ثم طلب مني الأخُ الفاضلُ سعيدُ بن عمر حبيشان الحضرمي صاحب مكتبة (دار الآثار) بصنعاء أن يُعيدَ طبعَ الكتاب فأذنتُ له بذلك، والكتاب بحمد الله قد اشتمل على فوائدَ تشدُّ لها الرحال، وستمر بك إن شاء الله إذ لا داعيَ لذكرها في المقدمة، فذكرها في المقدمة من باب تحصيل حاصل.

ثم إن بعض إخواننا في الله انتقد خمسةَ أحاديثَ قد أجبنا بحمد الله على اعتراضاته بجوابٍ إجمالي عند الأحاديث التي انتقدها، وبجواب تفصيلي ضم فوائد تشدُّ لها الرحال في «غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل» وهو مطبوع بحمد الله.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي



تقديم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُسلِمُونَ﴾.

﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبًا﴾.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَولاً سَدِيدًا ۞ يُصلِح لَكُم أَعمَالَكُم وَيَغفِر لَكُم ذُنُوبَكُم وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَد فَازَ فَوزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد: فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وأحسنَ الهدي هدي محمد ﷺ وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكل بدعةٍ ضلالةٌ، وكل ضلالةٍ في النار.

وبعد: فإنه قد ثبت عن نبينا ﷺ أنه قال: «لاَ يأتي زَمانٌ إلاَّ والَذي بعَدهُ شَرٌّ مِنَه»، فهذا دليلٌ على تغير الناس في آخر الزمان، وتغير أحوالهم،

روى البخاري في «صحيحه» عن مرداس الأسلمي رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَذهَبُ الصَّالِحُونَ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، وَيَبقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَو التَّمرِ، لا يُبَالِيهِم اللهُ بَالَه»، قال البخاري: يقال: حفالة وحثالة، أي: أنهما بمعنى. وفي «الصحيحين» من حديث أبي موسى وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما قالا: قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ بَينَ يَدَي السَّاعَة لأَيَّامًا، يَنزِلُ فِيهَا الجَهلُ، وَيُرفَعُ فِيهَا العِلمُ، وَيَكثُرُ فِيهَا الهَرْجُ، وَالهَرْجُ: القَتلُ»، وفي «الصحيحين» من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إنَّ اللهَ لا يَقبِضُ العِلمَ انتِزَاعًا يَنتَزِعُهُ مِن العِبَادِ، وَلَكِن يَقبِضُ العِلمَ بِقَبضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إذَا لَم يُبْقِ عَالمًا اتَّخذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالاً، فَسُئِلُوا، فَأَفتَوا بِغَيرِ عِلمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

وفي «الصحيحين» أيضًا عن حذيفة رضي الله عنه قَالَ حَدَّثَنَا رَسُولُ الله ﷺ حَدِيثَينِ رَأَيتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنتَظِرُ الآخَرَ، حَدَّثَنَا «أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَت في جَذرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِن القُرآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِن السُّنَّة»، وَحَدَّثَنَا عَن رَفعِهَا قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّومَةَ فَتُقبَضُ الأَمَانَةُ من قَلبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكتِ، ثُمَّ يَنَامُ النَّومَةَ فَتُقبَضُ فَيَبقَى أَثَرُهَا مِثلَ المَجلِ، كَجَمرٍ دَحرَجتَهُ عَلَى رِجلِكَ، فَنَفِطَ فَتَرَاهُ مُنتَبِرًا وَلَيسَ فِيهِ شَيءٌ، فَيُصبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إنَّ في بَنِي فُلانٍ رَجُلاً أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعقَلَهُ، وَمَا أَظرَفَهُ، وَمَا أَجلَدَهُ، وَمَا فِي قَلبِهِ مِثقَالُ حَبَّةِ خَردَلٍ مِن إِيمَانٍ» وَلَقَد أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيَّكُم بَايَعتُ، لَئِن كَانَ مُسلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسلامُ، وَإِن كَانَ نَصرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَومَ فَمَا كُنتُ أُبَايِعُ إلاَّ فُلانًا وَفُلانًا.

ففي هذه الأحاديث بيان أن العلماء العاملين يقلُّون في آخر الزمان، وأن

الرجل ربما تراه يعجبك كلامه وسمته، وما في قلبه مثقال حبة خردلٍ من إيمان، نسأل الله عز وجل أن يجعلنا من الصادقين، وأن يرزقنا العلم النافع.

ومن هؤلاء العلماء الذين لانزكّيهم على الله عز وجل؛ شيخنا مقبل بن هادي حفظه الله، فهو ممن نحسبه جمع بين العلم والعمل، فمن الناحية العلمية لا أكون مبالغًا إذا قلت: إنه ممن يحب علم الحديث أكثر من أهله وماله.

كثيرٌ من الناس إذا رأى محققًا من المحققين قد أكثر من التخريجات للحديث وأرقام الصفحات وأرقام الأحاديث، اغتر بذلك، وظن أن ذلك المحقق من أكابر العلماء، ولكن كثرة التخريج وإن كانت مفيدةً وتدل على علمٍ إلا أنّها وحدها لا تكفي، العلم الحقيقي ما حواه الصدر، وبعض المحققين علمه في أوراقه التي يكتبها، فربما إذا قابل هؤلاءِ إسنادٌ فيه أبوإسحاق السبيعي، أو الأعمش، أو زهير بن معاوية، ذهب ينظر ترجمته، لأن عمله هو الرجوع للكتب في كل شيء، أما شيخنا حفظه الله فهو حريصٌ على معرفة حال الرواة، فلانٌ أثبت الناس في فلان، وفلانٌ في روايته عن فلانٍ ضعفٌ، وفلانٌ لم يسمع من فلان، وفلانٌ أخصُّ بفلانٍ من غيره، وقد عرفنا من صحبته أنه يشتهي ذلك ويستمتع به أشد من اشتهائه الطعام والشراب، وهذا هو العلم الحقيقي، فإنه إذا كان في إسناد اختلافٌ فذهب يرجِّح بين الرواة فإنه يقضي بينهم، وكأنه يعيش وسطهم، فهذا عندما يتكلم بكلمةٍ في مثل هذه المواطن يكون لها وزنُها، أما من كان مبلغ علمه هو الرجوع إلى الكتب وليست عنده ملكةٌ للتمييز بين الرواة، فإنه إما أن يتحير، وإما أن يسلك مسلك أصحاب الرياضيات، فيقول: ثلاثة خالفوا واحدًا، إذن الثلاثة على صواب والواحد مخطئ، فالمسألة ليست مسألة رياضيات بحتة، والعدد وإن

كان له دوره في الترجيح إلا أنه ليس العامل الوحيد للترجيح، فلننظر إلى حديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ «كَانَ يَقبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيهَا» الحديث أخرجه البخاري من طريق عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وقال عَقِبَهُ: لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة، أي: أنَّهما روياه مرسلاً عن عروة، وسئل أبوداود عنه فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل. وقال أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه. وقال نحو ذلك ابن معين.

ومع هذا فإن البخاري أخرج الطريق الموصولة، والقصد ليس بيان الراجح من القولين؛ وإنما بيان أن البخاري رحمه الله إنما رجَّح الطريق الموصولة لعلة غير العدد، وإنما قضى بذلك لملكته التي تكونت عنده من معرفة أحوال الرجال.

ومن راجع ردود الحافظ ابن حجر على الدارقطني وغيره فيما انتقدوه على البخاري، تبين له ذلك، انظر مثلاً إجابته عن الحديث الأول من الأحاديث المنتقدة في مقدمة «الفتح» وفي أثناء إجابته يقول: ويتأيد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في «مستخرجه» على الصحيح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن زهير، استدل بذلك على أن هذا مما لم يدلس فيه أبوإسحاق، قال: لأن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماعٍ لشيخه، وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى والله أعلم. اهـ

الغرض من هذا هو بيان أن معرفة أحوال الرجال معرفةً موسعةً لا غنى لمحدثٍ عنها، بل هي أساس علم الحديث، ومن عرف شيخنا أو جالسه علم حرصه الشديد على ذلك، قلَّ أن تجد مثله في هذا الشأن، وبعض المحققين

المعاصرين تجد أحدهم يحقق ويدون ويثبت في أوراقه: هذا حديثٌ صحيحٌ وهذا ضعيفٌ، أما ما يعلق في ذاكرته من ذلك فقليل، ومن هو أحسن حالاً من يتذكر أن هذا الحديث ضعيف أو صحيح، أما شيخنا مقبل حفظه الله فإذا سُئل عن حديثٍ ضعيفٍ فغالبًا يذكر سبب الضعف؛ فيه فلانٌ وهو ضعيف، أو متروكٌ أو هو من طريق فلان، يرويه عن فلان، ولم يسمع منه، وهكذا غالبًا يبين سبب الضعف، ولا شك أن السامع ينتفع من هذا أكثر، وأن هذا أثبت حجة وأكثر نشرًا للعلم، نسأل الله عز وجل أن يزكي فينا هذا الجانب.

وبعض الناس يقول: إن الشيخ لا يهتم بالجانب الفقهي، وأقول: إن الشيخ يحذو في هذا الجانب حذو البخاري وغيره من أهل الحديث الذين عمدتُهم في مسائل الأحكام هو حديث رسول الله ﷺ، فإن البخاري رحمه الله تعالى كتابه هو كتاب فقه بحديث رسول الله ﷺ فهو يترجم للمسألة ثم يتبعها بحديث رسول الله ﷺ الذي هو دليل المسألة، ولذلك فهو يكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع حسب استدلاله به، وشيخنا يسير على هذه الطريقة ويلزم نفسه بها، فقلما يُسأل عن مسألةٍ إلا أجاب بحديث رسول الله ﷺ فهل في ذلك من بأس؟! مع أنه يرجع أيضًا إلى كتب الفقه لمعرفة أقوال أهل العلم كلما احتاج إلى ذلك، وبعض العاملين في التحقيق في زماننا جُلُّ همه التحقيق فقط وليس له دورٌ يُذكر في الدعوة إلى الله تعالى، بل إن بعضهم ربما لا يكون له دورٌ بالكلية، أما شيخنا حفظه الله فهو حريصٌ أشد الحرص على الدعوة إلى الله، ويحض طلبته على ذلك ويشجعهم، وكثيرًا ما كان يجعل أحد الطلبة يخطب الجمعة وهو جالسٌ تشجيعًا لهم.

وهو يحض الطلبة على الذهاب للدعوة إلى الله في القرى والمدن، وفي ذات

مرة طلب من أحد الإخوة المجتهدين في تحصيل العلم أن يذهب للدعوة إلى الله فرفض فاعتزل الدرس من ساعتها وبقي يومًا أو يومين لا يحضر للدروس حتى رجع ذلك الأخ عن رأيه وذهب للدعوة.

وهو مع طلبته لا يحملهم على رأيه، بل لا يغضب إذا خالفه بعضهم عن اجتهادٍ وإن كان مظهرًا في ذلك أنه يرجح رأي غيره من أهل العلم الذين هم أقرانه، فهو لا يحب لطلبته أن يكونوا مقلدين له، بل دائمًا يحضهم على الجد والاجتهاد في العلم والعمل، حتى إنه كثيرًا ما كان يصرح بأنه يحب أن يرى طلبته أفضل منه، ويظهر ذلك في سلوكه لمن عايشه، وهو مع ذلك محبٌّ لمشايخه مبجل لهم من غير تقليد، فهو إذا خالف الشيخ العلامة الألباني في مسألةٍ لا يصرح باسمه كما يعرف ذلك كل من يطلع على كتابات شيخنا، فهو يبين ما يراه حقًّا من غير أن يظهر نفسه ناقدًا لشيخه.

وهو إذا رأى طالب علمٍ بصدقٍ فهو يساعده بكل ما يستطيع حتى إن استطاع أن يخلع له ثيابه التي يلبسها لفعل ذلك، لا يدخر شيئًا عن طالب علم، صادق حريص على العلم، والتعليم هو شغله، أما الدنيا فلا يلتفت إليها، كتبه التي يكتبها لا يأخذ من ورائها دينارًا ولا درهمًا، إذا أتاه أحدٌ بشيء لإنفاقه في الدعوة لا يدخل بيته إنما يوضع في صندوقٍ يقوم عليه أحد طلبة العلم لينفق منه على طلبة العلم والدعوة إلى الله، وبيته كما هو من أول أمره باللبن ونفقته في بيته مثل النفقة على طلبة العلم، بل ربما تكون أحيانًا أقل.

وقد يأخذ عليه بعضهم أنه شديدٌ على مخالفه، فنقول: إنه يشتد على من يريد صرف الناس عن العلم والتعليم، ويشغلهم بالسياسات وهو مع ذلك لا يحب إيذاء أحدٍ ولا هدم شيء فيه منفعة للإسلام، فهو مع ما كان يظهر بينه

وبين جماعة الإخوان المسلمين من جفوة، إلا أنه دائمًا كان يعارض القضاء على المعاهد العلمية التي يسيطر عليها الإخوان، لما يرى فيها من نفعٍ للإسلام أكثر من مدارس التربية والتعليم.

هذا وإنني قد ذكرت ما مضى، ليس رغبةً في مدح الشيخ؛ فأنا أعلم أنه لا يحب ذلك بل يكرهه، ولكن ذكرت ذلك لما أرى فيه من المنفعة لطالب العلم وذلك ليتخلقوا بالخصال الطيبة الموجودة في أهل العلم، والشخص الحريص على ما ينفعه يحاول أن يستفيد من أهل الخير، فكل خصلة طيبة في شخص يحرص على أن يتصف بهذه الصفة ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾.

وفي "الصحيحين" عَن عَبدالله بنِ مَسعُود رَضيَ الله عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا حَسَدَ إلاَّ في اثنَتَين: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالاً فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ في الحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الحِكمَةَ فَهُوَ يَقضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا».

وبعض الناس إذا سمع أخبار السلف الصالح لم يحرك فيه ذلك رغبة التأسي بهم وكأنَّهم خلقٌ آخر غيرنا، وأما من كان في عصرنا ويعيش بيننا وهم يتأسون بالسلف الصالح فهم حافزٌ لغيرهم على التأسي بسلفنا، ونرجو من الله عز وجل أن يأخذ بأيدينا ونواصينا للخير حتى نكون أهلاً لميراث جنة الفردوس في مقعد صدقٍ عند مليكٍ مقتدر، إنه ولي ذلك والقادر عليه، كما نسأله سبحانه أن يمد في عمر شيخنا، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، كما نسأله سبحانه أن يغفر لنا ما قدمنا، وما أخرنا، وما أسررنا، وما أعلنا، وما هو أعلم به منا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين



المقدِّمة

الحمد لله حمدًا مباركًا فيه، كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، وصلَّى الله عَلَى نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبِهِ وسلَّم. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شَرِيكَ لَهُ، وأشهد أن محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ.

أما بعدُ: فإني في بحثِ "الصحيحِ المسندِ مما ليس في الصحيحين" كانت تمرُّ بي أحاديثُ ظاهرُها الصحةُ، فأجدُها في كتابِ آخرَ معلةً، وربما يطَّلِعُ عليها باحثٌ مِن الإخوةِ الباحثين، فيظنُّ أنَّها مما يلزمني إخراجُه، فأفردتُ لها دفترًا حتى اجتمعَ لَدَيَّ نحوُ أربعمائةِ حديثٍ، فرأيت إخراجَها حتى يتمَّ الانتفاعُ بِها كما تمَّ بـ"الصحيحِ المسندِ مما ليسَ في الصحيحين"، أسألُ الله أن ينفعَ بِها وأن يجعلَ العملَ خالصًا لوجهِهِ الكريم.

وغالبُ هذِهِ الفوائدِ مِن كتبِ أهل العلم كما ستراها إن شاء الله، فليسَ لي إلا الجمعُ والحمد لله الذي وفقني لذلك.

معنى العلة

قال ابنُ الصلاحِ في «المقدمة»: فالحديثُ المعلَّلُ هو الحديثُ الَّذى اطُّلع فيه على عِلَّةٍ تقدحُ في صحتِهِ مع أنَّ ظاهرَه السلامةُ منه.

قال الحافظ في «النكت» (ج٢ ص٧١٠ بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي حفظه الله): قلتُ: وهذا تحريرٌ لكلامِ الحاكمِ في «علومِ الحديث» فإنَّه قال: وإنما يُعلَّلُ الحديثُ مِن أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ، فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعِلَّةُ الحديثِ تكثرُ في أحاديثِ الثقات أن يحدثوا بحديثٍ له علَّةٌ فتخفَى عَلَيهم عِلَّتُهُ، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة.

متى يُسمَّى الحديثُ معلولاً: فعلى هذا لا يُسمَّى الحديث المنقطعُ مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويهِ مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولاً، وإنما يُسمَّى معلولاً إذا آل أمرُهُ إلى شيءٍ مِن ذَلك مع كَونِهِ ظاهرَ السلامة مِن ذلك.

وفي هذا ردٌّ على من زعم أنَّ المعلول يشمل كل مردود.

وإذا تقرَّرَ هذا فالسَّبيلُ إلى معرفةِ سلامةِ الحديثِ مِن العلَّةِ كما نَقَلَهُ المصنِّفُ عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامتُه.

وإن اختلفوا أمكن ظهورُ العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف، وسأوضحه في النوع الذي بعد هذا إن شاء الله تعالى، وهذا الفن أغمضُ أنواع الحديث وأدقُّها مسلكًا، ولا يقوم به إلاَّ مَن منحَهُ الله تعالى فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتبِ الرواةِ ومعرفةً ثاقبةً، ولهذا لم يتكلمْ

فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقُهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاعِ على غوامضه دونَ غيرهم ممن لم يمارس ذلك.

وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمامٌ من الأئمة المرجوع إليهم -بتعليله- فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صحَّحَهُ.

وهذا الشافعيُّ مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: "وفيه حديثٌ لا يثبتُه أهلُ العلم بالحديث".

وهذا حيث لا يوجد مخالفٌ منهم لذلك المعلِّلِ، وحيث يُصرِّحُ بإثبات العلة، فأما إن وُجِدَ غيرُه صححه فينبغي حينئذٍ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما.

وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارةً ولم يتبين منه تَرجيحٌ لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح. والله أعلم.

الترجيح

قال الحافظ في "النكت على ابن الصلاح"، (ج٢ ص٧١٢ بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي): قال الحافظ العلائي بعد أن ذكر ما هذا ملَّخصه: فإذا كان رجالُ الإسنادين متكافئين في الحفظ أو العدد، أو كان مَن أسندَه أو رفعه دون مَن أرسله أو وقَفَهُ في شيء مِن ذلك مع أن كلهم ثقات محتجٌ بِهم فههنا مجال النظر، واختلاف أئمة الحديث والفقهاء.

فالذي يسلكه كثيرٌ مِن أهلِ الحديث بل غَالبِهُم جعلُ ذلك علةً مانعةً من الحكم بصحة الحديث مطلقًا، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيءٍ مِن وجوه الترجيحِ حكموا لها، وإلاّ توقّفُوا[1] عن الحديث وعلّلوه بذلك، ووجوه الترجيحِ كثيرةٌ لا تنحصر ولا ضابطَ لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاصٌ وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكمٍ كليٍّ يشمل القاعدة بل يختلف نظرُهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده. والله أعلم.

وقال الحافظ في "النكت على ابن الصلاح" (ج٢ ص٧١٥ بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي): قال الحافظ العلائي: وهذا كلُّه إذا كان الإسناد واحدًا مِن حيثُ المخرج غير مختلفٍ في الحالات، أما إذا اختلف في الوصل والإرسال كأن يرويَ بعضهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه حديثًا مرفوعًا، فيرويه بعضهم عن الزهري عن أبي سلمة رضي الله عنه عن النبي ﷺ مرسلاً. أو يرويه بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه حديثًا مرفوعًا، فيرويه بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفًا.

ففي مثل هذه الصيغة يَضعُفُ تعليلُ أحدهما بالآخر، لكونِ كلٍّ منهما

(١) الذي يظهر أنّها إذا كانت الطرق متكافئة أنه يحمل على الوجهين، فإذا كان بعضهم يرسله عن المحدث وبعضهم يوصله فيحمل على أنه حدث به على الوجهين، ويؤخذ بالوصل لأنّها زيادة لم يعارضها ما هو أرجح منها. وهكذا الرفع والوقف يؤخذ بالرفع لأنّها زياة لم يعاوضها ما هو أرجح منها ولعله يأتي في المقدمة إن شاء الله شيءٌ من ذلك.

إسنادًا برأسه، ولقوة احتمال كونهما إسنادين عند الزهري أو عند الأعمش، كل واحد منهما على وجه.

قلت[٢]: وإنما يقوَى هذا إذا أتى بهما الراوي جميعًا في وقت واحد، وحينئذ ينتفي التعليل، وشرط هذا كله التساوي في الحفظ أو العدد. فأما إذا كان راوي الوصل أو الرفع مرجوحًا فلا، كما تقرر غير مرة والله أعلم.

أمثلة للعلة غير القادحة

منها تكافؤ الطرق، قال الدارقطني في «التتبع» ص(١٧٦): وأخرجا جميعًا حديث يحيى بن سعيد القطّان عن عبيدالله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: قصةَ المسيء صلاته وقول النبي ﷺ: «ارجِع فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَم تُصَلِّ».

قال: وقد خالفَ يحيى أصحابُ عبيدالله كلهم، منهم أبوأسامة، وعبدالله ابن نمير، وعيسى بن يونس وغيرهم، ورووه عن عبيدالله عن سعيد عن أبي هريرة، فلم يذكروا أباه، ورواه معتمر عن عبيدالله عن سعيد مرسلاً عن النبي ﷺ، ويحيى حافظ ويشبه أن يكون عبيدالله حدث به على الوجهين. والله أعلم.

وأخرجا أيضًا حديثَ يحيى القطان عن عبيدالله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة: قِيلَ: يَا رَسولَ الله مَن أَكرمُ؟

وقد خالف يحيى جماعةٌ، منهم: أبوأسامة، وابن نمير، وعبدة، ومعتمر، ومحمد بن بشر وغيرهم، فرووه عن عبيدالله عن سعيد عن أبي هريرة، وأخرج

---

(٢) القائل هو الحافظ.

البخاري الوجهين جميعًا، وأخرج مسلم حديث يحيى دون من خالَفَه. اهـ

وبعض إخواننا من طلبة العلم حفظهم الله إذا سألته عن العلة غير القادحة قال: إبدال ثقة بثقة، نعم، هذه علّةٌ غير قادحة، ولكنها مجردُ مثال، فإذا وجدتَ في الحديث علةً قادحةً ثم أُزيلتْ وسَلِمَ الحديث مِن العِلّة يُقالُ: فيه عِلّةٌ غير قادحةٍ.

وذلك كعنعنةِ المُدلِّس الّذي تضرُّ عنعنتُه ثم جاء من طريقٍ تنتهي إلى ذلك المدلس وفيها تصريحه بالسماع، والإرسال والوصل، ثم ترجح الوصل، والوقف والرفع ثم ترجح الرفع، وهكذا بقية العلل القادحة التي تطرأ على الحديث وتعرف بجمع الطرق كما قال علي بن المديني رحمه الله: «الباب إذا لم تُجمعْ طُرُقُه، لم يَتبيَّن خطؤه».

فائدة في معنى نفي الحفاظِ المتابعاتِ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت» (ج٢ ص٧٢١ بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي حفظه الله): ولَمَّا أخرجَ الترمذيُّ حديثَ ابن جريج المبدأَ بذكرِهِ في كتابِ الدعوات من «جامعه» عن أبي عبيدة بن أبي السَّفرِ عَن حَجَّاجٍ؛ قال: هذا حديثٌ حسن صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه من حديث سهيل إلاَّ من هذا الوجهِ. انتهى.

وهو متعقبٌ أيضًا، وقد عرفناهُ من حديثِ سهيل مِن غير هذا الوجه فرويناه في الخلعيات مخرجًا من أفراد الدارقطني، من طريق الواقدي ثنا عاصم ابن عمر وسليمان بن بلال كلاهما عن سهيلٍ به.

ورويناه في كتاب «الذكر» لجعفر الفريابي قال: ثنا هشام بن عمار، ثنا

إسماعيل بن عياش، ثنا سهيل.

ورويناه في «الدعاء» للطبراني من طريق ابن وهب قال: حدثني محمد بن أبي حميد، عن سهيل.

فهؤلاء أربعةٌ رووهُ عن سهيلٍ من غير هذا الوجه الذي أخرجه الترمذيُّ، فلعلَّهُ إنما نَفَى أن يَكونَ يَعرفُه مِن طريقٍ قويَّةٍ، لأنَّ الطُرُقَ المذكورةَ لا يخلو واحدٌ منها من مقال.

أما الأولى: فالواقدي متروك الحديث.

وأما الثانية: فإسماعيل بن عياش مضعَّفٌ في غير روايتِهِ عن الشاميين، ولو صرح بالتحديث.

وأما الثالثة: فمحمد بن أبي حميد وإن كان مدنيًّا لكنه ضعيفٌ أيضًا.

وقد سبق الترمذيَّ أبوحاتم إلى ما حكم به من تَفرُّدِ تلك الطريق عن سهيل، فقال فيما حكاه ابنه عنه في «العلل»: «لا أعلم رَوَى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيءٍ من طرق أبي هريرة رضي الله عنه. قال: وأما روايةُ إسماعيلَ بن عياشٍ فما أدري ما هي؟ إنما روى عنه إسماعيل أحاديث يسيرة».

فكأن أبا حاتم استبعد أن يكون إسماعيل حدث به، لأن هشام بن عمار تغير في آخر عُمُرِهِ، فلعله رأى أن هذا مما خلَّط فيه، ولكن أوردَ ابنُ أبي حاتم على إطلاق أبيه طريقَ سعيد المقبري عن أبي هريرة التي قدمناها، ثم اعتذر عنه بقوله: «كأنه لم يصحح رواية عبدالرحمن بن أبي عمرو عن المقبري».

وهذا يدلك على أنَّهم قد يطلقون النفي ويقصدون به نفي الطرق الصحيحة، فلا ينبغي أن يُوردَ على إطلاقهم مع ذلك الطرقُ الضعيفة. والله

الموفق.

قال أبوعبدالرحمن: وربما صرَّحُوا بذَلِكَ، قال الدارقطني رحمه الله في «الإلزامات» ص (٩٨): وانفرد البخاريُّ بحديث سنين بن أبي جميلة، ولم يروِ عنه غيرُ الزهريِّ من وجه يصح مثله.

وانفرد البخاريُّ بحديث شيبة بن عثمان ولم يروِ عنه غير أبي وائل من وجهٍ يصح مثله، فهذا حديث الثوري والشيباني عن واصل عن أبي وائل.

وانفرد مسلمٌ بحديث الأغر المزني ولم يروِه عنه غيرُ أبي بردة بن أبي موسى من وجهٍ يصحُّ مثلُه.

وانفرد مسلمٌ بحديث أبي رفاعة العدويِّ، ولم يروِ عنه غيرُ حميد بن هلال العدوي من وجهٍ يصحُّ مثلُه.

وانفرد مسلم برافع بن عمرو الغفاري أخي الحكم بن عمرو ولم يروِ عنه غيرُ عبدالله بن الصامت من وجهٍ يصحُّ مثلُه.

وانفرد مسلم بحديث ربيعةَ بن كعب الأسلمي، ولم يروِ عنه غير أبي سلمة ابن عبدالرحمن من وجهٍ يصحُّ مثلُه.

وانفرد البخاري بحديث أبي عبس بن جبر: «مَن اغبَرَّت قَدَمَاهُ في سَبِيل الله»، من رواية عباية بن رفاعة ولم يروِ عنه من وجهٍ يصحُّ مثلُه.

تنبيهٌ مهم

قد يكون الحديث معلاً من طريق، وصحيحًا من طريقٍ أخرى، أو من طُرُقٍ.

قال الدارقطني في «التتبع» ص (٣٧٥): وأخرجَ مُسلِمٌ عن المُقدِّمي، عن حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمرَ قبَّل الحجر. قال: وقد اختُلِفَ فيه على أيوب، وعلى حماد بن زيد، وقد وصلَهُ مسددٌ والحوضيُّ عن حماد. وخالفهم سليمانُ وأبوالربيع وعارمٌ، فأرسلوه عن حماد. قال ابن عُلية: عن أيوب نُبئتُ أن عمرَ. ليس فيه نافع، ولكن عمرُ وهو صحيحٌ من حديث سويد بن غفلة، وعابس بن ربيعة، وابن سرجس، عن عمر.

وقال ص (٣٧٩) وأخرج البخاري حديثَ عِمران بن حطَّان عن ابن عمرَ، عن عمرَ، في لُبسِ الحرير، وعمران متروك لسوءِ اعتقادِهِ وخُبثِ رأيهِ، والحديث ثابتٌ من وجوهٍ عن عمر، عن عبدالله مولى أسماء وغيره، عن ابن عمر، عن عمر. اهـ

فعلى هذا لا يجوز لطالب العلم أن يحكمَ على الحديث بالضعف بمجرد أن يراه في كُتُبِ العلل، فربما يكون صحيحًا من طريق أخرى، أو صحيحًا عن صحابيٌّ آخرَ، بل ربما يكون الحديثُ في «مجمع الزوائد» بسندٍ ضعيفٍ وهو في «الصحيحين» عن صحابيٌّ آخر.

ولا يحكمُ على الحديث بالضعف المطلق إلاَّ حافظٌ كبيرٌ كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، ومن

كان في مضمارهم كالدارقطني وبقيةُ حفاظ الحديث المتبحرين في هذا الفن، ومن العلماء المبرزين في هذا الفن الحافظ ابن حجر رحمه الله فإني وجدتُ في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» في المعلِّ وفي المضطربِ تعقباتٍ له تُشدُّ لها الرحال، فجزاه الله عن الإسلام وعن علم الحديث بخصوصه خيرًا.

ولسنا بحمد الله ممن يتحجر واسعًا، ولا ممن يهضم الناس جهودهم، فالباحث في هذا الزمن الذي أعطاه الله إمكانية البحث ويَسَّر له الكتبَ التي أصبحت متوفرة في هذا الزمن وجمعت و لم تكن مجموعة من قبل، له أن يقول: قد بحثتُ فلم أجد لفلانٍ متابعًا، فعلى هذا فالحديث شاذٌّ أو مرسلٌ. والله أعلم.

كلمة شكر ودعاء

روى أبوداود في «سننه» عن أبي هريرة رضي الله عنه عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «لا يَشكُرُ اللهَ مَن لا يَشكُرُ النَّاسَ».

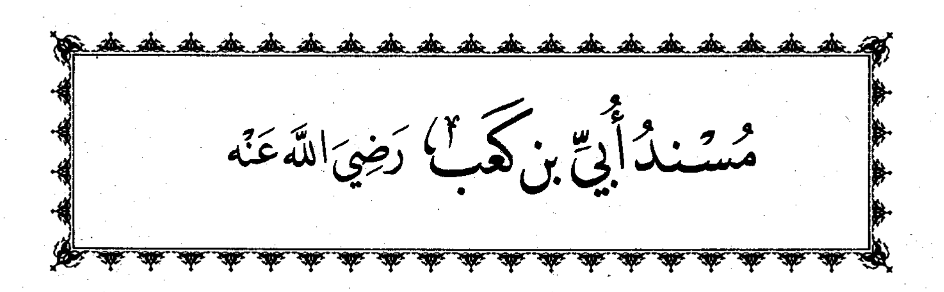
فأسأل الله أن يجزي أخانا حسين بن محمد مناع خيرًا على قيامه بكتابة «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» على الآلة الكاتبة، ثم ترتيبه إياها على المسانيد مع مشاركة أخيه في الله صالح بن صالح مناع فجزاهما الله خيرًا.

وأسأل الله أن يجزي أخانا الهمام محمد بن قائد الحجري على مراجعته الكتاب وإبداء ملاحظاته القيمة، فأسأل الله أن يبارك فيه وفي علمه ويجزيه خيرًا، وأن يعيذه من الحزبية المساخة ومن فتنة المحيا والممات. إنه على كل شيءٍ قدير.



١ - قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٣ ص١٥٨): أَخبَرَنَا قُتَيبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيثُ، عَن خَالد بنِ يَزِيدَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبي هِلالٍ، عَن يَزِيدَ بن عبدالله، عَن عُمَيرٍ مَولى آبي اللَّحمِ، عَن آبي اللَّحمِ، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ الله ﷺ عِندَ أَحجَارِ الزَّيتِ يَستَسقِي، وَهُوَ مُقنِعٌ بِكَفَّيهِ يَدعُو.

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، ولكنَّ الحافظَ في «تهذيب التهذيب» قال في ترجمة يزيد ابن عبدالله بن أسامة بن الهاد: رَوَىَ عن عمير مولى آبي اللحم، والصحيح أنّ بينهما محمدَ بن إبراهيم التيمي.



٢ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٢٣): حَدَّثَنَا إِسحَقُ ابنُ مَنصُورٍ، أَنبَأَنَا عبدالوَهَّابِ بنُ عَطَاءٍ العِجلِيُّ، عَن ابنِ عَونٍ، عَن الحَسَنِ، عَن أُبيٍّ بنِ كَعبٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَإِنَّمَا وَجهُنَا وَاحِدٌ، فَلَمَّا قُبِضَ نَظَرنَا هَكَذَا وَهَكَذَا.

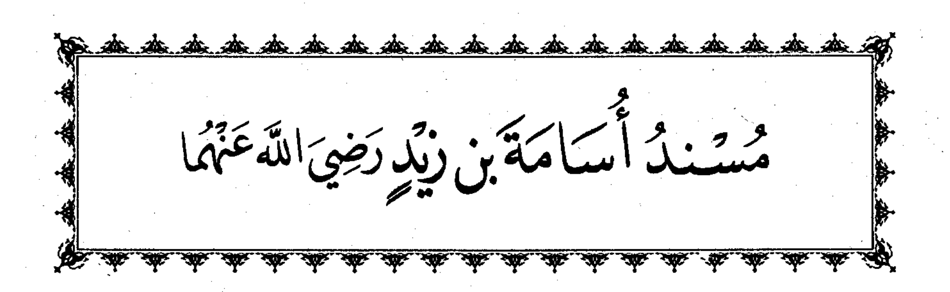
هذا الحديث إذا نظرتَ إلى رجاله وجدتَهُ قابلاً للتحسين، ولكن في «جامع التحصيل» وفي «مصباح الزجاجة»: أن الحسن لم يسمع من أبيّ بن كعب، وإنما سمعه من عُتَيٍّ بن ضمرة السعدي عن أُبيٍّ.

٣ـ قال أبويعلى الموصلي رحمه الله (ج٨ ص١٤٥): حَدَّثَنَا أَبوكُرَيبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيةُ بنُ هِشَامٍ، عَن عِمرَانَ بنِ أَبي أَنَسٍ المَكيِّ، عَن ابنِ أَبي مُلَيكَةَ، عَن عَائشَةَ قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ لأَصحَابِه: «تَدرُونَ أَزنَى الزِّنَى عِندَ الله»؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّ أَزنَى الزِّنَى عِندَ الله استِحلالُ عِرضِ امرِئٍ مُسلِمٍ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤذُونَ المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنَاتِ بِغَيرِ مَا اكتَسَبُوا﴾.

هذا الحديث كنت حكمت عليه في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (ج٢ ص٤٧١) بالصحة، ظانًا أن عمران بن أبي أنس هو القرشي، حتى أفادنا الشيخ الفاضل عبدالرقيب الإبي بأن الصحيح أنه عمران بن أنس المكي وهو ضعيف، وأحالنا على

"شعب الإيمان" للبيهقي (ج٥ ص٢٩٨) رقم الحديث (٦٧١١) فوجدنا في "شعب الإيمان": عن ابن[1] سلام عن يحيى بن واضح، سمع عمران. قال البخاري: لا يُتَابَعُ عليه، ورواه عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن الراهب، عن كعب من قوله وهو أصح. اهـ

(١) في الأصل: أبي سلام، والصواب: ابن سلام وهو محمد بن سلام البيكندي وهو في "تاريخ البخاري" على الصواب.



٤- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص٢١٩): أَخبَرَنَا يَعقُوبُ بنُ إبرَاهيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدالمَلك بنُ أَبي سُلَيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَن أُسَامَةَ بنِ زَيد، أَنَّهُ دَخَلَ هُوَ وَرَسُولُ الله ﷺ البيتَ فَأَمَرَ بلالاً فَأَجَافَ البَابَ، وَالبيتُ إذ ذَاكَ عَلَى ستَّة أَعمدَة، فَمَضَى حَتَّى إذَا كَانَ بَينَ الأُسطُوَانَتَينِ اللَّتَينِ تَليَان بَابَ الكَعبَة جَلَسَ، فَحَمدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيه، وَسَأَلَهُ وَاستَغفَرَهُ، ثُمَّ قَامَ حَتَّى أَتَى مَا استَقبَلَ من دُبُر الكَعبَة، فَوَضَعَ وَجهَهُ وَخَدَّهُ عَلَيه، وَحَمدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيه، وَسَأَلَهُ وَاستَغفَرَهُ، ثُمَّ انصَرَفَ إلَى كُلِّ رُكنٍ من أَركَان الكَعبَة فَاستَقبَلَهُ بالتَّكبيرِ، وَالتَّهليلِ، وَالتَّسبيحِ، وَالثَّنَاء عَلَى الله، وَالمَسأَلَة وَالاستغفَارِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى رَكعَتَينِ مُستَقبِلَ وَجهِ الكَعبَة، ثُمَّ انصَرَفَ، فَقَالَ: «هَذه القبلَةُ، هَذه القبلَةُ».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجالَ الصحيحِ، ولكن في «جامع التحصيل» عن أبي زُرعَةَ أنَّ عطاءَ بن أبي رباح لم يسمع من أسامة بن زيد، وفي «تهذيب التهذيب» عن أبي حاتم أن عطاء لم يسمع من أسامة بن زيد. والذي أسقطه عطاءٌ هنا هو ابن عباس كما في «صحيح مسلم» وفي النسائي أيضًا (ج٥ ص٢٢٠).

٥- وقال الإمام البزار رحمه الله (ج٧ ص٦٥): حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ عَلِيٍّ، أَخبَرَنَا

مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، أَخبَرَنَا هَمَّامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن عَزرَةَ، عَن الشَّعبِيِّ، قَالَ أَخبَرَني أُسَامَةُ بنُ زَيدٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ مِن جَمْعٍ فَمَا رَفَعَت يَدَيهَا عَادِيَةً حَتَّى رَمَى الجَمرَةَ.

قال البزار رحمه الله: ولا نعلمُ روى الشعبي عن أسامةَ غير هذا الحديث، ولا رواه عن الشعبي إلا عَزرة، وعزرة هذا هو عزرة بن عبدالرحمن، روى عنه قتادة وداود بن أبي هند وغيرهما. اهـ

قال أبو عبدالرحمن: الحديث ظاهره الحسن، ولكن ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٢٧٠) قال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه همامٌ عن قتادةَ عن عزرةَ عن الشعبيِّ أن الفضلَ بن العباس حدَّثَه وأن أسامةَ بن زيد حدَّثَه أن النبي ﷺ كان يلبي حتى رمى جمرة العقبة، هل سمع الشعبيُّ منهما؟ فقال أبوه: لا يحتمل، وينبغي أن يكون بينهما أحدٌ، ولكن كذا حدَّث به همامٌ، فلا أدرِي ما هذا الأمر؟. اهـ

٦- قال أبوداود الطيالسي رحمه الله كما في «المسند» (ص٨٨): حَدَّثَنَا شُعبَةُ وَهَمَّامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن عَزرَةَ، عَن الشَّعبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بنُ زَيدٍ أَنَّهُ أَفَاضَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مِن عَرَفَةَ فَلَم تَرفَع رَاحِلَتُهُ يَدًا عَادِيَةً حَتَّى أَتَى المُزدَلِفَةَ.

قال أبو عبدالرحمن: الحديث ظاهِرُه الصحة، ولكن ابن أبي حاتم ذكر في «العلل» (ج١ ص٢٧٧-٢٨٨) أنه سأل أباه عن هذا الحديثِ فقال أبوه: هذان الحديثان خطأٌ، الشعبي لم يسمعْ من أسامةَ شيئًا فيما أعلم. اهـ

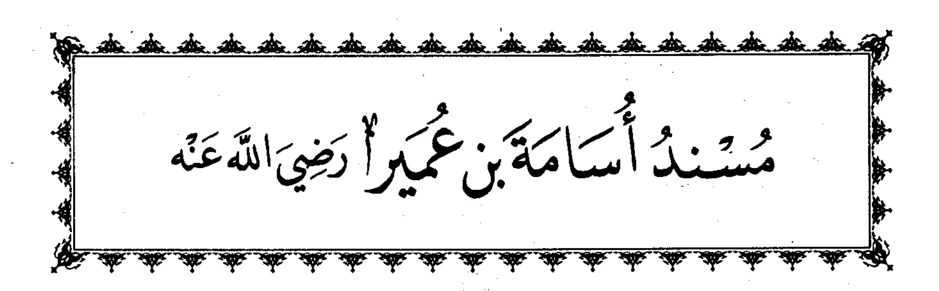
وأما التصريح بالسماع هنا فيحتمل أن يكون غلطًا من الناسخين أو الطابعين أو وهمًا من بعض الرواة؛ وعلى كُلٍّ فقولُ الحافظ مقدمٌ على نسخةٍ ليست مَسمُوعةً لنا، والله أعلم.

٧- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٣٨٠ بتحقيق إبراهيم عطوة):

حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بنُ الحَسَنِ المَروزِيُّ بِمَكَّةَ، وَإِبرَاهِيمُ بنُ سَعِيد الجَوهَرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا الأَحوَصُ بنُ جَوَّاب، عَن سُعَيرِ بنِ الخمسِ، عَن سُلَيمَانَ التَّيمِيِّ، عَن أَبِي عُثمَانَ النَّهدِيِّ، عَن أُسَامَةَ بنِ زَيد، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن صُنِعَ إِلَيه مَعرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِله: جَزَاكَ اللهُ خَيرًا فَقَد أَبلَغَ فِي الثَّنَاء».

قَالَ أَبُوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لا نَعرِفُهُ مِن حَدِيث أُسَامَةَ ابنِ زَيدٍ إِلا مِن هَذَا الوَجهِ، وَقَد رُوِيَ عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ بِمِثلِه، وَسَأَلتُ مُحَمَّدًا فَلَم يَعرِفهُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم ما بين ثقة وصدوق، فظاهرهُ الحسنُ، ولكن ابن أبي حاتم يقول في "العلل" (ج٢ ص٣٥٠): سمعتُ أبي يقول: هذا حديث منكرٌ بهذا الإسناد.



٨- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٢٩٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عِيسَى، ثَنَا أَحْمَدُ بنُ نجدَةَ القُرَشِي، ثَنَا سَعِيدُ بنُ مَنصُورٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حُمرَانَ، ثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاء، عَن أَبِي تَمِيمَةَ، عَن أَبِي الْمَلِيحِ بنِ أُسَامَةَ، عَن أَبِيه قَالَ: كُنتُ رَدِيفَ رَسُولِ الله ﷺ فَعَثَرَ بَعِيرُنَا، فَقُلتُ: تَعِسَ الشَّيْطَانُ. فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لا تَقُل تَعِسَ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّهُ يَستَعظِمُ حَتَّى يَكُونَ مِثلَ البَيت وَيَقوَى. وَلَكِن قُل: بِسمِ اللهِ، فَإِذَا قُلتَ: بِسمِ الله تَصَاغَرَ حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الذُّبَابِ».

الحديث معروفٌ عن أبي المليح عن رديف النبي ﷺ غير مسمى، حتى قال الإمام المزي في «تحفة الأشراف»: رواه جماعة عن خالد، لم يقولوا: عن أبيه، قالوا: عن رجل.

وقال الإمام النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص(٣٧٤) بعد أن ذكره من طريق عبدالله بن المبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي تميمة، عن أبي المليح، عن ردف رسول الله ﷺ، ثم ذكره من طريق محمد بن حمران، عن خالد، عن أبي تميمة، عن أبي المليح، عن أبيه. قال: الصواب عندنا حديث عبدالله بن المبارك وهذا عندي خطأ.

٩- قال الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٢٩٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ العَدلُ، ثَنَا أَبوالْمُثَنَّى، ثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، ثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاء، عَن أَبِي تَمِيمَةَ،

عَن رَدِيفِ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ عَثَرَتْ به دَابَّتُهُ، فَقَالَ: تَعس الشَّيْطَانُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَقُل تَعسَ الشَّيطَانُ، فَإِنَّكَ إن قُلتَ: تَعسَ الشَّيطَانُ تَعَاظَمَ، وَقَالَ: بِقُوَّتِي صَرَعتُهُ، وَإِذَا قِيلَ: بِسمِ الله خَنَسَ، حَتَّى يَصِيرَ مِثلَ الذُّبَابِ».

هذا حديثٌ صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

أبوتميمة وهو طريف بن مجالد لم يذكر أنه سمعه من ردف رسول الله ﷺ وقد جاء في «سنن أبي داود» و«عمل اليوم والليلة» من طريق عبدالله بن المبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي تميمة، عن أبي المليح، عن ردف النبي ﷺ. فعلم أن في رواية الحاكم رحمه الله سقطًا وهو أبوالمليح والله أعلم.

والحديث أخرجه أحمد (ج٥ ص٥٩) من حديث عاصم بن سليمان الأحول، كما جاء مصرحًا به في «المسند» (ج٥ ص٧١) وهو في هذا الموضع عن أبي تميمة، عن رديف النبي ﷺ، أو عن رجل، عن ردف النبي ﷺ فتؤكّد من السقط، والحمد لله.

١٠ ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٧٤): حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ، أَخبَرَنَا سَعِيدٌ وَابنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي المَلِيحِ بنِ أُسَامَةَ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن جُلُودِ السِّبَاعِ.

ثم قال ص (٧٥): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي المَلِيحِ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن جُلُودِ السِّبَاعِ.

الحديث أخرجه أبوداود (ج١١ ص١٩٤) وأخرجه الترمذي (ج٥ ص٤٦٧) ثم قال: ولا نعلمُ أحدًا قال: (عَن أبي المليحِ، عن أبيه) غيرَ سعيد بن أبي عروبة. ثم قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن يزيد الرشك، عن أبي المليح، عن النبي ﷺ أنَّهُ نَهى عَن جُلُود السِّبَاعِ. وهذا أصح.

زاد الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» عازيًا له إلى الترمذي: وعن ابن بشار عن

معاذ بن هشامٍ عن أبيه عن قتادة عن أبي المليح أنَّهُ كَرِهَ جُلُود السِّبَاع. اهـ

فسعيد بن أبي عروبة يعتبر شاذًا، لأنه خالف من هو أرجح منه، والله أعلم.

والحديث ذكره الإمام الترمذي في «العلل» (ج٢ ص٧٤١) بعد أن ذكره من حديث سعيد بن أبي عروبة متصلاً، قال: سألت محمدًا يعني البخاري، فقال: سعيد بن أبي عروبة روى عن قتادة، عن أبي المليح، عن أبيه عن النبي ﷺ.

وروى هشامٌ عن قتادة عن أبي المليح فقال: نَهَى عَن جُلُودِ السِّبَاعِ، ولم يعرض محمد في هذا بشيء أيهما أصح.

قال أبوعيسى: وروى شعبة هذا الحديث عن يزيد الرشك، عن أبي المليح، أن النبي ﷺ نَهَى عَن جُلُودِ السِّبَاعِ، ولم يذكر فيه عن أبيه. اهـ

١١ - قال الطبراني (ج١ ص١٩١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى القَزَّاز، حَدَّثَنَا أَبوعُمَرَ الحَوضِيُّ وَهَانِئُ بنُ يَحيَى قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي المَلِيحِ، عَن أَبِيهِ أَنَّ رَجُلاً أَعتَقَ شِقصًا مِن مَملُوكٍ فَأَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ عِتقَهُ، وقال: «لَيسَ للهِ شَرِيكٌ».

هذا إسنادٌ قويٌّ كما قاله الحافظ في «الفتح» (ج٥ ص١٥٩).

وأخرجه أحمدُ (ج٥ ص٧٤-٧٥) من طريق عبدالله بن بكرٍ السهمي، ثنا سعيد، عن قتادة به موصولاً، ثم قال: ثنا بَهز، عن همام، قال: حديث الشقصِ في العبدِ مرسلٌ.

وأخرجه أبوداود (٤٩٧٠) موصولاً، فقال: أخبرنا محمدُ بن المثنى، قال: ثنا أبوالوليد، قال: ثنا همام، قال: ثنا قتادة. وأخبرنا محمدُ بن معمر، قال: ثنا حبانُ، قال: ثنا همام به، ثم رواه (٤٩٧١) فقال: أخبرنا المؤمل بن هشام، قال: ثنا إسماعيل، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي المليح به مرسلاً. وقال (٤٩٧٢): أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثني أبوعامر، قال: ثنا هشام، عن قتادة، عن أبي المليح به مرسلاً.

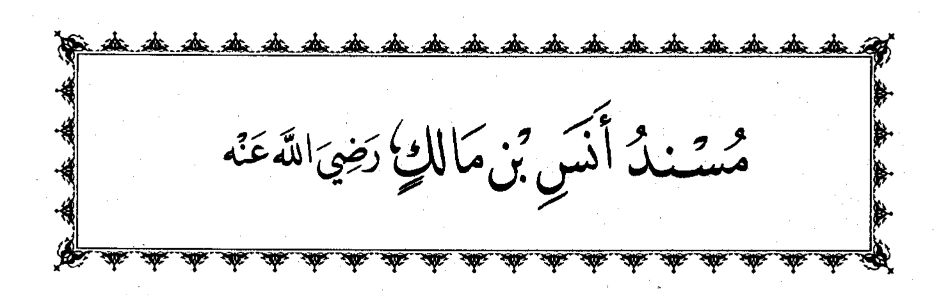
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٩٣٣) فقال: حدثنا أبوالوليد الطيالسي، قال: ثنا

همام (ح) وثنا محمد بن كثير المعنى، أخبرنا همام، عن قتادة، عن أبي المليح، قال أبوالوليد: عن أبيه به.

ونقل المزي في «التحفة» (ج١ ص٦٥) أن النسائي قال: هشامٌ وسعيدٌ أثبت في قتادة فاتضح من ذلك شذوذِ الرواية الموصولة، وقد اختُلف على همام فيه، فقد رواه محمد بن كثير عنه مرسلاً عند النسائي ورواه أبوعمر الحوضي ويحيى بن هانئ عند الطبراني وأبوالوليد عند أبي داود، والنسائي موصولاً، وكذا حبان بن هلال عند أبي داود أيضًا.

والصواب ما رواه البخاري (ج٥ ص١٣٢ فتح) فقال: حَدَّثَنا بِشرُ بنُ مُحَمَّدٍ، أَخبَرَنَا عَبدُالله، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن النَّضرِ بنِ أَنَسٍ، عَن بَشِيرِ بنِ نَهِيك عَن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ الله عَنهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن أَعتَقَ شِقصًا لَهُ مِن عَبدٍ أَو شِركًا -أَو قَالَ: نَصِيبًا- وَكَانَ لَهُ مَا يَبلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيمَةِ العَدلِ فَهُوَ عَتِيقٌ، وَإِلاَّ فَقَد عَتَقَ مِنهُ مَا عَتَقَ».

ورواه مسلم (١٥٠٣) عن عمرو الناقد، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن أبي عروبة، عنَ قتادة به نحوه. ورواه عن علي بن خشرم، أخبرنا عيسى بن يونس، عن ابن أبي عروبة به نحوه.



مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

١٢- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص١٩٤): أَخبَرَنَا إِسحَقُ بنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: أَنبَأَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ احتَجَمَ وَهُوَ مُحرِمٌ عَلَى ظَهرِ القَدَمِ، مِن وَثءٍ كَانَ بِهِ.

إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا داود (ج٥ ص٢٩٠) يقول عقب هذا الحديث: سمعت أحمد قال: ابنُ أبي عروبة أرسلَه. يعني عن قتادةَ. اهـ

وفي رواية معمرٍ عن قَتادة كلامٌ، وأما سعيدُ بن أبي عروبة فمِن أثبتِ الناس في قتادة، فيُعتبر حديثُ مَعمر شاذًّا. والله أعلم.

١٣- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٣ ص١١٠): أَخبَرَنِي مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ ابنِ مَيمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الفِريَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، عَن ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَن أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَنزِلُ عَنِ المِنبَرِ، فَيَعرِضُ لَهُ الرَّجُلُ، فَيُكَلِّمُهُ فَيَقُومُ مَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى يَقضِيَ حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى مُصَلاهُ فَيُصَلِّي.

هذا حديثٌ إذا نظرتَ إلى سندِه حكمتَ عليه بالصحَّة، فرجالُه رجال الصحيح، إلا محمد بن علي بن ميمون، وقد قال عنه الحاكم: إمامُ أهل الجزيرة في عصرِه، ثقةٌ مأمون.

ولكن أبا داود رحمه الله تعالى يقول (ج٣ ص٤٧١) بعد ذِكرِ الحديثِ: والحديثُ لِيس بمعروفٍ عن ثابت، هو مما انفرد به جرير بن حازم. اهـ

ويقول الإمام الترمذي رحمه الله (ج٣ ص٥٢) بعد ذِكره الحديثَ: هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم سمعت محمدًا[1] يقول: وهِمَ جرير بن حازم في هذا الحديث. والصحيح ما رُوي عن ثابت عَن أَنسٍ قَالَ: أُقِيمَت الصَّلاةُ فَأَخَذَ رَجُلٌ بِيَد النبي ﷺ، فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ حَتَّى نَعَسَ بَعضُ القَومِ.

قال محمد[1]: والحديثُ هو هَذَا، وجريرُ بن حازمٍ ربما يَهِمُ في الشيء وهو صدوقٌ. اهـ

١٤- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٤ ص ١٦): أَخبَرَنَا إِسحَقُ، قَالَ: أَنبَأَنَا عَبدُالرَّزَّاق: قَالَ: حَدَّثَنَا معمَرٌ، عَن ثَابِت، عَن أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَخَذَ عَلَى النِّسَاءِ حِينَ بَايَعَهُنَّ أَن لا يَنُحنَ، فَقُلنَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ نِسَاءً أَسعَدنَنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، أَفَنُسعِدُهُنَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا إِسعَادَ في الإِسلامِ».

إذا نظرت في رجال هذا الحديث، وجدتَهم رجالَ الصحيح.

وسيأتي ما قِيلَ في رواية معمر عن ثابت، وقد قال أبوحاتم كما في كتاب «العلل» لابنه (ج١ ص٣٧): هذا حديثٌ منكر.

١٥- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٨ ص١٧٠): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ يَحيَى الأَبَحُّ، عَن ثَابت البُنَانِيِّ، عَن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المَطَرِ، لا يُدرَى أَوَّلُهُ خَيرٌ أَم آخِرُهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِن هَذَا الوَجهِ. قَالَ: وَرُوِي عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ

(١) هو محمد بن إسماعيل البخاري، شيخ الترمذي.

مَهدِيٌّ أَنَّهُ كَانَ يُثَبِّتُ حَمَّادَ بنَ يَحيَى الأَبَحَّ، وَكَانَ يَقُولُ: هُوَ مِن شُيُوخِنَا.اهـ

قال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (ج٢ ص٥١): الصواب عن ثابت عن حسن مرسلاً، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت.اهـ

يريد رحمه الله أن حمادَ بن سلمة أثبتُ الناس في ثابت، وحَكَم أن حماد بن يحيى الأبح وهِمَ في هذا.

هذا بالنظر إلى هذا السند، وأمَّا متن الحديث فله طُرُقٌ يرتقي بها إلى الحُسن، كما قاله الحافظ ابن حجر كما في "كشف الخفاء".

وروايةُ حماد بن سلمة المرسلةُ رواها الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٤٣) فقال: حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن ثَابِتٍ وَحُمَيدٍ وَيُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ أُمَّتِي» فَذَكَرَهُ.

١٦- قال أبوداود رحمه الله (ج٩ ص٤٢): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ مُوسَى البَلخِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ، أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَن ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا عَقرَ فِي الإِسلامِ».

رواية معمر عن ثابت ضعيفة، وفي "شرح علل الترمذي" (ج٢ ص٥٠١): قال عليٌّ يعني ابن المديني: وفي أحاديثَ معمر عن ثابتٍ أحاديث غرائب ومنكرة. وذكر عليٌّ أنَّها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش. وقال العقيلي: أنكرُهم روايةً عن ثابتٍ معمرٌ.

وذكر ابنُ أبي خيثمة عن يحيى بن معين قال: حديثُ معمر عن ثابتٍ مضطربٌ كثير الأوهام.

١٧-قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٥ ص٤٢٦): حَدَّثَنَا إِسحَقُ بنُ مَنصُورٍ، أَخبَرَنَا سَعِيدُ بنُ عَامِرٍ، وَالحَجَّاجُ بنُ مِنهَالٍ، قَالا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الخَلاءَ

نَزَعَ خَاتَمَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن أبا داود رحمه الله يقول في "سننه" (ج٩ ص٣٥): إنّه حديثٌ منكرٌ، وإنما يُعرف عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن زِيَاد ابن سَعدٍ، عَن الزُّهرِي، عَن أَنسٍ قال: إنَّ النَّبي ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِن وَرِقٍ ثُمَّ أَلقَاهُ، والوهم فيه من همام ولم يروه إلا همام. اهـ

وفي "تحفة الأشراف" في ترجمة ابن جريج عن الزهري أنَّ النسائيَّ قال: هذا الحديث غيرُ محفوظ. اهـ ولم أجدْهُ في النسائي، فقد ذكر الحديث (ج٨ ص١٧٨)، فإمَّا أن يكون قد سقط من "الصغرى"، وإما أن يكون في "الكبرى". والله أعلم.

وإن كنت تريد المزيد في المسألة راجعت "تَهذيب السنن" لابن القيم، فقد نصرَ رحمه الله ما قاله أبوداود.

١٨-قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٦ ص٦٠٥): حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ عبدالجَبَّارِ البَغدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ حَفصِ بنِ غِيَاث، حَدَّثَنَا أَبِي، عَن الأَعمَشِ، عَن أَنَسٍ قَالَ: تُوُفِّي رَجُلٌ مِن أَصحَابِه فَقَالَ -يَعنِي رَجُلٌ-: أَبشِرْ بِالجَنَّة. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَوَلا تَدرِي، فَلَعَلَّهُ تَكَلَّمَ فِيمَا لا يَعنِيهِ، أَو بَخِلَ بِمَا لا يَنقُصُهُ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتهم رجال الصحيح، إلا سليمانَ بن عبدالجبار، وقد قال ابن أبي حاتم: إنه صدوقٌ كما في "تَهذيب التهذيب" روى عن أنسٍ ولم يثبتْ له منه سماعٌ، وفي "تَهذيب التهذيب" أيضًا: وقال الخليليُّ: رأى أنسًا ولم يُرزَق السماعَ منه، وما رواه عن أنسٍ ففيه الإرسالُ.

١٩-قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٦ ص١٠٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالأَعلَى الصَّنعَانِيُّ وَغَيرُ وَاحد، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاق، عَن مَعمَرٍ، عَن ثَابت، عَن أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا كَانَ الفُحشُ في شَيءٍ إلاَّ شَانَهُ، وَمَا كَانَ الحَيَاءُ في شَيءٍ إلاَّ زَانَهُ».

قَالَ أَبُوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعرِفُهُ إلاَّ مِن حَدِيثِ عَبدِالرَّزَّاقِ.

وأخرجه ابنُ ماجه (ج٢ ص١٤٠٠) فقال: حدثنا الحسنُ بنُ علي الخلالُ، ثنا عبدُالرازق به.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن يحيى بن معين يقول: إنَّ معمرًا عن ثابتٍ مضطربٌ كثيرُ الأوهامِ.

٢٠- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (١ ص٤٧٥): حَدَّثَنَا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ الجَهضَمِيُّ، وَهَارُونُ بنُ عبدالله الحَمَّالُ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَكرٍ البُرسَانِيُّ، أَنبَأَنَا يُونُسُ بنُ يَزِيدَ الأَيلِيُّ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن أَنَسِ بنِ مَالكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَبُوبَكرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثمَانُ، يَمشُونَ أَمَامَ الجِنَازَة.

هذا حديثٌ ظاهر سنده الحسن، ورجاله رجال الشيخين، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى بعد أن ذَكَرَ عن محمدِ بن المثنى أخبرنا محمدُ بن بكر به، قال: وسألتُ محمدًا عن هذا الحديثِ فقال: هذا حديثٌ أخطأ فيه محمدُ بن بكر، وإنما يُروَى هذا الحديثُ عن يونس، عن الزهري أنَّ النَّبيَّ ﷺ وَأَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ، كَانُوا يَمشُونَ أَمَامَ الجِنَازَةِ، قال الزهريُّ: وأخبرني سالمٌ أن أباه كان يمشي أمام الجنازة. قال محمد: وهذا أصحُّ.

٢١- قال الإمام أبوداود الطيالسي رحمه الله في «مسنده» (ج٩ ص٢٨٤):

حَدَّثَنَا ابنُ سَعدٍ، عَن أَبِيه، عَن أَنَسٍ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الأَئمَّةُ من قُرَيشٍ، إذَا حَكَمُوا عَدَلُوا، وَإِذَا عَاهَدُوا وَفَوا، وَإِن استُرحِمُوا رَحِمُوا، فَمَن لَمْ يَفعَل ذَلكَ منهُم، فَعَلَيه لَعنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ، لا يُقبَلُ مِنهُم صَرفٌ وَلا عَدلٌ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، فابنُ سعد هو إبراهيمُ ابن سعد، وأبوه هو سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف.

ولكنَّ الحافظَ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (ج٢ ص٥٩٦) يقول: إنَّ أحمدَ ابن حنبل سُئل عن هذا الحديث، فقال: ليسَ هذا في كُتُبِ إبراهيمَ بن سعد، لا ينبغي أن يكون له أصل. اهـ بتصرف.

هذا وحديث الأئمة من قريش صحيحٌ عن النبي ﷺ فقد قال الحافظ رحمه الله في «الفتح»: إنه رواه عن النبي ﷺ قدر أربعين صحابيًّا.

٢٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٤٦): حَدَّثَنَا هَارُونُ، (قَالَ: أَبُوعبدالرَّحمَنِ (وهو عبدالله بن أحمد) وَسَمِعتُهُ أَنَا مِن هَارُونَ غَيرَ مَرَّةٍ)، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ وَهبٍ، قَالَ: وحَدَّثَنِي جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ قَتَادَةَ بنَ دِعَامَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بنُ مَالِك أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وقَد تَوَضَّأَ وَتَرَكَ عَلَى قَدَمِه مِثلَ مَوضِعِ الظُّفُرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ارجِع فَأَحسِن وُضُوءَكَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا داود رحمه الله يقول في «السنن» (ج١ ص٢٩٤): هذا الحديثُ ليس بمعروفٍ عن جرير بن حازم ولم يَروِهِ إلا ابن وهب وحده. ثم قال عقب حديثٍ ساقه بعده: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، قال: أخبرني يونس وحميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ. اهـ

فكأن أبا داود رحمه الله يرجِّحُ المرسلَ والله أعلم.

ثم إن في رواية جرير بن حازم عن قتادة ضعفٌ، ففي «تهذيب التهذيب»: وقال عبدالله بن أحمد: سألتُ ابنَ معين عنه، أي عن جرير، فقال: ليس به بأس. فقلت: إنه

يحدثُ عن قتادة عن أنس أحاديثَ مناكير؟ فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قتادة ضعيف.

وفي «تَهذيب التهذيب» أيضًا: قال ابنُ عديٍّ: وقد حدَّثَ عنه أيوبُ السختياني، والليثُ بن سعد، وله أحاديث كثيرة عن مشايخه وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلاَّ في روايته عن قتادةَ، فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها عنه غيره.

وفي «تَهذيب التهذيب» أيضًا: وقال الميموني: عن أحمد: كان حديثُه عن قتادة غير حديث الناس، يُوقِفُ أشياءَ ويسند أشياءَ ثم أثنى عليه، وقال: صاحبُ سُنَّةٍ وفضل. اهـ

٢٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٣٦): حَدَّثَنَا هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ، حَدَّثَنَا لَيثٌ، عَن خَالدِ بنِ يَزيدَ، عَن سَعيد بن أَبي هلال، عَن أَنَسِ بن مَالك أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ من بَني تَميمٍ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي ذُو مَالٍ كَثيرٍ، وَذُو أَهلٍ وَوَلَدٍ وَحَاضِرَة، فَأَخبرني: كَيفَ أُنفقُ؟ وَكَيفَ أَصنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تُخرجُ الزَّكَاةَ من مَالكَ، فَإِنَّها طُهرَةٌ تُطَهِّرُكَ، وَتَصلُ أَقربَاءَكَ، وَتَعرفُ حَقَّ السَّائلِ، وَالجَارِ، وَالمسكين»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَقلل لي. قَالَ: «فَآت ذَا القُربى حَقَّهُ، وَالمسكينَ، وَابنَ السَّبيلِ، وَلا تُبَذِّرْ تبذيرًا» فَقَالَ: حَسبي يَا رَسُولَ الله إِذَا أَدَّيتُ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولكَ فَقَد بَرئتُ منهَا إِلَى الله وَرَسُوله. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَعَم إِذَا أَدَّيتَهَا إِلَى رَسُولي فَقَد بَرئتَ منهَا، فَلَكَ أَجرُهَا وَإِثمُهَا عَلَى مَن بَدَّلَهَا».

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدت رجاله رجال الصحيح، ولكن في «تَهذيب التهذيب» أنَّ روايةَ سعيد بن أبي هلال عن أنسٍ مرسلة.

٢٤- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٧ ص١٠١): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدُالصَّمَد، قَالَ: حَدَّثَنَا هشَامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَحُثُّ في خُطبَته عَلَى الصَّدَقَة، وَيَنهَى عَن المُثلَة.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الحافظ يقول في "النكت الظراف": قلتُ: أخرجَهُ البُخاريُّ في قصةِ العُرَنيين من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس -فذَكَر قصةَ العرنيين ثم قال-: قال قتادةُ: وبلغَنا أن النبي ﷺ فذَكَر هذا. وقد رواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج، عن عمران بن حصين، فهذه علَّةُ روايةِ عبدالصمد، عن هشام، عن قتادة، أي: لم يسنده قتادة عن أنس وإنما ذَكَرَهُ بلاغًا. اهـ.

فحديث النسائي معل، وأما الحديث من طريق قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن عمران بن حصين فسنده قوي كما قاله الحافظ في "الفتح" (ج٧ ص٤٥٩). اهـ

هذا وأما عَليٌّ بن المديني فقد قال: إنَّ هياجًا مجهولٌ. كما في "تهذيب التهذيب" ولكن إذا قد عرفه ابن سعد فلا يضره أن حكم عليه ابن المديني بالجهالة. والله أعلم.

٢٥-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١١٨): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ (ح) وَإِسحَاقُ [1] الأَزرَقُ، قَالَ: أَنبَأَنَا الدَّستُوَائِيُّ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفطَرَ عِندَ أَهلِ بَيتٍ قَالَ: «أَفطَرَ عِندَكُم الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُم الأَبرَارُ، وَتَنَزَّلَت عَلَيكُم المَلائِكَةُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "جامع التحصيل": أنَّ أبا زرعة وأبا حاتم والبخاري وغيرَهم قالوا: إن يحيى بن أبي كثير لم يدركْ أحدًا من الصحابة إلا أنسَ بن مالك، فإنه رآه رؤيةً و لم يسمع منه. وهذا لفظ أبي حاتم، قال أبوزرعة: وحديثه عنه مرسل، يعني عن أنس. اهـ

وفي "تحفة الأشراف" بعد عزوه إلى "اليوم والليلة" للنسائي: أن أنسًا حدث فذكر هذا الحديث. وفيها أيضًا عن هشام عن يحيى: حُدِّثْتُ عن أنس. اهـ

وفي "النكت الظراف" في ترجمة يحيى عن أنس، وهو منقطعٌ بين يحيى وأنس، وذكر

(١) معطوف على وكيع، والدستوائي هو: هشامٌ شيخ وكيع، فوكيع وإسحاق يرويانه عن هشام.

ما في سند الحديث من الاختلاف.

٢٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٠٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، أَنبَأَنَا الأَعمَشُ، عَن أَنسٍ قَالَ: كَانَت دِرعُ رَسُولِ الله ﷺ مَرهُونَةً مَا وَجَدَ مَا يَفتَكُّهَا حَتَّى مَاتَ.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وهو منقطع، الأعمش لم يسمع من أنس، وقد رآه، قاله علي بن المديني كما في "جامع التحصيل".

٢٧- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٤٣٧): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ الحَسَنِ الخَثعَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن إِسحَاقَ بنِ عبدالله بنِ أَبي طَلحَةَ، عَن أَنَسِ بنِ مَالكٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ من بَيتِه فَقَالَ: بِسمِ الله، تَوَكَّلتُ عَلَى الله، لا حَولَ وَلا قُوَّةَ إلا بالله، قَالَ: يُقَالُ حِينَئِذٍ: هُدِيتَ، وَكُفِيتَ، وَوُقِيتَ، فَتَتَنَحَّى لَهُ الشَّيَاطِينُ، فَيَقُولُ لَهُ شَيطَانٌ آخَرُ: كَيفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَد هُدِيَ، وَكُفِي، وَوُقِيَ».

الحديث أخرجه الترمذي (ج٩ ص٣٨٤) فقال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، أخبرنا أبي، أخبرنا ابن جريج به. وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ورواه النسائي في "عمل اليوم والليلة" ص (١٧٧) فقال: أخبرنا عبدالله بن محمد ابن تميم، عن حجاج، عن ابن جريج به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بالصحة، ولكن الحافظ ابن حجر لما ذكر أن ابن حبان صححه قال: لكن خَفيتْ عليه علتُه، قال البخاري: لا أعرف لابن جريج عن إسحاق إلا هذا، ولا أعرف له منه سماعًا.

وقال الدارقطني: رواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز، عن ابن جريج قال: حُدِّثتُ عن

إسحاق. قال: وعبدالمجيد أثبت الناس بابن جريج، ثم ذكر له شاهدًا مرسلاً قويًا من طريق عون بن عبدالله بن عتبة. اهـ المراد من تخريج «اليوم والليلة» للنسائي.

وذكره الترمذي رحمه الله في «العلل الكبير» ص (٣٦٢) فقال: سألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث فقال: حدِّثوني عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج بهذا الحديث، ولا أعرف لابنِ جُريج عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة غير هذا، ولا أعرف له سماعًا منه. اهـ

فالحاصل أن الحديث بهذا السند ضعيفٌ.

٢٨- قال الإمام محمد بن حبان رحمه الله ص (٣٣٦) من «موارد الظمآن»: أَخبَرَنَا الحَسَنُ بنُ سُفيَانَ الشَّيبَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ إِبرَاهِيمَ الحَنظَلِيُّ، عَن مُعَاذِ بنِ هِشَامٍ، حدثني أَبِي، عَن قَتَادَةَ عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا استَرعَاهُ، حَفِظَ أَم ضَيَّعَ، حَتَّى يَسأَلَ الرَّجُلَ عَن أَهلِ بَيتِهِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سندِهِ وجدتَهم ثقاتٍ من رجال الصحيح، إلا الحسن بن سفيان وهو حافظٌ كبيرٌ، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول (ج٥ ص٣٦٢) بعد ذِكْرِهِ حديثَ ابن عمر المتفقَ عليه: وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي موسى -ثم قال:- وحديث أبي موسى غير محفوظ، وحديث أنس غير محفوظ -ثم قال رحمه الله:- قال محمد: وروى إسحاق بن إبراهيم، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا استَرعَاهُ». سمعت محمدًا يقول: هذا غير محفوظ، إنما الصحيح عن معاذ بن هشامٍ، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.

٢٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٩٠٦): حَدَّثَنَا هِشَامُ ابنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيبِ بنِ شَابُورَ، حَدَّثَنَا عبدالرَّحمَنِ بنُ يَزِيدَ بنِ

جَابِرٍ، عَن سَعِيد بن أَبِي سَعِيد، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَن أَنَسِ بن مَالك قَالَ: إِنِّي لَتَحتَ نَاقَة رَسُول الله ﷺ يَسِيلُ عَلَيَّ لُعَابُهَا، فَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «إنَّ الله قَد أَعطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلا لا وَصِيَّةَ لِوَارِث».

قال الإمام البوصيري رحمه الله في "مصباح الزجاجة" (ج٣ ص١٤٤): هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقات، ومحمد بن شعيب وثَّقة دحيم وأبوداود، وباقي الإسناد على شرط البخاري. اهـ المراد منه.

هذا قول البوصيري رحمه الله، وإليك ما قاله الحافظ في "النكت الظراف" في الكلام على ترجمة الحافظ المزيِّ سعيدَ بنَ أبي سعيد المقبري، فقال الحافظ: قلت: هو سعيدُ بن أبي سعيد الساحلي شاميٌّ، وأما المقبري فهو مدنيٌّ، وقد أوضحت ذلك في "التهذيب". اهـ

وفي حاشية "تحفة الأشراف": حاشية بخط ابن عبدالهادي: سعيد بن أبي سعيد راوي هذه الأحاديث عن أنس ليس هو المقبريَّ أحد الثقات، وإنما هو السَّاحلي، وهو غير محتجٍّ به، كذا جاء مصرحًا به عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. اهـ المراد من الحاشية.

وراجع "تَهذيب التهذيب" ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري.

٣٠- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٢٠٠): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابنُ صَالِحِ بنِ هَانِئٍ، ثَنَا الفَضلُ بنُ مُحَمَّد الشَّعرَانِيُّ، ثَنَا عُبَيدُالله بنُ مُحَمَّد ابنُ عَائشَةَ، ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن حُمَيد، عَن أَنَسِ بن مَالك رَضِيَ الله عَنهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إذَا حُمَّ أَحَدُكُم فَلْيَشُنَّ عَلَيهِ المَاءَ البَارِدَ ثَلاثَ لَيَالٍ مِن السَّحَرِ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه، وإنما اتفقا على الأسانيد في «إنَّ الحُمَّى مِن فَيحِ جَهَنَّمَ، فَأَطفِئُوهَا بِالمَاءِ».

وقال الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٤٠٣): أخبرنا أبوبكر بن إسحاقَ، أنبأنا محمدُ بن

غالبِ بن حربٍ، والحسين بن يسارٍ الخياط، قالا: ثنا عبيدُالله بن محمدٍ ابنُ عائشة[1]، ثنا حماد بن سلمة به. وقال أيضًا: صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه.

هكذا قال الحاكم، وسكت عليه الذهبي، وإليك ما قاله ابن أبي حاتم رحمه الله في كتاب «العلل» (ج٢ ص٣٣٧) قال رحمه الله: سألت أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه روحُ بن عبادة، وابنُ عائشة، عن حمادٍ، عن حميدٍ، عن أنسٍ -فذكره-، قال أبي: رواه موسى بن إسماعيل وغيره عن حمادِ بن سلمة، عن حميدٍ، عن الحسنِ، عن النبي ﷺ وهو أشبه. قال أبوزرعة: هذا خطأٌ إنما هو حميدٌ عن الحسن، عن النبي ﷺ وهو الصحيح. اهـ

هذا قول هذين الحافظين الناقدين، ولسنا نعارض قولهما بكلام عصريٍّ باحثٍ ليس بحافظ، فإن وجدنا من يعارضهما من العلماء الحفاظ، نظرنا في حجة كل واحدٍ منهما ثم نرجح إن تيسر لنا الترجيح، وإلا توقفنا والحمد لله.

٣١- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٤ ص٢٠): حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ عبدِالرَّحمَنِ الدِّمَشقِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ عبدِالوَاحِدِ، عَن عبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ وَنَحنُ بِبَيرُوتَ عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن ادَّعَى إِلَى غَيرِ أَبِيهِ، أَو انتَمَى إِلَى غَيرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيهِ لَعنَةُ الله المُتَتَابِعَةُ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ».

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، ولا سيَّما وقد ذكر الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» تحت ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري، فتنظر إلى السند فتجدُهم ثقات، ولكنَّ الحافظَ ابن حجر يتعقَّب الحافظَ المزيَّ في «النكت الظِّراف» فيقول: قلت: هو سعيد بن أبي سعيد الساحلي شاميٌّ، وأما المقبري فهو مدنيٌّ، وقد أوضحتُ ذلك في «التهذيب».

---

(١) في الأصل في هذا الموضع (عبدالله) مكبرًا، والصواب: (عبيدالله) كما تقدم، وكما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وهو عبيدالله بن محمد بن حفص القرشي المعروف بابن عائشة.

وفي حاشية "تحفة الأشراف" حاشية ك: بخط ابن عبدالهادي: سعيدُ بن أبي سعيد راوي هذه الأحاديث عن أنس ليس هو المقبريَّ أحدَ الثقات، وإنما هو السَّاحليُّ وهو غير محتجٍّ به كذلك جاء مصرحًا به عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، والظاهر أنه سعيد ابن خالد. اهـ المراد من الحاشية.

وذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" نحو ذلك[1].

٣٢- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه (ج٢ ص٨٠٢): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ وَعبدُالرَّحمَنِ بنُ إبرَاهِيمَ الدِّمَشقِيَّان، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيبٍ، عَن عبدِالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبي سَعِيدٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «العَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالمِنحَةُ مَردُودَةٌ».

في "مصباح الزجاجة" (ج٣ ص٦٢): هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقات.

قال أبوعبدالرحمن: هكذا قال رحمه الله ظنًا منه أن سعيدَ بن أبي سعيد هو المقبريُّ وهكذا ظَنَنَّا حتى راجعتُ "تهذيب التهذيب" و"النكت الظراف": قال الحافظ في "النكت الظراف": قلت: هو سعيد بن أبي سعيد الساحلي، وأما المقبري فهو مدنيٌّ، وقد أوضحت ذلك في "التهذيب". اهـ وفي حاشية "تحفة الأشراف": حاشية بخط ابن عبدالهادي: سعيد بن أبي سعيد راوي هذه الأحاديث عن أنس، ليس هو المقبري أحد الثقات، وإنما هو الساحلي وهو غير محتجٍّ به. كذلك جاء مصرحًا به عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر والظاهر أنه سعيد بن خالد. اهـ المراد من "النكت" و"الحاشية".

وذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمه سعيد بن أبي سعيد نحو ذلك.

٣٣- قال أبويعلى رحمه الله كما في "المطالب العالية" (ج٢ ص٥٨٣ بتحقيق الأخ باسم بن طاهر حفظه الله): وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ شَبَّةَ، حَدَّثَنَا أَبُوبَكرِ بنُ

(١) والحديث معناه صحيح في أحاديث أخرى.

مَروَانَ الأسيدي عَن عَبدِالوارِث، عَن شُعَيبِ بنِ الحَبحَاب، عَن أَنسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ رَفَعَه: «مَا مِن مُسلمٍ يَشهَدُ جنَازَةَ امرئٍ مُسلمٍ إلاَّ كَانَ لَهُ قيرَاطٌ منَ الأَجرِ، فَإن قَعَدَ حَتَّى صَلّوا عَليهَا كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الأَجرِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثلُ أُحُد».

هذا الحديث ظاهره الحسن، ولكن ابن أبي حاتم يقول في «العلل» (ج١ ص٣٦٦) عن أبيه: إنه حديثٌ منكر. قال أبوحاتم: وأبوبكر بن مروان كتبت عنه ليس به بأس.

٣٤- قال الإمام أبويعلى رحمه الله (ج٥ ص٢٨٠): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ عَونٍ الخَرَّاز، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بِشرٍ، عَن مِسعَرِ بنِ كِدَامٍ، عَن قَتَادَةَ عَن أَنَسٍ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى تَوَرَّمَت قَدَمَاهُ أَو سَاقَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: قَد غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ: «أَفَلا أَكُونُ عَبدًا شَكُورًا».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الحافظ يقول في «المطالب العالية» (ج١ ص١٤٤): قُلتُ: هو معلولٌ، والمشهور عن مِسعَر، عن زياد بن عِلاقَة، عن المغيرة بن شعبة. اهـ

ويقول الحافظ في «الفتح» (ج٣ ص١٥) -في الكلام على رواية مسعر، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة-: هكذا رواه الحفَّاظُ مِن أصحاب مسعر، وخالفهم محمدُ بن بشر وحدَه، فرواه عن مسعر، عن قتادة، عن أنس، أخرجه البزَّارُ وقال: الصواب عن مسعر، عن زياد. اهـ المراد من «الفتح».

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «التفسير» (ج٤ ص١٨٤ طبعة الشعب) وقد ساقه بسند ابن أبي حاتم من حديث محمد بن بشر، عن مسعر، عن قتادة، عن أنس: غريبٌ من هذا الوجه. اهـ

المخالفون لمحمد بن بشر:

(١) أبونعيم عند البخاري (ج٣ ص١٤).

(٢) خلاد بن يحيى عند البخاري (ج١١ ص٣٠٣).

(٣) سفيان بن عيينة عند البخاري (ج٨ ص٥٨٤).

(٤) أبوعوانة وضاح بن عبدالله اليشكري عند مسلم (ج٤ ص١٢٧١).

فهولاء أربعة، منهم من هو بمفرده أرجح من محمد بن بشر، فعُلِم شذوذ محمد بن بشر، والحمد لله.

٣٥- قال البزار رحمه الله كما في "كشف الأستار" (ج٣ ص٢٥٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، ثَنَا عَبدُالله بنُ رَجَاء، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ فَذَكَرَ حَدِيثًا بِهَذا ثُمَّ قَال: وبإسنَاده أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ يومَ الحُدَيبِيَة: «دَعُوني فَأنطَلقَ بالهَدي» فَنحَرَهُ، أو كَمَا قَالَ. فَقَالَ المقدَادُ بن الأسود: لا والله، لا نَكونُ كَالمَلإ من بَني إسرَائيلَ إذ قَالُوا لِمُوسَى: ﴿اذهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتلا إنَّا هَهُنَا قَاعدُونَ﴾ وَلَكن اذهَب أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتلا، إنَّا مَعَكُم مُقَاتلُونَ. فَنحَرَ الهَديَ بالحُدَيبِيَة.

قال قتادة: وكانت معهم يومئذٍ سبعين بدنة.

قال البزار: لا نعلمه يُروى عن قتادة، عن أنس، إلا من هذا الوجه.

قال أبو عبدالرحمن: إذا نظرتَ إلى سندِ هذا الحديث وجدتَهم رجالَ الصحيح، وعبدالله ابن رجاء هو الغُداني، روى عن أصحابِ قتادةَ همامٍ وأبي عوانة وهشامٍ الدستوائي وشعبةَ، ولم يذكروا في مشايخه قتادةَ، وقد ذكروا أن قتادة توفي سنة (١١٧) وقيل: (١١٨) وعبدالله بن رجاء توفي سنة (٢١٩) وقيل: (٢٢٠) ولم يتيسر لي الوقوف على ولادة عبدالله بن رجاء.

وقد ذكر الحافظُ ابنُ كثير في "تفسيره" الحديثَ عن أنس وعبدالله بن مسعود أن المقداد قال ذلك في غزوة بدر، ثم ذكر الحافظُ ابن كثير رحمه الله تعالى الحديثَ المرسل الذي أخرجه ابن جرير.

قال ابن جرير رحمه الله (ج١٥ ص١٨٦ بتحقيق محمود شاكر): حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قال: ذُكِرَ لنا أنَّ رسول الله ﷺ قال لأصحابه يوم الحديبية...، فذكره.

ثم قال الحافظ ابن كثير رحمه الله عقبه: وهذا وإن كان محفوظًا يوم الحديبية يحتمل أنه كرر هذه المقالة يومئذٍ كما قاله يوم بدر. اهـ

أقول: ليس بمحفوظ، نعم سنده صحيح إلى قتادة، ولكنه مرسل، وهو أيضًا يُعِلُّ حديث البزار. والله أعلم.

٣٦- قال الإمام الطبري في "التفسير" (ج٣ ص٢٠٥): حَدَّثَنَا خَلَّادُ بنُ أَسلَمَ: قَالَ: أَخبَرَنَا النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ، قَالَ: أَخبَرَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، قَالَ أَخبَرَنَا شُعَيب بنُ الحَبحَابِ، عن أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُتِيَ بِقِنَاعٍ بُسرٍ فَقَالَ: «مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ» قَالَ: «هِيَ النَّخلَةُ».

الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا خلاَّد بن أسلم، وقد وثَّقه النسائي والدارقطني ومسلمة وابن حبان كما في "تهذيب التهذيب" ثم قال الطبري رحمه الله: حدثنا سوار ابن عبدالله، قال: ثنا أبي، قال: ثنا حماد بن سلمة به.

سوَّار بن عبدالله وثَّقه النسائي كما في "تَهذيب التهذيب" وأبوه عبدالله بن سوار وثَّقه أبوداود كما في "تهذيب التهذيب".

وأخرجه أبويعلى (ج٧ ص١٨٢) فقال: حدثنا غسان عن حماد به. وغسان هو ابن الربيع ترجم له ابن أبي حاتم و لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، فالمعتبر هو رواية الطبري، ولكن الحديث أخرجه الترمذي (ج٨ ص٤٤٥) فقال رحمه الله: حدثنا عبد بن حميد أخبرنا أبوالوليد أخبرنا حماد بن سلمة به.

ثم قال الترمذي رحمه الله ص(٥٤٦): حدثنا قتيبة، أخبرنا أبوبكر بن شعيب بن

الحبحاب، عن أبيه، عن أنس بن مالك، نحوه بمعناه و لم يرفعه و لم يذكر قول أبي العالية[(١)] وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة.

وروى غير واحدٍ مثل هذا موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه في حماد بن سلمة ورواه معمر وحماد بن زيد وغير واحدٍ و لم يرفعوه.

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، أخبرنا حماد بن زيد، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس بن مالك نحو حديث عبدالله بن أبي بكر بن شعيب بن الحبحاب و لم يرفعوه. وهو في «الصحيحين» من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

٣٧- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٤ ص١٤٧): أَخبَرَنَا إِسحَقُ بنُ إبراهيمَ، قَالَ: أَنبَأَنَا عبدالرَّزَّاق، قَالَ: أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَذَلِكَ عندَ السُّحُورِ: «يَا أَنسُ إِنِّي أُريدُ الصِّيَامَ أَطعمني شَيئًا»، فَأَتَيتُهُ بِتَمرٍ وَإِنَاءٍ فيه مَاءٌ، وَذَلِكَ بَعدَ مَا أَذَّنَ بلالٌ. فَقَالَ: «يَا أَنسُ انظُر رَجُلاً يَأكُل مَعِي» فَدَعَوتُ زَيدَ بنَ ثَابت فَجَاءَ، فَقَالَ: إِنِّي قَد شَرِبتُ شَربَةَ سَوِيقٍ وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ» فَتَسَحَّرَ مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكعَتَينِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ.

هذا الحديث إذا نظرت إليه قلتَ: هؤلاء ثقاتٌ أثباتٌ، ولكن الحافظَ ابن رجب يقول في كتاب «شرح علل الترمذي» (ج٢ ص٥٠٨): وقال الدارقطني في «العلل»: معمرٌ سيِّئُ الحفظ لحديث قتادة والأعمش، وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد. اهـ

وقد نظرت في «تحفة الأشراف» في ترجمة معمر عن قتادة عن أنس فلم أرَ الشيخين أخرجا شيئًا بهذا السند إلا حديثًا واحدًا عند مسلم في الشواهد.

---

(١) في الطبري قال شعيب: فأخبرت بذلك أبا العالية فقال: كذلك كانوا يقولون، وفي الترمذي فقال: صدق وأحسن.

وفي مقدمة «الفتح» أن البخاري لم يخرج لمعمر عن قتادة والأعمش إلا تعليقًا. اهـ.

وما ذكر في «تهذيب التهذيب» عن معمر أنه قال: جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة فما سمعت منه حديثًا إلا كأنه يُنقَشُ في صدري. فهذا إن صح حُمِلَ على المتن جمعًا بين الروايتين، ثم إن قتادة بصريٌّ وقد قال الحافظ ابن رحب في «شرح علل الحديث» (ج٢ ص٦١٢): قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدَّثك معمرٌ عن العراقيين فخَفْهُ إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل البصرة والكوفة فلا. وما عمل في حديث الأعمش شيئًا.

٣٨- قال الإمام محمد بن يزيد بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٩٠٠): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ المِقدَامِ، حَدَّثَنَا المُعتَمِرُ بنُ سُلَيمَانَ، سَمِعتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَت عَامَّةُ وَصِيَّةِ رَسُولِ الله ﷺ حِينَ حَضَرَتهُ الوَفَاةُ وَهُوَ يُغَرغِرُ بِنَفسِه: «الصَّلاةَ وَمَا مَلَكَت أَيمَانُكُم».

إذا نظرت إلى هذا السند وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن رواية سليمان بن طرخان التيمي عن قتادة فيها ضعفٌ، قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الحديث للترمذي» (ج٢ ص٦٣١): قال أبوبكر بن الأثرم في كتاب «الناسخ والمنسوخ»: كانَ التيميُّ من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة، وقال أيضًا: لم يكن التيمي من الحفاظ من أصحاب قتادة، -وذكر له أحاديث وَهِمَ فيها عن قتادة، منها هذا- قال: وإنما رواه قتادة عن أبي الخليل، عن سفينة، عن النبي ﷺ. قال: وهذا خطأٌ فاحشٌ. اهـ يعني روايته عن قتادة عن أنس.

قال أبوعبدالرحمن: ورواية قتادة عن أبي الخليل وهو صالح بن أبي مريم الضبعي، عن سفينة ضعيفةٌ، لأنَّها منقطعة ففي «تهذيب التهذيب» في ترجمة صالح أبي الخليل: وأرسل عن أبي قتادة وأبي موسى وأبي سعيد وسفينةَ مولى رسول الله ﷺ.

٣٩-قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٦ ص٢٠٦): حَدَّثَنَا حُمَيدُ بنُ

مَسعَدَةَ، حَدَّثَنا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن أَنَسٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَوَى أَسعَدَ بنَ زُرَارَةَ مِن الشَّوكَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

هذا الحديث إذا نظرت إليه حكمت عليه بالصحة، فإن رجالَه كلهم رجال الصحيحين، ولكن الحافظ في «الإصابة» يقول: إن هذه الطريق شاذة، وإن المحفوظ رواية عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، وهو مرسل.

ويقول ابن رجب رحمه الله في «شرح العلل» (ج٢ ص٦٠٣): والصواب المرسل، -وقد جعله مثالاً لما اختُلفَ فيه على معمر باليمن وبالبصرة، فرواه باليمن مرسلاً، وبالبصرة متصلاً- ثم قال: والصواب المرسل. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٢٦١): سألت أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن زريع، عن معمر، عن الزهري، عن أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة. فقال أبي: هذا خطأ، أخطأ فيه معمر إنما هو الزهري عن أبي أمامه بن سهل أن النبي ﷺ كوى أسعد. مرسل. اهـ

٤٠-قال أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٧١): حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنا أَبومُعَاوِيَةَ، عَن المِسحَاجِ بنِ مُوسَى، قَالَ: قُلتُ لأَنَسِ بنِ مَالِك: حَدِّثنَا مَا سَمِعتَ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في السَّفَرِ، فَقُلنَا: زَالَت الشَّمسُ أَو لَم تَزُل، صَلَّى الظُّهرَ ثُمَّ ارتَحَلَ.

هذا حديثٌ ظاهرُهُ الصحة، ولكن قال ابن حبان في «المجروحين» (ج٣ ص٣٢) في ترجمة المسحاج بن موسى: روى حديثًا واحدًا منكرًا في تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافرين، لا يجوز الاحتجاج به. سمعت أحمد بن محمد بن الحسين، سمعتُ الحسن بن عيسى، قلتُ لابن المبارك: حدثنا أبونعيم بحديث حسن قال: ماهو؟ قلت: حدثنا أبونعيم عن مسحاج عن أنس بن مالك قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ونزلنا منْزلاً فقلنا:

زالت الشمس أو لم تزل صلاة الظهر ثم ارتحل. فقال ابن المبارك: وما حسن هذا الحديث؟! أنا أقول كان النبي ﷺ يُصلي قبل الزوال وقبل الوقت. اهـ

قال أبو عبد الرحمن: هذا الكلام قاله ابن المبارك على سبيل الإنكار كيف تُصلى الصلاة قبل الوقت.

٤١ - قال ابن جرير رحمه الله (ج١٢ ص١٦٧): وَقَد حَدَّثَني يُونُس، قَالَ: أَخبَرَنَا ابنُ وَهب، قَالَ: أَخبَرَني نَافِعُ بنُ يَزِيدَ، عَن عُقَيلٍ، عَن ابنِ شِهَاب، عَن أَنَسِ بنِ مَالك أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ نَبيَّ الله أَيُّوبَ لَبثَ به بَلاؤُهُ ثماني عَشرَةَ سَنَةً، فَرفَضَهُ القَريبُ وَالبَعيدُ إلاَّ رَجُلان من إخوَانه، كَانَا من أَخَصِّ إخوَانه به، كَانَا يَغدُوَان إِلَيه وَيَرُوحَان، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لصَاحبه: تَعلَمُ وَالله لَقد أَذنَبَ أَيُّوبُ ذَنبًا مَا أَذنَبَهُ أَحَدٌ من العَالَمينَ. قَالَ لَهُ صَاحبُهُ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: من ثَمَاني عَشرَةَ سَنَةً لَم يَرحَمْهُ الله تَعَالى فَيَكشفُ مَا به. فَلَمَّا رَاحَا إِلَيه لَم يَصبِر الرَّجُلُ حَتَّى ذَكَرَ ذَلكَ لَهُ، فَقَالَ أَيُّوب: لا أَدري مَا تَقُولُ، غَيرَ أَنَّ الله يَعلَمُ أَنِّي كُنتُ أَمُرُّ عَلَى الرَّجُلَين يَتَنَازَعَان فَيَذكُرَان الله، فَأَرجعُ إِلى بَيتي فَأُكَفِّرُ عَنهُمَا كَرَاهيَةَ أَن يُذكَرَ اللهُ إلاَّ في حَقٍّ. قَالَ: وَكَانَ يَخرُجُ إِلى حَاجَته، فَإِذَا قَضَاهَا أَمسَكَت امرَأَتُهُ بيَده حَتَّى يَبلُغَ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَومٍ أَبطَأَ عَلَيهَا، وَأُوحيَ إِلى أَيُّوبَ في مَكَانه: أن ﴿اركُض برجلكَ هَذَا مُغتَسَلٌ بَاردٌ وَشَرَابٌ﴾[1]، فَاستَبطَأَتهُ، فَتَلَقَّتهُ تَنظُرُ فَأَقبَلَ عَلَيهَا، قَد أَذهَبَ اللهُ مَا به من البَلاء، وَهُوَ عَلَى أَحسَنِ مَا كَانَ، فَلَمَّا رَأَتهُ قَالَت: أَي بَارَكَ اللهُ فيكَ هَل رَأَيتَ نَبيَّ الله هَذَا المُبتَلَى، فَوالله عَلَى ذَلكَ مَا رَأَيتُ أَحَدًا أَشبَهَ به منكَ إذ كَانَ صَحيحًا!! قَالَ: فَإِنِّي أَنَا هُوَ. قَالَ: وَكَانَ لَهُ أَندَرَان: أَندَرٌ للقَمح، وَأَندَرٌ

(١) سورة ص، الآية:٤٢.

لِلشَّعيرِ، فَبَعَثَ اللهُ سَحَابَتينِ فَلَمَّا كَانَت إحداهُمَا عَلَى أَندرِ القَمحِ، أَفرَغَت فِيهِ الذَّهَبَ حَتَّى فَاضَ، وَأَفرَغَتِ الأُخرَى فِي أَندَرِ الشَّعِيرِ الوَرِقَ حَتَّى فَاضَ».

قال ابن كثير رحمه الله تعالى في قصص الأنبياء من «تاريخه» (ج١ ص٢٢٢) بعد أن ذكر الحديث بسند ابن أبي حاتم وابن جرير: وهذا غريبٌ رفعه جدًا، والأشبه أن يكون موقوفًا.

٤٢ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٣٦): حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاق، حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَن ثَابتِ البُنَانِيِّ، عَن أَنسٍ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جُلَيبِيب امرَأَةً مِن الأَنصَارِ إِلَى أَبِيهَا، فَقَالَ: حَتَّى أَستَأمِرَ أُمَّهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَم إِذًا» قَالَ: فَانطَلَقَ الرَّجُلُ إِلَى امرَأَتِه فَذَكَرَ ذَلكَ لَهَا، فَقَالَت: لا وَاللهِ إِذًا مَا وَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلاَّ جُلَيبِيبًا، وَقَد مَنَعنَاهَا مِن فُلانٍ وَفُلان. قَالَ: وَالجَارِيَةُ فِي سِترِهَا تَستَمِعُ، قَالَ: فَانطَلَقَ الرَّجُلُ يُرِيدُ أَن يُخبِرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلكَ، فَقَالَت الجَارِيَةُ: أَتُرِيدُونَ أَن تَرُدُّوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمرَهُ؟! إِن كَانَ قَد رَضِيَهُ لَكُم فَأَنكِحُوهُ. فَكَأَنَّهَا جَلَّت عَن أَبَوَيهَا، وَقَالا: صَدَقت. فَذَهَبَ أَبُوهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِن كُنتَ قَد رَضِيتَهُ فَقَد رَضِينَاهُ، قَالَ: «فَإِنِّي قَد رَضِيتُهُ» فَزَوَّجَهَا ثُمَّ فُزِّعَ أَهلُ المَدِينَة فَرَكِبَ جُلَيبِيبٌ فَوَجَدُوهُ قَد قُتِلَ وَحَولَهُ نَاسٌ مِن المُشرِكِينَ قَد قَتَلَهُم، قَالَ أَنَسٌ: فَلَقَد رَأَيتُهَا وَإِنَّهَا لَمِن أَنفَقِ بَيتٍ فِي المَدِينَة.

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في «العلل» (ج١ ص٣٤١): سُئِلَ أبوزرعة عن حديث اختُلف على ثابت البناني، فروى معمر، عن ثابت، عن أنس قال: وَقَعَ فَزَعٌ بِالمَدِينَة فَرَكِبَ جُلَيبِيبٌ فَوَجَدَهُ قَد قُتِلَ وَحَولَهُ نَاسٌ مِن المُشرِكِينَ قَد قَتَلَهُم.

وروى حماد بن سَلَمَة، عَن ثابت، عن كنانة بن نعيم، عن أبي برزة عن النبي ﷺ بهذا المتن وبزيادة أنَّهم وجدوه إلى جنبِ سبعة قد قتلهم، ثم قتلوه فأتى النبي ﷺ

فأخبره فجاء حتى قام عليه فقال: «هَذَا مِنِّي وَأَنَا منهُ، قَتَلَ سَبعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا منهُ»، ثم حمله النبي ﷺ على ساعده ما له سرير غير ساعديّ النبي ﷺ حتى حُفِرَ له ودُفِنَ. ولم يذكر غسلاً.

فقال أبوزرعة: عن أبي برزة أصحُّ من حديث ثابتٍ عن أنس.

٤٣- قال الإمام ابن ماجه رحمه الله (ج١ ص٣٨٨): حَدَّثَنَا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ الجَهضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشرُ بنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنِي إِسمَعِيلُ بنُ مُحَمَّد بنِ سَعد، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ فَرَأَى أُنَاسًا يُصَلُّونَ قُعُودًا فَقَالَ: «صَلاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصفِ مِن صَلاةِ القَائِمِ».

الحديث ظاهرة الصحة، ولكن النسائي رحمه الله تعالى يقول في «الكبرى» (ج١ ص٤٣٠) بعد أن ساقه بسنده إلى عبدالله بن جعفر به: هذا خطأٌ، والصواب: إسماعيل عن مولى لابن العاص، عن عبدالله بن عمرو.

٤٤- قال الإمام ابن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبدُالوَهَّابِ بنُ عَبدِالمَجِيد، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن أَنَسِ ابنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «أَرحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أبوبَكرٍ، وَأَشَدُّهُم في دِينِ الله عُمَرُ، وَأَصدَقُهُم حَيَاءً عُثمَانُ، وَأَقضَاهُم عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَقرَؤُهُم لِكِتَابِ الله أُبَيُّ بنُ كَعبٍ، وَأَعلَمُهُم بِالحَلالِ وَالحَرَامِ مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ، وَأَفرَضُهُم زَيدُ بنُ ثَابِتٍ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَمِينُ هَذِه الأُمَّة أبوعُبَيدَةَ بنُ الجَرَّاحِ».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفيَانَ، عَن خَالِد الحَذَّاءِ، عَن أَبِي قِلابَةَ مِثلَهُ عِندَ ابنِ قُدَامَةَ، غَيرَ أَنَّهُ يَقُولُ في حَقِّ زَيدٍ: «وَأَعلَمُهُم بِالفَرَائِضِ».

وأخرجه الترمذي (ج٥ ص٦٦٥ بتحقيق إبراهيم عطوة) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

أنتَ إذا نظرتَ إلى سند هذا الحديث وجدتَهم رجال الصحيح. ولكن البيهقي رحمه الله تعالى (ج٦ ص٢١٠) بعد ذكره من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء يقول: ورواه بشرُ بن المفضل، وإسماعيل بن علية، ومحمد بن أبي عدي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، إلا قوله في أبي عبيدة؛ فإنَّهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس، عن النبي ﷺ وكل هؤلاء الرواة أثباتٌ والله أعلم.

وقال الحافظ في «الفتح» (ج٧ ص٩٣) بعد ذكره حديث خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: وإسنادُهُ صحيح، إلا أن الحفاظ قالوا: إن الصواب في أوَّله الإرسال، والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري. اهـ

يعني آخره: «وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أبوعُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ» (ج٧ ص٩٢،٩٣) وأخرج آخره مسلم (ج١٥ ص١٩١ مع النووي)، وإعراض الشيخين عن أوله، ولم يخرجا إلا فَضيلةَ أبي عبيدة من طريق خالد، عن أبي قلابة، عن أنس، دليلٌ على أن أوله معلٌّ عندهما.

٤٥ - قال ابن حبان رحمه الله في «صحيحه» (ج٥ ص١٠٥): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ ابنُ أَحمَدَ بنِ أَبِي عَونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبدالله الحَمَّالُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن خَالِد الحَذَّاءِ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن أَنَسٍ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَبُوبَكرٍ وَعُمَرُ رِضوَانُ الله عَلَيهِمَا لا يَجهَرُونَ بـ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾.

الحديث رجاله رجال الصحيح، وشيخ ابن حبان وصَفَهُ الذهبي رحمه الله تعالى في «السير» (ج١٤ ص٤٢٣) بأنه الحافظ المحدث الثقة.

فعلى هذا فالحديث ظاهرُه الصحة، ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى يقول في «النكت على ابن الصلاح» (ج٢ ص٧٥١ بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي حفظه الله): وذكر الخلال في «العلل» أن مهنا بنَ يحيى سألَ أحمدَ عنه فقال: هو وَهَمٌ، حدثني

يحيى بن آدم -يعني بهذا الإسناد- فقال: عن أبي نعامة قيس بن عباية، عن أنس رضي الله عنه -بدل أبي قلابة-. قال: وكذا هو في كتاب الأشجعي عن سفيان. قال: وكذلك بلغني عن العدني عن سفيان.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قلتُ: رواية العدني أخرجها البيهقي من طريقه، وكذا قال علي بن المديني في "العلل": إن يحيى بن آدم حدثه به على الوهم. و لم يخرجه أحمد في "مسنده" من هذا الوجه. وهو في "معجم الطبراني" من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان على الصواب، وكذا أخرجه البيهقي من طريق الحسين بن حفص، عن سفيان بنفي الجهر، وقال: أبونعامة وثّقه يحيى بنُ معين و لم يخرج له الشيخان. اهـ

٤٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٢٦٤): حَدَّثَنَا الأَحوَصُ بنُ جَوَّابٍ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بنُ رُزَيقٍ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن شُعبَةَ، عَن ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكرٍ وَمَعَ عُمَرَ فَلَم يَجهَرُوا بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

الحديث أخرجه ابن خزيمة (ج١ ص٢٥٠) والطحاوي (ج١ ص٢٠٣) والخطيب (ج٧ ص٣٣٤،٣٣٥) و(ج٨ ص١٩) و(ص١٦٣) و(ج١٠ ص١٢٩).

هذا الحديث ظاهر إسناده يحكم عليه بالحسن لكن إليك كلام أبي حاتم وابن عبدالبر على هذه الطريق:

[١] قال ابن أبي حاتم رحمه الله في كتابه "العلل" (ج١ ص٨٦): سألتُ أبي عن حديث رواه أبوالجواب، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فلم يجهروا بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فقال أبي: هذا خطأٌ، أخطأ فيه الأعمش، إنما هو شعبة، عن قتادة، عن أنس.

قلت لأبي: حدثنا أحمدُ بن يونس الضبي، عن بعض أصحابه أن شعبةَ كان عند

الأعمش فقال له الأعمش: يا بصري! أي شيء عندكم مما تغربون به علينا؟ فقال شعبة: حدثنا قتادة عن أنس أنه صلى خلف أبي بكر وعمر. فقال: يا بصري أحلني على غير قتادة. فقال: حدثنا ثابت عن أنس.

قال أبي: ليس هذا بشيء لم يحكِ صاحبك عن أحد معروف ثقةٍ يحكي عن شعبة هذا الكلام والحديث عن شعبة معروف عن قتادة عن أنس. *اهـ*

[٢] وقال ابن عبدالبر رحمه الله (ج٢ ص١٦٧) من الرسالة التي في "الرسائل المنيرية": ورواه ثابت عن أنس وقد ذكرناه من رواية حماد بن سلمة، عن ثابت وقتادة وحميد، عن أنس ورواه عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. فأخطأ فيه ولا يصح لشعبة عن ثابت، لأنه لم يروِه إلا الأحوص بن جواب، عن عمار ابن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس و لم يروِه أصحاب شعبة الذين هم فيه حجة، ولا يعرف للأعمش عن شعبة رواية محفوظة، والحديث لشعبة صحيح عن قتادة لا عن ثابت.

[٣] ثم وجدت البخاري رحمه الله قد أشار إلى هذا الاختلاف في "التاريخ الكبير" في ترجمة أحوص بن جواب (ج٢ ص٥٨) فقال: قال لي محمدُ بن حسين: حدثنا أبوالجواب الأحوص بن جواب، حدثنا عمارُ بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنسٍ أن النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ وعمر كانوا يستفتحونَ الصلاة بـ﴿الحَمدِ للهِ﴾. قال أبوعبدالله: وحدثنا أصحابُ شعبةَ، عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسٍ. *اهـ*

٤٧- قال الإمام أبويعلى رحمه الله في "مسنده" (ج٧ ص٢٢٩): حَدَّثَنَا شَيبَانُ بنُ فَرُّوخٍ، ثَنَا الصَّعقُ بنُ حَزنٍ، ثَنَا عَلِيُّ بنُ الحَكَمِ البُنَانيُّ، عَن أَنَسِ بنِ مَالكٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «أَتَاني جبريلُ بمثلِ المرآة البَيضَاء، فيهَا نُكتَةٌ سَودَاءُ، قُلتُ: يَا جبريلُ مَا هَذه؟ قَالَ: هَذه الجُمُعَةُ، جَعَلَهَا الله عيدًا لَكَ

وَلأُمَّتِكَ، فَأَنتُم قَبلَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، فِيهَا سَاعَةٌ لا يُوَافِقُهَا عَبدٌ يَسأَلُ اللهَ فِيهَا خَيرًا إِلاَّ أَعطَاهُ إِيَّاهُ. قَالَ: قُلتُ: مَا هَذِهِ النُّكتَةُ السَّودَاءُ؟ قَالَ: هَذَا يَومُ القِيَامَةِ، تَقُومُ فِي يَومِ الجُمُعَةِ، وَنَحنُ نَدعُوهُ عِندَنَا المَزِيدَ؟ قَالَ: قُلتُ: مَا يَومُ المَزِيدِ؟ قَالَ: إِنَّ اللهَ جَعَلَ فِي الجَنَّةِ وَادِيًا أَفيَحَ، وَجَعَلَ فِيهِ كُثبَانًا مِن المِسكِ الأَبيَضِ، فَإِذَا كَانَ يَومُ الجُمُعَةِ يَنْزِلُ اللهُ فِيهِ، فَوُضِعَتْ فِيهِ مَنَابِرُ مِن ذَهَبٍ لِلأَنبِيَاءِ، وَكَرَاسٍ مِن دُرٍّ لِلشُّهَدَاءِ، وَيَنْزِلنَ الحُورُ العِينُ مِن الغُرَفِ، فَحَمِدُوا اللهَ وَمَجَّدُوهُ: قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللهُ: اكسُوا عِبَادِي. فَيُكسَونَ، وَيَقُولُ: أَطعِمُوا عِبَادِي. فَيُطعَمُونَ، وَيَقُولُ: اسقُوا عِبَادِي. فَيُسقَونَ، وَيَقُولُ: طَيِّبُوا عِبَادِي. فَيُطَيَّبُونَ، ثُمَّ يَقُولُ: مَاذَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا رِضوَانَكَ. قَالَ: يَقُولُ: رَضِيتُ عَنكُم. ثُمَّ يَأمُرُهُم فَيَنطَلِقُونَ، وَتَصعَدُ الحُورُ العِينُ الغُرَفَ، وَهِيَ مِن زُمُرُّدَةٍ خَضرَاءَ، وَمِن يَاقُوتَةٍ حَمرَاءَ». اهـ.

هذا الحديث ظاهر إسناده الحسن.

ولكن انظر ما يقول عنه أئمة «العلل» قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن أنسٍ عن النبي ﷺ فذكره.

قال أبوزرعة: هذا خطأٌ، رواه سعيد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن عثمان [بن عثمان]، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ. قال أبي: نَقصَ الصعقُ رجلاً من الوسط. اهـ من «العلل» (ج١ ص١٩٨-١٩٩).

قلتُ: عثمان هو أبواليقظان ففي «تهذيب التهذيب» قال فيه البخاري وأبوحاتم وأحمد -في رواية- والجوزجاني: منكر الحديث. زاد البخاري: ولم يسمع من أنس. اهـ المراد. وفي «التقريب»: ضعيفٌ واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع. اهـ

فقوله: [ابن عثمان] هكذا في «العلل» ولعله خطأ، ولهذا جعلناه بين معكوفين كما ترى، فيقال فيه: ابن عمير، وقيل: ابن قيس، وقيل: ابن أبي حميد.

قلتُ: وتابعه أبوالنعمان عارم، عن الصعق نفسه، عن علي بن الحكم، عن عثمان عن أنسٍ به. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ج١ ص٢٩٣) فبان الأمر جليًا أن الوَهَم من الصعق كما يقول الرازيان، والله أعلم. *أفادنا بهذا الأخ أحمد بن سعيد*

٤٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٥٥): حَدَّثَنَا هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ، حَدَّثَنَا حَسنٌ، عَن ثَابتٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَدِدتُ أَنّي لَقِيتُ إِخوَاني»، قَالَ: فَقَالَ أَصحَابُ النَّبيِّ ﷺ: أَوَلَيسَ نَحنُ إِخوَانَكَ! قَالَ: «أَنتُم أَصحَابي وَلَكِن إِخوَاني الَّذينَ آمَنُوا بي وَلَم يَرَوني».

قد كنت حكمت على الحديث في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»، فأفادنا الأخ علي المغربي حفظه الله أن جسرًا وهو ابن فرقد تصحف إلى حسن كما في «مجمع الزوائد» (ج١٠ ص٦٧) وجسر ضعيف كما في «لسان الميزان» عن النسائي رحمه الله.

٤٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص١٥٥): حَدَّثَنَا هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسنٌ، عَن ثَابتٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «طُوبى لِمَن آمَنَ بي وَرَآني مَرَّةً، وَطُوبى لِمَن آمَنَ بي وَلَم يَرَني سَبعَ مِرَارٍ».

الحديث كسابقه أفادنا به الأخ علي المغربي حفظه الله وانظر «مجمع الزوائد» (ج١٠ ص٦٦).

٥٠- قال ابن جرير رحمه الله (ج١٦ ص٥٨٥): حَدَّثَنَا سَوَّارُ بنُ عُبدِالله، قَالَ: ثَنَا أَبي، قَالَ: ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن شُعَيبِ بنِ الحَبحَابِ، عَن أَنَسِ بنِ مَالكٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجتُثَّت مِن فَوقِ الأَرضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ قَالَ: هِيَ الحَنظَلَةُ». قَالَ شُعَيبٌ: وَأَخبَرتُ بِذَلِكَ أَبَا العَالِيَةِ، فَقَالَ: كَذَلِكَ كَانُوا يَقُولُونَ.

الحديث ظاهره الصحة ولكن الإمام الترمذي رحمه الله بعد أن ذكره (ج٨ ص٤٣٣) مع «تحفة الأحوذي» عقبه بقوله: حدثنا قتيبة، أخبرنا أبوبكر بن شعيب بن الحبحاب، عن أبيه، عن أنس بن مالك نحوه بمعناه، و لم يرفعه و لم يذكر قول أبي العالية، وهذا أصحُّ من حديث حماد بن سلمة.

وروى غير واحدٍ مثل هذا موقوفًا ولا نعلم أحدًا رفعه غير حماد بن سلمة، ورواه معمر وحماد بن زيد وغير واحد و لم يرفعوه.

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، أخبرنا حماد بن زيد، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس بن مالك نحو حديث عبدالله أبي بكر بن شعيب بن الحبحاب و لم يرفعه. *اهـ*

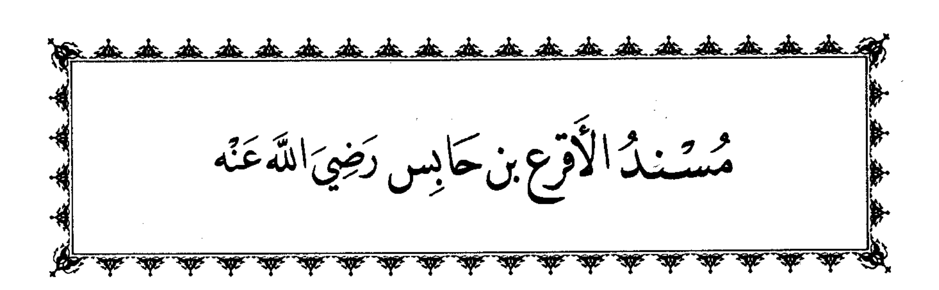
قال أبوعبدالرحمن: والأمر كما يقول الترمذي رحمه الله، فقد رواه جمع موقوفًا على أنس فعند ابن جرير (ج١٦ ص٥٨٣) شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أنس موقوفاً.

و ص (٥٨٤): ابن علية، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس موقوفًا.

٥١- قال الإمام أبويعلى رحمه الله (ج٥ ص٧٨): حَدَّثَنِي مَخلَدُ بنُ أَبِي زُمَيلٍ، حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ عَمرٍو الرَّقِّيُّ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ صَلَّى بِأَصحَابِهِ فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ أَقبَلَ عَلَيهِم بِوَجهِهِ فَقَالَ: «أَتَقرَءُونَ فِي صَلاتِكُم خَلفَ الإِمَامِ وَالإِمَامُ يَقرَأُ»؟ فَسَكَتُوا، فَقَالَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ قَائِلٌ أَو قَالَ قَائِلُونَ: إِنَّا لَنَفعَلُ، قَالَ: «فَلا تَفعَلُوا لِيَقرَأْ أَحَدُكُم بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فِي نَفسِهِ».

الحديث ظاهره الحسن ولكن ابن أبي حاتم يقول كما في «العلل» لولده (ج١ ص ١٧٥) رقم (٥٠٢): وَهِمَ فيه عبيدالله بن عمرو، والحديث ما رواه خالد الحذاء عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ.

من فوائد أخينا الحربي.



٥٢- قال ابن جرير رحمه الله تعالى (ج٢٢ ص٢٨٤): حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ أَبِي يَحيَى المُقَدِّمِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: ثَنَا وُهَيبٌ، قَالَ: ثَنَا مُوسَى بنُ عُقبَةَ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: ثَنِي الأَقرَعُ بنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ مَدحِي زَينٌ، وَإِنَّ شَتمِي شَينٌ؛ فَخَرَجَ إِلَيهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «وَيلَكَ ذَلكَ اللهُ» فَأَنزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الحُجُرَاتِ﴾ ... الآية.

هذا الحديث يَحتملُ الصحة، ولكن الحافظ ابن حجر يقول في «الإصابة» بعد أن ذكره في ترجمة الأقرع بن حابس: قال ابنُ مندة: روي عن أبي سلمة أن الأقرع بن حابس نادى... فذَكَرَهُ مرسلاً وهو الأصح، وكذا رواه الروياني من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أبيه قال: نادى الأقرع... فذكره مرسلاً.

وأخرجه أحمد على الوجهين، ووقع في رواية ابن جرير التصريح بسماع أبي سلمة من الأقرع، فهذا يدل على أنه تأخر. اهـ

قال أبو عبدالرحمن: يحتمل أن يكون الوَهَمُ في التصريح بالتحديث من بعض رجال السند، لا سيما والحسنُ بن أبي يحيى لم نقفْ له على ترجمة. والله أعلم.

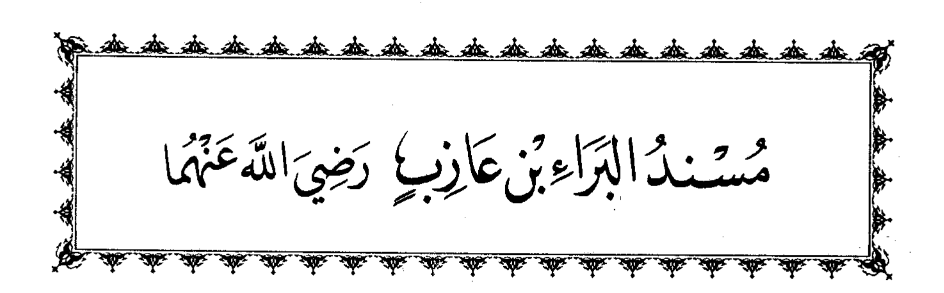
فائدة: قال أحمد بن سعيد:

رواية أبي سلمة بن عبدالرحمن عن الأقرع بن حابس

ذُكِرَ في ترجمته أنه توفي سنة (٩٤) وهو ابنُ (٧٢) سنة وعلى هذا فولادته سنة (٢٢) آخر خلافة عمر بن الخطاب وقبل وفاته بعام واحد هذا ما قيل في أبي سلمة.

أما الأقرع فقيل: توفي باليرموك كما في «الإصابة» قلت: واليرموك كانت في آخر خلافة الصديق وأول خلافة الفاروق في سنة ثلاث عشرة كما في «البداية» (ج٧ ص١٤١) و«تاريخ الإسلام» مجلد الخلفاء ص (٢٨٥-٢٨٦).

وقيل: توفي في خلافة عثمان. قال ابن الأثير: واستعمله عبدالله بن عامر على جيش سيره إلى خراسان فأصيب بالجوزجان هو والجيش. اهـ قال الذهبي في «تاريخه» وابن كثير في «بدايته» وابن حجر في «إصابته»: وذلك في زمن خلافة عثمان. وذكر هذا الحافظ في «التعجيل» ورجح أنه توفي في خلافة عثمان، ثم قال في آخر الترجمة: رواية أبي سلمة عن الأقرع منقطعة. اهـ المراد وانظر «الفتح» (ج٨ ص٥٩٢-٥٩٣).



٥٣ــقال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٧ ص٤١٧): حَدَّثَنَا عَبدُ بنُ حُمَيد، حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ مُوسَى، عَن إسرَائيلَ، عَن أَبي إسحَقَ، عَن البَرَاءِ قَالَ: مَاتَ رِجَالٌ من أَصحَابِ النَّبيِّ ﷺ قبلَ أن تُحرَّمَ الخَمرُ، فَلَمَّا حُرِّمَت الخَمرُ قَالَ رِجَالٌ: كَيفَ بِأَصحَابِنَا وقَد مَاتُوا يَشرَبُونَ الخَمرَ. فَنَزَلَت: ﴿لَيسَ عَلَى الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[1].

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَد رَوَاهُ شُعبَةُ عَن أَبي إسحَقَ، عَن البَرَاءِ أَيضًا.

حَدَّثَنَا بذَلكَ بُندَارٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جعفَر، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن أَبي إسحَقَ قَالَ: قَالَ البَرَاءُ: مَاتَ نَاسٌ من أَصحَابِ النَّبيِّ ﷺ وَهُم يَشرَبُونَ الخَمرَ، فَلَمَّا نَزَلَ تَحريمُهَا قَالَ نَاسٌ من أَصحَابِ النَّبيِّ ﷺ: فَكَيفَ بِأَصحَابِنَا الَّذينَ مَاتُوا وَهُم يَشرَبُونَهَا، فَنَزَلَت: ﴿لَيسَ عَلَى الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فيمَا طَعِمُوا﴾ الآيَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

---

(١) سورة المائدة، الآية:٩٣.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا يعلى ذكر في «مسنده» (ج٣ ص٢٦٦) بعد أن أخرجه: شعبةُ قال لأبي إسحاق: أسمعتَه مِن البراء؟ قال: لا. اهـ فعلى هذا فالحديث منقطع.

والحديث قد أخرجه ابن جرير (ج٧ ص٣٧) وابن حبان كما في «الموارد» ص (٣٣٣) و (٤٣٠) وأبويعلى (ج٣ ص٢٦٥) وليس عندهم تصريح أبي إسحاق بالتحديث، بل ذكر أبويعلى بسنده الصحيح المتصل إلى شعبة ما تقدم[1].

٥٤- قال الإمام أبوداود الطيالسي رحمه الله (٧١١): حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن أبي إسحَاقَ، عَن البَرَاءِ قَالَ: إنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَتى عَلَى قَومٍ جَلَسُوا في الطَّرِيقِ. فَقَالَ: «إن كُنتُم لا بُدَّ فَاعِلِينَ، فَرُدُّوا السَّلامَ، وَأَعِينُوا المَظلُومَ، وَاهدُوا السَّبِيلَ».

هذا الحديث ظاهره الصحة، ولكن في «جامع الترمذي» (ج٧ ص٥١٢) أن شعبة قال: و لم يسمعه -يعني أبا إسحاق- من البراء.

٥٥- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٧ ص٢١٤-٢١٥): أَخبَرَنَا إِسمَاعِيلُ ابنُ مَسعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَن شُعبَةَ، عَن سُلَيمَانَ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ مَولى بَنِي أَسَدٍ، عَن أَبِي الضَّحَّاك عُبَيد بن فَيرُوزَ مَولَى بَنِي شَيبَانَ، قَالَ: قُلتُ لِلبَرَاءِ: حَدِّثنِي عَمَّا نَهَى عَنهُ رَسُولُ الله ﷺ من الأَضَاحِيِّ قَالَ: قَامَ رَسُولُ الله ﷺ وَيَدِي أَقصَرُ مِن يَدِه فَقَالَ: «أَربَعٌ لا يَجزِنَ: العَورَاءُ البَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالمَرِيضَةُ البَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالعَرجَاءُ البَيِّنُ ظَلَعُهَا، وَالكَسِيرَةُ الَّتِي لا تُنقِي»، قُلتُ: إِنِّي أَكرَهُ أَن يَكُونَ فِي القَرنِ نَقصٌ، وَأَن يَكُونَ فِي السِّنِّ نَقصٌ قَالَ: «مَا كَرِهتَهُ فَدَعهُ، وَلا تُحَرِّمهُ عَلَى أَحَدٍ».

---

(١) وهو متفق عليه من حديث أنس، وفي «الصحيح المسند من أسباب النُزول» من حديث ابن عباس.

والحديث أخرجه أبوداود برقم (٢٨٠٢)، والترمذي برقم (١٤٩٧)، وابن ماجه (ج٢ ص١٠٥٠) رقم (٣١٤٤) من طريق شعبة.

والحديث ظاهرُهُ الصحة، ولكن قال الحافظ في «التهذيب» في ترجمة سليمان بن عبدالرحمن: قال علي بن المديني في «العلل»: لم يسمع سليمان من عبيد بن فيروز. اهـ

وجاء في بعض طرقه ذكر واسطة بين سليمان وعبيد، ولكن نقل الترمذي في «العلل الكبير» عن البخاري أن رواية الاسقاط أصح. والله أعلم.

٥٦- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٢ ص١٣ رقم٦٤٦):أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ ابنُ الْمُثَنَّى. قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي إِسحَاقَ الكُوفِيِّ، عَن البَرَاءِ بنِ عَازِب، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، وَالْمُؤَذِّنُ يُغفَرُ لَهُ بِمَدِّ صَوتِه، وَيُصَدِّقُهُ مَن سَمِعَهُ مِن رَطبٍ وَيَابِسٍ، وَلَهُ مِثلُ أَجرِ مَن صَلَّى مَعَه».

أخرجه النسائي وأحمد من طريق هشام عن قتادة عن أبي إسحاق الكوفي عن البراء مرفوعًا. وهذا إسناد ضعيف لعنعنة قتادة، قال البرديجي في «جامع التحصيل»: وحدَّث عن أبي إسحاق ولا أدري أسمع منه أم لا والذي يقر في القلب أنه لم يسمع منه والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب في شرحه للبخاري: وذكر الترمذي في «العلل» أنه لا يعرف لقتادة سماعًا من أبي إسحاق الكوفي. اهـ

وروى جرير بن حازم وعمار بن رزيق الشطر الأول من الحديث دون قوله: «والمُؤَذِّنُ يُغفَرُ له..» عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء، وزادوا في الإسناد بين أبي إسحاق والبراءِ عبدَالرحمن بن عوسجة، وكذلك رواه إسرائيل عن أبي إسحاقَ عن البراءِ مختصرًا دون قوله: «والمُؤَذِّنُ يُغفَرُ له..» ولم يَذكُرْ عبدَالرحمن بن عوسجة في الإسناد.

٥٧- قال أبوداود رحمه الله تعالى (ج٣ حديث ٣٥٧٠): حَدَّثَنَا مَحمُودُ بنُ خَالد، حَدَّثَنَا الفريَابيُّ، عَن الأَوزَاعِيِّ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن حَرَامِ بنِ مُحَيِّصَةَ الأَنصَارِيِّ، عَن البَرَاءِ بنِ عَازِب قَالَ: كَانَت لَهُ نَاقَةٌ ضَارِيَةٌ فَدَخَلَت حَائِطًا فَأَفسَدَت فيه فَكُلِّمَ رَسُولُ الله ﷺ فيهَا فَقَضَىأَنَّ حفظَ الحَوَائط بالنَّهَارِ عَلَى أَهلِهَا، وَأَنَّ حِفظَ المَاشيَةِ بِاللَّيلِ عَلَى أَهلِهَا، وَأَنَّ عَلَى أَهلِ المَاشيَةِ مَا أَصَابَت مَاشِيَتُهُم بِاللَّيلِ.

رواه أحمد في «المسند» (ج٥ ص٤٣٥) من طريق مالك وابن ماجه (٢/ برقم ٢٣٣٢) من طريق الليث بن سعد، وعبدالرزاق في «تفسيره» (ج٢ ص٢٦) عن معمر. كلهم عن الزهري عن حرام بن محيصة، أن ناقة للبراء فذكره مرسلاً، ومالك والليث بن سعد ومعمر من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري ومن أثبت الناس فيه. وهذه الرواية هي الراجحة.

وحرام بن محيصة هو ابن سعد ينسب إلى جده قال في «التهذيب»: روى عن جده محيصة والبراء بن عازب. قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث.

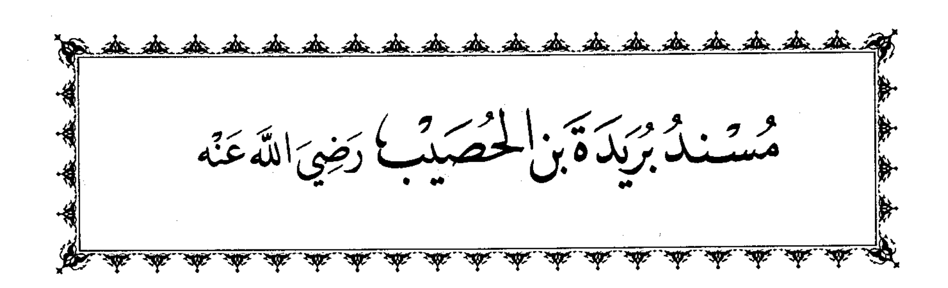
وأخرجه أبوداود (٣/ برقم ٣٥٧٠)، والنسائي في «الكبرى» (٣/ برقم ٥٧٨٥)، والحاكم (ج٢ ص٤٨-٤٩) كلهم من طريق الأوزاعي. وابن ماجه (ج٢ ص٧٨١) من طريق عبدالله بن عيسى كلاهما عن الزهري عن حرام بن محيصة عن البراء فذكره، قد خالف الأوزاعي وعبدالله بن عيسى مالكًا والليث ومعمرًا في قولهما عن البراء وهم أثبت في الزهري منهما.

وحرام هو ابن سعد بن محيصة قال ابن حبان: لم يسمع من البراء. وأخرجه عبدالرزاق (١٠/ برقم ١٨٤٣٧) ومن طريقه أبوداود (٣/ برقم ٣٥٦٩) وابن حبان (٧/ برقم ٥٩٧٦). عن معمر عن الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه أن ناقة للبراء مرسلاً.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (ج١١ ص٨١-٨٢): ورواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه عن أبيه عن النبي ﷺ ولم يتابع عبدالرزاق على ذلك وأنكروا عليه قوله فيه عن أبيه ثم ساق سنده إلى أبي داود قال: لم يُتَابِع أحدٌ عبدالرزاق على قوله في هذا الحديث: (عن أبيه)، وقال محمد بن يحيى الذهلي: لم يتابع معمر على ذلك، فجعل محمد بن يحيى الخطأ فيه من معمرٍ وجعله أبوداود من عبدالرزاق. اهـ المراد.

وأبوه اسمه سعد بن محيصة بن مسعود الأنصاري قال الحافظ في «التقريب»: قيل له صحبة أو رؤية وروايته مرسلة. اهـ

وقد أعله ابن حزم في «المحلى» (ج٨ ص١٤٦)، وابن التركماني في «الجوهر النقي» (ج٨ ص٣٤٢).



٥٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٤٠٩): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيرٌ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ ثَعلَبَةَ الطَّائِيُّ، عَن ابنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيه، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن قَالَ حِينَ يُصبِحُ، أَو حِينَ يُمسِي: اللهمَّ أَنتَ رَبِّي لا إِلَهَ إلا أَنتَ، خَلَقتَنِي وَأَنَا عَبدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهدِكَ وَوَعدِكَ مَا استَطَعتُ، أَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ مَا صَنَعتُ، أَبُوءُ بِنِعمَتِكَ وَأَبُوءُ بِذَنبِي، فَاغفِر لِي، إِنَّهُ لا يَغفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنتَ، فَمَاتَ مِن يَومِهِ أَو مِن لَيلَتِه، دَخَلَ الجَنَّةَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا الوليد بن ثعلبة، وقد وثَّقه ابن معينٍ كما في «تهذيب التهذيب».

ولكن الإمام النسائي رحمه الله يقول في «عمل اليوم والليلة» ص(٣٨٦) بعد أن ذكره من طريق الوليد بن ثعلبة، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه ثم ذكره من طريق حسين المعلم، عن عبدالله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شداد[1] بن أوس. قال رحمه الله: حسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبدالله بن بريدة، وحديثه أولى بالصواب. اهـ

فعلى هذا فحديث الوليد بن ثعلبة، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، يعتبر شاذًا، ويكون الوليد قد سلك الجادَّة، وهذا مما يرجِّح رواية حسين المعلم. والله أعلم.

---

(١) وهو في البخاري من حديث شداد بن أوس.

٥٩- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٠ ص٤١٦): حَدَّثَنَا مُسلِمُ بنُ إبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن عَبدِالله بنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ لا يَتَطَيَّرُ مِن شَيءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلاً سَأَلَ عَن اسمِه، فَإِذَا أَعجَبَهُ اسمُهُ فَرِحَ بِهِ، وَرُئِيَ بِشرُ ذَلِكَ فِي وَجهِهِ، وَإِن كَرِهَ اسمَهُ رُئِيَ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ فِي وَجهِهِ، وَإِذَا دَخَلَ قَريَةً سَأَلَ عَن اسمِهَا، فَإِن أَعجَبَهُ اسمُهَا فَرِحَ وَرُئِيَ بِشرُ ذَلِكَ فِي وَجهِهِ، وَإِن كَرِهَ اسمَهَا رُئِيَ كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجهِهِ.

وأخرجه أحمد (ج٥ ص٣٤٧).

ظاهر هذا السند أن الحديث على شرط الشيخين، ولكن الترمذي ينقل عن بعض أهل العلم أنه لا يَعرف لقتادة سماعًا من عبدالله بن بريدة، كما في «جامع التحصيل».

وفي «تَهذيب التهذيب» عن البخاري نحو ذلك.

٦٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٣٢٣): حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ عُمَرَ ابنِ مَيسَرَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَن قَتَادَةَ، عَن عبدالله بنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَقُولُوا لِلمُنَافِقِ سَيِّدٌ، فَإِنَّهُ إِن يَكُ سَيِّدًا فَقَد أَسخَطتُم رَبَّكُم عَزَّ وَجَلَّ».

ظاهر هذا الحديث أنه صحيحٌ على شرط الشيخين، ولكن الحافظ العلائي يقول في «جامع التحصيل»: وقال الترمذي[1]: قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبدالله بن بريدة. اهـ

وقال البخاري كما في «تَهذيب التهذيب»: ولا نعرف لقتادة سماعًا من ابن بريدة. اهـ

فإن قال قائلٌ: إن الترمذي لم يذكر عن بعض أهل العلم الجزم بعدم السَّماع؟ فالجواب: إنَّ قتادةَ مدلسٌ ويرسل، ولم يصرح في هذا الحديث بالسماع، فنحن نتوقف

(١) (ج٣ ص٣٠٢) بتحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

في نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ.

فإن قال قائلٌ: فقد تابعه عقبة بن عبدالله الأصم عند الحاكم (ج٤ ص٣١) وعند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» (ج٢ ص١٩٨) وعند الخطيب في «تاريخه» (ج٥ ص٤٥٤) وقال الحاكم: صحيح الإسناد. فالجواب: أن عقبةَ ضعيف جدًا لا يصلح في الشواهد والمتابعات، قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»: قال يحيى: ليس بشيء. وقال أبوداود: ضعيف، وقال الفلاّس: كان واهي الحديث ليس بالحافظ. وقال النسائي: ليس بثقة. إلى أخر ما ذكر الذهبي رحمه الله، فقول النسائي رحمه الله: ليس بثقةٍ، يفيد أنه لا يصلح في الشواهد والمتابعات. والله أعلم.

٦١- قال البزار رحمه الله (ج٢ ص٤١١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، ثَنا مُعَاذُ ابنُ هِشَامٍ، عَن أَبِيه، عَن قَتَادَةَ، عَن عَبدالله بن بُرَيدَةَ، عَن أَبِيه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا بَرَدتُم إِليَّ بَرِيدًا فَابعَثُوهُ حَسَنَ الوَجهِ حَسَنَ الإسمِ».

قال البزار: لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا قتادة.

قال أبوعبدالرحمن: هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن في «جامع التحصيل»: وقال الترمذي: قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبدالله بن بريدة.

٦٢- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم في «المستدرك» (ج١ ص٣٥٤): أَخبَرَنِي أَبُوقُتَيبَةَ سَلمُ[1] بنُ الفَضلِ الآدَمِيُّ بِمَكَّةَ، ثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ هَاشِمٍ البَغَوِيُّ، ثنا أَبُوبَكرِ بنُ أبي شَيبَةَ، حَدَّثَنا أَبُومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبُوبُردَةَ بُرَيدُ بنُ عَبدالله، عَن عَلقَمَةَ بنِ مَرثَد، عَن سُلَيمَانَ بنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيه قَالَ: لَمَّا أَخَذُوا فِي غُسلِ رَسُولِ الله ﷺ فَإِذَا هُم بِمُنَادٍ مِن الدَّاخِلِ: لا تَنزِعُوا عَن رَسُولِ الله ﷺ قَمِيصَهُ.

---

(١) في «المستدرك»: سالم والصواب ما أثبتناه كما في «الأنساب» للسمعاني.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

كذا قال الحاكم، وعليه فيه مؤاخذتان: الأولى: أن سليمان ليس من رجال البخاري كما في «تهذيب التهذيب».

الثانية: أن أبا بردة هو عمرو بن يزيد التميمي، وهو ضعيف وليس ببريد وإن صرح به الحاكم، فقول الحفاظ أقدم من الحاكم، لكثرة أوهامه.

وقد صرح المزي أنه التميمي، وتبعه على ذلك البوصيري في «مصباح الزجاجة» (ج٢ ص٢٦) والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» وحكى عن ابن معين أنه ليس من ولد أبي موسى الأشعري.

فعلى هذا فقول الحافظ في «النكت الظراف»: (إنه أخرجه الحاكم وصرح فيه أنه بريد بن عبدالله الأشعري) ليس صادرًا عن تأمل، وما حققه في «تهذيب التهذيب» في ترجمة أبي بردة عمرو بن يزيد أولى لموافقته لغيره من الحفاظ، والله أعلم.

٦٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٤٦): حَدَّثَنَا أَسوَدُ بنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيرٌ، عَن وَاصِلِ بنِ حَيَّانَ البَجَلِيِّ، حَدَّثَنِي عبدالله بنُ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيه، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «الكَمأَةُ دَوَاءُ للعَينِ، وَإِنَّ العَجوَةَ مِن فَاكِهَةِ الجَنَّة، وَإِنَّ هَذِه الحَبَّةَ السَّودَاءَ -قَالَ ابنُ بُرَيدَةَ: يَعنِي الشُّونِيزَ الَّذِي يَكُونُ فِي المِلحِ- دَوَاءٌ مِن كُلِّ دَاءٍ، إلا المَوتَ».

إذا نظرت في سند هذا الحديث قلتَ: صحيحٌ على شرط الشيخين، ولكن أبا حاتم رحمه الله يقول كما في «العلل» لولده (ج٢ ص٢٣٢): أخطأ زهير مع إتقانه، هذا هو صالح بن حيان وليس هو واصلاً، وصالح بن حيان ليس بالقوي هو شيخ، و لم يدرك زهيرٌ واصلاً. اهـ المراد منه.

وفي «تهذيب التهذيب» في ترجمة صالح بن حيان: وروى عنه زهير بن معارية فسماه واصل بن حيان، فقال أحمد بن حنبل: انقلب على زهير اسمه. وقال أبوداود:

غَلطَ فيه معمر. اهـ المراد. راجع «شرح علل الترمذي» (ج٢ ص٦٨٦) للحافظ ابن رجب رحمه الله، وينظر في نسبة واصل بن حيان، وصالح بن حيان إلى بجيلة فإني لم أجد هذا.

ثم رأيت الحديث والحمد لله في «مسند أحمد» (ج٥ ص٣٥١) فقال رحمه الله: ثنا محمد بن عبيد، ثنا صالح يعني ابن حيان، عن ابن بريدة فذكره.

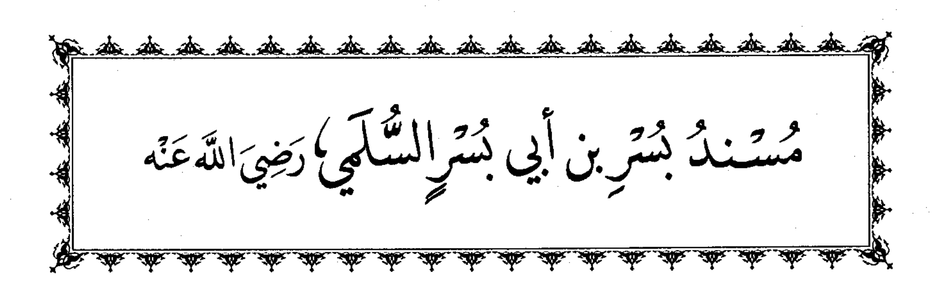
فَعُلِم صحة ما قاله هؤلاء الأئمة رحمهم الله، أن الذي في السند هو صالح بن حيان وهو ضعيفٌ والحمد لله.

٦٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٤٦٧): حَدَّثَنَا بَكرُ ابنُ خَلَف أبوبِشرٍ، حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سَعِيد، عَن المُثَنَّى بنِ سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن ابنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «المُؤمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ».

هذا الحديث إذا نظرتِ إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، إلا بكر بن خلف وقد وثّقه أبوحاتم كما في «تهذيب التهذيب» بل قد توبع، فقد تابعه محمد بن بشار عند الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٥٦).

ولكن الإمام الترمذي قال بعد ذكره بسنده: هذا حديثٌ حسن، وقال بعض أهل الحديث: لا نعرف لقتادة سماعًا من عبدالله بن بريدة. اهـ

وذكر هذا الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» وسكت عليه مقرًا له، وقال البخاري كما في «تهذيب التهذيب»: ولا نعرف لقتادة سماعًا من ابن بريدة. اهـ بالمعنى.



مُسْنَدُ بُسْرِ بن أبي بُسْرٍ السُّلَمِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

٦٥- قال الإمام أحمد بن عمرو الشهير بابن أبي عاصم رحمه الله في «الآحاد والمثاني» (ج٣ ص٥٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، نَا يَحيَى بنُ حَمَّاد، نَا شُعبَةُ، عَن يَزِيدَ بنِ خُمَيرٍ[1] عَن عَبدالله بن بُسرٍ، عَن أَبيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ بِهِم، وَذَكَرَ طَعَامًا وَشَرَابًا أَتَوهُ به، وَوَطَأَةً[2] يَعنِي الحَيسَ، وَكَانَ يَأكُلُ التَّمرَ وَيَضَعُ النَّوَى عَلَى ظَهرِ أُصبُعِه ثُمَّ يَرمِي بِه، ثُمَّ قَامَ فَرَكِبَ بَغلَةً لَهُ بَيضَاءَ، فَأَخَذتُ بِرِكَابِه فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله ادعُ اللهَ لَنَا؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِك لَهُم فِيمَا رَزَقتَهُم وَاغفِر لَهُم وَارحَمهُم».

الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن يحيى بن حماد قد خالفَ محمدَ بن جعفر غندرًا، وابنَ أبي عدي عند مسلم، وحفصَ بن عمر عند أبي داود، وبَهزَ بن أسد وأبا داود الطيالسي عند النسائي في «اليوم والليلة»، فهؤلاء خمسة يروونه عن عبدالله بن بسر،

(١) في الأصل: حمير، بالحاء المهملة، والصواب بالخاء المعجمة.

(٢) كذا في الأصل، وفي «النهاية» مادة (وطب): وفي حديث عبدالله بن بسر «وجاءه بوطبة فأكل منها» بالباء ثم قال: قال النضر: الوطبة الحيس يجمع بين التمر والأقط والسمن. اهـ قال النووي في «شرح مسلم»: نقل القاضي عياض في رواية بعضهم في مسلم: وطئه بفتح الواو وكسر الطاء بعدها همزة... والوطئة -بالهمز- عند أهل اللغة طعام يتخذ من التمر كالحيس. وقال في مادة: وطأ: وفي حديث عبدالله بن بسر (أتيناه بوطيئة) هي طعام يؤخذ من التمر كالحيس. اهـ

وفي «لسان العرب» وطيئة ووطبة.

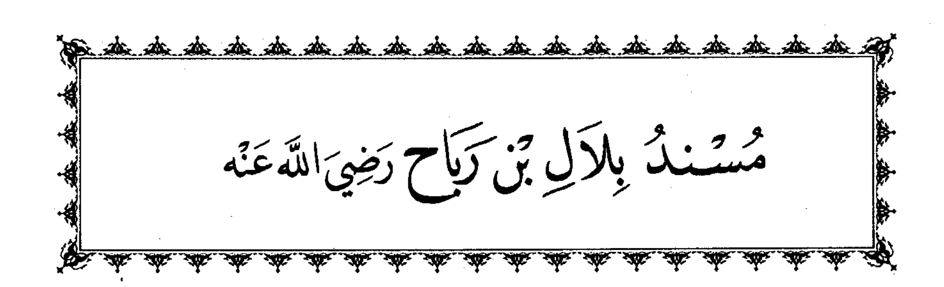
أبوالحارث

وليس فيه عن أبيه كما في «تحفة الأشراف» بل يحيى بن حماد يرويه عن شعبة كالجماعة عند مسلم، كما في «تحفة الأشراف».

ثم وجدت سادسًا وهو عفان بن مسلم عند أحمد (ج٤ ص١٨٨).

وسابعًا عند الإمام أحمد (ص٩٠) وهو روح بن عبادة، فعلم بهذا شذوذ يحيى بن حماد في روايته التي ذكر فيها (عن أبيه). والله أعلم[1].

(١) والحديث صحيح عند مسلم، كما تقدم في التخريج من حديث عبدالله بن بسر.



٦٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٢٣٧): حَدَّثَنَا عَمرُو ابنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ الْمُبَارَك، عَن مَعمَرٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ، عَن بِلالٍ أَنَّهُ أَتَى النَّبيَّ ﷺ يُؤذِنُهُ بِصَلاةِ الفَجرِ، فَقِيلَ: هُوَ نَائِمٌ. فَقَالَ: الصَّلاةُ خَيرٌ مِن النَّومِ، الصَّلاةُ خَيرٌ مِن النَّومِ، فَأُقِرَّت في تَأذِينِ الفَجرِ، فَثَبَتَ الأَمرُ عَلَى ذَلِكَ.

الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا عمرَو بن رافع وقد قال أبوحاتم: قَلَّ من كتبنا عنه أصدق لهجةً وأصح حديثًا منه. اهـ من «تهذيب التهذيب».

ولكن البوصيري يقول في «الزوائد» (ج١ ص٣٢): هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعًا: سعيد بن المسيب لم يسمع من بلال.



٦٧-قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٧ ص١٣٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إسمَاعيلَ، حَدَّثَنا يَحيَى بنُ صَالحٍ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ المُهَاجرِ، عَن العَبَّاسِ، عَن أَبِي سَلامٍ الحَبَشِيِّ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عُمَرُ بنُ عبدالعَزيزِ فَحُملتُ عَلَى البَرِيد، قَالَ: فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيه قَالَ: يَا أَميرَ المُؤمنِينَ لَقَد شَقَّ عَلَى مَركَبِي البَرِيدُ. فَقَالَ: يَا أَبَا سَلامٍ مَا أَردتُ أَن أَشُقَّ عَلَيكَ، وَلَكِن بَلَغَنِي عَنكَ حَدِيثٌ تُحَدِّثُهُ عَن ثَوبَانَ عَن النَّبِيِّ ﷺ في الحَوضِ، فَأَحبَبتُ أَن تُشَافِهَنِي بِه. قَالَ أبوسَلامٍ: حَدَّثَني ثَوبَانُ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَوضِي مِن عَدَنَ إِلَى عَمَّانَ البَلقَاءِ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِن اللَّبَنِ، وَأَحلَى مِن العَسَلِ، وَأَكَاوِيبُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَن شَرِبَ مِنهُ شَربَةً لَم يَظمَأ بَعدَهَا أَبدًا، أَوَّلُ النَّاسِ وُرُودًا عَلَيه فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ، الشُّعثُ رُءُوسًا، الدُّنسُ ثِيَابًا، الَّذِينَ لا يَنكِحُونَ المُتَنَعِّمَاتِ، وَلا تُفتَحُ لَهُم السُّدَدُ». قَالَ عُمَرُ: لَكِنِّي نَكَحتُ المُتَنَعِّمَاتِ، وَفُتِحَ لِيَ السُّدَدُ، وَنَكَحتُ فَاطِمَةَ بِنتَ عبدالمَلك، لا جَرَمَ أَنِّي لا أَغسِلُ رَأسِي حَتَّى يَشعَثَ، وَلا أَغسِلُ ثَوبِي الَّذِي يَلِي جَسَدِي حَتَّى يَتَّسِخَ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِن هَذَا الوَجهِ، وَقَد رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَن مَعدَانَ بنِ أَبِي طَلحَةَ، عَن ثَوبَانَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، وَأبوسَلامٍ الحَبَشِيُّ اسمُهُ مَمطُورٌ وَهُوَ

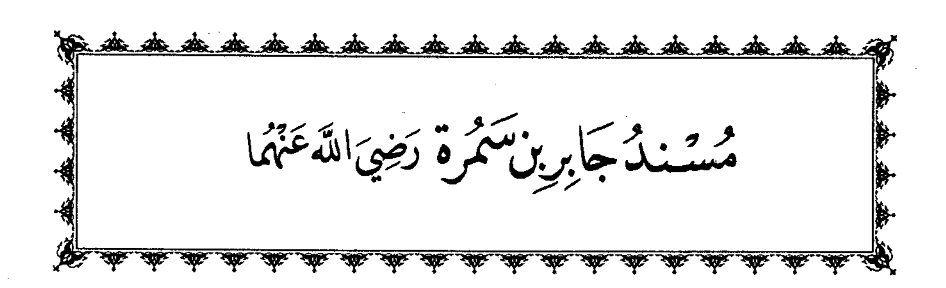
شَامِيٌّ ثِقَةٌ.

هذا الحديث ظاهر سنده الحسن، ولكن ابن ماجه رحمه الله رواه (ج٢ ص١٤٣٨) فقال: حدثنا محمودُ بنُ خالد، ثنا مروانُ بن محمد، ثنا محمدُ بن مهاجر، حدثني العباسُ ابن سالم، نُبِّئتُ عن أبي سلام... فَذَكَرَه.

فعُلِمَ من هذا أن العباسَ لم يسمعه من أبي سلام، وأيضًا أبوسلام وهو ممطور الحبشي قال يحيى بن معين وعلي بن المديني: لم يسمع من ثوبان، وتوقف أبوحاتم كما في "جامع التحصيل".

٦٨- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٠١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفيَانَ، عَن مَنصُور، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعد، عَن ثَوبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «استَقِيمُوا وَلَن تُحصُوا، وَاعلَمُوا أَنَّ خَيرَ أَعمَالِكُم الصَّلاةَ، وَلا يُحَافِظُ عَلَى الوُضُوءِ إلا مُؤمِنٌ».

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم ثقات، ولكنَّه منقطعٌ، فالإمام أحمد يقول: إن سالمًا لم يلقَ ثوبان، وأبوحاتم يقول: لم يدرك ثوبان. اهـ من "جامع التحصيل".



٦٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٨٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابنُ يَحيى، حَدَّثَنَا يَحيى بنُ يُوسُفَ الزِّمِّيُّ (ح) وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عُثمَانَ بنِ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا سُليمَانُ بنُ عُبَيدالله الرَّقِّيُّ، قَالا حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ عمرٍو، عَن عبدالمَلك بنِ عُمَيرٍ عَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبيَّ ﷺ: أَيُصَلِّي[1] في الثَّوبِ الَّذي يَأتِي فيهِ أَهلَهُ؟ قَالَ: «نَعَم، إِلا أَن يَرَى فيهِ شَيئًا، فَيَغسلَهُ».

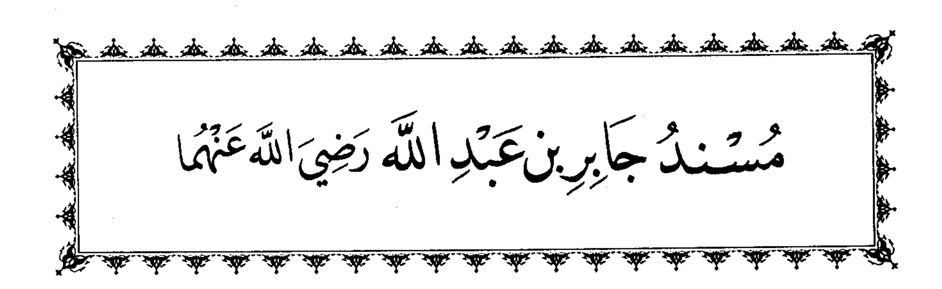
هذا الحديث بسند محمد بن يحيى ظاهره أنه على شرط البخاري، وأما سليمان بن عبيدالله الرقي ففيه كلام ولكنه متابع كما ترى. ولكن الامام أحمد رحمه الله يقول (ج٥ ص٨٩): هذا الحديث لا يُرفَع عن عبدالملك بن عمير.

٧٠- قال الإمام الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (ج١ ص٩٠): حَدَّثَنَا أَبوأُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ بَحرٍ القَطَّانُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ يُوسُفَ، عَن مَعمَرٍ، عَن عَبدالمَلك بنِ عُمَيرٍ، عَن جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأى رَجُلٌ من أَصحَابِ النَّبيِّ ﷺ في النَّومِ قَومًا مِن اليَهُودِ، فَأعجَبَتهُ هَيئَتُهُم، فَقَالَ: إِنَّكُم قَومٌ لَولا أَنَّكُم تَقُولُونَ: عُزَيرٌ ابنُ الله. قَالُوا: وَأَنتُم قَومٌ لَولا أَنَّكُم تَقُولُونَ: مَا

(١) زيادة همزة الاستفهام من «مصباح الزجاجة» والسياق يقتضيها. وفي «مسند أحمد»: (أُصَلِّي في ثوبي الذي آتي فيه أهلي).

شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ إِنَّهُ لَقِيَ قَومًا مِن النَّصَارَى فَأَعجَبَتهُ هَيئَتُهُم، فَقَالَ: إِنَّكُم قَومٌ لَولا أَنَّكُم تَقُولُونَ: المَسِيحُ ابنُ اللهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُم قَومٌ لَولا أَنَّكُم تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. فَلَمَّا أَصبَحَ قَصَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَد كُنتُ أَسمَعُهَا مِنكُم فَتُؤذِينِي، فَلا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِن قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ».

هذا حديث ظاهره الصحة، ولكنَّه قد شذَّ فيه مَعمرٌ، لأنه قد خالفه شعبةُ عند الدارمي (ج٢ ص٢٥٩)، وأبوعوانة عند ابن ماجه (ج١ ص٦٨٥)، وحمادُ بن سلمة عند الإمام أحمد (ج٥ ص٣٢) كل هؤلاء الثلاثة يروونه عن عبدالملك، عن ربعي، عن الطفيل بن سخبرة، فعُلِمَ أن حديث معمر، عن عبدالملك، عن جابر بن سمرة شاذٌ، والله أعلم.



٧١- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج٢ ص٣١٧): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ العَدلُ، ثَنَا بِشرُ بنُ مُوسَى، ثَنَا عَبدُالله بنُ الزُّبَيرِ الحُمَيدِيُّ، ثَنَا سُفيَانُ، ثَنَا عَمرُو بنُ دِينَارٍ قال: قُلتُ لجَابرِ بنِ عَبدِالله: إنَّهُم يَزعُمُون أنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن لُحُوم الحُمُرِ الأهلِيَّة يَومَ خَيبَرَ؟ قَالَ: قَدكَانَ يَقُولُ ذَلكَ الحَكَمُ ابن عَمرٍو عَن رَسُولِ الله ﷺ وَلَكن أَبَى ذَلكَ البَحرُ -يَعني ابنَ عَبَّاسٍ رَضيَ الله عَنهُمَا- وَقَرَأ: ﴿قُل لا أَجدُ في مَا أُوحيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآيَةُ. وَقَد كَانَ أَهلُ الجَاهليَّة يَترُكُونَ أَشيَاءَ تَقَذُّرًا؛ فَأنزَلَ الله عَزَّ وَجَلَّ في كتَابه وَبَيَّنَ حَلالَهُ وَحَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنهُ فَهُوَ عَفوٌ، ثُمَّ تَلا هَذه الآيَةَ: ﴿قُل لا أَجدُ في مَا أُوحيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعمٍ يَطعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيتَةً أَو دَمًا مَسفُوحًا أَو لَحمَ خِنْزِيرٍ﴾(١).

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذه السياقة.

الحديث بهذا الحوار من حديث جابرِ بن عبدالله وَهَمٌ، وإنما هو جابرُ بن زيد أبوالشعثاء، كما في «صحيح البخاري» (ج٩ ص٦٥٤) من حديث سفيان عن عمرو ابن دينار قُلتُ: لجَابِرِ بنِ زَيدٍ يَزعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن حُمُرِ الأَهلِيَّة، فَقَالَ:

---

(١) سورة الأنعام، الآية:١٤٥.

قَد كَانَ يَقُولُ ذَاكَ الحَكَمُ بنُ عَمرٍو الغِفَارِيُّ عِندَنَا بِالبَصرَةِ، وَلَكِن أَبَى ذَاكَ البَحرُ ابنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ: ﴿قُل لا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾.

ورواه الحميدي في «المسند» (ج٢ ص٣٧٩) مثل رواية البخارى.

ورواه أبوداود (ج١٠ ص٢٨٥) فقال: حَدَّثَنَا إبرَاهِيمُ بنُ حَسَنٍ المِصِّيصِيُّ، أَخبَرَنَا حَجَّاجٌ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، أَخبَرَنِي عَمرُو بنُ دِينَارٍ، أَخبَرَنِي رَجُلٌ، عَن جَابِرِ بَنِ عبدالله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ يومَ خَيبَرَ عَن أَن نَأكُلَ لُحُومَ الحُمُرِ، وَأَمَرَنَا أَن نَأكُلَ لُحُومَ الخَيلِ.

قَالَ عَمرٌو: فَأَخبَرتُ هَذَا الخَبَرَ أَبَا الشَّعثَاءِ. فَقَالَ: قَد كَانَ الحَكَمُ الغِفَارِيُّ فِينَا يَقُولُ هَذَا، وَأَبَى ذَلِكَ البَحرُ، يُرِيدُ ابنَ عَبَّاسٍ.

ففصَّلت رواية أبي داود حديث عمرٍو عن رجلٍ، وحديث أبي الشعثاء عن الحكم ابن عمرٍو الغفاري، وقول ابن عباس. والرجل المبهم في رواية أبي داود هو محمد بن علي ابن الحسين كما رواه البخاري (ج٩ ص٦٤٨) قال رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِالله رَضِيَ اللهُ عَنهُم قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يومَ خَيبَرَ عَن لُحُومِ الحُمُرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الخَيلِ.

فإن قلت: مَن الواهم في رواية الحاكم؟ قلت: الراجح عندي أنه الحاكم، فإنه كثير الأوهام حتى إني لا أعتمد على ما خالف وأتوقف فيما تفرد به، ولم يُخالف لكثرة أوهامه.

٧٢- قال الإمام أبويعلى رحمه الله (ج٣ ص٤٤٤): حَدَّثَنَا أَبُوخَيثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ أبي هند، عَن أَبِي نَضرَةَ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِالله قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ لَيلَةٍ وَهُم يَنتَظِرُونَ العِشَاءَ فَقَالَ ﷺ: «صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا، وَأَنتُم تَنتَظِرُونَهَا، أَمَا إِنَّكُم فِي صَلَاةٍ مَا انتَظَرتُمُوهَا. -ثم قال-: لَولا ضَعفُ الضَّعِيفِ، وَكِبَرُ الكَبِيرِ لَأَخَّرتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى شَطرِ

اللّيلِ».

وأخرجه أبوبكر بن أبي شيبة (ج١ ص٤٠٢) من طريق أبي معاوية به.

هذا حديثٌ إذا نظرتَ إلى سندِه وجدتَهم رجالَ الصحيحِ، ولكن ابنَ أبي حاتم يذكر في «العلل» (ج١ ص١٨٦) عن أبي زرعة أنه قال: هذا حديثٌ وَهِمَ فيه أبومعاوية قال ابن أبي حاتم: قلتُ: لم يُبيِّنِ الصحيحَ ما هو؟ والذي عندي أن الصحيح ما رواه وهيب وخالد الواسطي عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ . اهـ

وقال الدارقطني في «العلل» (ج١١ ص٣٢٧) عندما سُئِل عن حديث أبي نضرة عن أبي سعيد: أخرَّ رسول الله ﷺ صلاة العشاء حتى مضى نحو من شَطرِ الليل ثم خرج فصلى بنا ثم قال: «لَيسَ أحدٌ إلا صَلَى ونَامَ غَيرُكم وإنَّكم لَن تَزَالُوا في صَلاةٍ ما انتَظَرتُمُوها لَولا ضَعفُ الضَّعيفِ لأخَّرتُها».

فقال: يرويه داود بن أبي هند واختلف عنه، فرواه هشيم، وخالد، وابن أبي عدي، وبشر بن المفضل، وعلي بن مسهر، وعبدالوارث، وإبراهيم بن طهمان، ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، ومحمد بن سعيد الأموي أخو يحيى -وهم أربعة إخوة: عبيد ومحمد ويحيى وعبدالله كلهم ثقات- عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وخالفهم أبومعاوية الضرير فرواه عن داود عن أبي نضرة عن جابر، والصحيح عن أبي سعيد. اهـ

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (ج١ ص٤٥١): حديث أبي سعيد من حديث علي بن عاصم، عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: أَخَّرَ رسول الله ﷺ... فذكر الحديث، ثم قال البيهقي: وكذلك رواه بشرُ بن المفضل، وابنُ أبي عدي، وعبدالوارث وغيرهم عن داود، ورواه أبومعاوية فقال: عن جابرٍ بدل عن أبي سعيد. اهـ

٧٣- قال النسائي رحمه الله (ج٤ ص٨٥): أَخبَرَنَا المُغيرَةُ بنُ عبدالرَّحمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ عَلِيٍّ وَهُوَ أَبوأُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ بُرقَانَ، عَن حَبِيبِ بنِ أَبي مَرزُوقٍ، عَن عَطَاءٍ، عَن جَابِرٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبرِ

امرَأَةٍ بَعدَ مَا دُفنَت.

إذا نظرت إلى هذا السند وجدتَهم ثقات، وأيضًا إذا نظرت إلى ترجمة حبيب بن أبي مرزوق وجدتَهم يذكرون في مشايخه عطاءً بن أبي رباح، لكن الحافظ المزيَّ يقولُ بعدما ذَكَرَ هذا السند: هكذا رواه أبوبكر بنُ السني عن النسائي. وقال ابنه أبوموسى عبدالكريم، وأبوالحسن بن حيويه، والحسن بن الأخضر الأسيوطي، وأبوالقاسم الطبراني، عن النسائي بإسناده: عن حبيب بن أبي مرزوق، عن ابن جريج عن عطاء. وكذلك رواه أبوعروبة الحرَّاني عن المغيرة بن عبدالرحمن، وكذلك رواه محمد بن أبي أسامة الرقي عن أبيه به. اهـ فعُلمَ أن الحديث منقطعٌ بهذا السند، والله أعلم.

٧٤- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٦٤): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، حَدَّثَنَا أبوبشرٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: قَاتَلَ رَسُولُ الله ﷺ مُحَارِبَ خَصَفَةَ بنَخلٍ فرَأَوا من المُسلمينَ غرَّةً، فَجَاءَ رَجُلٌ منهُم يُقَالُ لَهُ: غورَثُ بنُ الحَارِث، حَتَّى قَامَ عَلَى رَأسِ رَسُولِ الله ﷺ بالسَّيف. فَقَالَ: مَن يَمنعُكَ منِّي؟ قَالَ: «الله عَزَّ وَجَلَّ» فَسَقَطَ السَّيفُ من يَده، فَأَخَذَهُ رَسُولُ الله ﷺ فقَالَ: «مَن يَمنعُكَ منِّي»؟ قَالَ: كُن كَخَيرِ آخذ. قَالَ: «أَتَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إلا الله»؟. قَالَ: لا، وَلَكنِّي أُعَاهدُكَ أَلاَّ أُقَاتلَكَ، وَلا أَكُونَ مَعَ قَومٍ يُقَاتلُونَكَ. فَخَلَّى سَبيلَهُ. قَالَ: فَذَهَبَ إلَى أَصحَابه. قَالَ: قَد جئتُكُم من عند خَيرِ النَّاسِ. فَلَمَّا كَانَ الظُّهرُ أَو العَصرُ، صَلَّى بهم صَلاةَ الخَوف فَكَانَ النَّاسُ طَائفتَين، طَائفَةً بإزَاءِ عَدُوِّهم، وَطَائفَةً صَلَّوا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ. فَصَلَّى بالطَّائفَة الَّذينَ كَانُوا مَعَهُ رَكعَتَين، ثُمَّ انصَرَفُوا، فَكَانُوا مَكَانَ أُولَئكَ الَّذينَ كَانُوا بإزَاءِ عَدُوِّهم، وَجَاءَ أُولَئكَ فَصَلَّى بهم رَسُولُ الله ﷺ رَكعَتَينِ، فَكَانَ للقَومِ رَكعَتَان، رَكعَتَانِ، ولرَسُولِ الله ﷺ أَربَعُ رَكَعَاتٍ.

وقال رحمه الله ص(٣٩٠): ثنا سريجٌ، ثنا أبوعوانة، عن أبي بشرٍ، عن سليمانَ بن قيسٍ به.

أنت إذا نظرتَ في سندِ هذا الحديث وجدتَهم ثقاتٍ رجالَ الصحيح، إلا سليمان ابن قيس، وقد وثقه أبوزرعة والنسائي، كما في "تَهذيب التهذيب".

ولكن أبا بشر وهو جعفر بن أبي وحشيَّة لم يسمع من سليمان بن قيس، كما في "تَهذيب التهذيب" عن البخاري وابن حبان.

والحديث صحيحٌ عن جابرٍ من طرقٍ أخرى، رواه مسلم (ج١ ص٥٧٦) من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن عن جابرٍ بنحوه. بل هو متفقٌ عليه من حديث جابر.

٧٥– قال الإمام أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ج٢ ص٤٧٣): حَدَّثَنَا أَبُوالحَسَنِ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسمَاعِيلَ بنِ مِهرَانَ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، وَأَبُومُسلِمٍ عَبدُالرَّحمَنِ بنُ وَاقِدٍ الحَرَّانِيُّ، قَالا: ثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، ثَنَا زُهَيرُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِالله رَضِيَ الله عَنهُمَا قَالَ: لَمَّا قَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ سُورَةَ الرَّحمَنِ عَلَى أَصحَابِهِ حَتَّى فَرَغَ، قَالَ: «مَالِي أَرَاكُم سُكُوتًا؟ لَلجِنُّ كَانُوا أَحسَنَ مِنكُم رَدًّا، مَا قَرَأتُ عَلَيهِم مِن مَرَّةٍ ﴿فَبِأَيِّ ءَالاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ إِلاَّ قَالُوا: وَلا بِشَيءٍ مِن نِعمَتِكَ رَبَّنَا نُكَذِّبُ، فَلَكَ الحَمدُ».

صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي.

قال أبوعبدالرحمن: الحديث ذكره الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة زهير بن محمد التميمي من مَنَاكِيرِه، ثم قال الإمام الذهبي رحمه الله: تفرَّد به هِشامُ بنُ عمَّار، عن الوليد، قال ابن عدي: سرَقَهُ جماعةٌ فحدثوا به عن الوليد، منهم سليمانُ بن أحمد الواسطي، وعليُّ بن جميل الرَّقي، وعمرُو بن مالك البصري، وبركةُ بن محمد الحلبي. اهـ

وذكر الذهبي قبل هذا في ترجمة زهير بن محمد: قال الترمذي في "العلل": سألت

البخاري عن حديثِ زهيرٍ هذا فقال: أنا أتّقي هذا الشيخ، كأن حديثَه موضوعٌ، وليس هذا عندي بزهير بن محمد. قال: وكان أحمد بن حنبل يضعِّف هذا الشيخ ويقول: هذا شيخٌ ينبغي أن يكونوا قلبوا اسمه. اهـ

وقال الإمام الترمذي بعد ذكره هذا الحديث (ج٤ ص١٩٢ مع "تحفة الأحوذي" طبعة هندية): غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من حديثِ الوليدِ بن مسلمٍ عن زهيرِ بن محمد. قال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس الذي يُروَى عنه بالعراق، كأنه رجلٌ آخر قلبوا اسمه، يعني لما يروون عنه من المناكير.

وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد أحاديثَ مناكير، وأهل العراق يروون أحاديث مقاربة. اهـ.

٧٦- قال أبوداود رحمه الله (ج١ ص٣٢٧): حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ سَهلٍ أبوعِمرَانَ الرَّمليُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شُعَيبُ بنُ أَبِي حَمزَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن جَابِرٍ قَالَ: كَانَ آخِرَ الأَمرَينِ مِن رَسُولِ الله ﷺ تَركُ الوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَت النَّارُ.

قَالَ أبودَاوُد: هَذَا اختِصَارٌ مِن الحَدِيثِ الأَوَّلِ.

الحديث ظاهرُ سندِهِ الصحةُ، لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال في "التلخيص الحبير" (ج١ ص١١٦): وقال أبوداود: هذا اختصارٌ من حديث: قَرَّبتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبزًا وَلَحمًا، فَأَكَلَ، ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلاةِ وَلَم يَتَوَضَّأ.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه نحوه، وزاد: ويمكن أن يكونَ شعيبٌ حدَّث به من حفظِهِ فوَهِمَ فيه. وقال ابن حبان نحوًا مما قاله أبوداود. وله عِلةٌ أخرى قال الشافعي في "سنن حرملة": لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر، إنما سمعه من عبدالله بن محمد بن عقيل. اهـ المراد من "التلخيص".

٧٧- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٢٩٤): حَدَّثَنَا عبدُالرَّزَّاق، أَنبأَنَا مَعمَرٌ، عَن مَنصُور، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعد، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبطَيه.

إذا نظرت في هذا السند قلت: صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولكن الحافظ ابن رجب رحمه الله يقول في "شرح علل الترمذي" (ج٢ ص٥٣٧): ومعمرٌ في منصورٍ كأنه ليس بالقوي، وذكر هذا الحديث ثم قال: ورواه سفيانُ عن منصور عن إبراهيم مرسلاً. والصحيح عند أحمد وابن معين قول سفيان في هذا، وحديث معمر عندهما خطأ.

٧٨- قال الإمام مالك رحمه الله في "الموطأ" (ج٢ ص١٠١): عَن زَيد بنِ أَسلَمَ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدالله الأَنصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: خَرَجنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ في غَزوَةِ بَنِي أَنمَارٍ. قَالَ جَابِرٌ: فَبينَا أَنَا نَازِلٌ تَحتَ شَجَرَةٍ إِذَا رَسُولُ الله ﷺ أَقبَلَ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله هَلُمَّ إِلَى الظِّلِّ. قَالَ: فَنَزَلَ رَسُولُ الله ﷺ فَقُمتُ إِلَى غِرَارَةٍ لَنَا فَالتَمَستُ فِيهَا شَيئًا، فَوَجَدتُ فِيهَا جِروَ قِثَّاءٍ، فَكَسَرتُهُ، ثُمَّ قَرَّبتُهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: «مِن أَينَ لَكُم هَذَا»؟ قَالَ: فَقُلتُ: خَرَجنَا بِهِ يَا رَسُولَ الله مِنَ المَدِينَةِ. قَالَ جَابِرٌ: وَعِندَنَا صَاحِبٌ لَنَا نُجَهِّزُهُ يَذهَبُ يَرعَى ظَهرَنَا، قَالَ: فَجَهَّزتُهُ ثُمَّ أَدبَرَ يَذهَبُ فِي الظَّهرِ وَعَلَيهِ بُردَانِ لَهُ قَد خَلَقَا. قَالَ: فَنَظَرَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَيهِ، فَقَالَ: «أَمَا لَهُ ثَوبَانِ غَيرُ هَذَينِ»؟ فَقُلتُ: بَلَى يَا رَسُولَ الله، لَهُ ثَوبَانِ فِي العَيبَةِ كَسَوتُهُ إِيَّاهُمَا. قَالَ: «فَادعُهُ فَمُرهُ فَليَلبَسهُمَا». قَالَ: فَدَعَوتُهُ فَلَبِسَهُمَا، ثُمَّ وَلَّى يَذهَبُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا لَهُ ضَرَبَ اللهُ عُنُقَهُ، أَلَيسَ هَذَا خَيرًا لَهُ»؟ قَالَ: فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله فِي سَبِيلِ الله؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فِي سَبِيلِ الله» قَالَ: فَقُتِلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ الله.

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَه رجالَ الصحيح، ولكن في «تهذيب التهذيب» في ترجمة زيد بن أسلم: قال الدُّوري: عن ابن معينٍ لم يسمع من جابر.

٧٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٥٧): حَدَّثَنَا عبدالوَهَّابِ بنُ عَطَاءٍ، عَن سَعِيد، عَن قَتَادَةَ عَن سُلَيمَانَ اليَشكُرِيِّ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَن كَانَ لَهُ شَرِيكٌ في حَائِطٍ، فَلا يَبِعهُ حَتَّى يَعرِضَهُ عَلَيه».

الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا سليمان وهو ابن قيس اليشكري، وقد وثقه أبوزرعة والنسائي لكن رواه الترمذي (ج٤ ص٥٤٠) فقال: حدثنا عليٌّ بن خشرم، حدثنا عيسى بن يونس، عن سعيد به.

ثم قال: هذا حديثٌ ليس إسناده بمتصل، سمعت محمدًا يقولُ: سليمانُ اليشكري يُقالُ: إنه ماتَ في حياةِ جابرِ بن عبدالله، قال: ولم يسمعْ منه قَتَادةُ، ولا أبوبشر. قال محمد: ولا نعرف لأحدٍ منهم سَمَاعًا من سليمانَ اليشكري، إلا أن يكون عمرَو بن دينار فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبدالله، قال: وإنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتابٌ عن جابر بن عبدالله. إلى آخر كلام الترمذي رحمه الله.

٨٠- قال الإمام النسائي رحمه الله في «عمل اليوم والليلة» ص (٥٢٩): أَخبَرَنَا أَحمَدُ بنُ سُلَيمَانَ، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِالله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «عَلَيكُم بِالدُّلجَة، فَإِنَّ الأَرضَ تُطوَى بِاللَّيلِ، فَإِذَا تَغَوَّلَت لَكُم الغِيلانُ فَنَادُوا بِالأَذَانِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا شيخَ النسائي أحمد ابن سليمان، وقد قال النسائي: إنه ثقةٌ مأمونٌ صاحب حديث. وقال ابن أبي حاتم: كتب إليَّ ببعض حديثه، وهو صدوقٌ ثقة.

أما يزيد فهو ابن هارون، وهشام فهو ابن حسان، والحسن هو ابن أبي الحسن

البصري. ولكن في "تَهذيب التهذيب": وقال أبوزرعة: لم يلقَ جابرًا. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي: سمعَ الحسنُ من جابرٍ؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسنِ: ثنا جابر، وأنا أُنكرُ هذا، إنما الحسن عن جابر كتاب، مع أنه أدرك جابرًا. اهـ

وهشام بن حسان مضعف في الحسن، ففي "تَهذيب التهذيب": قال أبوبكر بن أبي شيبة عن ابن عُليَّة: ما كنا نَعُدُّ هشامَ بن حسان في الحسن شيئًا. وفيه: وقال أبوداود: إنما تكلَّمُوا في حديثه عن الحسن وعطاء، لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب.

٨١- قال الإمام أبوعبدالله محمد بن يزيد الشهير بابن ماجه رحمه الله (ج١ ص٢٩٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْمُعتَمِرُ بنُ سُلَيمَانَ (ح) وحَدَّثَنَا يَحيَى بنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَكرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا أَيمَنُ بنُ نَابِلٍ، حَدَّثَنَا أَبوالزُّبَيرِ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِن القُرآنِ: «بِاسمِ الله وَبِالله، التَّحِيَّاتُ لله وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ لله، السَّلامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا الله، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، أَسأَلُ اللهَ الجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِالله مِن النَّارِ».

هذا الحديث ظاهر سنده أنه حسنٌ، وإن كان أبوالزبير مدلسًا ولم يصرح بالتحديث فليس تضعيف الحديث من أجله، ففي "تَهذيب التهذيب" في ترجمة أيمن بن نابل بعد أن ذَكَرَ من وثَّقه: وقال الدارقطني: ليس بالقوي، خالف الناس ولو لم يكن إلا حديثَ التشهد.

وقال الحافظ: قلت: زاد في أول الحديث الذي رواه عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس في التشهد: (بسم الله وبالله)، وقد رواه الليث وعمرو بن الحارث وغيرهما عن أبي الزبير بدون هذا. قال النسائي بعد تخريجه: لا نعلم أحدًا تابع أيمن على هذا، وهو

خطأ. وقال الترمذي: حديث أيمن غير محفوظ. اهـ المراد من «تهذيب التهذيب».

أقول: الذي يظهر لي أن في كلام الحافظ ههنا تخليطًا، فإن الحديث الذي فيه زيادة: (بسم الله وبالله)، ليس من حديث أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس، ولكن من حديث أيمن عن أبي الزبير عن جابر كما في «التلخيص الحبير» وفي كتاب «التمييز» لمسلم.

قال الحافظ في «التلخيص الحبير» بعد ذكره الحديث حديث جابر: كذا رواه النسائي وابن ماجه والترمذي في «العلل» والحاكمُ، ورجاله ثقاتٌ إلا أن أيمن بن نابل راويهِ عن أبي الزبير أخطأ في إسناده، وخالفه الليثُ وهو من أوثق الناس في أبي الزبير فقال: (عن أبي الزبير، عن طاوس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس)، قال حمزةُ الكناني قوله: (عن جابر) خطأ، ولا أعلم أحدًا قال في التشهد: (بسم الله وبالله) إلا أيمن، وقال الدارقطني: ليس بالقويِّ، خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد. وقال يعقوب بن شيبة: فيه ضعفٌ. وقال الترمذي: سألت البخاري عنه، فقال: أخطأ. وقال الترمذي: وهو غير محفوظ. وقال النسائي: لا نعلم أحدًا تابعه، وهو لا بأس به، لكن الحديث خطأ. اهـ المراد من «التلخيص الحبير».

٨٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٨١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بِشرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ اليَشكُرِيُّ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ الأَنصَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن أَحَاطَ حَائطًا عَلَى أَرضٍ فَهِيَ لَهُ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا سليمانَ بن قيس وقد وثَّقه أبوزرعة والنسائي كما في «تهذيب التهذيب» ولكن قتادة لم يسمع من سليمان بن قيس اليشكري، كما في «تهذيب التهذيب» عن البخاري رحمه الله.

٨٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٥٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا

أبوعَوَانَةَ، حَدَّثَنَا أبوبشرٍ جعفرُ بنُ أَبِي وَحشيَّةَ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ عَن جَابرِ ابنِ عبدالله قَالَ: دَعَا النَّبيُّ ﷺ أَبَا طَيبَةَ فَحَجَمَهُ. قَالَ: فَسَأَلَهُ: «كَم ضَرِيبَتُكَ»؟ قَالَ: ثَلاثَةُ آصُعٍ. قَالَ: فَوَضَعَ عَنهُ صَاعًا.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا سليمان بن قيس وقد وثقه أبوزرعة والنسائي، كما في "تهذيب التهذيب".

ولكن أبا بشر لم يَسمع من سليمان بن قيس، بل قال ابن حبان: لم يرَه.

٨٤- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٥٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، حَدَّثَنَا أبوبِشرٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: نَحَرنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ يومَ الحُدَيبِيَةِ سبعينَ بَدَنَةً، البَدَنَةُ عَن سَبعَةٍ.

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا سليمان بن قيس وقد وثقه أبوزرعة والنسائي كما في "تهذيب التهذيب" ولكن أبا بشر لم يسمع من سليمان بن قيس، بل قال ابن حبان: لم يره كما في "تهذيب التهذيب".

٨٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٣٢): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَن أَبِي بِشرٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «المَدِينَةُ يَترُكُهَا أَهلُهَا وَهِيَ مُرطِبَةٌ»، قَالُوا: فَمَن يَأكُلُهَا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «السِّبَاعُ، وَالعَائِفُ».

قَالَ أبوعَوَانَةَ: فَحُدِّثتُ أَنَّ أَبَا بِشرٍ قَالَ: كَانَ فِي كِتَابِ سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ.

هذا الحديث إذا نظرتَ في رجاله وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا سليمان بن قيس وهو اليشكري، وقد وثقه أبوزرعة والنسائي، كما في "تهذيب التهذيب".

ولكن في "تهذيب التهذيب" قال البخاريُّ: يقالُ: إنه مات في حياةِ جابر، ولم يسمعْ منه قتادة ولا أبوبشر، ولا نعرف لأحدٍ منهم سماعًا، إلا أن يكون عمرو بن دينار

سمع منه في حياة جابر.

وفي "تهذيب التهذيب" أيضًا: أن ابن حبان قال: لم يره أبوبشر.

والحديث متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة.

٨٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٢٩٢): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ حَمَّاد، أَخبَرَنَا أبوعَوَانَةَ، عَن أَبِي بِشرٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ قَيسٍ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله رَضِيَ الله عَنهُمَا قَالَ: بَايَعنَا نَبِيَّ الله ﷺ يومَ الحُدَيبِيَة عَلَى أَلاَّ نَفرَّ.

هذا الحديث إذا نظرت في رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، إلا سليمان بن قيس وهو اليشكري، وقد وثقه أبوزرعة والنسائي كما في "تهذيب التهذيب".

ولكن في "تهذيب التهذيب" قال البخاري: يقال: إنه مات في حياة جابر، ولم يسمع منه قتادة ولا أبوبشر، ولا نعرف لأحد منهم سماعًا إلا أن يكون عمرو بن دينار سمع منه في حياة جابر.

وفي "تهذيب التهذيب" أيضًا: أن ابنَ حبان قال: لم يرَه أبوبشر.

٨٧- قال الإمام أبوبكر الآجُرِّي رحمه الله في "الشريعة" ص (٢٠٠): حَدَّثَنَا أَبُوالقَاسِم عَبدُالله بنُ مُحَمَّد بنِ عَبدِالعَزِيز البَغَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاودُ بنُ رَشِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ زَكَرِيَّا، عَن مُوسَى بنِ عُقبَةَ، عَن أَبِي الزُّبَير، وَعَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّد، عَن أَبِيه، عَن جَابِرِ بنِ عَبدالله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ لأَبي بَكرٍ رَضيَ الله عَنهُ: «يَا أَبَا بَكرٍ إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَو لَم يَشَأ أَن يُعصَى مَا خَلَقَ إبلِيسَ».

وهو في "جزء بيبي" ص(٧٦) بهذا السند.

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم ثقات، هذا بناءً على أن يحيى بنَ زكريا هو ابنُ أبي زائدة كما يتوهمُ الباحثُ.

ولكن ابن الجوزي ذكر هذا الحديثَ في "الموضوعات" (ج١ ص٢٧٣) وذكرَ أن في سنده يحيى أبا زكريا واتَّهمه به.

وذكر الحافظ ابنُ كثيرٍ في "تفسيره" (ج١ ص٥٣٨): إن شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قال: هذا حديثٌ موضوعٌ مختلقٌ باتفاق أهل المعرفة.

وقال ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" ص(٢٣٦): الحديث ضعيفٌ عند أهل الحديث.

وقال الحافظ الذهبي في "ميزان الإعتدال": (يحيى بن زكريا)، صوابه (يحيى أبوزكريا)، ثم ذكر الحديث وقال: إنه باطل. إلى أن قال الحافظ الذهبي: وبَقيتُ مدةً أظن أن يحيى هو ابن أبي زائدة، وأن الحديث أدخل على بيـــبي في "جزئها"، ثم إذا به في الأول من حديث ابن أخي ميمي البغدادي عن البغوي أيضًا، والبغوي فصاحب حديثٍ وفهمٍ وصدقٍ، وشيخه فثقة، فتعين أن الحمل في هذا الحديث على يحيى بن زكريا هذا المجهول التالف، ثم ذكر له الحافظ الذهبي طريقًا أخرى فيها يحيى بن سابق، وقال: وهو واهٍ، وسيأتي. *اهـ*

واعلم أن الحديث جاء من حديث عبدالله بن عمر، ومن حديث عبدالله بن عمرو، ولا يصح منها شيءٌ، والحمد لله.

٨٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٠ ص٣٤٨): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنبَلٍ، أَخبَرَنَا عبدالرَّزَّاق، أَخبَرَنَا عَقِيلُ بنُ مَعقِلٍ، قَالَ: سَمِعتُ وَهبَ بنَ مُنَبِّهٍ يُحَدِّثُ عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ النُّشرَةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ مِن عَمَلِ الشَّيطَانِ».

إذا نظرت إلى رجال هذا الحديث وجدتَهم رجال الصحيح، إلا عقيل بن معقل وقد وثَّقه ابن معين، ولكن العلائي في "جامع التحصيل" يقول في ترجمة وهب: قال ابن معين: لم يلق جابر بن عبدالله، إنما هو كتاب، وقال في موضعٍ آخر: هو صحيفة ليست

بشيء.

٨٩- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٢٣٨): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنبَأَنَا هِشَامٌ، عَن الحَسَنِ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله، عَن النَّبِيِّ ﷺ نحوَ هَذَا[1] قَالَ: بَعدَ قَولِهِ: «فَأَعطُوا الإِبِلَ حَقَّهَا» «وَلا تَعدُوا المَنَازِلَ».

وقال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢٤٠): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ ابنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنبَأَنَا هِشَامٌ، عَن الحَسَنِ، عَن جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَنْزِلُوا عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ، وَلا تَقضُوا عَلَيهَا الحَاجَاتِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتهم رجال الصحيح، ولكنه منقطعٌ، قال ابن أبي حاتم كما في "جامع التحصيل": سألت أبي: سمع الحسنُ من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول: عن الحسن حدثنا جابر، وأنا أُنكرُ هذا، إنما الحسن عن جابر كتاب مع أنه أدرك جابرًا. *اهـ*

ورواية هشام بن حسان عن الحسن ضعيفة، ففي "تهذيب التهذيب": وقال أبوبكر ابن أبي شيبة، عن ابن عُلَيَّة: ما كنا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا.

وفي "تهذيب التهذيب": قال أبوداود: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء، لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب. *اهـ*

٩٠- قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة في كتاب "الإيمان" ص (١٤): حَدَّثَنَا حُسَينُ بنُ عَلِيٍّ، عَن زَائِدَةَ عَن هِشَامٍ، عَن الحَسَنِ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِالله أَنَّهُ

(١) حديث تقدم.

قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله أَيُّ الإِيمَان أَفضَلُ؟ قَالَ: «الصَّبرُ وَالسَّمَاحَةُ» قِيلَ: فَأَيُّ المُؤمِنِينَ أَكمَلُ؟ قَالَ: «أَحسَنُهُم خُلُقًا».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، فزائدةُ هو ابن قدامة، وهشامٌ هو ابن حسان، والحسن هو ابن أبي الحسن البصري، ولكن رواية هشام عن الحسن ضعيفة، ففي «تَهذيب التهذيب»: وقال أبوبكر بن أبي شيبة عن ابن علية: ما كنا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا، وذكر نحو هذا عن ابن المديني وأبي داود.

والحسن لم يسمع من جابر بن عبدالله كما في «تَهذيب التهذيب» عن ابن المديني وأبي حاتم.

٩١- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٠٧٩): حَدَّثَنَا أَبوإِسحَقَ الهَرَوِيُّ إِبرَاهِيمُ بنُ عبدالله بنِ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ عُلَيَّةَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن سُلَيمَانَ اليَشكُرِيِّ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَم يُحَرِّم الضَّبَّ، وَلَكِن قَذِرَهُ، وَإِنَّهُ لَطَعَامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ، وَإِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لَيَنفَعُ بِهِ غَيرَ وَاحِدٍ، وَلَو كَانَ عِندِي لأَكَلتُهُ.

حَدَّثَنَا أَبوسَلَمَةَ يَحيَى بنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنَا عبدالأَعلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن سُلَيمَانَ، عَن جَابِرٍ، عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَن النَّبِيِّ ﷺ نَحوَهُ.

ظاهر سند الحديث أنه صحيح، ولكن في «تَهذيب التهذيب» عن البخاري أن قتادة لم يسمع من سليمان بن قيس اليشكري، وكذا قال يحيى بن معين كما في «تَهذيب التهذيب» أيضًا، وكذا قال البوصيري كما في «مصباح الزجاجة».

٩٢- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٩٧١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ طَرِيفٍ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ

سُوقَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله قَالَ: رَفَعَت امرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ في حَجَّةٍ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ الله أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَم، وَلَكِ أَجرٌ».

الحديث أخرجه الترمذي (ج٣ ص٦٧٣) وقال: حديث جابر حديثٌ غريب.

هكذا قال الترمذي رحمه الله. أما رجاله فرجال الصحيح، أما علي بن محمد فهو الطنافسي، وليس من رجال الصحيح، ولكنه ثقة، وهو مقرون، فظاهر السند أن الحديث صحيح، ولكن إليك ما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٢٩٣) بعد سؤاله أباه وذكر الحديث، فقال أبوه: قال ابنُ عُيينَة: قال إبراهيمُ بن عقبة: إنما حديثُ ابن المنكدر عن كريب عن ابن عباس هذا الحديث. اهـ يعني فالحديث معروف من حديث ابن عباس، منكرٌ من حديث جابر.

٩٣ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٦٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أبوعَاصِمٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن أَبِي الزُّبَيرِ، عَن جَابِرِ بنِ عبدالله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لا يُقطَعُ الخَائِنُ، وَلا المُنتَهِبُ، وَلا المُختَلِسُ».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن إليك ما قاله أبوحاتم وأبوزرعة كما في «العلل» لابن أبي حاتم (ج١ ص٤٥٠) قالا: لم يسمعْ ابنُ جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين: أنا حدثت ابن جريج عن أبي الزبير. قال ابن أبي حاتم: فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بالقوي. اهـ

٩٤ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٣٣): حَدَّثَنَا عُثمَانُ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، أَنبَأَنَا عبدالمَلِكِ، عَن عَطَاءٍ، عَن جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الجَارُ أَحَقُّ بِشُفعَةِ جَارِهِ، يَنتَظِرُ بِهَا وَإِن كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم ثقاتٍ، ولكن الظاهر أنَّ عبدالملك بن أبي سليمان وَهِمَ فيه، ففي «تهذيب التهذيب»: وقال الحسنُ بن حبان: سُئِلَ يحيى عن حديث عطاء عن جابر في الشفعة فقال: هو حديثٌ لم يحدِّث به أحدٌ إلا عبدالملك، وقد أنكره الناس عليه، ولكن عبدالملك ثقةٌ صدوق ولا يرد على مثله. قلت: تكلم فيه شعبة؟ قال: نعم، قال شعبة: لو جاء عبدالملك بآخر مثله لرميت بحديثه.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: هذا حديثٌ منكر، وعبدالملك ثقة. اهـ

٩٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٧٩٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّار، حَدَّثَنَا عبدالوَهَّاب، حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته على شرط مسلم، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله بعد أن ذَكَرَه من طريق عبدالوهاب به قال (ج٤ ص٥٧٣): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حُجرٍ، أَخبَرَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِاليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ. قَالَ: وَقَضَى بِهَا عَلِيٌّ فِيكُم.

وَهَذَا أَصَحُّ، وَهَكَذَا رَوَى سُفيَانُ الثَّورِيُّ، عَن جَعفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً. اهـ المراد من «الترمذي».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٤٦٧): إنه سأل أباه وأبا زُرعَةَ عن هذا الحديث فقالا: أخطأ عبدالوهاب في هذا الحديث، إنما هو عن جعفر عن أبيه أن النبي ﷺ مرسل.

٩٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٣٥٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُطَرِّفٍ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدِالله أَنَّ أَمِيرًا من أُمَرَاءِ الفِتنَةِ قَدِمَ المَدِينَةَ، وَكَانَ قَد ذَهَبَ بَصَرُ جَابِرٍ. فَقِيلَ لِجَابِرٍ: لَو تَنَحَّيتَ عَنهُ، فَخَرَجَ يَمشِي بَينَ ابنَيهِ، فَنُكِّبَ. فَقَالَ: تَعِسَ مَن أَخَافَ رَسُولَ الله ﷺ.

فَقَالَ ابناهُ أَو أَحدُهُمَا: يَا أَبَت وَكَيفَ أَخَافَ رَسُولَ الله ﷺ وَقَد مَاتَ؟ قَالَ: سَمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن أَخَافَ أَهلَ المَدِينَة فَقَد أَخَافَ مَا بَينَ جَنبَيَّ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "جامع التحصيل" عن علي بن الحسين بن الجنيد: زيد بن أسلم عن جابرٍ مرسل.

٩٧- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٤٥٢): حَدَّثَنَا أَبُوعَبدِالله مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ الحَافِظ، ثَنَا الحُسَينُ بنُ الحَسَنِ المُهَاجِرِيُّ، ثَنَا هَارُونُ بنُ سَعِيد الأَيلِيُّ، ثَنَا ابنُ وَهبٍ، أَخبَرَنِي يَعقُوبُ بنُ عَبدِالرَّحمَن الزُّهرِيُّ، وَيَحيَى بنُ عَبدِالله بنِ سَالِمٍ، أَنَّ عَمرو مَولى المُطَّلِبِ أَخبَرَهُمَا عَن المُطَّلب بنِ عَبدِالله بنِ حَنطَب، عَن جَابِر بن عَبدِالله عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَحمُ صَيدِ البَرِّ لَكُم حَلالٌ وَأَنتُم حُرُمٌ، مَا لَم تَصِيدُوهُ أو يُصَادَ لَكُم».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

كذا قال الحاكم، والمطلب بن عبدالله بن حنطب لم يسمع من جابرٍ، قاله أبوحاتم كما في "جامع التحصيل".

٩٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٧ ص١١): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ يُونُسَ، أَخبَرَنَا اللَّيثُ، (ح) وحَدَّثَنَا عِيسَى بنُ حَمَّادٍ، أَنبَأَنَا اللَّيثُ بنُ سَعد، عَن بُكَيرِ ابنِ عبدِالله، عَن عبدِالمَلِك بنِ سَعِيد، عَن جَابِرِ بنِ عبدِالله قَالَ: قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب: هَشَشتُ فَقَبَّلتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله صَنَعتُ اليَومَ أَمرًا عَظِيمًا، قَبَّلتُ وَأَنَا صَائِمٌ. قَالَ: «أَرَأَيتَ لَو مَضمَضتَ من المَاء وَأَنتَ صَائِمٌ»؟ -قَالَ عِيسَى بنُ حَمَّادٍ فِي حَدِيثِهِ: قُلتُ: لا بَأسَ به ثُمَّ اتَّفَقَا- قَالَ: «فَمَه».

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الإمام النسائي

يقول عَقِبَ الحديث: هذا حديثٌ منكر، وبُكَيرٌ مأمون، وعبدالملك بن سعيد روى عنه غيرُ واحدٍ، ولا ندري ممن هذا. كما في «تحفة الأشراف» في ترجمة عمر، وفي «ميزان الاعتدال» في ترجمة عبدالملك بن سعيد.

٩٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٠٢٧): حَدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ مُحَمَّد بن عَبَّاد المُهَلَّبِيُّ، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنا سُفيَانُ، قَالَ: حَجَّ رَسُولُ الله ﷺ ثَلاثَ حَجَّات، حَجَّتَينِ قَبلَ أَن يُهَاجِرَ، وَحَجَّةً بَعدَ مَا هَاجَرَ مِن المَدِينَة وَقَرَنَ مَعَ حَجَّته عُمرَةً، وَاجتَمَعَ مَا جَاءَ به النَّبيُّ ﷺ وَمَا جَاءَ به عَلِيٌّ مائَةَ بَدَنَة، منهَا جَمَلٌ لأَبي جَهلٍ في أَنفه بُرَةٌ مِن فِضَّة، فَنَحَرَ النَّبيُّ ﷺ بِيَده ثَلاثًا وَستِّينَ، وَنَحَرَ عَلِيٌّ مَا غَبَرَ.

قِيلَ لَهُ: مَن ذَكَرَهُ؟ قَالَ: جَعفَرٌ عَن أَبِيه عَن جَابِرٍ، وَابنُ أَبي لَيلَى، عَن الحَكَمِ، عَن مِقسَمٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ.

الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا القاسمَ بن محمد بن عباد، وقد وثَّقَهُ الخطيب ثم إنه متابع، قال الترمذي رحمه الله (ج٣ ص٥٤٥): حدثنا عبدالله بن أبي زياد، أخبرنا زيد ابن حباب، عن سفيان به.

ولكن الإمام التِّرمذي رحمه الله بعد أن ذَكَرَهُ بهذا السند قال: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث سفيان لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب، ورأيت عبدالله بن عبدالرحمن روى هذا الحديث في كُتُبِه عن عبدالله بن أبي زياد، وسألت محمدًا عن هذا الحديث، فلم يعرفه من حديث الثوري، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر عن النبي ﷺ ورأيته لا يَعُدُّ هذا الحديث محفوظًا وقال: إنما يُروَى عن الثوري، عن أبي إسحاق عن مجاهد مرسلاً. اهـ

أقول: قول الإمام الترمذي رحمه الله: لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب متعَقَّبٌ، فقد تابع زيدًا عبدُالله بن داود وهو الخريبي ثقة، فيَبقى على الحديث العلة التي أعلَّه بها البخاري.

وروايةُ الثوري عند ابن ماجه عن الحكم، عن مِقسم، عن ابن عباس منقطعةٌ، فإن الحكم لم يسمع من مقسم عن ابن عباس إلا خمسة أحاديث ليس هذا منها.

١٠٠-قال أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٣٠): حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي خَلَف، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيد، حَدَّثَنَا مسعَرٌ، عَن يَزِيدَ الفَقِيرِ، عَن جَابِرِ بنِ عَبدالله قَالَ: أَتَت النَّبِيَّ ﷺ بَوَاكِي فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسقِنَا غَيثًا، مُغِيثًا، مَرِيئًا، مَرِيعًا، نَافِعًا غَيرَ ضَارٍّ، عَاجِلاً غَيرَ آجِلٍ» قَالَ: فَأَطبَقَت عَلَيهِم السَّمَاءُ.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (ج٣ ص١٧٨٦) فقال رحمه الله: حدثنا عبدالله بن أحمد، ثنا أحمد بن محمد بن أبي خلف به.

قال أبوعبدالرحمن: الحديث ظاهر سنده أنه على شرط مسلم، ولكن قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (ج٢ ص٢٠٢): وقد أعله الدارقطني في «العلل» بالإرسال وقال: روايةُ مَن قال: عن يزيد الفقير من غير ذكر جابر أشبه بالصواب.

وكذا قال أحمد بن حنبل رحمه الله، وجرى النووي في «الأذكار» على ظاهره فقال: صحيح على شرط مسلم. اهـ

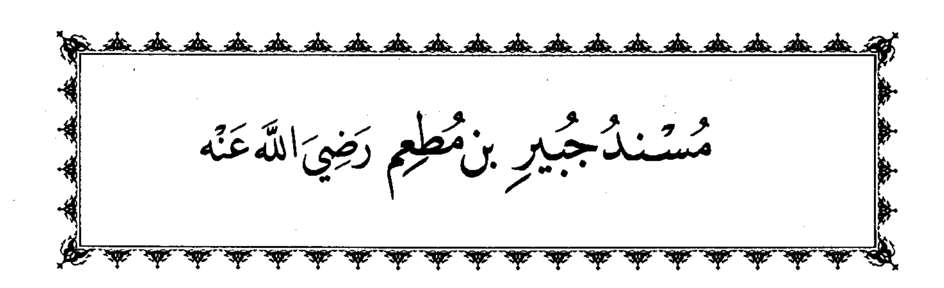
١٠١-قال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٩٤): وقال الحارثُ بنُ أبي أُسامَةَ في «مسنده»: حدَّثَنَا إسماعيلُ بنُ عبدالكريمِ، حدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ عَقِيلٍ، عَن أَبِيهِ، عَن وَهبِ بنِ منبِّه، عَن جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَنزِلُ عيسَى ابنُ مَريمَ فيقولُ أَميرُهُم المَهدِيُّ: تَعَالَ صلِّ بِنَا. فيقولُ: لا إن بَعضَهم أميرُ بعضٍ». تكرمةُ الله لهذه الأُمَّة. وهذا إسناد جيد.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِه وجدته ظاهره الصحة، ولكن وهب بن منبه قال ابن معين: لم يلقَ جابرَ بن عبدالله إنما هو كتاب، وقال في موضع آخر: صحيفةٌ ليست بشيء، وفي «التهذيب» أنه اختلف في سماعه من عبدِالله بن عمرو بن العاص رضي الله

عنهما، كما في «جامع التحصيل».

١٠٢-قال الإمام البيهقي رحمه الله (ج١٠ ص٢٠٠): أَخبَرَنَا أَبُوعَبدالله الحَافِظ، وَأَبُوسَعِيدِ بن أَبي عَمرٍو، قَالا ثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، ثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ عَفَّانَ، ثَنَا حُسَينُ بنُ عَلِيٍّ، عَن سُفيَانَ بنِ عُيَينَةَ، عَن عَمرٍو، عَن جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «انطَلِقُوا بِنَا إِلى البَصِيرِ الَّذِي في بَنِي وَاقِفٍ نَعُودُهُ»، وَكَانَ رَجُلاً أَعمَى. كذا قال.

الحديث ظاهر سنده الصحة، ولكن الإمام البزار رحمه الله يقول عقب هذا الحديث كما في «كشف الأستار» (ج٢ ص٣٨٩): لا نعلم أحدًا وصل هذا الحديث إلا الجعفي -يعني الحسين بن علي الجعفي الذي في السند- أحسبه أخطأ فيه، لأن الحفاظ إنما يروونه عن ابن عيينة، عن عمرو، عن محمد بن جبير مرسلاً. اهـ



١٠٣-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٨٠): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَن حُصَين، عَن مُحَمَّدِ بنِ طَلحَةَ بنِ رُكَانَةَ، عَن جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صَلاةٌ فِي مَسجِدِي هَذَا أَفضَلُ مِن أَلفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلا المَسجِدَ الحَرَامَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدت رجاله ثقات، ولكن في "تهذيب التهذيب" و"جامع التحصيل" أن رواية محمد بن طلحه بن يزيد بن ركانة عن جبير بن مطعم مرسلة.

١٠٤-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٨١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ كَثِيرٍ، عَن حُصَينِ بنِ عبدالرَّحمَنِ، عَن مُحَمَّدِ بنِ جُبَيرِ ابنِ مُطعِمٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: انشَقَّ القَمَرُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ فَصَارَ فِرقَتَينِ، فِرقَةً عَلَى هَذَا الجَبَلِ، وَفِرقَةً عَلَى هَذَا الجَبَلِ. فَقَالُوا: سَحَرَنَا مُحَمَّدٌ. فَقَالُوا: إِن كَانَ سَحَرَنَا فَإِنَّهُ لا يَستَطِيعُ أَن يَسحَرَ النَّاسَ كُلَّهُم.

إذا نظرت إلى سند هذا الحديث فهو محتملٌ للحُسن، وقد رواه ابن حبان وعنده متابعةُ محمدُ بن فضيل بن غزوان لسليمانَ بن كثير، فيرتقي الحديث في ظاهره إلى الصحةِ، ولكن الحديث رواه الحاكم (ج٢ ص٤٧٢) من طريق هشيمٍ عن حصينٍ عن جبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده، وهشيمٌ أثبتُ من سفيان وشعبة في حصين،

قاله يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، كما في «تهذيب التهذيب».

وقال أبوداود: قال أحمد: ليس أحدٌ أصح حديثًا عن حصين من هشيمٍ كما في «تهذيب التهذيب» أيضًا.

وفيه اختلافٌ آخر ففي «تحفة الأشراف» عن المزي رحمه الله رواه محمد بن فضيل عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن محمد بن جبير عن أبيه. اهـ

وذكر الحافظ هذا الاختلاف في «النكت الظراف» ثم قال: ولولا هذا الاختلاف لكان الحديث على شرط الصحيح. اهـ

والظاهر أن الاختلافَ من حصينِ بن عبدالرحمن فإنه كان قد تغيَّر. والله أعلم.

١٠٥-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٨١): حَدَّثَنَا أَسوَدُ بنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن نَافِعِ بنِ جُبَيرٍ، عَن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَنزِلُ الله عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ لَيلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، فَيَقُولُ: هَل مِن سَائِلٍ فَأُعطِيَهُ؟ هَل مِن مُستَغفِرٍ فَأَغفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَطلُعَ الفَجرُ».

الحديث أخرجه أيضًا الدارمي (ج١ ص٤١٣) فقال: أخبرنا حجاجُ بنُ منهالٍ، ثنا حمادُ بن سلمةَ به. والحديث رجالُه رجالُ الصحيح ولكنه معلٌّ، قال حمزة الكناني الحافظ: لم يقلْ فيه أحدٌ: (عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير، عن أبيه) غير حماد بن سلمة، ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير، عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ وهو أشبه بالصواب. والله أعلم.



١٠٦ -قال الإمام الطبراني رحمه الله في «المعجم الكبير» (ج٢ ص٣٤٣ رقم ٢٢٦٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدُوسِ بنِ كَامِلٍ السَّرَّاج، ثَنَا عَبدُالله بنُ عُمَرَ بنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا أَبومُعَاوِيَةَ، عَن إسمَاعِيلَ بنِ أبي خَالد، عَن قَيسٍ، عَن جَرِير قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خَثعَمَ، فَاعتَصَمَ نَاسٌ مِنهُم بِالسُّجُود فَأَسرَعَ فِيهِم القَتل. قَالَ: فَبَلَغَ ذَلكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُم بِنصف العَقلِ، وَقَالَ: «إِنِّي بَرِيءٌ مِن كُلِّ مُسلِمٍ يُقِيمُ بَينَ ظَهرانِي المُشرِكِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله لِمَ؟ قَالَ: «لا تَرَاءَى نَارَاهُمَا».

الحديث رواه الترمذي (ج٥ ص٢٢٩) فقال: حدثنا هناد، حدثنا أبومعاوية به.

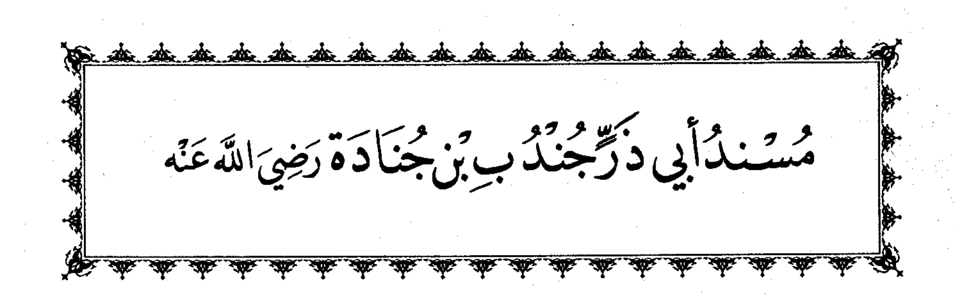
ورواه أبوداود (ج٣ ص١٠٤) بسندِ التِّرمذي.

وأنت إذا نظرت إلى سنده من الكتابَين وجدتَهم رجالَ الصَّحيح، ولكن الإمام الترمذي قال عَقِبَهُ: حدثنا هنادٌ، حدثنا عبدةُ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيسِ بن أبي حازم، مثل حديث أبي معاوية، ولم يذكرْ فيه (عن جرير)، وهذا أصحُّ، وأكثر أصحاب إسماعيل قالوا: (عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، أنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً)، ولم يذكروا فيه (عن جرير).

وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطأة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير، مثل حديث أبي معاوية، وسمعت محمدًا يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي

ﷺ مرسلاً. اهـ المراد منه.

وقال أبوداود عَقِبَهُ: الحديث بسنده مِن حديث أبي معاوية متصلاً رواه هشيم ومعمر، وخالد الواسطي، وجماعة ولم يذكروا جريرًا. اهـ



١٠٧-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١٥٢): حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ أَبِي هِندٍ، عَن أَبِي حَربِ بنِ أَبِي الأَسوَدِ، عَن أَبِي الأَسوَدِ، عَن أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَ يَسقِي عَلَى حَوضٍ لَهُ، فَجَاءَ قَومٌ، فَقَالَ: أَيُّكُم يُورِدُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ، وَيَحتَسِبُ شَعَرَاتٍ من رَأسِه؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا. فَجَاءَ الرَّجُلُ فَأَورَدَ عَلَيه الحَوضَ فَدَقَّهُ، وَكَانَ أبوذَرٍّ قَائمًا فَجَلَسَ، ثُمَّ اضطَجَعَ. فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا ذَرٍّ لِمَ جَلَستَ ثُمَّ اضطَجَعتَ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ لَنَا: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُم وَهُوَ قَائِمٌ فَليَجلِس، فَإِن ذَهَبَ عَنهُ الغَضَبُ، وَإِلا فَليَضطَجِع».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن أبا داود رواه (ج١٣ ص١٤٠) من حديث أحمد بن حنبل به. ثم قال: حدثنا وهبُ بن بقية، عن خالد، عن داود، عن بَكر أن النبي ﷺ بعثَ أبا ذر بهذا.

قال أبوداود: وهذا أصحُّ الحديثين. يريد أبوداود رحمه الله أن المرسل أصح.

قال صاحب «عون المعبود»: قال المنذريُّ بعد ذكره كلام أبي داود: وقال غيره إنما يروي أبوحرب عن عمه عن أبي ذر، ولا يُحفظ له سماعٌ من أبي ذر. اهـ المراد من «عون المعبود».

١٠٨-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١٧٨): حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا

كَهمَسُ بنُ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا أبوالسَّلِيلِ، عَن أَبي ذَرٍّ قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ يَتلُو عَلَيَّ هَذه الآيَةَ: ﴿وَمَن يَتَّقِ الله يَجعَل لَهُ مَخرَجًا﴾ حَتَّى فَرَغَ من الآيَة، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ لَو أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُم أَخَذُوا بهَا لَكَفَتهُم». قَالَ: فَجَعَلَ يَتلُوهَا وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ حَتَّى نَعَستُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ كَيفَ تَصنَعُ إن أُخرِجتَ من المَدينَة»؟ قَالَ: قُلتُ: إلَى السَّعَة وَالدَّعَة، أَنطَلقُ حَتَّى أَكُونَ حَمَامَةً من حَمَامِ مَكَّةَ. قَالَ: «كَيفَ تَصنَعُ إن أُخرِجتَ من مَكَّةَ»؟ قَالَ: قُلتُ: إلَى السَّعَة وَالدَّعَة، إلَى الشَّامِ وَالأَرضِ المُقَدَّسَة. قَالَ: «فَكَيفَ تَصنَعُ إن أُخرِجتَ من الشَّامِ»؟ قَالَ: قُلتُ: إذَن وَالَّذي بَعَثَكَ بالحَقِّ أَضَعَ سَيفي عَلَى عَاتقي. قَالَ: «أَوَ خَيرٌ من ذَلكَ»؟ قَالَ: قُلتُ: أَوَ خَيرٌ من ذَلكَ، قَالَ: «تَسمَعُ وَتُطيعُ، وَإن كَانَ عَبدًا حَبَشيًّا».

أنت إذا نظرت في سند هذا الحديث وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في ترجمة أبي السليل ضريب بن نفير من «تهذيب التهذيب»: وأرسل عن أبي ذر، وأبي هريرة، وابن عباس، فعلى هذا فالحديث منقطع.

١٠٩-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١٥١): حَدَّثَنَا حُسَينٌ، حَدَّثَنَا شَيبَانُ، عَن مَنصُورٍ، عَن ربعيٍّ، عَن خَرَشَةَ بنِ الحُرِّ، عَنِ المَعرُورِ بنِ سُوَيدٍ، عَن أَبي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أُعطيتُ خَوَاتيمَ سُورَةِ البَقَرَةِ من بَيتِ كَنزٍ من تَحتِ العَرشِ، وَلَم يُعطَهُنَّ نَبيٌّ قَبلي».

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، فحسينٌ هو ابنُ محمد المؤدب، وشيبانُ هو ابن عبدالرحمن أبومعاوية، وبقيةُ السند معروفون، ولكن الحديث له عله هي أنه قد اختلف على منصور فيه.

ففي «المسند» (ج٥ ص١٥١): ثنا جرير عن منصور عن ربعيٍّ بن حراش عمَّن

حدثه عن أبي ذر به.

وبعده: ثنا حسنُ بن موسى: ثنا زهير، عن منصور، عن ربعي بن حراش، قال منصور: عن زيد بن ظبيان، أو عن رجل، أو عن أبي ذر به.

وفي "تفسير ابن كثير" (ج١ ص٦٠٤) بعد ما نقل حديث الباب بسنده قال: وقد رواه ابن مردويه من حديث الأشجعي، عن الثوريِّ، عن منصور، عن ربعي، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر به.

والثوري أحفظُ من كل من رواه عن منصورٍ، وتؤيد روايتُه روايةَ زهير وهو ابن مغاوية المتقدمة التي فيها تَرَدُّد، وزيد بن ظبيان الذي يرجع الحديث إليه ما روى عنه إلا ربعي، ولم يوثّقه معتبر، كما في "تَهذيب التهذيب" فهو مجهول العين، فعُلِمَ أن الحديث. ضعيفٌ. والله أعلم.

١١٠-قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة رحمه الله (ج١ ص٣٠٩): ثَنَا أَبومُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمشِ، عَن إبرَاهِيمَ التَّيميِّ، عَن أَبِيه عَن أَبي ذَرٍّ قَالَ: مَن بَنَى للهِ مَسجِدًا وَلَو مِثلَ مَفْحَصِ قَطَاة، بُني لَهُ بَيتٌ في الجَنَّة.

حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ عَبدِالعَزِيز، عَن الأَعمشِ، عَن إبرَاهِيمَ التَّيميِّ عَن أَبِيهِ، عَن أَبي ذَرٍّ عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «مَن بَنَى للهِ مَسجِدًا وَلَو مَفْحَصِ قَطَاةٍ، بَنى اللهُ لَهُ بَيتًا في الجَنَّة».

الأثر الموقوف صحيح.

وقال الإمام أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار رحمه الله كما في "كشف الأستار" (ج١ ص٢٠٣): حَدَّثَنَا سَلمُ بنُ جُنَادَةَ بنِ سَلمٍ، ثَنَا وَكِيعٌ في الدَّارِ، عَن سُفيَانَ الثَّوريِّ، عَن الأَعمَشِ، عَن إبرَاهِيمَ، عَن أَبِيه، عَن أَبي ذَرٍّ (ح) وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى، ثَنَا أَحمَدُ

ابنُ يُونُس، ثَنَا أَبوبَكرِ بنُ عَيَّاش، عَنِ الأعمَشِ[1] عَن إبرَاهِيمَ التَّيمِيِّ، عَن أَبِيه عَن أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَن بَنَى للهِ مَسجِدًا وَلَو قَدرَ مَفحَصِ قَطَاة، بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا في الجَنَّة».

قال البزار:لا نعلم أن سلم بن جنادة تُوبِعَ على هذا، وإنما يُعرفُ مرفوعًا من حديث أحمد بن يونس، عن أبي بكر وقد رواه يحيى بن آدم عن عبدالعزيز[2].

كذا قال البزار رحمه الله وإليكَ ما قاله ابن أبي حاتم رحمه الله حولَ هذا الحديث قال رحمه الله في «العلل» (ج١ ص٩٧): سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه علي بن حكيم، عن شريك، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر رفعه قال: «مَن بَنَى للهِ مَسجِدًا وَلَو مِثلَ مَفحَصِ قَطَاة، بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا في الجَنَّة». فقالا: هكذا رواه عدةٌ من أصحاب شريك فلم يرفعوه، والصحيح عن أبي ذر من حديث شريك موقوفًا.

قال أبي: ورواه أبوبكر بن عياش عن الأعمش ورفعه، ونفس الحديث موقوفٌ وهو أصح.

قال أبومحمد: وحدثني أبي قال: حدثنا حماد بن زاذان قال: سمعت ابن مهدي قال: حديث الأعمش: «مَن بَنى للهِ مَسجِدًا وَلَو كَمَفحَص قَطَاة». ليس من صحيح حديث الأعمش.

١١١-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١٧٣): حَدَّثَنَا أبوالوَلِيد، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن مَنصُورٍ، عَن مُجَاهِد، عَن مُوَرِّق العِجلِيِّ، عَن أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن لاءَمَكُم مِن خَدَمِكُم فَأَطعِمُوهُم مِمَّا تَأكُلُونَ، وَاكسُوهُم مِمَّا تَلبَسُونَ، وَمَن لا يُلائِمْكُم مِن خَدَمِكُم فَبِيعُوا وَلا تُعَذِّبُوا خَلقَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».

هذا الحديث ظاهِرُه الصِّحة، ولكن ابن أبي حاتم يقول في «المراسيل» (ص٢١٦):

---

(١) في «التمهيد» لابن عبدالبر (ج١ ص٣٢) قال شعبة وسفيان: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي. اهـ من فوائد أبي أحمد المكي.

(٢) كذا في الأصل، وصوابه: عن قطبة بن عبدالعزيز كما في «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» ص (٩٧).

قيل لأبي زرعة: مورق العجلي عن أبي ذر، قال: مرسل لم يسمع مورق من أبي ذر شيئًا. وقال الدارقطني في «العلل» (ج٦ ص٢٦٤): ومورق لم يسمع من أبي ذر.

١١٢-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١٦١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَر، وَبَهزٌ، وَحَجَّاجٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن وَاصِلٍ، قَالَ بَهزٌ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحدَبُ، عَن مُجَاهِدٍ، وَقَالَ حَجَّاجٌ: سَمِعتُ مُجَاهِدًا عَن أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُعطِيتُ خَمسًا لَم يُعطَهُنَّ أَحَدٌ قَبلِي، جُعِلَت لِي الأَرضُ طَهُورًا وَمَسجِدًا، وَأُحِلَّت لِي الغَنَائِمُ وَلَم تَحِلَّ لِنَبِيٍّ قَبلِي، وَنُصِرتُ بِالرُّعبِ مَسِيرَةَ شَهرٍ عَلَى عَدُوِّي، وَبُعِثتُ إِلَى كُلِّ أَحمَرَ وَأَسوَدَ، وَأُعطِيتُ الشَّفَاعَةَ وَهِيَ نَائِلَةٌ مِن أُمَّتِي مَن لا يُشرِكُ بِاللهِ شَيئًا». قَالَ حَجَّاجٌ: «مَن مَاتَ لا يُشرِكُ بِاللهِ شَيئًا».

الحديث ظاهره الصحة، ولكن ابن أبي حاتم قال في «المراسيل» (ص٢٠٥): سمعت أبي يقول: مجاهد عن عائشة مرسل، وعن أبي ذر مرسل. اهـ

وذكره الدارقطني في «العلل» (ج٦ ص٢٥٧)، فقال: ورواه واصل الأحدب وعمر[(١)] بن ذر، عن مجاهد، عن أبي ذر مرسلاً. إلى أن قال الدارقطني: والمحفوظ قول من قال عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن[(٢)] أبي ذر.

١١٣-قال الإمام أبوداود رحمه الله تعالى (٤٢٠٥): حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَن سَعِيدٍ الجُرَيرِيِّ، عَن عَبدِاللهِ بنِ بُرَيدَةَ، عَن أَبِي الأَسوَدِ الدِّيلِيِّ، عَن أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحسَنَ مَا غُيِّرَ بِهِ هَذَا الشَّيبُ الحِنَّاءُ وَالكَتَمُ».

---

(١) في الأصل (عمرو)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقطت (عن) من الأصل ورأينا إثباتها.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠١٧٤)، وأخرجه الدارقطني في «المعجم الكبير» (ج٢ ص١٥٣): حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، أنا عبدالرزاق به. وأخرجه الإمام أحمد (ج٥ ص١٤٧): حدثنا عبدالرزاق به وغيرهم.

وأنت إذا نظرت إلى هذا السند وجدت ظاهره صحيح على شرط الشيخين.

ولكن قال الدارقطني في «العلل» (ج٦ ص٢٧٨): تفرد به معمر بن راشد وأغرب به. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٣٠٢): سألتُ أبي عن حديث رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الجريري، عن عبدالله بن بريدة، عن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: « إنَّ أَحسَنَ مَا غُيِّرَ بِهِ الشَّيبُ الحِنَّاءُ وَالكَتَمُ» . قال أبي: إنما هو الأجلحُ ليس للجريري معنى. اهـ

فتَبَيَّن مِن هذا أن رواية معمر شاذة، ولم يُصب من صححه من هذه الطريق زاعمًا أنه على شرط الشيخين هذا والله أعلم.

أما طريق الأجلح فالراجح فيها الإرسال حيث أن النسائي قال بعد ذكر طريق الأجلح: خالفه الجريري وكهمسٌ. اهـ يعني فرووه من طريق عبدالله بن بريدة عن النبي ﷺ كذا مرسلاً. انظر «سنن السنائي» (ج٨ ص١٣٩-١٤٠).

تنبيه: لأحد تلامذتنا جزء في جمع طرق هذا الحديث.

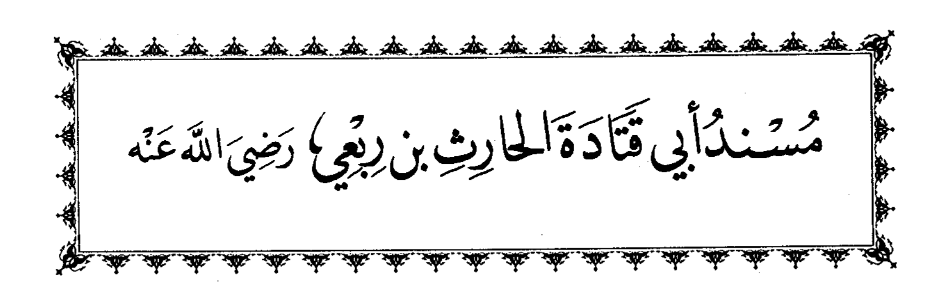
١١٤-قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٦ ص٢٢٣): أَخبَرَنَا عَمرُو بنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَنبأَنَا يَحيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدُالحَمِيد بنُ جعفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ ابنُ أَبِي حَبِيب، عَن سُوَيدِ بنِ قَيسٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ حُدَيجٍ، عَن أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا من فَرَسٍ عَرَبِيٍّ إلاَّ يُؤذَنُ لَهُ عِندَ كُلِّ سَحَرٍ بِدَعوَتَينِ: اللَّهُمَّ خَوَّلتَنِي مَن خَوَّلتَنِي مِن بَنِي آدَمَ، وَجَعَلتَنِي لَهُ، فَاجعَلنِي أَحَبَّ أَهلِهِ وَمَالِهِ إِلَيهِ، أَو مِن أَحَبِّ مَالِه وَأَهلِه إِلَيهِ».

هذا الحديث ظاهر سنده الحجية، ولكن الدارقطني في «العلل» وقد سُئِلَ عن هذا الحديث يرويه يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه فرواه عبدُالحميد بن جعفر، عن يزيد، عن سويد بن قيس، عن معاوية بن حديج، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ. قال ذلك يحيى القطانُ عن عبدالحميد.

ووقفه غير يحيى، عن عبدالحميد، وكذلك رواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، موقوفًا أيضًا وهو المحفوظ. اهـ

وهو عند الإمام أحمد (ج٥ ص١٦٢) -ولكن شيخ يزيد بن أبي حبيب أبوشماسة- أن معاوية بن حديج مرَّ على أبي ذر وهو قائمٌ عند فرسٍ له، وذكره موقوفًا، ومعاوية بن حديج ليس من رجال السند، بل هو عن أبي شماسة عن أبي ذر.

وفي آخره: قال عبدالله: قال أبي: ووافقه عمرو بن الحارث. وقال الإمام أحمد بعد أن ذكره كما عند النسائي من طريق عبدالحميد بن جعفر: خالفه عمرو بن الحارث فقال: عن يزيد، عن عبدالرحمن بن شماسة. وقال ليث: عن أبي شماسة أيضًا. اهـ



مُسْنَدُ أَبِي قَتَادَةَ الحارِثِ بن رِبْعِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْه

١١٥-قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٨ ص١٨٤): أَخبَرَنَا عَمرُو بنُ عَليٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُقَدَّمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سَعيد: عَن مُحَمَّد ابنِ المُنكَدرِ، عَن أَبي قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَت لَهُ جُمَّةٌ ضَخمَةٌ، فَسَأَلَ النَّبيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَن يُحسِنَ إِلَيهَا، وَأَن يَتَرَجَّلَ كُلَّ يَومٍ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي قتادة كما قرره الحافظ في «تهذيب التهذيب».

وفي الحديث اختلافٌ آخر، فقد رواه المفضل بن فضالة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن المنكدر، أن أبا قتادة... كما في «تحفة الأشراف».

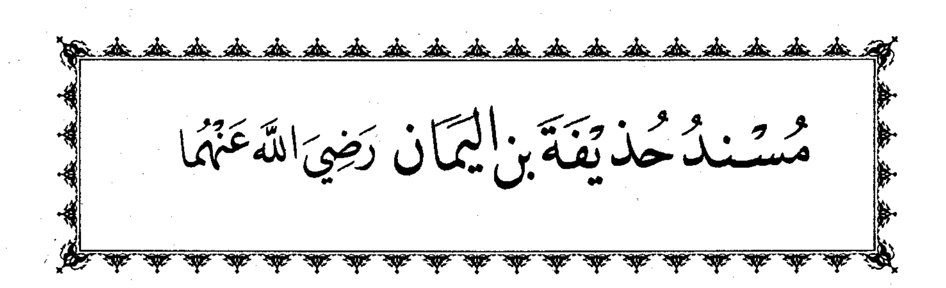
واختلافٌ آخر وهو أن حسان بن عطية رواه عن ابن المنكدر، عن جابر مرفوعًا كما في «سنن أبي داود» (ج١١ ص١١١). ويحيى بن سعيد وهو الأنصاري، وعطاء وهو ابن أبي رباح أرجح من حسان بن عطية، وأيضًا هو قد سلك به الجادة فترجح روايتهما، ويكون الحديث عن أبي قتادة وهو منقطعٌ. والله أعلم.

١١٦-قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٣١٠): أَخبَرَنِي أَبوالحُسَينِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ تَميمٍ القَنطَرِيُّ، ثَنَا جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ شَاكِرٍ، ثَنَا يَحيَى بنُ إِسحَاقَ السَّيلَحِيني، ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَن عَبدِالله بنِ رَبَاحٍ، عَن

أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِأَبِي بَكرٍ وَهُوَ يُصَلِّي يَخفِضُ مِن صَوتِه، وَمَرَّ بِعُمَرَ وَهُوَ يُصَلِّي رَافِعًا صَوتَهُ. قَالَ: فَلَمَّا اجتَمَعَا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لأَبِي بَكرٍ: «يَا أَبَا بَكرٍ مَرَرتُ بِكَ وَأَنتَ تُصَلِّي تَخفِضُ مِن صَوتِكَ» فَقَالَ: قَد أَسمَعتُ مَن نَاجَيتُ. فَقَالَ: «مَرَرتُ بِكَ يَا عُمَرُ وَأَنتَ تَرفَعُ صَوتَكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ احتَسِبُ بِه، أُوقِظُ الوَسنَانَ. قَالَ: فَقَالَ لأَبِي بَكرٍ: «ارفَع مِن صَوتِكَ شَيئًا»، وَقَالَ لِعُمَرَ: «اخفِض مِن صَوتِكَ».

الحديث أخرجه أبوداود كما في "تحفة الأشراف" عن الحسن بن الصباح، عن يحيى ابن إسحاق به، فظاهره أنه على شرط مسلم، ولكن أبا داود أتبعه عن موسى وهو ابن إسماعيل التبوذكي المنقري، عن حماد وهو ابن سلمة، عن ثابت البناني، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وذكر صاحب "التحفة" أن الترمذي قال: غريبٌ إنما أسنده يحيى بن إسحاق عن حماد، وأكثر الناس إنما رووا هذا عن ثابتٍ عن ابن رباحٍ مرسلاً.



١١٧-قال النسائي رحمه الله (ج٤ ص١٤٢): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى بنِ أَيُّوبَ، قَالَ: أَنبَأَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن عَاصِمٍ، عَن زِرٍّ، قَالَ: قُلنَا لِحُذَيفَةَ: أَيَّ سَاعَةٍ تَسَحَّرتَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ؟ قال: هُوَ النَّهَارُ إلا أَنَّ الشَّمسَ لَم تَطلُع.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بالحسن، لكن النسائي رحمه الله عقَّبه بطريقين تُدلَّان على أن الصحيحَ وَقفُهُ على حذيفةَ، والمتن أيضًا مغاير، فقال: أخبرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن عَدِيٍّ، قَالَ: سَمِعتُ زِرَّ بنَ حُبَيشٍ قَالَ: تَسَحَّرتُ مَعَ حُذَيفَةَ، ثُمَّ خَرَجنَا إِلَى الصَّلاةِ، فَلَمَّا أَتَينَا المَسجِدَ صَلَّينَا رَكعَتَينِ وَأُقِيمَت الصَّلاةُ، وَلَيسَ بَينَهُمَا إلاَّ هُنَيهَةٌ.

أخبَرَنَا عَمرُو بنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبويَعفُور، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ، عَن صِلَةَ بنِ زُفَرَ، قَالَ: تَسَحَّرتُ مَعَ حُذَيفَةَ، ثُمَّ خَرَجنَا إِلَى المَسجِدِ فَصَلَّينَا رَكعَتَي الفَجرِ، ثُمَّ أُقِيمَت الصَّلاةُ فَصَلَّينَا.

قال الحافظ المزي في «تحفه الأشراف» قال النسائي: لا نعلم أحدًا رفعه غير عاصم.

ثم ذكر النسائي تأويله على فرض صحته.

قال أبو عبد الرحمن: لا يُحتاجُ إلى التأويل الذي ذكره الإمام النسائي رحمه الله، فإن الأثرين اللذين بعده يدلان على أن عاصمًا ما حفظ.

وقد قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «شرح علل الترمذي» (ج٢ ص٦٣٠) بعد ذكره عاصمًا: كان حفظه سيئًا، وحديثه خاصة عن زر وأبي وائل مضطربٌ كان يحدث بالحديث تارةً عن زر، وتارةً عن أبي وائل. قال حنبلُ بن إسحاق: نا مسدد، نا أبوزيد الواسطي، عن حماد بن سلمة، قال: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل. قال العجلي: عاصم ثقةٌ في الحديث، لكن يختلف عليه في حديث زر وأبي وائل. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: وحديث عاصم بن أبي النجود يزداد ضعفًا أنه خالف ظاهر قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيطُ الأَبيَضُ مِنَ الخَيطِ الأَسوَدِ مِنَ الفَجرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ﴾[1].

وحديث عائشة المتفق عليه وفيه: «وَلا يُؤَذِّن حَتَّى يَطلُعَ الفَجرُ». وفيه: «فَكُلُوا وَاشرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابن أُمِّ مَكتُوم».

١١٨-قال أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص٤٢٠): حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ، أَخبَرَنَا يَزِيدُ، أَنبَأَنَا هِشَامٌ، عَن مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيفَةُ: مَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ تُدرِكُهُ الفِتنَةُ إِلا أَنَا أَخَافُهَا عَلَيه، إِلا مُحَمَّدُ بنُ مَسلَمَةَ، فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لا تَضُرُّكَ الفِتنَةُ».

محمدٌ هو ابن سيرين: وهشامٌ هو ابن حسان، وأنتَ إذا نظرتَ في سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن محمدَ بن سيرين روايته عن حذيفة مرسلة، كما في «جامع التحصيل».

١١٩-قال أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص١٧٣): حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسمَاعِيلَ، أَخبَرَنَا أَبَانُ، أَخبَرَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أبومِجلَزٍ، عَن حُذَيفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

ﷺ لَعَنَ مَن جَلَسَ وَسطَ الحَلقَة.

الحديث أخرجه الترمذي (ج٨ ص٢٨): وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

فأنت إذا نظرت إلى هذا السند قلت: هو صحيحٌ على شرط الشيخين، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة أبي مجلز لاحق بن حميد: وأرسل عن عمر وحذيفة، وفيه قال الدوري عن ابن معين: لم يسمعْ مِن حذيفة. وفي "جامع التحصيل" في ترجمة لاحق بن حميد: قال شعبة: لم يدرك حذيفة. اهـ

١٢٠-قال الترمذي رحمه الله (ج١٠ ص١٤٧): حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّارُ، أَخبَرَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، عَن زَائِدَةَ، عَن عبدالمَلِكِ بنِ عُمَيرٍ، عَن رِبعِيٍّ وَهُوَ ابنُ حِرَاشٍ، عَن حُذَيفَةَ قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اقتَدُوا بِاللَّذَينِ مِن بَعدِي: أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ».

هذا حديثٌ حسن.

ثم عقَّبه الترمذي بأنه منقطع وأن عبدالملك بن عمير لم يسمعه من ربعي، إنما سمعه من مولى ربعي هلال.

قال أبوعبدالرحمن: وهلال مولى ربعي مجهول، لم يروِ عنه إلا عبدالملك بن عمير ولم يوثِّقْه معتبر، وزاد المناوي في "فيض القدير" أن ابن حجر يقول: إن أبا حاتم أعلَّه بأن ربعي بن حراش لم يسمعه من حذيفة. اهـ

وما ذُكِر أن حديث ابن مسعود وحديث أنس يشهدان له لا يصلح، لأنه منقطع وهما شديدا الضعف، والله أعلم.

١٢١-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٩٣): حَدَّثَنَا حُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ -يَعنِي ابنَ عُيَينَة- عَن عبدالمَلِكِ، عَن رِبعِيٍّ، عَن حُذَيفَةَ قال: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقال: إِنِّي رَأَيتُ فِي المَنَامِ أَنِّي لَقِيتُ بَعضَ أَهلِ الكِتَابِ

فَقال: نعمَ القَومُ أنتم، لَولا أَنَّكُم تَقُولُونَ: مَا شَاءَ الله، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «قَد كُنتُ أكرَهُهَا منكُم، فَقُولُوا: مَا شَاءَ الله، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ».

هذا الحديث بهذا السند رجاله رجال الصحيح، ولكن الحافظَ ابن حجر يقول في «الفتح» (ج١١ ص٥٤٠): وقال أبوعوانة: عن عبدالملك، عن ربعي، عن الطفيل بن سخبرة أخي عائشة بنحوه. أخرجه ابن ماجه أيضًا. وهكذا قال حمادُ بن سلمة عند أحمد وشعبةُ وعبدُالله بن إدريس، عن عبدالملك، وهو الذي رجَّحه الحفاظ وقالوا: إن ابن عيينة وَهِمَ في قوله: عن حذيفة، والله أعلم. اهـ

ويضاف إلى هؤلاء زيد بن أبي أنيسة عند الطبراني في «الكبير» (ج٨ ص٢٨٩).

ويضاف إلى هؤلاء عبيدالله بن عمرو الرقي كما في «الأسماء والصفات» ص(١٤٣). فهؤلاء ستة. قال الحافظ في «النكت الظراف»: قال إبراهيمُ الحربي في كتاب «الهجران» له: هذا وهمٌ من ابن عيينة، وإنما رواه ربعي بن حراش عن الطفيل بن عبدالله بن سخبرة، عن النبي ﷺ.

وفي «الأسماء والصفات» قال البخاري: حديث شعبةَ أصح من حديث ابن عيينه.

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» في ترجمة الطفيل: وهم سفيان في ذلك. اهـ

فعلم شذوذ سفيان كما قال هؤلاء الحفاظ. والله أعلم.

١٢٢ -قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٩١): حَدَّثَنَا حَسَنٌ وَعَفَّانُ، قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن عُثمَانَ البَتِّيِّ، عَن نُعَيم، (قَالَ عَفَّانُ في حَديثِه: ابنِ أَبي هِندٍ) عَن حُذَيفَةَ قَالَ: أَسنَدتُ النَّبيَّ ﷺ إِلَى صَدرِي فَقَالَ: «مَن قَالَ: لا إِلَهَ إِلا الله (-قَال: حَسَنٌ- ابتِغَاءَ وَجهِ الله) خُتِمَ لَهُ بِهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَن صَامَ يَومًا ابتِغَاءَ وَجهِ الله، خُتِمَ لَهُ بِهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَن تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ابتِغَاءَ وَجهِ الله، خُتِمَ لَهُ بِهَا، دَخَلَ الجَنَّةَ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا عثمان البتي وهو عثمان بن مسلم البتي

مترجم له في «تهذيب التهذيب»، وثّقه أحمد وابن معين، وفي رواية معاوية بن صالح عن ابن معين تضعيفه، لكنه قال النسائي: هذا عندي خطأ، لعله أراد عثمان البري. اهـ

وتصحيح الحديث متوقف على ثبوت سماع نعيمِ بن أبي هند من حذيفة، وهو في «تحفة الأشراف» في ترجمة ربعي، عن حذيفة، يروي عن ربعي عن حذيفه. وليس هنا تصريح بالسماع حتى يقال: إنه من المزيد في متصل الأسانيد، على أنه قد جاء في «الأسماء والصفات» للبيهقي ص (٣٨٥) ذكر الواسطة أنّها ربعي، وإن كان في سندها الحسن بن أبي جعفر الجفري، وهو ضعيف إلا أنّها تعطي ريبة في رواية نعيم عن حذيفة، والله أعلم.

١٢٣-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٨٣): حَدَّثَنا أبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنا أبومَالكٍ الأَشجَعِيُّ، عَن رِبعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَن حُذَيفَةَ قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدرَكَ النَّاسُ مِن أَمرِ النُّبُوَّةِ الأُولَى، إِذَا لَم تَستَحِي فَاصنَع مَا شِئتَ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكنه معلٌّ، قال ابن أبي حاتم: عن أبي زرعة وقد ذكرَ الحديث عن عبدالعزيز الأويسي، عن إبراهيم بن سعد، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة... وذَكَرَ الحديث، ثم قال: قال أبوزرعة: الصحيح عن ربعي، عن أبي مسعود (وهو عقبة بن عمرو البدري) عن النبي ﷺ كلام الأول. والثاني ليس من الحديث يعني: (ويأتيك بالأخبار من لم تزود).

١٢٤-قال الإمام عبدالرزاق الصنعاني رحمه الله في «المصنف» (ج١٠ ص٤٢٠): عَن مَعمَرٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن زَيدِ بنِ وَهبٍ، عَن حُذَيفَةَ قالَ: كُنَّا إِذَا دُعِينَا إِلى طَعَامٍ وَالنَّبيُّ ﷺ مَعَنَا لَم نَضَع أَيدِيَنَا حَتَّى يَضَعَ يَدَهُ، قَالَ: فَأُتِينَا بِجَفنَةٍ فَكَفَّ يَدَهُ فَكَفَفنَا أَيدِيَنَا، فَجَاءَ أَعرَابِيٌّ كَأَنَّمَا يُطرَدُ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِيهَا، فَأَخَذَ النَّبيُّ ﷺ بِيَدِهِ فَأَجلَسَهُ، ثُمَّ جَاءَت جَارِيَةٌ فَوَقَعَتْ بِهَا فَأَخَذَ النَّبيُّ ﷺ،

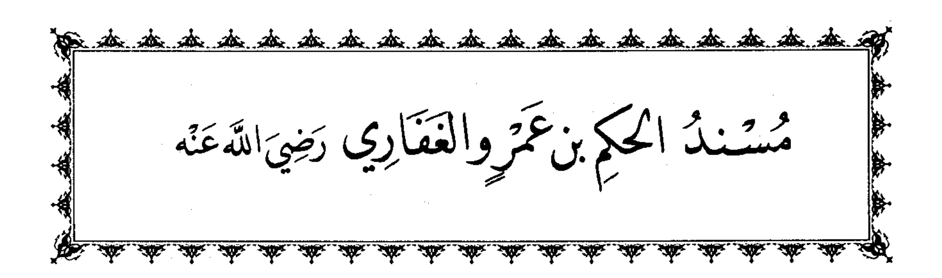
ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيطَانَ يَستَحِلُّ طَعَامَ القَومِ إِذَا لَم يَذكُروا عَلَيه اسمَ الله، وَإِنَّ الشَّيطَان لَمَّا رَآنا كَفَفنَا أَيدِيَنَا جَاءَ بِهَذَا الرَّجُلِ وَهَذِهِ الجَارِيَة يَستَحِلُّ بِهِمَا طَعَامَنَا، وَالَّذِي لا إِلَهَ غَيرُهُ إِنَّ يَدَهُ لَمَعَ أَيدِيهِمَا فِي يَدِي».

هذا الحديث ظاهرُ سنده الصحة، ولكن الإمام الطحاوي رحمه الله يقول في «مشكل الآثار» (ج٣ ص١١١): وأهل العلم جميعًا بالحديث يقولون: إنَّ معمرًا غلط في إسناد هذا الحديث عن الأعمش، وأن الصحيح في إسناده هو ما حدثنا فهد بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن الصلت الكوفي، قال: حدثنا أبومعاوية، عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي حذيفة[1] عن حذيفة فذكر الحديث. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: الأمر كما يقول الطحاوي رحمه الله فقد خالف معمرًا أبومعاوية وعيسى بن يوسف، وسفيان الثوري، كل هؤلاء الثلاثة عند مسلم (ج٣ ص١٥٩٧ بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي).

---

(١) أبوحذيفة اسمه سلمة بن صهيب كما عند الحاكم في «المستدرك» (ج٤ ص١٠٨).



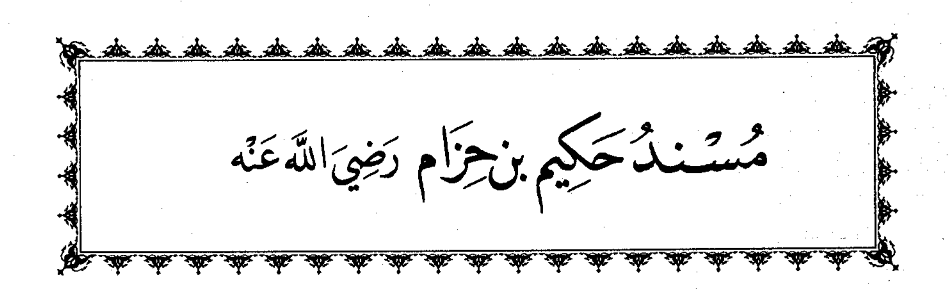
١٢٥-قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢١٣): حَدَّثَنَا عبدالصَّمَد، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَن أَبِي حَاجِب، عَنِ الحَكَمِ الغِفَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَن يَتَوَضَّأَ بِفَضلِهَا، لا يَدرِي بِفَضلِ وَضُوئِهَا، أَو فَضلِ سُؤرِهَا.

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدت رجاله ثقات، وأبوحاجب اسمه سوادة بن عاصم، والراوي عنه هو عاصم بن سليمان الأحول.

ولكن الإمام الترمذي في «العلل» (ج١ ص١٣٤) يقول: إنه سأل البخاري عن هذا الحديث، فقال: ليس بصحيح. اهـ

وقال البخاري في «التاريخ»: سوادة بن عاصم أبوحاجب العنَزي بصريٌّ، كنَّاه أحمد وغيره، ويقال: الغفاري، ولا أراه يصح عن الحكم بن عمرو، ثم ساق الحديث. اهـ

وقال الدارقطني في «السنن» (ج١ ص٥٣) بعد ذكره الحديث مرفوعًا: أبوحاجب اسمه سوادة بن عاصم، واختلف عنه فرواه عمران بن حُدَير، وغزوان بن حجير السدوسي عنه موقوفًا من قول الحكم غير مرفوع إلى النبي ﷺ.



١٢٦-قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٩ ص٤١٠): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَخبَرَنَا أبوعَوَانَةَ، عَن أَبي بِشرٍ، عَن يُوسُفَ بنِ مَاهَكَ، عَن حَكِيمِ بنِ حِزَامٍ قال: يَا رَسُولَ الله يَأتِينِي الرَّجُلُ فَيُرِيدُ مِنِّي البَيعَ لَيسَ عِندِي، أَفَأَبتَاعُهُ لَهُ مِن السُّوقِ؟ فَقال: «لا تَبِع مَا لَيسَ عِندَكَ».

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَهم رجالَ الشيخين، ولكن في «جامع التحصيل» في ترجمة يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزامٍ قال الإمام أحمد: مرسل.

قلت: أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، والأصح ما قال الإمام أحمد: بينهما عبدُالله ابن عصمة. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: قد عزى الحافظُ المزي رحمه الله في «تحفة الأشراف» زيادةَ روايةِ يوسفَ بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام إلى النسائي، ولكن عبدالله بن عصمة مستور الحال. والله أعلم.

١٢٧-قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٢ ص٢٠٥): أَخبَرَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ مَسعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَن شُعبَةَ، عَن أَبي بِشرٍ، قَالَ: سَمِعتُ يُوسُفَ

وَهُوَ ابنُ مَاهَكَ يُحَدِّثُ عَن حَكِيمٍ قال: بَايَعتُ رَسُولَ الله ﷺ أن لا أَخِرَّ[1] إلا قَائِمًا.

أنت إذا نظرت في رجاله حكمتَ بأنه صحيح السند، ولكنه منقطع، قال الإمام أحمد: يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزامٍ مرسلٌ. كما في «جامع التحصل».

(١) قيل معناه: ألا يخر للسجود إلا بعد القيام من الركوع، وقيل معناه: ألا أُقتل إلا وأنا قائمٌ على الإسلام. أي: ثابتٌ على الإسلام. وقيل: مبايعته رسول الله ﷺ على الموت. راجع «مشكل الآثار» للطحاوي (ج١ ص ١٩٦).



١٢٨-قال أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٢٩٦): حَدَّثَنَا عَبدُالرَّحمَنِ بنُ المُبَارَك، أَخبَرَنَا قُرَيشُ بنُ حَيَّانَ العجليُّ، أَخبَرَنَا بَكرُ بنُ وَائِلٍ، عَن الزُّهريِّ، عَن عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ اللَّيثِيِّ، عَن أَبي أَيُّوبَ الأَنصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الوِترُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسلِمٍ، فَمَن أَحَبَّ أَن يُوتِرَ بِخَمسٍ فَليَفعَل، وَمَن أَحَبَّ أَن يُوتِرَ بِثَلاثٍ فَليَفعَل، وَمَن أَحَبَّ أَن يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَليَفعَل».

الحديث أخرجه النسائي (ج٣ ص٢٣٨) في «المجتبى»، وابن ماجه (ج١ ص٣٧٦) فقال: حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ثنا الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري به.

ظاهر الحديث بسند ابن ماجه أنه على شرط الشيخين.

ولكن النسائي رحمه الله يقول في «الكبرى» (ج١ ص٤٤١) بعد أن ذكره من حديث سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب قال: مَن شَاءَ أوتَر بسبع... فذكره موقوفًا، ثم قال النسائي: الموقوف أولى بالصواب، والله أعلم.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص١٧١): سألت أبي عن حديث رواه الفريابي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: «الوِترُ حَقٌّ فَمَن شَاءَ أَوتَرَ بِثَلاثٍ، وَمَن شَاءَ أَوتَرَ بِخَمسٍ». ورواه عمر بن عبدالواحد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم

يذكر أبا أيوب. قلتُ لأبي: أيهما أصح مرسل أو متصل؟ قال: لا هذا ولا هذا هو من كلام أبي أيوب.

قال أبومحمد: أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد[1] عن أبيه الأوزاعي فقال: عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

وروى بكر بن وائل والزبيدي، ومحمد بن أبي حفصة[2] وسفيان بن حسين، ووهيب عن معمر، فقالوا كلهم: عن الزهري عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

وأما من وقفه فابن عيينة ومعمر من رواية عبدالرزاق وشعيب بن أبي حمزة[3]. اهـ

وذكره الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٦ ص٩٨) وسئل عنه فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه في رفعه، فرواه بكر بن وائل والأوزاعي والزبيدي ومحمد بن أبي حفصة، وسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، عن الزهري مرفوعًا إلى النبي ﷺ. ورواه أشعث بن سوار، عن الزهري، فشك في رفعه. واختلف عن يونس فرواه حرملة عن ابن وهب، عن يونس مرفوعًا، وخالفه ابن أخي ابن وهب عن عمه عن يونس فوقفَه وتابعه عثمان بن عمر عن يونس. واختلف عن معمر، فرفعه عدي بن الفضل عن معمر ووقفه حماد بن زيد وابن عليَّةَ وعبدالأعلى وعبدالرزاق عنه. واختلف عن ابن عيينة فرفعه محمد بن حسان الأزرق عنه، ووقفه الحميدي وقتيبة وسعيد بن منصور. والذين وقفوه عن معمر أثبت ممن رفعه. اهـ

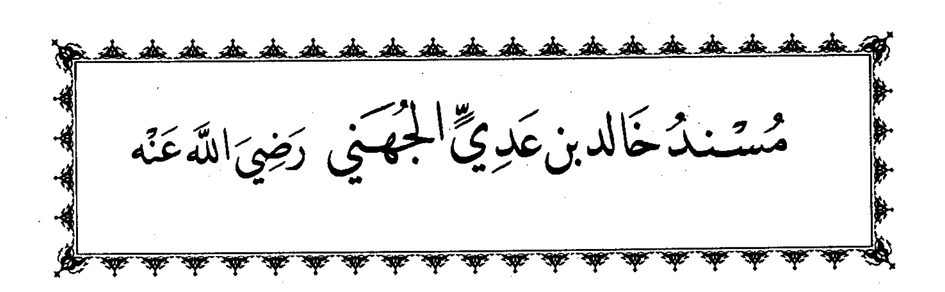
وقال الحافظ في «التلخيص» (ج٢ ص٢٩): وصحح أبوحاتم والذهلي والدارقطني في «العلل» والبيهقي وغير واحد وَقفَه وهو الصواب. اهـ

---

(١) في الأصل: (ابن يزيد)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: (حفص)، والصواب ماأثبتناه.

(٣) في الأصل: (شعير)، والصواب ماأثبتناه.



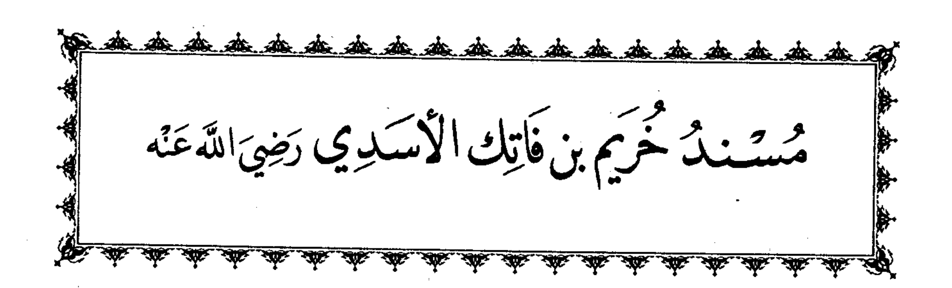
١٢٩ -قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٢٠): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبي أَيُّوبَ، حَدَّثَني أبوالأَسوَدِ، عَن بُكَيرِ بنِ عَبدالله، عَن بُسرِ ابنِ سَعِيدٍ، عَن خَالِدِ بنِ عَدِيٍّ الجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن بَلَغَهُ مَعرُوفٌ عَن أَخِيهِ مِن غَيرِ مَسأَلَةٍ وَلا إِشرَافِ نَفسٍ فَليَقبَلهُ، وَلا يَرُدَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ رِزقٌ سَاقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيهِ».

أبوالأسود هو محمد بن عبدالرحمن الملقب بيتيم عروة.

وأخرجه أبويعلى (ج٢ ص٢٢٦).

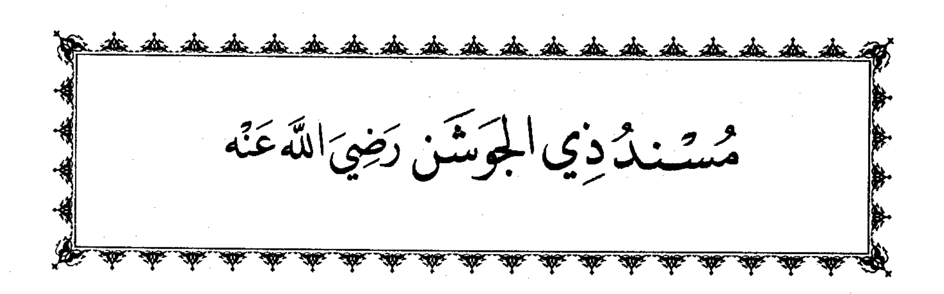
هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن ابن أبي حاتم ذكره في «العلل» (ج١ ص٢١٧) وقال: قال أبي: هذا خطأٌ، إنما يُروَى عن بسر[1] بن سعيد، عن ابن الساعدي، عن عمر، عن النبي ﷺ. اهـ

(١) في «العلل» لابن أبي حاتم: بشر بعد الباء شين معجمة، والصحيح بعد الباء سين مهملة.



١٣٠ -قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٢١): حَدَّثَنا عبدالرَّزَّاق، حَدَّثَنا مَعمَرٌ، عَن أَبي إِسحَاقَ، عَن شِمرٍ، عَن خُرَيمٍ رَجُلٍ مِن بَنِي أَسَد قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَولا أَن فِيكَ اثنَتَينِ كُنتَ أَنتَ» قَالَ: إِن وَاحِدَةٌ تَكفِينِي. قال: «تُسبِلُ إِزَارَكَ، وَتُوَفِّرُ شَعرَكَ» قال: لا جَرَمَ وَالله لا أَفعَلُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا شمر بن عطية، وقد وثّقه النسائي وابن سعد وابن نمير وابن معين كما في «تهذيب التهذيب» ولكنه لم يدرك خريم بن فاتك كما في «تهذيب التهذيب» فالحديث منقطع.



١٣١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٨٤): حَدَّثَنَا عِصَامُ[1] بنُ خَالد، حَدَّثَنَا عيسَى بنُ يُونُسَ بنِ أَبِي إسحَاقَ الهَمدَانيُّ، عَن أَبِيه، عَن جَدِّه، عَن ذي الجَوشَنِ قال: أَتيتُ النَّبيَّ ﷺ بعدَ أن فَرَغَ من أَهلِ بَدرٍ بابنِ فَرَسٍ لي، فَقُلتُ: يَا مُحَمَّدُ إنِّي قَد جئتُكَ بابنِ القَرحَاءِ لتَتَّخذَهُ. قال: «لا حَاجَةَ لي فيه، وَلَكن إن شئتَ أَن أَقيضَكَ به المُختَارَةَ من دُرُوعِ بَدرٍ» فَقُلتُ: مَا كُنتُ لأَقيضَكَ اليَومَ بغُرَّة. قال: «فَلا حَاجَةَ لي فيه» ثُمَّ قال: «يَا ذَا الجَوشَنِ أَلا تُسلمُ فَتَكُونَ من أَوَّلِ هَذَا الأَمرِ» قُلتُ: لا. قال: «لِمَ»؟ قُلتُ: إنِّي رَأَيتُ قَومَكَ قَد وَلعُوا بكَ. قال: «فَكَيفَ بَلَغَكَ عَن مَصَارِعِهم ببَدرٍ»؟ قال: قُلتُ: قَد بَلَغَني. قال: قُلتُ: إن تَغلبْ عَلَى مَكَّةَ وَتَقطُنْهَا. قال: «لَعَلَّكَ إن عشتَ أَن تَرَى ذَلكَ» قال: ثُمَّ قال: «يَا بلالُ خُذ حَقيبَةَ الرَّجُلِ فَزَوِّدهُ من العَجوَة» فَلَمَّا أَن أَدبَرتُ قال: «أَمَا إنَّهُ من خَيرِ بَني عَامرٍ»، قال: فَوَالله إنِّي لَبأَهلي بالغَورِ، إذ أَقبَلَ رَاكبٌ فَقُلتُ: من أَينَ؟ قال: من مَكَّةَ، فَقُلتُ: مَا فَعَلَ النَّاسُ؟ قال: قَد غَلَبَ عَلَيهَا مُحَمَّدٌ ﷺ. قال: قُلتُ: هَبلَتني أُمِّي، فَوَالله لَو أُسلمُ

---

(١) في الأصل: عفان، والتصويب من «إتحاف المهرة».

يَومَئذٍ ثُمَّ أَسأَلُهُ الحيرَةَ لأقطَعَنيهَا.

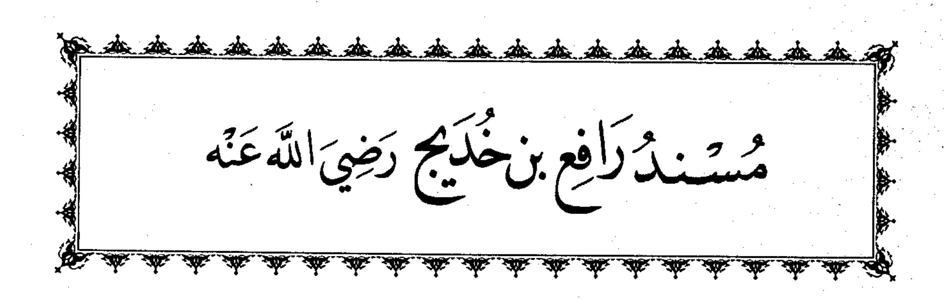
قال عبدالله بن الإمام أحمد[1]: حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، وَالحَكَمُ بنُ مُوسَى، قَالا: حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن ذِي الجَوشَنِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ نَحوَه.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن أَبي إِسحَاقَ عَن ذِي الجَوشَنِ أَبي شِمرٍ الضِّبَابِيِّ، نَحوَ هَذَا الحَدِيث.

قَالَ سُفيَانُ: فَكَانَ ابنُ ذِي الجَوشَنِ جَارًا لأَبي إِسحَاقَ، لا أُرَاهُ إِلا سَمِعَهُ مِنهُ.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وظاهره الصحة، لكنه منقطع أبوإسحاق لم يسمع من ذي الجوشن. قاله أبوزرعة كما في «تهذيب التهذيب» وكلام سفيان في آخره يشعر بذلك.

(١) وقع في المطبوع من رواية أحمد بن حنبل، والتصحيح من «إتحاف المهرة» (ج٤ ص٤٥٩)، «أطراف المسند» (ج٢ ص٣٢١) وكلاهما للحافظ ابن حجر.



١٣٢ـ قال الحاكم رحمه الله (ج٢ ص٣٠٨): أَخبَرَنَا أَبوزَكَرِيَّا العَنبَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالسَّلامِ، حَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ إِبرَاهِيمَ، أَنبَأَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ، أَنبَأَنَا معمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعيد بنِ المُسَيَّبِ، وَسُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَن رَافِعِ ابنِ خَدِيجٍ أَنَّهُ كَانَت تَحتَهُ امرَأَةٌ قَد خَلا مِن سِنِّهَا فَتزَوَّجَ عَلَيهَا شَابَّةً فَآثَرَ البكرَ عَلَيهَا، فَأَبَت امرَأَتُهُ الأُولى أَن تَقرَّ عَلَى ذَلكَ فَطَلَّقَهَا تَطلِيقَةً حَتَّى إِذَا بَقِيَ مِن أَجَلِهَا يَسيرٌ قَالَ: إِن شئتِ رَاجَعتُك وَصَبَرتِ عَلَى الأَثَرَةِ، وَإِن شئتِ تَرَكتُك حَتَّى يَخلُوَ أَجَلُكِ؟ قَالَت: بَل رَاجِعني أَصبرُ عَلَى الأَثَرَةِ، فَرَاجَعَهَا ثُمَّ آثَرَ عَلَيهَا فَلَم تَصبر عَلَى الأَثَرَةِ فَطَلَّقَهَا الأُخرَى، وَآثَرَ عَلَيهَا الشَّابَةَ، قَالَ: فَذَلكَ الصُّلحُ الَّذِي بَلَغَنَا أَنَّ اللهَ أَنزَلَ فِيهِ: ﴿وَإِنِ امرَأَةٌ خَافَت مِن بَعلِهَا نُشُوزًا أَو إِعرَاضًا فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَن يُصلِحَا بَينَهُمَا صُلحًا﴾[1].

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، و لم يُخرجاه.

كذا قال الحاكم رحمه الله، ولكن الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (ج١ ص٥٢٠) يقول: قال الشافعي رحمه الله: أنبأنا ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب فذكره

---

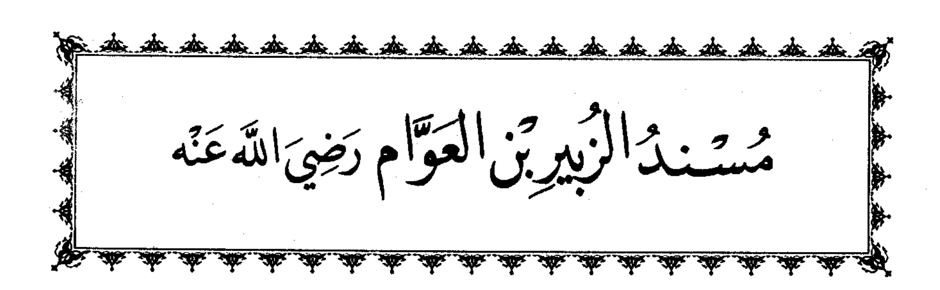
(١) سورة النساء، الآية:١٢٨.

مرسلاً. وذَكَرَ ابن كثير رحمه الله عن البيهقي أنه رواه من طريقِ شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، أخبرني سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار: أن السنة في هاتين الآيتين اللّتين ذكر الله فيهما نشوز المرأة وإعراضه عن امرأته في قوله: ﴿وَإِنِ امرَأَةٌ خَافَت مِن بَعلِهَا نُشُوزًا أَو إِعرَاضًا﴾[1] إلى تمام الآيتين، وذكر نحو ما تقدم عند الحاكم وكذا عزاه الحافظ ابن كثير إلى عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه، عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، قال ابن كثير رحمه الله: فذكره بطوله. اهـ

فعُلِمَ من هذا أن الراجح إرساله، فإن ابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة أرجح من معمر، ثم إنَّا لا نعتمد على الحاكم لكثرة أوهامه.

---

(١) سورة النساء، الآية:١٢٨.



مُسْنَدُ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّام رَضِيَ اللهُ عَنْه

١٣٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١٦٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كُنَاسَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَن عُثْمَانَ بنِ عُرْوَةَ، عَن أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيرِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ».

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتهم كلهم ثقات، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة محمد بن عبدالله المعروف بابن كناسة: روى له النسائي حديثه عن هشامٍ، عن أخيه عثمان، عن أبيه عروة بن الزبير حديث: «غَيِّرُوا الشَّيبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ»، قال ابن معين: إنما هو عن عروة مرسل. وقال الدارقطني: لم يتابع عليه، رواه الحفاظ من أصحاب هشام بن عروة مرسلاً. اهـ

وذكره الإمام النسائي في "سننه" (ج٨ ص١٣٧) من حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيبَ، وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ».

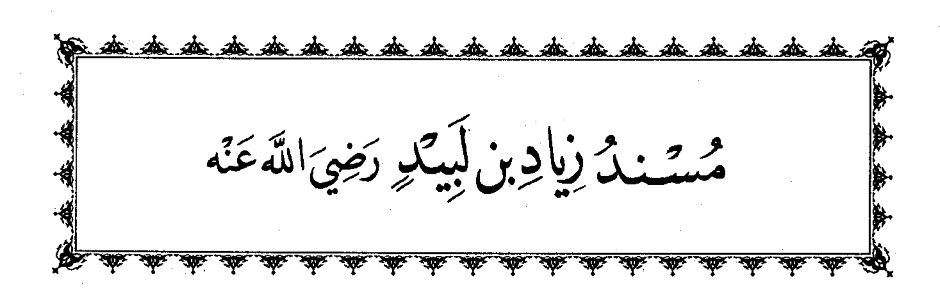
ومن حديث محمد بن كناسة بمثل ما عند الإمام أحمد، ثم قال: وكلاهما غير محفوظ.

١٣٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٦٥٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ هَيَّاجٍ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بنُ عُقبَةَ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن عَمرِو ابنِ مَيمُونٍ، عَن أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيرِ بنِ العَوَّامِ أَنَّهُ كَانَت عِندَهُ أُمُّ كُلثُومٍ بِنتُ

عُقبَةَ، فَقَالَت لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ: طَيِّب نَفسِي بِتَطلِيقَة، فَطَلَّقَهَا تَطلِيقَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ فَرَجَعَ وَقَد وَضَعَت. فَقَالَ: مَا لَهَا خَدَعَتنِي، خَدَعَهَا الله، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «سَبَقَ الكِتَابُ أَجَلَهُ، اخطُبهَا إِلَى نَفسِهَا».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا شيخَ ابن ماجه وقد قال النسائي: لا بأس به. وقال محمد بن عبدالله الحضرمي: كان ثقة.

ولكن قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، إلا أنه منقطعٌ، ميمونٌ هو ابن مهران أبوأيوب روايته عن الزبير مرسلة. قاله المزي في «التهذيب». اهـ



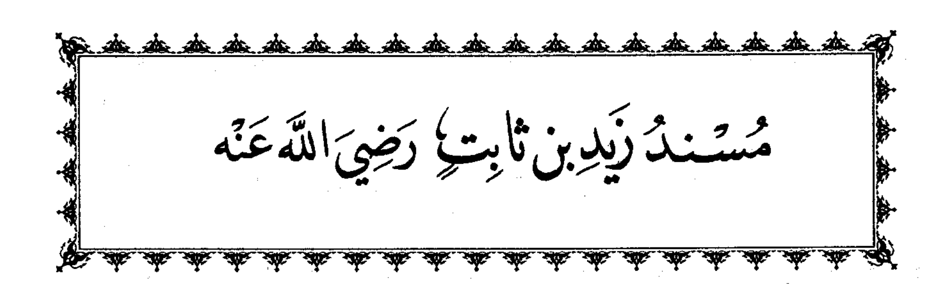
١٣٥ - قال الإمام أحمدَ رحمه الله (ج٤ ص١٦٠): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعدِ، عَن زِيَادِ بنِ لَبيدٍ قالَ: ذَكَرَ النَّبيُّ ﷺ شَيئًا فَقَالَ: «وَذَاكَ عندَ أَوَانِ ذَهَابِ العلمِ» قَالَ: قُلنَا: يَا رَسُولَ الله وَكَيفَ يَذهَبُ العلمُ وَنَحنُ نَقرَأُ القُرآنَ، وَنُقرِئُهُ أَبنَاءَنَا، وَيُقرِئُهُ أَبنَاؤُنَا أَبنَاءَهُم إِلَى يَومِ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «ثَكِلَتكَ أُمُّكَ يَا ابنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِن كُنتُ لأَرَاكَ مِن أَفقَه رَجُلٍ بالمَدِينَة، أَوَلَيسَ هَذه اليَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقرَءُونَ التَّورَاةَ وَالإِنجِيلَ، لا يَنتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيءٍ»؟.

وقال الإمام أحمد رحمه الله ص (٢١٩) من هذا الجزء: ثنا محمدُ بن جعفر، ثنا شعبةُ، عن عمرو بن مرة قال: سمعت سالمَ بن أبي الجعد يحدِّثُ عن ابن لبيد الأنصاريِّ به.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكنَّ الإمامَ الذَّهبي يقول في «الكاشف» في ترجمة زياد بن لبيد: إن رواية سالم عنه مرسلة.

والحديث صحيح من حديث عوف بن مالك كما في «مسند أحمد» (ج٦ ص٢٦).

وقد أخرجته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».



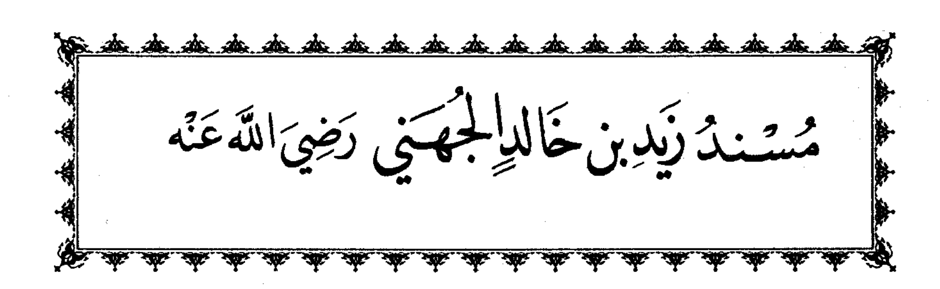
١٣٦ - قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٢٨١): حَدَّثَنَا ابنُ السَّرحِ، أَنبأَنَا ابنُ وَهبٍ، أَخبرَنَا أَبوصَخرٍ، عَن ابنِ قُسَيطٍ، عَن خَارِجَةَ بنِ زَيدِ بنِ ثَابتٍ، عَن أَبِيهِ عَن النَّبيِّ ﷺ بِمَعنَاهُ.

أي: بمعنى الحديث السابق، وهو أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قَرَأَ على رسولِ الله ﷺ النَّجمَ فَلَم يَسجُد فيها.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا صخرٍ -وهو حميدُ بن زياد- خالفَ يزيدَ بن خصيفة وابنَ أبي ذئب، فهما يرويانه عن ابن قُسيط عن عطاءِ بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ على النبي ﷺ. وهو يرويه عن ابن قُسيط عن خارجةَ بن زيدٍ عن أبيه به. وهما أرجح منه فيعتبر شاذًا.

راجع ما كتبته على «التتبع» ص (٤٦٨) وقد حصل لي وَهَمٌ هناك، سَيُبَيَّن إن شاء الله في الطبعة الثالثة[١].

(١) وهي الآن تحت الطبع. *الناشر*



١٣٧- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١٩٢): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سَعِيد، عَن عبدالمَلك، عَن عَطَاء، عَن زَيد بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُم وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا».

هذا حديثٌ رجاله رجال الصحيح، عبدُالملك هو ابنُ أبي سليمان، وعطاءٌ هو ابن أبي رباح، وهو منقطع، ففي «جامع التحصيل» في ترجمه عطاء بن أبي رباح أن عطاء لم يسمع من زيد بن خالد الجهني.

وأخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (ج١ ص ٣٩٩).

١٣٨- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه (ج١ ص٣٠٤): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، عَن سَالِمٍ أَبِي النَّضرِ، عَن بُسرِ بنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَرسَلُونِي إِلَى زَيدِ بنِ خَالِدٍ أَسأَلُهُ عَنِ المُرُورِ بَينَ يَدَيِ المُصَلِّي، فَأَخبَرَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لأن يَقُومَ أَربَعِينَ خَيرٌ لَهُ مِن أَن يَمُرَّ بَينَ يَدَيه» قَالَ سُفيَانُ: فَلا أَدرِي أَربَعِينَ سَنَةً، أَو شَهرًا، أَو صَبَاحًا، أَو سَاعَةً.

قال الحافظ المزي رحمه الله في «تحفة الأشراف» في ترجمة زيدِ بن خالد: إن المحفوظ حديثُ سالمٍ أبي النضر عن بُسر بن سعيد أن زيدَ بن خالد أرسله إلى أبي جُهيم، ومَن جعل الحديث من مُسند زيد بن خالد فقد وَهِم. والله أعلم. اهـ مختصرًا.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "الفتح" (ج١ ص٥٨٤) في الكلام على رواية البخاري من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمرَ بن عبيدالله عن بُسر بن سعيد أن زيد ابن خالد أرسله إلى أبي جهيم الحديث.

قال الحافظ: هكذا روى مالك هذا الحديث في "الموطأ"، لم يختلف عليه فيه أن المرسِل هو زَيد، وأن المرسَل إليه هو أبوجهيم، وتابعه سفيانُ الثوري، عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وخالفهما ابنُ عيينة عن أبي النضر فقال: عن بُسر بن سعيد قال: قال: أرسلَني أبوجهيم إلى زيدِ بن خالد أسأله، فذكر الحديث.

قال ابن عبدالبر: هكذا رواه ابن عيينة مَقلوبًا. أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة، ثم قال ابن أبي خَيثمة: سُئل عنه يحيى بنُ معين فقال: هو خطأٌ، إنما هو أرسلني زيدٌ إلى أبي جهيم، كما قال مالك. اهـ المراد من "الفتح". وذكر الطحاوي في "مشكل الآثار" (ج١ ص٨٣) نحو ذلك.

١٣٩ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١١٦): حَدَّثَنَا إسحَاقُ بنُ يُوسُفَ، أَنبَأَنَا عبدالمَلِك، عَن عَطَاء، عَن زَيدِ بنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَتَّخِذُوا بُيُوتَكُم قُبُورًا صَلُّوا فِيهَا، وَمَن فَطَّرَ صَائِمًا كُتِبَ لَهُ مِثلُ أَجرِ الصَّائِمِ فِي أَنَّهُ لا يَنقُصُ مِن أَجرِ الصَّائِمِ شَيءٌ، وَمَن جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ الله أَو خَلَفَهُ فِي أَهلِهِ، كُتِبَ لَهُ مِثلُ أَجرِ الغَازِي فِي أَنَّهُ لا يَنقُصُ مِن أَجرِ الغَازِي شَيءٌ».

الحديث رجاله رجال الصحيح، فإسحاقُ بن يوسف هو المعروفُ بالأزرق، وعبدُالملك هو ابن أبي سليمان، وعطاءٌ هو ابن أبي رباح، ولكنَّ الحديثَ منقطعٌ، قال عليٌّ بن المديني: عطاءُ بن أبي رباح لم يسمع من زيدِ بن خالد. اهـ من "جامع التحصيل".

وأخرجه الترمذي (ج٣ ص٥٣٣) مقتصرًا على أجر التفطير.

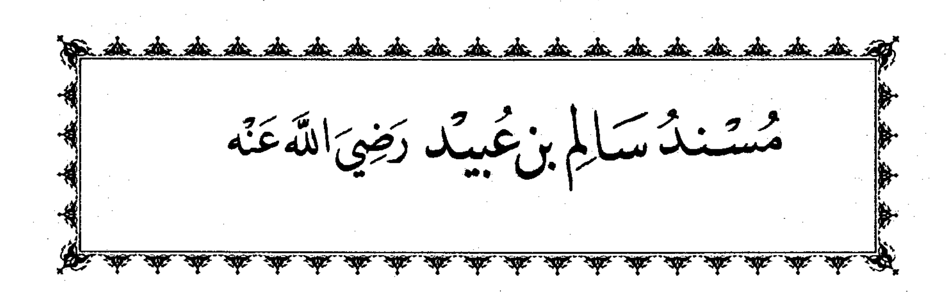
١٤٠– قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١١٤): حَدَّثَنَا يَعلَى، حَدَّثَنَا عبدُالمَلك، عَن عَطَاء، عَن زَيدِ بنِ خَالد الجُهَنِيِّ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن فَطَّرَ صَائمًا كُتِبَ لَهُ مِثلُ أَجرِه، إلا أَنَّهُ لا يَنقُصُ مِن أَجرِ الصَّائِمِ شَيءٌ، وَمَن جَهَّزَ غَازِيًا في سَبِيلِ الله، أَو خَلَفَهُ في أَهلِه، كُتِبَ لَهُ مِثلُ أَجرِه، إلا أَنَّهُ لا يَنقُصُ مِن أَجرِ الغَازِي شَيءٌ».

وَيَزِيدُ[1] قال: أَنبَأَنَا، إلا أَنَّهُ قَالَ: مِن غَيرِ أَن لا يُنتَقَصَ.

الحديث رجالُه رجالُ الصحيح، فيعلى هو ابنُ عبيد، وعبدُالملك هو ابن أبي سليمان، وعطاءٌ هو ابن أبي رباح.

والحديث منقطع، فعطاءُ بن أبي رباح لم يسمع من زيد بن خالد، قاله ابن المديني كما في «جامع التحصيل».

(١) الظاهر أنه يزيد بن هارون شيخ الإمام أحمد، ويكون شيخه عبدالملك.



١٤١ - قال الإمام أبوحاتم محمد بن حبان البستي رحمه الله ص (٤٧٩) من «الموارد»: أَخبَرَنَا عَبدُالله بنُ مُحَمَّدٍ الأَزدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ إِبراهِيمَ، أَنبَأَنا يَحيَى بنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا إسرائيلُ، عَن مَنصُورٍ عَن هِلالِ بنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ سَالِمِ بنِ عُبَيدٍ في غَزَاةٍ، فَعَطَسَ رَجُلٌ مِن القَومِ فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيكُم. فَقَالَ سَالِمٌ: السَّلامُ عَلَيكَ وَعَلَى أُمِّكَ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ في نَفسه. فَقَالَ لَهُ سَالِمٌ: كَأَنَّكَ وَجَدتَ في نَفسِكَ. قَالَ: مَا كُنتُ أُحِبُّ أَن تَذكُرَ أُمِّي بِخَيرٍ وَلا بِشَرٍّ. فَقَالَ سَالِمٌ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ في سَيرٍ فَعَطَسَ رَجُلٌ مِن القَومِ فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيكُم. فقال رسولُ الله ﷺ: «عَلَيكَ وَعَلَى أُمِّكَ، إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُم فَليَقُلْ: الحَمدُ لله عَلَى كُلِّ حَالٍ، أو قَالَ: الحَمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَلْيُقَلْ لَهُ: يَرحَمُكَ اللهُ، وَلِيَقُل هُوَ: يَغفِرُ اللهُ لَكُم».

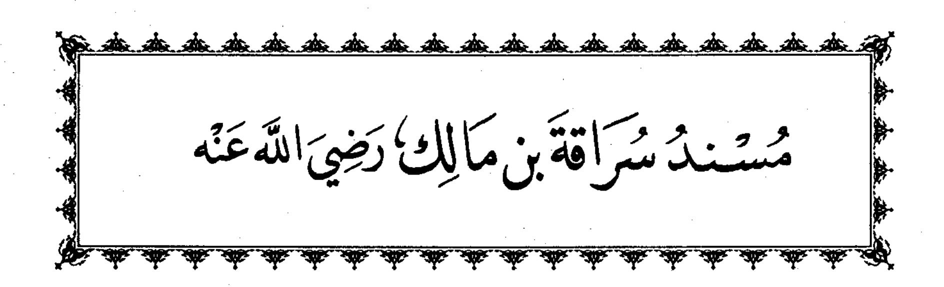
هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا عبدَالله بنَ محمد الأزدي، و لم أتمكن من البحث عنه، ولا يضر وليس هو المقصود من البحث، إذ الحديث في «سنن أبي داود» والترمذي من غير طريقه. قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٨ ص١٢، ١٣): هذا حديثٌ قد اختلفوا في روايتِه عن مَنصورٍ، وقد أدخلوا بين هلال بن يساف وبين سالم رجلاً.

وقال الإمام النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص (٢٤١) وص (٢٤٢) بعد ذِكرِه

الاختلافَ: أَخبرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى عَن سُفيَانَ، عَن مَنصُور، عَن هلالِ بنِ يَسَاف، عَن رَجُلٍ، عَن آخرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ سَالِمِ بنِ عُبَيدٍ في سَفَرٍ فَقَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَعَطَسَ رَجُلٌ، نحوه.

قال أبوعبدالرحمن (النسائي): وهذا الصوابُ عندنا، والأول خطأٌ، والله أعلم.

ثم قال النسائي رحمه الله: أخبرَنَا القاسمُ بنُ زكريا بنِ دينارٍ، قال: حدثَنا معاويةُ بنُ هشامٍ، عن سفيانَ، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن رجلٍ، عن خالدِ بنِ عرفطة، عن سالم ابن عبيد.



١٤٢- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج١ ص٦٠): أَخبَرَنَا أَبُوالفَضلِ الحَسَنُ بنُ يَعقُوبَ بنِ يُوسُفَ، ثَنَا يَحيَى بنُ أَبِي طَالِبٍ، ثَنَا زَيدُ بنُ الحُبَابِ، حَدَّثَنِي مُوسَى بنُ عُلَيِّ بنِ رَبَاحٍ، عَن أَبِيهِ عَن سُرَاقَةَ بنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلا أُنبِئُكُم بِأَهلِ الجَنَّةِ، المَغلُوبُونَ الضُّعَفَاءُ، وَأَهلُ النَّارِ كُلُّ جَعظَرِيٍّ جَوَّاظٍ مُستَكبِرٍ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم و لم يخرجاه.

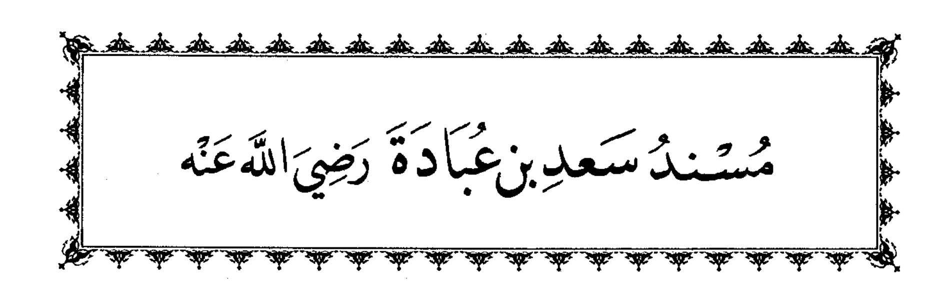
وقال الحاكم رحمه الله (ج٣ ص٦١٩): أخبرنا أبوعبدِالله محمدُ بنُ عبدالله الأصبهاني الزاهدُ، ثنا أبوإسماعيل محمدُ بن إسماعيلَ، ثنا عبدُالله بن صالح، حدثني موسى بن علي بن رباح به.

كذا قال الحاكم رحمه الله في الطريق الأوَّل: إنه على شرط مسلم، ولكنَّه منقطع فقد رواه الإمام أحمد (ج٤ ص١٧٥) فقال: ثنا عبدُالله بن يزيد المقرئ، ثنا موسى بن علي، قال: سمعتُ أبي يقول: بلغَني عن سراقةَ بن مالك بن جعشم المدلجي، وذكر الحديث. فَعُلِمَ من هذا أنَّ عليَّ بن رباح لم يسمعه من سراقة.

١٤٣- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢٠٩): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ الحُبَابِ، عَن مُوسَى بنِ عُلَيٍّ، سَمِعتُ أَبِي

يَذكُرُ عَن سُرَاقَةَ بنِ مَالكٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «أَلا أَدُلُّكُم عَلَى أَفضَلِ الصَّدَقَةِ، ابنَتُكَ مَردُودَةً إِلَيكَ لَيسَ لَهَا كَاسبٌ غَيرُكَ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا أنه منقطع، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: عليٌّ بنُ رباح لم يسمعْ من سراقةَ بن مالك.



١٤٤ - قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٦ ص٢٥٥): أَخبَرَني إبرَاهيمُ بنُ الحَسَنِ، عَن حَجَّاجٍ، قَالَ: سَمعتُ شُعبَةَ يُحَدِّثُ عَن قَتَادَةَ قَالَ: سَمعتُ الحَسَنَ يُحَدِّثُ عَن سَعدِ بنِ عُبَادَةَ أَنَّ أُمَّهُ مَاتَت فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إنَّ أُمِّي مَاتَت أَفَأَتَصَدَّقُ عَنهَا؟ قَالَ: «نَعَم» قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «سَقيُ المَاءِ»، فَتلكَ سِقَايَةُ سَعدٍ بِالمَدِينَة.

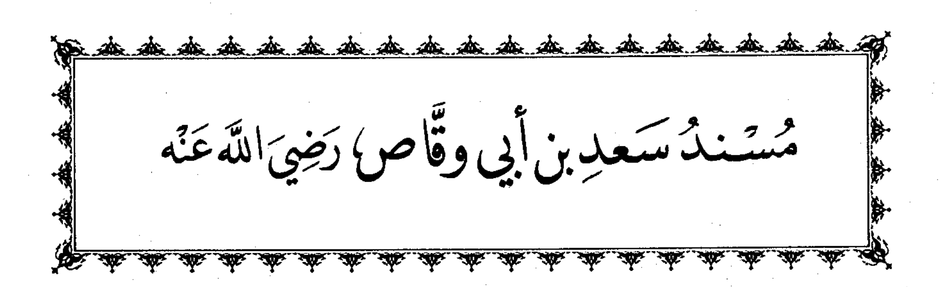
الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا إبراهيم بن الحسن، وقد قال أبوحاتم: إنه صدوقٌ، ووثَّقه النسائي، ولكن الحسن لم يدرك سعد بن عبادة كما في «تهذيب التهذيب».

١٤٥ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢١٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن هِشَامٍ صَاحِبِ الدَّستُوَائِيِّ، عَن قَتَادَةَ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَن سَعدِ بنِ عُبَادَةَ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «سَقيُ المَاءِ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا عليَّ بن محمد، وقد توبع فرواه أبوداود في الزكاة عن محمدِ بن كثير، عن همام بن يحيى، عن قتادة به.

وعن محمدِ بن عبدالرحيم، عن محمد بن عرعرة، عن شعبة، عن قتادة به.

فالحديث كما ترى رجالُه رجالُ الصحيح، لكنه منقطعٌ، سعيد بن المسيب لم يدرك سعد بن عبادة كما في "جامع التحصيل". وقال يحيى بن سعيد كان يضعف رواية قتادة عن سعيد بن المسيب جدا، وكان أحمد يقول: لعل بين قتادة وسعيد بن المسيب عشرة رجال.



١٤٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٤٥): حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ مُسلمٍ، عَن ابنِ سَابِطٍ وَهُوَ عبدالرَّحمَنِ، عَن سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَدمَ مُعَاوِيَةُ في بَعضِ حَجَّاته فَدَخَلَ عَلَيه سَعدٌ فَذَكَرُوا عَلِيًّا، فَنَالَ منهُ، فَغَضِبَ سَعدٌ وَقَالَ: تَقُولُ هَذَا لِرَجُلٍ سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن كُنتُ مَولاهُ فَعَلِيٌّ مَولاهُ» وَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «أَنتَ مِنِّي بِمَنْزِلَة هَارُونَ مِن مُوسَى، إلا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعدِي» وَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «لأُعطِيَنَّ الرَّايَةَ اليَومَ رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ثقات، ولكن يحيى بنَ معين يقول: إن عبدالرحمن بن سابط لم يسمعْ من سعد بن أبي وقاص كما في «جامع التحصيل».

١٤٧- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٥ ص١٠٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَوَّارٍ المِصرِيُّ، أخبَرَنَا عبدالسَّلام بنُ حَربٍ، عَن يُونُسَ بنِ عُبَيدٍ، عَن زِيَادِ بنِ جُبَيرِ بنِ حَيَّةَ، عَن سَعدٍ قَالَ: لَمَّا بَايَعَ رَسُولُ الله ﷺ النِّسَاءَ قَامَت امرَأَةٌ جَلِيلَةٌ كَأَنَّهَا مِن نِسَاءِ مُضَرَ، فَقَالَت: يَا نَبِيَّ الله إِنَّا كَلٌّ عَلَى آبائنَا وَأَبنائنَا. -قَالَ أبودَاوُد: وَأُرَى فِيهِ: وَأَزوَاجِنَا- فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِن أَموَالِهِم؟ فَقَالَ: «الرَّطْبُ، تَأكُلنَهُ وَتُهدِينَهُ».

قَالَ أبودَاوُد: الرَّطْبُ: الخُبزُ وَالبَقلُ وَالرُّطَبُ. قَالَ أبودَاوُد: وَكَذَا رَوَاهُ الثَّورِيُّ عَن يُونُسَ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا محمدَ بنَ سوار بن راشد، وقد قال أبوحاتم: إنه صدوقٌ بل قد رواه سفيانُ الثوري عن يونس بن عبيد، فظاهر الحديث الصحة، ولكن الحافظ يقول في "تَهذيب التهذيب" في ترجمة زياد بن جبير: قال أبوحاتمٍ وأبوزرعةَ: روايتُه عن سعد بن أبي وقاص مرسلةٌ.

١٤٨- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص٢٧٥): أَخبَرَنِي يَحيَى بنُ مُوسَى البَلخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، عَن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ، قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ: قَالَ سَعدٌ: رَجَعنَا فِي الحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعضُنَا يَقُولُ: رَمَيتُ بِسَبعِ حَصَيَاتٍ، وَبَعضُنَا يَقُولُ: رَمَيتُ بِستٍّ، فَلَم يَعِب بَعضُهُم عَلَى بَعضٍ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِه وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن أبا حاتم يقول: إن مجاهدًا عن سعدٍ مرسل كما في "تَهذيب التهذيب"

١٤٩- قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله (ج١ ص١٨٤): حَدَّثَنَا سُرَيجُ بنُ النُّعمَان، حَدَّثَنَا عبدالعَزِيزِ يَعنِي الدَّرَاوَردِيَّ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن سَعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخرُجَ قَومٌ يَأكُلُونَ بِأَلسِنَتِهِم، كَمَا يَأكُلُ البَقَرُ بِأَلسِنَتِهَا».

الحديث ظاهر سندِه الحُسن، ولكن في "جامع التحصيل": وقال أبوزرعة: زيد بن أسلم عن سعدٍ -يعني ابن أبي وقاص- مرسلٌ. اهـ وفي "تَهذيب التهذيب": قال أبوزرعة: لم يسمعْ من سعدٍ. اهـ

١٥٠- قال الإمام أبويعلى رحمه الله (ج٢ ص٦٦): حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ مَعرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ وَهبٍ، أَخبَرَنِي عَمرُو بنُ الحَارِثِ أَنَّ سَعِيدَ بنَ أَبِي

هِلالٍ حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى امرَأَة وَبَينَ يَدَيهَا نَوًى وَحَصًى تُسَبِّحُ. فَقَالَ: «أُخبِرُكِ بِمَا هُوَ أَيسَرُ عَلَيكِ مِن هَذَا، أَو أَفضَلُ؟ قولُ: سُبحَانَ اللهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبحَانَ اللهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الأَرضِ، وَسُبحَانَ اللهِ عَدَدَ مَا بَينَ ذَلِكَ، وَسُبحَانَ اللهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللهُ أَكبَرُ مِثلَ ذَلِكَ، وَالحَمدُ للهِ مِثلَ ذَلِكَ، وَلا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ مِثلَ ذَلِكَ، وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ مِثلَ ذَلِكَ».

وأخرجه ابن حبان كما في «الموارد» ص (٥٧٩)، والحاكم (ج١ ص٥٤٧).

فأنت إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن إذا رجعتَ إلى «تهذيب التهذيب» لم تجد روايةً لسعيد بن أبي هلال عن عائشة بنت سعد، فرجعنا إلى «تحفة الأشراف» فإذا هو يعزوه إلى أبي داود والترمذي والنسائي في «عمل اليوم والليلة»، من طريق سعيدِ بن أبي هلال عن خزيمةَ عن عائشةَ عن أبيها. وخزيمةُ هذا قال الإمام الذهبي في «الميزان»: لا يُعرف، تفرد عنه سعيد بن أبي هلال، حديثُه في التسبيح. اهـ.



١٥١- قال الإمام الترمذيُّ رحمه الله (ج٤ ص٣٩٩): حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن أَبِي حَمزَةَ، عَن الحَسَنِ، عَن أَبِي سَعِيدٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ».

حَدَّثَنَا سُوَيدُ، حَدَّثَنَا ابنُ المُبَارَكِ، عَن سُفيَانَ، عَن أَبِي حَمزَةَ بِهَذَا الإِسنَادِ نَحوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لا نَعرِفُهُ إِلا مِن هَذَا الوَجهِ مِن حَدِيثِ الثَّورِيِّ عَن أَبِي حَمزَةَ، وَأَبو حَمزَةَ عبدالله بنُ جَابِرٍ وَهُوَ شَيخٌ بَصرِيٌّ.

سويدٌ هو ابنُ نصر، وأنتَ إذا نظرتَ في رجال هذا السند وجدتَهم رجال الصحيح، إلا أبا حمزة عبدالله بن جابر وقد وثقه ابن معين، ولكن الحسنَ لم يسمعْ من أبي سعيدٍ قاله عليٌّ بن المديني كما في «جامع التحصيل».

١٥٢- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص٤٠): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدالله بنِ المُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِدرِيسُ الأَودِيُّ، عَن عَمرِو ابنِ مُرَّةَ، عَن أَبِي البَختَرِيِّ، عَن أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ فِيمَا دُونَ خَمسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».

هذا الحديث إذا نظرتَ في سندِه وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن أبا البختري وهو

سعيد بن فيروز لم يدرك أبا سعيد الخدري كما في «جامع التحصيل» عن أبي حاتم رحمه الله.

وقال أبوداود (ج٤ ص٤٢٢) عَقِبَ هذا الحديث: أبوالبختري لم يسمع من أبي سعيد.

والحديث في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد من غير هذه الطريق.

١٥٣ ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٢٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن أَبِي البَختَرِيِّ الطَّائِيِّ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَت هَذه السُّورَةُ ﴿إِذَا جَاءَ نَصرُ الله وَالفَتحُ وَرَأَيتَ النَّاسَ﴾ قَالَ: قَرَأَهَا رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى خَتَمَهَا، وَقَالَ: «النَّاسُ حَيِّزٌ، وَأَنَا وَأَصحَابِي حَيِّزٌ»، وَقَالَ: لا هِجرَةَ بَعدَ الفَتحِ وَلَكِن جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» فَقَالَ لَهُ مَروَانُ: كَذَبتَ، وَعِندَهُ رَافِعُ بنُ خَدِيجٍ وَزَيدُ بنُ ثَابِتٍ وَهُمَا قَاعِدَانِ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ أَبوسَعِيدٍ: لَو شَاءَ هَذَانِ لَحَدَّثَاكَ، وَلَكِن هَذَا يَخَافُ أَن تَنزِعَهُ عَن عِرَافَةِ قَومِه، وَهَذَا يَخشَى أَن تَنزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَة، فَسَكَتَا، فَرَفَعَ مَروَانُ عَلَيهِ الدِّرَّةَ لِيَضرِبَهُ، فَلَمَّا رَأَيَا ذَلِكَ قَالُوا[1]: صَدَقَ.

هذا حديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا البختري وهو سعيد بن فيروز لم يسمع من أبي سعيد حكاه في «جامع التحصيل» عن أبي حاتم.

١٥٤ ـ قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٢ ص١٣٢): أَخبَرَنَا عُبَيدُالله بنُ فَضَالَةَ بنِ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: أَنبَأَنَا عبدالرَّزَّاقِ، قَالَ، أَنبَأَنَا جَعفَرُ بنُ سُلَيمَانَ، عَن

---

(١) كذا في «المسند»، وفي «تفسير ابن كثير» (ج٨ ص٥٣١) نقلاً عن «المسند»: (قالا)، وفي «دلائل النبوة» للبيهقي (ج٥ ص١١٠) (قال: صدقت)، والمناسب ما في «تفسير ابن كثير»: (قالا).

عَلِيِّ بنِ عَلِيٍّ، عَن أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَن أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا افتَتَحَ الصَّلاةَ قَالَ: «سُبحَانَكَ اللهمَّ وَبِحَمدِكَ، تَبَارَكَ اسمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلا إِلَهَ غَيرُكَ».

أَخبَرَنَا أَحمَدُ بنُ سُلَيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ الحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعفَرُ ابنُ سُلَيمَانَ، عَن عَلِيِّ بنِ عَلِيٍّ، عَن أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَن أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا افتَتَحَ الصَّلاةَ قَالَ: «سُبحَانَكَ اللهمَّ وَبِحَمدِكَ، وَتَبَارَكَ اسمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلا إِلَهَ غَيرُكَ».

هذا الحديث ظاهر سنده أنه حسنٌ، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول (ج٢ ص٥٠) بعد ذكره الحديث وقد تُكُلِّم في إسناد حديث أبي سعيد: كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. اهـ.

وقال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٢ ص٤٧٨) بعد ذكره الحديث: وهذا الحديث يقولون هو من علي بن علي عن الحسن مرسلاً الوهم من جعفر. اهـ

وقد أورده أبوداود في «المراسيل» عن الحسن كما في «تحفة الأشراف».

١٥٥ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٣٢٨): حَدَّثَنَا أبوكُرَيبٍ، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ نُمَيرٍ، وَأبومُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن أَبِي البَختَرِيِّ، عَن أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَحقِر أَحَدُكُم نَفسَهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ كَيفَ يَحقِرُ أَحَدُنَا نَفسَهُ؟ قَالَ: «يَرَى أَمرًا للهِ عَلَيهِ فِيهِ مَقَالٌ ثُمَّ لا يَقُولُ فِيهِ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ يَومَ القِيَامَةِ: مَا مَنَعَكَ أَن تَقُولَ فِي كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: خَشيَةُ النَّاسِ، فَيَقُولُ: فَإِيَّايَ كُنتَ أَحَقَّ أَن تَخشَى».

فأنت إذا نظرتَ إلى رجالِ هذا الحديث وجدتَهم رجال الصحيح، وقد قال

البوصيري في "مصباح الزجاجة": هذا إسنادٌ صحيح. اهـ

ولكن أبا البختري وهو سعيد بن فيروز لم يدرك أبا سعيد كما في "جامع التحصيل" عن أبي حاتم رحمه الله.

ثم وجدت الحديث في "المسند" (ج٣ ص٨٤) عن أبي البختري عن رجل عن أبي سعيد به. فصرح بالساقط وهو مبهم.

١٥٦ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٤٩٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدالله الرَّقَاشِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيبٌ[1]، حَدَّثَنَا عبدالرَّحمَنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، عَن القَاسِمِ بنِ مُخَيمِرَةَ، عَن أَبي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى أَن يُبنَى عَلَى القَبرِ.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وإليكَ ما قاله البوصيري في "مصباح الزجاجة" (ج٢ ص٤١) قال رحمه الله: هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، القاسم بن مخيمرة لم يسمع من أبي سعيد. اهـ

وفي "تهذيب التهذيب" في ترجمة القاسم بن مخيمرة: وقال الدوري عن ابن معين: لم نسمع أنه سمع من أحدٍ من الصحابة.

وقال ابن حبان في "الثقات": ما أحسبه سمع من ابن أبي موسى يعني أبا بردة.

وقال في موضعٍ آخر: سأل عائشة عما يلبس المحرم؟. اهـ

١٥٧ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٧١): حَدَّثَنَا أبوكُرَيب، حَدَّثَنَا المُحَارِبيُّ، عَن مَعمَرِ بنِ رَاشد، عَن الزُّهرِيِّ، أَنبَأَنا سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ، عَن أَبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ قَالَ: سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عَن التَّشبُّهِ في الصَّلاة،

---

(١) في الأصل: وهب، والصواب ما أثبتناه كما في "تحفة الأشراف".

فَقَالَ: «لا يَنصَرِف حَتَّى يَسمَعَ صَوتًا أَو يَجِدَ رِيحًا».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِه وجدتَهم رجال الصحيح، قال البوصيري رحمه الله في «مصباح الزجاجة» (ج١ ص٧٤): هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه معلٌّ برواية الحفاظ من أصحاب الزهري عنه، عن سعيد، عن عبدالله بن زيد. اهـ

وحديث عبدالله بن زيد بن عاصم في «الصحيحين» وأبي داود والنسائي، وحديث أبي سعيد رواه الإمام أحمد في «مسنده» وذكر العقيلي عن الإمام أحمد أنه كان يُنكرُ حديث المحاربي عن معمر. وقال العلائي في «المراسيل»: قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: لم نعلم أن عبدالرحمن بن محمد المحاربي سمع من معمر شيئًا، وبلغَنَا أنه كان يُدلِّسُ. اهـ

١٥٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٨٧): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُطَرِّف، حَدَّثَنَا أبوحَازِم، عَن أَبي سَعِيد الخُدرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ المُتَحَابِّينَ لَتُرَى غُرَفُهُم في الجَنَّةِ كَالكَوكَبِ الطَّالِعِ الشَّرقِيِّ أَو الغَربِيِّ، فَيُقَالُ: مَن هَؤُلاءِ؟ فَيُقَالُ: هَؤُلاءِ المُتَحَابُّونَ في الله عَزَّ وَجَلَّ».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا حازم وهو سلمة ابن دينار لم يسمع من أبي سعيد، ففي «جامع التحصيل» عن ولده عبدالعزيز: مَن حدَّثَك أنَّ أبي سمعَ واحدًا من أصحاب النبي ﷺ غير سهل بن سعد فلا تُصدِّقْه.

١٥٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٨٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبي عَديٍّ، عَن ابنِ عَون، عَنِ الحَسَنِ، عَن أَبي سَعِيد الخُدرِيِّ عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «أَلا إِنَّ الدُّنيَا خَضِرَةٌ حُلوَةٌ، أَلا فَاتَّقُوا الدُّنيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءً، وَإِنَّ أَكثَرَ ذَاكُم غدرًا أَمِيرُ العَامَّة» فَمَا نَسِيتُ رَفعَهُ بِهَا صَوتَهُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ في سندِه وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن عليَّ بن المديني

يقول: إن الحسن لم يسمع من أبي سعيد. كما في «جامع التحصيل».

١٦٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٧٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، قَالَ: سُئِلَ عَن العَزلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن الحَسَنِ، عَن أَبِي سَعِيد الخُدرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عَن ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَنتَ تَخلُقُهُ؟ أَنتَ تَرزُقُهُ؟ أَقِرَّهُ قَرَارَهُ، أَوْ مَقَرَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ القَدَرُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن عليَّ بن المديني يقول: إن الحسن لم يسمع من أبي سعيد كما في «جامع التحصيل».

١٦١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٦٨): حَدَّثَنَا سُرَيجٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَن حَمَّادٍ عَن إِبرَاهِيمَ عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَن استِئجَارِ الأَجِيرِ حَتَّى يُبَيَّنَ أَجرُهُ، وَعَن النَّجشِ، وَاللَّمسِ، وَإِلقَاءِ الحَجَرِ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٧١): ثنا حسنٌ، ثنا حمادُ بن سلمةَ، عن حمادٍ، عن إبراهيمَ، عن أبي سعيد الخدري به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، فسريجٌ هو ابنُ النعمان وحمادٌ هو ابن سلمة، وحمادٌ شيخه هو ابن أبي سليمان، وإبراهيمُ هو ابن يزيد النخعي.

ولكن الحديث منقطعٌ، قال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»: إن إبراهيمَ لم يسمع من أبي سعيد. اهـ

وله علةٌ أخرى هي أن النسائي رواه في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي سعيد: إذا استأجرتَ أجيرًا فأعلِمه أجرَه. موقوف.

١٦٢- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص١٣٢): وَحَدَّثَنَا أَبُوبَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ

أَحْمَدَ بن بَالَوَيه، ثَنَا أَبُوالْمُثَنَّى العَنبَرِيُّ، قَالَ[1]: ثَنَا أَبُوعُمَرَ[2] الضَّرِيرُ، ثَنَا حَسَّانُ ابنُ إبرَاهِيمَ، عَن سَعِيد بنِ مَسرُوق، عَن الثَّورِيِّ، عَن أَبي نَضرَةَ، عَن أَبي سَعِيد أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مِفتَاحُ الصَّلاةِ الوُضُوءُ، وَتَحرِيمُهَا التَّكبِيرُ، وَتَحلِيلُهَا التَّسلِيمُ».

هذا حديثٌ صحيح الإسنادِ على شرطِ مسلمٍ و لم يخرجاه.

فأنت إذا نظرتَ إلى السند وجدته كما يقول الحاكم رحمه الله صحيحًا، ولكن ابن عدي رحمه الله يقول في ترجمة حسانِ بن إبراهيم: إنه وَهِمَ فيه، وإنما الحديث لأبي سفيان وهو طريفٌ العدوي ثم ساقه بسنده. اهـ المراد منه.

وطريف هو ابن شهاب أبوسفيان، ضعفه ابن معين، وقال أحمد: ليس بشيءٍ، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال النسائي: متروك. اهـ المراد من "الميزان".

١٦٣- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٦٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلاءِ الهَمدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ إدرِيسَ، عَن الأَعمَشِ، عَن أَبي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَن أَبي سَعِيدٍ قَالَ: قُلنَا: يَا رَسُولَ الله أَنَرَى رَبَّنَا؟ قَالَ: «تَضَامُّونَ في رُؤيَةِ الشَّمسِ في الظَّهِيرَةِ في غَيرِ سَحَابٍ»؟ قُلنَا: لا. قَالَ: «فَتَضَارُّونَ في رُؤيَةِ القَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ في غَيرِ سَحَابٍ»؟ قَالُوا: لا. قَالَ: «إِنَّكُم لا تَضَارُّونَ في رُؤيَتِهِ إِلا كَمَا تَضَارُّونَ في رُؤيَتِهِمَا».

---

(١) في "المستدرك": (قالا) وهو خطأ.

(٢) أبوعمر هو حفص بن عمر وترجمته في "تذكرة الحفاظ".

وفي "الكامل" لابن عدي: أبوعمر الحوضي وهو حفص بن عمر وكلاهما قد روى عن حسان كما في "تهذيب الكمال".

ظاهر السند أنه على شرط الشيخين، ولكن إليكَ ما قاله الإمام الترمذي رحمه الله (ج٧ ص٢٧٠) بعد ذِكرِهِ الحديث من حديث جابرِ بن نوح، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة مرفوعًا قال: وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملي وغير واحد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وروى عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وحديث ابن إدريس، عن الأعمش غير محفوظ، وحديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أصحُّ. وهكذا رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وقد رُوِيَ عن أبي سعيد عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، مثل هذا الحديث وهو حديثٌ صحيحٌ أيضًا. اهـ

يقول المباركفوري رحمه الله: أخرجه الشيخان من طريق عطاء بن يسار عن أبي سعيد. اهـ

وقد ذكر الحافظُ رحمه الله كلام الترمذي في «النكت الظراف» وأقرَّه عليه.

١٦٤ - قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٤٩٧): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ مَعِين، أَخبَرَنَا حَفصٌ، عَن جَعفَرٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي سَعِيد قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُضَحِّي بِكَبشٍ أَقرَنَ فَحِيلٍ يَنظُرُ فِي سَوَادٍ، وَيَأكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمشِي فِي سَوَادٍ.

الحديث أخرجه الترمذيُّ (ج٥ ص٨٠) وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديثِ حفصِ بن غياث. وأخرجه النسائي وابن ماجه.

قال أبوعبدالرحمن: ظاهر السند أنه على شرطِ مسلم، ولكن في «تهذيب التهذيب»: وقد قيل: إن رواية محمد بن علي عن جميع من سُمِّي هنا من الصحابة ما عدا ابن عباس، وجابر بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر بن أبي طالب مرسلة. اهـ وما وجدت له في «تحفة الأشراف» عن أبي سعيد إلا هذا الحديث مع أن محمدًا رحمه الله من المكثرين.

١٦٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٨٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن أَبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إلا لِخَمسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيهَا، أَو لِغَازٍ في سَبِيلِ الله، أَو لِغَنِيٍّ اشتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَو فَقِيرٍ تُصُدِّقَ عَلَيهِ فَأَهدَاهَا لِغَنِيٍّ، أَو غَارِمٍ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكنّ ابن أبي حاتم: يسأل أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث (ج١ ص٢٢١) فقالا: هذا خطأ، رواه الثوري عن زيد بن أسلم قال: حدثني الثّبتُ قال: قال النبي ﷺ وهو أشبهُ، وقال أبي: فإن قال قائل: الثبتُ من هو؟ أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء لم يُكَنِّ عَنهُ.

قلت لأبي زرعة: أليس الثبتُ هو عطاء؟ قال: لا لو كان عطاء ما يُكنى عَنهُ.

وقد رواه ابن عيينة عن زيد عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلٌ. قال أبي: والثوري أحفظ. اهـ من «العلل».

١٦٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٨٦): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ سَعِيدٍ الكِندِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَن إِدرِيسَ الأَودِيِّ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن أَبي البَختَرِيِّ، عَن أَبي سَعِيدٍ رَفَعَهُ إِلَى النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «الوَسقُ سِتُّونَ صَاعًا».

هذا الحديث بهذا السند إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن في «تهذيب التهذيب» في ترجمة أبي البختري سعيد بن فيروز: وقال أبوداود: لم يسمع من أبي سعيد، وفيه أيضًا: وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» عن أبيه: لم يدرك أبا ذر ولا أبا سعيد، ولا زيد بن ثابت، ولا رافع بن خديج، وهو عن عائشة مرسل. اهـ

١٦٧- قال أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص١٧٠): أَخبَرَنَا القَعنَبِيُّ، أَخبَرَنَا

عبدُالرَّحمَنِ بنُ أَبي المَوَالِ، عَن عبدِالرَّحمَنِ بن أَبي عَمرَةَ الأَنصَارِيِّ، عَن أَبي سَعيد الخُدرِيِّ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «خَيرُ المَجَالسِ أَوسَعُهَا».

قَالَ أبودَاوُد: هُوَ عبدالرَّحمَنِ بنُ عَمرِو بنِ أَبي عَمرَةَ الأَنصَارِيُّ.

وقال البخاري في «الأدب المفرد» ص (٣٨٨): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبوعَامرٍ، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّحمَنِ بنُ أَبي المَوَالي، حَدَّثَني عَبدُالرَّحمَنِ بنُ أَبي عَمرَةَ الأَنصَارِيُّ قَالَ: أُذنَ أَبوسَعيد بجَنَازَة فَكَأَنَّهُ تَخَلَّفَ حَتَّى أَخَذَ القَومُ مَجَالسَهُم، ثُمَّ جَاءَ بَعدُ فَلَمَّا رَآهُ القَومُ تَسَرَّعُوا وقَامَ بَعضُهُم عَنهُ ليَجلسَ في مَجلسه. فَقَالَ: إنِّي سَمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «خَيرُ المَجَالسِ أَوسَعُهَا»، ثُمَّ تَنَحَّى وَجَلَسَ في مَجلِسٍ وَاسِعٍ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده ظننْتَهم رجالَ الصحيح، ومن ثَمَّ يقول الإمام النووي في «رياض الصالحين» ص (٣٣٩): رواه أبوداود بإسنادٍ صحيحٍ على شرط البخاري. ويقول الحاكم في «المستدرك» (ج٤ ص٢٦٩): هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري و لم يخرجاه.

ولكنْ في «تهذيب التهذيب» عبدُالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري اثنان: أحدُهما من رجالِ الجماعة، والآخر ذكره الحافظ تمييزًا، قال: وهو ابنُ أخي عبدالرحمن بن أبي عمرة.

وقال في ترجمة الأوَّلِ الذي هو من رجال الجماعة: وما ادَّعاه المؤلف -يعني المزيَّ- رحمه الله من أن ابن أبي الموالي روى عنه، ليس بشيءٍ إنما روى عن ابن أخيه.

وقال في ترجمة التمييز: وما أظنه سمع منه -يعني من أبي سعيد-.

وعبدالرحمن بن أبي عمرة الذي ذكر تمييزًا روى عنه جماعة، وما وثَّقه معتبر فهو هذا.

فالحديث ضعيفٌ من أجلِ عبدالرحمن، ومن أجل قول الحافظ: وما أظنه سمع من

أبي سعيد. وقد كنتُ وهمتُ في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» وقلت: صحيحٌ على شرط البخاري، ثم نبهني بعض إخواني في الله على هذا، فجزاه الله خيرًا.

١٦٨ - قال الإمام أبويعلى رحمه الله (ج٢ ص٣٤٦): حَدَّثَنَا أَبُوبَكر، حَدَّثَنَا قَبيصَةُ، عَن سُفيَانَ، عَن زَيد بنِ أَسلَمَ، عَن عِيَاضٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُوَرِّثُهُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ. يَعنِي الجَدَّ.

هذا الحديث ظاهرُهُ الصحة، فأبوبكر هو ابن أبي شيبة، وقبيصة هو ابن عقبة، وسفيان هو الثوري، وعياض هو ابن عبدالله، ولكن أبا زرعة يقول كما في «العلل» لابن أبي حاتم (ج٢ ص٥٢): هذا خطأٌ، أخطأ فيه قبيصة، إنما هو: كُنَّا نُؤدِّي صدقةَ الفطر على عهدِ رسولِ الله ﷺ.

قال الإمام مسلم في «التمييز» (ص١٩٠): هذا خبرٌ صحَّف فيه قبيصةُ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض (يعني عن أبي سعيد) قال: كُنَّا نؤدِّيه على عهد رسول الله ﷺ يعني في الطعام وغيره في زكاة الفطر، فلم يقرَّ قراءته، فقلب قوله، إلى أن قال: نُورِّثُه. ثم قلب له معنى فقال: يعني الجد. اهـ

١٦٩ - قال الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٣١١ بتحقيقنا): حَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ عَفَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُوأَسَامَةَ حَدَّثَنا سَعِيدُ بنُ إِيَاسٍ الجُرَيرِيُّ، عَن أَبِي نَضرَةَ، عَن أَبِي سَعِيد رَضِيَ الله عَنهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا استَجَدَّ ثَوبًا سَمَّاهُ بِاسمِه عِمَامَةً أَو قَمِيصًا أَو رِدَاءً ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمدُ أَنتَ كَسَوتَنِيه، أَسأَلُكَ مِن خَيرِه وَخَيرِ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّه وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم و لم يخرجاه.

كذا قال الحاكم، حَكَمَ عليه بظاهر الحديث، ولكن الحافظ في «نتائج الأفكار»

(ج١ ص١٢٣) يذكر أن النسائي رواه من طريق حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي العلاء بن عبدالله بن الشخير، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال: هذا أولى بالصواب من رواية عيسى بن يونس -يعني الذي يرويه عن سعيد الجريري- فإنه سمع من الجريري بعد الاختلاط، وسماع حماد عنه قديم قبل اختلاطه. ثم قال الحافظ: وكذا أشار أبوداود إلى هذه العلة، وأفاد علّةً أخرى وهي أن عبدالوهاب الثقفي رواه عن الجريري، عن أبي نضرة مرسلاً، لم يذكر أبا سعيد. ثم قال الحافظ رحمه الله: وغفل ابن حبان والحاكم عن علّته فصحّحاه.

أخرجه ابن حبان من رواية عيسى بن يونس، ومن رواية خالد الطحان. وأخرجه الحاكم من رواية أبي أسامة كلهم عن الجريري، وكل من ذكرناه سوى حماد والثقفي سمع من الجريري بعد اختلاطه. اهـ المراد منه.



١٧٠- قال أبوبكر بن أبي شيبة كما في «المطالب العالية» (ج١ ص١٩٩) رقم (٤٥١): حَدَّثَنَا أَبُوأُسَامَةَ، عَن عَبدالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعتُ القَاسِمُ بنُ مُخَيمِرَةَ يَقُولُ: إِنَّ سَلمَانَ رَضِيَ الله عَنهُ قَدَّمَهُ قَومُهُ لِيُصَلِّي بِهِم، فَأَبى حَتَّى دَفَعُوهُ فَلَمَّا صَلَّى بِهِم قَالَ: أَكُلُّكُم رَاضٍ؟ قَالُوا: نَعَم. قَالَ: الحَمدُ لله إِني سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «ثَلاثَةٌ لا تُقبَلُ لَهُم صَلاةٌ: المَرأَةُ تَخرُجُ مِن بَيتِهَا بِغَيرِ إِذنِ زَوجِهَا، وَالعَبدُ الآبِقِ، وَالرَّجُلُ يَؤُمُّ القَومَ وَهُم لَهُ كَارِهُونَ».

هذا سندٌ رجاله ثقات فظاهره الصحة، لكن لم يسمع القاسم بن مخيمرة من أحد من الصحابة كما في «تهذيب التهذيب».

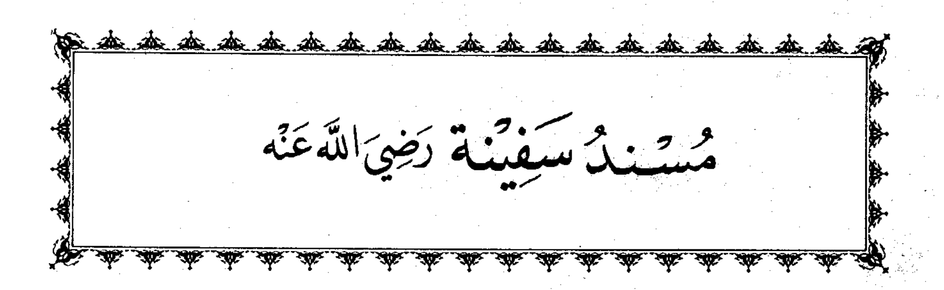
١٧١- قال الإمام البزار رحمه الله (ج٦ ص٤٨٤): أَخبَرَنَا أَحمَدُ بنُ عَبدَةَ قَالَ: أَخبَرَنَا أَبُوضَمرَةَ، قَالَ أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمرٍو، عَن عَبِيدَةَ بنِ سُفيَانَ، عَن أَبي الجَعدِ الضَّمرِيِّ، عَن سَلمَانَ رَضيَ الله عَنهُ، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَومٍ في سَبِيلِ الله خَيرٌ مِن صِيَامِ شَهرٍ».

قال أبوعبدالرحمن: هذا الحديث ظاهر سنده الحسن، ولكن ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٣١٠) قال: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أنس بن عياض،

عن محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سفيان، عن أبي الجعد الضمري، عن سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ: «رِبَاطُ يَومٍ في سَبِيلِ الله خَيرٌ مِن صِيَامِ شَهرٍ وَقِيَامِهِ». فقالا: هذا خطأٌ، إنما هو محمد بن عمرو، عن مكحول، عن سلمان، كذا رواه يحيى القطان وإسماعيل بن جعفر قلتُ لهما: الوهم ممن هو؟ قالا: من أبي ضمرة. اهـ

وقال الدارقطني رحمه الله في «أطراف الغرائب والأفراد» (ج٣ ص١١٩): تفرد به أبوضمرة أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي الجعد[1] عنه، أي عن سلمان. ووهم فيه وإنما رواه محمد بن عمرو، عن مكحول عن سلمان مرسلاً. اهـ

(١) في الأصل (ابن الجعد)، والصواب ما اثبتناه.



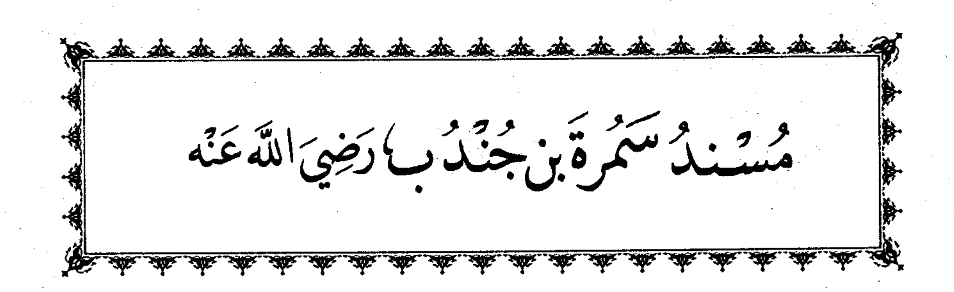
١٧٢- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم (ج٣ ص٦٠٦): وَحَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالله بنِ عَبدِالحَكَمِ، أَنبَأَ ابنُ وَهب، أَخبَرَني أُسَامَةُ بنُ زَيد، أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ عَبدِالله بنِ عَمرِو بنِ عُثمَانَ حَدَّثَهُ عَن مُحَمَّد بنِ المُنكَدِرِ، أَنَّ سَفِينَةَ مَولى رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: رَكِبتُ البَحرَ فَانكَسَرَت سَفِينَتي الَّتي كُنتُ فِيهَا، فَرَكِبتُ لَوحًا مِن أَلوَاحِهَا، فَطَرَحَني اللَّوحُ في أَجَمَة فِيهَا الأَسَدُ، فَأَقبَلَ إِليَّ يُرِيدُني. فَقُلتُ: يَا أَبَا الحَارِث أَنَا مَولى رَسُولِ الله ﷺ. فَطَأطَأَ رَأسَهُ، وَأَقبَلَ إِليَّ فَدَفَعَني بِمَنكِبِهِ حَتَّى أَخرَجَني مِن الأَجَمَةِ، وَوَضَعَني عَلَى الطَّرِيقِ وَهَمهَمَ، فَظَنَنتُ أَنَّهُ يُوَدِّعُني، فَكَانَ ذَلِكَ آخرَ عَهدِي بِهِ.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه.

كذا قال الحاكم رحمه الله، وسكت عليه الذهبي، ومحمد بن عبدالله ما روى له مسلم، وأسامة بن زيد هو الليثي، قال الحاكم: واستدللت بكثرة روايته على أنه عنده -أي: عند مسلم- صحيح الكتاب.

على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهدٌ بها، أو هو مقرونٌ في الإسناد. وقال ابن القطان الفاسي: لم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له استشهادًا.

ومحمد بن المنكدر قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: روايته عن سفينة مرسلة.



١٧٣- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٠ ص٦٤): حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ دَاوُدَ العَتَكِيُّ، أَخبَرَنَا حَمَّادٌ، أَخبَرَنَا وَاصِلٌ مَولى أَبي عُيَينَةَ، قَالَ: سَمِعتُ أَبَا جَعفَرٍ مُحَمَّدَ بنَ عَلِيٍّ يُحَدِّثُ عَن سَمُرَةَ بنِ جُندُبٍ أَنَّهُ كَانَت لَهُ عَضُدٌ مِن نَخلٍ فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الأَنصَارِ، قَالَ: وَمَعَ الرَّجُلِ أَهلُهُ، قَالَ: فَكَانَ سَمُرَةُ يَدخُلُ إِلَى نَخلِه فَيَتَأَذَّى بِه، وَيَشُقُّ عَلَيه، فَطَلَبَ إِلَيه أَن يَبِيعَهُ فَأَبَى، فطَلَبَ إِلَيه أَن يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيه النَّبِيُّ ﷺ أَن يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيه أَن يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، قَالَ: «فَهِبهُ لَهُ، وَلَكَ كَذَا وَكَذَا»، أَمرًا رَغَّبَهُ فِيه فَأَبَى. فَقَالَ: «أَنتَ مُضَارٌّ» فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِلأَنصَارِيِّ: «اذهَب فَاقلَع نَخلَهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع، ففي «تهذيب التهذيب» في وفاة سمرة بن جندب أنه توفي سنة ثمانٍ وخمسين، وقيل: سنة تسعٍ وخمسين.

وفيه في ولادة محمد بن علي أنه ولد سنة ستين، وقيل: سنة ست وخمسين. وأما ما جاء عن الواقدي أن مولده سنة خمسٍ وأربعين فلم يرتضه الحافظ. والله أعلم.

١٧٤- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص١١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ،

حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ، عَن هِلالِ بنِ يَسَافٍ، عَن سَمُرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَدَّثتُكُم حَدِيثًا فَلا تَزِيدُنَّ عَلَيه، -وَقَالَ-: أَربَعٌ من أَطيَبِ الكَلامِ، وَهُنَّ مِن القُرآنِ لا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأتَ: سُبحَانَ اللهِ، وَالحَمدُ للهِ، وَلا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَاللهُ أَكبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لا تُسَمِّيَنَّ غُلامَكَ أَفلَحَ، وَلا نَجِيحًا، وَلا رَبَاحًا، وَلا يَسَارًا».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن هل سمع هلال ابن يساف من سمرة بن جندب؟، وهلالٌ يرسلُ عن بعض الصحابة كما في "تهذيب التهذيب" فمن ادَّعى سماعه من سمرة فعليه أن يأتي بروايةٍ واحدةٍ صحيحةٍ ولو في غير هذا الحديث، أو بقول حافظٍ من الحفاظ أنه سمع منه.

وقد أخرجه أبوداود الطيالسي رقم (٨٩٩، ٩٠٠) مفرقًا، وأخرج قطعة منه ابنُ ماجه (ج٢ ص١٢٥٢) وأخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" ص (٤٨٧) وليس عندهم تصريح بالسماع، ثم أيضًا هلال بن يساف ليس له عن سمرة إلا هذا الحديث عند النسائي في "عمل اليوم والليلة" وقطعة منه عند ابن ماجه كما في "تحفة الأشراف".

ومما يدل على أن هلال بن يساف لم يسمعْهُ من سمرة، أن الإمام أحمد رحمه الله رواه (ج٥ ص٧) فقال: ثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، ثنا شعبةُ، عن منصورٍ، عن هلالِ بنِ يسافٍ، عن رَبِيعِ بنِ عُمَيلَةَ، عَن سَمُرَةَ، وذكر النهي عن التَّسمية.

وقال ص (١٠): ثنا حسنُ بنُ موسى، ثنا زُهيرٌ، عن مَنصورٍ، عَن هِلالِ بنِ يَسَافٍ، عَن رَبِيعِ بنِ عُمَيلَةَ، عَن سَمُرَةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الكَلامِ إِلى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَربَعٌ». وذكر بقية الحديث المتقدم.

وقال الإمام مسلم رحمه الله (ج٣ ص١٦٨٥): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عبدالله بنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيرٌ، حَدَّثَنَا مَنصُورٌ، عَن هِلالِ بنِ يَسَافٍ، عَن رَبِيعِ بنِ عُمَيلَةَ، عَن سَمُرَةَ بنِ جُندَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الكَلامِ إِلَى اللهِ أَربَعٌ: سُبحَانَ اللهِ، وَالحَمدُ للهِ، وَلا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَاللهُ أَكبَرُ، لا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأتَ، وَلا تُسَمِّيَنَّ غُلامَكَ يَسَارًا، وَلا

رَبَاحًا، وَلا نَجيحًا، وَلا أَفلَحَ، فَإِنَّكَ تَقولُ: أَثَمَّ هُوَ، فَلا يَكُونُ. فَيَقُولُ: لا، إِنَّمَا هُنَّ أَربَعٌ فَلا تَزِيدُنَّ عَلَيَّ».

وحَدَّثَنَا إِسحَقُ بنُ إِبرَاهِيمَ، أَخبَرَنِي جَرِيرٌ (ح) وحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بنُ بِسطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، حَدَّثَنَا رَوحٌ، وَهُوَ ابنُ القَاسِمِ (ح) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، وَابنُ بَشَّارٍ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، كُلُّهُم عَن مَنصُورٍ بِإِسنَادِ زُهَيرٍ، فَأَمَّا حَدِيثُ جَرِيرٍ وَرَوحٍ فَكَمِثلِ حَدِيثِ زُهَيرٍ بِقِصَّتِهِ، وَأَمَّا حَدِيثُ شُعبَةَ فَلَيسَ فِيهِ إِلا ذِكرُ تَسمِيَةِ الغُلامِ، وَلَم يَذكُرِ الكَلامَ الأَربَعَ. اهـ

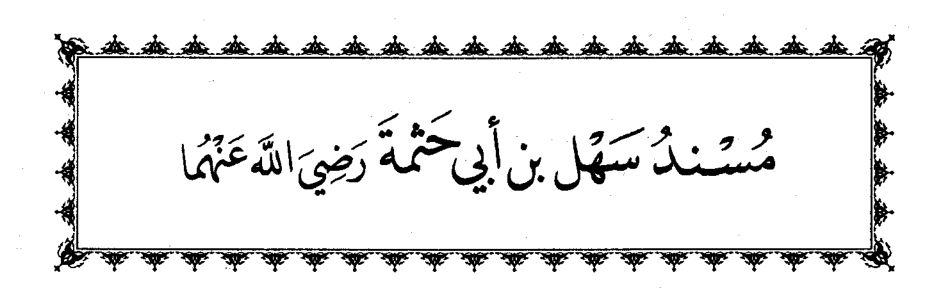
ولا يقال: إن هلالاً سمعه من ربيعٍ بن عميلة ثم سمعه من سمرة، أو سمعه من سمرة ثمَّ ثبَّته فيه ربيعُ بن عميلة، وإنما يُقال هذا فيمن ثبتَ سماعُه من شيخِ شيخِه، ولو مرةً واحدة، والله أعلم.

فالحاصل أن الحديث بذِكرِ ربيعِ بن عُميلة صحيحٌ، وبحذفِهِ معلٌّ.

١٧٥- قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة رحمه الله (ج٣ ص٢٦٦): حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ عُلَيَّةَ، عَن أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن سَمُرَةَ بن جُندُب، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيكُم بِالثِّيَابِ البَيَاضِ، فَليَلبَسهَا أَحيَاؤُكُم، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوتَاكُم».

الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن في «جامع التحصيل»: أبوقلابة عبدالله بن زيد الجرمي لم يسمعْ من سمرة. اهـ

وقد ذكرت الواسطة بينه وبين سمرة وهو أبوالمهلب كما في «تحفة الأشراف» وعزاه للنسائي. وقد صح من حديث ابن عباس.



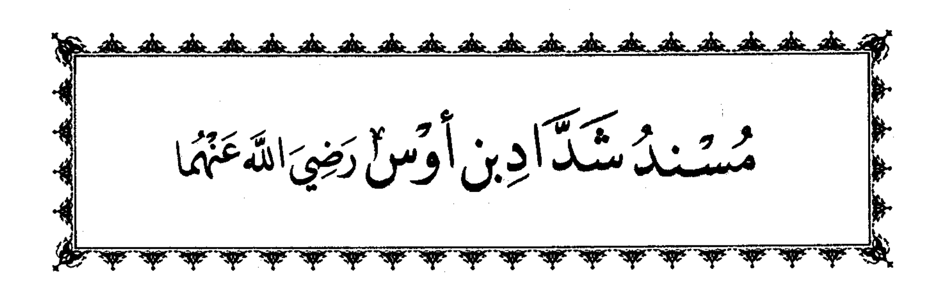
١٧٦- قال ابن أبي عاصم رحمه الله في «السنة» (ج٢ ص١٠٠٣): حَدَّثَنَا أَبُوبُكرٍ، ثَنَا عَبدُالأَعلَى، عَن مَعمَرٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَهلِ بنِ أَبي حَثمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَعَلَّمُوا مِن قُرَيشٍ وَلا تُعَلِّمُوهَا».

أبوبكر هو ابن أبي شيبة.

وهذا الحديث ظاهره الصحة، ولكنه منقطع ففي ترجمة سهل بن أبي حثمة من «تهذيب التهذيب» (ج٤ ص٢١٨): وأرسل عنه الزهري.

١٧٧- قال ابن أبي عاصم رحمه الله في «السنة» (ج٢ ص١٠٠٥) : حَدَّثَنَا أَبُوبُكرٍ، ثَنَا عَبدُالأَعلَى، عَن مَعمَرٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَهلِ بنِ أَبي حَثمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «قَدِّمُوا قُرَيشًا وَلا تَقَدَّمُوهَا».

الحديث تقدم الكلام عليه في الذي قبله.

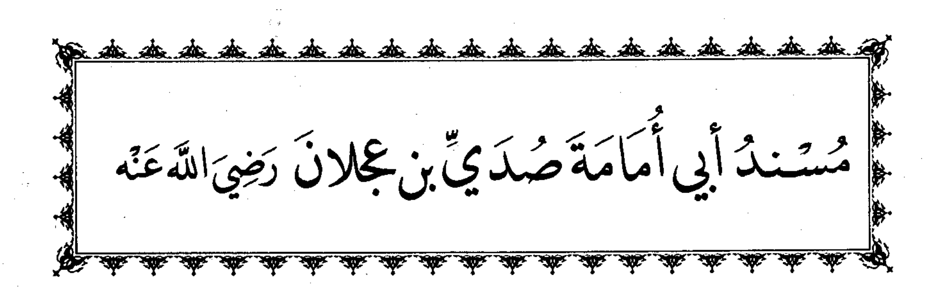


١٧٨- قال الإمام أحمد رحمه الله في «مسنده» (ج٤ ص١٢٣): حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاق، قَالَ مَعمَرٌ: أَخبَرَني أَيُّوبُ، عَن أَبي قلابَةَ، عَن أَبي الأَشعَث الصَّنعَانِيِّ، عَن أَبي أَسمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عَن شَدَّاد بنِ أوسٍ، أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ زَوَى لي الأَرضَ حَتَّى رَأَيتُ مَشارِقَهَا وَمَغارِبَهَا، وَإِنَّ مُلكَ أُمَّتي سَيَبلُغُ مَا زُوِيَ لي مِنهَا، وَإِنِّي أُعطِيتُ الكَنْزَين: الأَبيَضَ وَالأَحمَرَ، وَإِنِّي سَأَلتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ لا يُهلِكُ أُمَّتي بِسَنَة بِعَامَّة، وَأَن لا يُسَلِّطَ عَلَيهِم عَدُوًّا فَيُهلكَهُم بِعَامَّة، وَأَن لا يَلبِسَهُم شِيَعًا، وَلا يُذِيقَ بَعضَهُم بَأسَ بَعضٍ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لا يُرَدُّ، وَإِنِّي قَد أَعطَيتُكَ لأُمَّتِكَ أَلاَّ أُهلكَهُم بِسَنَة بِعَامَّة، وَلا أُسَلِّطَ عَلَيهِم عَدُوًّا مِمَّن سِوَاهُم فَيُهلِكُوهُم بِعَامَّة، حَتَّى يَكُونَ بَعضُهُم يُهلِكُ بَعضًا، وَبَعضُهُم يَقتُلُ بَعضًا، وَبَعضُهُم يَسبِي بَعضًا». قَالَ: وَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «وَإِنِّي لا أَخَافُ عَلَى أُمَّتي إِلاَّ الأَئِمَّةَ المُضِلِّينَ، فَإِذَا وَضِعَ السَّيفُ في أُمَّتي لَم يُرفَع عَنهُم إِلَى يَومِ القِيَامَة».

قال أبو عبدالرحمن: الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن قال الإمام البزار رحمه الله بعد إخراجه الحديث من حديث شداد (ج٨ ص٤١٣): قال أحمد ابن منصور: فقلت لعبدالرزاق: إنما هذا عن ثوبان. فقال: لا، نظرت وهو هكذا. وهذا الحديث رواه حماد بن زيد، وعباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء،

عن ثوبان، عن النبي ﷺ وهو الصواب، ورواه قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ. اهـ

فعُلِمَ من هذا أن الحديث معل من حديث شداد، صحيح من حديث ثوبان.



مُسْنَدُ أَبِي أُمَامَةَ صُدَيِّ بن عجلانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٧٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٢٤٩): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عبدالملك، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَن حُصَين، عَن سَالِمٍ، أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ حَدَّثَ عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَن قَالَ: الحَمدُ لله عَدَدَ مَا خَلَقَ، وَالحَمدُ لله ملءَ مَا خَلَقَ، وَالحَمدُ لله عَدَدَ مَا في السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ، وَالحَمدُ لله ملءَ مَا في السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ، وَالحَمدُ لله عَدَدَ مَا أَحصَى كِتَابُهُ، وَالحَمدُ لله ملءَ مَا أَحصَى كِتَابُهُ، وَالحَمدُ لله عَدَدَ كُلِّ شَيءٍ، وَالحَمدُ لله مِلءَ كُلِّ شَيءٍ، وَسُبحَانَ الله مِثلَهَا فَأَعظِم ذَلِكَ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، لكنه منقطع، قال العلائي في «جامع التحصيل»: وحكى الترمذي في «العلل»(١) عن البخاري أنه قال: سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي أمامة ولا ثوبان، وسمع من جابر وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

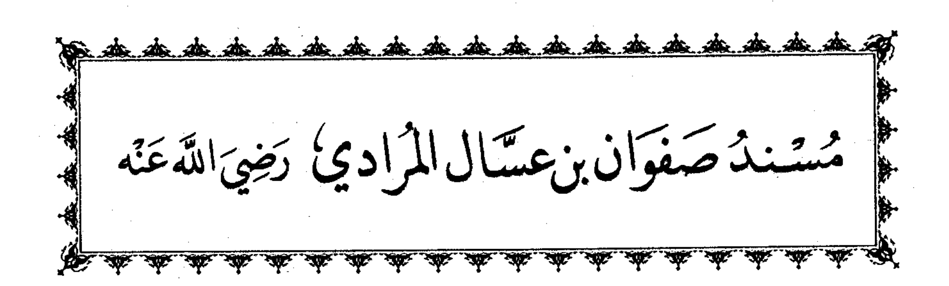
١٨٠- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٩ ص٤٧١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى الثَّقَفِيُّ المَروَزِيُّ، أَخبَرَنَا حَفصُ بنُ غِيَاثٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ سَابِطٍ عَن أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله ﷺ أَيُّ الدُّعَاءِ

(١) في «العلل الكبير» (ج٢ ص٩٦٣).

أَسمَعُ؟ قَالَ: «جَوفَ اللَّيلِ الآخِرِ، وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ المَكتُوبَاتِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

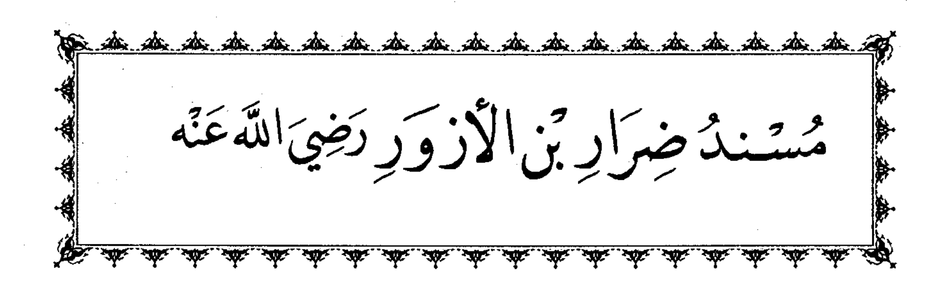
هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن في "تهذيب التهذيب" عن يحيى بن معين أن عبدالرحمن بن سابط لم يسمع من أبي أمامة.



١٨١ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه (ج١ ص٨٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، أنبأَنَا معمرٌ، عَن عَاصِمِ بنِ أَبي النَّجُود، عَن زِرِّ بنِ حُبَيش، قَالَ: أَتيتُ صَفوَانَ بنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ، قُلتُ: أُنبطُ العِلمَ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن خَارِجٍ خَرَجَ مِن بَيتِهِ فِي طَلَبِ العِلمِ إلا وَضَعَت لَهُ المَلائِكَةُ أَجنِحَتَهَا رِضًا بِمَا يَصنَعُ».

هذا الحديث بهذا السند ظاهره الحُسن، ولكن الإمام يحيى بنَ معين يقول: وحديثُ معمرٍ عن ثابت، وعاصمِ بن أبي النجود، وهشامِ بن عروة، وهذا الضرب مضطربٌ كثير الأوهام. اهـ من ”تهذيب التهذيب“.

والحديث صحيح من حديث صفوان بن عسال من طريق أخرى، وقد ذكرته في ”الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين“.

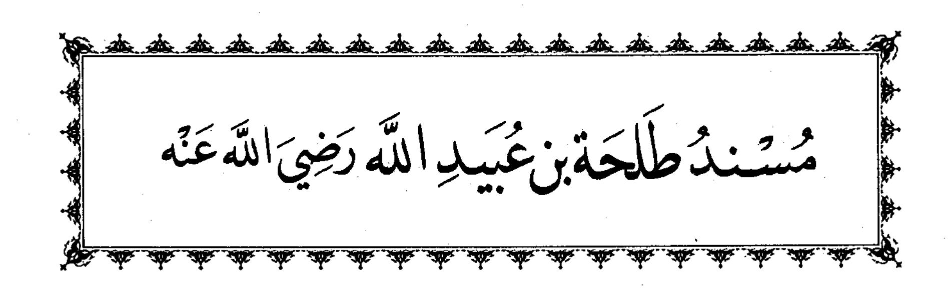


١٨٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣١١): حَدَّثَنَا عبدالرَّحمَنِ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن عبدالله بنِ سِنَان، عَن ضِرَارِ بنِ الأَزوَرِ، أَنَّ النَّبيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ يَحلُبُ، فَقَالَ: «دَع دَاعِيَ اللَّبَنِ».

إذا نظرت إلى سند الحديث وجدت رجاله ثقات، وظاهره الصحة، ولكن الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول كما في «العلل» (ج٢ ص٢٤٥): سألت أبي وأبا زرعة وذكر هذا الحديث: فقالا: روى هذا الحديث جماعةٌ من الحفاظ عن الأعمشِ، عن يعقوبَ بن بحير، عن ضرار بن الأزور، بدلاً من عبدالله بن سنان، وهو الصحيح، قال أبي: خالف الثوري الخلق في هذا الحديث. وقال غير سفيانَ: الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور. اهـ

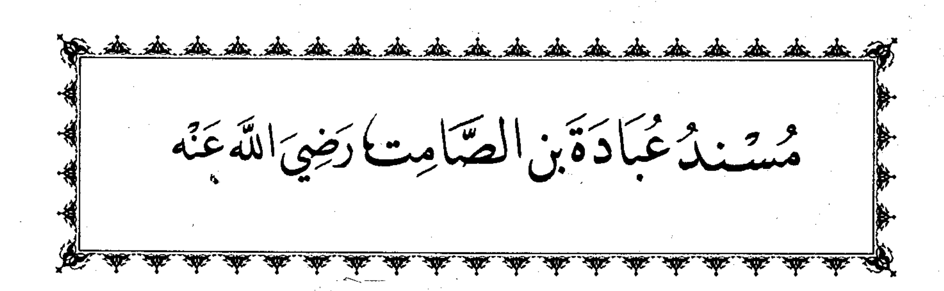
قلت: ويعقوب بن بحير قال الإمام الذهبي في «الميزان»: لا يعرف، ثم ذكر له هذا الحديث ثم قال: غريبٌ فرد، والأعمش فمدلس، وما ذكر سماعًا ولا يعقوب ذكر سماعَه من ضرار ولا أعرف لضرار سواه. اهـ المراد من «الميزان».

قلت: فالحديث لا يصح من الطريقين. والله أعلم.



١٨٣ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١٦٣): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ بنُ سَعِيد، حَدَّثَنَا بَكرُ بنُ مُضَرَ، عَنِ ابنِ الهَادِ، عَن مُحَمَّد بنِ إبرَاهِيمَ، عَن أَبِي سَلَمَةَ بنِ عبدالرَّحمَنِ، عَن طَلحَةَ بنِ عُبَيدالله: أَنَّ رَجُلَينِ قَدِمَا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ وَكَانَ إِسلامُهُمَا جَمِيعًا، وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَشَدَّ اجتِهَادًا من صَاحِبِه، فَغَزَا المُجتَهِدُ مِنهُمَا فَاستُشهِدَ، ثُمَّ مَكَثَ الآخَرُ بَعدَهُ سَنَةً ثُمَّ تُوُفِّيَ. قَالَ طَلحَةُ: فَرَأَيتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي عِندَ بَابِ الجَنَّة، إِذَا أَنَا بِهِمَا وَقَد خَرَجَ خَارِجٌ مِن الجَنَّة، فَأَذِنَ لِلَّذِي تُوُفِّيَ الآخِرَ مِنهُمَا، ثُمَّ خَرَجَ فَأَذِنَ لِلَّذِي استُشهِدَ، ثُمَّ رَجَعَا إِلَيَّ فَقَالا لِي: ارجِع فَإِنَّهُ لَم يَأنِ لَكَ بَعدُ. فَأَصبَحَ طَلحَةُ يُحَدِّثُ بِه النَّاسَ، فَعَجِبُوا لِذَلِكَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: «مِن أَيِّ ذَلِكَ تَعجَبُونَ»؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله هَذَا كَانَ أَشَدَّ اجتِهَادًا، ثُمَّ استُشهِدَ فِي سَبِيلِ الله، وَدَخَلَ هَذَا الجَنَّةَ قَبلَهُ! فَقَالَ: «أَلَيسَ قَد مَكَثَ هَذَا بَعدَهُ سَنَةً»؟ قَالُوا: بَلَى. «وَأَدرَكَ رَمَضَانَ فَصَامَهُ»؟ قَالُوا: بَلَى. «وَصَلَّى كَذَا وَكَذَا سَجدَةً فِي السَّنَة»؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ رَسُولُ الله: «فَلَمَا بَينَهُمَا أَبعَدُ مَا بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "جامع التحصيل" عن ابن معين أن أبا سلمة لم يسمع من طلحة.

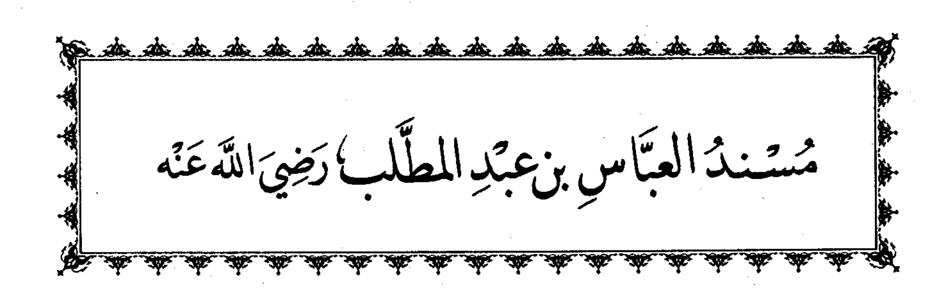


١٨٤- قال الحاكم رحمه الله (ج٣ ص٣٥٦): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ العَدلُ، ثَنَا هِشَامُ بنُ عَلِيٍّ، ثَنَا حُسَينُ بنُ مُحَمَّد، ثَنَا شَيبَانُ، عَن قَتَادَةَ، عَن سُلَيمَانَ اليَشكُرِيُّ، عَن أَبِي الأَشعَث، عَن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعنَا رَسُولَ الله ﷺ عَلَى أَلاَّ نَخَافَ فِي اللهِ لَومَةَ لائِمٍ.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

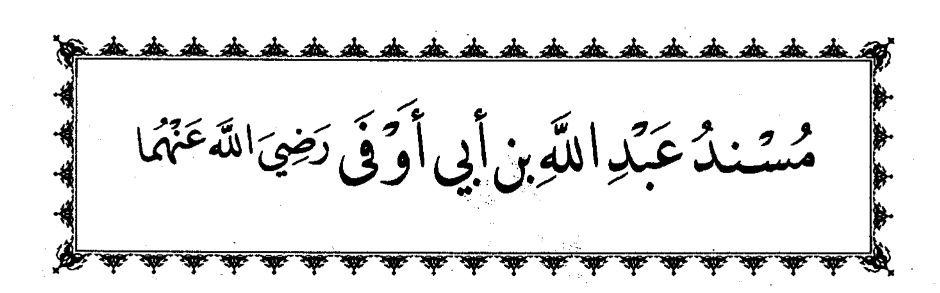
كذا قال، وسليمان لم يخرجا له.

وإذا نظرت إلى سند هذا الحديث وجدته صحيحًا وليس كذلك، فقتادة لم يسمع من سليمان اليشكري كما في «تهذيب التهذيب» في ترجمة سليمان بن قيس اليشكري.



١٨٥- قال أبوداود رحمه الله (ج١٤ ص١٦٥): حَدَّثَنا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَروَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ، عَن مُوسَى الطَّحَّان، قَالَ: أَخبَرَنَا عَبدُالرَّحمَنِ بنُ سَابطٍ، عَن العَبَّاسِ بنِ عبدالمُطَّلِب، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ الله ﷺ: إِنَّا نُرِيدُ أَن نَكنُسَ زَمزَمَ وَإِنَّ فِيهَا مِن هَذِهِ الجِنَّانِ، يَعنِي الحَيَّاتِ الصِّغَارَ، فَأَمَرَ النَّبيُّ ﷺ بِقَتلِهِنَّ.

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا موسى بن مسلم، وقد وثّقه ابن معين كما في «تهذيب التهذيب»، ولكن الحافظ المنذري يقول كما في «عون المعبود»: في سماعِ عبدِالرحمن بن سابط من العباسِ بن عبدالمطلب نَظَرٌ، والأظهر أنه مرسل.



١٨٦ - قال الإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائد «فضائل الصحابة» (ج١ ص٥٦): حَدَّثَنِي عَبْدُاللهِ بنُ عَوْنٍ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُوإِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّب إِبرَاهِيمُ بنُ سُلَيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي خَالِدٍ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن عَبدِالله بنِ أَبِي أَوفى. وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ ثَعلَبٍ أَبُوالفَضلِ إِملاءً، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُوإِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ إِبرَاهِيمُ بنُ سُلَيمَانَ بنِ رَزِينٍ، عَن إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن عَبدِالله بنِ أَبِي أَوفَى: شَكَى عَبدُالرَّحمَنِ بنُ عَوفٍ خَالِدَ بنَ الوَلِيدِ، فَقَالَ: «يَا خَالِد لِمَ تُؤذِي رَجُلاً مِن أَهلِ بَدرٍ، لَو أَنفَقتَ مِثلَ أُحُد ذَهَبًا لَم تُدرِك عَمَلَهُ»[1]، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله يَقَعُونَ فِيَّ فَأَرُدُّ عَلَيهِم. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تُؤذُوا خَالِدًا، فَإِنَّهُ سَيفٌ مِن سُيُوفِ الله صَبَّهُ الله عَلَى الكُفَّارِ»[2].

هذا الحديث ظاهره الصحة، ولكن ابن أبي حاتم يقولُ في «العلل» (ج٢ ص٣٥٦): وحدثنا أبوزرعة، عن ابن الأصبهاني، عن عبدالله بن إدريس، عن إسماعيل، عن الشعبي،

---

(١) معناه في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) معناه في «الصحيح» أن النبي ﷺ قاله في خالد حين أخذ الراية في غزوة مؤتة، وفي «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» من حديث أبي قتادة.

عن النبي ﷺ مرسل. سمعت أبا زرعة يقول: الصحيحُ حديث ابن إدريس. اهـ

وقال الحافظ الذهبي متعقبًا على الحاكم إذ قال: صحيح الإسناد و لم يخرجاه (ج٣ ص ٢٩٨): قلت: رواه ابن إدريس، عن ابن أبي خالد، عن الشعبي مرسلاً وهو أشبهُ.

١٨٧ – قال الإمام أبوعبدالله محمد بن يزيد القزويني (ج١ ص٦١): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا إِسحَقُ الأَزرَقُ، عَن الأَعمَشِ، عَن ابنِ أَبي أَوفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الخَوَارِجُ كِلابُ النَّارِ».

هذا الحديث بهذا السند إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الصحيحَ أنّ الأعمشَ لم يسمعْ من ابن أبي أوفى، ففي "تَهذيب التهذيب": يقال: إنه مرسل. وكذا في "تحفه الأشراف".

وفي "تَهذيب التهذيب" أيضًا: وقال أبوحاتم: لم يسمع من ابن أبي أوفى. اهـ

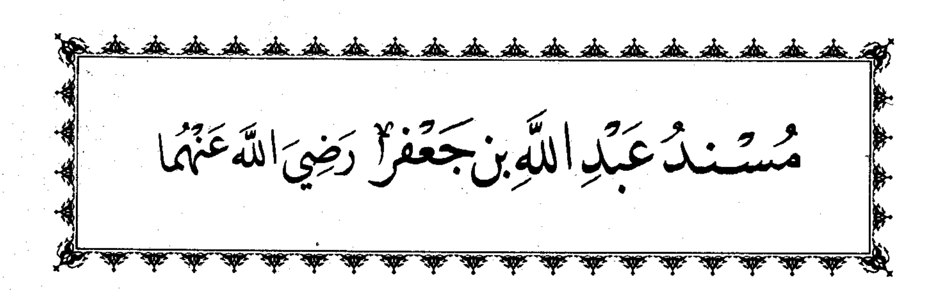
وفي "جامع التحصيل": ذكر الترمذي أنه لم يسمع من أحدٍ من الصحابة. اهـ

وفي "مصباح الزجاجة": وإسناد ابن أبي أوفى رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، الأعمش لم يسمع من ابن أبي أوفى، قاله غير واحد. اهـ

هذا وأما أبونعيم في "الحلية" (ج٥ ص٥٤) فقد قال: إن الأعمش رأى ابن أبي أوفى وسمع منه. اهـ وأبونعيم ليس بمنْزلة من نفى حتى يقال: المثبت مقدمٌ على النافي، بل هو متساهلٌ جمع في "الحلية" ما هبَّ ودبَّ.

ثم إن إسحاق بن يوسف الأزرق قد خالَفَه عبدُالله بنُ نمير، فرواه عن الأعمش، عن الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ كما في "تحفة الأشراف".

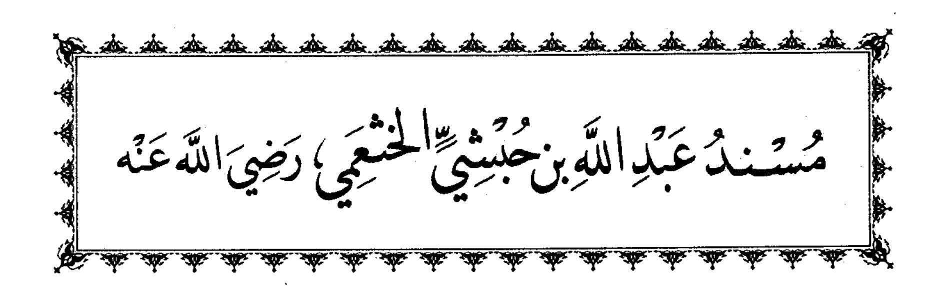
وقد قال أبونعيم في "الحلية" (ج٥ ص٥٦): ويذكر أنه مما تفرد به إسحاق، ورُوِيَ من حديث الثوري عن الأعمش، ثم ساقه بسنده إلى سفيان، ولكن السند إلى سفيان يحتاج إلى نظرٍ في رجاله. والله المستعان. وللحديث سندٌ آخر حسن، في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" مسند عبدالله بن أبي أوفى.



١٨٨- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٨ ص١٨٢): أَخبَرَنَا إِسحَقُ بنُ مَنصُورٍ، قَالَ: أَنبَأَنَا وَهبُ بنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمعتُ مُحَمَّدَ بنَ أَبِي يَعقُوبَ، يُحَدِّثُ عَن عبدالله بنِ جَعفَرٍ قَالَ: أَمهَلَ رَسُولُ الله ﷺ آلَ جَعفَرٍ ثَلاثَةً أَن يَأتِيَهُم، ثُمَّ أَتَاهُم، فَقَالَ: «لا تَبكُوا عَلَى أَخِي بَعدَ اليَومِ». ثُمَّ قَالَ: «ادعُوا إِلَيَّ بَنِي أَخِي» فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَفرُخٌ. فَقَالَ: «ادعُوا إِلَيَّ الحَلاقَ» فَأَمَرَ بِحَلقِ رُءُوسِنَا. مُختَصَرٌ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن محمد بن أبي يعقوب وهو محمد بن عبدالله لم يسمع من عبدالله بن جعفر، رواه عن الحسن بن سعد، عن عبدالله بن جعفر كما في "مسند أحمد" (ج١ ص٢٠٤)، وكما في "تحفة الأشراف".

والظاهر أنه سقط عند الطبع أو من النسخ التي طبع عليها، ولو كان من أصل النسائي لنبَّه عليه الحافظ المزي رحمه الله، وعندنا من النسائي نسختان في كلتيهما هذا السقط، ومن المؤكد أنه ليس من النسائي إذ قد عزاه إليه المزي في "تحفة الأشراف" من طريق محمد بن أبي يعقوب، عن الحسن بن سعد، عن عبدالله بن جعفر، فالله أعلم، فالحديث ليس معلاً، ولكني أبقيته ليُعلَم أنَّ في نسختَي النسائي سقطًا.

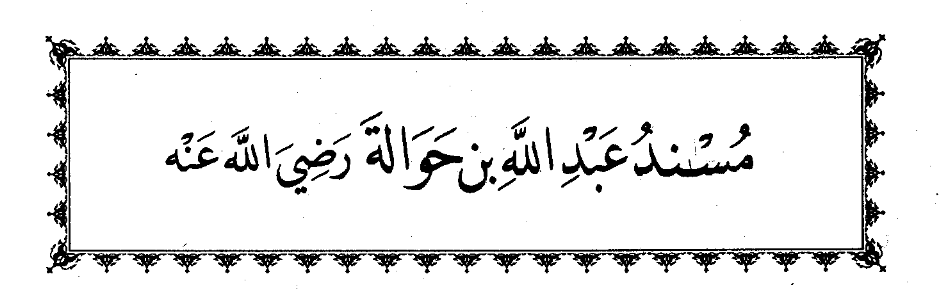


١٨٩ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤١١): حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابنُ جُرَيجٍ: حَدَّثَنِي عُثمَانُ بنُ أَبِي سُلَيمَانَ، عَن عَلِيٍّ الأَزدِيِّ، عَن عُبَيدِ ابنِ عُمَيرٍ، عَن عبدالله بنِ حُبشِيٍّ الخَثعَمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الأَعمَالِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ لا شَكَّ فيه، وَجِهَادٌ لا غُلُولَ فيه، وَحَجَّةٌ مَبرُورَةٌ». قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلاةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ القُنُوتِ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «جَهدُ المُقِلِّ» قِيلَ: فَأَيُّ الهجرَةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «مَن هَجَرَ مَا حَرَّمَ الله عَلَيه» قِيلَ: فَأَيُّ الجِهَادِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «مَن جَاهَدَ المُشرِكِينَ بِمَالِه وَنَفسِه» قِيلَ: فَأَيُّ القَتلِ أَشرَفُ؟ قَالَ: «مَن أُهرِيقَ دَمُهُ، وَعُقِرَ جَوَادُهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، فعلي هو ابن عبدالله البارقي، وقد روى له مسلم حديثًا واحدًا كما في «تهذيب التهذيب».

ولكن الحديث قد اختُلِفَ فيه على عبيد بن عمر كما في «تاريخ البخاري» ترجمة عبدالله بن حبشي، ورجَّح الحافظ في «الإصابة» ما رواه البخاري في «تاريخه» قال رحمه الله: وقال زهير بن حرب حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أبي، عن صالح، قال: حدثنا ابن شهاب، عن عبدالله بن عبيد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله.

قال الحافظ: وهذا أقوى.

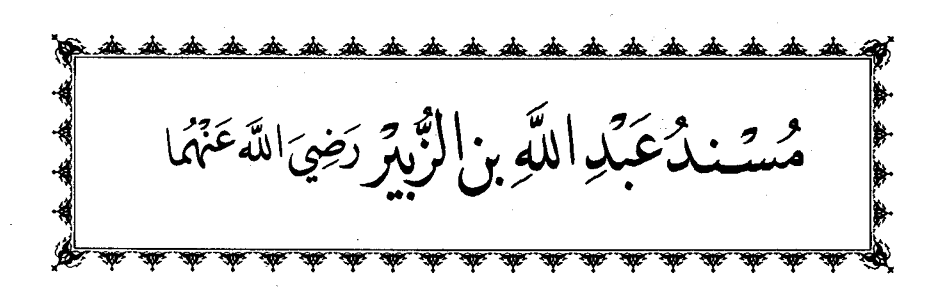


١٩٠- قال الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج٢ ص٢٨٨): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ حَمزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أبوعَلقَمَةَ نَصرُ بنُ عَلقَمَةَ يَرُدُّ الحَديثَ إلى جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ قَالَ: قَالَ عَبدُالله بنُ حَوَالَةَ: كُنَّا عندَ رَسُولِ الله ﷺ فَشَكَونَا إلَيه العُريَ والفقرَ وَقِلَّةَ الشَّيءِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أبشِرُوا فَوَالله لأَنَا من كَثرَةِ الشَّيءِ أخوَفُ عَلَيكُم من قِلَّته، وَالله لا يَزَالُ هَذَا الأَمرُ فِيكُم حَتَّى يَفتَحَ الله عَزَّ وَجَلَّ أرضَ فَارِسٍ وَأَرضَ الرُّومِ وَأَرضَ حِميَرَ، وَحَتَّى تَكُونُوا أجنَادًا ثَلاثَةً: جُندًا بِالشَّامِ، وَجُندًا بالعِرَاقِ، وَجُندًا باليَمَنِ، وَحَتَّى يُعطَى الرَّجُلُ المائَة فَيَسخَطُهَا»، قَالَ ابنُ حَوَالَةَ: قُلتُ: يَارَسُولَ الله وَمَن يَستَطِيعُ الشَّامَ وَبه الرُّومُ ذَوَاتُ القُرُونِ؟ قَالَ: «والله لَيَفتَحَنَّهَا الله عَزَّ وَجَلَّ عَلَيكُم وَلَيَستَخلِفَنَّكُم فِيهَا حَتَّى تَظَلَّ العِصَابَةُ البِيضُ مِنهُم قُمُصُهُم المُلَحَّمَةُ أقفَاؤهُم قِيَامًا عَلَى الرُّوَيجِلِ الأُسيود مِنكُم المَحلُوقِ، مَا أَمَرَهُم مِن شَيءٍ فَعَلُوهُ، وَإنَّ بِهَا اليَومَ رِجَالاً لأَنتُم أحقَرُ فِي أَعيُنِهِم مَن القِردَانِ فِي أعجَازِ الإِبِلِ». قَالَ ابنُ حَوَالَةَ: يَا رَسُولَ الله اختَر لِي إن أدرَكَنِي ذَلكَ؟ قَالَ: «إنِّي أختَارُ لَكَ الشَّامَ فَإنَّهُ صَفوَةُ الله عَزَّ وَجَلَّ من بِلادِهِ، وَإِلَيه يُحشَرُ صَفوَتُهُ مِن عِبَادِهِ، يَا أَهلَ اليَمَنِ عَلَيكُم بِالشَّامِ فَإنَّ صَفوَةَ

اللهِ مِن أرضِهِ الشَّامُ، ألا فمَن أبي فليُسْقَ مِن غدرِ اليمَنِ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد تَكفَّلَ بالشَّامِ وأهلهِ». قالَ أبوعلقمَةَ: فسمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ جُبيرٍ يقولُ: يَعرفُ أصحابُ رسُولِ اللهِ ﷺ نَعتَ هَذَا الحَديثِ في جُزءِ بنِ سُهَيلٍ السُّلَميِّ وكَانَ عَلَى الأعَاجِمِ في ذَلكَ الزَّمَانِ، فكَانَ إذَا رَاحُوا إلى مَسجد نَظرُوا إليه وإليهم قيَامًا حَولَهُ، فعَجبُوا لنَعتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فيه وفيهم. قَالَ أبوعَلقَمَةَ: أقسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في هَذَا الحَديثِ ثَلاثَ مرَّاتٍ لا نَعلَمُ أنَّه أقسَمَ في حَديثٍ مِثلَهُ.

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، فنصر بن علقمة وثَّقه دحيمٌ كما في «تَهذيب التهذيب» لكن في «المراسيل» لابن أبي حاتم رحمه الله (ص١٧٦) أن أباه قال: نصر بن علقمة، عن جبير بن نفير مرسل. وفي موضعٍ آخر: نصر بن علقمة لم يدرك جبير بن نفير. اهـ

وذِكْرُ عبدالرحمن بن جبير في آخر الحديث لا يدل على أن عبدالرحمن أسنده عن أبيه جبير بن نفير، فتَنَبَّه.



١٩١- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج٢ ص١٥٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ صَالِحِ بنِ هَانِئٍ، ثَنَا السَّرِيُّ بنُ خُزَيْمَةَ، ثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا وُهَيبٌ، عَن مَعمَرِ بنِ رَاشِدٍ، عَن عَبدِالله بنِ طَاوُسٍ، عَن أَبِيهِ، عَن ابنِ الزُّبَيرِ رَضِيَ الله عَنهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن شَهَرَ سَيفَهُ ثُمَّ وَضَعَهُ، فَدَمُهُ هَدَرٌ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

وأخرجه النسائي (ج٧ ص١١٧) فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا الفضل بن موسى، قال: حدثنا معمر، عن ابن طاوس به.

ثم أخرجه من حديث عبدالرزاق عن معمر به موقوفًا، ثم رواه من حديث ابن جريج عن ابن طاوس به موقوفًا.

فالظاهرُ ترجيح الموقوف، لأن معمرًا قد اختُلف عليه في رفعه ووقفه، وابن جريج لم يُختَلف عليه فيه، والله أعلم.

١٩٢- قال البزار رحمه الله (ج٦ ص١٥٣): حدثنا زُرَيقُ بنُ السَّخت، حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ إِسحَاقَ الحَضرَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبوعَوَانَةَ، عَن عَبدِالمَلِكِ بنِ عُمَيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن عَبدِالله بنِ الزُّبَيرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المُستَشَارُ مُؤتَمَنٌ».

قال أبوعبدالرحمن: هذا الحديث ظاهره الحسن. وقد تكلّم عليه البزار قال: إن أحمد ابن إسحاق الحضرمي تفرد بهذا الحديث وخالف غيره.

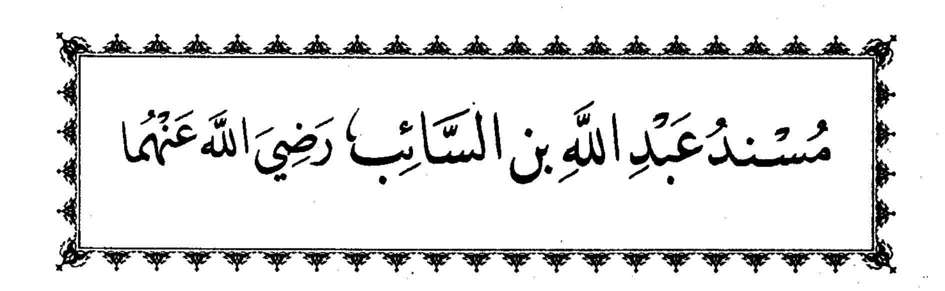
وكذلك روي عن هدبة بن المنهال، عن عبدالملك بن عمير مختصرًا، واختلف عن أبي عوانة فرواه أحمد بن إسحاق الحضرمي، عن أبي عوانة، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن الزبير.

ولكن كلام الدارقطني أوسع، فلذلكَ نحن نَنقُلُ الكلامَ عَلَيه من «العلل» للدارقطني (ج٨ ص١٨) قال رحمه الله: يرويه عبدُالملك بن عُمير، واختُلِفَ عنه فرواه شيبانُ بن عبدِالرحمن وأبوحمزة السكري، وعبيدُالله بن عمرو، عن عبدِالملك بن عُمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وخالفه إبراهيمُ بن الحجاج فرواه عن أبي عوانة، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة مرسلاً.

واختُلِفَ عن شريك فرواه جبارةُ عن شريك، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وخالفه منجابٌ فرواه عن شريك عن عبدالملك، عن أبي سلمة مرسلاً. وقال محمدُ بن الطفيل عن شريك، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أم سلمة.

حدثنا ابنُ مخلد، ثنا حمدانُ بن عمر، ثنا يحيى بنُ أبي بكير، ثنا شيبانُ، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ «المُستشَارُ مُؤتَمَنٌ» وَوَهِمَ فيه حمدانُ، وإنما هذا في حديث شيبانَ عن عبدالملك، وقوله: عن يحيى بن أبي كثير وَهَمٌ. وقال عبدالحكيم بن منصور: عن عبدِالملك بنِ عُمير، عن أبي سلمة، عن أبي الهيثم بن التيهان، ويشبه أن يكون الاضطراب من عبدالملك، والأشبه بالصواب قول شيبان وأبي حمزة. اهـ



١٩٣- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٢٩٥): أَخبَرَنَا أَبومُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ مَحَمَّدِ بنِ حَلِيمٍ المَروَزِيُّ، حَدَّثَنَا أَبوالمُوَجِّهِ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ، عن عِيسَى، حَدَّثَنَا الفَضلُ بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابنُ جُرَيجٍ، عَن عَطَاءٍ، عَن عبدالله بنِ السَّائب قَالَ: شَهِدتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ العيدَ فَلَمَّا قَضَى الصَّلاةَ قَالَ: «إِنَّا نَخطُبُ فَمَن أَحَبَّ أَن يَجلِسَ لِلخُطبَةِ فَليَجلِس، وَمَن أَحَبَّ أَن يَذهَبَ فَليَذهَب».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

الحديث ظاهره الصحة كما قال الحاكم رحمه الله إلا أن أبا داود رحمه الله قال عَقِب الحديث (ج٤ ص١٦): وهذا مرسل عن عطاء عن النبي ﷺ.

وأخرجه البيهقي (ج٣ ص٣٠١) ثم عقَّبه بقول يحيى بن معين: هذا خطأ إنما هو عن عطاء فقط، وإنما يَغلطُ فيه الفضلُ بن موسى يقول: عن عبدالله بن السائب.

قال البيهقي رحمه الله: وساق بسنده عن قبيصة عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال ﷺ ... وذكر الحديث. اهـ

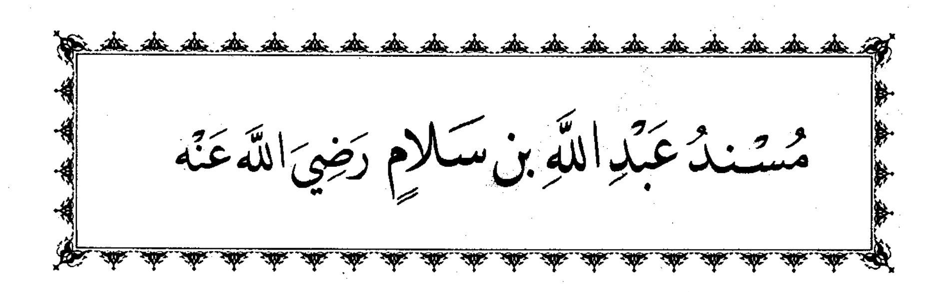
وذكر صاحب «عون المعبود» عن النسائي أنه قال: هذا خطأ، والصواب أنه مرسل. اهـ

ومحاولة ابن التركماني في «الجوهر النقي» وكذا بعض العصريين تقوية الحديث فماذا يقعان في مقابلة الحفاظ:

① يحيى بن معين. ② أبوداود.

③ النسائي. ④ البيهقي.

فأقول رحم الله امرأً عرف قدر نفسه، فالحفاظ يحفظون حديث المحدث، وحديث شيوخه، وحديث تلاميذه، فهم يعرفون وَهَم الشيخ، وهذا بخلاف الباحث العصري فهو لا يحكم إلا بما عنده من السند، فلا مقارنة بين باحثٍ عصريٍّ وبين حافظٍ من المتقدمين.



١٩٤- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٧ ص١٨٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، أخبرَنَا عبدالوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ جعفَرٍ، وَابنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَيَحيَى ابنُ سَعِيدٍ، عَن عَوفِ بنِ أَبِي جَمِيلَةَ الأَعرَابِيِّ، عَن زُرَارَةَ بنِ أَوفَى، عَن عبدالله بنِ سَلامٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ المَدِينَةَ انجَفَلَ النَّاسُ إِلَيه، وَقِيلَ: قَدِمَ رَسُولُ الله ﷺ، فَجِئتُ فِي النَّاسِ لأَنظُرَ إِلَيه، فَلَمَّا استَثبَتُّ وَجهَ رَسُولِ الله ﷺ عَرَفتُ أَنَّ وَجهَهُ لَيسَ بِوَجهِ كَذَّابٍ، وَكَانَ أَوَّلَ شَيءٍ تَكَلَّمَ بِهِ أَن قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَفشُوا السَّلامَ، وَأَطعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدخُلُوا الجَنَّةَ بِسَلامٍ».

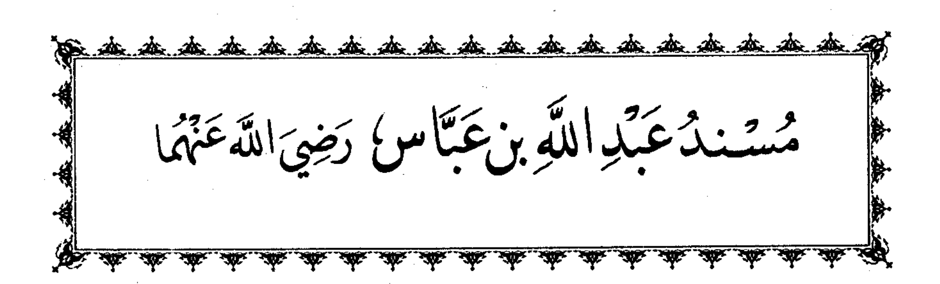
ثم قال الترمذيُّ: هذا حديثٌ صحيحٌ.

والحديث أخرجه ابن ماجه (ج١ ص٤٢٣) و (ج٢ ص١٠٨٣) والدارمي (ج٢ ص٣٥٧). والإمام أحمد (ج٥ ص٤٥١) وعبد بن حميد في "المنتخب" ص (٤٤٤) والحاكم في "المستدرك" (ج٣ ص١٣) وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه و (ج٤ ص١٦٠) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

الحديث يُتوَقَّفُ في الحكم على صِحَّته، حتى يُعلم ثبوت سماع زرارة بن أوفى من عبدالله بن سلام، فقد قال أبوحاتم لما سأله ابنه: ما أراه ولكن يدخل في المسند.

ولا يشكل على هذا ما وقع من التصريح عند ابن ماجه (ج٢ ص١٠٨٣) بتحديث

عبدالله بن سلام لزرارة فإنه مخالفٌ لجميع الأصول التي نَقلتُ منها، فإن ابن ماجه يرويه (ج٢ ص١٠٨٣) من طريق أبي أسامة عن عوف مصرحًا بالتحديث. وقد رواه (ج١ ص٤٢٣) من طريق يحيى بن سعيد وهو القطان، وابن أبي عدي وعبدالوهاب ومحمد بن جعفر عن عوف، وليس فيه التصريح بالتحديث. والترمذي كما ترى. وزيادة على من لم يصرحوا بالتحديث سعيدُ بن عامر عند الدارمي، وابن حميد في «المنتخب» فالله أعلم التصريح في ابن ماجه من بعض النساخ، أو غلط مطبعي، أو وَهِمَ فيه بعض الرواة. والله أعلم.



١٩٥ ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٧٩): حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُسلِمٍ، عَن عَمرِو ابنِ دِينَارٍ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ عَن النَّبِيِّ ﷺ جَعَلَ الدِّيَةَ اثنَي عَشَرَ أَلفًا، قَالَ: وَذَلِكَ قَولُهُ: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلا أَن أَغنَاهُم الله وَرَسُولُهُ مِن فَضلِهِ﴾[1] قَالَ: بِأَخذِهِم الدِّيَةَ.

الحديث رواه الترمذي (ج٤ ص٦٤٦) فقال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هانئ، حدثنا محمد بن مسلم الطائفي به.

وأخرجه أبوداود (ج٢ ص٢٩٠): حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، أخبرنا زيد بن الحباب، عن محمد بن مسلم به.

الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بالحسن، لأن محمد بن مسلم مختلفٌ فيه والظاهر أنه لا ينْزل حديثُه عن الحسن، ولكن أبا داود رحمه الله قال بعد ذكره الحديث من طريق محمد بن مسلم رواه ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، عن النبي ﷺ لم يذكر ابن عباس، وذكر الإمام الترمذي رحمه الله نحو كلام أبي داود.

وأنت خبيرٌ أن ابن عيينة أثبتُ الناس في عمرو بن دينار، فيكون محمد بن مسلم

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٧٤.

شاذًا، وقد وصله محمد بن ميمون عن ابن عيينة، كما في «عون المعبود» وقد قال فيه النسائي: إنه صالحٌ كان أميًّا مغفلاً.

فلا يُقبَلُ منه الوصل والناس يرسلونه عن سفيان، ونقل صاحب «تحفة الأشراف» عن النسائي أنه قال: ومحمد بن ميمون أيضًا ليس بالقوي.

١٩٦- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم (ج٢ ص٥٠٦): أَخبَرَنَا أَبُوعَبدِالله مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الصَّنعَانِيُّ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ إِبرَاهِيمَ، أَنبأَنَا عَبدُالرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ، عَن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنهُمَا أَنَّ الوَلِيدَ بنَ المُغِيرَةِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيهِ القُرآنَ فَكَأَنَّهُ رَقَّ لَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا جَهلٍ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا عَمُّ إِنَّ قَومَكَ يَرَونَ أَن يَجمَعُوا لَكَ مَالاً، قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: لِيُعطُوكَهُ، لِإِنَّكَ أَتَيتَ مُحَمَّدًا لِتَعرِضَ لِمَا قِبَلَهُ. قَالَ: قَد عَلِمَت قُرَيشُ أَنِّي مِن أَكثَرِهَا مَالاً!! قَالَ: فَقُل فِيهِ قَولاً يَبلُغُ قَومَكَ أَنَّكَ مُنكِرٌ لَهُ، أَو أَنَّكَ كَارِهٌ لَهُ. قَالَ: وَمَاذَا أَقُولُ؟ فَوَالله مَا فِيكُم رَجُلٌ أَعلَمَ بِالأَشعَارِ مِنِّي، وَلَا أَعلَمَ بِرَجَزٍ وَلَا بِقَصِيدَةٍ مِنِّي، وَلَا بِأَشعَارِ الجِنِّ، وَالله مَا يُشبِهُ الَّذِي يَقُولُ شَيئًا مِن هَذَا، وَوَالله إِنَّ لِقَولِهِ الَّذِي يَقُولُ حَلَاوَةً، وَإِنَّ عَلَيهِ لَطَلَاوَةً، وَإِنَّهُ لَمُثمِرٌ أَعلَاهُ، مُغدِقٌ أَسفَلُهُ، وَإِنَّهُ لَيَعلُو وَمَا يُعلَى، وَإِنَّهُ لَيُحَطِّمُ مَا تَحتَهُ[1]. قَالَ: لَا يَرضَى عَنكَ قَومُكَ حَتَّى تَقُولَ فِيهِ. قَالَ: فَدَعنِي حَتَّى أُفَكِّرَ، فَلَمَّا فَكَّرَ قَالَ: هَذَا سِحرٌ يُؤثَرُ يَأثُرُهُ عَن غَيرِهِ. فَنَزَلَت: ﴿ذَرنِي وَمَن خَلَقتُ وَحِيدًا﴾[2].

هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد على شرط البخاري و لم يخرجاه.

---

(١) كذا في «دلائل النبوة» للبيهقي وفي «المستدرك»: (فاتحه)، وما أثبتناه هو المناسب للسياق، والله أعلم.

(٢) سورة المدثر، الآية:١١.

وقد ذكره الحافظ ابن كثير رحمه الله في «البداية والنهاية» (ج٣ ص٦٠) فقال: قال إسحاق حدثنا عبدالرزاق به.

والحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتّه على شرط البخاري كما يقول الحاكم رحمه الله، ولكن الحافظ البيهقي بعد أن ذكره في «دلائل النبوة» (ج٢ ص١٩٨) قال: هكذا حدثناه موصولاً، وفي حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة قال: جاء الوليد ثم ذكره ثم قال: وهذا فيما رواه يوسف بن يعقوب القاضي، عن سليمان بن حرب، عن حماد هكذا مرسلاً.

وكذلك رواه معمر عن عباد بن منصور، عن عكرمة مرسلاً. اهـ المراد منه.

فمعمر كما ترى اختلف عليه فيه، وحماد بن زيد يرويه مرسلاً، وحماد بن زيد أثبت الناس في أيوب، فرواية معمر المتصلة تعتبر شاذةً والله أعلم.

١٩٧- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله في «مستدركه» (ج٤ ص١٢٨): أَخبَرَني الحُسَينُ بنُ عَليٍّ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ إسحَاقَ، حَدَّثَنا نَصرُ ابنُ عَليٍّ الجَهضَميُّ، أَخبَرَني أَبي، عَن هَارُونَ بنِ مُوسَى النَّحوِيِّ، عَن الزُّبَيرِ ابنِ الحَارِثِ، عَن عِكرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: نَهَى رَسولُ الله ﷺ عَن طَعَامِ المُتَبَارِيَينِ أَن يُؤكَلَ.

هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتّهم ثقات، ولكن أبا داود رحمه الله (ج١٠ ص٢٢٤) قال: حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، قال: أخبرني أبي، قال: أخبرنا جرير بن حازم، عن الزبير بن الحارث به.

ثم قال أبوداود: أكثر من رواه عن جرير لا يذكرُ فيه ابن عباس. وهارون النحوي ذكر فيه ابن عباس، وحماد بن زيد لم يذكر ابن عباس. اهـ

وذكر المناوي في «فيض القدير» نحو قول أبي داود، وزاد أن الحافظ الذهبي قال في

«الميزان»: صوابه مرسل.

وفي «عون المعبود» أن صاحب «المصابيح» قال: والصحيح أنه عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

١٩٨- قال الإمام أحمدُ رحمه الله (ج١ ص٢٧٢): حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعني ابنَ حَازِمٍ، عَن كُلثُومِ بنِ جَبرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «أَخَذَ اللهُ المِيثَاقَ مِن ظَهرِ آدَمَ بِنَعْمَانَ، يَعنِي: عَرَفَةَ، فَأَخرَجَ مِن صُلبِه كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنَثَرَهُم بَينَ يَدَيه كَالذَّرِّ ثُمَّ كَلَّمَهُم قِبَلاً، ﴿قَالَ أَلَستُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَى شَهِدنَا أَن تَقُولُوا يَومَ القِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَن هَذَا غَافِلِينَ ۞ أَو تَقُولُوا إِنَّمَا أَشرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِن بَعدِهِم أَفَتُهلِكُنَا بِمَا فَعَلَ المُبطِلُونَ﴾[1]».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته على شرط مسلم، ولكن الإمام ابن مندة يقول في «الرد على الجهمية»: وهذا حديثٌ تفرد به حسينُ بن محمد المروزي، عن جرير ابن حازم، وهو أحد الثقات، ورواه حماد بن زيد، وعبدالوارث، وابن علية، وربيعة بن كلثوم، كلهم عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفًا. وكذا رواه حبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بذيمة، وعطاء بن السائب كلهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مثله. اهـ المراد منه.

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «التفسير» (ج٢ ص٢٦٢) و«البداية» (ج١ ص٨٣) بعد سياق طرقه موقوفًا: فهذا أكثرُ وأثبتُ، والله أعلم.

١٩٩- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٤ ص٤٧): أَخبَرَنَا يَعقُوبُ بنُ

---

(١) سورة الأعراف، الآية:١٧٢-١٧٣.

إِبرَاهِيمَ، عَن ابنِ عُلَيَّةَ، عَن سُلَيمَانَ التَّيمِيِّ، عَن أَبِي مِجلَزٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ وَالحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ مَرَّت بِهِمَا جَنَازَةٌ فَقَامَ أَحَدُهُمَا وَقَعَدَ الآخَرُ، فَقَالَ الَّذِي قَامَ: أَمَا وَاللهِ لَقَد عَلِمتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَد قَامَ، قَالَ لَهُ الَّذِي جَلَسَ: لَقَد عَلِمتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَد جَلَسَ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم ثقات رجال الصحيح، ولكن قال الحافظ في «تَهذيب التهذيب» في ترجمة أبي مجلز لاحق بن حميد: وقال ابن أبي خيثمة: سُئل ابن معين عن حديث التيمي عن أبي مجلز أن ابن عباس والحسن بن علي مرت بهما جنازة فقال: مرسل.

٢٠٠- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٤ ص٤٦): أَخبَرَنَا قُتَيبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَن أَيُّوبَ، عَن مُحَمَّدٍ أَنَّ جَنَازَةً مَرَّت بِالحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ وَابنِ عَبَّاسٍ، فَقَامَ الحَسَنُ وَلَم يَقُم ابنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ الحَسَنُ: أَلَيسَ قَد قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ؟ قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: نَعَم، ثُمَّ جَلَسَ.

أَخبَرَنَا يَعقُوبُ بنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، قَالَ: أَنبَأَنَا مَنصُورٌ، عَن ابنِ سِيرِينَ، قَالَ: مُرَّ بِجَنَازَةٍ عَلَى الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ وَابنِ عَبَّاسٍ، فَقَامَ الحَسَنُ، وَلَم يَقُم ابنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ الحَسَنُ لِابنِ عَبَّاسٍ: أَمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: قَامَ لَهَا، ثُمَّ قَعَدَ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم ثقات أثباتًا، قد أخرج لهم البخاري ومسلم، ولكن الحديث منقطع، محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس، قاله ابن المديني وأحمد كما في «جامع التحصيل».

٢٠١- قال النسائي رحمه الله (ج٥ ص٢٧٧): أَخبَرَنَا عَمرُو بنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ، عَن الحَسَنِ

العُرَنيِّ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إذَا رَمَى الجَمرَةَ فَقَد حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيءٍ إلا النِّسَاء، قيلَ: وَالطِّيبُ؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَقَد رَأَيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَتَضَمَّخُ بِالمسك أَفَطِيبٌ هُوَ؟.

سيأتي الكلام على هذا السند، وهو أن الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس.

٢٠٢- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٦ ص٢): أَخبَرَنَا عبدالرَّحمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَلامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسحَقُ الأَزرَقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن الأَعمَشِ، عَن مُسلِمٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا أُخرِجَ النَّبيُّ ﷺ من مَكَّةَ قَالَ أبوبَكرٍ: أَخرَجُوا نَبِيَّهُم إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيه رَاجِعُونَ، لَيَهلكُنَّ، فَنَزَلَت: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُم ظُلِمُوا وَإِنَّ الله عَلَى نَصرِهِم لَقَدِيرٌ﴾[1] فَعَرَفتُ أَنَّهُ سَيَكُونُ قِتَالٌ. قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: فَهِيَ أَوَّلُ آيَةٍ نَزَلَت فِي القِتَالِ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول (ج٥ ص٣٢٥ بتحقيق إبراهيم عطوة) بعد أن حسنه: وقد رواه عبدُالرحمن بن مهدي وغيرُه عن سفيان، عن الأعمش، عن مسلمٍ البطين، عن سعيدِ بن جبيرٍ مرسلاً، ليس فيه عن ابن عباس.

حدثنا محمدُ بن بشار، حدثنا أبوأحمد الزبيري، حدثنا سفيانُ، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرٍ مرسلاً ليس فيه ابنُ عباس.

ثم ذكره أيضًا من طريق أبي أحمد الزبيري وهو محمدُ بن عبدالله مرسلاً.

(١) سورة الحج، الآية:٣٩.

تنبيهات

الأول: وقع تخليطٌ بعد هذا الحديث في «تحفة الأحوذي» طبعة مصرية بتحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن عثمان عُلم بالمقابلة على الطبعة الهندية، والطبعة التي بتحقيق إبراهيم عطوة و«تفسير ابن كثير» (ج٣ ص٢٢٥).

الثاني: قد روى هذا الحديث ابن جرير (ج١٧ ص١٧٢)، والطبراني (ج١٢ ص١٦) من طريق قيس بن الربيع، عن الأعمش متصلاً، وقيس بن الربيع ضعيف.

الثالث: عند الترمذي من طريق شيخه سفيان بن وكيع، زيادة (وكيع) مع إسحاق الأزرق فقال الترمذي (ج٩ ص١٥): حدثنا سفيان بن وكيع، أخبرنا أبي وإسحاق بن يوسف الأزرق به.

ولكن سفيان بن وكيع ضعيف، فالظاهر أنه تفرد بوصله إسحاق بن يوسف الأزرق، والله أعلم.

الرابع: قد روى هذا الحديث الإمام أحمد في «المسند» (ج١ ص٢١٦) والترمذي والنسائي والحاكم (ج٢ ص٦٦) وابن حبان كما في «الموارد» ص (٤٠٩) والطبراني في «الأوائل» ص (٥٨) كلهم من طريق سفيان عن الأعمش، وخالف الحاكم (ج٣ ص٧) فرواه من طريق شعبة، عن الأعمش به، فصار شعبة متابعًا لسفيان الذي اختلف عليه فيه، وقد بحثت حتى تعبت لعلي أجد طريق الحاكم عند غيره فلم أجد، ولا تطمئن النفسُ لما تفرد به الحاكم لكثرة أوهامه، على أن في السند علي بن سعيد وهما اثنان أحدهما حافظٌ متفق على جلالته، والآخر حافظٌ فيه ضعفٌ، ولم يتميز لي أيهما، فالحاصل أني لا أعتمد على الحاكم فيما تفرد به لكثرة أوهامه.

وقد تتبعت من «المستدرك» الكثير من الأوهام التي سكت عليها الإمام الذهبي وأنا إن شاء الله مستمرٌّ في إكمال الباقي ثم إخراجه يسر الله ذلك.[1]

---

(١) قد خرج الكتاب مطبوعًا بحمد الله.

٢٠٣- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٢٣٩): حَدَّثَنَا نُوحُ بنُ حَبِيبٍ، وَيَحيَى بنُ مُوسَى، قَالا: أَخبَرَنَا عبدالرَّزَّاق، أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن ابنِ طَاوُسٍ، عَن عِكرِمَةَ بنِ خَالِد، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ عِندَ خَالَتِي مَيمُونَةَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِن اللَّيلِ، فَصَلَّى ثَلاثَ عَشرَةَ رَكعَةً، مِنهَا رَكعَتَا الفَجرِ، حَزَرتُ قِيَامَهُ فِي كُلِّ رَكعَةٍ بِقَدرِ: ﴿يَا أَيُّهَا المُزَّمِّلُ﴾.

لَم يَقُل نُوحٌ: مِنهَا رَكعَتَا الفَجرِ.

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم ثقات رجالَ الصحيح، إلا نوحَ بن حبيب، وهو موثَّقٌ ومقرونٌ، ولكن عكرمة بن خالد قال الإمام أحمد: لم يسمعْ من ابن عباس. كما في «تهذيب التهذيب».

٢٠٤- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٥ ص٤١٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، أَنبَأَنَا سُفيَانُ، قَالَ: أَخبَرَنَا سَلَمَةُ بنُ كُهَيلٍ، عَن الحَسَنِ العُرَنِيِّ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدَّمَنَا رَسُولُ الله ﷺ لَيلَةَ المُزدَلِفَةِ أُغَيلِمَةَ بَنِي عبدالمُطَّلِب عَلَى حُمُرَاتٍ، فَجَعَلَ يَلطَحُ أَفخَاذَنَا وَيَقُولُ: «أُبَينِيَّ[1] لا تَرمُوا الجَمرَةَ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ».

قَالَ أبودَاوُد: اللَّطحُ: الضَّربُ اللَّيِّنُ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن في «تهذيب

---

(١) في «النهاية»: بعد ذكره الحديث وقد اختلف في صيغتها ومعناها فقيل: إنه تصغير ابني كاعمى وأعيمى، وهو اسم مفرد يدل على الجمع، وقيل: إن ابنًا يجمع على أبنا مقصورًا أو ممدودًا، وقيل: هو تصغير ابن، وفيه نظر. وقال أبوعبيدة: هو تصغير بني جمع ابن مضافًا إلى النفس، فهذا يوجب أن تكون صيغة اللفظة في الحديث (أبيني)، بوزن (سريجي)، وهذه التقديرات على اختلاف الروايات. اهـ

التهذيب» في ترجمة الحسن بن عبدالله العرني : قال أحمد بن حنبل: العرنيُّ لم يسمع من ابن عباس شيئًا. وقال أبوحاتم: لم يُدركْهُ. اهـ

٢٠٥- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٦ ص٣٢١): حَدَّثَنَا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ، أَخبَرَنِي أبوأحمَدَ، عَن إِسرَائِيلَ، عَن سِمَاك، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَسلَمَتِ امرَأَةٌ عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوجُهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي قَد كُنتُ أَسلَمتُ وَعَلِمَتْ بِإِسلامِي، فَانتَزَعَهَا رَسُولُ الله ﷺ مِن زَوجِهَا الآخَرِ، وَرَدَّهَا إِلَى زَوجِهَا الأَوَّلِ.

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، قاله علي بن المديني كما في «تهذيب التهذيب».

٢٠٦- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٩ ص١٧٥): حَدَّثَنَا عبدالله بنُ مَسلَمَةَ القَعنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عبدالعَزِيزِ -يَعنِي ابنَ مُحَمَّد- عَن عَمرٍو -يَعنِي ابنَ أَبِي عَمرٍو- عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً لَزِمَ غَرِيمًا لَهُ بِعَشَرَةِ دَنَانِيرَ. فَقَالَ: وَالله ما أُفَارِقُكَ حَتَّى تَقضِيَنِي أَو تَأتِيَنِي بِحَمِيلٍ. فَتَحَمَّلَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَاهُ بِقَدرِ مَا وَعَدَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مِن أَينَ أَصَبتَ هَذَا الذَّهَبَ»؟ قَالَ: مِن مَعدِنٍ قَالَ: «لا حَاجَةَ لَنَا فِيهَا لَيسَ فِيهَا خَيرٌ» فَقَضَاهَا عَنهُ رَسُولُ الله ﷺ.

ظاهر هذا الحديث أنه حسنٌ، لكن قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الحديث للترمذي» في الكلام على عمرو بن أبي عمرو: وقال البخاري: هو صدوق لكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيءٍ منها أنه سمعه من عكرمة. نقله عنه الترمذي في كتاب «العلل» إلى أن قال ابن رجب: وقال أحمد: كل أحاديثه عن عكرمة مضطربة، لكنه نسب الإضطراب إلى عكرمة، لا إلى عمرو.

٢٠٧-قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج١٠ ص١٨): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ الحَسَنِ، أَخبَرَنَا سُلَيمَانُ بنُ عبدالرَّحمَنِ الدِّمَشقِيُّ، أَخبَرَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، أَخبَرَنَا ابنُ جُرَيجٍ، عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعِكرِمَةَ مَولى ابنِ عَبَّاسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: بَينَمَا نَحنُ عندَ رَسُولِ الله ﷺ إذ جَاءَهُ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: بِأَبِي أَنتَ وَأُمِّي تَفَلَّتَ هَذَا القُرآنُ من صَدرِي، فَمَا أَجِدُنِي أَقدرُ عَلَيه. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَا أَبَا الحَسَنِ أَفَلا أُعَلِّمُكَ كَلِمَات يَنفَعُكَ الله بِهِنَّ وَيَنفَعُ بِهِنَّ مَن عَلَّمتَهُ، وَيُثَبِّتُ مَا تَعَلَّمتَ في صَدرِكَ»؟ قَالَ: أَجَل يَا رَسُولَ الله فَعَلِّمنِي. قَالَ: «إِذَا كَانَ لَيلَةُ الجُمُعَة فَإِن استَطَعتَ أَن تَقُومَ في ثُلُث اللَّيلِ الآخِرِ فَإِنَّهَا سَاعَةٌ مَشهُودَةٌ، وَالدُّعَاءُ فِيهَا مُستَجَابٌ، وَقَد قَالَ أَخِي يَعقُوبُ لِبَنِيه: ﴿سَوفَ أَستَغفِرُ لَكُم رَبِّي﴾ يَقُولُ: حَتَّى تَأتِيَ لَيلَةُ الجُمعَة، فَإِن لَم تَستَطِع فَقُم في وَسَطِهَا، فَإِن لَم تَستَطِع فَقُم في أَوَّلِهَا، فَصَلِّ أَربَعَ رَكَعَات، تَقرَأُ في الرَّكعَة الأُولَى بِفَاتِحَة الكِتَاب وَسُورَة يس، وَفي الرَّكعَة الثَّانِيَة بِفَاتِحَة الكِتَاب وَ﴿حم﴾ الدُّخَان، وَفي الرَّكعَة الثَّالِثَة بِفَاتِحَة الكِتَاب وَ﴿الم تَنْزِيلُ﴾ السَّجدَة، وَفي الرَّكعَة الرَّابِعَة بِفَاتِحَة الكِتَاب وَ﴿تَبَارَكَ﴾ المُفَصَّل، فَإِذَا فَرَغتَ من التَّشَهُّد فَاحمَد الله وَأَحسِن الثَّنَاءَ عَلَى الله، وَصَلِّ عَلَيَّ وَأَحسِن وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ، وَاستَغفِر لِلمُؤمِنِينَ وَالمُؤمِنَات وَلإِخوَانِكَ الَّذِينَ سَبَقُوكَ بِالإِيمَان، ثُمَّ قُل في آخِرِ ذَلِكَ: اللهمَّ ارحَمنِي بِتَركِ المَعَاصِي أَبَدًا مَا أَبقَيتَنِي، وَارحَمنِي أَن أَتَكَلَّفَ مَا لا يَعنِينِي، وَارزُقنِي حُسنَ النَّظَرِ فِيمَا يُرضِيكَ عَنِّي، اللهمَّ بَدِيعَ السَّمَوَات وَالأَرضِ ذَا الجَلالِ وَالإِكرَامِ وَالعِزَّة الَّتِي لا تُرَامُ، أَسأَلُكَ يَا الله يَا رَحمَنُ بِجَلالِكَ وَنُورِ وَجهِكَ أَن تُلزِمَ قَلبِي حِفظَ كِتَابِكَ كَمَا عَلَّمتَنِي، وَارزُقنِي أَن أَتلُوَهُ عَلَى النَّحوِ الَّذِي يُرضِيكَ عَنِّيَ، اللهمَّ بَدِيعَ السَّمَوَات

وَالأَرضِ ذَا الجَلالِ وَالإِكرَامِ وَالعِزَّةِ الَّتِي لا تُرَامُ أَسأَلُكَ يَا اللهُ يَا رَحمَنُ بِجَلالِكَ وَنُورِ وَجهِكَ أَن تُنَوِّرَ بِكِتَابِكَ بَصَرِي، وَأَن تُطلِقَ بِهِ لِسَانِي، وَأَن تُفَرِّجَ بِهِ عَن قَلبِي، وَأَن تَشرَحَ بِهِ صَدرِي، وَأَن تَغسِلَ بِهِ بَدَنِي، فَإِنَّهُ لا يُعِينُنِي عَلَى الحَقِّ غَيرُكَ، وَلا يُؤتِيهِ إِلا أَنتَ، وَلا حَولَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ. يَا أَبَا الحَسَنِ تَفعَلُ ذَلِكَ ثَلاثَ جُمَعٍ، أَو خَمسًا، أَو سَبعًا، تُجَبْ بِإِذنِ اللهِ وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالحَقِّ مَا أَخطَأَ مُؤمِنًا قَطُّ».

قَالَ عبدالله بنُ عَبَّاسٍ: فَوَاللهِ مَا لَبِثَ عَلِيٌّ إِلا خَمسًا أَو سَبعًا حَتَّى جَاءَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي مِثلِ ذَلِكَ المَجلِسِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي كُنتُ فِيمَا خَلا لا آخُذُ إِلا أَربَعَ آيَاتٍ وَنَحوَهُنَّ، وَإِذَا قَرَأتُهُنَّ عَلَى نَفسِي تَفَلَّتنَ وَأَنَا أَتَعَلَّمُ اليَومَ أَربَعِينَ آيَةً وَنَحوَهَا، وَإِذَا قَرَأتُهَا عَلَى نَفسِي فَكَأَنَّمَا كِتَابُ اللهِ بَينَ عَينَيَّ، وَلَقَد كُنتُ أَسمَعُ الحَدِيثَ فَإِذَا رَدَّدتُهُ تَفَلَّتَ، وَأَنَا اليَومَ أَسمَعُ الأَحَادِيثَ فَإِذَا تَحَدَّثتُ بِهَا لَم أَخرِم مِنهَا حَرفًا. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِندَ ذَلِكَ: «مُؤمِنٌ وَرَبِّ الكَعبَةِ أَبَا الحَسَنِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعرِفُهُ إِلا مِن حَدِيثِ الوَلِيدِ بنِ مُسلِمٍ.

وأخرجه الحاكم (ج١ ص٣١٦) وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

فتعقبه الذهبي فقال: قلت: هذا حديثٌ منكرٌ شاذٌّ أخاف أن يكون موضوعًا، وقد حيَّرني والله جودة سنده. اهـ

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (ج١١ ص٣١٧): حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا هشام بن عمار، ثنا محمد بن إبراهيم القرشي، حدثني أبوصالح[1]

(١) كذا في المعجم وصوابه أبوصالح عن عكرمة، ويقول ابن الجوزي ان أبا صالح إسحاق بن نجيح الملطي.

وعكرمة، عن ابن عباس به.

وذَكَرَهُ الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» وقال بعد قول الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين: ولا شك أن سنده من الوليد على شرط الشيخين، حيث صرح الوليد بالسماع والله أعلم فإنه من البيِّن غرابتُه بل نكارتُه. اهـ

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (ج٢ ص١٣٨) وذكر أن في سند الطبراني محمد بن إبراهيم القرشي مجروح، وأما بسند الوليد بن مسلم فقال: إن فيه محمد بن الحسن النقاش ونقل عن طلحة بن محمد بن جعفر أنه قال: كان النقاش يكذب. اهـ

وذكر الذهبي في ترجمة محمد بن إبراهيم القرشي أنه روى خبرًا موضوعًا في الدعاء لحفظ القرآن.

قال أبوعبدالرحمن: كتبتُ هذا الحديث لأن ظاهره أنه حسن، كما قاله الترمذي وما علمت عالمًا صححه من العلماء الأولين إلا الترمذي والحاكم وهما متساهلان، وقد رأيتَ ماذا قال أئمة النقد حول الحديث.

وقال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ترجمة سليمان بن عبدالرحمن بعد أن أبان أنه ثقة مطلقًا ذكر له هذا الحديث ثم قال: وهو مع نظافة سنده حديثٌ منكرٌ جدًا في نفسي منه شيءٌ فالله أعلم. فلعلَّ سليمان شُبِّه له وأُدخِل عليه كما قال فيه أبوحاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم. اهـ

وقال في ترجمة الوليد بن مسلم: قلت: ومِن أنكرِ ما أتى حديث حفظ القرآن رواه الترمذي. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «شرح علل الترمذي» (ج٢ ص٧٧): ومنه قول أبي أحمد الحاكم في حديث علي الطويل لحفظ القرآن: أنه يشبه أحاديث القصاص. اهـ

٢٠٨- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٤ ص١٣٥): أَخبَرَنَا أَحمَدُ بنُ

عُثمَانَ أبوالجَوزَاءِ -وَهُوَ ثِقَةٌ بَصرِيٌّ أَخُو أَبِي العَالِيَةِ- قَالَ: أَنبَأَنَا حَبَّانُ بنُ هِلالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤيَتِهِ، وَأَفطِرُوا لِرُؤيَتِهِ، فَإِن غُمَّ عَلَيكُم فَأَكمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثِينَ».

هذا الحديث إذا نظرت إليه وجدت سنده رجال الصحيح، لكن النسائيَّ رحمه الله روى بعده من طريق سفيانَ[1] عن عمرو، عن محمد[2] بن جبير، عن ابن عباس.

وتابع سفيانَ ابنُ جريج، عن عمرو بن دينار به كما في «تحفة الأشراف» فعلى هذا فحديث حماد بن سلمة منقطع.

٢٠٩- قال الإمام البزار رحمه الله كما في «كشف الأستار» (ج٤ ص٩٤): حَدَّثَنَا سَهلُ بنُ بَحرٍ، حَدَّثَنَا أَبُونُعَيمٍ، حَدَّثَنَا عِصَامُ بنُ قُدَامَةَ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِنسَائِهِ: «لَيتَ شِعرِي، أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ الأَدبَبِ، تَخرُجُ فَيَنبَحُهَا كِلابُ حَوأَبَ يُقتَلُ عَن يَمِينِهَا وَعَن يَسَارِهَا قَتلَى كَثِيرٌ، ثُمَّ تَنجُو بَعدَمَا كَادَت».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُثمَانَ بنُ كَرَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيدُاللهِ[3] بنُ مُوسَى عَن عِصَامِ ابنِ قُدَامَةَ البَجَلِيِّ، عَن عِكرِمَةَ.

قال الهيثمي: قلت: فذَكَرَ نحوَه غير أنه قال: «تُقتَلُ عَن يَمِينِهَا وَعَن يَسَارِهَا قَتلَى كَثِيرَةٌ».

---

(١) وهو أثبت الناس في عمرو بن دينار.

(٢) في الأصل: محمد بن حنين، والصواب ما أثبتناه كما في «تحفة الأشراف».

(٣) في الأصل: (عبدالله)، والصواب ما أثبتناه كما في ترجمة محمد بن عثمان بن كرامة من «تهذيب الكمال».

قال البزار: لا نعلَمُه يُروى عن ابن عباسٍ إلا بِهذا الإسناد.

قال أبوعبدالرحمن: وظاهره الحسن، سهل بن بحر ترجمه ابن أبي حاتم ثم قال: كتبت عنه بالري مع أبي وكان صدوقًا. اهـ. وبقية الرجال مترجم لهم في «تهذيب التهذيب» وسهل بن بحر متابعٌ كما ترى، على أنه حسن الحديث ولو تفرد، ومخرج الحديث هو عصام بن قدامة، وأقل أحواله أنه حسن الحديث، كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب».

ولكن ابن أبي حاتم يذكر في «العلل» (ج٢ ص٤٢٦) أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: لم يرو هذا غير عصامٍ وهو حديثٌ منكرٌ لا يروى من طريقٍ غيره. اهـ

قلت: والحديث صحيحٌ من حديث عائشة في «مسند أحمد» والبزار كما في «كشف الأستار» (ج٤ ص٩٤)، وقد أخرجته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» بمعناه.

٢١٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٢ ص٣٩٩): حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ حَرب، وَحَفصُ بنُ عُمَرَ، قَالا: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن يَحيَى ابنِ الجَزَّارِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فَذَهَبَ جَديٌ يَمُرُّ بَينَ يَدَيهِ فَجَعَلَ يَتَّقِيه.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، وهو منقطع فيحيى بن الجزار لم يسمعه من ابن عباس كما في «تهذيب التهذيب».

وفي «المسند» (ج١ ص٢٩١): حدثنا عفان، حدثنا شعبة، قال: أخبرني عمرو بن مرة، قال: سمعتُ يحيى بن الجزار، عن ابن عباسٍ لم يسمعه منه، وذكر الحديث.

٢١١- قال الإمام أبويعلى الموصلي رحمه الله في «المسند» (ج٤ ص٢١٧): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ جَمِيلٍ المَروَزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ المُبَارَك، أَخبَرَنَا رَبَاحُ بنُ

زَيد، عَن عُمَرَ بن حَبَيب، عَن القَاسِمِ بنِ أَبي بَزَّةَ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَير، عَن ابن عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيءٍ خَلَقَهُ الله القَلَمُ، وَأَمَرَهُ فَكَتَبَ كَلَّ شَيءٍ».

الحديث ظاهِرُهُ الصحة، فرجاله كلهم ثقات، أحمد بن جميل المروزي قال أبوحاتم: صدوق. وقال ابن معين: ليس به بأس. ومعنى ليس به بأس عند ابن معين: ثقة كما في "مقدمة ابن الصلاح" ص (١١١) لكن أحمد بن جميل سمع من ابن المبارك وهو صغير كان يقول: كنت أسمع منه وأنا أنظر إلى العصافير. اهـ من "تعجيل المنفعة".

وقد تابع أحمدَ بن جميل عليه نعيمُ بن حماد الخزاعي، عند عثمان بن سعيد الدارمي ص (١٢١) وعند ابن جرير (ج٢٩ ص١٦) ونعيم بن حماد فيه كلام، ولكنه قد تابعهما علي بن الحسن بن شقيق عند الطبري في "التفسير" أيضًا، وتابعهم يعمر بن بشر عند ابن أبي عاصم في "السنة" (ج١ ص٥٠) ويعمر ترجمه ابن أبي حاتم فقال: روى عن ابن المبارك، وروى عنه أحمد بن سنان الواسطي، وحجاج بن حمزة وغيرهما. ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحًا ولا تعديلاً، فهو مستور الحال، يصلح في الشواهد والمتابعات.

وأما قول الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله في "تخريج السنة": إن يعمر بن بشر تابعه الإمام أحمد فهو وَهَمٌ، فلعله توهم (أحمد بن جميل) (أحمد بن حنبل) واغتر بما في "الأسماء والصفات" للبيهقي من التصحيف، والله أعلم.

وبعد هذا البحث تعلم أن مخرج الحديث الإمام عبدالله بن المبارك يرويه عن رباح ابن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مرفوعًا.

وقد خالف هذه الطريق ما هو أرجح منها، وإليكها بالتفصيل.

قال الإمام عبدالله بن أحمد في "السنة" ص (١٣١): حَدَّثَني أَبي، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَن عَطَاء، عَن أَبي الضُّحَى، عَن ابنِ عَباسٍ قَالَ: أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: اكتُب. قَالَ: مَا أَكتُبُ؟ قَالَ: اكتُب مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ.

عطاء بن السائب مختلطٌ، وجرير بن عبدالحميد سمع منه بعد الاختلاط، ولكن الوقف له طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال عبدالله بن أحمد في «السنة» ص (١٣١): حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا هُشَيم، أَنَا مَنصُورٌ يَعنِي ابنَ زَاذَان، عَن الحَكَمِ بنِ عُتَيبَةَ، عَن أَبِي ظَبيَانَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ قَالَ: فَأَمَرَهُ يَكتُبُ مَا هُوَ كَائِنٌ. قَالَ: فَكَتَبَ فِيمَا كَتَبَ: ﴿تَبَّت يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾

هذا الأثر صحيح، وأبوظبيان اسمه حصين بن جندب.

قال ابن جرير رحمه الله (ج٢٩ ص١٦): حَدَّثَنَا ابنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدُالرَّحمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن أَبِي هَاشِمٍ، عَن مُجَاهِدٍ، قَالَ: قُلتُ لابنِ عَبَّاسٍ... وذكر الأثر موقوفًا، وسنده صحيح كما ترى، وأبوهاشم هو الرماني.

ثم ذكره من حديث شعبة، ثنا أبوهاشم به، وفيه التَّردُّد في الصحابي أهو ابن عباس أو ابن عمر، ولا يضرُّ التردد هنا فهو من طريق سفيان وهو الثوري مجزومٌ به أنه ابن عباس، فلا يضر التردد من شعبة، فسفيان أرجح من شعبة كما هو معلومٌ من ترجمتيهما ومن قول شعبة: سفيان أحفظ مني. على أن الطريق المرفوعة تنتهي إلى القاسمِ بن أبي بزَّةَ وقد جاء في «السنة» لعبدالله بن أحمد ص (٣٦) بسندٍ أصح من المرفوع، قال عبدالله رحمه الله: حَدَّثَنَا أبي، حدثَنا يحيى بنُ سعيد، عن هشامٍ يعني الدستوائيَّ، حدثني القاسمُ ابنُ أبي بزةَ، حدثني عروةُ بنُ عامرٍ، سمعتُ ابنَ عباس... فذكره موقوفًا، فَعُلِم بهذا أن المرفوع شاذٌّ وأن الصحيح وَقفُهُ على ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد صح الحديث مرفوعًا من حديث عبادة بن الصامت رضيَ الله عنه، وقد كتبتُه بأسانيده في «الجامع الصحيح في القدر» ص (١٠٢، ١٠٣).

٢١٢- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٣ ص٦٣٩): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ، أَخبَرَنَا أَبوخَالِدٍ الأَحمَرُ، عَن الأَعمَشِ، عَن الحَكَمِ، عَن مِقسَمٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ قَبلَ طُلُوعِ الشَّمسِ.

قال أبوعيسى: حديثُ ابن عباسٍ حديثٌ حسنٌ صحيح.

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الإمام أحمد يقول: لم يسمعْ الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديثَ ذكرها الحافظ في "تهذيب التهذيب" وليس هذا منها.

٢١٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٤٦) رقم (٢٢١١): حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ عَبدالرَّحمَنِ، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن عِكرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: اعتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَربَعًا: عُمرَةً مِن الحُدَيبِيَة، وَعُمرَةَ القَضَاءِ فِي ذِي القَعدَةِ مِن قَابِلٍ، وَعُمرَةَ الثَّالِثَةَ مِن الجِعرَّانَةِ، وَالرَّابِعَةَ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ.

وأخرجه أبوداود (ج٥ ص٤٧٠).

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الإمام الترمذيَّ رحمه الله (ج٣ ص٥٤٧) بعد أن رواه من طريقِ داودَ بن عبدالرحمن قال: حديث ابن عباس حديثٌ غريب، وروى ابنُ عيينة هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن عكرمة أن النبي ﷺ اعتمر أربع عُمَر، ولم يذكر فيه ابن عباس. حدثنا بذلك سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة أن النبي ﷺ... فذكر نحوه. اهـ

وسفيانُ بن عيينة هو أثبتُ الناس في عمرو بن دينار، فتكون رواية داود بن عبدالرحمن شاذة والله أعلم.

قال البيهقي في "السنن الكبرى" (ج٥ ص١٢) بعد أن روى الحديث: قال أبوالحسن -يعني علي بن عبدالعزيز-: ليس أحدٌ يقول في هذا الحديث عن ابن عباس إلاَّ داود بن عبدالرحمن، قال البيهقي: قد رواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة أن النبي ﷺ... مرسلاً. قال البخاري: داودُ بن عبدالرحمن صدوق إلا أنه ربما

يهمُ في الشيء.

٢١٤- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٥ ص٨١): حَدَّثَنَا عُثمَانُ بنُ أَبي شَيبَةَ، أَخبَرَنَا يَحيَى بنُ يَعلَى المحَارِبِيُّ، أخبَرَنَا أَبي، أَخبَرَنَا غَيلانُ، عَن جَعفَرِ ابنِ إِيَاسٍ، عَن مُجَاهِد، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَت هَذه الآيَةُ: ﴿وَالَّذينَ يَكنزُونَ الذَّهَبَ وَالفضَّةَ﴾ قَالَ: كَبُرَ ذَلكَ عَلَى المُسلمينَ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أَنَا أُفَرِّجُ عَنكُم، فَانطَلَقَ فَقَالَ: يَا نَبيَّ الله إنَّهُ كَبُرَ عَلَى أَصحَابكَ هَذه الآيَةُ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ لَم يَفرِض الزَّكَاةَ إلا لِيُطَيِّبَ مَا بَقيَ من أَموَالكُم، وَإِنَّمَا فَرَضَ المَوَاريثَ لتَكُونَ لمَن بَعدَكُم» فَكَبَّرَ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَلا أُخبرُكَ بخَيرِ مَا يَكنزُ المَرءُ، المَرأَةُ الصَّالحَةُ إذَا نَظَرَ إلَيهَا سَرَّتهُ، وَإذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتهُ، وَإذَا غَابَ عَنهَا حَفظَتهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهُ رجالَ الصحيح، وغيلان هو ابن جامع من رجال مسلم، فظاهره أنه على شرط مسلم، وقد كنت اغتررتُ بذلك حتى أفادني بعض إخواني في الله أن شعبةَ يقول: لم يسمعْ جعفرُ بن إياس من مجاهد كما في «تهذيب التهذيب».

ثم أوقفني بعض إخواني في الله على «سلسلة» الشيخ الضعيفة رقم (١٣١٩) فإذا الحديث فيه انقطاعٌ بين غيلان وجعفر بن إياس، والساقط عثمان بن عمير أبواليقظان، وهو ضعيف.

٢١٥- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٣ ص٤٥٩): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ، أَخبَرَنَا عَبدُالوَارِث، عَن يُونُسَ، عَن الحَسَنِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بِصَومِ عَاشُورَاءَ يَومُ العَاشرِ.

قَالَ أبوعِيسَى: حَديثُ ابنِ عَبَّاسٍ حَديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكنه منقطع، الحسن لم يسمع من ابن عباس كما في "جامع التحصيل" عن أحمد ويحيى وبَهز بن أسد وابن المديني. وفي "عون المعبود" أن أصحاب الأطراف حملوا قول الترمذي: حسنٌ صحيحٌ على حديثٍ قبله لابن عباس.

٢١٦- قال أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص٢٠٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلاءِ، أَخبَرَنَا عُبَيدُالله -يَعني ابنَ مُوسَى- عَن عَليٍّ بنِ صَالحٍ، عَن سِمَاكِ بنِ حَربٍ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ قُرَيظَةُ وَالنَّضِيرُ وَكَانَ النَّضِيرُ أَشرَفَ من قُرَيظَةَ، فَكَانَ إذَا قَتَلَ رَجُلٌ من قُرَيظَةَ رَجُلاً من النَّضِيرِ قُتلَ به، وَإذَا قَتَلَ رَجُلٌ من النَّضِيرِ رَجُلاً من قُرَيظَةَ فُوديَ بمائَة وَسقٍ من تَمرٍ، فَلَمَّا بُعثَ النَّبيُّ ﷺ قَتَلَ رَجُلٌ من النَّضِيرِ رَجُلاً من قُرَيظَةَ، فَقَالُوا: ادفَعُوهُ إلَينَا نَقتُلُهُ. فَقَالُوا: بَينَنَا وَبَينَكُم النَّبيُّ ﷺ، فَأَتَوهُ فَنَزَلَت: ﴿وَإن حَكَمتَ فَاحكُم بَينَهُم بالقسطِ﴾[1] وَالقسطُ: النَّفسُ بالنَّفسِ ثُمَّ نَزَلَت: ﴿أَفَحُكمَ الجَاهليَّة يَبغُونَ﴾[2].

قَالَ أبودَاوُد: قُرَيظَةُ وَالنَّضِيرُ جَميعًا من وَلَدِ هَارُونَ النَّبيِّ عَلَيه السَّلام.

قال أبوعبدالرحمن: هذا الحديث رجاله رجالُ الصحيح، ولكن رواية سماك عن عكرمة مضطربة.

٢١٧- قال أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص١٥٧): حَدَّثَنَا عبدالله بنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيليُّ، حَدَّثَنَا عبدالعَزيز بنُ مُحَمَّد، حَدَّثَني عَمرُو بنُ أَبي عَمرٍو، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن أَتَى بَهيمَةً فَاقتُلُوهُ

---

(١) سورة المائدة، الآية:٤٢.

(٢) سورة المائدة، الآية:٥٠.

وَاقتُلُوهَا مَعَهُ» قَالَ: قُلتُ لَهُ: مَا شَأنُ البَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا أُرَاهُ قَالَ ذَلِكَ إلا أَنَّهُ كَرِهَ أَن يُؤكَلَ لَحمُهَا وَقَد عُمِلَ بِهَا ذَلِكَ العَمَلُ.

قَالَ أبودَاوُد: لَيسَ هَذَا بِالقَوِيِّ.

قال أبوعبدالرحمن: تقدم ما قيل في رواية عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة[1].

٢١٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص١٥٣): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ النُّفَيلِيُّ، أَخبَرَنَا عبدُالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن عَمرِو بنِ أَبِي عَمرٍو، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن وَجَدتُمُوهُ يَعمَلُ عَمَلَ قَومِ لُوطٍ، فَاقتُلُوا الفَاعِلَ وَالمَفعُولَ بِهِ».

قَالَ أبودَاوُد: رَوَاهُ سُلَيمَانُ بنُ بِلالٍ، عَن عَمرِو بنِ أَبِي عَمرٍو مِثلَهُ، وَرَوَاهُ عَبَّادُ بنُ مَنصُورٍ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ، وَرَوَاهُ ابنُ جُرَيجٍ عَن إِبرَاهِيمَ عَن دَاوُدَ بنِ الحُصَينِ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ.

الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمتَ عليه بأنه حسنٌ، ولكن روايةَ عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة مضطربة كما تقدم.

وعباد بن منصور ضعيف ومدلس، وقد دلس إبراهيمَ بن أبي يحيى وداودَ بن الحصين كما في «الميزان»، وإبراهيمُ بن أبي يحيى تالف.

وأحاديث داود بن الحصين عن عكرمة مناكير، قاله أبوداود كما في «الميزان».

وقد سأل ابنُ أبي حاتم أباه (ج١ ص٤٥٥) عن حديث إبراهيم بن أبي حبيبة عن داود عن عكرمة عن ابن عباس فقال: هذا حديثٌ منكر لم يروه غير ابن أبي حبيبة.

قال أبوعبدالرحمن: وإبراهيم بن أبي حبيبة هو إبراهيمُ بن سالم بن أبي حبيبة مختلفٌ فيه

(١) في التعليق على حديث ٢٠٦-.

والراجح ضعفه، وقد رأيتَ أنَّ أبا حاتم حكم على حديثه بأنه منكر.

٢١٩- قال الإمام أبوعيسى الترمذي رحمه الله (ج١٠ ص٢٦٦): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ سَعِيدِ الجَوهَرِيُّ، أَخبَرَنَا عبدالوَهَّابِ بنُ عَطَاء، عَن ثَورِ بنِ يَزِيدَ، عَن مَكحُولٍ، عَن كُرَيبٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ للعَبَّاس: «إِذَا كَانَ غَدَاةَ الإِثنَينِ فَأتِنِي أَنتَ وَوَلَدُكَ حَتَّى أَدعُوَ لَكَ بِدَعوَةٍ يَنفَعُكَ الله بِهَا وَوَلَدَكَ»، فَغَدَا وَغَدَونَا مَعَهُ وَأَلبَسَنَا كِسَاءً، ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ اغفِر لِلعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مَغفِرَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً لا تُغَادِرُ ذَنبًا، اللهمَّ احفَظهُ فِي وَلَدِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعرِفُهُ إِلا مِن هَذَا الوَجه.

الحديث ظاهرُهُ الحسنُ، كما قال الإمام الترمذي رحمه الله، ولكن الحافظ المزي رحمه الله تعالى يقول في ترجمة عبدالوهاب بن عطاء: وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سُئل أبوزرعة عنه، فقال: روى عن ثور بن يزيد حديثين ليسا من حديثِ ثور، وذَكَرَ عن يحيى هذين الحديثين فقال: لم يذكر فيهما الخبر.

وقال صالح بن محمد الأسدي: أنكروا على الخفاف حديثًا رواه عن ثورِ بن يزيدَ عن مكحولٍ، عن كريبٍ، عن ابن عباس حديثًا في فضل العباس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع، وعبدالوهاب لم يقل فيه: حدثنا ثور، ولعله دلَّس فيه وهو ثقة، ثم ذكر الحافظ المزي هذا الحديث. اهـ

وكذا ذكر الحافظ الذهبي هذا الحديث في ترجمته يعني أنه تفرد به. والله المستعان.

٢٢٠- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٣٩١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن إِسرَائِيلَ، عَن أَبِي إِسحَقَ، عَن الأَرقَمِ بنِ شُرَحبِيلَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ الله ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ كَانَ فِي بَيتِ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «ادعُوا لِي عَلِيًّا»، قَالَت عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ الله

نَدعُو لَكَ أَبَا بَكرٍ؟ قَالَ: «ادعُوهُ» قَالَت حَفصَةُ: يَا رَسُولَ الله نَدعُو لَكَ عُمَرَ؟ قَالَ: «ادعُوهُ» قَالَت أُمُّ الفَضلِ: يَا رَسُولَ الله نَدعُو لَكَ العَبَّاسَ، قَالَ: «نَعَم» فَلَمَّا اجتَمَعُوا رَفَعَ رَسُولُ الله ﷺ رَأسَهُ فَنَظَرَ فَسَكَتَ، فَقَالَ عُمَرُ: قُومُوا عَن رَسُولِ الله ﷺ. ثُمَّ جَاءَ بِلالٌ يُؤذِنُهُ بِالصَّلاة، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكرٍ فَليُصَلِّ بِالنَّاسِ» فَقَالَت عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبَا بَكرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ حَصِرٌ، وَمَتَى لا يَرَاكَ يَبكِي، وَالنَّاسُ يَبكُونَ، فَلَو أَمَرتَ عُمَرَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ. فَخَرَجَ أبوبَكرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَوَجَدَ رَسُولُ الله ﷺ فِي نَفسِه خِفَّةً فَخَرَجَ يُهَادَى بَينَ رَجُلَينِ وَرِجلاهُ تَخُطَّانِ فِي الأَرضِ، فَلَمَّا رَآهُ النَّاسُ سَبَّحُوا بِأَبِي بَكرٍ، فَذَهَبَ لِيَستَأخِرَ، فَأَومَأَ إِلَيه النَّبِيُّ ﷺ أَي: مَكَانَكَ، فَجَاءَ رَسُولُ الله ﷺ فَجَلَسَ عَن يَمِينِه، وَقَامَ أبوبَكرٍ فَكَانَ أبوبَكرٍ يَأتَمُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ يَأتَمُّونَ بِأَبِي بَكرٍ، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: وَأَخَذَ رَسُولُ الله ﷺ مِن القِرَاءَة مِن حَيثُ كَانَ بَلَغَ أبوبَكرٍ. -قَالَ وَكِيعٌ: وَكَذَا السُّنَّةُ- قَالَ: فَمَاتَ رَسُولُ الله ﷺ فِي مَرَضِه ذَلِكَ.

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتَهم ثقات، ولكن أبا إسحاق مدلس و لم يصرِّح بالتحديث، قال الإمام البخاري رحمه الله في «التاريخ» في ترجمة أرقم بن شرحبيل: و لم يذكر أبوإسحاق سماعًا منه.

٢٢١- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٨٩): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عبدالحَمِيدِ بنُ حَبِيبِ بنِ أَبِي العِشرِينَ، حَدَّثَنَا الأَوزَاعِيُّ، عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: سَمِعتُ ابنَ عَبَّاسٍ يُخبِرُ أَنَّ رَجُلاً أَصَابَهُ جُرحٌ فِي رَأسِه عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ، ثُمَّ أَصَابَهُ احتِلامٌ فَأُمِرَ

بالاغتسَال فَاغتَسَلَ فَكُزَّ[1] فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلكَ النَّبيَّ ﷺ فَقالَ: «قَتَلُوهُ قَتَلَهُم الله، أَوَلَم يَكُن شِفَاءَ العِيِّ السُّؤَالُ»؟ قَالَ عَطَاءٌ: وَبَلَغَنا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَو غَسَلَ جَسَدَهُ وَتَرَكَ رَأسَهُ حَيثُ أَصَابَهُ الجِرَاحُ».

هشامُ بن عمَّار فيه كلامٌ، وليس هو المقصود هنا، وبقيةُ رجال السند ثقات، ولكن البوصيري يقول في "مصباح الزجاجة" (ج١ ص٨١): هذا إسنادٌ منقطع، قال الدارقطني: الأوزاعي عن عطاء مرسل. انتهى. رواه أبوداود عن نصرِ بن عاصم الأنطاكي، حدثنا محمد بن شعيب، أخبرني الأوزاعي، أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح، فذكره بإسناده ومتنه. اهـ المراد من "مصباح الزجاجة".

وقد ذُكرَ للأوزاعي متابعًا، ولسنا بصدد صحة الحديث من ضعفه، ولكن المقصود بيان سندٍ ظاهره الصحة وفيه كلام.

٢٢٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٣٠٧): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ جُرَيجٍ، قَالَ: أَخبَرَني عِكرِمَةُ مَولَى ابنِ عَبَّاسٍ زَعَمَ أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ أَخبَرَهُ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَسَمَ غَنَمًا يَومَ النَّحرِ في أَصحَابِه، وَقَالَ: «اذبَحُوهَا لِعُمرَتِكُم فَإِنَّهَا تُجزِئُ عَنكُم» فَأَصَابَ سَعدَ بنَ أَبي وَقَّاصٍ تَيسٌ.

هذا حديثٌ إذا نظرتَ إلى ظاهِرِه قلتَ: هو على شرط البخاري، ولكني رجعتُ إلى "تحفة الأشراف" فلم أجدْ في هذه الترجمة إلا حديثين خارج "الصحيحين"، فعلمتُ أن بِهما شيئًا، فرجعتُ إلى "جامع التحصيل" فإذا عليُّ بن المديني يقول: لم يلق ابنُ جريجٍ عكرمةَ، وما ذكر في "المسند": (أخبرني عكرمة) يُحمل على أنه وَهَم من حجاج ابن محمد ذلك لأنه لم يُثبت أحدٌ سماعَ ابنِ جريجٍ من عكرمة، فعُلِم أن ما في "المسند" وَهَمٌ.والله أعلم.

---

(١) الكز مرض يؤخذ من شدة البرد. كما في "مختار الصحاح".

٢٢٣ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٤٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن أَيُّوبَ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي السَّلَفِ فِي حَبَلِ الحَبَلَةِ رِبًا».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الشيخين، ولكن الإمام الترمذي بعد أن ذَكَرَه (ج٤ ص٤٢٣) فقال: حدثنا قُتيبَةُ، حدثنا حمادُ بن زيد، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ أنَّ النبي ﷺ نَهى عن بيعِ حَبَلِ الحَبَلَة.

ثم قال: حديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، إلى أن قال: وقَد روى شعبةُ هذا الحديث عن أيوبَ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وروى عبدُالوهاب الثقفي وغيره عن أيوب، عن سعيد ونافع، عن ابنِ عمرَ، عن النبي ﷺ وهذا أصحُّ. اهـ

قال أبو عبدالرحمن: وحديث ابن عمر متفق عليه، وحديث ابن عباس شاذ.

٢٢٤ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٣١): حَدَّثَنَا أَسبَاطٌ، حَدَّثَنَا أبوإسحَاقَ الشَّيبَانِيُّ، عَن حَمَّادٍ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَرسَلتَ الكَلبَ فَأَكَلَ مِن الصَّيدِ فَلا تَأكُل، فَإِنَّمَا أَمسَكَ عَلَى نَفسِهِ، وَإِذَا أَرسَلتَهُ فَقَتَلَ وَلَم يَأكُل فَكُل، فَإِنَّمَا أَمسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ».

قَالَ عبدالله: وَكَانَ فِي كِتَابِ أَبِي عَن إِبرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعتُ ابنَ عَبَّاسٍ فَضَرَبَ عَلَيهِ أَبِي، كَذَا قَالَ أَسبَاطٌ.

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَ رجالَه رجالَ الصحيح، وحمادُ هو ابن أبي سليمان، ولكن الحديث ضعيفٌ، لأن إبراهيمَ وهو ابن يزيد النخعي لم يسمع من ابن عباس ففي «تهذيب التهذيب»: وقال ابن المديني: لم يلقَ النخعيُّ أحدًا من أصحاب

رسول الله، فقلت[1] له: فعائشة؟ قال: هذا لم يروِه غيرُ سعيدِ بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، وهو ضعيف (يعني أبا معشر) وقد رأى أبا جحيفة وزيدَ بن أرقم وابنَ أبي أوفى، و لم يسمع من ابن عباس. اهـ

٢٢٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢١٥): حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، عَن مَنصُورٍ، عَنِ ابنِ سِيرِينَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَافَرَ مِن المَدِينَةِ لا يَخَافُ إلا الله عَزَّ وَجَلَّ فَصَلَّى رَكعَتَينِ رَكعَتَينِ حَتَّى رَجَعَ.

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الشيخين، ومنصورُ هو ابن زاذان، ولكن في «جامع التحصيل» في ترجمة محمد بن سيرين: قال أحمد وابن المديني: لم يسمعْ من ابنِ عباس شيئًا، قال أحمد: إنما يقول: نُبِّئتُ عن ابن عباس. وقد سمع من أبي هريرة، وابن عمر. وقال خالد الحذاء: كل شيء قال ابن سيرين: (نُبِّئتُ عن ابن عباس) إنما سمعه من عكرمة، لَقيَه أيام المختار بالكوفة.

٢٢٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٩٤): حَدَّثَنَا وَهبُ بنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعتُ يُونُسَ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عُبَيدِالله، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خَيرُ الصَّحَابَةِ أَربَعَةٌ، وَخَيرُ السَّرَايَا أَربَعُ مِائَةٍ، وَخَيرُ الجُيُوشِ أَربَعَةُ آلافٍ، وَلا يُغلَبُ اثنَا عَشَرَ أَلفًا مِن قِلَّةٍ».

الحديث بِهذا السند ظاهرُه أنه على شرط الشيخين، ولكن إليك ما ذكره ابن أبي حاتم (ج١ ص٣٤٧) قال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه وهبُ بن جرير، عن أبيه، عن يحيى بن أيوب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس فذكره.

---

(١) القائل (فقلت له): هو محمد بن أحمد البراء كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص (٨) وفيه: وقد رأى أبا جحيفة وزيد بن أرقم وابن أبي أوفى يعني عبدالله و لم يسمع منهم. و لم يذكر ابن عباس.

ورواه لوينٌ محمدُ بن سليمان، عن حبان بن علي أخي مندل، عن عُقيل، عن الزهري به مسندًا، قال: ورواه ليثُ بن سعد، عن عقيل، عن ابن شهاب أن النبي ﷺ قال:...، فسمعتُ أبي يقولُ: مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي ﷺ. اهـ المراد منه.

وقال الترمذي رحمه الله (ج٥ ص٦٦) بعد ذكره الحديث: هذا حديثٌ حسن غريب لا يسندُهُ كبير أحدٍ غير جرير بن حازم، وإنما رُوِيَ هذا الحديث عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً. ثم ذكر ما تقدم من أنه قد رواه حبان بن علي مسندًا، وذكر رواية الليث المرسلة. اهـ المراد منه.

وذكره أبوداود في «المراسيل» من حديث عقيل، عن الزهري مرسلاً. قال أبوداود: قد أُسنِدَ هذا الحديث ولا يصحُّ، أسنده جرير بن حازم وهو خطأ. اهـ

هذا ومما ينبغي أن يعلم أن مراسيل الزهري رحمه الله من أضعف المراسيل. والله أعلم.

٢٢٧- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٨٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَعمَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ كَثِيرٍ، عَن عَمرِو ابنِ دِينَارٍ، عَن طَاوُسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن قَتَلَ فِي عِمِّيَّةٍ أَو عَصَبِيَّةٍ بِحَجَرٍ أَو سَوطٍ أَو عَصًا فَعَلَيهِ عَقلُ الخَطَإِ، وَمَن قَتَلَ عَمدًا فَهُوَ قَوَدٌ، وَمَن حَالَ بَينَهُ وَبَينَهُ فَعَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ، لا يُقبَلُ مِنهُ صَرفٌ وَلا عَدلٌ».

الحديث أخرجه النسائي (ج٢ ص٤٠) من هذه الطريق وأخرجَهُ قبلَها فقال: أخبرنا هلالُ بن العلاء بن هلالٍ، قال: حدثنا سعيدُ بن سليمان، قال: أنبأنا سليمان بن كثير به.

وأخرجه (ج١٢ ص٢٨٢) فقال: حدثنا محمدُ بن أبي غالب، أخبرنا سعيدُ بن سليمان، عن سليمان بن كثير به.

هذا الحديث بهذا السند محتمل للتحسين، ولكن سليمانَ بن كثير خالف سفيانَ بن عيينة، قال أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص٢٨١): حدثنا محمد بن عبيد، أخبرنا حماد (ح) وأخبرنا ابن السرح، أخبرنا سفيان، وهذا حديثه عن عمرو، عن طاوس قال: مَن قَتَلَ.

وقال ابن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث.

فسليمانُ بن كثير شاذٌّ، إذ قد خالف من هو أرجح منه، وهو سفيانُ بن عيينة وسفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار، فيكون الراجح أنه من قول طاوس أو مرفوعًا مرسلاً. والله أعلم.

٢٢٨- قال الحاكم رحمه الله (ج٢ ص٣٩٦): حَدَّثَنَا أَبُوعَلِيٍّ الحَافظ، أَنبَأَنَا عَبدَانُ الأَهوَازِيُّ، حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ مُحَمَّد النَّاقدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ، حدثنا سُفيَانُ، عَن شُعبَةَ، عَن جَعفَرِ بنِ إِيَاسٍ، عَن مُجَاهد، عَن ابن عَبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُمَا في قَولِه تَعَالَى: ﴿لا تَدخُلُوا بُيُوتًا غَيرَ بُيُوتِكُم حَتَّى تَستَأنِسُوا﴾ قَالَ: أَخطَأَ الكَاتِبُ، (حَتَّى تَستَأذِنُوا).

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ و لم يخرجاه.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِه وجدته على شرط الشيخين كما يقول الحاكم رحمه الله، ولكن في «تهذيب التهذيب» أنَّ شعبةَ قال: لم يسمع جعفر بن إياس من مجاهد شيئًا إنما هي صحيفة. اهـ

وفي مقدمة «الفتح» أن الشيخين لم يخرجا لجعفر عن مجاهدٍ شيئًا.

والأثر ثابتٌ من طريق شعبةَ وهشيمٍ، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس كما في «تفسير ابن جرير».

٢٢٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٧٨٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا إِسرَائِيلُ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بنُ

حَرب، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ قُرَيشًا أَتَوا امرَأَةً كَاهِنَةً فَقَالُوا لَهَا: أَخبِرِينَا أَشبَهَنَا أَثَرًا بِصَاحِبِ المَقَامِ؟ فَقَالَت: إِن أَنتُم جَرَرتُم كِسَاءً عَلَى هَذِهِ السِّهلَةِ ثُمَّ مَشَيتُم عَلَيهَا أَنبَأتُكُم. قَالَ: فَجَرُّوا كِسَاءً ثُمَّ مَشَى النَّاسُ عَلَيهَا، فَأَبصَرَت أَثَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَت: هَذَا أَقرَبُكُم إِلَيهِ شَبَهًا. ثُمَّ مَكَثُوا بَعدَ ذَلِكَ عِشرِينَ سَنَةً أَو مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ بَعَثَ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (ج٣ ص٥٠): هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقات، وله شاهدٌ من حديث عائشة رواه أصحاب الكتب الستة. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: سماك بن حرب روايته عن عكرمة مضطربة كما في «تهذيب التهذيب» عن علي بن المديني.

٢٣٠- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٣٨٠): حَدَّثَنَا أَبُوعَمَّارٍ الحُسَينُ بنُ حُرَيث، حَدَّثَنَا الفَضلُ بنُ مُوسَى، عَن مَعمَرٍ، عَن الحَكَمِ بنِ أَبَانَ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَد ظَاهَرَ مِن امرَأَتِهِ فَوَقَعَ عَلَيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي ظَاهَرتُ مِن امرَأَتِي فَوَقَعتُ عَلَيهَا قَبلَ أَن أُكَفِّرَ، فَقَالَ: «وَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ يَرحَمُكَ اللهُ»؟ قَالَ: رَأَيتُ خُلخَالَهَا فِي ضَوءِ القَمَرِ. قَالَ: «فَلا تَقرَبْهَا حَتَّى تَفعَلَ مَا أَمَرَكَ اللهُ بِهِ».

قَالَ أَبُوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

الحديث ظاهرُ سنده أنه حسنٌ، ولكن الإمام النسائي رحمه الله ذَكَرَه من هذا الطريق (ج٦ ص١٦٧) ثم قال: أخبرنا محمدُ بنُ رافعٍ، قال: حدثنا عبدُالرزاق، قال: حدثنا معمرٌ، عن الحكمِ بن أبانَ، عن عكرمةَ مرسلاً. ثم قال: أخبرنا إسحاقُ بن إبراهيمَ، قال: أنبانا المعتمرُ (ح) وأنبأنا محمدُ بن عبدالأعلى، قال: حدثنا المعتمرُ، قال: سمعتُ الحكمَ بن أبانَ، قال: سمعتُ عكرمةَ فذكره مرسلاً. ثم قال الإمام النسائي: المرسل

أولى بالصواب من المسند، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وفي «سنن أبي داود» (ج٦ ص٣٠٦): رواه عن الحكم مرسلاً سفيان بن عيينة وإسماعيلُ بن علية.

وفيها أيضًا: حدثنا أبوكامل أنَّ عبدالعزيز بن المختار حدَّثَهم أخبرنا خالد، حدثني محدث عن عكرمة فذكره مرسلاً. وخالد هو ابن مهرانَ الحذاء.

فمعمرُ بن راشد يعتبر شاذًا، على أنه قد رواه عنه عبدالرزاق مرسلاً، ولعل الوصل مما حدَّث به بالبصرة. والله أعلم.

٢٣١- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٩٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ سُلَيمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مَيسَرَةَ، عَن طَاوُسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَم نَرَ لِلمُتَحَابَّينِ مِثلَ النِّكَاحِ».

الحديث رجالُه رجالُ الصحيح، ومحمدُ بن مسلم هو الطائفي مختلفٌ فيه والظاهرُ أن حديثَه لا ينْزل عن الحسنِ، ولكن الحاكمَ رحمه الله بعد إخراجِهِ الحديثَ مِن طريق محمد بن مسلم به قال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه لأن سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد وقفاه عن إبراهيم بن ميسرة على ابن عباس. اهـ

وقال ابن أبي شيبة (ج٤ ص٢٢٨): معاذٌ عن ابن جريجٍ، عن إبراهيمَ بن ميسرةَ، عن طاوسٍ قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

فعُلِم أن وصله شاذٌّ، وللحديث طريقٌ أخرى ذكرها الشيخ ناصر حفظه الله في «الصحيحة» لا يرتقي بِها الحديث إلى الحسن، والله أعلم.

٢٣٢- قال أبوداود رحمه الله (ج١٤ ص١٧٨): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ، أخبَرَنَا عبدالرَّزَّاقِ، أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُبَيدِالله بن عبدالله بنِ عُتبَةَ،

عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن قَتلِ أَربَعٍ مِن الدَّوَابِّ: النَّملَةُ، وَالنَّحلَةُ، وَالهُدهُدُ، وَالصُّرَدُ.

وأخرجه ابن ماجه (ج٢ ص١٠٧٤).

ثم إذا نظرتَ إلى سندِ الحديثِ وجدتَ رجاله رجالَ الصحيح، ولكن إليك ما قاله ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٣٠١) قال رحمه الله: سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبدالرزاق، عن معمرٍ، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ نَهَى عَن قَتلِ النَّملَةِ، وَالنَّحلَةِ، وَالهُدهُدِ، وَالصُّرَدِ.

قلتُ لهما: وقد روى هذا الحديث هشامٌ الدستوائي، وأبانُ العطارُ، عن عبدِالرحمن ابن إسحاق، عن الزهري أن النبي ﷺ... .

فقالا: رواه ابنُ جريجٍ، عن عبدالله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس. وقالا: سمعنا علي بن المديني يذكر عن يحيى بن سعيد عن الثوري قال: اطَّلعتُ في كتابِ ابن جريجٍ فوجدتُه فيه: (عن عبدالله بن أبي لبيد، عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباسٍ). قال أبوزرعة: وهو أصحُّ.

ورواه رباحُ عن معمرٍ، عن الزهري أن النبي ﷺ... . وروى أيوب بن سويد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس. وأخطأ فيه ولم يسمع ابن جريج من الزهري هذا الحديث. وقد روى بعضهم عن ابن جريج هذا الحديث فقال: حُدِّثت عن الزهري.

وروى هذا الحديث حارثٌ الخازن شيخٌ بهَمَذَان، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وأخطأ فيه الشيخ يشبه أن يكون دخل له حديثٌ في حديث، وليس هذا الحديث من حديث إبراهيم بن سعد.

قلت لأبي زرعة: ما حال هذا الشيخِ الهمذاني؟ قال: كان شيخًا لم يبلغني عنه أنه حدَّث بحديث منكر إلا هذا الحديث، وقد كان كتبَ عن أبي معشر حديثًا كثيرًا.

قلتُ لأبي زرعة: فما وجهُ هذا الحديث عندَكَ؟ قال: أخطأ فيه عبدالرزاق،

والصحيح من حديث معمر، عن الزهري أن النبي ﷺ... مرسل. وأما نفس الحديث فالصحيح عندنا على ما رُوِي في كتاب ابن جريج عن عبدالله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

قلت: أليسَ هشام وأبان رويا عن عبدالرحمن بن أسحاق، عن الزهري أن النبي ﷺ؟ قال: بلى، ولكن زيادةُ الحافظِ على الحافظِ تُقبل. اهـ

فالحاصل أن رواية عبدالرزاق معلة، ورواية ابن جريج عن عبدالله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس عن النبي ﷺ صحيحةٌ. والله أعلم.

٢٣٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢١٥): حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، عَن أَبي بِشرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ».

وقال (ص٢٧١):حَدَّثَنَا سُرَيجُ بنُ النُّعمَانِ، حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، عَن أَبي بِشرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ الخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخبَرَ مُوسَى بِمَا صَنَعَ قَومُهُ في العِجلِ فَلَم يُلقِ الأَلوَاحَ، فَلَمَّا عَايَنَ مَا صَنَعُوا أَلقَى الأَلوَاحَ فَانكَسَرَت»

أخرجه الحاكم (ج٢ ص٣٢١)، وابن حبان (١٤/ برقم ٦٢١٣)، وابن عدي في «الكامل» (ج٧ ص٢٥٩٦).

كلهم من طريق هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا.

وساق ابن عدي سنده إلى يحيى بن حسان قال: هشيم لم يسمع حديث أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «لَيسَ الخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ» إنما دلسه.

وقال ابن عدي: ويقال إن هذا لم يسمعه هشيم من أبي بشر إنما سمعه من أبي عوانة عن أبي بشر فدلسه. اهـ

وطريق أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد، عن ابن عباس أخرجها البزار كما في "كشف الأستار" (١/ برقم ٢٠٠)، وابن حبان (١٤/ برقم ٦٢١٤) من طريق أبي داود والحاكم (ج٢ ص٣٨٠) من طريق عفان، والطبراني في "الكبير" (١٢/ برقم ١٢٤٥١) من طريق محمد بن أبي نعيم الواسطي وابن عدي (ج٧ ص٢٥٩٦) من طريق يحيى بن حماد. كلهم عن أبي عوانة به.

وهذا حديث صحيح الإسناد. والله أعلم.

٢٣٤- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٢٣٦): أَخبَرَنَا أَبومُحَمَّد الحَسنُ بنُ حَليمٍ[1] المَروَزِيُّ، أَنبَأَ أَبوالمُوَجِّه، أَنبَأَ يُوسُفُ بنُ عِيسَى، وَأَبوعَمَّارٍ قَالا: ثَنَا الفَضلُ بنُ مُوسَى، ثَنَا عَبدُالله بنُ سَعِيدِ بنِ أَبي هند، عَن ثَورِ بنِ زَيدٍ، عَن عِكرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَلتَفِتُ في صَلَوَاتِهِ يَمِينًا وَشِمَالاً وَلا يَلوِي عُنُقَهُ خَلفَ ظَهرِهِ.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري و لم يخرجاه.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده حكمتَ عليه بما حكم عليه الحاكم رحمه الله ولكن إليك ما ذكره المزي رحمه الله في "تحفة الأشراف" عقب هذا الحديث فبعد أن ذَكَرَه من حديث الفضل بن موسى من حديث أبي داود رحمه الله، ذَكَرَ عن أبي داود أنه ذَكَرَه عن هناد بن السري، عن وكيع، عن عبدالله بن سعيد، عن رجل، عن عكرمة، عن النبي ﷺ. قال -يعني أبا داود-: هذا أصح.

ثم ذكر المزيُّ رحمه الله أنه قال في حديث الفضل: إنه غريب. وقال الترمذي: قد خالف وكيعٌ الفضلَ، ثم قال الترمذي: عن محمود، عن وكيع، عن عبدالله بن سعيد، عن بعض أصحاب عكرمة، أن النبي ﷺ بنحوه، و لم يقل: عن عكرمة. اهـ

---

(١) في "المستدرك": حكيم، والصواب ما أثبتناه، بعد الحاء لام من الحلم، وهو الحسن بن محمد بن حليم.

٢٣٥- قال الإمام الطبراني رحمه الله في «المعجم الكبير» (ج١٢ ص٦٣): حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ العَبَّاسِ العَدَّاسُ المصريُّ، حَدَّثَنَا أَبُوصَالِحٍ الحَرَّانِيُّ، ثَنَا حَمَّادُ ابنُ سَلَمَةَ، عَن عَبدِالله بنِ عُثمَانَ بنِ خُثَيمٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿فِي عَينٍ حَمِئَةٍ﴾[1].

وذكره في «المعجم الصغير» (ص٤٦٠) وقال: لم يروه عن ابن خثيم إلا حمادٌ، تفرد به أبوصالح. اهـ

قلتُ: وأبوصالح هو عبدالغفار بن داود، كما في -السند في «الصغير»-.

وشيخ الطبراني ضعيف كما في «الميزان» و«اللسان»[2] ولكن رواه الحاكم (ج٢ ص٢٤٤) فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ العَدلُ، حَدَّثَنَا عُبَيدُ بنُ شَرِيكٍ[3] البَزَّارُ، حَدَّثَنَا أَبُوصَالِحٍ عَبدُالغَفَّارِ بنُ دَاودَ الحَرَّانِيُّ، ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن عَبدِالله بنِ عُثمَانَ بنِ خُثَيمٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقرَأُ: ﴿فِي عَينٍ حَمِئَةٍ﴾.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم و لم يخرجاه.

الحديث ظاهره كما يقول الحاكم رحمه الله، ولكن إليك ما قاله الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (ج١ ص٢٥٥- ٢٥٦) قال رحمه الله: حدثنا علي بن عبدالرحمن[4] ابن محمد بن المغيرة، حدثنا عبدالغفار بن داود الحراني، حدثنا حماد بن سلمة به.

ثم قال رحمه الله: وكأنَّ هذا الحديث مما لم يرفعه أحدٌ من حديث حماد بن سلمة

---

(١) سورة الكهف، الآية:٨٦.

(٢) في «اللسان» نسبةُ الوليد بن العباس البصريُّ إلى البصرة، والصواب المصري إلى مصر كما في المصادر الأخرى منها «الميزان».

(٣) هو عبيد بن عبدالواحد بن شريك.

(٤) قال الحافظ في «التقريب»: صدوق.

غير عبدالغفار بن داود، وهو مما يخطئه فيه أهل الحديث ويقولون: إنه موقوف على ابن عباس، وقد خالفه فيه أصحاب حماد فلم يرفعوه، فممَن خالفه منهم خالد بن عبدالرحمن الخراساني، وحجاج بن منَهال الأنماطي، كما حدثنا محمد بن الحجاج بن سليمان الحضرمي أبوجعفر، حدثنا خالد بن عبدالرحمن، حَدَّثَنَا حمادُ بن سلمة، عن عبدالله بن عثمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه كان يقرؤها ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾. يهمزها. وكما حدثنا محمد بن خزيمة، حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا حماد، عن عبدالله ابن عثمان، فذَكَرَ بإسناده مِثلَهُ، و لم يرفعهُ. اهـ المراد منه.

قال أبوعبدالرحمن: وقد رواه غير حماد أيضًا موقوفًا.

قال ابن جرير رحمه الله (ج١٦ ص١١): حدثنا محمدُ بن المثنى، قال: ثنا ابن أبي عديٍّ، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ قال: في طينٍ أسودٍ.

حدثنا ابن المثنى، قال: ثنا عبدالأعلى، قال: ثنا داودُ، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه كان يقرأ ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾، قال: ذات حمأة.

حدثنا الحسين بن الجنيد، قال: ثنا سعيد بن مسلمة، قال: ثنا إسماعيلُ بن علية، عن عثمان بن حاضرٍ، قال: سمعتُ عبدالله بن عباس يقول: قَرَأَ معاويةُ هذه الآية فقال: ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾. فقال ابنُ عباس: إنَّها عين حَمِئة، قال: فجعلا كعبًا بينهما، قال: فأرسلا إلى كعب الأحبار فسألاه، فقال كعب: أما الشمس فإنَّها تغيب في ثأط. فكانت على ما قال ابن عباس، والثأط: الطين.

حدثنا يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: ثني نافع بن أبي نعيم، قال: سمعتُ عبدالرحمن الأعرج يقول: كان ابن عباس يقول: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾. ثم فسرها: ذات حمأة، قال نافع: وسُئِل عنها كعب فقال: أنتم أعلم بالقرآن مني، ولكني أجدها في الكتاب تغيب في طينةٍ سوداء.

حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن

ابن عباس ﴿وَجَدَهَا تَغرُبُ فِي عَينٍ حَمِئَةٍ﴾ قال: هي الحمأةُ.

قال: وأخبرني عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: قرأت ﴿فِي عَينٍ حَمِئَةٍ﴾، وقرأ عمرو بن العاص ﴿فِي عَينٍ حَامِيَةٍ﴾. فأرسلنا إلى كعب فقال: إنّها تغربُ في حمأة طينة سوداء.

حدثنا محمدُ بن عبدالأعلى، قال: ثنا مروان بن معاوية، عن ورقاء، قال: سمعتُ سعيد بن جبير قال: كان ابن عباس يقرأ هذا الحرف ﴿فِي عَينٍ حَمِئَةٍ﴾[1]. ويقول: حمأة سوداء تغرب فيها الشمسُ.

هذا وقد جاء الحديث مرفوعًا من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ولكنه لا يثبتُ فهو من طريق محمد بن دينار الطاحي، يرويه عن سعد بن أوس، عن مصدح أبي يحيى كما في «مشكل الآثار» (ج١ ص٢٥٧) ومحمد بن دينار الطاحي قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق سيء الحفظ رمي بالقدر، وتغير قبل موته.

وقال الحافظ في مصدح أبي يحيى: مقبول.

فعلم بهذا أن الحديث لا يثبت مرفوعًا. والحمد لله.

٢٣٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٦١): حَدَّثَنَا يَعقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابنِ إِسحَاقَ، حَدَّثَنِي عَبدُاللهِ بنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَن مُجَاهِدِ بنِ جَبرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَد كَانَ أَهدَى جَمَلَ أَبِي جَهلٍ الَّذِي كَانَ استَلَبَ يَومَ بَدرٍ، فِي رَأسِهِ بُرَةٌ مِن فِضَّةٍ عَامَ الحُدَيبِيَةِ فِي هَديِهِ. وَقَالَ فِي مَوضِعٍ آخَرَ: لِيَغِيظَ بِذَلِكَ المُشرِكِينَ.

هذا الحديث ظاهرُ سندِه الحسنُ، ولكن الإمام البيهقي رحمه الله يقول في «السنن الكبرى» (ج٥ ص٢٣٠) عَقِبَ الحديث: أخبرنا أبوعبدالله الحافظ، أخبرني محمد بن

---

(١) سورة الكهف، الآية:٨٦.

صالح الهاشمي، ثنا أبوجعفر المستعيني، ثنا عبدالله بن علي بن المديني، حدثني أبي، قال: كُنتُ أرى أن هذا من صحيحِ حديث ابن إسحاق، فإذا هو قد دلَّسه؛ حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، حدثني مَن لا أتَّهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس. قال علي: فإذا الحديث مضطرب. اهـ

ولا يُعتَرَضُ على هذا بالتصريح بالتحديث عند الإمام أحمد، فقول الحافظ مقدم على نسخة يجوز أنه دخلها التحريف أو الوهم من بعض الرواة.

ثم وجدته في «سيرة ابن هشام» (ج٣ ص٣٢٢) طبع دار الصحابة: (وقال عبدالله ابن أبي نجيح) غير مصرح بالتحديث، ومثله في الطبراني (ج١١ ص٩١- ٩٢) وكذا في «سنن أبي داود» (ج٢ ص٣٦٠)، فعُلِمَ صحةُ قول ابن المديني إذ أعله بتدليس ابن إسحاق، والله أعلم.

وفي «المسند» (ج١ ص١٦٠): ثنا يعقوب، ثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني رجل عن عبدالله بن أبي نجيح به.

طريق أخرى إلى ابن أبي نجيح:

٢٣٧- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٧٣): حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، عَنِ ابنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَهدَى فِي بُدنه بَعِيرًا كَانَ لأَبِي جَهلٍ فِي أَنفِه بُرَةٌ مِن فِضَّة.

هذا الحديثُ ظاهِرُهُ الصحة، قال الحافظ البيهقي رحمه الله (ج٥ ص٢٣٠) عَقِبَ هذا الحديث: وهذا إسنادٌ صحيح إلا أنَّهم يرون أن جريرَ بن حازم أخذه من محمد بن إسحاق ثم دلَّسه، فإن بُيِّن فيه سماعُ جرير من ابن أبي نجيح صار الحديث صحيحًا والله أعلم.

والحديث أخرجه الحاكم (ج١ ص٤٦٧) وقال: صحيحٌ على شرط مسلم.

وعليه فيه ثلاث مؤاخذات:

الأولى: أن مسلمًا لم يعتمد على ابن إسحاق، وما روى إلا قدر خمسة أحاديث في الشواهد والمتابعات.

الثانية: أن أحمد بن عبدالجبار العطاردي ليس من رجال مسلم كما في «التقريب».

الثالثة: أنه معل كما ترى.

٢٣٨- قال الإمام ابن حبان رحمه الله كما في «موارد الظمآن» ص(٤٥١): أَخبَرَنَا الحَسَنُ بنُ سُفيَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ صَالِحٍ اليَشكُرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ أَبَانَ الوَاسِطِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعتُ أَبَا رَجَاءٍ العُطَارِدِيَّ، قَالَ: سَمِعتُ ابنَ عَبَّاسٍ وَهُوَ عَلَى المِنبَرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا يَزَالُ أَمرُ هَذِهِ الأُمَّةِ مُواتِيًا أَو مُقَارِبًا مَالَم يَتَكَلَّمُوا في الوِلدَانِ وَالقَدَرِ».

هذا حديثٌ صحيحٌ رجاله رجالُ الصحيح، إلا يزيد بن صالح اليشكري، وقد قال ابن أبي حاتم عن أبيه: إنه مجهول. فتعقَّبه الذهبي في «الميزان» فقال: وكان ورعًا مجتهدًا كبيرَ القدرِ. قال الحسن بن سفيان: فاتني لأجل أمي يحيى بن يحيى فعوضني الله بأبي خالد الفراد. ثم ذكر الذهبي قول أبي حاتم الرازي أنه مجهول فقال: قلتُ: وثَّقه غيره. اهـ

وهو مقرون بمحمد بن أبان الواسطي، وقد وثَّقه مسلمة كما في «تهذيب التهذيب» وقد قيل فيه: إنه من شيوخ البخاري.

وأما الحسن بن سفيان وإن كان أنزل من رجال الصحيح طبقة فإنه إمام عظيم الشأن.

هذا ما قررته على ظاهر السند ثم رأيت في «كشف الأستار» (ج٣ ص٣٦) قال البزار: قد رواه جماعة فَوَقَفُوه على ابن عباس. اهـ

٢٣٩- قال ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (ج٧ ص٣١٢ طبعة الشعب): حَدَّثَنَا أَبِي، ثَنَا يَحيَى بنُ المُغِيرَةِ، أَخبَرَنَا جَرِيرٌ، عَن عَبدِالله بنِ

عُثمَانَ بنِ خُثَيم، عَن سَعِيد بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ رَضيَ الله عَنهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ في الحَجَر: «وَالله لَيبعَثَنَّهُ الله يَومَ القِيَامَة لَهُ عَينَان يَنظُرُ بهمَا، وَلسَانٌ يَنطقُ به، وَيَشهَدُ عَلَى مَن استَلَمَهُ بالحَقِّ، فَمَن استَلَمَهُ فَقَد بَايَعَ الله». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إنَّ الَّذينَ يُبَايعُونَكَ إنَّمَا يُبَايعُونَ اللهَ يَدُ الله فَوقَ أَيديهم﴾.

قلتُ: هذا إسنادٌ حسنٌ، غير أن زيادة: «فمَن استلَمَه فقَد بايعَ الله» شاذةٌ، تفرد بها يحيى بن المغيرة وهو حسن الحديث، وقد خالف قتيبة بن سعيد، عن جرير به دون الزيادة، أخرج حديثه الترمذي في كتاب الحج رقم (٩٦١) وتابعه متابعة قاصرة وهي لجرير تامة جماعة منهم:

١- حماد بن سلمة عند أحمد (ج١ ص٢٩١و ٣٠٧ و٣٧١)، والدارمي رقم (١٨٣٩)، وابن خزيمة رقم (٢٧٣٤)، والبيهقي (ج٥ ص٧٥).

٢- ثابت بن يزيد أبوزيد الأحول عند أحمد (ج١ ص٢٦٦)، وابن خزيمة رقم (٢٧٣٦)، والحاكم (ج١ ص٤٥٧).

٣- عبدالرحيم بن سليمان الرازي عند ابن ماجه رقم (٢٩٤٤).

٤- علي بن عاصم عند أحمد (ج١ ص٢٤٧).

٥- فضيل بن سليمان عند ابن خزيمة رقم (٢٧٣٥)، وابن حبان رقم (٣٧١١ و٣٧١٢).

٦- عمران بن عبدالله عند أبي نعيم في «الحلية» (ج٦ ص٢٤٣).

جميعهم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم به، دون الزيادة المذكورة، فعلم من هذا أن الزيادة شاذة تفرد بها ابن المغيرة وخالف جمعًا.

أفادنا بهذا أحمد بن سعيد.

٢٤٠- قال الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٣١٩): أَنبَأَ أَبوالحَسَنِ أَحمَدُ بنُ

مَحبُوب الرَّمليُّ بِمَكَّةَ، ثَنَا عَبدُالله بنُ مُحَمَّدِ بنِ نَصرٍ الرَّمليُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبي عُمَرَ العَدَنيُّ، ثَنَا عَبدُالعَزيزِ بنُ مُحَمَّد، عَن أَبي سُهَيلٍ[1] بنِ مَالكٍ، عَن طَاوُسٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «لَيسَ عَلَى المُعتَكِفِ صِيامٌ إِلاَّ أَن يجعلَهُ عَلَى نَفسه».

أخرجه البيهقيُّ في «سننه» (ج٤ ص٣١٩) مرفوعًا وقال: تفرَّد به عبدالله بن محمد ابن نصر الرملي هذا. ثم أخرجه موقوفًا على ابن عباس وقال: هذا هو الصحيح موقوف ورَفْعه وهم.

قال الدارقطني (٢/١٩٩) بعد أن روى الحديث: رَفَعَه هذا الشيخ وغيره لا يرفعه. قال في «التنقيح»: والشيخ هو عبدالله بن محمد الرملي، ذكره ابن القطان في كتابه «بيان الوهم والإيهام» ثم قال: وعبدالله بن محمد بن نصر الرملي لا أعرفه (٣/٤٤٢) رقم(١١٩٨).

عبدالله بن محمد بن نصر قال فيه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٠٠-٣١٠) ص (٣١٦): الحافظ كثير الحديث واسع الرحلة.

فائدة:

حديث عمر بن الخطاب «اعتَكِف وَصُم يَومًا».

ذكر هذا الحديث ابن عدي في «الكامل» ثم قال: لا أعلم ذكر الصوم مع الاعتكاف إلا من رواية عبدالله بن بديل... وعبدالله بن بديل له غير ما ذكرت مما ينكر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد. (ج٤ ص١٥٣٠).

قال أبوبكر النيسابوري: هذا حديث منكر لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه ومنهم ابن جريج وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم وابن

(١) في الأصل: أبو سهل، وهو خطأ وصوابه: أبوسهيل كما في «تهذيب الكمال» والبيهقي (ج٤ ص٣١٩).

بديل ضعيف الحديث. (ج٤ ص٣١٦).

أخرج البخاري ومسلم هذا الحديث ولم يذكرا الصوم بل فيه: «أوف بنذرك» "نصب الراية" (ج٢ ص٤٨٨).

أفادنا بهذا خالد بن علي.

٢٤١– قال البزار رحمه الله كما في "كشف الأستار" (ج٣ ص٥٢ و٥٣) رقم (٢٢١٩): حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى وَمُحَمَّدُ بنُ عُثمَانَ بنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عُبَيدِالله بنِ عَبدِالله، عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ امرَأَةً فَاستَأذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَذِنَ لَهُ، فَانطَلَقَ فِي يَومٍ مَطِيرٍ فَإِذَا هُوَ بِالمَرأَةِ عَلَى غَدِيرٍ تَغتَسِلُ فَلَمَّا جَلَسَ مِنهَا مَجلِسَ الرَّجُلِ مِنَ المَرأَةِ ذَهَبَ يُحَرِّكُ ذَكَرَهُ فَإِذَا هُوَ هُدبَةٌ، فَقَامَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ أَربَعَ رَكَعَاتٍ» فَأَنزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيلِ إِنَّ الحَسَنَاتِ يُذهِبنَ السَّيِّئَاتِ﴾[1].

قال البزار: لا نعلمُه بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس ولا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا عبيدالله بن موسى. *اهـ*

الحديث ظاهره الصحة، ولكن قال الإمام أحمد رحمه الله وقد سُئِلَ عن هذا الحديث **فقال: ما أرى هذا إلا كَذَّاب أو كَذِبٌ وأنكره جدًا** . *اهـ* المراد من "العلل" (ج٢ ص٢١٠) رقم (٢٠٣٩).

وقال أبوحاتم الرازي وقد سأله عن هذا الحديث ولدُه كما في "العلل" (ج٢

(١) سورة هود، الآية:١١٤.

ص٥٨) رقم (١٦٥٩): هذا خطأ، حدثنا ابن أبي عمر. قال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو بن يحيى بن جعدة، عن النبي ﷺ وذكر الحديث. اهـ

وقال يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج٢ ص٢١٠): حدثنا الحميدي. قال: حدثنا سفيان، حدثنا عمرو بن دينار، أخبرني يحيى بن جعدة: أن رجلاً استأذن النبي ﷺ في يوم مطير.

وعبيدالله بن موسى روى هذا الحديث عن ابن عيينة بإسناد عَجَب. والصحيح ما ذكرنا عن الحميدي، وعبيدالله عند أصحابنا قد غَلِطَ فيما ذكر. اهـ

وقال عبدالرزاق في «تفسيره» (ج٢ ص٣١٥): عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، وذكر الحديث. اهـ

فالصحيح أن الحديث مرسل، والمرسل من قسم الضعيف.

أفادنا بهذا الأخ أبوأحمد الحربي



٢٤٢- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص١٢٧): أَخبَرَني أَحْمَدُ بنُ فَضَالَةَ بنِ إِبرَاهِيمَ النَّسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ مَخلَد، قَالَ: حَدَّثَني سُلَيمَانُ ابنُ بلالٍ، قَالَ: حَدَّثَني يَحيَى وَهُوَ ابنُ سَعِيدٍ الأَنصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعتُ القَاسِمَ بنَ مُحَمَّد يُحَدِّثُ عَن أَبِيه، عَن أَبِي بَكرٍ أَنَّهُ خَرَجَ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حَجَّةَ الوَدَاعِ وَمَعَهُ امرَأَتُهُ أَسمَاءُ بِنتُ عُمَيسٍ الخَثعَمِيَّةُ، فَلَمَّا كَانُوا بِذِي الحُلَيفَة وَلَدَت أَسمَاءُ مُحَمَّدَ بنَ أَبِي بَكرٍ، فَأَتَى أَبوبَكرٍ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخبَرَهُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله ﷺ أَن يَأمُرَهَا أَن تَغتَسِلَ ثُمَّ تُهِلَّ بِالحَجِّ، وَتَصنَعَ مَا يَصنَعُ النَّاسُ إِلا أَنَّهَا لا تَطُوفُ بِالبَيتِ.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا أحمد بن فضالة، وقد قال النسائيُّ ومسلمة ابن قاسم: لا بأس كان يخطئ.

لكن محمد بن أبي بكر لم يسمع من أبيه، فقد كان عمرُهُ حين توفي أبوه أبوبكر ثلاثَ سنين، وذكر العلائيُّ أن القاسم لم يدرك أباه أيضًا. اهـ من «جامع التحصيل».

وقد بسطَ القولَ أبومحمد بن حزم رحمه الله في كتابه «حجة الوداع» في تضعيف هذا الحديث وعدم ثبوته، فراجعه إن شئتَ.

٢٤٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٨): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفيَانَ،

حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ مُرَّةَ، عَن أَبي عُبَيدَةَ، قَالَ: قَامَ أبوبَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ بَعدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بعَامٍ، فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقَامِي عَامَ الأَوَّلِ فَقَالَ: «سَلُوا اللهَ العَافِيَةَ، فَإِنَّهُ لَم يُعطَ عَبدٌ شَيئًا أَفضَلَ مِن العَافِيَةِ، وَعَلَيكُم بالصِّدقِ وَالبِرِّ فَإِنَّهُمَا في الجَنَّةِ، وَإِيَّاكُم وَالكَذِبَ وَالفُجُورَ فَإِنَّهُمَا في النَّارِ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهُ رجالَ الصحيح، ولكن أبا عبيدة وهو عامر بن عبدالله بن مسعود لم يدرك أبا بكر.

٢٤٤ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٨): حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ إبرَاهِيمَ، عَن يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، أَنَّ أَبَا بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ النَّاسَ لَم يُعطَوا في الدُّنيَا خَيرًا مِن اليَقِينِ وَالمُعَافَاةِ، فَسَلُوهُمَا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع الحسن بن أبي الحسن ولد لِسَنَتين من خلافة عمر كما في "تهذيب التهذيب"، فعلى هذا فهو لم يدرك أبا بكرٍ الصديق رضي الله عنه.

٢٤٥ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٩): حَدَّثَنَا بَهزُ بنُ أَسَد، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بنُ حَيَّانَ، قَالَ: سَمِعتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَن حُمَيد بنِ عبدالرَّحمَنِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ خَطَبَنَا فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فِينَا عَامَ أَوَّلَ فَقَالَ: «أَلا إِنَّهُ لَم يُقسَم بَينَ النَّاسِ شَيءٌ أَفضَلُ مِن المُعَافَاةِ بَعدَ اليَقِينِ، أَلا إِنَّ الصِّدقَ وَالبِرَّ في الجَنَّةِ، أَلا إِنَّ الكَذِبَ وَالفُجُورَ في النَّارِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، وحميدُ بن عبدالرحمن هو الحميري كما في "العلل" للدارقطني (ج١ ص١٦٦) و"العلل" لابن أبي حاتم (ج٢ ص٢٠٤) وما رأيتُ في "تهذيب التهذيب" روايةً للحميري عن عمر وما أظنه أدركه.

على أنه قد رُوِيَ عن سليم، عن قتادة، عن ابن عباس، عن عمر، عن أبي بكرٍ كما في «العلل» للدارقطني.

وفي «العلل» لابن أبي حاتم (ج٢ ص٢٠٥): سألتُ أبي عن هذا الحديث؟ أي الذي هو حميدٌ سمعت أبا بكر يخطب، فقال: هذا خطأٌ إنما هو حميد عن ابن عباس، قال: سمعتُ أبا بكر. اهـ

فالحاصل أن هذا الحديث اختلف فيه على حميدٍ، ولعلَّ الأرجحَ ما ذكرَهُ أبوحاتم رحمه الله، والله أعلم.

٢٤٦- قال الإمام ابن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٩٧٥): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ المُنذِرِ الحِزَامِيُّ، وَيَعقُوبُ بنُ حُمَيدِ بنِ كَاسِبٍ، قَالا: حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي فُدَيكٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بنِ عُثمَانَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن عَبدالرَّحمَنِ بنِ يَربُوعٍ، عَن أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الأَعمَالِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «العَجُّ وَالثَّجُّ».

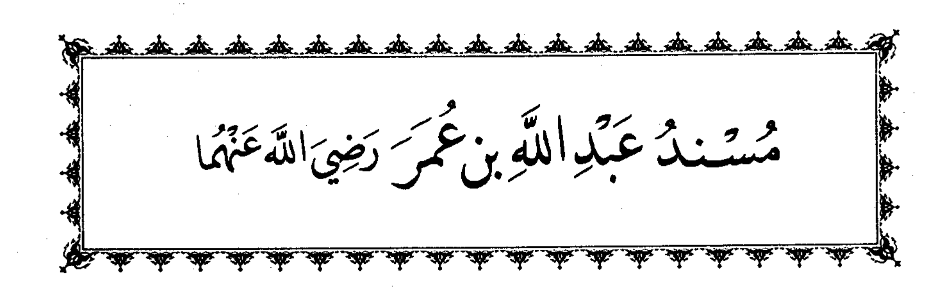
الحديث ظاهرُهُ أنه صالح للحجية. ولكن قال الإمام الترمذي رحمه الله في «سننه» (ج٣ ص١٩٠) بعد أن ذكر الحديث: حديث أبي بكر حديثٌ غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، ومحمد بن المنكدر لم يسمع من عبدالرحمن بن يربوع، وقد روى محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع، عن أبيه غير هذا الحديث.

وروى أبونعيم الطحان ضرار بن صرد هذا الحديث عن ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن عبدالرحمن بن يربوع، عن أبيه، عن أبي بكر عن النبي ﷺ. وأخطأ فيه ضرار.

قال أبوعيسى: سمعتُ أحمدَ بن الحسن يقول: قال أحمدُ بن حنبل: من قال في هذا الحديث: عن محمد بن المنكدر، عن ابن عبدالرحمن بن يربوع، عن أبيه فقد أخطأ.

قال: وسمعتُ محمدًا يقول: وذكرت له حديث ضرار بن صرد، عن ابن أبي فديك فقال: هو خطأٌ. فقلتُ: قد رواه غيره عن ابن أبي فديك أيضًا مثل روايته! فقال: لا شيء. إنما رووه عن ابن أبي فديك، ولم يذكروا فيه عن سعيد بن عبدالرحمن، ورأيته يُضعِّفُ ضرار بن صرد.

والعج: هو رفع الصوت بالتلبية. والثج: هو نحر البدن.



٢٤٧- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٣ ص٧٦): أَخبَرَنَا عُبَيدُالله بنُ عبدالكَريمِ أبوزُرعَةَ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عبدالله بنِ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ الفُضَيلِ بنِ عِيَاضٍ، عَن عبدالعَزِيزِ بنِ أَبِي رَوَّاد، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلاً رَأَى فِيمَا يَرَى النَّائِمُ قِيلَ لَهُ: بِأَيِّ شَيءٍ أَمَرَكُم نَبِيُّكُم ﷺ؟ قَالَ: أَمَرَنَا أَن نُسَبِّحَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَنَحمَدَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَنُكَبِّرَ أَربَعًا وَثَلاثِينَ، فَتِلكَ مِائَةٌ. قَالَ: سَبِّحُوا خَمسًا وَعِشرِينَ، وَاحمَدُوا خَمسًا وَعِشرِينَ، وَكَبِّرُوا خَمسًا وَعِشرِينَ، وَهَلِّلُوا خَمسًا وَعِشرِينَ، فَتِلكَ مِائَةٌ، فَلَمَّا أَصبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «افعَلُوا كَمَا قَالَ الأَنصَارِيُّ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده حكمتَ عليه بالحُسن، وعبدُالعزيز بنُ أبي رواد هو حسن الحديث، لكن روايته عن نافع فيها ضعفٌ بل قال ابن حبان: روى عن نافع عن ابن عمر نسخةً موضوعةً كما في "الميزان".

٢٤٨-قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص٢٥٠): أَخبَرَنَا يَحيَى بنُ حَبِيبِ بنِ عَرَبِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ الأَنصَارِيِّ، عَن عَبدِالله بنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: غَدَونَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مِن مِنًى

إِلَى عَرَفَةَ، فَمِنَّا الْمُلَبِّي، وَمِنَّا الْمُكَبِّرُ.

أَخبَرَنَا يَعقُوبُ بنُ إبرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى، عَن عَبدِالله بنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: غَدَونَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ إِلَى عَرَفَاتٍ، فَمِنَّا الْمُلَبِّي وَمِنَّا الْمُكَبِّرُ.

هذا الحديث بهذا السند رجاله رجال الصحيح، ولكنه منقطع، فقد رواه مسلم عن عبدالله بن أبي سلمة عن عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه، وعبدالله بن أبي سلمة يرسل ولم يُتيقن سماعه من ابن عمر، بل لم يذكر له في الأمهات الست عن ابن عمر إلا هذا الحديث، ولو ثبت سماعه لقلنا: يُحتمل أنه رواه عن ابن عمر بواسطة ثم رواه عنه مباشرة ولكنه لم يثبتْ، والله أعلم.

٢٤٩- قال الإمام أبومحمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي رحمه الله في «سننه» (ج١ ص٩): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ طَرِيفٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، حَدَّثَنَا أبوحَيَّانَ، عَن عَطَاءٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ في سَفَرٍ فَأَقبَلَ أَعرَابِيٌّ فَلَمَّا دَنَا مِنهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «أَينَ تُرِيدُ؟» قَالَ: إِلَى أَهلِي. قَالَ: «هَل لَكَ فِي خَيرٍ»؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: «تَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا الله وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ» قَالَ: وَمَن يَشهَدُ عَلَى مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «هَذِه السَّلَمَةُ» فَدَعَاهَا رَسُولُ الله ﷺ وَهِيَ بِشَاطِئِ الوَادِي فَأَقبَلَت تَخُدُّ الأَرضَ خَدًّا، حَتَّى قَامَت بَينَ يَدَيه، فَاستَشهَدَهَا ثَلاثًا فَشَهِدَت ثَلاثًا أَنَّهُ كَمَا قَالَ، ثُمَّ رَجَعَت إِلَى مَنبَتِهَا، وَرَجَعَ الأَعرَابِيُّ إِلَى قَومِهِ وَقَالَ: إِن اتَّبَعُونِي أَتَيتُكَ بِهِم وَإِلا رَجَعتُ مَكَثتُ مَعَكَ.

أبوحيانَ هو يحيى بن سعيد التيمي، وعطاء يحتمل أنه ابن أبي رباح، ويحتمل أنه ابن يسار.

وأنت إذا نظرت في رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، فهذا السند ظاهره أنه حسن، ولكن ابن أبي حاتم قال في «العلل» (ج٢ ص٣٩٢) إن أباه قال: أنا أُنكِرُ هذا، لأن أبا حيان لم يسمع من عطاء، و لم يروِ عنه، وليس هذا الحديث من حديث عطاء. اهـ المراد منه.

٢٥٠- قال أبوداود رحمه الله (ج٨ ص٤٦٤): حَدَّثَنَا القَعنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيينَةَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمٍ، عَن أَبِيهِ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكرٍ، وَعُمَرَ، يَمشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده قلتَ: هو في غايةٍ من الصحة وإليك ما قاله الإمام الترمذي رحمه الله حول هذا الحديث (ج٤ ص٨٨) بعد أن ساقه بسنده من طريق سفيان ابن عيينة متصلاً ثم قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الخَلاَّل، أَخبَرَنَا عَمرو بنُ عَاصِمٍ، أَخبَرَنَا هَمَّامٌ، عَن مَنصُورٍ وَبَكرٍ الكُوفِيِّ، وَزِيَادٌ وَسُفيَانُ كُلُّهُم يَذكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ مِن الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمِ بنِ عَبدِالله عَن أَبِيهِ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ الله ﷺ وَأَبَا بَكرٍ، وَعُمَرَ، يَمشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ.

حَدَّثَنَا عَبدُ بنُ حُمَيدٍ، أَخبَرَنَا عَبدُالرَّزَّاق، أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبوبَكرٍ، وَعُمَرُ، يَمشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ.

قال الزهري: وأخبرني سالمٌ أن أباه كانَ يمشي أمامَ الجَنَازة.

قال أبوعيسى: حَدِيثُ ابنِ عمرَ هَكَذَا رَوَى ابنُ جريج وزيادُ بن سعد وغيرُ واحدٍ عن الزهريِّ عن سَالم عَن أبيه نحوَ حَديثِ ابن عُيَينَة. ورَوَى معمر ويونس بن يزيد ومالكٌ وغيرهم من الحفاظ عن الزهري أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمشِي أَمَامَ الجَنَازَة.

وأهل الحديث كلهم يَرونَ أن المرسلَ في ذلك أصحُّ.

قال أبوعيسى: وسمعتُ يحيى بن موسى يقول: سمعتُ عبدالرزاق يقول: قال ابن المبارك: حديث الزهري في هذا مرسلٌ أصح من حديث ابن عيينة، قال ابن المبارك:

وأرى ابنَ جريج أخذَهَ عن ابن عيينة.

قال أبوعيسى: وروى همامُ بن يحيى هذا الحديث عن زيادٍ هو ابن سعد ومنصور وبكر وسفيانَ، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وإنما هو سفيانُ بن عيينة، روى عنه همام. اهـ

يقصد الترمذي من هذا أن همام بن يحيى وهم فيه، وقال النسائي (ج٤ ص٥٢): هذا خطأٌ والصوابُ مرسلٌ. اهـ

وراجع «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر رحمه الله، وهذا الحديث كما ترى مما سكتَ عنه أبوداود، فعلى هذا فقولُهُ رحمه الله تعالى: وما سكتُّ عنه فهو صالحٌ يحتاج إلى بحثٍ، فقد سكتَ عن أحاديثَ وتعقَّبه الحافظ المنذري، وسكتَ المنذري عن أشياء فتعقبه الحافظ ابن القيم كما يعلم من كتابيهما.

٢٥١ـ قال الإمام أبوداود رحمه الله (١١ ص٣٠٨): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ عُثمَانَ بنِ سَعِيدٍ الحِمصِيُّ، أَخبَرَنَا أبوالُمغِيرَة، حَدَّثَنِي عبدالله بنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنِي العَلاءُ بنُ عُتبَةَ، عَن عُمَيرِ بنِ هَانِئٍ العَنسِيِّ، قَالَ: سَمِعتُ عبدالله بنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا قُعُودًا عندَ رَسُولِ الله فَذَكَرَ الفِتَنَ فَأَكثَرَ فِي ذِكرِهَا، حَتَّى ذَكَرَ فِتنَةَ الأَحلاسِ. فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله وَمَا فِتنَةُ الأَحلاسِ؟ قَالَ: «هِيَ هَرَبٌ وَحَربٌ، ثُمَّ فِتنَةُ السَّرَّاءِ دَخَنُهَا مِن تَحت قَدَمَي رَجُلٍ مِن أَهلِ بَيتِي، يَزعُمُ أَنَّهُ مِنِّي وَلَيسَ مِنِّي، وَإِنَّمَا أَولِيَائِي المُتَّقُونَ، ثُمَّ يَصطَلِحُ النَّاسُ عَلَى رَجُلٍ كَوَرِكٍ عَلَى ضِلَعٍ، ثُمَّ فِتنَةُ الدُّهَيمَاءِ لا تَدَعُ أَحَدًا مِن هَذِهِ الأُمَّة إلا لَطَمَتهُ لَطمَةً، فَإِذَا قِيلَ: انقَضَت تَمَادَت، يُصبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤمِنًا وَيُمسِي كَافِرًا، حَتَّى يَصِيرَ النَّاسُ إِلَى فُسطَاطَينِ، فُسطَاط إِيمَانٍ لا نِفَاقَ فِيهِ، وَفُسطَاط نِفَاقٍ لا إِيمَانَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَاكُم فَانتَظِرُوا الدَّجَّالَ مِن يَومِهِ أَو مِن غَدِهِ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده حكمت بصحته، ولكن الحافظ ابن أبي حاتم يسأل أباه عن هذا الحديث كما في «العلل» (ج٢ ص٤١٧) فيقول أبوه بعد ذِكرِه الحديثَ: روى هذا الحديثَ ابنُ جابر، عن عمير بن هانئ عن النبي ﷺ مرسل، والحديث عندي ليس بصحيح كأنه موضوعٌ.

٢٥٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٨٨): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عُمَرَ ثَوبًا أَبيَضَ فَقَالَ: «أَجَدِيدٌ ثَوبُكَ أَم غَسِيلٌ»؟ فَقَالَ: فَلا أَدرِي مَا رَدَّ عَلَيه، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «البَس جَدِيدًا، وَعِش حَمِيدًا، وَمُت شَهِيدًا» أَظُنُّهُ قَالَ: «وَيَرزُقُكَ اللهُ قُرَّةَ عَينٍ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ».

هذا الحديث إذا نظرت إليه تقول: هو صحيحٌ على شرط الشيخين، ولكن ابن أبي حاتم يذكره في «العلل» (ج١ ص٤٩٠) ثم قال بعد أن سأل أباه عنه: ورواه عبدُالرزاق أيضًا عن الثوريِّ، عن عاصمِ بن عبيدالله، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله، فأنكرَ الناس ذلك، وهو حديث باطل. فالتُمس الحديث: هل رواه أحدٌ؟ فوجدوه قد رواه ابن إدريس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النخعي، عن رجلٍ من مزينةَ، عن النبي ﷺ فذكَرَ مثله.

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (ج٥ ص٣٩٧): قال حمزة بن محمد الكناني الحافظ: لا أعلم أحدًا رواه عن الزهري غير معمر، وما أحسبه بالصحيح. والله أعلم.

وقال الحافظ في «النكت الظراف»: قلتُ: قال النسائي: هذا حديثٌ منكرٌ أنكرَهُ يحيى القطان على عبدالرزاق ولم يروه عن معمر غيره. وقد رُوِيَ عن معقل واختلف عليه فيه، فقيل: عنه عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلاً، وليس هذا الحديث من حديث الزهري. هكذا وقع في رواية ابن الأحمر. اهـ

قلت: وهو كذلك في «عمل اليوم والليلة» ص (٢٧٦).

وقال الترمذي رحمه الله في «العلل الكبير» ص (٣٧٣) عقب الحديث: سألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث قال: قال سليمان الشاذكوني: قدمتُ على عبدالرزاق فحدثنا بهذا الحديث عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. ثم رأيتُ عبدالرزاق يحدث بهذا الحديث عن سفيانَ الثوري، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر.

قال محمد: وقد حدثونا بهذا عن عبدالرزاق، عن سفيانَ أيضًا، قال محمد: وكلا الحديثين لا شيء. وأما حديث سفيانُ فالصحيح ما حدثَنا به أبونعيم عن سفيانَ، عن ابن أبي خالد، عن أبي الأشهب أنَّ النبي ﷺ رأى على عُمَرَ ثوبًا جديدًا، مرسل. قال محمد: واسم أبي الأشهب هذا زاذان، قال ابن إدريس: أنا ذهبت بابن أبي خالد إليه. اهـ

فالحاصل أنه حديثٌ منكرٌ كما قاله النسائي.

٢٥٣ ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص١٣): حَدَّثَنَا أبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ سُوقَةَ، عَن أَبي بَكرِ بنِ حَفصٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ الله ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله أَذنَبتُ ذَنبًا كَبيرًا، فَهَل لِي تَوبَةٌ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «أَلَكَ وَالِدَان»؟ قَالَ: لا. قَالَ: «فَلَكَ خَالَةٌ»؟ قَالَ: نَعَم. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَبِرَّهَا إذًا».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله ذَكَرَهُ (ج٦ ص٣٠) ثم قال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه ابن عمر. وهذا أصح من حديث أبي معاوية. اهـ يعني الإرسال.

٢٥٤ ـ قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٣ ص٢٥٥): حَدَّثَنَا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَني أَبي، أخبرَنَا شُعبَةُ، عَن أَبي بِشرٍ، سَمِعتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَن ابنِ عُمَرَ عَن رَسُولِ الله ﷺ في التَّشَهُّدِ: «التَّحيَّاتُ للهِ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ السَّلامُ

عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ -قَالَ: قَالَ ابنُ عُمَرَ: زِدتُ فِيهَا: وَبَرَكَاتُهُ- السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا الله -قَالَ ابنُ عُمَرَ زِدتُ فِيهَا: وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ- وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، وقد قال الدارقطني (ج١ ص٣٥١): هذا إسنادٌ صحيحٌ، وقد تابعه -يعني عليٌّ بن نصر- على رفعِه ابنُ أبي عدي، عن شعبة، ووقفه غيرُهما. اهـ

ولم أكتبْهُ من أجلِ قول الدارقطني فإنا لا ندري من وَقَفَهُ أهو أرجح أم علي بن نصر وابنُ أبي عدي؟، ولكن كتبتُهُ هنا لأن في «تَهذيب التهذيب» أن الإمام أحمد قال: كان شعبة يضعِّفُ حديث أبي بشر عن مجاهد قال: لم يسمع منه شيئًا. وقال ابن معين: طعن عليه شعبة في حديثه عن مجاهد قال: من صحيفة. اهـ

هذا وأما التصريح هنا بالسماع من مجاهد، فيحتمل أنه من وَهَمِ أبي بشر أو غيره والله أعلم.

ولا أقصد أن الحديث لم يصحَّ بحال، ولكني أقصد أن هذه الطريق معلة لأن الحديث قد ورد في «مسند الإمام أحمد» (ج٧ ص١٩٣) بتحقيق أحمد شاكر: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنِي عَبدُالله بنُ بَابَي المَكِّيُّ، قَالَ: صَلَّيتُ إِلَى جَنبِ عَبدِالله بنِ عُمَرَ قَالَ: فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ضَرَبَ بِيَدِه عَلَى فَخذه فَقَالَ: أَلا أُعَلِّمُكَ تَحِيَّةَ الصَّلَاةِ كَمَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا، فَتَلا عَلَيَّ هَؤُلاءِ الكَلِمَاتِ، يَعنِي قَولَ أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ فِي التَّشَهُّدِ.

هذا حديثٌ صحيحٌ رجاله رجال الصحيح.

٢٥٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٤٩١): حَدَّثَنَا سَهلُ بنُ أَبِي سَهلٍ، حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بنُ إِبرَاهِيمَ أبوالسَّكَنِ، عَن مَالِكٍ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَبَّرَ أَربَعًا.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمتَ عليه بالصحة، وسهل بن أبي سهل هو سهل بن زنجلة حافظٌ كما في «تهذيب التهذيب» وقال أبوحاتم: صدوق، وقال مسلمة: رازيٌّ ثقة.

ولكن في «تهذيب التهذيب» في ترجمة سهل: وسُئل أبوإسحاق الحربي عن هذا الحديث فأنكره، قال الخطيب: وقد قال مكي: حدثتهم بالبصرة عن مالك، عن نافع يعني بهذا الحديث وهو خطأ إنما حدثنا مالك، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. اهـ

٢٥٦- قال الإمام أبوعبدالله محمد بن يزيد بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٩٥): حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ أَخزَمَ، وَأَبُوبَدرٍ عَبَّادُ بنُ الوَلِيد، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَّادٍ الهُنَائيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ المُبَارَكِ الهُنَائيُّ، عَن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ، عَن خَالِدِ بنِ دُرَيكٍ، عَن ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «مَن طَلَبَ العِلمَ لِغَيرِ الله أَو أَرَادَ بِهِ غَيرَ الله، فَليَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ».

وأخرجه الإمام الترمذي (ج٥ ص٣٣ بتحقيق إبراهيم عطوة).

ظاهر هذا السند أن الحديث حسن، ولكن الحافظ العلائي يقول في ترجمة خالد بن دُريك: روى عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما ولم يدركهما. قاله شيخنا المزي. اهـ المراد منه.

وأما ما نقله الحافظ في «النكت الظراف» قال: حَكَمَ ابنُ القطان بصحته، فكأنه عنده متصل، أو اكتفى بالمعاصرة. اهـ فأقول: يجوز أن ابن القطان اكتفى بظاهر السند، والله أعلم.

٢٥٧- قال ابن ماجه (ج١ ص٦١): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحيَى ابنُ حَمزَةَ، حَدَّثَنَا الأَوزَاعِيُّ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «يَنشَأُ نَشءٌ يَقرَءُونَ القُرآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم، كُلَّمَا خَرَجَ قَرنٌ قُطِعَ»

قَالَ ابنُ عُمَرَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلَّمَا خَرَجَ قَرنٌ قُطِعَ أَكثَرَ مِن عِشرِينَ مَرَّةً، حَتَّى يَخرُجَ فِي عِرَاضِهِم الدَّجَّالُ».

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (ج١ ص٢٦): هذا إسنادٌ صحيحٌ احتج به البخاري بجميع رواته. اهـ

ولكن في «تهذيب التهذيب» وقال أبوزرعة الدمشقي: لا يصح للأوزاعي عن نافع شيء، وكذا قال عباسٌ عن ابن معين: لم يسمع من نافعٍ شيئًا. اهـ

٢٥٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص١١٨): حَدَّثَنَا عبدُالصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا ثَابتٌ، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «فَعَلتَ كَذَا وَكَذَا»؟ فَقَالَ: لا وَالَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ مَا فَعَلتُ. قَالَ: «بَلَى قَد فَعَلتَ، وَلَكِن غُفِرَ لَكَ بِالإِخلاصِ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن قد تقدم في «المسند» (ج٧ ص١٩٤) وسيأتي فيه أيضًا (ج٨ ص٢٣٢) أنَّ حماد بن سلمة قال: لم يسمع هذا من ابن عمر -يعني ثابتًا- بينهما رجل.

فعلم أن الحديث بهذا السند منقطعٌ، والحمد لله.

٢٥٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٩٨): حَدَّثَنَا حُجَينُ بنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا عبدُالعَزِيزِ بنُ عبدِالله بنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَن عبدِالله بنِ دِينَارٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي لا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُمَثَّلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَالَهُ يَومَ القِيَامَةِ شُجَاعًا أَقرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ، ثُمَّ يَلزَمُهُ يُطَوِّقُهُ يَقُولُ: أَنَا كَنزُكَ، أَنَا كَنزُكَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في «تحفة الأشراف» بعد أن ذَكَرَهُ قال: رواه عبدُالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن أبي

صالح، عن أبي هريرة، قال النسائيُّ: رواية عبدالرحمن أشبه بالصواب، وعبدالعزيز أثبتُ عندنا من عبدِالرحمن. اهـ

وذَكَرَ نحوَ هذا الحافظ ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» عن النسائي ثم عقَّبه بقوله: قلتُ: لا منافاة بين الروايتين فقد يكون عند عبدالله بن دينار من الوجهين والله أعلم.

قال أبو عبدالرحمن: الحديث في النسائي (ج٥ ص٣٩) ولم أجد هذا الكلام، فلعلَّه سقط من النسخة المطبوعة. وكذا لم أجده في طبعة الحلبي (ج٥ ص٢٨) فلعله سقط أيضًا.

وقول الحافظ ابن كثير: (ولا منافاة فقد يكون عند عبدالله بن دينار على الوجهين) مقبول لو لم يكن هناك قرينةٌ تدل على وَهَمِ عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة بن الماجشون، أما وقد وجدتْ القرينةُ وهي الظاهِرُ أنَّه سَلَكَ الجادَّةَ وعبدُالرحمن سلك غير الجادة، فترجح رواية من سلك غير الجادة كما في «فتح المغيث» والله أعلم.

وقال الحافظ في «الفتح» (ج٣ ص٢٦٩): قوله عن أبي صالح: كذا رواه عبدالرحمن وتابعه زيدُ بن أسلم، عن أبي صالح، عند مسلم وساقه مطولاً وكذا رواه مالك عن عبدالله بن دينار، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، لكنه وَقَفَه على أبي هريرة وخالفهم عبدالعزيز بن أبي سلمة فرواه عن عبدالله بن دينار ورجحه[1] لكن قال ابن عبدالبر: إن رواية عبدالعزيز خطأٌ بيِّن، لأنه لو كان عند عبدالله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلاً. انتهى.

وفي هذا التعليق نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان، نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبدالعزيز شاذة لأنه سلك الجادة ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه. اهـ

---

(١) ينظر في قوله (رجحه) بل الذي في «تفسير ابن كثير» و«تحفة الأشراف» أن النسائي رجح رواية عبدالرحمن عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا.

قال أبو عبد الرحمن: فالحاصل أن الحديث صحيح عن أبي هريرة وشاذ من حديث ابن عمر.

٢٦٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٧١): حَدَّثَنَا سُرَيجُ بنُ النُّعمَان، حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، أَخبَرَنَا يُونُسُ بنُ عُبَيد، عَن نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَطلُ الغَنِيِّ ظُلمٌ، وَإِذَا أُحِلتَ عَلَى مَلِيءٍ فَاتبَعهُ، وَلا بَيعَتَينِ فِي وَاحِدَةٍ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة يونس بن عبيد: وقال ابن أبي خيثمة: قلت لابن معين: سمعَ يونس من نافع؟ قال: لا. -وفيه أيضًا:- وقال أحمد وأبوحاتم: لم يسمعْ مِن نافع شيئًا. وفيه أيضًا قال الترمذي: قال البخاري: ما أراه من نافع.

وما ذُكِرَ في "جامع التحصيل" أن أبا زرعة قال: أتوهم أنَّ في حديثه شيئًا يدل على أنه سمع منه. فلا يُقبل التَّوَهُّمُ مع التصريح من أحمد ويحيى بن معين وأبي حاتم أنه لم يسمع منه. والله أعلم.

٢٦١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٣): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، أَخبَرَنَا إِسرَائِيلُ، عَن سِمَاكٍ، عَن سَعِيد بنِ جُبَيرٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَشتَرِي الذَّهَبَ بِالفِضَّةِ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَخَذتَ وَاحِدًا مِنهُمَا فَلا يُفَارِقكَ صَاحِبُكَ وَبَينَكَ وَبَينَهُ لَبسٌ».

وقال الإمام أحمد (ج٧ ص١٥٦): حدثنا وكيعٌ حدثنا إسرائيلُ به.

وقال أيضًا ص(٢٦٤): حدثنا يحيى بنُ آدم حدثنا إسرائيلُ به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يتبعه كما في تحقيق أحمد شاكر رحمه الله (ج٧ ص٥٠) من "المسند" بقوله:

هذا حديثٌ لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر موقوفًا.

ثم قال أحمد شاكر رحمه الله: وقال المنذري: قال البيهقي: والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب. وقال شعبة: رفعه لنا سماك بن حرب، وأنا أفرقه. اهـ

ومعنى أفرقه: أي أخافه.

فعلى هذا فالحديث شاذٌّ، ومحاولة أحمد شاكر رحمه الله تصحيحه أن زيادة الثقة مقبولة، هذا إذا لم يخالف من هو أرجح منه، أما وقد خالف سماكًا داودُ بن أبي هند فوقفه، فسماك يعتبر شاذًا لأن داود أرجح منه، والله أعلم.

٢٦٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٢٥): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ سَعِيد بنِ أَبِي هِند، عَن أَبِيه عَنِ ابنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ قَالَ: «اللهمَّ لا تَجعَل مَنَايَانَا بِهَا حَتَّى تُخرِجَنَا مِنهَا».

وقال الإمام أحمد رحمه الله أيضًا (ج٨ ص٢٢٣): حدثنا محمد بن ربيعة، عن عبدالله ابن سعيد به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح بالسند الأول، وفي الثاني رجاله رجال الصحيح، إلا محمد بن ربيعة وهو ثقة، ولكن سعيد بن أبي هند يرسل ولم يصرح بالتحديث، ولا ندري أسمع من ابن عمر أم لم يسمع، ولم يُذكَرْ في شيوخه ابنُ عمر كما في «تهذيب الكمال» وهكذا لم تُذكَرْ له ترجمةٌ في «تحفة الأشراف» عن ابن عمر، فنحن نتوقف في ثبوت الحديث. والله أعلم.

٢٦٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٨): حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الأَوزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي المُطَّلِبُ بنُ عبدالله بنِ حَنطَبٍ، أَنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ يَتَوَضَّأُ

ثَلاثًا ثَلاثًا، وَيُسنِدُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدت رجاله رجال الصحيح، ولكن أبا حاتم يقول: إن رواية المطلب بن عبدالله بن حنطب عن ابن عمر مرسلة. كما في «تهذيب التهذيب».

٢٦٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٩١٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدالمَلِكِ بنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سُلَيمٍ الطَّائِفِيُّ، عَن عُبَيدِالله بنِ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن بَيعِ الوَلاءِ وَعَن هِبَتِهِ.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وإليك ما قاله أبوزرعة الرازي كما في «العلل» لابن أبي حاتم (ج٢ ص٥٣) قال: الصحيح: عبيدالله، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعًا، ثم ذكره بسنده إلى حماد بن سلمة، عن عبيدالله بن عمر، عن عبدالله بن دينار به. وبسنده إلى عبدالله بن نمير، عن عبيدالله، عن عبدالله به. اهـ المراد منه.

قال أبوعبدالرحمن: وحديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الصحيحين ولا يعرف الحديث إلا من طريق عبدالله بن دينار حتى قال مسلم في «صحيحه»: الناس عيالٌ في هذا على عبدالله بن دينار.

٢٦٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٤٤): حَدَّثَنَا رَاشِدُ بنُ سَعِيدٍ الرَّمْلِيُّ، وَعُبَيدُالله بنُ الجَهمِ الأَنْمَاطِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا ضَمرَةُ بنُ رَبِيعَةَ، عَن سُفيَانَ، عَن عبدالله بنِ دِينَارٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمتَ عليه بأنه حسن، ولكن في «تهذيب التهذيب» في ترجمة ضمرةَ بن ربيعةَ -بعد ذكر أنه وثّقه أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد- ذكر أن الإمام أحمد أنكرَ على ضَمرَةَ هذا الحديث وردَّه ردًّا شديدًا، وقال: لو

قال رجل إن هذا كَذِبٌ لما كان مُخطِئًا، وأخرجه الترمذي وقال: لا يُتَابع ضمرةُ عليه وهوخطأٌ عند أهل الحديث. اهـ

وذكر الحافظ الذهبي في ”الميزان“ أن ضمرة تفرد بهذا الحديث.

وقال النسائي (٤٨٩٧): بعد إخراجه الحديث: وهو حديثٌ منكر. والله أعلم. اهـ

٢٦٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٤٥): حَدَّثَنَا حَرمَلَةُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ وَهبٍ، أَخبَرَنِي ابنُ لَهِيعَةَ (ح) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي مَريَمَ، أَنبَأَنَا اللَّيثُ بنُ سَعدٍ، جَمِيعًا عَن عُبَيدِالله بنِ أَبِي جَعفَرٍ، عَن بُكَيرِ بنِ الأَشَجِّ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن أَعتَقَ عَبدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُ العَبدِ لَهُ إِلا أَن يَشتَرِطَ السَّيِّدُ مَالَهُ، فَيَكُونَ لَهُ».

وَقَالَ ابنُ لَهِيعَةَ: «إِلا أَن يَستَثنِيَهُ السَّيِّدُ».

وقال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٠ ص٥٠٣): حدثنا أحمدُ بن صالحٍ، قال: أنبأنا ابنُ وهبٍ، قال: أخبرني ابن لهيعةَ، والليث بن سعد، عن عبيدالله بن أبي جعفر به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، وابن لهيعة متابَع كما ترى، ولكن إليك ما قاله الحافظ ابنُ القيم رحمه الله في ”تَهذيب السنن“ (ج١٠ ص٥٠٣ مع ”عون المعبود“) قال رحمه الله: وهذا الحديث يعدُّ في أفراد عبيدالله هذا، وقد أنكَرَهُ عليه الأئمة. قال الإمام أحمد وقد سئل عنه: يرويه عبيدالله بن أبي جعفر عن أهل مصر وهو ضعيف في الحديث كان صاحب فقهٍ، وأما في الحديث فليس هو بالقوي. وقال أبوالوليد: هذا الحديث خطأ.

ثم قال ابن القيم: وهذا كما قاله الأئمة، فإن الحديث المحفوظ عن سالم إنما هو في البيع «مَن بَاعَ عَبدًا فَمَالُهُ لِلبَائِعِ، إلا أَن يَشتَرِطَ المُبتَاع» هذا هو المحفوظ عنه. إلى أن قال: وأما قصة العتق فإنّها وَهَمٌ من ابن أبي جعفر خالف فيها الناس.

قال البيهقي في روايته: وهي خلاف رواية الجماعة. اهـ المراد من «تهذيب السنن».

٢٦٧- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٦٢٨): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جعفَرٍ، حَدَّثَنَا معمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: أَسلَمَ غيلانُ بنُ سَلَمَةَ وَتَحتَهُ عَشرُ نِسوَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبيُّ ﷺ: «خُذ مِنهُنَّ أَربَعًا».

الحديث ظاهر سنده الصحة، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله بعد أن ذَكَرَه (ج٤ ص٣٧٨) من طريق هنادٍ أخبرنا عبدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر به. قال: هكذا رواه معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديثٌ غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري وحمزة قال: حُدِّثتُ عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرُ نسوة....

قال محمد: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيفٍ طلّق نساءه فقال له عمر: لتراجعنَّ نساءك أو لأرجمن قبرك كما رُجِمَ قبر أبي رغال. اهـ

وراجع بقية الكلام على هذا الحديث في «نيل الأوطار» (ج٦ ص١٧٠) تجد أن أبا حاتم وأبا زرعة وأحمد قد أعلُّوا هذا الحديث. والله أعلم.

٢٦٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٩ ص٧٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابنُ إِدرِيسَ، قَالَ: سَمِعتُ الحَسَنَ بنَ عُبَيدِاللهِ، عَن سَعدِ بنِ عُبَيدَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابنُ عُمَرَ رَجُلاً يَحلِفُ: لا وَالكَعبَةِ. فَقَالَ لَهُ ابنُ عُمَرَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن حَلَفَ بِغَيرِ اللهِ فَقَد أَشرَكَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع قال البيهقي (ج١٠ ص٢٩): وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر، أَخبَرَنَا أَبوعَبدِالله الحَافظ، أنبأَ أَحمَدُ بنَ جعفَرٍ، هُوَ القَطِيعِي، ثَنَا عَبدُالله بنُ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن مَنصُورٍ، عَن سَعدِ بنِ عُبَيدَةَ قَالَ:

كُنتُ عندَ عَبدالله بنِ عُمَرَ رَضيَ الله عَنهُمَا فَقُمتُ وَتَرَكتُ رَجُلاً عِندَهُ مِن كِندَةَ فَأَتيتُ سَعيدَ بنَ المُسَيَّبِ قَالَ: فَجَاءَ الكِندِيُّ فَزِعًا. فَقَالَ: جَاءَ ابنَ عُمَرَ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَحلفُ بالكَعبَةِ؟ فَقَالَ: لا، وَلَكِن احلف بِرَبِّ الكَعبَةِ، فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ يَحلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَحلِف بِأَبِيكَ، فَإِنَّهُ مَن حَلَفَ بِغَيرِ الله فَقَد أَشرَكَ».

وجاء بيان المجهول أنه محمد الكندي كما في «مسند أحمد» (ج٢ ص٦٩) ومحمد الكندي ترجمته في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج٨ ص١٣٢) وهو مجهول، قاله أبوحاتم.

وأما ما رواه الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٥٨) فقال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن سَعدِ بنِ عُبَيدَةَ، قَالَ: كُنتُ مَعَ ابنِ عُمَرَ فِي حَلقَةٍ، قَالَ: فَسَمِعَ رَجُلاً فِي حَلقَةٍ أُخرَى وَهُوَ يَقُولُ: لا وَأَبِي، فَرَمَاهُ ابنُ عُمَرَ بِالحَصَى فَقَالَ: إِنَّهَا كَانَت يَمِينَ عُمَرَ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنهَا وَقَالَ: «إِنَّهَا شِركٌ».

وكذا ذكره ص (٦٠) سندًا ومتنًا، فهذه الرواية محمولة على رواية منصور إذ في رواية منصور أنه لم يَسمَعْه، إذ يحتمل أنه سمع رجلاً في حلقةٍ أخرى لم يكن فيها، ثم منصور أثبت وأتقنُ من الأعمش، والأعمش أيضًا مدلس.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (ج٢ ص٣٠٠) بعد ذِكرِه من طريق منصور: فوقفنا على أن منصورَ بن المعتمر قد زاد في إسناد هذا الحديث على الأعمش وعلى سعيد بن مسروق عن سعد بن عبيدة رجلاً مجهولاً بينه وبين ابن عمر في هذا الحديث ففسد بذلك إسناده. اهـ المراد منه.

فعلم أن الحديث ضعيفٌ، والحمد لله.

٢٦٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٩١): حَدَّثَنَا أبوعُبَيدَةَ الحَدَّادُ، عَن عَاصِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن الوَحدَةِ، أَن يَبِيتَ الرَّجُلُ وَحدَهُ، أَو يُسَافِرَ وَحدَهُ.

أبوعبيدة اسمه عبدالواحد بن واصل، وهو من رجال البخاري كما في «تهذيب التهذيب» فرجاله رجال الصحيح، ولكنه شاذٌّ، فقد خالفَ أبا عبيدة هاشمُ بنُ القاسم عند أحمد (ج٢ ص١٢٠)، ومحمدُ بن عبيد وهو الطنافسي عند أحمد (ج٢ ص٢٤) وص(٦٠)، وسفيانُ بن عيينة عند أحمد (ج٢ ص٨٦)، وأبوالوليد وهو هشامُ بن عبدالملك الطيالسي عند البخاري (ج٦ ص١٣٧)، وأبونعيم وهو الفضلُ بن دكين عند البخاري أيضًا (ج٦ ص١٣٧)، والهيثمُ بن جميل عند الدارمي (ج٢ ص٢٨٩)، وبشرُ بن المفضل عند الحاكم (ج٢ ص١٠١)، ووكيع كما في «الموارد» ص(٤٨٤).

فهؤلاء ثمانية منهم من هو بمفرده أرجح من أبي عبيدة عبدالواحد بن واصل.

ثم أيضًا عمر بن محمد يتابع أخاه عاصمًا كما عند أحمد (ج٢ ص١١٢)، وعند النسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الاشراف» والراوي عنه عند أحمدَ، مؤملُ بن إسماعيل، وهو ضعيفٌ ولكنه تابعه محمدُ بن ربيعة عند النسائي.

ففي «التحفة»: وعن المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي، عن محمد بن ربيعة، عن عمر ابن محمد بن زيد العمري، عن أبيه به.

سند المتابعة عند النسائي كما في «تحفة الأشراف»:

المغيرة بن عبدالرحمن: وثقه النسائي ومسلمة كما في «تهذيب التهذيب».

ومحمد بن ربيعة وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني كما في «تهذيب التهذيب».

وعمر بن محمد بن زيد من رجال الشيخين كما في «تهذيب التهذيب».

فالمتابعة صحيحة والحمد لله.

واللفظ المحفوظ: «لَو يَعلَمُ النَّاسُ مَا في الوَحدَةِ مَا أَعلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيلٍ وَحدَهُ» لفظ البخاري.

٢٧٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٣ ص١٧٥): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشقِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ إِسمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيبٍ، أَنبَأَنَا

عبدالله بنُ العَلاءِ بن زَبر، عَن سَالِمِ بنِ عبدالله، عَن عبدالله بنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى صَلاةً فَقرَأَ فيهَا فَلُبِسَ عَلَيه، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ لأُبَيٍّ: «أَصَلَّيتَ مَعَنَا»؟ قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ؟».

أي: أن تفتح عليَّ، كما في "عون المعبود" وعزاه لابن حبان وهو في "تقريب الإحسان إلى صحيح ابن حبان" (ج٦ ص١٣، ١٤).

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، وقد كتبته في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" فعسى الله أن ييسر حذفه، وذلك أن ابن أبي حاتم قال (ج١ ص٧٧): سألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن إسماعيل فذكره. قال أبي: هذا وَهَم دخل لهشام بن إسماعيل حديثٌ في حديث، نظرتُ في بعض أصناف محمد بن شعيب فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن النبي ﷺ صلى فترك آية. هكذا مرسل.

ورأيت بجنبه حديث عبدالله بن العلاء، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه سئل عن صلاة الليل فقال: «مَثنَى مَثنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبحَ...» فعلمتُ أنه سقط على هشام ابن إسماعيل متن حديث عبدالله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبدالله بن العلاء ابن زبر، وهذا حديثٌ مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة.

فلما قدمت السفرة الثانية رأيت هشام بن عمار يحدث به عن محمد بن شعيب فظننتُ أن بعض البغداديين أدخلوه عليه، فقلت له: يا أبا الوليد ليس هذا من حديثك؟ فقال: أنتَ كتبت حديثي كلَّه؟ فقلت: أما حديث محمد بن شعيب فإني قدمت عليك سنة بضعة عشر، فسألتني أن أُخرِجَ لك مسند محمد بن شعيب، فأخرجتَ إليَّ حديث محمد بن شعيب فكتبت لك مسنده. فقال: نعم هي عندي بخطك قد أعلمت الناس أن هذا بخط أبي حاتم، فسكتَ. اهـ

٢٧١- قال البزار رحمه الله كما في "كشف الأستار" (ج٢ ص٢٠٢): حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عَبدِالله، قَالَ: حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ عَيَّاشٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن أبي الضُّحَى، عَن مَسرُوق، عَن عَبدالله، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «لا تَرجعُوا بَعدِي كُفَّارًا، يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعضٍ، وَلا يُؤخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيه، وَلا بِجَرِيرَةِ أَخِيه».

وَحَدَّثَنَاهُ عِيسَى بنُ مُوسَى الشَّامِيُّ، ثَنَا يَحيَى بنُ أَبِي بُكَيرٍ، ثَنَا أَبُوبَكرِ بنُ عَيَّاشٍ.

قال الهيثمي قلتُ: فذَكَرَ نَحوَه.

قال البزار: لا نَعلَمُه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وقد رُوِيَ نحوه مِن وجهٍ آخر وروي بألفاظٍ من وجوهٍ مختلفةٍ.

هذا الحديث بالسند الأول رجاله رجال الصحيح، والحديث في النسائي (ج٧ ص ١٢٦، ١٢٧) واستفدنا منه فوائد.

الأولى: أن الحديث في النسائي فليس من شرط "زوائد البزار".

الثانية: أن عبدالله هو ابن عمر، وكان المتبادر إلى الذهن أنه ابن مسعود، لأن هذه السلسلة تنتهي إلى ابن مسعود كثيرًا.

الثالثة: أن الراجح في الحديث من هذه الطريق الإرسال، فقد ذكره النسائي من حديث شريك وأبي بكر بن عياش، عن الأعمش ثم قال: هذا خطأ، والصواب: مرسل، ثم ذكره من طريق أبي معاوية ويعلى بن عبيد عن الأعمش مرسلاً.

٢٧٢- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٦ ص٣): حَدَّثَنَا أَبُوالسَّائِبِ سَلمُ ابنُ جُنَادَةَ الكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا حَفصُ بنُ غِيَاث، عَن عُبَيدِالله بنِ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نَأكُلُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ وَنَحنُ نَمشِي،

وَنَشرَبُ وَنَحنُ قِيَامٌ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِن حَدِيثِ عُبَيدِالله بنِ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، وَرَوَى عِمرَانُ بنُ حُدَيرٍ هَذَا الحَدِيثَ عَن أَبي البَزَرِيِّ، عَن ابنِ عُمَرَ وَأَبو البَزَرِيِّ اسمُهُ يَزِيدُ بنُ عُطَارِدٍ.

هذا الحديث ظاهره الحسن.

وأخرجه الدارمي (٢١٢٦)، وابن حبان (٥٣٢٢،٥٣٢٥)، وابن أبي شيبة (٢٤١٠٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، وأحمد (٥٨٧٤)، وابنه في «الزوائد» بنفس الرقم، والخطيب في «التاريخ» (ج٨ ص١٩٥-١٩٦) من طرق عن حفص بن غياث عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

وقد تابع سلمَ بن جنادة في روايته عن حفص بن غياث أبوبكر بن أبي شيبة، ومن خلال الطرق يثبت أن مدار هذا الحديث على حفص بن غياث، وهذا إسناد ظاهره الصحة إلا أنه معل بعلّةٍ خفية عجيبة، فقد جاء في «علل الترمذي الكبير» (ج٢ ص٧٩١) قال الترمذي رحمه الله: ما جاء في الرخصة في الشرب قائمًا: حدثنا أبوالسائب حدثنا حفص بن غياث.. فذكر الحديث، ثم قال: فسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه نظرٌ! ثم قال الترمذي: لا يعرف عن عبيدالله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يعرف من حديث عمران بن حدير عن أبي البزري عن ابن عمر. اهـ

وإن كنت تريد المزيد على الحديث راجعت «تاريخ الخطيب» (ج٨ ص١٩٥). اهـ مختصرًا من كلام رضا المصري.

٢٧٣ ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (٦٢٠١): حَدَّثَنَا أَبوالجَوَّابِ، حَدَّثَنا عَمَّارُ ابنُ رُزَيقٍ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَغفِرُ اللهُ لِلمُؤَذِّنِ مَدَّ صَوتِهِ، وَيَشهَدُ لَهُ كُلُّ رَطبٍ وَيَابِسٍ سَمِعَ صَوتَهُ».

قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/٢٠٥ ح٣٠٠): رواه البيهقي من وجهين عن الأعمش فقال تارة عن أبي صالح، وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة، ومن طريق أخرى عن مجاهد، عن ابن عمر. وقال الدارقطني: الأشبه أنه عن مجاهد مرسل. اهـ

٢٧٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٣٨٣): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُوكُرَيبٍ، وَأَحْمَدُ بنُ سِنَانٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُوأُسَامَةَ، عَن عُبَيدِالله بنِ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَهَا فَسَلَّمَ في الرَّكعَتَينِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو اليَدَينِ: يَا رَسُولَ الله أَقَصُرَت أَم نَسِيتَ؟ قَالَ: «مَا قَصُرَت وَمَا نَسِيتُ»، قَالَ: إِذًا فَصَلَّيتَ رَكعَتَينِ، قَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو اليَدَينِ؟» قَالُوا: نَعَم، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكعَتَينِ، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجدَتَي السَّهوِ.

وأخرجه أبوداود رحمه [illegible]: حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت، أخبرنا أبوأسامة، (ح) أخبرنا محمد بن العلاء، [illegible]سامة، أخبرني عبيدالله به.

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في «العلل» (ج١ ص٩٩): سألت أبي عن حديث رواه أبوأسامة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قصة ذي اليدين. قال أبي: هذا حديثٌ منكر، أخاف أن يكون أخطأ فيه أبوأسامة.

٢٧٥- قال الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار» (ج٧ ص٨٣): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ أَبِي دَاودَ[1] قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَبدِالرَّحمَنِ الجُمَحِيُّ، عَن عُبَيدِالله بنِ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: جَاءَ

---

(١) مترجم في «السير» (ج١٢ ص٦١٢) وصفه الذهبي بأنه حافظ متقن.

رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقَالَ: أَوصِنِي، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تُشرِكُ بالله عَزَّ وَجَلَّ شَيئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاةَ، وَتُؤتِي الزَّكَاةَ، وَتَحُجُّ، وَتَعتَمِرُ، وَتَسمَعُ وَتُطِيعُ، وَعَلَيكَ بالعَلانِيَةِ، وَإِيَّاكَ وَالسِّرَّ».

هذا الحديث ظاهره الصحة، ولكن الإمام البخاري رحمه الله يقول في «التاريخ» (ج٣ ص٤٩٤) في ترجمة سعيد بن عبدالرحمن الجمحي: قال ابن صباح: حدثنا سعيد، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «عليكَ بالعلانية». وقال محمد ابن بشر، عن عبيدالله، عن يونس، عن الحسن، عن عمر، قوله مثله، وهذا أصح.

وذكره ابن عدي (ج٣ ص١٢٣٥) في ترجمة سعيد بن عبدالرحمن الجمحي من طريق البخاري به. وذكر عن البخاري أنه قال: وإرساله أصح. اهـ

وذكر الحاكم (ج١ ص٥١) عن محمد بن يحيى الذهلي مثل قول البخاري. اهـ

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبي زرعة أنه قال: يروى هذا الحديث عن عبيدالله عن يونس عن الحسن قال: جاء رجل إلى عمر... فذكر الحديث. اهـ

٢٧٦- قال الحاكم رحمه الله (ج٤ ص٢٤٤): حَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، ثَنَا بَحرُ بنُ نَصرِ بنِ سَابِقٍ الخَولانِيُّ، ثَنَا أَسَدُ بنُ مُوسَى، ثَنَا أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ، عَن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي عَبدُالله بنُ دِينَارٍ، عَن عَبدِالله بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَامَ بَعدَ أَن رَجَمَ الأَسلَمِيَّ، فَقَالَ: «اجتَنِبُوا هَذِهِ القَاذُورَةَ الَّتِي نَهَى اللهُ عَنهَا فَمَن أَلَمَّ فَلْيَستَتِرْ بِسِترِ الله وَلْيَتُب إِلَى الله، فَإِنَّهُ مَن يُبدِ لَنَا صَفحَتَهُ نُقِمْ عَلَيهِ كِتَابَ الله عَزَّ وَجَلَّ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه. اهـ

كذا قال الحاكم رحمه الله، وأسد بن موسى لم يخرج له البخاري إلا تعليقًا، و لم يخرج له مسلم كما في «التقريب». وله متابع عند البيهقي (ج٨ ص٣٣٠): عبدالوهاب

الثقفي متابعة قاصرة، ومتابعٌ آخر عند البيهقي أيضًا هارونُ بن موسى الفروي، وهو لا بأس به كما في "التقريب".

وقال الطحاوي في "مشكل الآثار" (ج١ ص٨٦): وما قد حدثنا يونس -وهو ابن عبدالأعلى الصدفي- أخبرني أنس بن عياض الليثي، عن يحيى، حدثني عبدالله بن دينار مولى ابن عمر، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ ثم ذكر الحديث حرفًا حرفًا. قلت: وهذا مرسل.

وقال عبدالرزاق في "المصنف" (ج٧ ص٣٢٠) قال ابن جريج: فأخبرني يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن دينار مولى ابن عمر، أنه بلغه أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فذكر الحديث. وهذا مرسلٌ كما ترى.

وقال عبدالرزاق (ج٧ ص٣٢٣): قال ابن عيينة: فأخبرني عبدالله بن دينار، قال: قام النبي ﷺ وذكر الحديث. فسفيانُ بن عيينة يخالف يحيى بن سعيد الأنصاري، وسفيان أرجح من يحيى بن سعيد، ويحيى بن سعيد قد اختلف عليه فيه كما ترى.

والحديث ذكره العقيلي في "الضعفاء" في ترجمة عبدالله بن دينار (ج٢ ص٢٤٨) وأنه اضطرب فيه عبدالله بن دينار فقال: حدثنا روح بن الفرج القطان، قال: حدثنا أبوسعيد قال: حدثنا عبدالرحيم بن سليمان. قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن دينار. قال الجعفي: أراه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ لما رَجَمَ الأسلمي الذي أخبره عن نفسه أنه زنا، فرجمه قام في الناس فقال: «اجتَنِبُوا هَذِهِ القَاذُورَاتِ الَّتِي نَهَى اللهُ عَنهَا وَمَن أَلَمَّ فَليَستَتِرَ بِسِترِ اللهِ عزَّ وجلَّ» .

حدثنا إبراهيم بن محمد، قال: حدثنا أبويعلى محمد بن الصلت التوزي، قال: حدثنا أبوضمرة، عن يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ لما رجم الأسلمي خطب فقال: «يا أيُّها النَّاسُ قدَّرنا لكم أن تَنتَهوا عن هذهِ القَاذُورَةِ التي نَهاكم الله عنها فمن أَلَمَّ بشيءٍ فليستتِرْ بسترِ الله، فإنَّه مَن يبدِ لنا صفحته نُقِمْ عليه كتاب الله».

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج. وحدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا حسين بن حسن، قال: حدثنا عبدالوهاب الثقفي، قال: سمعت يحيى بن سعيد، وقال ابن جريج: أخبرنا يحيى بن سعيد يقول: أخبرني عبدالله بن دينار، أنه بلغه أن النبي ﷺ لما رجم الأسلمي فذَكَرَ نحوَه.

حدثنا بشر بن موسى، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال، حدثنا بهذا الحديث يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن دينار، ثم سألت ابن دينار عنه، فقال: قال رسول الله ﷺ على المنبر: «اجتنبُوا هذه القَاذُورَةَ».. فذكره.

وقد تقدم أن العقيلي قال: إن عبدالله بن دينار اضطَرَبَ فيه. اهـ

وتعقّبه الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة عبدالله بن دينار وقال: إن الاضطراب من غيره. فالحافظ الذهبي يقر الاضطراب ولكنه ينفيه عن عبدالله بن دينار.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "التلخيص الحبير" (ج٤ ص١١٦) وذكره الدارقطني في "العلل" وقال: رُوِيَ عن عبدالله بن دينار مسندًا ومرسلاً والمرسل أشبه. اهـ

٢٧٧- قال الحاكم رحمه الله (ج٢ ص٥٧): حَدَّثَنَا أَبوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، ثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيمَانَ، ثَنَا الخَصِيبُ بنُ نَاصِحٍ، ثَنَا عَبدُالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَردِيُّ، عَن مُوسَى بنِ عَقبَةَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَن بَيعِ الكَالِي بِالكَالِي.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه.

هذا الحديث ظاهر سنده الحُجِيَّة، وموسى بن عقبة ثِقَة حجة إمام في المغازي من رجال الجماعة كما في "التقريب".

لكن قد رواه البيهقي (ج٥ ص٢٩٠) من طريق موسى عن نافع به، ولم يسمِّ موسى ثم قال: موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي وشيخنا أبوعبدالله -أي الحاكم- قال في روايته: عن موسى بن عقبة، وهو خطأٌ، والعجب من أبي الحسن الدارقطني شيخ

عصره روى هذا الحديث في كتاب «السنن» عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا، فقال: عن موسى بنِ عقبة، وشيخُنَا أبوالحسن رواه لنا عن أبي الحسن المصري في الجزء الثالث عن سنن المصري فقال: عن موسى غيرَ منسوبٍ، ثم أردفه المصري بما أخبرنا... وساق الحديث عن أبي عبدالعزيز الربذي، عن نافع، عن ابن عمر به... أبوعبدالعزيز الربذي هو موسى بن عبيدة. اهـ

ثم قال بعد سندٍ آخر: قال أبوأحمد: وهذا معروفٌ بموسى بن عبيدة عن نافع. قال الشيخ رحمه الله -أي البيهقي:- وقد رواه عبيدالله بن موسى وزيد بن الحباب وغيرهما عن موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر. اهـ

موسى بن عبيدة قال أحمد: لا يُكتبُ حديثه. وقال النسائي وغيره: ضعيف، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: لا يحتج بحديثه. اهـ المراد من «الميزان».

وقد ذكر ابن عدي الحديث في «الكامل» (ج٦ ص٢٣٣٥) ثم قال في آخر الترجمة (ص٢٣٣٦): وهذه الأحاديث التي ذكرتُها لموسى بن عبيدة بأسانيد مختلفة عامتها مما ينفرد بِها من يرويها عنه وعامتها متونُها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بَيِّنٌ. اهـ

وقال الشيخ الألباني في «الإرواء» (ج٥ ص٢٢١) نقلاً عن «التلخيص»: وقد جزم الدارقطني في «العلل» بأن موسى بن عبيدة تفرد به، فهذا يدل على أن الوهم في قوله: موسى بن عقبة، من غيره.اهـ

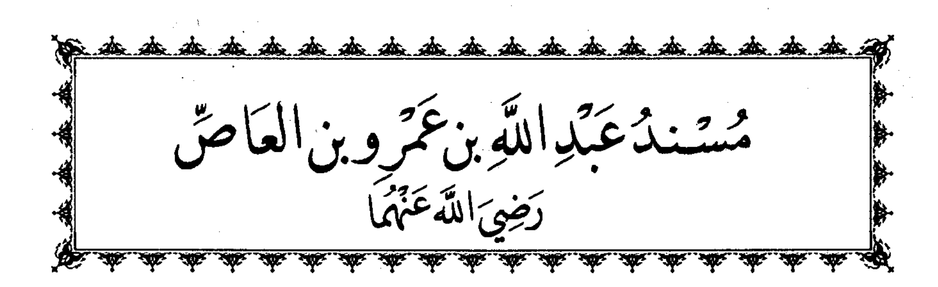
قال الشيخ الألباني: وأنا أظن أن الوهم من ابن ناصح، فهو الذي قال ذلك لأن توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين: الدارقطني والحاكم والله أعلم. ثم ذكر الحافظ عن الشافعي أنه قال: أهل الحديث يوهنون الحديث.

وعن الإمام أحمد قال: ليس في هذا حديث يصحُّ، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين. وقال الحافظ في «بلوغ المرام»: رواه إسحاق والبزار بإسناد ضعيف. اهـ المراد.

٢٧٨ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٣٣١): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا طَلحَةُ بنُ يَحيَى، عَن يُونُسَ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَرفَعُوا أَبصَارَكُم إِلَى السَّمَاءِ أَن تَلتَمِعَ». يَعنِي: فِي الصَّلاةِ.

هذا حديث ظاهره الحسن، فطلحة بن يحيى وهو الأنصاري الدمشقي الظاهر أن حديثه لا ينْزل عن الحسن. لكن قال أبوحاتم كما في «العلل» لولده (ج١ ص١٣٠): وَهِمَ يونس بن يزيد روى بالحجاز عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وأخطأ فيه، وروى مرة عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وهو الصحيح. اهـ

قلتُ: وحديث يونس عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قد ذكرته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين». والحمد لله.



٢٧٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص١٥٩): حَدَّثَنَا إِسحَاقُ بنُ يُوسُفَ الأَزرَقُ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ الثَّورِيُّ، عَن عَلقَمَةَ بنِ مَرثَد، عَنِ القَاسِمِ يَعني ابنَ مُخَيمِرَةَ، عَن عبدالله بنِ عَمرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَحَدٌ مِن النَّاسِ يُصَابُ بِبَلاءٍ فِي جَسَدِه إلا أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ المَلائكَةَ الَّذِينَ يَحفَظُونَهُ فَقَالَ: اكتُبُوا لِعَبدِي كُلَّ يَومٍ وَلَيلَةٍ مَا كَانَ يَعمَلُ مِن خَيرٍ مَا كَانَ فِي وِثَاقِي».

هذا حديثٌ رجاله رجال الصحيح، ولكن في «تهذيب التهذيب» وقال الدوري: عن ابن معين: لم نسمع أنه سمع من أحدٍ من الصحابة.اهـ يعني أن قاسمًا لم يسمع من أحدٍ من الصحابة.

وأما ما ذكر ابن حبان أنه سأل عائشة عما يلبس المحرم؟، فإن ثبت كان مخصَّصًا بعائشة، والله أعلم.

٢٨٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص١٦٣): حَدَّثَنَا ابنُ نُمَير، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَمرٍو، عَن أَبِي الزُّبَيرِ، عَن عبدالله بنِ عَمرٍو، سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيتُم أُمَّتِي تَهَابُ الظَّالِمَ أَن تَقُولَ لَهُ: إِنَّكَ أَنتَ ظَالِمٌ، فَقَد تُوُدِّعَ مِنهُم». وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسفٌ، وَمَسخٌ، وَقَذفٌ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، والحسن بن عمرو وهو الفقيمي ولكن أبا الزبير وهو محمد بن مسلم بن تدرس المكي قال العلائي في ترجمته: إن ابن معين وأبا حاتم قالا: لم يسمع من عبدالله بن عمرو بن العاص.

٢٨١- قال عبدالرزاق رحمه الله (١٧١٣): عَن الثَّورِيِّ، عَن خَالد الحَذَّاء، عَن القَاسمِ بنِ رَبيعَةَ، عَن عُقبَةَ بنِ أَوسٍ السَّدُوسِيِّ، عَن رَجُلٍ من أَصحَابِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: لَمَّا قَدمَ النَّبيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ: «لا إِلَهَ إِلاَّ الله وَحدَهُ صَدَقَ وَعدَهُ، وَنَصرَ عَبدَهُ، وَهَزَمَ الأَحزَابَ وَحدَهُ، أَلا إِنَّ كُلَّ مَأثُرَة، تُعَدُّ وَتُدَّعَى وَمَالٍ وَدَم تَحتَ قَدَمَيَّ هَاتَينِ إِلاَّ سدَانَة البَيت وَسقَايَة الحُجَّاجِ، أَلا إِنَّ قَتيلَ الخَطَأ قَتيلُ السَّوطُ وَالعَصَا»، قَالَ القَاسمُ: منهَا أَربَعُونَ في بُطُونها أَولادُهَا. قَالَ خَالدُ: وَقَالَ غَيرُ القَاسمِ: مِائَةٌ، منهَا أَربَعُونَ في بُطُونهَا أَولادُهَا.

ورواه أحمد رحمه الله (ج٥ ص٤١١-٤١٢) عن إسماعيل، عن خالد به نحوه، غير أنه قال عن رجل[١] من أصحاب النبي ﷺ.

وروى نحوه أبوداود (٤٥٤٧) عن سليمان بن حرب، ومسدد، عن حماد، عن خالد به وقال فيه: عن عبدالله بن عمرو.

ورواه أيضًا النسائي (ج٨ ص٤١) نحوه، عن يحيى بن حبيب بن عربي عن حماد عن خالد به، وقال عن عبدالله بن عمرو.

وروى نحوه ابن ماجه (ج٢ ص٨٧٧) عن محمد بن يحيى عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن خالد به. وقال فيه: عن عبدالله بن عمرو أيضًا.

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدته صالحًا للحجية، على اختلاف على خالد

---

(١) الصحابي المبهم هو عبدالله بن عمرو كما في الطريق الأخرى.

الحذاء، بوّب عليه النسائي رحمه الله (ج٨ ص٤٠-٤١) ولا يضرُّ.

وقد ذكره ابن ماجه عن أيوب بدل خالد بسند صحيح لكن سقط منه عقبة بن أوس فقد رواه عن القاسم بن ربيعة عن عبدالله بن عمرو مباشرة.

والحديث معل فقد قال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» ترجمة (٥٢٨): عقبة ابن أوس، عن عبدالله بن عمر أو عبدالله بن عمرو، قال ابن الغلابي فيما رواه إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد: لم يسمع منه.



مُسندُ أَبِي مُوسَى الأشعري
عَبْدِاللهِ بن قَيس رَضِيَ اللهُ عَنْه

٢٨٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٩٩): حَدَّثَنَا عبدالله بنُ مُحمَّد، (قَالَ عَبدُالله بنُ أحمَد: وَسَمِعتُهُ أَنَا من عبدالله بنِ مُحَمَّد بنِ أَبي شَيبَةَ) حَدَّثَنَا مُعتَمرُ بنُ سُلَيمَانَ، عَن عَبَّادِ بنِ عَبَّاد، عَن أَبي مِجلَزٍ، عَن أَبي مُوسَى قَالَ: أَتيتُ النَّبيَّ ﷺ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، وَقَالَ: «اللهمَّ أَصلِح لِي دِينِي، وَوَسِّع عَلَيَّ فِي ذَاتِي، وَبَارِك لِي فِي رِزقِي».

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتهم رجال الصحيح، وقد صحَّحَه النووي كما في «تخريج عمل اليوم والليلة» للنسائي قال المخرج: وخالفه الحافظ ابن حجر فقال: لأن أبا مجلز في سماعه من أبي موسى نظر، وقد عهد منه الإرسال عمَّن لم يَلقَه. اهـ المراد منه.

٢٨٣- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٥ ص٣٨٣): حَدَّثَنَا إِسحَقُ بنُ مَنصُورٍ، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ نُمَيرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن سَعِيدِ ابنِ أَبِي هِند، عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «حُرِّمَ لِبَاسُ الحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأُحِلَّ لإِنَاثِهِم».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

إذا نظرت في السند وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الحديث منقطع قال الحافظ

العلائي في "جامع التحصيل" في ترجمة سعيد بن أبي هند: قال أبوحاتم: لم يلقَ أبا موسى الأشعري. اهـ

والحديث في "مسند أحمد" (ج٤ ص٣٩٢) و (٣٩٣) عن سعيد بن أبي هند، عن رجلٍ عن أبي موسى.

٢٨٤- قال أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٢٨٣): حَدَّثَنَا عَبدالله بنُ مَسلَمَةَ، عَن مَالكٍ، عَن مُوسَى بنِ مَيسَرَةَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي هِندٍ، عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَن لَعِبَ بالنَّردِ فَقَد عَصَى الله وَرَسُولَهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا موسى بن ميسرة وقد وثَّقه ابن معين والنسائي كما في "تَهذيب التهذيب" على أنه قد تُوبِع، قال ابن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢٣٧): حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، ثنا عبدُالرحيم بن سليمان، وأبوأسامة، عن عبيدِالله بن عمر، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى فذكره.

فهذا السند ظاهره أنه على شرط الشيخين، ولكن في "جامع التحصيل" أن سعيد ابن أبي هند لم يلق أبا موسى الأشعري قاله أبوحاتم.

٢٨٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٤١٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: ثَنَا عَلِيُّ بنُ عَلِيِّ بنِ رِفَاعَةَ، عَن الحَسَنِ عَن أَبِي مُوسَى رَضِيَ الله تَعَالَى عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يُعرَضُ النَّاسُ يومَ القِيَامَةِ ثَلاثَ عَرَضَاتٍ، فَأَمَّا عَرَضَتَانِ فَجِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَعِندَ ذَلِكَ تَطِيرُ الصُّحُفُ في الأَيدِي، فَآخِذٌ بِيَمِينِه، وَآخِذٌ بشِمَالِه».

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا علي بن علي بن رفاعة، وقد وثَّقه ابن معين وأبوزرعه كما في "تَهذيب التهذيب"، وتكلم فيه أبوحاتم. وأبوحاتم رحمه الله من المتشددين في الجرح، ولكن الحديث ضعيفٌ من أجل أن الحسن

لم يسمع من أبي موسى، قاله ابن المديني كما في «تهذيب التهذيب».

٢٨٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٣١١): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سِنَان، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، عَن سُلَيمَانَ التَّيمِيِّ، وَسَعِيد بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن الحَسَنِ، عَن أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا التَقَى المُسلمَان بسَيفَيهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقتُولُ في النَّارِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتلَ صَاحِبِهِ».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، وقد قال البوصيري في الزوائد: هذا إسنادٌ صحيحٌ ورجاله ثقات. اهـ

ثم نظرت في «تهذيب التهذيب» فوجدت أن الحسن لم يسمع من أبي موسى، قاله علي بن المديني. وفيه أيضًا: وقال البزار: ولا أحسبه سمع من أبي موسى. اهـ

والحديث في «الصحيحين» من حديث الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيزداد حديث أبي موسى ضعفًا لشذوذه.

٢٨٧- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٨ ص٢٤٨): أَخبَرَنَا عَمرُو بنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدالأعلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي بُردَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي مُوسَى أَنَّ رَجُلَينِ اختَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيسَ لِوَاحِدٍ مِنهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَى بِهَا بَينَهُمَا نِصفَينِ.

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الحافظ المزي ذكر ما فيه من الاختلاف ثم قال: والصحيح عن سماك بن حرب مرسلاً عن النبي ﷺ والله أعلم. وتراجع «تحفة الأشراف».

٢٨٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١١ ص٧٧): حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ عَونٍ، أَخبَرَنَا أبوعَوَانَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي بُردَةَ، قَالَ: قَالَ لِي أَبِي: يَا بُنَيَّ لَو

رَأَيتَنا وَنَحنُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَقَد أَصَابَتنا السَّمَاءُ حَسِبتَ أَنَّ رِيحَنا رِيحُ الضَّأنِ.

الحديث أخرجه ابن ماجه (ج٢ ص١١٨٠) فقال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، ثنا الحسن بن موسى، عن شيبان، عن قتادة به.

وعزاه الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» إلى الترمذي من طريق قتيبة، عن أبي عوانة بسند أبي داود، فأنت إذا نظرت إلى سند الحديث وجدتهم رجال الصحيح، ولكن ذكر الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» عن الإمام يحيى بن معين أنه قال: ولا أعلم سمع من أبي بردة. اهـ. يعني أنه لا يعلم أن قتادة سمع من أبي بردة.

٢٨٩- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٣٩٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، أَخبَرَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي بُردَةَ بنِ عَبدِالله أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَافَ قَومًا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَجعَلُكَ فِي نُحُورِهِم، وَنَعُوذُ بِكَ مِن شُرُورِهِم».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الحافظ العلائي يذكر في «جامع التحصيل» عن الإمام يحيى بن معين أنه قال: ولا أعلم سمع من أبي بردة يعني قتادة.

والحديث أخرجه الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٤١٤): ثنا سليمان بن داود، قال: أنا عمران، عن قتادة، عن أبي بردة، عن أبي موسى أن النبي ﷺ فذكره.

وعمران هو ابن داور القطان.

ثم قال الإمام أحمد رحمه الله: ثنا علي بن عبدالله، قال: ثنا معاذ، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي بردة بن عبدالله بن قيس أن نبي الله ﷺ فذكره، وهذه علة أخرى للحديث وهي الإرسال.

٢٩٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٤١٢): حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ دَاوُدَ الهَاشِميُّ، قَالَ: ثَنَا إِسمَاعِيلُ يَعني ابنَ جَعفَرٍ، قَالَ: أَخبَرَنِي عَمرٌو، عَن المُطَّلِبِ ابنِ عبدالله، عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَن أَحَبَّ دُنيَاهُ أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ، وَمَن أَحَبَّ آخِرَتَهُ أَضَرَّ بِدُنيَاهُ، فَآثِرُوا مَا يَبقَى عَلَى مَا يَفنَى».

حَدَّثَنَا أبوسَلَمَةَ الخُزَاعِيُّ، قَالَ: أَخبَرَنَا عبدالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّد، عَن عَمرِو بنِ أَبِي عَمرٍو، عَن المُطَّلِبِ، عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن أَحَبَّ دُنيَاهُ أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ، وَمَن أَحَبَّ آخِرَتَهُ أَضَرَّ بِدُنيَاهُ، فَآثِرُوا مَا يَبقَى عَلَى مَا يَفنَى».

هذا الحديث ظاهره الصحة إذ رجالُه رجالُ الصحيح، ولكن الحافظ الذهبي يقول في "تلخيص المستدرك" (ج٤ ص٣٠٨) بعد أن قال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين، فقال الذهبي: فيه انقطاع. ويعني الحافظ الذهبي أن المطلب بن عبدالله بن حنطب لم يسمع من أبي موسى الأشعري.

٢٩١- قال الإمام النسائي رحمه الله في "السنن الكبرى" (ج٦ ص٣٦٣): قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكفُر بِهِ مِنَ الأَحزَابِ فَالنَّارُ مَوعِدُهُ﴾[1]، أَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدالأَعلَى، نَا خَالِدٌ، عَن شُعبَةَ، عَن أَبِي بِشرٍ، عَن سَعِيد بنِ جُبَيرٍ، عَن أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا يَسمَعُ بِي مِن أُمَّتِي أَو يَهُودِيٌّ أَو نَصرَانِيٌّ، ثُمَّ لا يُؤمِنُ بِي إِلاَّ دَخَلَ النَّارَ».

قال أبوعبدالرحمن: هذا حديثٌ ظاهرُهُ الصحة، فرجاله رجال الصحيح، وخالد هو

(١) سورة هود، الآية:١٧.

ابن الحارث كما في ترجمة شعبة من «تهذيب الكمال»، ولكن الإمام البزار رحمه الله يقول في «مسنده» (ج٨ ص٥٩): وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا أبوموسى بهذا الإسناد. ولا أحسب سمع سعيد بن جبير من أبي موسى.

قال أبوعبدالرحمن: وقد نظرنا إلى مخرجي الحديث. أحمد في «المسند» (ج٤ ص٣٩٦). والطيالسي (ص٦٩). والبزار (ج٨ ص٥٨)، فليس عند أحد منهم التصريح بالتحديث وأيضًا نظرنا في «تحفة الأشراف» فلم نجد لسعيد بن جبير رواية عن أبي موسى إلا هذا الحديث، فالظاهر صحة ما قاله البزار رحمه الله.

ثم وجدتُ الحافظ في «التقريب» يقول: وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة. اهـ.

٢٩٢- قال الحاكم رحمه الله (ج٢ ص٤٧٦ بتحقيقنا): حَدَّثَنَا أَبُوالحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُقبَةَ الشَّيبَانِيُّ بِالكُوفَةِ، ثَنَا إبرَاهِيمُ بنُ إسحَاقَ الزَّهرِيُّ، ثَنَا أَبُونُعَيمٍ، ثَنَا يُونُسُ بنُ أَبِي إسحَاقَ أَنَّهُ تَلا قَولَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَوحَينَا إِلَى مُوسَى أَن أَسرِ بِعِبَادِي إِنَّكُم مُتَّبَعُونَ﴾[1] الآيات، فَقَالَ أَبُوبُردَةَ بنُ أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيُّ عَن أَبِيهِ قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَعرَابِيٍّ فَأَكرَمَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعَهَّدْنَا ائتِنَا» فَأَتَاهُ الأَعرَابِيُّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا حَاجَتُكَ؟» قَالَ: نَاقَةٌ بِرَحلِهَا وَبحر لَبَنِهَا أَهلِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَجزَ هَذَا أَن يَكُونَ كَعَجُوزِ بَنِي إِسرَائِيلَ»، فَقَالَ لَهُ أَصحَابُهُ: مَا عَجُوزُ بَنِي إِسرَائِيلَ يَارَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ مُوسَى حِينَ أَرَادَ أَن يَسِيرَ بِبَنِي إِسرَائِيلَ ضَلَّ عَنهُ الطَّرِيقُ، فَقَالَ لِبَنِي إِسرَائِيلَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسرَائِيلَ:

(١) سورة الشعراء، الآية:٥٢.

إنَّ يُوسُفَ عَلَيه السَّلامُ حينَ حَضَرَهُ المَوتُ أَخَذَ عَلَينَا مُوثِقًا من الله أَلاَّ نَخرُجَ من مصرَ حَتَّى تُنقلَ عِظَامُهُ مَعَنَا. فَقَالَ مُوسَى: أَيُّكُم يَدرِي أَينَ قَبرُ يُوسُفَ؟ فَقَالَ عُلَمَاءُ بَني إِسرَائيلَ: مَا يَعلَمُ أَحَدٌ مَكَانَ قَبره إلاَّ عَجُوزٌ لبَني إسرَائيلَ. فَأَرسَلَ إِليهَا مُوسَى فقَالَ: دُلِّينَا عَلَى قبرِ يُوسُفَ؟ قَالَت: لا وَالله حَتَّى تُعطِيَني حُكمِي. فَقَالَ لَهَا: مَا حُكمُكِ؟ قَالَت: حُكمِي أَن أَكُونَ مَعَكَ في الجَنَّة. فَكَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلكَ قَالَ: فَقيلَ لَهُ: أَعطِهَا حُكمَهَا. فَأَعطَاهَا حُكمَهَا فَانطَلَقَت بهِم إلى بُحَيرَةٍ مُستَنقَعَةٍ مَاءٍ، فَقَالَت لَهُم: انضُبُوا هَذَا المَاءَ. فَلَمَّا انضَبُوا، قَالَت لَهُم: احفِرُوا. فَحَفَرُوا فَاستَخرَجُوا عِظَامَ يُوسُفَ، فَلَمَّا أَن أَقَلُّوهُ مِن الأَرضِ إِذَا الطَّرِيقُ مِثلُ ضَوءِ النَّهَارِ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولعلَّ واهمًا يتوهم أن يونس ابن أبي إسحاق سمع من أبي بردة حديث: «لا نكاح إلا بولي» كما سمعه أبوه. اهـ

وقال الحاكم رحمه الله تعالى (ج٢ ص٥٧١): حدثنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا أحمد بن عمران الأخمسي، ثنا محمد بن فضيل، ثنا يونس بن أبي إسحاق به. فذكره وقال في آخره: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدته صالحًا للحجية، ولكن الحافظ ابن كثير رحمه الله يقول في "تفسيره" (ج٣ ص٣٥٥) بعد ذكره هذا الحديث: وهذا حديثٌ غريبٌ جدًا والأقرب أنه موقوف، والله أعلم.

قول الحاكم: ولعلَّ واهمًا يتوهم أن يونس بن أبي إسحاق سمع من أبي بردة حديث: «لا نكاح إلا بولي» كما سمعه أبوه. اهـ غير مفهوم وفيه سقط أخل بتركيب الكلام والظاهر أنه: (ولعلَّ واهمًا يتوهم أن الحديث منقطع بين يونس بن أبي إسحاق وبين أبي بردة وليس كذلك فقد سمع يونس بن أبي إسحاق من أبي بردة حديث: «لا نكاح إلا

بولي» كما سمعه أبوه).

وكلام الذهبي في "التلخيص" يرشد إلى ذلك.

٢٩٣ - قال البيهقي رحمه الله (ج١٠ ص١٤٦): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالله الحَافِظ، ثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ العَدلُ، ثَنَا أَبوالمُثَنَّى مُعَاذُ بنُ المُثَنَّى بنِ مُعَاذِ بنِ مُعَاذ العَنبَرِيُّ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا أَبِي، ثَنَا شُعبَةُ، عَن فِرَاسٍ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن أَبي بُردَةَ، عَن أَبي مُوسَى رَضِيَ الله عَنهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلاثَةٌ يَدعُونَ الله فَلا يُستَجَابُ لَهُم: رَجُلٌ كَانَت تَحتَهُ امرَأَةٌ سَيِّئَةُ الخُلُقِ فَلَم يُطَلِّقهَا، وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَلَم يَشهَد عَلَيه، وَرَجُلٌ آتَى سَفِيهًا مَالَهُ، وَقَد قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلا تُؤتُوا السُّفَهَاءَ أَموَالَكُمُ﴾[1] ».

الحديث بهذا السند ظاهره الصحة.

وقد أخرج الحاكم[2] الحديث (ج٢ ص٣٠٢) ثم قال عَقِبَه: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه لتوقيف أصحاب شعبة هذا الحديث على أبي موسى، وإنما أجمعوا على سند حديث شعبة بهذا الإسناد: «ثَلاثَةٌ يؤتونَ أَجرَهم مَرَّتينِ»، واتفقا جميعًا على إخراجه. اهـ قول الحاكم.

وقال الذهبي في "التلخيص": ولم يخرجاه، لأن الجمهور رووه عن شعبة موقوفًا ورفعه معاذ بن معاذ عنه. اهـ

ونقل المناوي في "فيض القدير" (ج٣ ص٣٣٦) عن الذهبي قوله في "تهذيب

---

(١) سورة النساء، الآية:٥.

(٢) وقع عند الحاكم سقط وتخليط ففيه: حدثني علي بن حمشاذ، ثنا أبوالمثنى معاذ بن معاذ العنبري، ثنا أبي، ثنا شعبة.. الخ. وصوابه: ثنا أبوالمثنى معاذ بن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري، ثنا أبي، ثنا أبي، ثنا شعبة. كما في "سنن البيهقي".

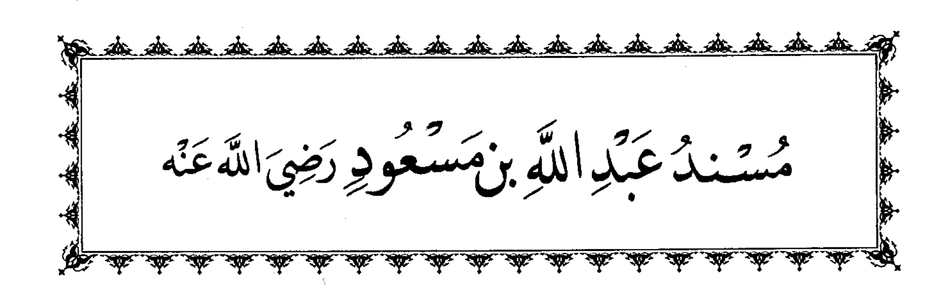
السنن للبيهقي»: هو مع نكارته إسناد نظيف. وقد رواه ابن جرير من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة به موقوفًا، وهو صحيح على شرطهما.

وكذا رواه أبونعيم في مسانيد أبي يحيى فراس الهمداني من طريق داود بن إبراهيم الواسطي وهو متروك كما في «الجرح والتعديل» (ج٣ ص٤٠٧) من طريق عمرو بن حكام وهو ضعيف. وكذا الطحاوي من طريق عمرو بن حكام مرفوعًا.

ورواه أبونعيم كذلك عن عثمان بن عمر موقوفًا، وقال: ورواه غندر وروح موقوفًا. اهـ

والمعلق على كتاب مسانيد أبي يحيى فراس ص (٩٤) يعزو إلى ابن أبي شيبة إخراجه للحديث من طريق يحيى بن سعيد، عن شعبة موقوفًا أيضًا. اهـ

فالحاصل أنه: تفرد به ممن يعتد به معاذ بن معاذ. وخالفه: غندرٌ عند ابن جرير وأبي نعيم، وروحٌ وعثمانُ بن عمر عند أبي نعيم أيضًا، ويحيى بنُ سعيد القطان عند ابن أبي شيبة.



٢٩٤- قال أبوداود رحمه الله (ج١١ ص٤٨٧): حَدَّثَنَا عبدالله بنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيليُّ، أَخبَرَنَا يُونُسُ بنُ رَاشد، عَن عَليِّ بنِ بَذِيمَةَ، عَن أَبي عُبَيدَةَ، عَن عبدالله بنِ مَسعُود قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقصُ عَلَى بَني إِسرَائيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا هَذَا اتَّقِ الله وَدَع مَا تَصنَعُ، فَإِنَّهُ لا يَحلُّ لَكَ ثُمَّ يَلقَاهُ مِن الغَدِ فَلا يَمنَعُهُ ذَلِكَ أَن يَكُونَ أَكِيلَهُ، وَشَرِيبَهُ، وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ الله قُلُوبَ بَعضِهِم بِبَعضٍ ثُمَّ قَالَ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابنِ مَريَمَ﴾[1] إِلَى قَولِه: ﴿فَاسِقُونَ﴾ ثُمَّ قَالَ: «كَلا وَالله لَتَأمُرُنَّ بِالمَعرُوفِ وَلَتَنهَوُنَّ عَنِ المُنكَرِ وَلَتَأخُذُنَّ عَلَى يَدَي الظَّالِمِ وَلَتَأطُرُنَّهُ عَلَى الحَقِّ أَطرًا، وَلَتَقصُرُنَّهُ عَلَى الحَقِّ قَصرًا».

حَدَّثَنَا خَلَفُ بنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أبوشِهَابٍ الحَنَّاطُ، عَن العَلاءِ بنِ المُسَيِّبِ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن سَالِمٍ، عَن أَبي عُبَيدَةَ، عَن ابنِ مَسعُودٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ بِنَحوِهِ زَادَ: «أَو لَيَضرِبَنَّ الله بِقُلُوبِ بَعضِكُم عَلَى بَعضٍ، ثُمَّ لَيَلعَنَنَّكُم كَمَا

(١) سورة المائدة، الآية:٧٨.

لَعَنَهُم».

قَالَ أبودَاوُد: رَوَاهُ المُحَارِبِيُّ عَن العَلاءِ بنِ المُسَيِّب، عَن عبدالله بنِ عَمرِو ابنِ مُرَّةَ، عَن سَالِمٍ الأَفطَسِ، عَن أَبِي عُبَيدَةَ، عَن عبدالله.

ورواه خَالدٌ الطحانُ، عن العلاءِ، عن عمرِو بنِ مرَّةَ، عن أبي عُبيدة. الحديث قال فيه الإمام الترمذي (ج٩ ص٤١٣) هذا حديثٌ حسنٌ غريب. وهو كما يقول الترمذي رحمه الله أو أعلى، لولا أن أبا عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه.

وقد جاء الحديث في «مجمع الزوائد» من حديث أبي موسى، فقال الهيثمي: إن رجاله رجال الصحيح. ذلك لأنه جاء عن أبي عبيدة عن أبي موسى، وأبوعبيدة قد سمع من أبي موسى، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول (ج٢ ص١٠٣) من «العلل»: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه خالدٌ عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ وذَكَرَه، قال أبي: لا أعرفُ هذا الحديث من حديث عمرو بن مرة، وإنما رواه علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن عبدالله عن النبي ﷺ. ويرويه عن العلاء بن المسيب عن عبدالله بن عمرو بن مرة عن سالم الأفطس عن أبي عبيدة عن النبي ﷺ. والحديث من جميعه إلى أبي عبيدة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ. *اهـ*

٢٩٥ـ قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٢ ص١٠٣): حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفيَانَ، عَن عَاصِمِ بنِ كُلَيب، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ الأَسوَد، عَن عَلقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عبدالله بنُ مَسعُود: أَلا أُصَلِّي بِكُم صَلاةَ رَسُولِ الله ﷺ، فَصَلَّى فَلَم يَرفَع يَدَيه إلا في أَوَّلِ مَرَّةٍ.

قَالَ أبوعِيسَى: حَدِيثُ ابنِ مَسعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهُ كما يقول الترمذي رحمه الله، ولكن إليك ما يقول أبوداود رحمه الله (ج٢ ص٤٤٨) قال رحمه الله: هذا حديثٌ مختصر من حديث

طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللّفظ.

حدثنا الحسنُ بن علي، أخبرنا معاويةُ وخالدُ بن عمرو وأبوحذيفة، قال: أخبرنا سفيان بإسناده فقال: فرفع يديه في أول مرة، وقال بعضهم: مرةً واحدة. اهـ

وقال الإمام البخاري رحمه الله في «جزء رفع اليدين» بعد ذكره هذا الحديث بصيغة التمريض، وقال أحمدُ بن حنبل: عن يحيى بن آدم، قال: نظرت في كتاب عبدالله بن إدريس، عن عاصمِ بن كليب، ليس فيه (ثم لم يَعُد) فهذا أصح، لأن الكتاب أحفظُ عند أهل العلم لأن الرجل يحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب.

حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا ابنُ إدريسَ، عَن عَاصِمِ بنِ كُلَيبٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ ابنِ الأَسوَدِ، حَدَّثَنَا عَلقَمَةَ، أَنَّ عَبدَالله رَضيَ الله عَنهُ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ الله ﷺ الصَّلاَةَ فَقَامَ وَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيه، ثُمَّ رَكَعَ وَطَبَّقَ يَدَيه، فَجعَلَهُمَا بَينَ رُكبَتَيه، فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعدًا فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي كُنَّا نَفعَلُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الإسلامِ ثُمَّ أُمِرنَا بِهَذَا.

قال البخاريُّ: وهذا هو المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبدِالله بن مسعود.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٩٦): سألتُ أبي عن حديث رواه الثوري فذكره، فقال أبي: هذا خطأٌ يقال: وَهِم فيه الثوري، وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة، فقالوا كلُّهم: إنّ النبي ﷺ افتتح فرَفَعَ يدَيهِ ثم رَكَعَ فطَبَّقَ وجعلها بين ركبتيه. ولم يقل أحد ما رواه الثوري. اهـ

٢٩٦- قال الإمام الطبراني رحمه الله (ج١٠ ص٢٥٦): حَدَّثَنَا الحُسَينُ بنُ إسحَاقَ التَّستُرِيُّ، وَعَبدَانُ بنُ أَحمَد قَالا: حَدَّثَنَا أَبُوكُرَيبٍ، حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ آدَمَ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ عَيَّاشٍ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن مَنصُورٍ، عَن رِبعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَن عَبدِالله بنِ مَسعُودٍ يَرفَعُهُ قَالَ: «ثَلاثَةٌ يُحِبُّهُم الله: رَجُلٌ قَامَ مِنَ اللَّيلِ يَتلُو كِتَابَ الله، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ يُخفِيهَا مِن شِمَالِهِ، وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ فَانهَزَمَ أَصحَابُهُ، فَاستَقبَلَ العَدُوَّ».

قال الحافظ الهيثمي (ج٢ ص٢٥٥): رجاله رجال الصحيح.

وأخرجه الترمذي (ج٧ ص٢٨٩) فقال: حدثنا أبوكريب به. ثم أعقبَه فقال: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجهِ غير محفوظٍ، والصحيح ما روى شعبة وغيره عن منصور، عن ربعيٍّ بن حراش، عن زيد بن ظبيان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ وأبوبكر بن عياش كثيرُ الغَلَطِ. اهـ

وقال ص(٢٩٣): من حديث شعبة عن منصور سمعتُ رِبعيًّا يحدِّثُ عن زيد بن ظبيان رَفَعَه إلى أبي ذر وذكر الحديث، ثم قال الترمذيُّ: هذا حديثٌ صحيحٌ، وهكذا روى شيبانُ عن منصور نحوَ هذا، وهذا أصح من حديث أبي بكر. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: لا حديث ابن مسعود صحيح لما رأيتَ، ولا حديث أبي ذر، فإن زيد بن ظبيان ما روى عنه إلا ربعي ولم يوثقه معتبر كما في «تهذيب التهذيب».

٢٩٧- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٤١٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن مَنصُورٍ، عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن عبدالله قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِرَسُولِ الله ﷺ: كَيفَ لِي أَن أَعلَمَ إِذَا أَحسَنتُ وَإِذَا أَسَأتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعتَ جِيرَانَكَ يَقُولُونَ: أَن قَد أَحسَنتَ فَقَد أَحسَنتَ، وَإِذَا سَمِعتَهُم يَقُولُونَ: قَد أَسَأتَ فَقَد أَسَأتَ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن ابن أبي حاتم يذكره في «العلل» (ج٢ ص١٠٠) ويقول: إنه سأل أباه وأبا زرعة وأنَّهما قالا: هذا خطأٌ، رواه حماد بن شعيب عن منصور عن جامع بن شداد عن الحسن[1] بن مسلم عن النبي ﷺ مرسل، قالا: وهذا هو الصحيح.

(١) كذا وفي ابن ماجه قبل هذا الحديث: (جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي) والظاهر أنه تصحَّف في «العلل» لابن أبي حاتم.

٢٩٨- قال الإمام جعفر بن محمد الفريابي في كتابه "صفات النفاق وذم المنافقين" ص(٨): حَدَّثَنَا عَمرو بنُ عَليٍّ، حَدَّثَنَا أَبودَاودَ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، أَخبَرَنِي مَنصُورٌ، سَمِعتُ أَبَا وَائِلٍ يحدث عَن عَبدِالله عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ المُنَافِقِ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخلَفَ، وَإِذَا اؤتُمِنَ خَانَ».

قال عمرُو بن علي: لا أعلم أحدًا تابع أبا داود على هذا، وأبوداود ثقة.

هذا الحديث رجالُه رجالُ الصحيح، وقد تفرد برفعه أبوداود وقد رواه جرير عن منصور به موقوفًا.

ورواه زهير وهو ابن معاوية، عن منصور عند النسائي (ج٨ ص١١٧) موقوفًا أيضًا.

ورواه عاصم بن بَهدلة عن أبي وائل به موقوفًا.

ورواه الأعمش عن عمارة بن عمير، عن عبدالرحمن بن يزيد قال: قال عبدالله: فذكره موقوفًا. كل هذا عند المؤلف رحمه الله إلا رواية زهير فعند النسائي.

وأخرج ابن جرير رحمه الله (ج١ ص١٩١) حديث الأعمشِ عن عمارةَ بن عمير به موقوفًا، والحديث رواه أبونعيم (ج٥ ص٤٣) من طريق المؤلف ثم قال: تفرَّدَ برفعه أبوداود عن شعبة، ورواه غندر وغيره عن شعبة موقوفًا، ورواه أبوعوانة وزهير بن معاوية عن منصور نحوه موقوفًا. اهـ

وقال البزار كما في "كشف الأستار" (ج١ ص٦٢): وهذا لا نعلم أسنَدَهُ إلا أبوداود بهذا الإسناد وغيره يرويه موقوفًا. اهـ

فعلم بهذا شذوذُ أبي داود سليمان بن داود الطيالسي رحمهَ الله.

والحديث متفقٌ عليه من حديث أبي هريرة.

٢٩٩- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٨ ص٣٦٣): حَدَّثَنَا ابنُ أَبي عُمَرَ،

أَخبَرَنَا سُفيَانُ، عَن جَامِعٍ وَهُوَ ابنُ أَبِي رَاشد، وَعبدالَملك بنُ أَعيَن، عَن أَبِي وَائلٍ، عَن عبدالله بن مَسعُودٍ يَبلُغ به النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا من رَجُلٍ لا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَاله، إلا جَعَلَ الله يَومَ القِيَامَة في عُنُقه شُجَاعًا»، ثُمَّ قَرَأَ عَلَينَا مصدَاقَهُ من كتَاب الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلا يَحسَبَنَّ الَّذينَ يَبخَلُونَ بمَا آتَاهُم الله من فَضله﴾ الآيَة. وقَالَ مَرَّةً: قَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ مصدَاقَهُ : ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخلُوا به يَومَ القيَامَة﴾[1] «وَمَن اقتَطَعَ مَالَ أَخيه المُسلم بيَمين، لَقيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيه غَضبَانُ» ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ مصدَاقَهُ من كتَاب الله: ﴿إنَّ الَّذينَ يَشتَرُونَ بعَهد الله﴾[2] الآيَة.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده تَوهَّمتَه صحيحًا، فظاهره أنه على شرط مسلم.

نعم قوله: (من اقتطع) إلى آخره في «الصحيحين» من حديث ابن مسعود، وما قبلَه يعتبر رفعُه شاذًا؛ ذلك لأنه قد خالفَ سفيانَ بنَ عيينة من هو أرجح منه فرواه الطبري (ج٧ ص٤٣٦) من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي وائل، عن عبدالله قوله.

ومن طريق شعبة، عن أبي إسحاق، سمعتُ أبا وائل يحدث أنه سمع عبدالله به.

ورواه الحاكم (ج٢ ص٢٩٨) من حديث أبي بكر بن عياش، ثنا أبوإسحاق، ثنا أبووائل قال: قال عبدالله به.

فالثوري وشعبة وأبوبكر بن عياش يروونه موقوفًا، وسفيان بن عيينة يرفعه، فسفيان يعتبر شاذًا كما ترى، والله أعلم.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٧.

٣٠٠- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٣٣٠): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيرٌ، عَن أَبي إِسحَقَ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عبدالله قَالَ: لَقَد رَأَينَا رَسُولَ الله ﷺ يُصَلِّي في النَّعلَينِ وَالخُفَّينِ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا إسحاق مختلط، وزهير بن معاوية ممن روى عنه بعد الاختلاط، وأبوإسحاق أيضًا مدلس، والظاهر أنه هنا قد دلَّس ففي «مسند الإمام أحمد» رحمه الله (ج١ ص٤٦٠): ثنا حسنُ ابنُ موسى، ثنا زهيرٌ، عن أبي إسحاق، عن علقمةَ بن قيس -ولم يسمعه منه، وسألَهُ رجلٌ عن حديثِ علقمةَ-، فهو هذا الحديث أن عبدَالله بن مسعودٍ أتى أَبَا موسى الأشعريَّ... وذَكَرَ الحديثَ.

وهكذا عند ابن أبي شيبة (ج٢ ص٤١٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (ج١ ص٥١١).

وأخرجه الطيالسي (ج١ ص٨٤ من «ترتيب المسند») فقال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عمن حدثه عن عبدالله، فقد أبْهم من حدَّثه ودلَّس علقمة بن قيس كما ترى.

٣٠١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٤٥٨): حَدَّثَنَا يَعقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبي، عَن صَالِحٍ، قَالَ ابنُ شِهَابٍ: حَدَّثَني عُبَيدُالله بنُ عبدالله بنِ عُتبَةَ، أَنَّ عبدالله بنَ مَسعُودٍ قَالَ: بَينَا نَحنُ عندَ رَسُولِ الله ﷺ في قَرِيبٍ مِن ثَمَانِينَ رَجُلاً مِن قُرَيشٍ، لَيسَ فِيهِم إلا قُرَشِيٌّ، لا وَالله مَا رَأَيتُ صَفِيحَةَ وُجُوهِ رِجَالٍ قَطُّ أَحسَنَ مِن وُجُوهِهِم يَومَئِذٍ، فَذَكَرُوا النِّسَاءَ فَتَحَدَّثُوا فِيهِنَّ، فَتَحَدَّثتُ مَعَهُم، حَتَّى أَحبَبتُ أَن يَسكُتَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيتُهُ، فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعدُ، يَا مَعشَرَ قُرَيشٍ فَإِنَّكُم أَهلُ هَذَا الأَمرِ، مَا لَم تَعصُوا الله، فَإِذَا عَصَيتُمُوهُ بَعَثَ عَلَيكُم مَن يَلحَاكُم كَمَا يُلحَى هَذَا القَضِيبُ» لِقَضِيبٍ في يَدِهِ، ثُمَّ لَحَا

قَضِيبَهُ، فَإِذَا هُوَ أَبيَضُ يَصلدُ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن رواية عبيدالله عن عبدالله بن مسعود مرسلة، كما في "تَهذيب التهذيب".

وفي "تحفة الأشراف" في ترجمة عبيدالله عن عبدالله: ولم يدركه.

٣٠٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٤٤٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا إِسرَائِيلُ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ، عَن عبدالله بنِ مَسعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ المُؤمِنُ بِطَعَّانٍ وَلا بِلَعَّانٍ وَلا الفَاحِشِ البَذِيءِ» وَقَالَ ابنُ سَابِقٍ مَرَّةً: «بِالطَّعَّانِ وَلا بِاللَّعَّانِ».

هذا حديثٌ إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "تَهذيب التهذيب" بعد أن ذكر أن ابن أبي شيبة رواه من طريق محمد بن سابق، قال: إن كان ابن أبي شيبة حفظَه فهو غريبٌ، وقال ابن المديني: هذا حديثٌ منكرٌ من حديث إبراهيم عن علقمة، وإنما روى هذا أبووائل عن عبدالله من غير حديث الأعمش عنه. اهـ مختصرًا من ترجمة محمد بن سابق.

٣٠٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٣٨٩): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفيَانَ، عَن عَمَّارِ بنِ مُعَاوِيَةَ الدُّهنِيِّ، عَن سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعدِ الأَشجَعِيِّ، عَن عبدالله بنِ مَسعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ابنُ سُمَيَّةَ مَا عُرِضَ عَلَيهِ أَمرَانِ قَطُّ، إِلا اختَارَ الأَرشَدَ مِنهُمَا».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "جامع التحصيل" في ترجمة سالم بن أبي الجعد قال ابن المديني: لم يلقَ ابنَ مسعود، ولم يلقَ عائشةَ.

٣٠٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٤٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ الحُبَابِ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن أَبِي إِسحَقَ، عَن أَبِي

الأَحوَصِ، عَن عبدالله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «عَلَيكُم بِالشِّفَاءَين: العَسَلِ وَالقُرآنِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا علي بن سلمة وهو اللبقي وقد وثقه البخاري ومسلم كما في "تهذيب التهذيب" ولكن ابن جرير في "تفسيره" (ج١٤ ص١٤١) يقول: حدثنا سفيان بن وكيع، قال ثنا أبي عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله فذكر نحوه موقوفًا.

وسفيان بن وكيع ضعيف، ولكن الحافظ ابن كثير يذكر هذا في "تفسيره" عقب حديث ابن ماجه ثم يقول: وله شبه. اهـ كذا ولعله: (ولعله أشبه).

ويقول المناوي في "فيض القدير": قال الحاكم: على شرطهما، وقال البيهقي في "الشعب": الصحيح موقوفٌ على ابن مسعود. اهـ

ثم رأيت الحديث في "المستدرك" (ج٤ ص٢٠٠) فإذا سفيان بن وكيع قد توبع، تابعه أبوبكر بن أبي شيبة، ثم قال الحاكم رحمه الله: وحدثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا محمد بن عبيد، ثنا الأعمش، عن خيثمة، والأسود، قالا: قال عبدالله : عليكُم بالشفاءينِ القرآن والعسل.

فعُلِم أن الصحيح وقفه، وأن زيد بن الحباب الذي رفعه يعتبر شاذًّا.

٣٠٥- قَال الإمام ابن حبان رحمه الله كما في "موارد الظمآن" ص(٤٤١): أَبُويَعلَى، حَدَّثَنَا أَبُوهَمَّام،(١) حَدَّثَنَا ابنُ وَهبٍ، أَنبَأَنَا حَيوَةُ بنُ شَرَيحٍ، عَن عُقَيلِ بنِ خَالِدٍ، عَن سَلَمَةَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبِيه، عَن ابنِ مَسعُودٍ عَن رَسُول الله ﷺ قَالَ : «كَانَ الكِتَابُ الأَوَّلُ يَنْزِلُ مِن بَابٍ وَاحِدٍ

(١) أبوهمام هو يونس بن عبدالأعلى، ويقال له أيضًا: أبومحمد كما في "الكنى" للدولابي.

عَلَى حَرف وَاحِد، وَنَزَلَ القُرآنُ مِن سَبعَة أَبواب عَلَى سَبعَة أَحرُف، زَجرٌ، وَأَمرٌ، وَحَلالٌ، وَحَرَامٌ، وَمَحكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمثَالٌ، فَأَحِلُّوا حَلالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافعَلُوا مَا أُمِرتُم بِهِ، وَانتَهُوا عَمَّا نُهِيتُم عَنهُ، وَاعتَبِرُوا بِأَمثَالِهِ، وَاعمَلُوا بِمُحكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنَا».

الحديث أخرجه ابن جرير (ج١ ص٣٠) فقال: حدثني بذلك يونس بن عبدالأعلى، قال: أنبأنا ابن وهب به.

ظاهر السند أنه حسنٌ، وقد أخرجه الحاكم (ج١ ص٥٥٣):وقال: صحيح الإسناد.

ولكن الإمام الطحاوي رحمه الله يقول في "مشكل الآثار" (ج٤ ص١٨٥): وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الإسنادَ بانقطاعه في إسناده، لأن أبا سلمة لا يتهيأ في سِنِّه لقاءُ عبدالله بن مسعود ولا أخذه إياه عنه.

٣٠٦- قال الدولابي رحمه الله في "الكنى" (ج١ ص١٥٥): أَخبَرَنِي أَحمَدُ ابنُ شُعَيب، قَالَ أَنبَأَنَا عَبدُالحَمِيد بنُ مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا مَخلَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشِيرٌ أَبُوإِسمَاعِيلَ، عَن سَيَّارٍ أَبِي الحَكَمِ، عَن طَارِقٍ، عَن ابنِ مَسعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اقتَرَبَت السَّاعَةُ وَلا يَزدَادُ النَّاسُ عَلَى الدُّنيَا إلاَّ حِرصًا».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده حكمتَ له بالحسن، فأحمد بن شعيب هو النسائي الإمام، وعبدالحميد بن محمد وثّقه النسائي.

ومخلد هو ابن يزيد لا ينْزل حديثه عن الحسن، وبشير هو ابن سلمان أبوإسماعيل، وأما سيار فالصحيح أنه أبوحمزة، وليس بأبي الحكم، وقد كان بشير بن سلمان يهمُ فيه ويقول: أبوالحكم. وأبوالحكم من رجال الجماعة، وأما سيار أبوحمزة فمستور الحال.

وإن كنت تريد المزيد راجعتَ ترجمة سيار أبي الحكم من "تهذيب التهذيب" وترجمة سيار أبي حمزة من "تهذيب الكمال".

فالحديث ضعيفٌ لأن سيارًا أبا حمزة لا يرتقي إلى الحجية، لكن يصلح في الشواهد

والمتابعات. والله أعلم.

٣٠٧- قال الحاكم رحمه الله في «المستدرك» (ج١ ص٢٠-٢١): حَدَّثَنِي أَبُوبَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ بَالَوَيه، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ غَالِبِ بنِ حَرب. وَأَخبَرَنِي الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسحَاقَ، قَالا: ثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسلِمٍ الطُّوسِيُّ، ثَنَا عَبدُالصَّمَدِ بنُ عَبدِالوَارِث. وَحَدَّثَنَا أَبُوعَلِيٍّ الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ الحَافِظُ، ثَنَا عَلِيُّ ابنُ العَبَّاسِ البَجَلِيُّ، قَالَ: ذَكَرَ عَبدُالوَارِثِ بنُ عَبدُالصَّمَد، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا شُعبَةُ، عَنِ الأَعمَشِ، عَن زَيدِ بنِ وَهب، عَن عَبدِالله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَو أَنَّ رَجُلَينِ دَخَلا فِي الإِسلامِ فَاهتَجَرا، كَانَ أَحَدُهُمَا خَارِجًا مِنَ الإِسلامِ حَتَّى يَرجِعَ الظَّالِمُ».

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين جميعًا ولم يخرجاه وعبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد ثقة مأمون وقد خرَّجا جميعًا له غير حديث تفرد به عن أبيه وشعبة وغيرهما.

قال أبوعبدالرحمن: الحديث ظاهره أنه على شرط مسلم، ولكن الإمام الدارقطني لما سئل عنه كما في «العلل» (ج٥ ص٢٧٥) قال: يرويه الأعمش وطلحة بن مصرف، عن زيد بن وهب، رفعه عبدالصمد، عن شعبة، عن الأعمش. ووقفه غيره. والموقوف أشبه. اهـ

٣٠٨- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٣٣): حَدَّثَنَا دَعلَجُ بنُ أَحمَدَ السِّجزِيُّ بِبَغدَادَ، ثَنَا مُوسَى بنُ هَارُونَ، وَصَالِحُ بنُ مُقَاتِلٍ، وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ، ثَنَا أَبُوالمُثَنَّى العَنبَرِيُّ[1]، وَأَحمَدُ بنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، وَحَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ سَهلٍ[2]

---

(١) في الأصل: (العَنَزي)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: (أحمد بن سفيان)، والصواب ما أثبتناه.

ابنِ حَمدَوَيهَ الفَقِيهُ بِبُخَارى، ثَنَا صَالِحُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَبِيبِ الحَافظ، قَالُوا: ثَنَا أَحْمَدُ بنُ جَنَابٍ المِصِّيصِيُّ، ثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ، عَن سُفيَانَ الثَّورِيِّ، عَن زُبَيد، عَن مُرَّةَ، عَن عَبدالله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله قَسَمَ بَينَكُم أَخلاقَكُم كَمَا قَسَمَ بَينَكُم أَرزَاقَكُم وَإِنَّ الله يُعطِي الدُّنيَا مَن يُحِبُّ وَمَن لا يُحِبُّ، وَلا يُعطِي الإيمَانَ إلاَّ مَن يُحِبُّ».

هذا حديثٌ صحيح الإسناد تفرد به أحمد بن جناب المصيصي، وهو شرط من شرطنا في هذا الكتاب أنا نخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة، وقد وجدنا لعيسى بن يونس فيه متابعين أحدهما من شرط هذا الكتاب وهو سفيان بن عقبة أخو قبيصة.

حدثنا أبوعلي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ مهران بن هارون الرازي، ثنا الفضل بن العباس وهو فضلك الرازي، ثنا إبراهيم بن محمد بن حمويه الرازي، ثنا سفيان بن عقبة أخو قبيصة، عن حمزة الزيات، وسفيان الثوري، عن زبيد، عن مرة، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الله قَسَمَ بَينَكُم أَخلاقَكُم كَمَا قَسَمَ بَينَكُم أَرزَاقَكُم وَإِنَّ الله يُعطِي المَالَ مَن يُحِبُّ وَمَن لا يُحِبُّ وَلا يُعطِي الإيمَانَ إلاَّ مَن يُحِبُّ، وَإِذَا أَحَبَّ الله عَبدًا أَعطَاهُ الإيمَانَ».

وأما المتابع الذي ليس من شرط هذا الكتاب فعبدالعزيز بن أبان، والحديث معروف به فقد صح بمتابعين لعيسى بن يونس ثم بمتابع الثوري عن زبيد وهو حمزة الزيات. اهـ

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده فأقلُّ أحواله أنه يحسن، ولكن إليك ما قاله الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٥ ص٢٦٩): وقد سُئِلَ عن هذا الحديث فقال: يرويه زبيد عن مرة، عن عبدالله واختلف عنه، فرفعه أحمد بن جناب، عن عيسى بن يونس، عن الثوري، عن زبيد، وتابعه عبدالرحمن بن زبيد عن أبيه. ووقفه عبدالرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير عن الثوري عن زبيد. وكذلك رواه محمد بن طلحة وزهير بن معاوية. وروى عن حمزة الزيات عن زبيد مرفوعًا أيضًا.

ورواه الصباح بن محمد الهمداني -وهو كوفي أحمسي ليس بقوي- عن مرة عن

عبدالله مرفوعًا أيضًا والصحيح موقوف. اهـ

٣٠٩- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٣ ص١٣٥): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ الرَّقِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ جَعفَرٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: أَخبَرَنِي عُبَيدُالله بنُ عَمرٍو، عَن زَيدِ بنِ أَبِي أُنَيسَةَ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن إِبرَاهِيمَ، قَالَ: أَرَادَ الضَّحَّاكُ بنُ قَيسٍ أَن يَستَعمِلَ مَسرُوقًا فَقَالَ لَهُ عُمَارَةُ بنُ عُقبَةَ: أَتَستَعمِلُ رَجُلاً مِن بَقَايَا قَتَلَةِ عُثمَانَ، فَقَالَ لَهُ مَسرُوقٌ: حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ مَسعُودٍ وَكَانَ فِي أَنفُسِنَا مَوثُوقَ الحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ قَتلَ أَبِيكَ قَالَ: مَن لِلصِّبيَةِ؟ قَالَ: «النَّارُ». فَقَد رَضِيتُ لَكَ مَا رَضِيَ لَكَ رَسُولُ الله ﷺ.

وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ج١١ ص٤٠٢) وعنده عمارة بن عقبة بن أبي معيط. وأخرجه الحاكم (ج٢ ص١٢٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

الحديث ظاهره الصحة إلا أن إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي كما في ترجمة عمرو ابن مرة من "تهذيب الكمال" لم يسمع من أحد من الصحابة كما في "المراسيل" لابن أبي حاتم، وعمارة بن عقبة بن أبي معيط صحابي كما في ترجمته من "الإصابة".

والضحاك بن قيس أثبت البخاري صحبته كما في "الإصابة" واختلفوا في صحة سماعه من رسول الله ﷺ، قال الحافظ في "الإصابة": ولا بعد فيه -أي في سماعه من النبي ﷺ- فإن أقل ما قيل في سِنِّه عند موت النبي ﷺ أنه كان ابن ثمان سنين. اهـ المراد من "الإصابة".

٣١٠- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٤٢٤): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ ثَابِتٍ الجَحدَرِيُّ، وَعُمَرُ بنُ شَبَّةَ بنِ عَبِيدَةَ، قَالا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ عَلِيٍّ، أَخبَرَنِي إِسمَاعِيلُ بنُ أَبِي خَالِدٍ، عَن قَيسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، عَن عَبدِالله بنِ

مَسعُود عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَجَلُ أَحَدكُم بأَرضٍ أَوثَبَتهُ إِلَيهَا الحَاجَةُ، فَإِذَا بَلَغَ أَقصَى أَثَرِه قَبَضَهُ اللهُ سُبحَانَهُ، فَتَقُولُ الأَرضُ يَومَ القِيَامَةِ: رَبِّ هَذَا مَا استَودَعتَنِي».

وأخرجه ابن أبي عاصم رحمه الله في «السنة» (ج١ ص١٣٧) فقال: حدثنا محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي، حدثنا عمر بن علي، عن إسماعيل بن أبي خالد به.

وأخرجه الحاكم (ج١ ص٤١،٤٢) من طريق عمر بن علي المقدمي، عن إسماعيل به. ومن طريق محمد بن خالد الوهبي عن إسماعيل به، ومن طريق هشيم، عن إسماعيل به.

ثم قال الحاكم: قد أسند هذا الحديث ثلاثة من الثقات عن إسماعيل، ووثقه عنه سفيان بن عيينة فنحن على ما شرطنا من إخراج الزيادة من الثقة في الوصل والسند. اهـ

فأنت إذا نظرت إلى هذا السند وجدته يستحق أن يحكم له بالصحة، ولكن ابن أبي حاتم ذكره في «العلل» (ج١ ص٣٦٢) فقال رحمه الله: سألتُ أبي عن حديث رواه محمد ابن خالد الوهبي، عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ وذكر الحديث... ثم قال: قال أبي: الكوفيون لا يرفعونه.

قال أبومحمد: هذا الحديث معروف بعمر بن علي بن مقدم، تفرد به عن إسماعيل ابن أبي خالد، وتابعه على روايته محمد بن خالد الوهبي. اهـ

وذكره الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٥ ص٢٣٨) فقال: وقد سُئِلَ عن الحديث: يرويه إسماعيل بن أبي خالد فرفعه عنه عمر بن علي المقدمي، ومحمد بن خالد الوهبي، وهشيم من رواية موسى بن حيان عن ابن مهدي عنه، وغيره يرويه عن هشيم ولا يرفعه، وكذا رواه ابن عيينة ويحيى القطان وغيرهما عنه موقوفًا وهو الصواب.

حدثنا أحمد بن عبدالله الوكيل، ثنا عمر بن شبة، ثنا يحيى، ثنا إسماعيل، عن قيس قال: قال عبدالله: إِذَا كَانَ أجلُ أحدِكُم بأرضٍ أُتِي لَه الحَاجَةُ، فيعمدُ إليها وإذا كان أقصى أثره قُبِضَ فتقول الأرضُ يوم القيامة: هذا ما استودعتني. اهـ

٣١١-قال الحاكم رحمه الله في "المستدرك" (ج٢ ص٤٥٦) حَدَّثَنَا أَبوعَلِيٍّ الحَافِظُ، أَنبَأَ عَبدَانُ الأَهوَازِيُّ، ثَنَا أَبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، ثَنا أَبوأَحمَدَ الزُّبَيرِيُّ، ثَنَا سُفيَانُ، عَن عَاصِمٍ، عَن زِرٍّ، عَن عَبدِالله قَالَ: هَبطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقرَأُ القُرآنَ بِبَطنِ نَخلَةَ، فَلَمَّا سَمِعُوهُ قَالُوا: أَنصِتُوا. قَالُوا: صَه، وَكَانُوا تِسعَةً أَحَدُهُم زَوبَعَةُ فَأَنزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذ صَرَفنَا إِلَيكَ نَفَرًا مِنَ الجِنِّ يَستَمِعُونَ القُرءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوا إِلَى قَومِهِم مُنذِرِينَ﴾[1].

صحيحُ الإسنادِ و لم يخرجاهُ.

وسكت عليه الذهبي، وأخرجه تلميذه في "الدلائل" (ج٢ ص٢٢٨) من طريق الحاكم به.

قلتُ: أبوأحمد اسمه محمد بن عبدالله ثقة، إلا أنه مُتَكلَّم في روايته عن الثوري، فأقل أحوال هذا الإسناد أنه حسن، ولكن أبا أحمد قد خالف جماعة: يحيى القطان عند إسحاق البستي رقم (٨٧٧)، والطبري رقم (٣١٣١٢) في "تفسيريهما"، ووكيع ويحيى ابن يمان عند أبي نعيم في "الدلائل" (ج٢ ص٤٦٤) رقم (٢٥٣)، ووافقهم في رواية أخرى وهي الراجحة البستي رقم (٨٧٩) والطبري رقم (٣١٣١٣)، والبزار (ج٣ ص ٦٨) كما في "كشف الأستار"، والدارقطني في "العلل" (ج٥ ص٥٥)، فرووه عن الثوري، عن عاصم، عن زر به مرسلاً وهو الراجح، فرواية الوصل تعتبر شاذةً أو منكرةً، وأنظر أيضًا "علل الدارقطني" (ج٥ ص٥٤-٥٥) رقم (٧٠١).

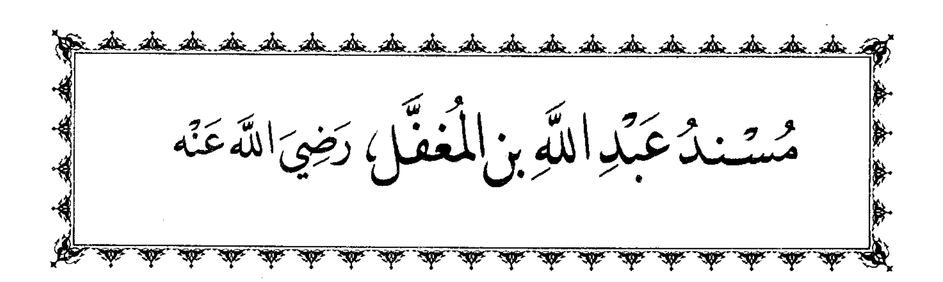
٣١٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (٣٨٦١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بِشرٍ، حَدَّثَنَا

---

(١) سورة الأحقاف، الآية:٢٩.

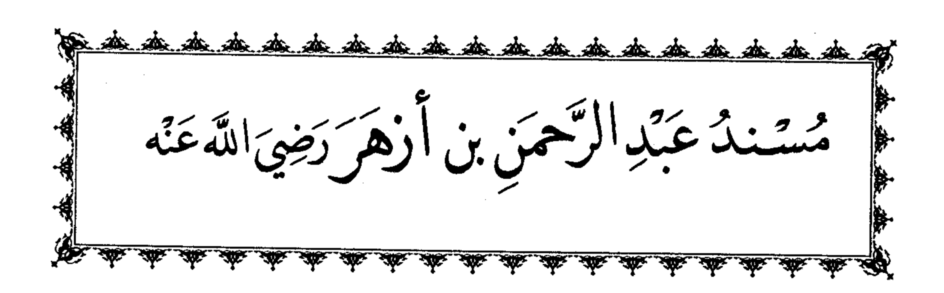
سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ (ح) وَعَبدُالوَهَّاب، عَنِ ابنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي الأَحوَصِ، عَن عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ قَالَ: بَينَمَا نَحنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعضِ أَسفَارِهِ سَمِعنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: اللهُ أَكبَرُ، اللهُ أَكبَرُ. فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «عَلَى الفِطرَةِ»، فَقَالَ: أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ. فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «خَرَجَ مِنَ النَّارِ»، قَالَ: فَابتَدَرنَاهُ فَإِذَا هُوَ صَاحِبُ مَاشِيَةٍ أَدرَكَتهُ الصَّلاةُ فَنَادَى بِهَا.

أنت إذا نظرت في الحديث وجدت رجاله رجال الشيخين، ولكن قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٤٢): سمعت أبي يقول: قتادة عن أبي الأحوص مرسل.



٣١٣- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١١ ص٢١٦): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخبرَنَا يَحيَى عَن هِشَامٍ بنِ حَسَّانَ، عَن الحَسَنِ، عَن عَبدِاللهِ بنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ أَنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عَن التَّرَجُّلِ إلا غِبًّا.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن رواية هشام بن حسان عن الحسن ضعيفة، قال ابن عُلَيَّةَ: ما كنا نعد هشامًا في الحسن شيئًا. اهـ من "تهذيب التهذيب".



٣١٤- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٨٨): حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ الحُبَاب، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بنُ زَيد، قَالَ: حَدَّثَني الزُّهرِيُّ، عَن عَبدالرَّحَمنِ بنِ أَزهَرَ، قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتخَلَّلُ النَّاسَ يَومَ حُنَينٍ يَسأَلُ عَن مَنْزِلِ خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ فَأُتيَ بِسَكرَانَ، فَأَمَرَ مَن كَانَ مَعَهُ أَن يَضرِبُوهُ بِمَا كَانَ في أَيديهِم.

ثنا عُثمَانُ بنُ عُمَرَ، قَالَ: ثنا أُسامَةُ بنُ زَيدٍ، عَن الزُّهرِيِّ، أنّه سمعَ عَبدَالرَّحمنِ بنِ الأَزهَرِ يُحدِّثُ: أَنَّ خَالِدَ بنِ الوَلِيدِ.. الحديث.

الحديث أخرجه أبوداود (ج٣ ص٤٧٥) والحميدي في «المسند» (ج٣ ص٣٩٨) والبخاري في «التاريخ» (ج٥ ص٣٤٠) والطبري في «التاريخ» (ج١٣ ص٤٣) ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج ص٣٨٣). وقد ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاه.

هذا الحديث ظاهره الصحة، ولكن قال عبدالرحمن بن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٤١٦): سألتُ أبي وأبا زرعةَ عن حديث رواه أسامةُ بن زيد، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن أزهر قال: رأيتُ رسول الله ﷺ يسألُ عن خالد بن الوليد وأنا غلام شابٌ وأُتي بشاربٍ وأَمَرَهم فضربوه فمنهم مَن ضربَ بنعله... وذكرتُ لهما الحديث، فقالا: لم يسمع الزهري هذا الحديث مِن عبدالرحمن بن أزهر يدخلُ بينهما عبدُالله بن عبدالرحمن بن أزهر، قلتُ لهما: مَن يُدخِلُ بينهما ابنَ عبدالرحمن بن أزهر؟ قالا: عُقيل

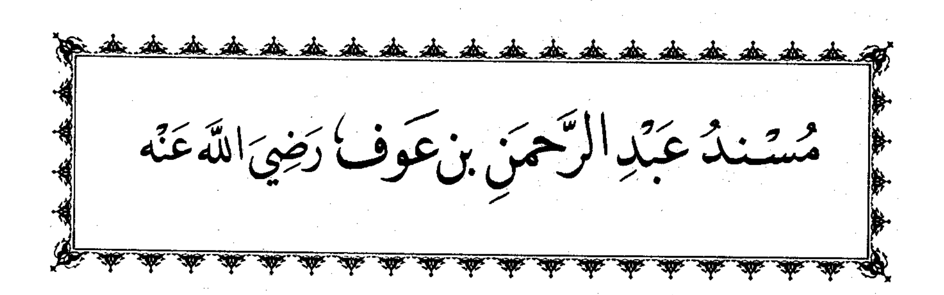
ابن خالد. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: وعبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر: قال الحافظ في «التقريب»: مقبول، أي: إذا توبع وإلاّ فليِّن، فعلى هذا فالحديث لا يصح والله أعلم.

والإمام أحمد رحمه الله يقول كما في «تهذيب التهذيب» في ترجمة الزهري: ما أراه سَمِع من عبدالرحمن بن أزهر إنما يقول الزهري: كان عبدالرحمن بن أزهر يحدِّثُ. فيقول معمر وأسامة عنه: سمعتُ عبدالرحمن. ولم يصنعا عندي شيئًا. اهـ

وذكر ابن أبي حاتم في «المراسيل» في ترجمة الزهري نحوه وقد تصحف معمر في «المراسيل» إلى (نعم)، ومن «المراسيل» زيادة: ما أراه حَفِظَ وقد أَدخلَ بينه وبينه طلحةَ ابنَ عبدالله بن عوف. اهـ

أي أدخل الزهري بينه وبين عبدالرحمن بن أزهر.



٣١٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٣١٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْمُصَفَّى الحِمصِيُّ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمرِو ابنِ عَلقَمَةَ، عَن إِبرَاهِيمَ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ».

هذا حديث حسن.

قال أبوعبدالرحمن: هذا حديث إذا نظرتَ إلى سنده حكمت عليه بالحسن، ولكن قال الدارقطني في «العلل» (ج٤ ص٢٨٧-٢٨٨) رقم (٥٧٠) وسُئِلَ عن حديث إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه، عن النبي ﷺ: «إنَّ الله وملائكتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ»، فقال: يرويه محمد بن مصفى وانفرد به عن أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه ووَهِمَ فيه. وإنما رواه محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي مرسلاً. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص١٧٢): سألتُ أبي عن حديث رواه محمد ابن المصفى، عن أبي ضمرة، عن محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ اللهَ وملائكتَهُ يُصَلُّونَ على الَّذِينَ يُصَلُّونَ في الصُّفُوفِ الأُوَلِ».

قال أبي: هذا خَطَأٌ بِهذا الإسناد. الصحيحُ ما رواه الدراورديُّ عن ابن عجلان، عن

إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن النبي ﷺ. اهـ

أفادنا بهذا أبوالفضل الليبي.

٣١٦- قال الإمام أحمد رحمه الله في «المسند» (ج١ ص١٩٣ رقم١٦٧٥ بتحقيق أحمد شاكر): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ بنُ سَعِيد، حَدَّثَنَا عَبدُالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّد الدَّرَاوَردِيُّ، عَن عَبدالرَّحمَنِ بن حُمَيد، عَن أَبِيه، عَن عَبدالرَّحمَنِ بنِ عَوف أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبوبَكرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَعُثمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَطَلحَةُ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبدُالرَّحمَنِ بنُ عَوفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بنُ زَيدِ بنِ عَمرِو بنِ نُفَيلٍ فِي الجَنَّةِ، وَأَبوعُبَيدَةَ بنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ».

هذا الحديث ظاهر إسناده الحسن، لكنه شاذٌّ وسيأتي بيانه، وأخرجه الترمذي (ج٥ ص٦٤٧) رقم (٣٧٤٧) فقال رحمه الله: حدثنا قتيبة به. ثم قال: أخبرنا مصعب[(١)] قراءةً عن عبدالعزيز بن محمد، عن عبدالرحمن بن حميد، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه، و لم يذكر فيه عن عبدالرحمن بن عوف.

قلتُ: يعني أرسله ولكن رواية الوصل أرجح، لعلو مرتبة قتيبة على أبي مصعب، ثم أيضًا قتيبة توبع كما ذكر ذلك الحافظ في «نكته على الأطراف» حيث قال: قلت: تابعه إسحاق بن إبراهيم والحماني على وصله. اهـ المراد، انظر «تحفة الأشراف» (ج٧ ص٢٠٩).

ثم قال الترمذي: وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عبدالرحمن بن حميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ نحو هذا، وهذا أصح من الحديث الأول.

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: أبومصعب وأسمه: أحمد بن أبي بكر الزهري. انظر «تحفة الأحوذي» و«تحفة الأشراف» وترجمته من «التهذيب» وغيرها.

قلتُ: يعني من حديث عبدالرحمن بن عوف هذا، ثم ذكر حديث سعيد بن زيد بسنده من طريق عمر بن سعيد -وهو ابن أبي حسين النوفلي المكي ثقة- عن عبدالرحمن ابن حميد، عن أبيه عنه به، ثم قال: وسمعتُ محمدًا -يعني البخاري- يقول: هو أصح من الحديث الأول. اهـ

وانظر "تحفة الأشراف" مع النكت عليها (ج٧ ص٢٠٩)، وأخرج الحديث أيضًا النسائي في "الكبرى" (ج٥ ص٥٦) رقم (٨١٩٤) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد به. والبغوي في "شرح السنة" (ج١٤ ص١٢٨) رقم (٣٩٢٥) من طريق قتيبة به.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (ج٢ ص٣٦٦) رقم (٢٦١٣): سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز الدراوردي، عن عبدالرحمن بن حميد... فذكره، ثم قال: ورواه موسى بن يعقوب الزمعي، عن عمر بن سعيد بن شريح، عن عبدالرحمن بن حميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ، قلتُ لأبي: أيهما أشبهُ؟ قال: حديث موسى أشبه، لأن الحديث يروى عن سعيد من طرقٍ شتى، ولا يعرف عن عبدالرحمن بن عوف عن النبي ﷺ في هذا شيء. اهـ

فعُلِمَ من هذا أن حديث ابن عوف شذ به الدراوردي فسلك به الجادة، وخالف في ذلك من هو أرجح منه -وهو عمر بن سعيد النوفلي- والله أعلم.

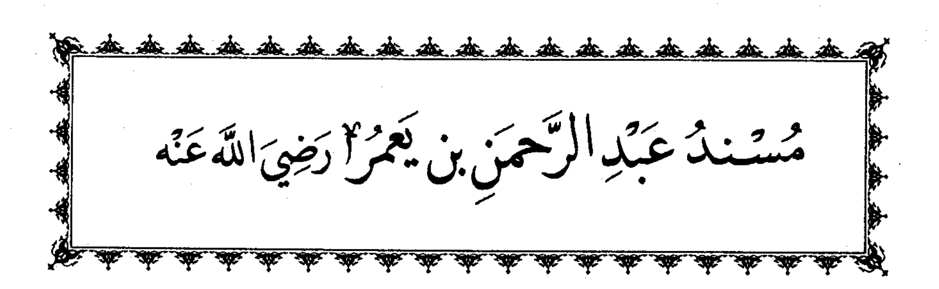
تنبيه: حديث العشرة صحيح بمجموع طرقه من حديث سعيد بن زيد أبي الأعور وهو أحدهم.

أفادنا بهذا الأخ أحمد بن سعيد.

٣١٧- قال الإمام البزار رحمه الله تعالى في "مسنده" (ج٣ ص٢٤١): حَدَّثَنَا عَبدَةُ بن عَبدالله، قَالَ: أَنَا مُوسَى بنُ إسماعيلَ. قال: نَا عَبدُالله بنُ المُبَارَكِ، عَن حَيوَةَ -يَعني ابن شُرَيحٍ- عَن عُقَيلٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبي سَلَمَةَ ابنِ عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ الشَّيطانَ لَعَنَهُ الله»،

قال: «لن يَنفَلِتَ مِن ابنِ آدَمَ مِن إحدَى ثَلاثٍ: أَخذِ المَالِ مِن غَيرِ حِلِّه ووَضعِهِ في غير حَقِّه أو يَمنَعَه من حَقِّه».

قلت: رجاله ثقات غير عبدة بن عبدالله هو الصفار الخزاعي فترجمته في «الجرح والتعديل» (ج٦ ص٩٠). قال أبوحاتم: صدوق. ولكن قال يحيى بن معين والبخاري: أبوسلمة لم يسمع من أبيه شيئًا، زاد ابن معين: ولا من طلحة بن عبيدالله. اهـ

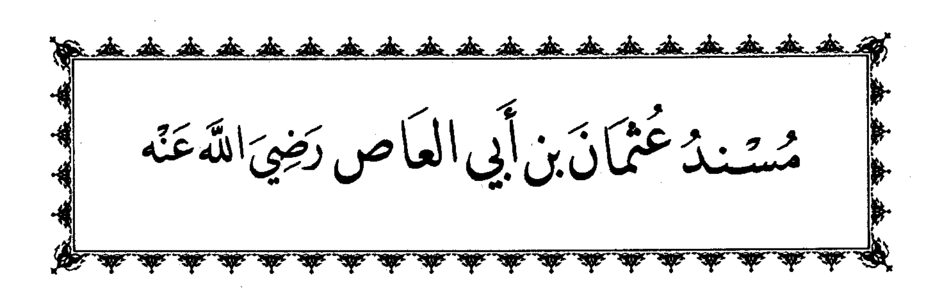


٣١٨- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٢٧): حَدَّثَنَا أبوبَكرٍ وَالعَبَّاسُ بنُ عبدالعَظِيمِ العَنبَرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَن شُعبَةَ، عَن بُكَيرِ بنِ عَطَاءٍ، عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ يَعمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنتَمِ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم ثقات، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول في "العلل" (ج١٠ ص٥٢٧) بعد ذكره الحديث بسنده: هذا حديثٌ غريبٌ من قبل إسناده، ولا نعلم أحدًا حدَّث به عن شعبة غير شبابةَ. وقد روي عن النبي ﷺ من أوجهٍ كثيرةٍ أنه نَهَى أَن يُنتَبَذَ في الدُّبَّاءِ وَالمُزَفَّتِ، وحديث شبابة إنما يستغرب لأنه تفرد به شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد، عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنّه قَالَ: «الحَجُّ عَرَفَةُ». فهذا الحديث المعروف صحَّ عند أهل الحديث بهذا الإسناد. اهـ

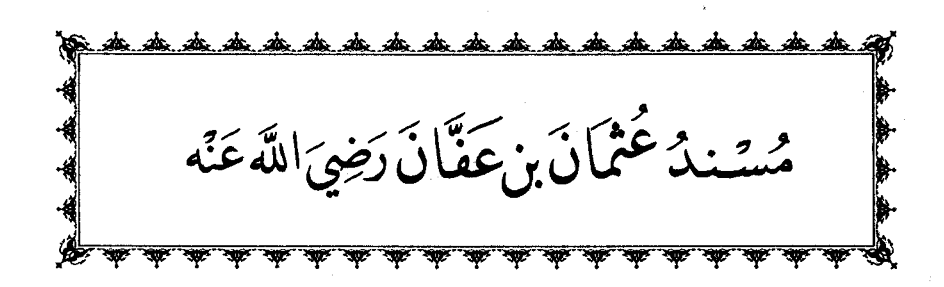
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" في ترجمة بكير بن عطاء: وقال عبدالرزاق: قال الثوري: كان عند بكيرٍ حديثان سمع شعبة أحدهما، ولم يسمع الآخر. وروى شبابة عن شعبة عن بكير عن ابن يعمر: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَن الجَر، ولم يصح. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: حديث: «الحَجُّ عَرَفَةُ»، من الأحاديث التي ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاها.



٣١٩- قال أبوبكر بن أبي شيبة رحمه الله كما في «المطالب العالية» (ج١ ص٢٠٧) رقم (٤٨٠): حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ، عَن زَائِدَةَ، عَن ابنِ خُثَيمٍ، حَدَّثَنِي دَاودُ بنُ أَبي عَاصِمٍ الثَّقَفِيُّ، عَن عُثْمَانَ بنِ أَبي العَاصِ رَضيَ الله عَنهُ قَالَ: وَقَّتَ لي رَسُولُ الله ﷺ أَن أَقرَأَ بِسَبِّح اسمِ رَبِّكَ الأَعلَى وَأَشبَاهِهَا مِن القُرآنِ.

هذا حديثٌ سنده حسن. ولكن قال ابن المديني كما في «جامع التحصيل»: داود بن أبي عاصم عن عثمان بن أبي العاص هو مرسل.



٣٢٠- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٧ ص٤): حَدَّثَنَا عَبْدُ بنُ حُمَيد، حَدَّثَنَا عبدالصَّمَد بنُ عبدالوَارث، أَخبَرَنَا حُرَيثُ بنُ السَّائب، قَالَ: سَمعتُ الحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَني حُمرَانُ بنُ أَبَانَ، عَن عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «لَيسَ لابنِ آدَمَ حَقٌّ في سِوَى هَذه الخِصَالِ: بَيت يَسكُنُهُ، وَثَوب يُوَارِي عَورَتَهُ، وَجلف الخُبزِ وَالمَاءِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ حَدِيثُ الحُرَيثِ بنِ السَّائِب.

ظاهر هذا السند أن الحديث حسن ورجاله رجال الصحيح، إلا حريث بن السائب وقد قال ابن معين: صالح. وقال مرةً: ثقة. وقال أبوحاتم: ما به بأس، فمثل هذا يحسن حديثه، ولا يضرُّه إدخال الساجي إياه في "الضعفاء" مع قول ابن معين وأبي حاتم، ولكن الحافظ يقول في "تهذيب التهذيب" بعد ذكره ما تقدم: قال الساجي: قال أحمد: رَوَى عن الحسن، عن حمران، عن عثمان حديثًا منكرًا. يعني الذي أخرجه الترمذي، وقد ذكر الأثرم عن أحمد علّته فقال: سُئل أحمد عن حريث؟ فقال: هذا شيخٌ بصريٌّ روى حديثًا منكرًا عن الحسن عن حمران عن عثمان: «كُلُّ شَيءٍ فَضَلَ عَن ظِلِّ بَيتٍ، وَجِلفِ الخُبزِ، وَثَوبٍ يُوَارِي عَورَةَ ابنِ آدَمَ فَلا حَقَّ لابنِ آدَمَ فِيه». قال: قلت: قتادة يخالفه؟ قال: نعم، سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجلٍ من أهل الكتاب، قال أحمد: حدثنا روح، ثنا سعيد، يعني عن قتادة به.

٣٢١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٦٣): حَدَّثَنَا عبدالوَهَّاب الخَفَّافُ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن مُسلِمِ بنِ يَسَارٍ، عَن حُمرَانَ بنِ أَبَانَ، أَنَّ عُثمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لأَعلَمُ كَلِمَةً لا يَقُولُهَا عَبدٌ حَقًّا مِن قَلبِهِ إِلا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ» فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أَنَا أُحَدِّثُكَ مَا هِيَ، هِيَ كَلِمَةُ الإِخلاصِ الَّتِي أَلزَمَهَا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ وَأَصحَابَهُ، وَهِيَ كَلِمَةُ التَّقوَى الَّتِي أَلاصَ[1] عَلَيهَا نَبِيُّ اللهِ ﷺ عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ عِندَ المَوتِ: شَهَادَةُ أَن لا إِلَهَ إِلا اللهُ.

يقول الفاضل أحمد شاكر: إسناده صحيح، وهو في "مجمع الزوائد" (ج١ ص١٥) وقال: رجاله ثقات. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: لكنه منقطع ففي "تهذيب التهذيب" في ترجمة مسلم بن يسار وقال القطان: لم يسمع قتادة منه. اهـ

وفي "جامع التحصيل" في ترجمة قتادة: وقال يحيى بن سعيد: لم يسمع قتادة من مسلم بن يسار شيئًا. اهـ

وفي "تهذيب التهذيب" في ترجمة قتادة وقال ابن معين: لم يسمع من ابن أبي مليكة، ولا من حميد بن عبدالرحمن الحميري، ولا من مسلم بن يسار. اهـ

٣٢٢- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٧ ص١٠٣): أَخبَرَنَا مُؤَمَّلُ بنُ إِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، قَالَ: أَخبَرَنِي ابنُ جُرَيجٍ، عَن أَبِي النَّضرِ، عَن بُسرِ بنِ سَعِيدٍ، عَن عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ إِلا بِثَلاثٍ: أَن يَزنِيَ بَعدَ مَا أُحصِنَ، أَو يَقتُلَ إِنسَانًا

---

(١) ألاص عليها عمه أي أداره عليها وراوده فيها، وعمه هو أبوطالب. اهـ من تحقيق أحمد شاكر.

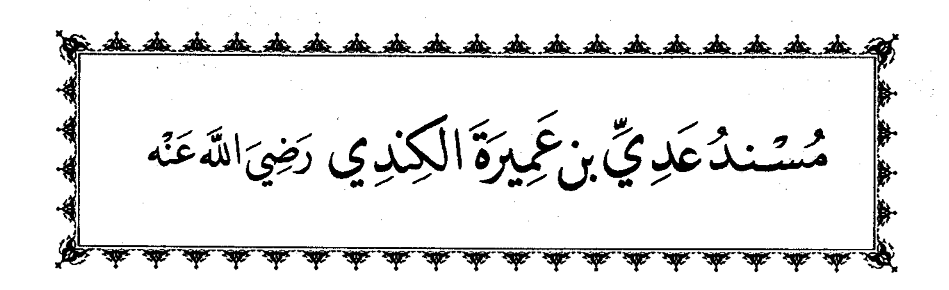
فَيُقتَلَ، أَو يَكفُرَ بَعدَ إِسلامِه فَيُقتَلَ».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا مؤمل بن إهاب، والظاهر أن حديثه لا ينْزل عن درجة الحسن، ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله يقول في «النكت الظراف»: قال ابن أبي حاتم في «العلل»: سمعت أبي يقول: بسر بن سعيد عن عثمان مرسل. اهـ

والحديث صحيح عن عثمان من غير هذه الطريق، وقد أخرجته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».

٣٢٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٦٢): حَدَّثَنَا عبدالصَّمَد، حَدَّثَنَا القَاسِمُ يَعنِي ابنَ الفَضلِ، حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ مُرَّةَ، عَن سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعد، قَالَ: دَعَا عُثمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ نَاسًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهِم عَمَّارُ بنُ يَاسِرٍ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكُم وَإِنِّي أُحِبُّ أَن تَصدُقُونِي، نَشَدتُكُم اللهَ أَتَعلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُؤثِرُ قُرَيشًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ، وَيُؤثِرُ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى سَائِرِ قُرَيشٍ؟ فَسَكَتَ القَومُ. فَقَالَ عُثمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: لَو أَنَّ بِيَدِي مَفَاتِيحَ الجَنَّةِ لأَعطَيتُهَا بَنِي أُمَيَّةَ حَتَّى يَدخُلُوا مِن عِندِ آخِرِهِم. فَبَعَثَ إِلَى طَلحَةَ وَالزُّبَيرِ، فَقَالَ عُثمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أَلا أُحَدِّثُكُمَا عَنهُ -يَعنِي: عَمَّارًا- أَقبَلتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ آخِذًا بِيَدِي نَتَمَشَّى فِي البَطحَاءِ، حَتَّى أَتَى عَلَى أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَعَلَيهِ يُعَذَّبُونَ، فَقَالَ أَبُوعَمَّارٍ: يَا رَسُولَ اللهِ الدَّهرَ هَكَذَا؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اصبِر -ثُمَّ قَالَ-: اللَّهُمَّ اغفِر لآلِ يَاسِرٍ، وَقَد فَعَلتَ».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أحمد شاكر يقول: إسناده ضعيف لانقطاعه، ونقل عن الحافظ أنه قال في «الإصابة»: لم يدرك ثوبان ولا أبا الدرداء، ولا عمرو بن عبسة، فضلاً عن عثمان، فضلاً عن عمر، فضلاً عن أبي بكر. اهـ.



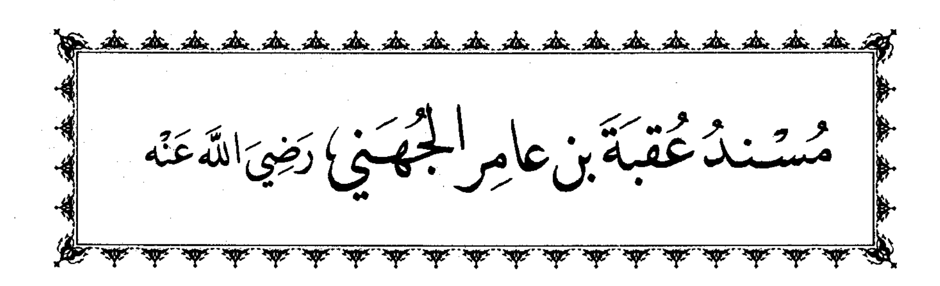
٣٢٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٦٠٢): حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ حَمَّادٍ المِصرِيُّ، أَنبَأَنَا اللَّيثُ بنُ سَعد، عَن عبدالله بنِ عبدالرَّحمَنِ بنِ أَبِي حُسَينٍ، عَن عَدِيِّ بنِ عَدِيٍّ الكندِيِّ، عَن أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الثَّيِّبُ تُعرِبُ عَن نَفسِهَا، وَالبِكرُ رِضَاهَا صَمتُهَا».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عدي ابن عدي وقال ابن أبي حاتم: عن أبيه: روى عن أبيه مرسلاً لم يسمع من أبيه، يدخل بينهما العرس بن عميرة.[1] اهـ.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (ج٢ ص١٠١): هذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، عديٌّ لم يسمع من أبيه عدي بن عميرة يدخل بينهما العرس بن عميرة، قاله أبوحاتم وغيره. اهـ المراد من «مصباح الزجاجة».

وأخرجه الإمام أحمد (ج٤ ص١٩٢) و (ج٤ ص٤٩٢) وفيه العله المتقدمة.

(١) قلت: هو في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص (١٢٦).



٣٢٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٤٨): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنبَأَنَا إِسمَاعِيلُ -يَعني ابنَ أَبي خَالد- عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ عَائذ -رَجُلٍ من أَهلِ الشَّامِ- قَالَ: انطَلَقَ عُقبَةُ بنُ عَامرٍ الجُهَنِيُّ إِلَى المَسجدِ الأَقصَى لِيُصَلِّيَ فيه، فَاتَّبَعَهُ نَاسٌ، فقَالَ: مَا جَاءَ بكُم؟ قَالُوا: صُحبَتُكَ رَسُولَ الله ﷺ أَحبَبنَا أَن نَسيرَ مَعَكَ، وَنُسَلِّمَ عَلَيكَ. قَالَ: انزلُوا فَصَلُّوا، فَنَزَلُوا فصَلَّى وَصَلَّوا مَعَهُ. فَقَالَ حِينَ سَلَّمَ: سَمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «لَيسَ من عَبد يَلقَى الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُشرِكُ بِهِ شَيئًا لَم يَتَنَدَّ بِدَمٍ حَرَامٍ، إلا دَخَلَ مِن أَيِّ أَبوَابِ الجَنَّة شَاءَ».

الحديث ظاهره الصحة، ولكن عبدالرحمن بن عائذ لم يسمعْ من عقبة بن عامر، كما في «تحفة الأشراف».

٣٢٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٥٣): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بنُ يَزِيدَ العَطَّارُ، عَن قَتَادَةَ، عَن نُعَيمِ بنِ هَمَّارٍ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامرٍ الجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: يَا ابنَ آدَمَ اكفِنِي أَوَّلَ النَّهَارِ بِأَربَعِ رَكَعَاتٍ، أَكفِكَ بِهِنَّ آخرَ يَومِكَ».

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، ولكن قتادةَ يرسل كثيرًا.

قال الإمام أحمد: ما أعلم قتادةَ سمع من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس

ابن مالك، قيل له: فعبدالله بن سرجس؟ فكأنه لم يرَه سماعًا، قال حرب: فقلتُ لأحمد: شيخٌ يقال له دغفل بن حنظلة له صحبةٌ يروي عنه قتادة؟ قال: ما أعرفه. وصحح أبوزرعة سماعه من عبدالله بن سرجس وزاد ابن المديني: أبا الطفيل. اهـ مختصرًا من «جامع التحصيل».

٣٢٧- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٩ ص٤١٣): حَدَّثَنَا مُسلِمُ بنُ إبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، عَن قَتَادَةَ، عَن الحَسَنِ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «عُهدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع، الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر كما في «جامع التحصيل» عن علي بن المديني.

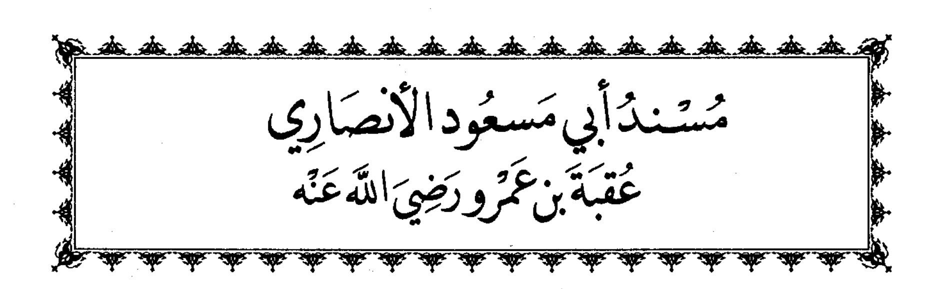
وكذا في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص (٤٢) اهـ.

وقال الخطابي في «اختصار السنن»: وضَعَّف أحمدُ بن حنبل عهدةَ الثلاث في الرقيق، وقال: لا يثبتُ في العهدة حديث. وقالوا: لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئًا، والحديث[1] مشكوكٌ فيه، فمرةً قال: عن سمرة، ومرةً قال: عن عقبة. اهـ

ويزداد ضعفًا أنه في «مصنف ابن أبي شيبة» (ج٨ ص٤٠٦) عن الحسن مرسلاً.

---

(١) في الأصل: (فالحديث)، وفي التعليق على متن «سنن أبي داود» (ج٧ ص٧٦): (والحديث) وهو الصواب، لأنه ابتداء كلام.



مُسْنَدُ أبي مَسعُود الأنصارِي
عُقبَة بن عَمرو رَضِيَ اللهُ عَنه

٣٢٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١١٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدالله ابنِ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ أَبي عبدالله الدَّستُوَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَن أَبي عبدالله الجَدَلِيِّ، عَن أَبي مَسعُودٍ عُقبَةَ بنِ عَمرٍو الأَنصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيلِ، وَأَوسَطَهُ، وَآخِرَهُ.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، إلا أبا عبدالله الجدلي، وقد وثّقه أحمد وابن معين كما في «تهذيب التهذيب».

والحديث ظاهره الصحة، ولكنه منقطع، ففي «جامع التحصيل» في ترجمة إبراهيم ابن يزيد النخعي وقال شعبة: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبدالله الجدلي.اهـ

وأخرجه أحمد أيضًا (ج٥ ص٢٧٢) من هذه الطريق المعلة.

٣٢٩- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٣١٥): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، أَخبَرَنَا وَكِيعٌ، عَن الأَوزَاعِيِّ، عَن يَحيَى، عَن أَبي قِلابَةَ، قَالَ: قَالَ أبومَسعُودٍ لأَبي عبدالله أَو قَالَ أبوعبدالله لأَبي مَسعُود: مَا سَمِعتَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ في (زَعَمُوا)؟ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «بِئسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ (زَعَمُوا)».

قَالَ أبودَاوُد: أبوعبدالله هَذَا حُذَيفَةُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن صاحب "عون المعبود" ينقل عن المنذري عن أبي مسعود الدمشقي في الأطراف أن أبا قلابة لم يسمع منهما يعني حذيفة وأبا مسعود رضي الله عنهم. اهـ

وقال المناوي في "فيض القدير" قال الذهبي في "المهذب": فيه إرسال، وقال ابن عساكر في "الأطراف": حديث منقطع لأنه من رواية عبدالله بن زيد الجرمي وهو لم يسمع منه. اهـ

وقال العلائي في "جامع التحصيل": وقد ذكر جماعة من الصحابة في ترجمة أبي قلابة منهم حذيفة والظاهر في ذلك كله الإرسال. اهـ

فقول هؤلاء الأئمة مقدمٌ على وجادات الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله التصريح بالتحديث عند الطحاوي في "مشكل الآثار" وعند ابن مندة في "المعرفة" لأن هذين الكتابين غير مسموعين له، والكتبُ قد دَخَلَها التصحيفُ، وهذه قاعدة لنا أن قول الحافظ مقدمٌ على ما نجده في الكتب لأن الكتب ليست مسموعةً لنا، والله أعلم.

ثم وجدت الحافظ رحمه الله قد ذكره في "النكت الظراف" فقال بعد ذكره كلام المزي: إن أبا القاسم قال: إنَّ أبا قلابة لم يسمع منهما، فقال الحافظ: قلت: في تفسير أبي عبدالله في هذا الحديث بأنه حذيفة نظرٌ، لأن الوليد بن مسلم روى هذا الحديث عن الأوزاعي أنه حدَّثه قال ثنا يحيى بن أبي كثير، ثنا أبوقلابة، حدثني أبوعبدالله هكذا أخرجه الحسن بن سفيان، عن دحيم عن الوليد، فعلى هذا فأبوعبدالله آخر غير حذيفة لأن أبا قلابة ما أدرك حذيفة.

وقد اختُلِف فيه على يحيى بن أبي كثير اختلافًا آخرَ، فرواه يحيى بن عبدالعزيز، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب أن عبدالله بن عامر قال: يا أبا مسعود فذكره. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: والحديث من الطريقين في "الأدب المفرد" ص(٢٦٨) فعلم بما قرره الحافظ رحمه الله أن يحيى بن أبي كثير قد اضطرب في شيخ أبي قلابة ولا تزال أيضًا علة

الانقطاع، لأنه لم يسمع من أبي مسعود، والله أعلم.

٣٣٠- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٠٠): حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ أَسَد، حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ عَون، حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ أَبي خَالد، عَن قَيسِ بنِ أَبي حَازِمٍ، عَن أَبي مَسعُود قَالَ: أَتَى النَّبيَّ ﷺ رَجُلٌ فَكَلَّمَهُ فَجَعَلَ تُرعَدُ فَرَائِصُهُ، فَقَالَ لَهُ: «هَوِّن عَلَيكَ فَإِنِّي لَستُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا ابنُ امرَأَةٍ تَأكُلُ القَدِيدَ».

قَالَ أبوعبدالله: إِسمَاعِيلُ وَحدَهُ وَصَلَهُ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا إسماعيل بن أسد، وقد قال ابن أبي حاتم: كتبتُ عنه مع أبي وهو ثقةٌ صدوق. كما في «تَهذيب التهذيب».

ولكن في «مصباح الزجاجة»: هذا الحديث معدودٌ في أفراد ابن ماجه، وقد استغربه حجاج بن الشاعر، وأشار على إسماعيل يعني ابن أسد ألاَّ يحدث به إلاَّ مرةً في السنة لغرابته، إلى أن قال حاكيًا عن ابن عدي: ورواه زهير وابن عيينة ويحيى القطان عن ابن أبي خالد مرسلاً، والمحفوظ عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس مرسلاً من غير ذكر أبي مسعود. *اهـ*

وقال الإمام البيهقي في «دلائل النبوة» (ج٥ ص٦٩) بعد ذكره موصولاً قال: وقد أخبرنا أبوزكريا بن أبي إسحاق المزكي، قال: أنبانا أبوعبدالله محمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن عبدالوهاب، قال: أنبأنا جعفر بن عون، قال: أنبأنا إسماعيل، عن قيس قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ يكلمه فأرعد الرجل فقال له: «هَوِّن عَلَيكَ فَإِنِّي لَستُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا ابنُ امرَأَةٍ مِن قُرَيشٍ كَانَت تَأكُلُ القَدِيدَ».

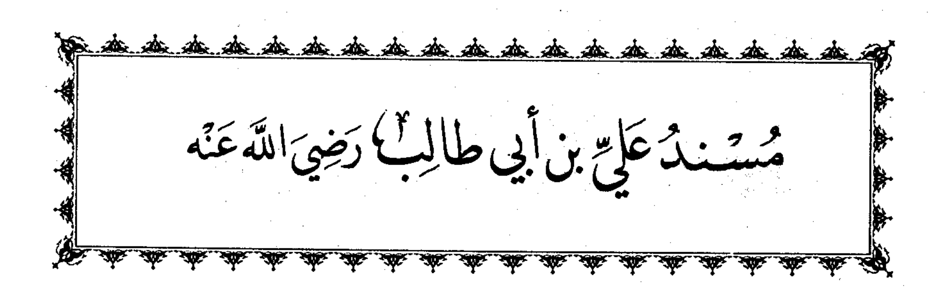
هذا مرسلٌ وهو المحفوظ. *اهـ*

وأخرجه ابن سعد مرسلاً (ج١ ص٢٣) فقال: أخبرنا يزيد بن هارون، وعبدالله بن نمير، قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم أن رجلاً أتى رسول الله

ﷺ فذكر الحديث.

فأنت ترى أن زهير بن معاوية، ويحيى بن سعيد القطان، وابن عيينة، ويزيد بن هارون، وعبدالله بن نمير يرسلونه و لم يخالفهم من هو مماثلٌ لهم، فعلى هذا فالوصل شاذ والله أعلم.

وقد خالف الجميعَ عبادُ بن العوام عند الحاكم (ج٢ ص٤٦٦)، فرواه عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن قيس، عن جرير بن عبدالله به سلك الجادة، وهو يعتبر شاذًا والله أعلم.



٣٣١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١٣٥): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنبَأَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: جُعْتُ مَرَّةً بِالْمَدِينَةِ جُوعًا شَدِيدًا، فَخَرَجْتُ أَطْلُبُ الْعَمَلَ فِي عَوَالِي الْمَدِينَةِ، فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ قَدْ جَمَعَتْ مَدَرًا فَظَنَنْتُهَا تُرِيدُ بَلَّهُ، فَأَتَيْتُهَا فَقَاطَعْتُهَا كُلَّ ذَنُوبٍ عَلَى تَمْرَةٍ، فَمَدَدْتُ سِتَّةَ عَشَرَ ذَنُوبًا حَتَّى مَجَلَتْ يَدَايَ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْمَاءَ فَأَصَبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا فَقُلْتُ بِكَفِّيَّ هَكَذَا بَيْنَ يَدَيْهَا، -وَبَسَطَ إِسْمَاعِيلُ يَدَيْهِ وَجَمَعَهُمَا- فَعَدَّتْ لِي سِتَّ عَشْرَةَ تَمْرَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَكَلَ مَعِي مِنْهَا.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته رجال الصحيح، لكن في «جامع التحصيل» عن أبي زرعة: مجاهدٌ عن علي مرسل.

٣٣٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١١٦): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنبَأَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيقِظَ، وَعَنِ الْمُصَابِ حَتَّى يُكْشَفَ عَنْهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الحسن لم يسمع من علي ففي «جامع التحصيل» وقال الترمذي: لا نعرف للحسن سماعًا من علي وقد

روى عنه حديث: «رُفِعَ القَلَمُ عَن ثَلاثَةٍ»: وقد أدركه ولكنا لا نعلم له سماعًا منه. اهـ

٣٣٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١١٢): حَدَّثَنَا أبوالمُغِيرَة، حَدَّثَنَا صَفوَانُ، حَدَّثَنِي شُرَيحٌ يَعنِي ابنَ عُبَيد، قَالَ: ذُكِرَ أَهلُ الشَّامِ عِندَ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ وَهُوَ بِالعِرَاق. فَقَالُوا: العَنهُم يَا أَمِيرَ المُؤمنِينَ، قَالَ: لا، إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الأَبدَالُ يَكُونُونَ بِالشَّامِ، وَهُم أَربَعُونَ رَجُلاً، كُلَّمَا مَاتَ رَجُلٌ أَبدَلَ اللهُ مَكَانَهُ رَجُلاً، يُسقَى بِهِم الغَيثُ، وَيُنتَصَرُ بِهِم عَلَى الأَعدَاءِ، وَيُصرَفُ عَن أَهلِ الشَّامِ بِهِم العَذَابُ».

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن شريح بن عبيد لم يدرك عليًّا، كما أفاده الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

٣٣٤- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٩٤): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا وُهَيبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَن عِكرِمَةَ، عَن عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُودَى[1] المُكَاتَبُ بِقَدرِ مَا أَدَّى».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الحافظ العلائي يقول في "جامع التحصيل": وقال أبوزرعة: عكرمة عن أبي بكر الصديق وعن علي رضي الله عنهما مرسل. اهـ

وفي "تحفة الأشراف" أن الترمذي بعد ما ذكره تعليقًا قال: روى خالد عن عكرمة عن علي قوله. ثم ذكر المزي أن النسائي رواه في "الكبرى" من طريق وهيب بالسند المتقدم عند أحمد ثم قال: ومن طريق إسماعيل بن علية عن أيوب به ولم يرفعه. إلى أن قال المزي رحمه الله: قال النسائي: ابن عليَّةَ أثبت في أيوب من وهيب وحديثه أشبه

---

(١) يودَى من الدية.

بالصواب. اهـ

فعلم أن الحديث معلٌّ بالانقطاع وبالوقف. وفيه غير ذلك راجع «تحفة الأشراف» (ج٥ ص١١١).

٣٣٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٨٣): حَدَّثَنِي يَحيَى، عَنِ الأَعمَشِ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن أَبِي البَختَرِيِّ، عَن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى اليَمَنِ، وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ قَالَ: قُلتُ: تبعَثُنِي إِلَى قَومٍ يَكُونُ بَينَهُم أَحدَاثٌ، وَلا عِلمَ لِي بِالقَضَاءِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللهَ سَيَهدِي لِسَانَكَ، وَيُثَبِّتُ قَلبَكَ». قَالَ: فَمَا شَكَكتُ فِي قَضَاءٍ بَينَ اثنَينِ بَعدُ.

هذا حديثٌ رجاله رجالُ الصحيح، ويحيى هو ابنُ سعيد القطان، وقد أخرجَهُ الحاكم في «المستدرك» (ج٣ ص١٣٥) وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وسكت عليه الحافظ الذهبي.

قال أبو عبدالرحمن: الحديث منقطع لأن أبا البختري وهو سعيد بن فيروز لم يسمع من علي، وقد أخرجه الإمام أحمد (ج١ ص١٣٦) فقال فيه أبوالبختري: أخبرني من سمع عليًّا فذكره.

وقال أبوعبدالرحمن النسائي في «الخصائص» ص (٥٧): أبوالبختري لم يسمع من عليٍّ شيئًا.

٣٣٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٩٤): حَدَّثَنَا وَهبُ بنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، سَمِعتُ الأَعمَشَ يُحَدِّثُ عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن أَبِي البَختَرِيِّ، عَن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ لِلنَّاسِ: مَا تَرَونَ فِي فَضلٍ فَضَلَ عِندَنَا مِن هَذَا المَالِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ قَد شَغَلنَاكَ عَن أَهلِكَ وَضَيعَتِكَ وَتِجَارَتِكَ، فَهُوَ لَكَ. فَقَالَ لِي: مَا تَقُولُ أَنتَ؟

فَقُلتُ: قَد أَشَارُوا عَلَيكَ. فَقَالَ لِي: قُل. فَقُلتُ: لِمَ تَجعَلُ يَقِينَكَ ظَنًّا؟ فَقَالَ: لَتخرُجَنَّ ممَّا قُلتَ. فَقُلتُ: أَجَل وَاللهِ لأخرُجَنَّ منهُ، أَتذكُرُ حِينَ بَعَثَكَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ سَاعِيًا، فَأَتَيتَ العَبَّاسَ بنَ عبدالمُطَّلِب رَضِيَ اللهُ عَنهُ فَمَنَعَكَ صَدَقَتَهُ، فَكَانَ بَينَكُمَا شَيءٌ، فَقُلتَ لِي: انطَلِق مَعِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدنَاهُ خَاثِرًا فَرَجَعنَا، ثُمَّ غَدَونَا عَلَيهِ فَوَجَدنَاهُ طَيِّبَ النَّفسِ، فَأَخبَرتَهُ بِالَّذِي صَنَعَ، فَقَالَ لَكَ: «أَمَا عَلِمتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنوُ أَبِيهِ» وَذَكَرنَا لَهُ الَّذِي رَأَينَاهُ مِن خُثُورِهِ فِي اليَومِ الأَوَّلِ، وَالَّذِي رَأَينَاهُ مِن طِيبِ نَفسِهِ فِي اليَومِ الثَّانِي، فَقَالَ: «إِنَّكُمَا أَتَيتُمَانِي فِي اليَومِ الأَوَّلِ وَقَد بَقِيَ عِندِي مِنَ الصَّدَقَةِ دِينَارَانِ، فَكَانَ الَّذِي رَأَيتُمَا مِن خُثُورِي لَهُ، وَأَتَيتُمَانِي اليَومَ وَقَد وَجَّهتُهُمَا فَذَاكَ الَّذِي رَأَيتُمَا مِن طِيبِ نَفسِي»، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: صَدَقتَ وَاللهِ، لأَشكُرَنَّ لَكَ الأُولَى وَالآخِرَةَ.

هذا حديثٌ إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع أبوالبختري وهو سعيد بن فيروز لم يسمع من علي، ففي «جامع التحصيل» في ترجمة أبي البختري سعيد بن فيروز: قال شعبة: كان أبوإسحاق (يعني السبيعي) أكبر من أبي البختري و لم يدرك أبوالبختري عليًّا و لم يره. وكذلك قال البخاري وأبوزرعة وغيرهما.

٣٣٧- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص١٥١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن سُلَيمَانَ، عَن إِبرَاهِيمَ التَّيمِيِّ، عَنِ الحَارِثِ بنِ سُوَيدٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: إِنَّ رَسُولَكُم كَانَ يَخُصُّكُم بِشَيءٍ دُونَ النَّاسِ عَامَّةً؟ قَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيءٍ لَم يَخُصَّ بِهِ النَّاسَ، إِلاَّ بِشَيءٍ فِي قِرَابِ سَيفِي هَذَا، فَأَخرَجَ صَحِيفَةً فِيهَا شَيءٌ مِن أَسنَانِ الإِبِلِ، وَفِيهَا: «أَنَّ المَدِينَةَ حَرَمٌ مِن بَينِ ثَورٍ إِلَى عَائِرٍ، مَن أَحدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَو آوَى مُحدِثًا،

فَإِنَّ عَلَيه لَعنَةَ الله وَالمَلائكَة وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ، لا يُقبَلُ منهُ يومَ القيَامَة صَرفٌ وَلا عَدلٌ، وَذمَّةُ المُسلمينَ وَاحدَةٌ فَمَن أخفرَ مُسلمًا فَعَلَيه لَعنَةُ الله وَالمَلائكَة وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ، لا يُقبَلُ منهُ يومَ القيَامَة صَرفٌ وَلا عَدلٌ، وَمَن تَوَلَّى مَولًى بِغَير إِذنهم فَعَلَيه لَعنَةُ الله وَالمَلائكَة وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ، لا يُقبَلُ منهُ يَومَ القيَامَة صَرفٌ وَلا عَدلٌ».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الدارقطني رحمه الله سُئِلَ عنه في «العلل» (ج٤ ص١٥٣-١٥٤). فقال: يرويه الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي حدث به عنه الثوري، وأبومعاوية، وابن فضيل، ويعلى بن عبيد، وزيد بن أبي أنيسة، وغيرهم، وخالفهم شعبة فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي. والمحفوظ قول الثوري ومن تابعه. اهـ المراد منه.

وذكره الحافظ في «الفتح» (ج٤ ص٨٥) وأقرَّ الدارقطني على قوله.

٣٣٨- قال الحاكم رحمه الله في «المستدرك» (ج٣ ص٥٩): حَدَّثَنَا عَبدُالرحمَنِ بنُ حَمدَانَ الجَلاَّبُ بِهَمَذَانَ، ثَنَا إبرَاهِيمُ بنُ نَصرٍ الرَّازِيُّ، وَإِبرَاهِيمُ ابنُ دِيزِيلَ، قَالا: ثَنَا سُلَيمَانُ بنُ حَربٍ، ثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، عَن مَعمَرٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَن عَلِيٍّ رَضِيَ الله عَنهُ قَالَ: غَسَلتُ رَسُولَ الله ﷺ فَجَعَلتُ أَنظُرُ مَا يَكُونُ مِن المَيِّتِ، فَلَم أَرَ شَيئًا، وَكَانَ طَيِّبًا حَيًّا وَمَيِّتًا ﷺ. .

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

إذا نظرت إلى سند الحديث وجدته كما يقول الحاكم رحمه الله. ولكن إليك ما قاله الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٣ ص٢١٩) قال بعد أن ذَكَرَ الحديث: حدث به سليمانُ بن أرقم، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن علي.

وقال عبدالواحد بن زياد: وصفوان بن عيسى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب قال: قال علي. وأرسله ابن المبارك وعبدالرزاق، عن معمر، وكذلك قال صالح بن كيسان والأوزاعي عن الزهري، والمرسل أصح. اهـ

وأيضًا رواية عبدالواحد بن زياد، وحماد بن زيد، وعيسى بن صفوان تعتبر من رواية البصريين عن معمر، وما حدث به بالبصرة ففيه ضعف والله أعلم.

٣٣٩- قال الإمام الطحاوي رحمه الله (ج١ ص٣٧٣): حَدَّثَنَا جَعفَرٌ الفِرِيَابِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالله بنِ نُمَيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن الحَكَمِ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ أَبي لَيلَى، عَن عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ».

وأخرجه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٩٠٣) وابن ماجه (ج١ ص١٥).

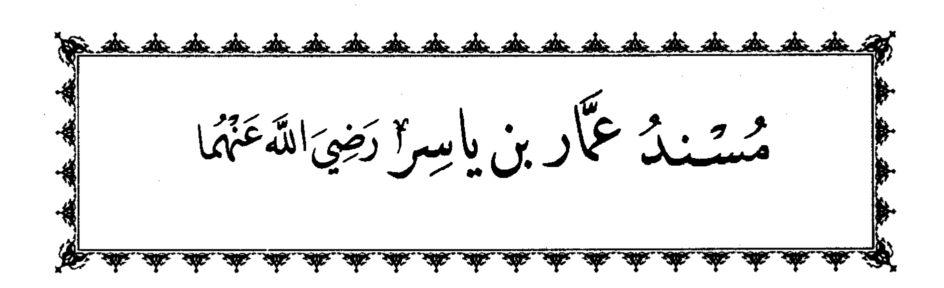
الحديث ظاهر سنده الحسن، ولكن إليك ما قاله الإمام الترمذي رحمه الله (ج٥ ص٣٦ بتحقيق كمال يوسف الحوت) قال رحمه الله: وروى شعبة عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن سمرة، عن النبي ﷺ هذا الحديث.

وروى الأعمش وابن أبي ليلى[1] عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبي ﷺ وكأن حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن سمرة عند أهل الحديث أصح. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" وقد سأل أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال أبوزرعة: هذا خطأٌ، ثم ذكر أن الصحيح أنه عن ابن أبي ليلى، عن سمرة. اهـ المراد منه.

---

(١) هو محمد، وهو ضعيف.


مُسْنَدُ عَمَّار بن يَاسِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا

٣٤٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١١ ص٢٣٦): حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عبدالله، حَدَّثَنَا عبدُالعَزيزِ بنُ عَبدالله الأُوَيسِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ بلالٍ، عَن ثَورِ بنِ زَيدٍ، عَن الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ عَن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «ثَلاثَةٌ لا تَقرَبُهُم المَلائِكَةُ: جِيفَةُ الكَافِرِ، وَالمُتَضَمِّخُ بِالخَلُوقِ، وَالجُنُبُ إِلا أَن يَتَوَضَّأَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الحسنَ لم يسمع من عمار، قاله الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» وفي «تهذيب الكمال» وقاله المنذري كما في «عون المعبود».

٣٤١- قال أبويعلى رحمه الله (ج٣ ص٢١٢): حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ حَبِيبٍ، عَن سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن خِلاسِ بنِ عَمرٍو، عَن عَمَّارِ بنِ يَاسرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أُنزِلَت المَائِدَةُ من السَّمَاءِ خُبزًا وَلَحمًا فَأُمِرُوا أَلاَّ يَخُونُوا، وَلا يَدَّخِرُوا لِغَدٍ، فَخَانُوا، وَادَّخَرُوا، وَرَفَعُوا، فَمُسِخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ».

الحديث أخرجه الترمذي (ج٨ ص٣٤٣) مع «التحفة» وقال: هذا حديث غريب.
ورواه أبوعاصم وغير واحد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلاس، عن عمار

موقوفًا، ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث الحسن بن قزعة.

ثم قال الترمذي رحمه الله: حدثنا حميد بن مسعدة، أخبرنا سفيان بن حبيب، عن سعيد بن أبي عروبة نحوه، ولم يرفعه وهذا أصح من حديث الحسن بن قزعة، ولا نعلم للحديث المرفوع أصلاً.

وأخرجه البزار (ج٤ ص٢٥٠) وقال: حدثنا الحسن بن قزعه به، وقال عَقِبَ الحديث: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمار مرفوعًا إلا من هذا الوجه.

٣٤٢- قال ابن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٤٨ رقم٤٢٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابنُ أَبِي عُمَرَ العَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن عَبدالكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَن حَسَّانَ بنِ بِلالٍ، عَن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ (ح) وحَدَّثَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ. قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن حَسَّانَ بنِ بِلالٍ، عَن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُخَلِّلُ لِحيَتَهُ.

أنت إذا نظرتَ إلى ظاهر سند الحديث حكمتَ عليه بالحسن، فرجاله رجال مسلم سوى حسان بن بلال وهو حسن الحديث، وعبدالكريم أبوأمية ضعيف ولكنه متابَع كما ترى.

ولكن الإمام البخاري يقول في «تاريخه» (ج١ ص٣١) ترجمة حسان بن بلال: لم يسمع عبدالكريم من حسان، وقال ابن عيينة مرة: عن سعيدٍ عن قتادةَ عن حسانٍ عن عمارٍ عن النبي ﷺ ولا يصح حديث سعيد. اهـ.

قال الحافظ في «التلخيص» (ج١ ص١٤٩): لم يسمعه ابن عيينة من سعيد ولا قتادة من حسان. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٣٢): سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي ﷺ في تخليل اللحية، قال أبي: لم يحدث بِهذا أحد سوى ابن عيينة عن ابن أبي عروبة. قلت: صحيح؟

قال: لو كان صحيحًا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث، وهذا أيضًا مما يوهنه. اهـ

٣٤٣- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١ ص٣٥١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي خَلَفٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ يَحيَى النَّيسَابُورِيُّ في آخَرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعقُوبُ، أَخبَرَنَا أَبِي، عَن صَالِحٍ، عَن ابنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيدُالله بنُ عَبدِالله، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، عَن عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عَرَّسَ بِأُوَّلاتِ الجَيشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ فَانقَطَعَ عِقدٌ لَهَا مِن جَزعِ ظَفَارٍ[1]، فَحُبِسَ النَّاسُ ابتِغَاءَ عِقدِهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الفَجرُ وَلَيسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَتَغَيَّظَ عَلَيهَا أَبُوبَكرٍ وَقَالَ: حَبَستِ النَّاسَ وَلَيسَ مَعَهُم مَاءٌ، فَأَنزَلَ اللهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ رُخصَةَ التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ فَقَامَ المُسلِمُونَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فَضَرَبُوا بِأَيدِيهِم إِلَى الأَرضِ ثُمَّ رَفَعُوا أَيدِيَهُم وَلَم يَقبِضُوا مِن التُّرَابِ شَيئًا فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُم وَأَيدِيَهُم إِلَى المَنَاكِبِ وَمِن بُطُونِ أَيدِيهِم إِلَى الآبَاطِ.

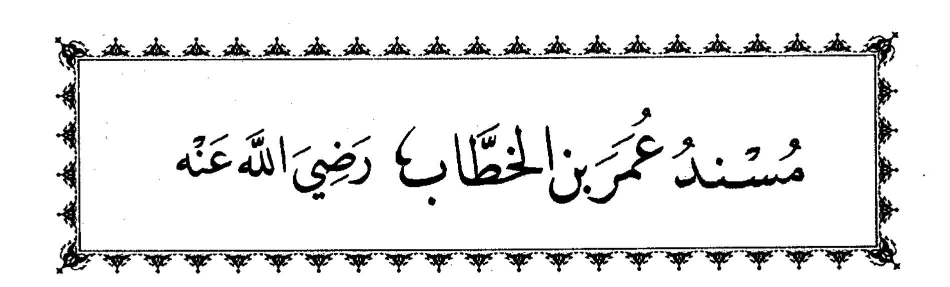
زَادَ ابنُ يَحيَى فِي حَدِيثِهِ: قَالَ ابنُ شِهَابٍ فِي حَدِيثِهِ: وَلا يَعتَبِرُ بِهَذَا النَّاسُ. اهـ

هذا الحديث ظاهره الصحة، ولكن إليك ما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٣٢) وقد سأل أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: هذا خطأٌ رواه مالك وابن عيينة عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبيه، عن عمار وهو الصحيح وهما أحفظُ. قلتُ: قد رواه يونس وعقيل وابن أبي ذئب عن الزهري، عن عبيدالله، عن عمار، عن النبي ﷺ وهم أصحاب الكتب، فقالا: مالكٌ صاحبُ كتابٍ وصاحبُ

(١) اسم مكان وراء ذي الحليفة كما في «عون المعبود».

حفظ. اهـ

واعلم أن هذا الحديث قد جاء عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن عمار وهو منقطع عبيدالله لم يسمع من عمار، وجاء عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن أبيه، عن عمار، وظاهره الصحة ولكنه شاذ، والصحيح عن عمار -أخرجه البخاري ومسلم- المسح على الكفين فحسب والله أعلم.



٣٤٤- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٠ ص١٠٥): حَدَّثَنَا عَبَّادُ بنُ مُوسَى الخُتَّلِيُّ، أخبرَنَا إسماعِيلُ -يَعني ابنَ جعفرٍ- عَن إسرَائيلَ، عَن أبي إسحَقَ، عَن عَمرٍو، عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَ تَحرِيمُ الخَمرِ قَالَ عُمَرُ: اللهمَّ بَيِّن لَنَا في الخَمرِ بَيَانًا شِفَاءً، فَنَزَلَت الآيَةُ الَّتي في البَقَرَة: ﴿يَسأَلُونَكَ عَنِ الخَمرِ وَالمَيسرِ قُل فِيهِمَا إِثمٌ كَبيرٌ﴾[1] الآيَةَ قَالَ: فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَت عَلَيه، قَالَ: اللهمَّ بَيِّن لَنَا في الخَمرِ بَيَانًا شِفَاءً، فَنَزَلَت الآيَةُ الَّتي في النِّسَاءِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُم سُكَارَى﴾[2] فَكَانَ مُنَادِي رَسُولِ الله ﷺ إِذَا أُقِيمَت الصَّلاةُ يُنَادِي: أَلا لا يَقرَبَنَّ الصَّلاةَ سَكرَانُ، فَدُعِيَ عُمَرُ فَقُرِئَت عَلَيه، فَقَالَ: اللهمَّ بَيِّن لَنَا في الخَمرِ بَيَانًا شِفَاءً، فَنَزَلَت هَذِهِ الآيَةُ: ﴿فَهَل أَنتُم مُنتَهُونَ﴾[3] قَالَ عُمَرُ: انتَهَينَا.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع ففي «جامع التحصيل» في ترجمة عمرو بن شرحبيل أبي ميسرة قال أبوزرعة: حديثه عن عمر

(١) سورة البقرة، الآية:٢١٩.

(٢) سورة النساء، الآية:٤٣.

(٣) سورة المائدة، الآية:٩١.

مرسل.

وأيضًا رواه الإمام الترمذي (ج٨ ص٤١٦) عن أبي ميسرة عن عمر، ثم رواه عن أبي ميسرة أن عمر بن الخطاب قال: اللهمَّ بين لنا في الخمر بيانًا شفاءً ثم قال: وهذا أصح من حديث محمد بن يوسف. اهـ يعني رحمه الله أن المرسل أصحُّ.

هذا قول الترمذي وفيه نظرٌ، فإن محمد بن يوسف قد توبعَ، فقد تابعه إسماعيل بن أبي جعفر كما ترى عند أبي داود، وخلفُ بن الوليد عند الإمام أحمد، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله (ج٢ ص٩٢): إنه مرويٌّ من طريق إسرائيل. اهـ فيبقى الحديث على الانقطاع، والله أعلم.

٣٤٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٤٤): حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخبَرَنَا جَرِيرٌ، أَنبَأَنَا الزُّبَيرُ بنُ الخِرِّيتِ، عَن أَبي لَبِيدٍ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِن طَاحِيَةَ مُهَاجِرًا يُقَالُ لَهُ: بَيرَحُ بنُ أَسَدٍ، فَقَدِمَ المَدِينَةَ بَعدَ وَفَاةِ رَسُولِ الله ﷺ بِأَيَّامٍ، فَرَآهُ عُمَرُ رَضِيَ الله عَنهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ غَرِيبٌ فَقَالَ لَهُ: مَن أَنتَ؟ قَالَ: مِن أَهلِ عُمَانَ. قَالَ: مِن أَهلِ عُمَانَ؟ قَالَ: نَعَم، قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَدخَلَهُ عَلَى أَبي بَكرٍ رَضِيَ الله عَنهُ فَقَالَ: هَذَا مِن أَهلِ الأَرضِ الَّتِي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لاعلَمُ أَرضًا يُقَالُ لَهَا عُمَانُ، يَنضَحُ بِنَاحِيَتِهَا البَحرُ، بِهَا حَيٌّ مِن العَرَبِ لَو أَتَاهُم رَسُولِي مَا رَمَوهُ بِسَهمٍ وَلا حَجَرٍ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا لمازة بن زبارة وقد وثَّقه ابن سعد، فشيخ الإمام أحمد هو يزيد بن هارون، وجرير هو ابن حازم وقد قال الحافظ الهيثمي في «المجمع» (ج١ ص٥٢): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير لمازة ابن زبارة وهو ثقة، قال: ورواه أبويعلى كذلك. اهـ

وقال أحمد شاكر في تحقيق «المسند»: إسناده صحيح. اهـ

هذا قول الهيثمي وأحمد شاكر ولكن في «تهذيب التهذيب» في ترجمة لمازة: وقال

المفضل بن غسان الغلابي: إن أبا لبيد لمازة لم يلقَ عمر. فعُلم أن الحديث منقطع.

٣٤٦- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٩ ص٤٤٣): حَدَّثَنَا زُهَيرُ بنُ حَربٍ وَعُثمَانُ بنُ أَبِي شَيبَةَ، قَالا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَن عُمَارَةَ بنِ القَعقَاعِ، عَن أَبِي زُرعَةَ بنِ عَمرِو بنِ جَرِيرٍ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إنَّ مِن عِبَادِ الله لأنَاسًا مَا هُم بِأَنبِيَاءَ وَلا شُهَدَاءَ، يَغبِطُهُم الأَنبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ يَومَ القِيَامَةِ بِمَكَانِهِم مِن الله تَعَالَى» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله تُخبِرُنَا مَن هُم؟ قَالَ: «هُم قَومٌ تَحَابُّوا بِرُوحِ الله عَلَى غَيرِ أَرحَامٍ بَينَهُم، وَلا أَموَالٍ يَتَعَاطَونَهَا، فَوَالله إنَّ وُجُوهَهُم لَنُورٌ، وَإِنَّهُم لَعَلَى نُورٍ، لا يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ، وَلا يَحزَنُونَ إِذَا حَزِنَ النَّاسُ» وَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿أَلا إِنَّ أَولِيَاءَ الله لا خَوفٌ عَلَيهِم وَلا هُم يَحزَنُونَ﴾[١].

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، لكنه منقطع أبوزرعة أرسل عن عمر كما في "تهذيب التهذيب".

وقال الحافظ المزي في "تحفة الأشراف": إن أبا زرعة لم يدرك عمر.

٣٤٧- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٥٩): حَدَّثَنَا عَلقَمَةُ بنُ عَمرٍو الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ عَيَّاشٍ، عَن أَبِي إِسحَقَ عَن عبدالله ابنِ عَطَاءٍ البَجَلِيِّ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، عَن عُمَرَ بن الخَطَّاب قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِن مُسلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحسِنُ الوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا الله، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلا فُتِحَت لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبوَابِ

(١) سورة يونس، الآية:٦٢.

الجَنَّةِ يَدخُلُ مِن أَيِّهَا شَاءَ».

علقمةُ بن عمرو الدارمي لم يوثّقه إلا ابن حبان، ولم أكتب الحديث من أجله، فهو مُتَابَع، قال عبدالرزاق في «المصنف» (ج١ ص٤٥): عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامر الجهني به. ولكني كتبته من أجل الانقطاع بين عبدالله بن عطاء، وعقبة بن عامر، فإن عبدالله قد أسقط ثلاثة.

وإليك بيان ذلك: قال ابن أبي حاتم رحمه الله في مقدمة «الجرح والتعديل» (ج١ ص١٦٧): نا عليُّ بن الحسين بن الجنيد، قال: قال علي بن المديني: نا بشر بن المفضل، قال: قدم علينا إسرائيل فحدثنا عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامر بحديثين فذهبت إلى شعبةَ فقلتُ: ما تصنع شيئًا، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامر بكذا، فقال: يا مجنون هذا حدثنا به أبوإسحاق، فقلت لأبي إسحاق: مَن عبدالله بن عطاء؟ قال: شابٌّ من أهل البصرة قَدِمَ علينا، فقدمتُ البصرة فسألتُ عنه، فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع، فقَدِمَ فسألته فحدثني به فقلت: مَن حدَّثك؟ قال: حدثني زِيَادُ بن مخراق، فأحالني على صاحب حديث فلقيتُ زيادَ بن مخراق فسألته فحدثني به قال: حدثني بعضُ أصحابِنَا عن شهرِ بن حَوشَبٍ. اهـ

وأما تلكم القصة الطويلة التي وقعت في «الرحلة» للخطيب، وفي «الكفاية» للخطيب أيضًا فضعيفة جدًا، لأنها من طريق نصرِ بن حماد وهو كذاب.

٣٤٨- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٠٣): حَدَّثَنَا الحُسَينُ بنُ مَهدِيٍّ، حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ، عَن أَبِيهِ، عَن عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ائتَدِمُوا بِالزَّيتِ وَادَّهِنُوا بِهِ، فَإِنَّهُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، إلا الحسين بن مهدي،

وقد قال أبوحاتم: إنه صدوق كما في «تَهذيب التهذيب» وقد توبع عند الترمذي (ج٥ ص٥٨٤) فقال الترمذي رحمه الله (ج٥ ص٥٨٤): حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا عبدالرزاق به.

ولكن الإمام الترمذي رحمه الله بعد أن ذكره بسنده قال: هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من حديث عبدالرزاق، عن معمر، وكان عبدالرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه (عن عمر، عن النبي ﷺ) وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ. وربما قال: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً.

حدثنا أبوداود سليمان بن معبد، حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه. ولم يذكر فيه (عن عمر). اهـ

وفي «علل الترمذي الكبير» رقم (٣٣١): سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هو حديث مرسل. قلت له: رواه آخر عن زيد بن أسلم غير معمر؟ قال: لا أعلمه.[1]

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص١٥): وسمعته -يعني أباه- يقول: وذكر الحديث بسنده من طريق عبدالرزاق متصلاً فقال: حدث به مرة عن زيد بن أسلم عن أبيه أن النبي ﷺ. هكذا رواه دهرًا.

ثم قال بعد: زيد بن أسلم عن أبيه، أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ ثم لم يمت حتى جعله عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ بلا شك. اهـ

وأخرجه البزار (ج١ ص٣٩٧) وقال عَقِبَه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا معمر، وزياد بن سعد، ورواه غير واحد عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد عن أبيه، ولا أعلمه إلا عن عمر، ورواه غير واحد بلا شك. اهـ

---

(١) وقد تصحف هذا الكلام في «فيض القدير» تصحيفًا شديدًا ففيه: قلت له: ورواه أحمد عن زيد بن أسلم عن عمر؟ قال: لا أعلمه. اهـ والله المستعان.

وذكره ابن طاهر في أطراف «غرائب الدارقطني» (ج١ ص٩٦) ثم قال: إن الدارقطني قال: غريب من حديث زيد عن أبيه حدث به عنه معمر، وتابعه زياد بن سعد. اهـ

قال أبو عبدالرحمن: ومما يؤكد أن الصحيح في الحديث الإرسال أنه في «جامع معمر» (ج١٠ ص٤٢٢) من آخر «مصنف عبدالرزاق». عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أن النبي ﷺ قال.. وذكر الحديث. اهـ

٣٤٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢٤٠ بتحقيق أحمد شاكر):
حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ، عَن عُبَيدِالله بنِ عُتبَةَ بنِ مَسعُود، أَخبَرَنِي عبدالله ابنُ عَبَّاس، حَدَّثَنِي عبدالرَّحمَنِ بنُ عَوف، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب رَضِيَ الله عَنهُ خَطَبَ النَّاسَ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: أَلا وَإِنَّ أُنَاسًا يَقُولُونَ: مَا بَالُ الرَّجمِ في كِتَابِ الله الجَلدُ، وَقَد رَجَمَ رَسُولُ الله ﷺ وَرَجَمنَا[1] بَعدَهُ، وَلَولا أَن يَقُولَ قَائِلُونَ، أَو يَتَكَلَّمَ مُتَكَلِّمُونَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ الله عَنهُ زَادَ في كِتَابِ الله مَا لَيسَ مِنهُ، لأَثبَتُّهَا كَمَا نُزِّلَت.

هذا حديثٌ إذا نظرت إلى رجاله وجدتّهم رجال الصحيح، ولكن في رواية هشيم عن الزهري ضعفٌ، ضاعت صحيفة هشيم التي سمعها من الزهري وقيل: جاءت الريح فأخذتْها من يده، وقيل: إنه ذاكر شعبة بحديث الزهري ولم يكن شعبة كتب عن الزهري، فأخذ شعبة الصحيفة فألقاها في دجلة. فكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه. اهـ مختصرًا من «تهذيب التهذيب».

وقد وَهِمَ ههنا هشيم في ذكر عبدالرحمن بن عوف في السند، قال الحافظ المزي في «الأطراف» في ترجمة عبدالرحمن بن عوف عن عمر بعد أن ذكره من روايه شعبة، عن

(١) في الأصل: (ورجماه) بعده، وفي «المستدرك» طبعة الحلبي (ج١ ص٢٩) (ورجمنا) كما أثبتناه.

سعد بن إبراهيم، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن عبدالرحمن بن عوف، عن عمر: رواه جماعة فلم يذكروا عبدالرحمن بن عوف في إسناده وهو الصواب.

٣٥٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج١ ص٢١): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَنبَأَنَا عَمَّارُ بنُ أَبِي عَمَّارٍ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَ الله عَنهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمًا مِن ذَهَبٍ فَقَالَ: «أَلقِ ذَا»، فَأَلقَاهُ، فَتَخَتَّمَ بِخَاتَمٍ مِن حَدِيدٍ، فَقَالَ: «ذَا شَرٌّ مِنهُ» فَتَخَتَّمَ بِخَاتَمٍ مِن فِضَّةٍ، فَسَكَتَ عَنهُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن عمار بن أبي عمار لم يدرك عمر، كما في ”جامع التحصيل“ عن أبي زرعة، وكذا في ”المراسيل“ لابن أبي حاتم ص (١٨٥).

٣٥١- قال الحاكم رحمه الله في ”المستدرك“ (ج١ ص١١٣): حَدَّثَنَا أَبُوأَحمَدَ بَكرُ بنُ حَمدَانَ الصَّيرَفِيُّ بِمَرو، حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ هِلَالٍ البُوزَنجَردِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ الحَسَنِ بنِ شَقِيقٍ، أَنبَأَنَا عَبدُالله بنُ المُبَارَك. وَأَخبَرَنَا أَبُوإِسحَاقَ إِبرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ الفَقِيهُ البُخَارِيُّ بِنَيسَابُورَ، حَدَّثَنَا أَبُوالمُوَجِّه، أَنبَأَنَا عَبدَانُ، أَنبَأَنَا عَبدُالله بنُ المُبَارَك. وَحَدَّثَنِي أَبُوإِسحَاقَ إِبرَاهِيمُ بنُ إِسمَاعِيلَ القَارِئ وَاللَّفظُ لَهُ، حَدَّثَنَا عُثمَانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا نُعَيمُ بنُ حَمَّاد، أَنبَأَنَا ابنُ المُبَارَك، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بنُ سُوقَةَ، عَن عبدالله بنِ دِينَارٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بِالجَابِيَة فَقَالَ: إِنِّي قُمتُ فِيكُم كَمَقَامِ رَسُولِ الله ﷺ فِينَا فَقَالَ: «أُوصِيكُم بِأَصحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ يَفشُو

الكَذِبُ، حَتَّى يَحلفَ الرَّجُلُ وَلا يُستَحلَفُ، وَيَشهَدَ وَلا يُستَشهَدُ، فَمَن أَرَادَ مِنكُم بُحبُوحَةَ[1] الجَنَّة فَليَلزَمِ الجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِن الاثنَينِ أَبعَدُ، أَلا لا يَخلُوَنَّ رَجُلٌ بامرَأَة إلا كَانَ ثَالثَهُمَا الشَّيطَانُ -قَالَهَا ثَلاثًا- وَعَلَيكُم بالجَمَاعَةِ فَإِنَّ الشَّيطَانَ مَعَ الوَاحِدِ وَهُوَ مِن الاثنَينِ أَبعَد، ألا وَمَن سَرَّتهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَتهُ سَيِّئَتُهُ، فهو مُؤمِنٌ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين، فإني لا أَعلَمُ خلافًا بين أصحاب عبدالله بن المبارك في إقامةِ هذا الإسنادِ عنه و لم يخرجاه.

ثم ذكر له الحاكم شاهدين عن محمد بن سوقه.

الحديث أخرجه الترمذي (ج٣ ص٢٠٧) مع «التحفة» طبعة هندية، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوقه، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي ﷺ.اهـ

فأنت إذا نظرت إلى سند الحديث وجدته كما يقول الحاكم والترمذي رحمهما الله ولكن الإمام البخاري رحمه الله يقول في «التاريخ» (ج١ ص١٢٠) في ترجمة محمد بن سوقه: وقال ابن المبارك: أخبرنا محمد بن سوقه، عن ابن دينار، عن ابن عمر، عن عمر عن النبي ﷺ قال: «خَيرُ النَّاسِ قَرني» بطوله. وقال لنا عبدالله بن صالح: حدثني الليث، قال: حدثني يزيد بن الهاد، عن ابن دينار، عن ابن شهاب، أن عمر، عن النبي ﷺ نحوه. وقال بعضهم: عن ابن دينار، عن أبي صالح، وحديث ابن الهاد أصح وهو مرسل بإرساله أصح.اهـ

وقد رواه ابن ماجه (ج٢ ص٧٩١) من حديث عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، وقد اضطربَ فيه عبدالملك بن عمير كما في «العلل» للدارقطني، وهو ثقةٌ تغير

(١) أي: التمكن فيها والحلول بها وأراد أن يسكن وسطها وخيارها.

حفظه ربما دلس، فلعل هذا الحديث مما تغير حفظه فيه، ويراجع ما كتبته في تخريج أحاديث «الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين» فإن الظاهر أن الحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم، وتعليل الحديث من طريق أو طريقين لا يعني أنه معل من جميع طرقه، إلا إذا جزم حافظٌ من الحفاظ أنه لا يصح بوجهٍ من الوجوه.

٣٥٢- قال الإمام البزار رحمه الله (ج١ ص٢٩١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى ابنِ السَّكَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بنُ هِلالٍ، وَأَملاهُ عَلَينَا مِن كِتَابِه، عَن هَمَّامٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبِي العَالِيَة، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، عَن عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسجِدُ الحَرَامِ، وَمَسجِدِي هَذَا، وَمَسجِدُ الأَقصَى».

قال أبوعبدالرحمن: هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الإمام البزار قال عَقِبَ الحديث: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمر إلا من هذا الوجه من هذا الإسناد، وهو خطأٌ أتى خطؤه من حبان لأن هذا الحديث إنما يرويه همام وغيره عن قتادة، عن قزعة، عن أبي سعيد.

ثم قال الحافظ ابن كثير كما في «مسند الفاروق» (ج١ص٣٢٧) قلت: وروى الإسماعيلي من حديث الثوري، عن أبي سنان ضرار، عن عبدالله بن أبي الهذيل قال: سمعتُ عمر خطبنا بالروحاء فقال: لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى البيتِ العتيقِ. هكذا رواه موقوفًا على عمر رضي الله عنه.

٣٥٣- قال الإمام البخاري رحمه الله في «التاريخ الكبير» (ج٤ ص٢٩) ترجمة (١٨٥٧) سليمان بن عتيق الحجازي: قال الحُمَيديُّ: نَا ابنُ عُيَينَةَ، عَن زِيَادِ بنِ سَعد، عَن سُلَيمَانَ بنِ عَتِيقٍ، عَن ابنِ الزُّبَيرِ، سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ: صَلاةٌ فِي المَسجِدِ الحَرَامِ خَيرٌ مِن مِائَةِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ.

قال إسحاق بن نصر: أنا عبدالرزاق، أنا ابن جريج، وسليمان بن عتيق سمعا ابن

الزبير قوله. وقال عارم: حدثنا حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن ابن الزبير عن النبي ﷺ. وقال إبراهيم بن نافع: عن سليمان بن عتيق، عن ابن الزبير، عن عمر، عن النبي ﷺ. وقال يحيى بن يوسف: نا عبيدالله، عن عبدالكريم، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ ولا يصح. وقال عبدالكريم: عن عطاء، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ولا يثبت. اهـ

٣٥٤- قال الطحاوي رحمه الله في «شرح معاني الآثار» (ج٤ ص٢٩٥): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عَبدالرَّحمَنِ، وَمُحَمَّدُ بنُ سُلَيمَانَ البَاغَندِيُّ، حَدَّثَنَا خَلادُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِد، عَن عَمرِو بنِ حُرَيث، عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «لأَن يَمتَلِئَ جُوفُ أَحَدِكُم قَيحًا خَيرٌ لَهُ مِن أَن يَمتَلِئَ شِعرًا».

الحديث أخرجه البزار (ج١ ص٣٦٨) فقال: حدثنا زهير بن محمد وأحمد بن إسحاق -اللفظ لزهير- قالا: حدثنا خلاد بن يحيى به. ثم قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر موقوفًا، ولا نعلم أسنده إلا خلاد بن يحيى، عن سفيان. اهـ

وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٢٣٥) وذَكَرَ أنه سأل أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: هذا خطأ، وَهِمَ فيه خلاد إنما هو عن عمر قوله. اهـ

وقال الدارقطني في «العلل» (ج٢ ص١٨٩) وقد سُئل عن هذا الحديث فقال: أسنده خلاد بن يحيى، عن الثوري، عن إسماعيل رفعه إلى النبي ﷺ، ووقفه غيره عن الثوري، وكذلك رواه يحيى القطان، وأبومعاوية، وأبوأسامة وغيرهم عن إسماعيل موقوفًا. وهو الصحيح. اهـ المراد منه.

٣٥٥- قال النسائي رحمه الله في «الكبرى» (ج١ ص١٨٢): أَخبَرَنَا حُمَيدُ ابنُ مَسعَدَةَ، عَن سُفيَانَ وَهُوَ ابنُ حَبِيبٍ، عَن شُعبَةَ، عَن زُبَيد، عَن عَبدِالرَّحمَنِ

ابنِ أَبي لَيلَى، عَن عُمَرَ، قَالَ: صَلاةُ الجُمُعَة رَكعَتَان، وَالفطرِ رَكعَتَان، وَالنَّحرِ رَكعَتَانِ، وَالسَّفَرِ رَكعَتَان، تَمَامٌ غَيرُ قَصرٍ عَلَى لِسَان النَّبيِّ ﷺ.

وقال رحمه الله (ص١٨٣): أَنبأَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى، عَن سُفيَانَ، عَن زُبَيد، عَن عَبدالرَّحمَنِ بنِ أَبي لَيلَى، عَن عُمَرَ، قَالَ: صَلاةُ المُسَافِرِ رَكعَتَان، وَصَلاةُ الأَضحَى رَكعَتَان، وَصَلاةُ الفطرِ رَكعَتَان، وَصَلاةُ الجمعة رَكعَتَان، تَمَامٌ وَلَيسَ بِقَصرٍ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ الله ﷺ.

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، ولكن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر على الصحيح من أقوال أهل العلم، فالبخاري في «تاريخه الكبير» لم يذكر عمر من شيوخ ابن أبي ليلى، وذكر عن أحمد وهو ابن سعيد الدارمي، عن النضر، عن شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى: ولدت لستٍّ سنين بقيت من خلافة عمر رضي الله عنه.

وأحمد هو ابن سعيد الدارمي أبوجعفر، ففي «المعرفة والتاريخ» للفسوي (ج١ ص ٣٢١) أثر أحمد بن أبي الحجاج الدارمي أبوجعفر، وهو أحمد بن سعيد الدارمي، إمام كبير رحمه الله مترجم في «تهذيب التهذيب».

النافون لسماعه من عمر:

أحمد بن زهير بن حرب قال: قد رُوِي سماعه عن عمر من طرق وليس بصحيح «تَهذيب التهذيب».

وقال الخليلي في «الإرشاد»: الحفاظ لا يثبتون سماعه من عمر «تَهذيب التهذيب».

وقال ابن المديني: كان شعبة ينكر أن يكون سمع من عمر.

وقال عباس الدوري: سُئِلَ يحيى بن معين، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عمر؟ فقال: لم يره، قال فقلت له: الحديث الذي يروي كذا مع عمر نتراءى الهلال؟ فقال: ليس بشيء. اهـ

أقول: هذه القصة ذكرها الذهبي رحمه الله في «السير» (ج٤ ص٢٦٦) وقال: تفرد

به إسرائيل. اهـ المراد منه.

قلتُ: وعبدالأعلى في السند شيخ إسرائيل، والراوي عن عبدالرحمن بن أبي ليلى هو عبدالأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف، راجع «تهذيب التهذيب». فعلى هذا فقول أبي حاتم كما في «تَهذيب التهذيب» أن عبدالرحمن بن أبي ليلى رأى عمر محمول على هذه القصة ولا يقال: المثبت مقدم على النافي، لأن المثبت معتمد على حديث ضعيف. والله أعلم.

وكذا ما جاء في «العلل» للدارقطني (ج٢ ص١١٦) تصريح عبدالرحمن بالسماع من عمر قال الدارقطني: لم يتابع يزيد بن هارون على قوله هذا.

وكذا ما جاء أنه عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر كما في النسائي في «الكبرى» وابن ماجه، فهو حديث معل كما في «العلل» للدارقطني (ج٢ ص١١٥) وابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص١٨٣).

فالصحيح أن الحديث عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عمر.

٣٥٦- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٤٤٣): حَدَّثَنَا أَبُومُحَمَّد ....[1] القَاسِمُ بنُ مَالِكٍ المُزَنِيُّ، عَن الأَعمَشِ، عَن زَيدِ بنِ وَهبٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: إِذَا كَانَ نَفَرٌ ثَلاثَةٌ فَليُؤَمِّرُوا أَحَدَهُم، ذَاكَ أَمِيرٌ أَمَّرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

هكذا يقول الحاكم رحمه الله، ولكن الإمام البزار رحمه الله يقول في «البحر الزخار» (ج١ ص٤٦٢): حدثنا عمارُ بن خالد، قال: نا القاسم بن مالك المزني فذكره. ثم قال:

(١) هنا سقط في السند استدرك من «إتحاف المهرة»: قال الحاكم رحمه الله تعالى: حدثنا أبومحمد المزني حدثنا جعفر بن أحمد بن سنان حدثنا عمار بن خالد. فذكره عن القاسم بن مالك به.

وهذا الحديث قد رواه غير واحدٍ عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر موقوفًا ولا نعلم أسنده إلا القاسم بن مالك، عن الأعمش. اهـ

وقال الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٢ ص١٥١) وقد سُئِلَ عن الحديث: هو حديثٌ يرويه القاسم بن مالك المزني، والحسين بن علوان، وهو ضعيف، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عمر قوله(١).

وخالفهما عبدالواحد بن زياد، وأبومعاوية، وغيرهما فرووه عن الأعمش، عن زيد ابن وهب، عن عمر قوله وهو الصواب. اهـ

٣٥٧- قال الإمام الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (ج١ ص٢٠١): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مَرزُوق، حَدَّثَنَا وَهبُ بنُ جَرِيرٍ، ثَنَا شُعبَةُ، عَن إِسمَاعِيلَ يَعنِي ابنَ أَبِي خَالِدٍ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن عَبدالرَّحمَنِ بنِ أَبزَى، أَنَّ عُمَرَ كَبَّرَ عَلَى زَينَبَ بنتِ جَحشٍ أَربعًا، ثُمَّ أَرسَلَ إِلَى أَزوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: مَن يُدخِلُ هَذِهِ قَبرَهَا؟ قَلنَ: مَن كَانَ يَدخُلُ عَلَيهَا فِي حَيَاتِهَا، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَسرَعُكُنَّ بِي لَحَاقًا أَطوَلُكُنَّ يَدًا» فَكُنَّ يَتَطَاوَلنَ بِأَيدِيهِنَّ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنَّهَا كَانَت صناعًا، يَعنِي بِمَا يُقِيمُ فِي سَبِيلِ اللهِ.

وأخرجه البزار (ج١ ص٣٦٠) فقال: حدثنا علي بن نصر، ومحمد بن معمر، واللفظ لمحمد بن معمر، قالا: نا وهب بن جرير به.

ثم قال عَقِبَه: وهذا الحديث قد روي عن رسول الله ﷺ من وجوه ولا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ أجلُّ من عمر. وقد رواه غير واحد، عن إسماعيل، عن الشعبي مرسلاً، وأسنده شعبة فقال: عن ابن أبي ليلى ولا نعلم حدث به عن شعبة إلا وهب.

(١) كذا في «علل الدارقطني» وصواب العبارة: (مرفوعًا) فإن القاسم بن مالك يرويه مرفوعاً.

الحديث ظاهرة الصحة ولكن إليك ما ذكره الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج٢ ص١٧٦) فقال رحمه الله وقد سئل عنه: هو حديث يرويه إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ابن أبزى، عن عمر.

رواه عن إسماعيل جماعة منهم: زائدة، وزهير، وأبوشهاب، وعبيدالله بن موسى، وأبوحمزة السكري، ويحيى القطان، وابن فضيل، وابن عيينة، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، وغيرهم فرووه عن إسماعيل موقوفًا غير مرفوع.

ورواه شعبة من رواية وهب بن جرير عنه، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ابن أبزى، عن عمر. وذكر فيه كلامًا رفعه إلى النبي ﷺ أغرب به وهب بن جرير، عن شعبة وهو قوله: كان رسول الله ﷺ يقول: «أسرعكن بي لحوقًا أطولكن يدًا».

ورواه غندر عن شعبة فوقفه وقال: عن ابن أبي ليلى. ورواه فراس، عن الشعبي، عن ابن أبزى، عن عمر. ورواه زكرياء، عن الشعبي، عمن حدثه، عن عمر. ورواه منصور ابن عبدالرحمن الأشل، عن الشعبي مرسلاً عن عمر. ورواه حجاج بن أرطأة، عن الشعبي، عن ابن أبي ليلى، عن عمر قوله، والمحفوظ قول زائدة ومن تابعه عن إسماعيل.

حدثنا أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل، ثنا عمر بن شبة، ثنا يحيى، ثنا إسماعيل، ثنا عامر، حدثني عبدالرحمن بن أبزى قال: صليت مع عمر رضي الله عنه بالمدينة على زينب فكبر عليها أربعًا، ثم أرسل إلى أزواج النبي ﷺ أن مَن تأمرْنَ أن يدخلها القبر؟ قال: فكان عُمَرُ يُعجبُه أن يكون هو يلي ذلك، قال فأرسلنَ إليه: انظر من كان يراها في حياتِها فليكن هو الذي يدخلها القبر، فقال عمر: صدقنَ.

٣٥٨- قال الإمام أحمد رحمه الله في «المسند» (١٤٣) بتحقيق شاكر: حَدَّثَنَا أَبُوسَعِيد، حَدَّثَنَا دَيلَمُ بنُ غَزوَانَ عَبديٌّ، حَدَّثَنَا مَيمُونٌ الكُردِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُوعُثمَانَ النَّهدِيُّ، عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ».

الحديث أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (ج١ ص٩٧).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدالمَلك، ثَنَا خَالدُ بنُ الحَارث، ثَنَا حُسَينٌ المُعَلِّمُ، عَن عَبدالله بنِ بُرَيدَةَ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ قَالَ: حَذَّرَنَا رَسُولُ الله ﷺ كُلَّ مُنَافقٍ عَلِيم اللِّسَانِ.

قال البزار: لا نحفظه إلا عن عمر وإسناد عمر صالح فأخرجناه عنه، وأعدناه عن عمران لحسن إسناد عمران. اهـ

هذا الحديث ظاهر إسناده الصحة، ولكن سُئِلَ الدارقطني في «العلل» (ج٢ ص١٧٠) عن حديث عبدالله بن بريدة عن عمر عن النبي ﷺ: «إِنَّ أَخوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيكم من كُلِّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ» . فقال: هو حديث رواه حسين المعلم واختلف عنه فرواه معاذ بن معاذ، عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ. ووَهِم فيه.

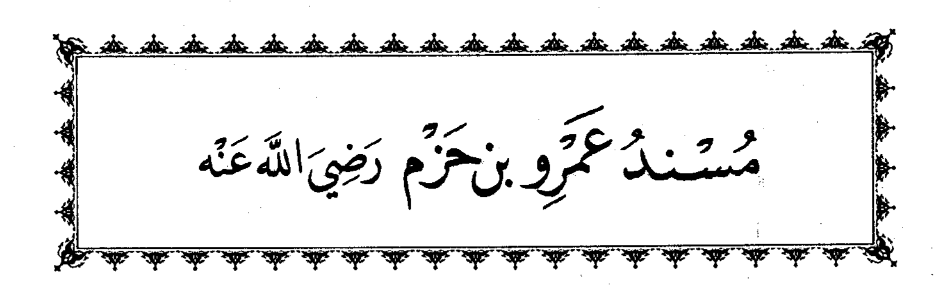
ورواه عبدالوهاب بن عطاء وروح بن عبادة وغيرهما عن حسين عن ابن بريدة، عن عمر بن الخطاب وهو الصواب في قصة طويلة. اهـ

وابن بريدة لم يسمع من عمر قال أبو زرعة: مرسل كما في «جامع التحصيل» رقم (٢٥٢).

وسئل أيضا الدارقطني (ج٢ ص٢٤٦) عن حديث أبي عثمان النهدي عن عمر قوله: «أَخوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيكم كُلُّ مُنَافقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ» . فقال: رواه المعلى بن زياد عن أبي عثمان، عن عمر موقوفًا غير مرفوع. وكذلك رواه حماد بن زيد، عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان، عن عمر قوله.

وخالفه ديلم بن غزوان، ويكنى أبا غالب عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان، عن عمر، عن النبي ﷺ.

وتابعه الحسن بن أبي جعفر الجفري عن ميمون الكردي فرفعه أيضًا إلى النبي ﷺ. والموقوف أشبه بالصواب. اهـ

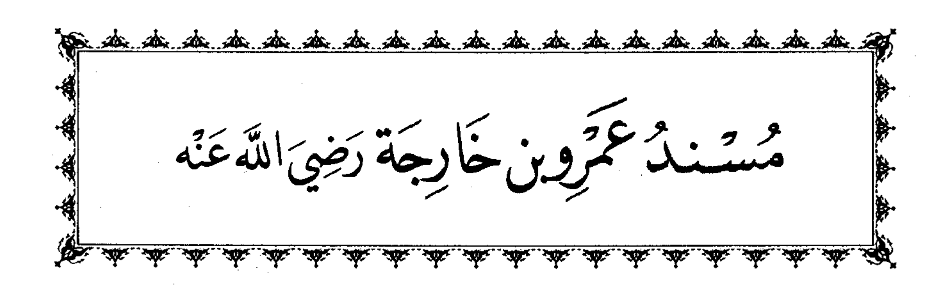


٣٥٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٦٣): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا عبدالوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُثمَانُ ابنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي أبوبَكرِ بنُ عَمرِو بنِ حَزمٍ، عَن عَمرِو بنِ حَزمٍ، قَالَ: عَرَضتُ[1] النَّهشَةَ مِن الحَيَّةِ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ فَأَمَرَ بِهَا.

إذا نظرت في سند هذا الحديث وجدتهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع كما حكاه البوصيري في «مصباح الزجاجة» نقلاً عن المزي من «تحفة الأشراف» نقلاً عن الترمذي.

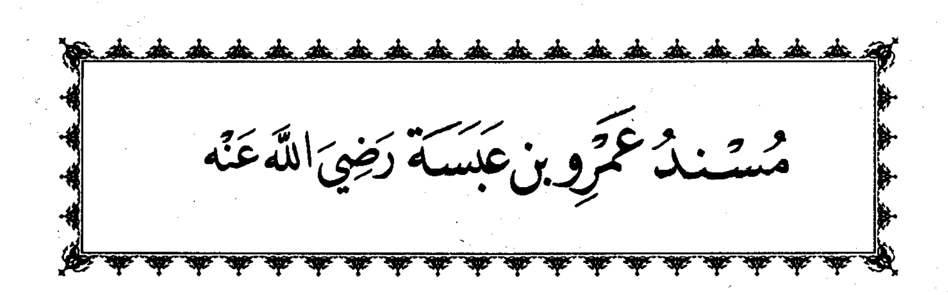
وفي «تحفة الأشراف»: هذا مرسلٌ، أبوبكر هو ابن محمد بن عمرو بن حزم، ولم يدرك جده.

(١) هنا سقط ففي «تحفة الأشراف»: (عرضت رقية الحية من النهشة على النبي ﷺ).



٣٦٠- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٦ ص٢٤٧): أَخبَرَنَا عُتبَةُ بنُ عَبداللهِ المَروَزِيُّ، قَالَ: أَنبَأَنَا عَبدُاللهِ بنُ المُبَارَك، قَالَ: أَنبَأَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ أَبي خَالِد، عَن قَتَادَةَ، عَن عَمرِو بنِ خَارِجَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ اسمُهُ قَد أَعطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَلا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ».

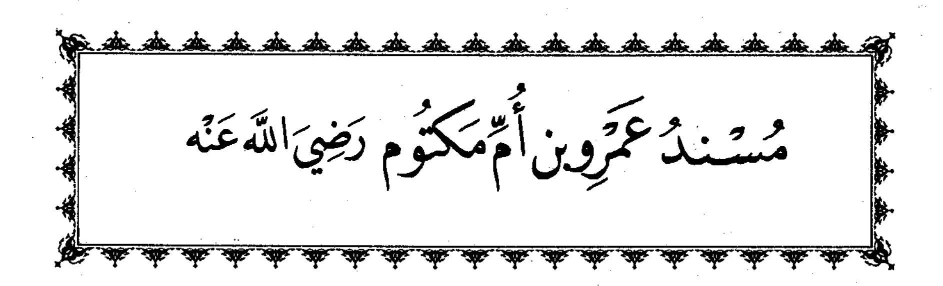
هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ثقات، ولكن قَتَادَةَ لم يسمعْ من عمرو ابن خارجة، ولم يذكروا لقتادة سماعًا من أحدٍ من الصحابة إلا من أنس، واختلفوا في سماعه من عبدالله بن سرجس، فنظرنا في السند الذي قبله في النسائي وفي «مسند أحمد» (ج٤ ص١٨٦و ٢٣٨) فوجدنا قتادة قد دلس عند أن حدث إسماعيل بن أبي خالد، دلس شهر بن حوشب وعبدالرحمن بن غنم، فقد رواه عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجه. والله أعلم.



٣٦١- قال أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٤٣٤): حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ عُتْبَةَ، قَالَ: أَخبَرَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ العَلاءِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ الأَسوَدَ قَالَ: سَمِعتُ عَمرَو بنَ عَبَسَةَ قَالَ:صَلَّى بِنَا رَسُولُ الله ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِن المَغنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِن جَنبِ البَعِيرِ ثُمَّ قَالَ: «وَلا يَحِلُّ لِي مِن غَنَائِمِكُم مِثلُ هَذَا، إِلا الخُمُسُ، وَالخُمُسُ مَردُودٌ فِيكُم».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا الوليد بن عتبة وهو ثقة، وأبوسلام وهو ممطور الحبشي قد صرح بالسماع من عمرو بن عبسة، ولكن أبا حاتم يقول كما في «العلل» لولده (ج١ ص٣٠٣): ما أدري ما هذا لم يسمع أبوسلام من عمرو بن عبسة شيئًا، إنما روى عن أبي أمامة عنه.اهـ

وعند ابن أبي حاتم أيضا تصريح أبي سلام بالسماع كما عند أبي داود، فلم يعتبره شيئًا وعده وَهَمًا من بعض الرواة.



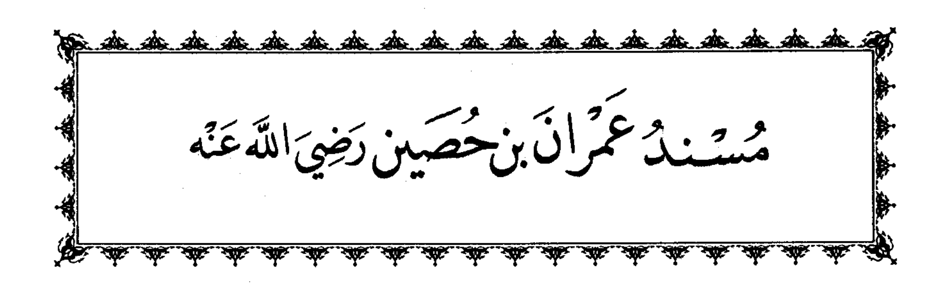
٣٦٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٢٣): حَدَّثَنَا أَبوالنَّضرِ، حَدَّثَنَا شَيبَانُ، عَن عَاصِمٍ، عَن أَبي رَزِينٍ[1]، عَن عَمرِو بنِ أُمِّ مَكتُومٍ، قَالَ: جِئتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله كُنتُ ضَرِيرًا شَاسِعَ الدَّارِ، وَلِي قَائِدٌ لا يُلائِمُنِي، فَهَل تَجِدُ لِي رُخصَةً أَن أُصَلِّيَ فِي بَيتِي؟ قَالَ: «أَتَسمَعُ النِّدَاءَ»؟ قَالَ: قُلتُ: نَعَم. قَالَ: «مَا أَجِدُ لَكَ رُخصَةً».

الحديث ظاهره الحسن، ولكن في «تهذيب التهذيب» أن ابن القطان أنكَرَ سماع أبي رزين من ابن أم مكتوم.

وفي «جامع التحصيل»: وقال يحيى بنُ معين: أبورزين عن عمرو بن أم مكتوم مرسل.

---

(١) أبورزين هو: مسعود بن مالك.



٣٦٣- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢٩٩): حَدَّثَنَا حُمَيدُ بنُ مَسعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، حَدَّثَنَا حُمَيدٌ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ، عَن عِمرَانَ بنِ الحُصَينِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن انتَهَبَ نُهبَةً فَلَيسَ مِنَّا».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في "تهذيب التهذيب" أن ابن معين قال: إن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين، وفيه أيضًا: وقال ابن المديني: سمعت يحيى يعني القطان وقيل: كان الحسن يقول: سمعت عمران قال: أما عن ثقةٍ فلا.اهـ

والحديث صحيح عن أنس وعن جابر رضي الله عنهما.

٣٦٤- قال أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٢٤٧): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ خَلَفٍ، أَخبَرَنَا عَبدُالوَهَّابِ بنُ عَبدِالمَجِيدِ، أَخبَرَنَا عَنبَسَةُ (ح) وحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشرُ بنُ المُفَضَّلِ، عَن حُمَيدٍ الطَّوِيلِ، جَمِيعًا عَن الحَسَنِ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا جَلَبَ وَلا جَنَبَ». زَادَ يَحيَى فِي حَدِيثِهِ: «فِي الرِّهَانِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن ابن أبي حاتم يقول في "المراسيل" ص (٤٠):

(رواية الحسن البصري عن عمران بن حصين رضي الله عنه)

حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، ثنا علي بن المديني ،قال: سمعت يحيى، وقيل له: كان الحسن يقول: سمعت عمران بن حصين، فقال: أما عن ثقة، فلا.

حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قال أبي: قال بعضهم: عن الحسن، حدثني عمران بن حصين -يعني إنكارًا عليهم أنه لم يسمع الحسن من عمران بن حصين- وليس يصح ذلك من وجهٍ يثبت.

سمعت أبي يقول: لم يسمع الحسنُ من عمران بن حصين، وليس يصحُّ من وجه يثبت.

حدثنا محمد بن سعيد بن بلج، قال: سمعت عبدالرحمن بن الحكم يقول: سمعتُ جريرًا يسأل بَهزًا عن الحسن: مَن لقي من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: سمع من ابن عمر حديثًا، ولم يسمع من عمران بن حصين شيئًا.

سمعت أبي يقول: الحسنُ لا يصح له سماعٌ من عمران بن حصين، يدخلُ قتادة عن الحسن عن هياج بن عمران البصري عن عمران بن حصين وسمرةَ. وذَكَرَهُ أبي عن إسحاق بن منصور. قلتُ ليحيى: ابن سيرين والحسن سمعا من عمران بن حصين؟ قال: ابن سيرين نعم. يعني أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين. اهـ

٣٦٥- قال أبوداود رحمه الله (ج٣ ص٣٥٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى بنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدالله بنِ المُثَنَّى،[1] حَدَّثَنِي أَشعَثُ، عَن مُحَمَّد بنِ سيرِينَ، عَن خَالد يَعني الحَذَّاء، عَن أَبي قِلابَةَ، عَن أَبي المُهَلَّب، عَن عمرَانَ بنِ حُصَينٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِم فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجدَتَينِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

(١) وقع في "عون المعبود" طبعة مصرية تقديم وتأخير صححناه من الطبعة الهندية، ومن "جامع الترمذي".

الحديث أخرجه الترمذي (ج٢ ص٤١٢) وقال: هذا حديث حسن.

وقال الحافظ في «الفتح» (ج٣ ص٩٨) بعد عزوه لأبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم: قالَ الترمذي: حسنٌ غريب. وقالَ الحاكم: صحيحٌ على شرطِ الشيخين. وقال ابن حبان: ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث. انتهى وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، وضعَّفَه البيهقي وابن عبدالبر وغيرهما، ووهَّموا رواية أشعث لمخالفته غيرَه من الحفاظ عن ابن سيرين، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد.

وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضًا في هذه القصة قلتُ: لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع في التشهد شيئًا.

وقد تقدم في باب تشبيك الأصابع من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال: نبئت أن عمران بن حصين... قال: ثم سَلَّمَ، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم.

فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت. ولكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي وعن المغيرة عند البيهقي وفي إسنادهما ضعفٌ، فقد يقال: إن الأحاديث الثلاثة باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن. قال العلائي: وليس ذلك ببعيد، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: أشعث هو ابن عبدالملك الحمراني ثقة فقيه كما في «التقريب»، ولكن حُكِم على روايته بالشذوذ لمخالفته غيره من الحفاظ كما تقدم في كلام الحافظ رحمه الله، وقد ذكر منهم البيهقي في «السنن» (ج٢ ص٣٥٥) شعبة ووهيبًا وابن علية والثقفي وهشيمًا وحماد بن زيد ويزيد بن زريع، ثم قال: وغيرهم عن خالد الحذاء لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد، ثم قال البيهقي: ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران، فذكر السلام دون التشهد، وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل

السجدتين، وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه. اهـ

وأما حديث ابن مسعود الذي أشار إليه الحافظ فقد رواه أبوداود (ج٣ ص٣٣٨) فقال رحمه الله: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ، أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَلَمَةَ، عَن خُصَيف، عَن أَبي عُبَيدَةَ بنِ عَبدِالله، عَن أَبيه، عَن رَسُول الله ﷺ قَالَ: «إِذَا كُنتَ في صَلاة فَشَكَكتَ في ثَلاث أَو أَربَع، وَأَكبَرُ ظَنِّكَ عَلَى أَربَع تَشَهَّدتَ، ثُمَّ سَجَدتَ سَجدَتَينِ وَأَنتَ جَالِسٌ قَبلَ أَن تُسَلِّمَ، ثُمَّ تَشَهَّدتَ أَيضًا، ثُمَّ تُسَلِّمُ».

قَالَ أَبو دَاوُد: رَوَاهُ عَبدُالوَاحِد، عَن خُصَيفٍ وَلَم يَرفَعهُ، وَوَافَقَ عَبدَالوَاحِدِ أَيضًا سُفيَانُ وَشَرِيكٌ وَإِسرَائِيلُ[1] وَاختَلَفُوا في الكَلامِ في مَتنِ الحَدِيثِ وَلَم يُسنِدُوهُ. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: فتحصل من هذا **أن في الحديث ثلاث علل: الشذوذ**، شذ محمد ابن سلمة فرفعه، وقد خالفَ عبدَالواحد وهو ابن زياد، وسفيان وهو الثوري وشريك وهو ابن عبدالله النخعي وإسرائيل وهو ابن يونس بن أبي إسحاق.

وفيه أيضًا **ضعف خصيف** وهو ابن عبدالرحمن الجزري، وفيه **الانقطاع** أبوعبيدة هو عامر بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من عبدالله بن مسعود فمثل هذا الحديث لا يستشهدُ به.

وأما حديث المغيرة بن شعبة فقد رواه البيهقي (ج٢ ص ٣٥٥) وقال: هذا يتفردُ به محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي ولا يُفرح بما يتفرد به والله أعلم. اهـ

فعُلِمَ أنه لم يثبتْ في التشهد في سجود السهو شيءٌ، ولا تصلح الأحاديث بمجموعها للحجية، وحسبها أنّها مخالفة للأحاديث الصحيحة التي في «الصحيحين» وغيرهما إذ ليس فيها تشهد. والله أعلم.

وأما أثر عبدالله بن مسعود فليس بحجة قال أبوبكر بن أبي شيبة (ج٢ ص٣١):

---

(١) وكذا محمد بن فضيل عند ابن أبي شيبة (ج٢ ص٣١).

حدثنا محمد بن فضيل، عن خصيف، عن أبي عبيدة، عن عبدالله قال: يَتَشَهَّدُ فيهما.

حدثنا عباد بن العوام، عن حصين، عن إبراهيم، عن عبدالله، قال: فيهما تَشَهُّد. اهـ

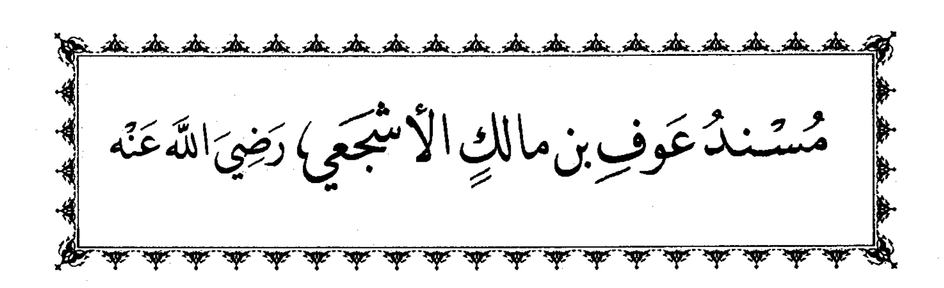
فأما الأثر الأول فخصيف ضعيف وأبوعبيدة لم يسمع من أبيه.

وأما الأثر الثاني فإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ولم يسمع من عبدالله بن مسعود. والحمد لله.

٣٦٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه (ج٢ ص١١٥٥): حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، عَن مَنصُورٍ وَيُونُسُ، عَن الحَسَنِ، عَن عِمرَانَ بنِ الحُصَينِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَن الكَيِّ، فَاكتَوَيتُ فَمَا أَفلَحتُ وَلا أَنجَحتُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى رجاله وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا عمرو بن رافع، وقد قال أبوحاتم: قلَّ مَن كتبنا عنه أصدقُ لهجةً أو أصحُّ حديثًا منه، حدثنا علي الطنافسي عنه. اهـ من «تهذيب التهذيب».

ولكن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين فهو منقطع.

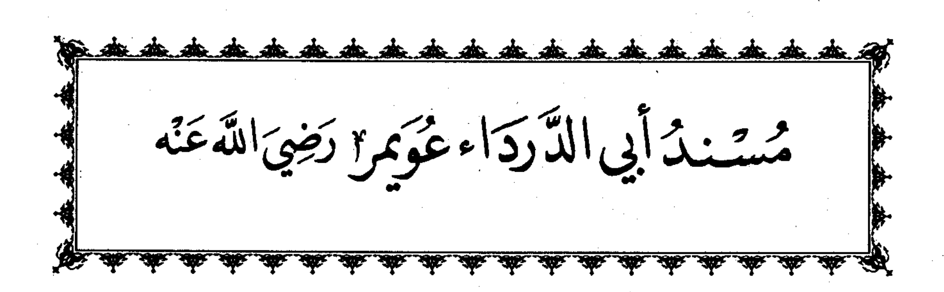

مُسنَدُ عَوفِ بنِ مالكٍ الأشجعي رَضِيَ اللهُ عَنْه

٣٦٧- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٤٤٤): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّار، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بنُ خَالد، حَدَّثَنَا ابنُ جَابر، قَالَ: سَمِعتُ سُلَيمَ ابنَ عَامرٍ يَقُولُ: سَمِعتُ عَوفَ بنَ مَالك الأَشجَعِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَتَدرُونَ مَا خَيَّرَني رَبِّيَ اللَّيلَةَ»؟ قُلنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ خَيَّرَنِي بَينَ أَن يَدخُلَ نِصفُ أُمَّتِي الجَنَّةَ، وَبَينَ الشَّفَاعَة، فَاختَرتُ الشَّفَاعَةَ». قُلنَا: يَا رَسُولَ الله ادعُ اللهَ أَن يَجعَلَنَا مِن أَهلِهَا. قَالَ: «هِيَ لِكُلِّ مُسلِمٍ».

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الإمام ابن خزيمة رواه في «التوحيد» ص (٢٦٣) وقال ص (٢٦٤): أخافُ أن يكونَ قوله: سمعتُ عوفًا وَهَمًا وأن بينهما معدي كرب. ثم ساقه بسنده إلى سليمِ بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف بن مالك. اهـ المراد منه.

وأخرج الحديث يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج٢ ص٣٣٧) بسنده إلى سليم بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف به. اهـ

وفي «تَهذيب التهذيب» في ترجمة سليم: وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل»: روى عن عوف بن مالك مرسلاً ولم يلقه. اهـ وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٢١٣) عن أبيه: لم يسمع سليم بن عامر من عوف بن مالك شيئًا، بينه وبين عوف نفسان. اهـ المراد منه. ويراجع ما كتبته في «الشفاعة» على هذا الحديث ص(٨٤).



مُسْنَدُ أبي الدَّرْدَاء عُوَيْمِر رَضِيَ اللهُ عَنْه

٣٦٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٤٤٤): حَدَّثَنَا أَسوَدُ بنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسرَائيلُ، عَن عَاصِمٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَن أَبي الدَّردَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَا أَبَا الدَّردَاءِ لا تَختَصَّ لَيلَةَ الجُمُعَةِ بِقِيَامٍ دُونَ اللَّيَالِي، وَلا يَومَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ دُونَ الأَيَّامِ».

عاصم هو ابن سليمان الأحول، والحديث ظاهر سنده أنه صحيح على شرط الشيخين، ولكن في «جامع التحصيل» في ترجمة محمد بن سيرين عن أبي حاتم: ولا أظنه سمع من أبي الدرداء، ذاك بالشام، وذاك بالبصرة. وفيه أيضًا: وقال في «التهذيب»: إن روايته عن حذيفة وأبي الدرداء مرسلة. اهـ

٣٦٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٤٤٣): حَدَّثَنَا وَهبُ بنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعتُ يُونُسَ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهرِيِّ، أَنَّ أَبَا الدَّردَاءِ قَالَ: بَينَمَا نَحنُ عِندَ رَسُولِ الله ﷺ نَتَذَاكَرُ مَا يَكُونُ إِذ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا سَمِعتُم بِجَبَلٍ زَالَ عَن مَكَانِهِ فَصَدِّقُوا، وَإِذَا سَمِعتُم بِرَجُلٍ تَغَيَّرَ عَن خُلُقِهِ فَلا تُصَدِّقُوا بِهِ، وَإِنَّهُ يَصِيرُ إِلَى مَا جُبِلَ عَلَيهِ».

الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكنه منقطع الزهري لم يسمع من أبي الدرداء كما في «فيض القدير» عن الهيثمي والسخاوي.

٣٧٠- قال الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي رحمه الله في «إكرام الضيف» ص (٢٨): حَدَّثَنَا سُرَيجٌ[1] نا ابنُ عُلَيَّةَ، عَن يُونُسَ، عَن الحَسَنِ، عَن أبي الدَّردَاء أنَّه تَضَيَّفَهُم ضَيفٌ، فَأَبطَأَ أَبوالدَّردَاء حَتَّى نَامَ الضَّيفُ طَاوِيًا، وَنَامَ الصِّبيَةُ، فَجَاءَ أَبوالدَّردَاء وَالمَرأَةُ غَضبَى تَلَظَّى، فقَالَت: لَقَد شَقَقتَ عَلَينَا مُنذُ اللَّيلَة، أَبطَأتَ عَلَينَا حَتَّى بَاتَ ضَيفُنَا طَاوِيًا، وَنَامَ صِبيَانُنَا جِيَاعًا. فَغَضِبَ وَقَالَ: لا أَطعَمُهُ اللَّيلَةَ. وَقَالَت المَرأَةُ: لا أَطعَمُ حَتَّى تَطعَمَ. فَاستَيقَظَ الضَّيفُ وَقَالَ: أَلا تَرَاهَا تَجَرَّأُ عَلَى الذُّنُوبِ إِنِي أَحتَسِبُ في كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ الضَّيفُ: وَأَنَا وَالله حَتَّى تَطعَمَاهُ. وَالطَّعَامُ مَوضُوعٌ، فَلَمَّا رَأَيتُ الضَّيفَ جَائعًا وَالصِّبيَةَ جِيَاعًا، قَدَّمتُ يَدِي فَأَكَلتُ وَأَكَلُوا مَعِي، فَبَرُّوا يَا رَسُولَ الله وَفَجَرتُ، قَالَ: «بَل أَنتَ أَبَرُّهُم وَأَخيَرُهُم».

هذا حديثٌ إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في «تهذيب التهذيب» عن أبي زرعة: الحسنُ عن أبي الدرداء مرسل.

٣٧١- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٨٩٨): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن يُونُسَ بن أَبي إِسحَقَ، عَن أَبي السَّفَرِ، قَالَ: قَالَ أَبوالدَّردَاء: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيءٍ مِن جَسَدِه فَيَتَصَدَّقُ بِه، إلا رَفَعَهُ الله بِه دَرَجَةً، أَو حَطَّ عَنهُ بِهِ خَطِيئَةً» سَمِعَتهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلبِي.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا علي بن محمد والظاهر أنه الطنافسي وهو ثقة، ولابن ماجه شيخٌ آخر اسمه علي بن محمد، وهو

---

(١) في الأصل: (شريح) والصواب ما أثبتناه، وهو سريج بن النعمان من مشايخ الإمام أحمد.

صدوقٌ، وكلاهما يرويان عن وكيع، ولكن الطنافسي أشهر، ورواية ابن ماجه عنه أكثر.

ولكن الترمذي رحمه الله أخرج هذا الحديث (ج٤ ص٦٥٠) ثم قال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا أعرف لأبي السفر سماعًا من أبي الدرداء، وأبوالسفر اسمه سعيد بن أحمد ويقال: سعيد بن يحمد الثوري. اهـ

وقال الحافظ المزي رحمه الله في "تحفة الأشراف" في ترجمة أبي السفر عن أبي الدرداء: ولم يسمع منه.

٣٧٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٤٤٠): حَدَّثَنَا أبوالْمُغِيرَة، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفوَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شُرَيحُ بنُ عُبَيد الحَضرَمِيُّ وَغَيرُهُ، عَن أَبِي الدَّردَاءِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: يَا ابنَ آدَمَ لا تَعجَزَنَّ مِن الأَربَعِ رَكَعَاتٍ مِن أَوَّلِ نَهَارِكَ، أَكفِكَ آخِرَهُ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح ثقات، فأبوالمغيرة هو عبدالقدوس بن الحجاج وصفوان هو ابن عمرو. والحديث منقطع ففي "تهذيب الكمال" أن محمد بن عوف سُئِلَ: هل سمع شريح بن عبيد من أبي الدرداء؟ فقال: لا، قيل له: فسمع من أحد أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما أظن ذلك، وذلك أنه لا يقول في شيءٍ من ذلك: (سمعت) وهو ثقة. اهـ

وفي "تهذيب التهذيب": روى عن ثوبان وأبي الدرداء وأبي أمامة، ثم ذكر جماعةً وقال: ولم يدركهم.

٣٧٣- قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في "المطالب العالية" (ج٥ ص١٥): قال الطيالسيُّ: حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي ذِئبٍ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: إِنَّ رَجُلَينِ اختَصَمَا إِلَى أَبِي الدَّردَاءِ رَضِيَ الله عَنهُ فِي شِبرٍ مِن الأَرضِ فَقَالَ: أَبوالدَّردَاءِ رَضِيَ الله عَنهُ سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِذَا كُنتَ فِي أَرضٍ

فَسَمِعتَ رَجُلَينِ يَختَصِمَانِ فِي شِبرٍ مِن الأَرضِ فَاخرُجْ مِنهَا»، قَالَ: فَخَرَجَ أَبوالدَّردَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنهُ فَأَتَى الشَّامَ.

هو في «مسند الطيالسي» (ص١٣٢)، وقد قال البوصيري: رواه أبوداود الطيالسي ورواته ثقات. اهـ

نعم هو كما يقول، لكن أبا الدرداء مات قبل أن يولد يزيد بن أبي حبيب بسنوات.

٣٧٤- قال الإمام أحمد رحمه الله (٨٦٦٨) بتحقيق أحمد شاكر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ، أَخبَرَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ جَعفَرٍ، أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبي حَرمَلَةَ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن أَبي الدَّردَاءِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ وَهُوَ يَقُصُّ عَلَى المِنبَرِ: ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[1]، فَقُلتُ: وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الثَّانِيَةَ: ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾، فَقُلتُ الثَّانِيَةَ: وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ الثَّالِثَةَ: ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾، فَقُلتُ الثَّالِثَةَ: وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ: «نَعَم وَإِن رَغِمَ أَنفُ أَبي الدَّردَاءِ».

وأخرجه النسائي في «التفسير» (ج٢ ص٢٢٢) فقال: حدثنا علي بن حجر، نا إسماعيل نا محمد بن أبي حرملة به. وأخرجه ابن جرير في «التفسير» (ج٢٧ ص١٤٦) فقال: وحدثني زكرياء بن يحيى بن أبان المصري، قال: ثنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا محمد ابن جعفر، عن محمد بن أبي حرملة به.

هذا الحديث ظاهرُهُ الصحةُ، ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» (ج١١ ص٢٦٧) في الكلام على حديث أبي ذر المتفق عليه: وزاد حفص بن غياث في روايته

---

(١) سورة الرحمن، الآية:٤٦.

عن الأعمش، قال الأعمش: قلت لزيد بن وهب: إنه بلغني أنه أبوالدرداء قال: أشهد فحدثنيه أبوذر بالربذة، قال الأعمش: وحدثني أبوصالح عن أبي الدرداء نحوه.

وأخرجه أحمد، عن ابن نمير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء بلفظ: «أنَّه مَن مَاتَ لا يُشرِكُ بِاللهِ شَيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ» نحوه وفيه: «وإنْ رَغِمَ أنفُ أبي الدَّرداءِ».

قال البخاري في بعض النسخ عَقِبَ رواية حفص: حديث أبي الدرداء مرسلٌ لا يصح إنما أردنا للمعرفة. أي: إنما أردنا أن نذكره للمعرفة بحاله، قال: والصحيحُ حديث أبي ذر، قيل له: فحديث عطاءِ بن يسار عن أبي الدرداء؟ فقال: مرسلٌ أيضًا لا يصح. ثم قال: اضربوا على حديث أبي الدرداء. قال الحافظ: قلتُ: فلهذا هو ساقط من معظم النسخ ويثبت في نسخة الصغاني وأوله: قال أبوعبدالله: حديث أبي صالح عن أبي الدرداء مرسل، فساقه.. الخ. اهـ المراد من "الفتح".

قال أبوعبدالرحمن: وهذا الذي ذكره الحافظ موجود في "الطبعة الحلبية" مع "الفتح" (ج١٤ ص٣٩)، قال البخاري رحمه الله: قال أبوعبدالله -وهو البخاري-: حديث أبي صالح، عن أبي الدرداء مرسل لا يصحُّ، إنما أردنا المعرفة، والصحيح حديث أبي ذر. قيل لأبي عبدالله: حديث عطاء بن يسار عن أبي الدرداء؟ قال: مرسلٌ أيضًا لا يصح، والصحيح حديث أبي ذر، وقال: اضربوا على حديث أبي الدرداء. اهـ

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في "الميزان" في ترجمة عطاء بن يسار عن أبي الدرداء قال البخاري: هو مرسل. ثم ساق الحديث بسند سعيد بن أبي مريم، وفيه أن عطاء قال: أخبرني أبوالدرداء. اهـ

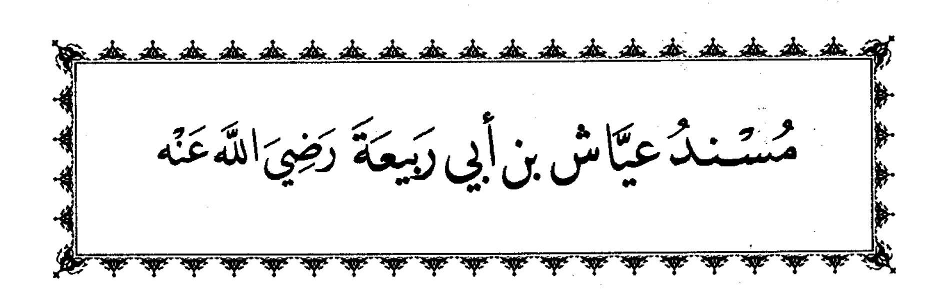
قلتُ: لعل التصريح وَهَمٌ من بعض الرواة، ثم إن الحديث له طرق أخرى ذكرها الحافظ في "الفتح" من غير طريق أبي صالح وعطاء بن يسار، تحتاج إلى نظر في أسانيدها.

٣٧٥- قال ابن أبي عاصم رحمه الله في "السنة" (ج١ ص١٩٨ حديث ٢٧١ تحقيق الجوابرة): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، عَن

عَبدالرَّحمَنِ بن يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، عَن إسمَاعِيلَ بنِ عُبَيدالله، عَن أُمِّ الدَّردَاءِ، عَن أَبي الدَّردَاءِ، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ الرِّزقَ لَيَطلُبُ العَبدَ كَمَا يَطلُبُهُ أَجَلُهُ».

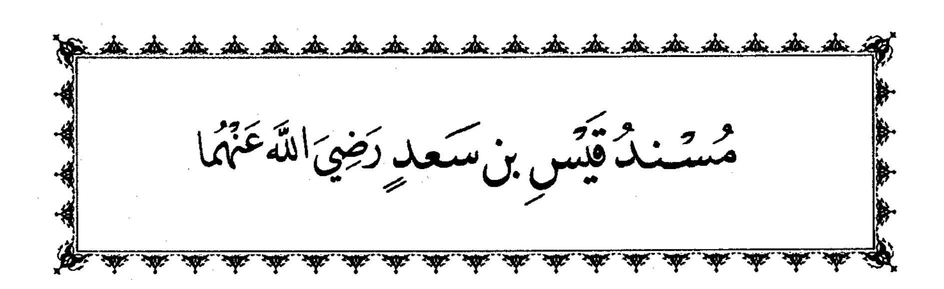
الوليد بن مسلم قد صرَّح بالتحديث عند البزار كما في "كشف الأستار" (ج٢ ص٨٢)، وعند أبي نعيم في "الحلية" (ج٦ ص٨٦).

فظاهر السند أنه صالحٌ للحجيَّة، ولكن ابن الجوزي رحمه الله يقول في "العلل المتناهية" (ج٢ ص٨٠٠): قال الدارقطني: وقد رُوِيَ موقوفًا وهو الصواب. اهـ وقال المناوي رحمه الله في "فيض القدير" (ج٢ ص٣٤١): قال الدارقطني والبيهقي: وَقْفُه أصح من رَفْعِه. وقال ابن عديٌّ: هو بِهذا الإسناد باطلٌ. اهـ



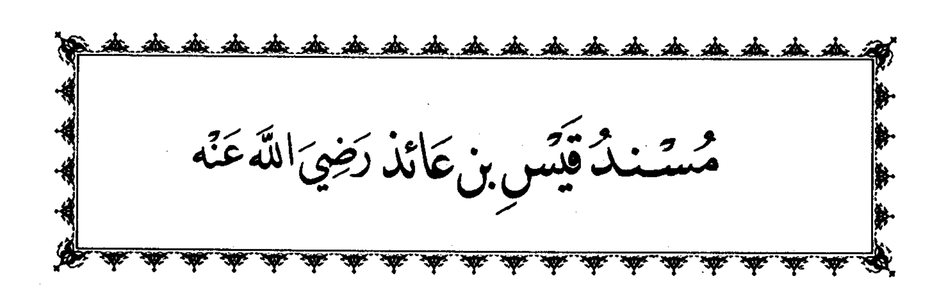
٣٧٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٢٠): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، قَالَ: أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَيَّاشِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ، قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَخرُجُ رِيحٌ بَينَ يَدَي السَّاعَةِ تُقبَضُ فِيهَا أَروَاحُ كُلِّ مُؤمِنٍ».

هذا حديثٌ إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن في «الإصابة» في ترجمة عياش بن أبي ربيعة أنَّ نافعًا أرسل عنه.



٣٧٧- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٨٥): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفيَانَ، عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ، عَن القَاسِمِ ابنِ مُخَيمِرَةَ، عَن أَبِي عَمَّارٍ، عَن قَيسِ بنِ سَعدٍ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ بِصَدَقَةِ الفطرِ قَبلَ أَن تُنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا نَزَلَت الزَّكَاةُ لَم يَأمُرنَا وَلَم يَنهَنَا، وَنَحنُ نَفعَلُهُ.

أبوعَمَّار هو عريب بن حميد، وَثَّقَه أحمد ويحيى كما في «تهذيب الكمال» وبقية السند معروفون ثقات، فأنت إذا نظرت في هذا السند وجدتَهم ثقات، ولكن الإمام النسائي رحمه الله بعد أن أخرجه من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد بن عبادة به، ثم ذكر هذه الطريق التي هي من طريق سلمة بن كهيل، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي عمار، عن قيس بن سعد به. قال: والحَكَمُ أثبتُ من سلمةَ بن كهيل، يريد رحمه الله أن رواية الحكم هي المحفوظة، ورواية سلمة بن كهيل هي الشاذة، والله أعلم.



٣٧٨- قال الإمام عبدالله بن أحمد رحمه الله في «زوائد المسند» (ج١ ص٥٨٥): حَدَّثَني سُرَيجُ بنُ يُونُسَ من كِتَابه، قَالَ: أخبَرَنَا أبوإسمَاعيلَ المُؤَدِّبُ، عَن إسمَاعيلَ بنِ أَبي خَالد، عَن قَيسِ بنِ عَائذ، قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَخطُبُ عَلَى نَاقَة خَرمَاءَ، وَعَبدٌ حَبَشِيٌّ مُمسِكٌ بِخِطَامِهَا.

وَهَلَكَ قَيسٌ أَيَّامَ المُختَارِ.

وقال الإمام أحمد (ج٤ ص٤٠٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيد، حَدَّثَنَا إسمَاعيلُ يَعنِي ابنَ أَبي خَالد، عَن قَيسِ بنِ عَائذ، قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَخطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَةٍ، وَحَبَشِيٌّ مُمسِكٌ بِخِطَامِهَا.

وقال ابن ماجه (ج١ ص٤٠٨): حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، ثنا محمد بن عبيد، ثنا إساعيل بن أبي خالد، عن قيس بن عائذ، هو أبوكاهل وذكر الحديث.

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج٢ ص٢٢٥) من حديث محمد بن عبيد به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ثقات، وأبوإسماعيل المؤدب هو إبراهيم ابن سليمان حسنُ الحديث، وهو مُتَابع كما ترى، تابعه محمد بن عبيد الطنافسي وهو ثقة، فظاهر الحديث الصحة، ولكن الحديث أخرجه النسائي (ج٣ ص١٥١) من طريق يحيى بن أبي زائدة قال: أخبرني إسماعيل بن أبي خالد، عن أخيه عن أبي كاهل الأحمسي.

وفي «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» من طريق أبي أسامة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أخيه، عن أبي كاهل به.

وأخرجه الدولابي (ج١ ص٥٠) من طريق أبي أسامة به، وذكر أن اسم أخيه أشعث.

وأخرجه ابن ماجه (ج١ ص٤٠٨) من حديث وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أخيه، عن أبي كاهل به. ورواه أحمد (ج٤ ص٣٠٦) من حديث وكيع أيضًا عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أخيه، عن أبي كاهل به.

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج٢ ص٢٢٥) من حديث وكيع به.

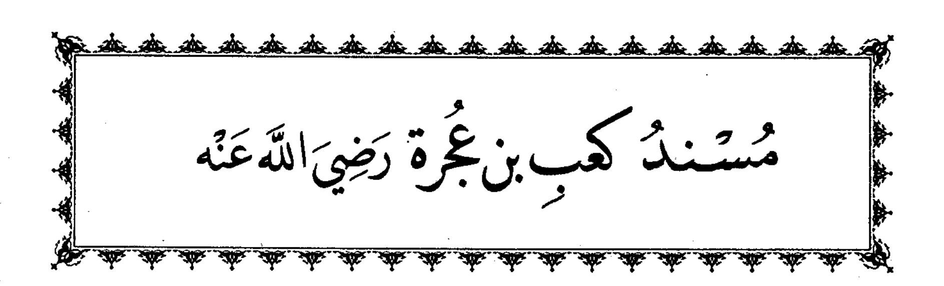
ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج٧ ص١٤٢) من حديث عيسى بن يونس عن إسماعيل، قال: أخبرني سعيد أخي عن أبي كاهل قيس بن عائذ الأحمسي به.

فعُلِم من هذه الطرق إلى إسماعيل أن هناك واسطة بين إسماعيل وأبي كاهل.

قال الدولابي في «الكنى»: سمعتُ العباسَ بنَ محمد قال: سمعتُ يحيى بن معين قال: إسماعيل بن أبي خالد، عن أخيه عن أبي كاهل.

أما سعيد بن أبي خالد أخو إسماعيل فترجمته في «تهذيب التهذيب» ولم يذكر عنه راويًا إلا أخاه إسماعيل على اختلاف عنه فيه، ولم يوَثِّقه معتبر.

قال الحافظ في «التهذيب»: ولأبي خالد ابنان غير هذين وهما النعمانُ وأشعثُ. اهـ وأما أشعثُ الذي عند الدولابي فلم أجد ترجمته، فالحديث لم يصح لأن إسماعيل لم يسمعه من أبي كاهل، والواسطة غير موثَّقٍ من معتبر والله أعلم.

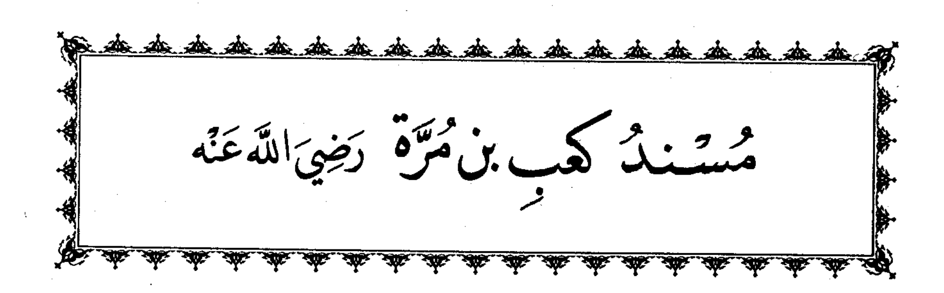


٣٧٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٤١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا عبدُالله بنُ إدريسَ، عَن هِشَامِ بنِ حَسَّانَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَن كَعبِ بنِ عُجرَةَ، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ الله ﷺ فتنَةً فقرَّبهَا، فَمرَّ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ رَأسُهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هَذَا يومَئذ عَلَى الهُدَى» فَوَثَبتُ فَأَخَذتُ بِضَبعَي عُثمَانَ ثُمَّ استَقبَلتُ رَسُولَ الله ﷺ فَقُلتُ: هَذَا؟ قَالَ: «هَذَا».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا علي بن محمد شيخ ابن ماجه، وهو الطنافسي، وقد قال أبوحاتم فيه: كان ثقة صدوقًا، وهو أحب إليَّ من أبي بكر بن أبي شيبة في الفضل والصلاح، وأبوبكر أكثر حديثًا وأفهم. اهـ من "تهذيب التهذيب".

على أن علي بن محمد قد تُوبِعَ، قال أبوبكر بن أبي شيبة في "المصنف" (ج١٢ ص٤١): حدثنا إسماعيلُ بن عليةَ، عن هشام به. فسند أبي بكر بن أبي شيبة رجاله رجال الصحيح.

ولكن الحديث منقطعٌ، محمدُ بن سيرين لم يسمع من كعبِ بن عجرةَ كما في "زوائد البوصيري" (ج١ ص١٨). اهـ وفي "جامع التحصيل" عن أبي حاتم أنه قال: لم يسمع محمد بن سيرين من كعب ابن عجرة شيئًا.



٣٨٠- قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة رحمه الله (ج١٠ ص٢١٩): حَدَّثَنَا أَبومُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمَشِ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعدِ، عَن شُرَحبِيلَ بنِ السِّمطِ، قَالَ: قلنا لكَعبِ بنِ مُرَّةَ: يَا كَعبُ حَدِّثنَا عَن رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: كُنَّا عندَ رَسُولِ الله ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله استَسقِ الله لمُضَرَ. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ الله ﷺ يَدَيه فَقَالَ: «اللهمَّ اسقِنَا غَيثًا مَرِيعًا مَرِيئًا، عَاجِلاً غَيرَ رَائِث، نَافِعًا غَيرَ ضَارٍّ» قَالَ: فَمَا جَمَّعُوا حَتَّى أُجِيبُوا، فأتوه فَشَكَوا إِلَيه المَطَرَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله تَهَدَّمَت البُيُوتُ، فَقَالَ: «اللهمَّ حَوَالَينَا وَلا عَلَينَا» قَالَ: فَجَعَلَ السَّحَابُ يَنقَطِعُ يَمِينًا وَشِمَالاً.

هذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن سالم بن أبي الجعد لم يسمعْ من شَرحبيلِ بن السمط، قاله أبوداود كما في «جامع التحصيل».

٣٨١-قال الإمام أحمد رحمه الله في «المسند» (ج٤ ص٢٣٥): حَدَّثَنَا أَبومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعدِ، عَن شُرَحبِيلَ بنِ السِّمطِ قَالَ: قَالَ لكَعبِ بنِ مُرَّةَ: يَا كَعبُ بنَ مُرَّةَ حَدِّثنَا عَن رَسُولِ الله ﷺ وَاحذَر، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «ارمُوا أَهلَ صُنعٍ، مَن بَلَغَ العَدُوَّ بِسَهمٍ رَفَعَهُ الله بِهِ دَرَجَةً» قَالَ: فَقَالَ عبدالرَّحمَنِ بنُ أَبي

النَّحَّامِ: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا الدَّرَجَةُ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّهَا لَيسَت بِعَتَبَةِ أُمِّكَ، وَلَكِنَّهَا بَينَ الدَّرَجَتَينِ مِائَةُ عَامٍ».

قَالَ: يَا كَعبُ بنَ مُرَّةَ حَدِّثنَا عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاحذَر، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن أَعتَقَ امرأً مُسلِمًا كَانَ فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجزَى بِكُلِّ عَظمٍ مِنهُ عَظمًا مِنهُ، وَمَن أَعتَقَ امرَأَتَينِ مُسلِمَتَينِ كَانَتَا فِكَاكَهُ مِنَ النَّارِ، يُجزَى بِكُلِّ عَظمَينِ مِنهُمَا عَظمًا مِنهُ. وَمَن شَابَ شَيبَةً فِي سَبِيلِ اللهِ كَانَت لَهُ نُورًا يَومَ القِيَامَةِ».

قَالَ: يَا كَعبُ بنَ مُرَّةَ حَدِّثنَا عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاحذَر، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن رَمَى بِسَهمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ كَمَن أَعتَقَ رَقَبَةً».

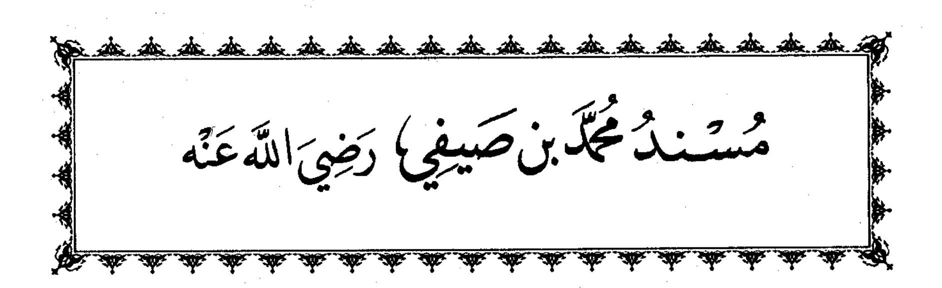
وَقَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ وَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: استَسقِ اللهَ لِمُضَرَ. قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّكَ لَجَرِيءٌ، أَلِمُضَرَ»؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ استَنصَرتَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَنَصَرَكَ، وَدَعَوتَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَأَجَابَكَ، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اسقِنَا غَيثًا مُغِيثًا، مَرِيعًا مَرِيئًا، طَبَقًا غَدَقًا، عَاجِلاً غَيرَ رَائِثٍ، نَافِعًا غَيرَ ضَارٍّ». قَالَ: فَأُحيُوا. قَالَ: فَمَا لَبِثُوا أَن أَتَوهُ فَشَكَوا إِلَيهِ كَثرَةَ المَطَرِ، فَقَالُوا: قَد تَهَدَّمَتِ البُيُوتُ؟. قَالَ: فَرَفَعَ يَدَيهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَينَا وَلَا عَلَينَا» قَالَ: فَجَعَلَ السَّحَابُ يَتَقَطَّعُ يَمِينًا وَشِمَالاً.

هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن أبا داود يقول: لم يسمع سالم بن أبي الجعد من شرحبيل بن السمط، كما في «جامع التحصيل».

٣٨٢- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٦ ص٢٧): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ

العَلاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبومُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعدِ، عَن شُرَحبِيلَ بنِ السِّمطِ، قَالَ لِكَعبِ بنِ مُرَّةَ: يَا كَعبُ حَدِّثنَا عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاحذَر، قَالَ: سَمِعتُهُ يَقُولُ: «مَن شَابَ شَيبَةً فِي الإِسلامِ فِي سَبِيلِ اللهِ، كَانَت لَهُ نُورًا يَومَ القِيَامَةِ». قَالَ لَهُ حَدِّثنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاحذَر، قَالَ: سَمِعتُهُ يَقُولُ: «ارمُوا، مَن بَلَغَ العَدُوَّ بِسَهمٍ رَفَعَهُ اللهُ بِهِ دَرَجَةً» قَالَ ابنُ النَّحَّامِ: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا الدَّرَجَةُ؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهَا لَيسَت بِعَتَبَةِ أُمِّكَ، وَلَكِن مَا بَينَ الدَّرَجَتَينِ مِائَةُ عَامٍ».

هذا الحديث إذا نظرت الى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن أبا داود رحمه الله تعالى يقولُ بعد إخراجه الحديث (ج١٠ ص٥١٤): سالمٌ لم يسمع من شرحبيل مات شرحبيل بصفين. اهـ ونقله الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" وسكت عليه.

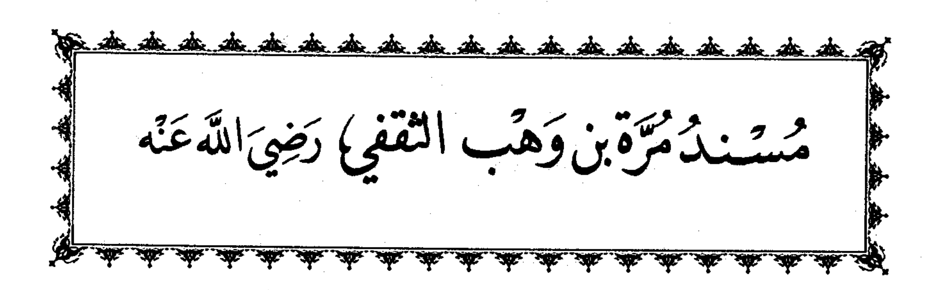


٣٨٣- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٠٦٠): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا أَبوالأَحوَصِ، عَن عَاصِمٍ، عَن الشَّعبِيِّ، عَن مُحَمَّدِ ابنِ صَيفِيٍّ، قَالَ: ذَبَحتُ أَرنَبَينِ بِمَروَةٍ فَأَتَيتُ بِهِمَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنِي بِأَكلِهِمَا.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الحافظ يذكر في «الإصابة» في ترجمة محمد بن صيفي: وأخرج البغوي من طريق الأعمش وغيره عن الشعبي، عن محمد بن صيفي، وذكر الحديث، ثم قال: وقال البغوي: هذا وَهَمٌ، والصواب محمد بن صفوان. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: وقد أخرجه أبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث محمد بن صفوان.

وقد أخرجته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».



٣٨٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٢٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن الأَعمَشِ، عَن المِنهَالِ بنِ عَمرٍو، عَن يَعلَى ابنِ مُرَّةَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: كُنتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ في سَفَرٍ فَأَرَادَ أَن يَقضِيَ حَاجَتَهُ، فَقَالَ لِي: «ائتِ تلكَ الأَشَاءَتَينِ» -قَالَ وَكِيعٌ: يَعنِي النَّخلَ الصِّغَارَ- «فَقُل لَهُمَا: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ يَأمُرُكُمَا أَن تَجتَمِعَا»، فَاجتَمَعَتَا، فَاستَتَرَ بِهِمَا فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ قَالَ لِي: «ائتِهِمَا فَقُل لَهُمَا: لِتَرجِع كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنكُمَا إِلَى مَكَانِهَا»، فَقُلتُ لَهُمَا فَرَجَعَتَا.

وأخرجه أحمد (ج٤ ص١٧٢).

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده كان ظاهره الحسن، ولكن الحافظ يقول في ترجمة منهال بن عمرو في «تهذيب التهذيب»: وأرسل عن يعلى بن مرة.

وقوله: (يعلى بن مرة عن أبيه)، في زيادة (عن أبيه) خلافٌ، قال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»: رواه أبوبكر بن أبي شيبة، عن وكيع، فلم يقل (عن أبيه)، وهو الصحيح، قال البخاري: قال وكيع: (عن يعلى عن أبيه) وهو وَهَمٌ.

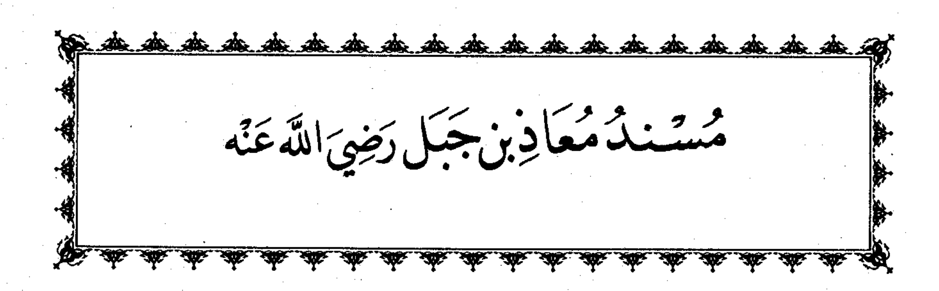
وذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» نحو هذا، ثم قال: قلت: وقد تابع عليًا -يعني شيخ ابن ماجه- عليُّ بن مسلم، وقد تابع وكيعًا على ذلك محاضرُ بن المورع، ويحيى بن عيسى الرملي، ويونس بن بكير، والله تعالى أعلم، وقد روى البغوي في «معجم

الصحابة» ما يدل على أن له صحبة بغير هذا الحديث المختلف فيه، فروى من طريق أم يحيى بنت يعلى بن مرة عَن أبيهَا قَالَ: جئتُ بأبي يَومَ الفتحِ فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله بَايِعهُ عَلَى الهجرَةِ؟ فَقَالَ: «لا هِجرَةَ بَعدَ الفتحِ». الحديث وإسناده جيد.

وأقول: الذي يظهر لي أن الحديثين ضعيفان، أما الأولُ فلأن المنهال بن عمرو لم يسمع من يعلى، وأما الثاني: فلأن أم يحيى مجهولة، و لم أرَ ما يثبت صحبتها، وإن كان قد ذكرها الحافظ في «الإصابة».

٣٨٥- قال الإمام أحمد رحمه الله في «المسند» (ج٤ ص١٧١): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن المِنهَالِ بنِ عَمرٍو، عَن يَعلَى بنِ مُرَّةَ، عَن أَبِيهِ (قَالَ وَكِيعٌ: مُرَّةَ يَعنِي الثَّقَفِيَّ، وَلَم يَقُل مُرَّةُ: عَن أَبِيه) أَنَّ امرَأَةً جَاءَت إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا بِهِ لَمَمٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اخرُج عَدُوَّ الله أَنَا رَسُولُ الله» قَالَ: فَبَرَأَ فَأَهدَت إِلَيهِ كَبشَينِ وَشَيئًا مِن أَقِطٍ وَشَيئًا مِن سَمنٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خُذ الأَقِطَ وَالسَّمنَ، وَأَحَدَ الكَبشَينِ وَرُدَّ عَلَيهَا الآخَرَ».

المنهال بن عمرو لم يسمع من يعلى بن مرة كما في «تهذيب التهذيب».



٣٨٦- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٤): حَدَّثَنَا أَبوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيمَانَ، حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ وَهبٍ، أَخبَرَنِي اللَّيثُ بنُ سَعدٍ، عَن عَيَّاشِ بنِ عَبَّاسٍ القَتَبَانِي، عَن زَيدِ بنِ أَسلَمَ عَن أَبِيه أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى المَسجدِ يَومًا فَوَجَدَ مُعَاذَ بنَ جَبَلٍ عندَ قَبرِ رسولِ الله ﷺ يبكي. فَقَالَ: مَا يُبكِيكَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: يُبكِينِي حديثٌ سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ الله ﷺ يَقُولُ: «اليَسِيرُ مِن الرِّيَاءِ شِركٌ، وَمَن عَادَى أَولِيَاءَ الله فَقَد بَارَزَ الله بِالمُحَارَبَةِ، إِنَّ الله يُحِبُّ الأَبرَارَ الأَتقِيَاءَ الأَخفِيَاءَ، الَّذِينَ إِن غَابُوا لَم يُفتَقَدُوا، وَإِن حَضَرُوا لَم يُعرَفُوا، قُلُوبُهُم مَصَابِيحُ الهُدَى، يَخرُجُونَ مِن كُلِّ غَبرَاءَ مُظلِمَةٍ».

هذا حديثٌ صحيحٌ ولم يخرجاه في «الصحيحين» وقد احتجا جميعًا بزيد بن أسلم عن أبيه عن الصحابة. وأتفقا جميعًا على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد، عن عياش ابن عباس القتباني، وهذا إسنادٌ مصريٌّ صحيحٌ، ولا يحفظ له علة.

كذا قال وقد أخرجه (ج٤ ص٣٢٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج٥ ص٤٨) من طريق عياش بن عباس، عن عيسى بن عبدالرحمن، عن زيد بن أسلم به.

فعلم أن الساقط من السند عيسى بن عبدالرحمن، وهو تالفٌ فقد قال البخاري فيه: منكر الحديث. كما في «تهذيب التهذيب».

٣٨٧- قال أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٨٧): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ بنُ سَعِيد، أَخبَرَنَا اللَّيثُ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيب، عَن أَبِي الطُّفَيلِ عَامِرِ بنِ وَاثِلَةَ، عَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارتَحَلَ قَبلَ أَن تَزِيغَ الشَّمسُ أَخَّرَ الظُّهرَ حَتَّى يَجمَعَهَا إِلَى العَصرِ، فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارتَحَلَ بَعدَ زَيغِ الشَّمسِ صَلَّى الظُّهرَ وَالعَصرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارتَحَلَ قَبلَ المَغرِبِ، أَخَّرَ المَغرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ العِشَاءِ، وَإِذَا ارتَحَلَ بَعدَ المَغرِبِ عَجَّلَ العِشَاءَ فَصَلاهَا مَعَ المَغرِبِ.

قَالَ أَبودَاوُد: وَلَم يَروِ هَذَا الحَدِيثَ إِلا قُتَيبَةُ وَحدَهُ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم ثقاتٍ أثباتًا، ولكن الحاكم رحمه الله تعالى يذكره في «معرفة علوم الحديث» ص(١٢٠) فقال: هذا حديثٌ رواته أئمةٌ ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لَعلَلْنَا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعلَلْنَا به، فلما لم نجد له العلتين خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل روايةً، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحدٍ من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحدٍ ممن رواه عن معاذ بن جبل، فقلنا: الحديث شاذ.

وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال: كان قتيبةُ بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامةُ أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي خيثمة، حتى عد قتيبةُ أسامي سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث. وقد أخبرناه أحمدُ بن جعفر القطيعي، قال: ثنا عبدُالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: ثنا قتيبة فذكره.

قال أبوعبدالله: فأئمةُ الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجبًا من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحدٍ منهم أنه ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبوعلي الحافظ هذا الباب،

وحدثنا به عن أبي عبدالرحمن النسائي وهو إمام عصره عن قتيبة، و لم يذكر أبوعبدالرحمن ولا أبوعلي للحديث علة فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقةٌ مأمون.

حدثني أبوالحسن محمد بن موسى بن عمران الفقيه، قال: ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: سمعتُ صالح بن حفصويه النيسابوري -قال أبوبكر: وهو صاحب حديث- يقول سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قلتُ لقتيبةَ بن سعيد مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدائني. قال البخاري: وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ. اهـ

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "العلل" (ج٢ ص٧٠٦) بعد ذكره الحديث: وهو غريب جدًا فاستنكره الحفاظ، ويقال: إنه سمعه مع خالد بن الهيثم فأدخله على الليث وهو لا يشعر كذا ذكره الحاكم في "علوم الحديث".اهـ

وقوله: (خالد بن الهيثم) الظاهر أنه غلط مطبعي، وهو خالد بن القاسم أبوالهيثم كما في "ميزان الاعتدال".

٣٨٨- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٨٠): حَدَّثَنَا عَمرُو بنُ سَوَّادٍ المِصرِيُّ، حَدَّثَنَا عبدالله بنُ وَهب، أَخبَرَنِي سُلَيمَانُ بنُ بِلَالٍ، عَن شَرِيكِ بنِ أَبِي نَمِرٍ، عَن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ وَقَالَ لَهُ: «خُذ الحَبَّ مِن الحَبِّ، وَالشَّاةَ مِن الغَنَمِ، وَالبَعِيرَ مِن الإِبِلِ، وَالبَقَرَةَ مِن البَقَرِ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عطاء بن يسار: روى عن معاذ وفي سماعه منه نظر.

وقال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٣٨٨): هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين إن صحَّ سماعُ عطاء بن يسار من معاذ بن جبل فإني لا أتقنه.

فتعقبه الذهبي فقال: قلت: لم يلقه.

٣٨٩–قال ابن جرير رحمه الله في «التفسير» (ج١٢ ص١٣٦): حَدَّثَنَا أَبُوكُرَيب، قَالَ: ثَنَا أَبُوأُسَامَةَ وَحُسَيْنٌ الجُعفِيُّ، عَن زَائدةَ، قَالَ: ثَنا عَبدُالمَلك ابنُ عُمَيرٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ أَبي لَيلَى، عَن مُعَاذ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبيَّ ﷺ فَقَالَ: يَارَسُولَ الله مَا تَرَى في رَجُلٍ لَقِيَ امرَأَةً لا يَعرِفُهَا فَلَيسَ يَأتِي الرَّجُلُ مِن امرَأَتِه شَيئًا إلاَّ قَد أَتَاهُ منهَا غَيرَ أَنَّهُ لَم يُجَامعهَا، فَأَنزَلَ الله هَذِه الآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَي النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيلِ إنَّ الحَسَنَاتِ يُذهِبنَ السَّيِّئَاتِ ذَلكَ ذِكرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾[1]، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «تَوَضَّأ ثُمَّ صَلِّ»، قَالَ مُعَاذٌ: قُلتَ: يَارَسُولَ الله أَلَهُ خَاصَّةً أَم لِلمُؤمنِينَ عَامَّةً؟. قَالَ: «بَل لِلمُؤمنِينَ عَامَّةً».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، قَالَ: ثَنَا شُعبَةُ، عَن عَبدِالمَلكِ بنِ عُمَيرٍ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ أَبي لَيلَى أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِن امرَأَةً مَا دُونَ الجِمَاعِ، فَأَتَى النَّبيَّ ﷺ يَسأَلُهُ عَن ذَلكَ، فَقَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ أَو أُنزِلَت: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَي النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيلِ إنَّ الحَسَنَاتِ يُذهِبنَ السَّيِّئَاتِ ذَلكَ ذِكرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾. فَقَالَ مُعَاذٌ: يَارَسُولَ الله أَلَهُ خَاصَةً أَم لِلنَّاسِ عَامَةً؟ قَالَ: «هِيَ لِلنَّاسِ عَامَةً».

حَدَّثَنَا ابنُ المُثَنَّى، قَالَ: ثَنَا أَبُودَاودَ، قَالَ: ثَنَا شُعبَةُ، عَن عَبدِالمَلكِ بنِ عُمَيرٍ، قَالَ: سَمِعتُ عَبدَالرَّحمَنِ بنَ أَبي لَيلَى قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبيَّ ﷺ، فذكر نحوه.

الحديث بالسند الأول من طريق زائدة وهو ابن قدامة، ظاهره الصحة، وذكره

---

(١) سورة هود، الآية:١١٤.

الحاكم رحمه الله (ج١ ص١٣٥) فقال: ومنها ما أخبرني عبدالله بن محمد بن موسى[(١)]، أنبأ محمد بن أيوب[(٢)]، أنبأ إبراهيم بن موسى، ويحيى بن المغيرة، قالا: ثنا جرير، عن عبدالملك، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، فذكره. ثم قال الحاكم: إنه صحيح.

وكذا من طريق جرير وهو ابن عبدالحميد، وأما من طريق شعبة فهو مرسل، والحديث الذي ظاهره الاتصال قد حكم العلماء بأنه منقطع، قال الإمام الترمذي رحمه الله مع «تحفة الأحوذي» (ج٨ ص٤٢٦) بعد ذكره الحديث من طريق زائدة: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، ومعاذ ابن جبل مات في خلافة عمر، وقتل عمر وعبدالرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين، وقد روى[(٣)] عن عمر ورآه، وروى شعبة هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن النبي ﷺ مرسلاً. اهـ

وقال ابن المديني: لم يسمع من معاذ، وكذا قال الترمذي في «العلل الكبير» وابن خزيمة. اهـ من «تهذيب التهذيب».

وقال الحافظ البيهقي رحمه الله بعد ذكره من طريق جرير، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل به: قال: وهكذا رواه زائدة بن قدامة وأبوعوانة، عن عبدالملك -يعني عن ابن أبي ليلى عن معاذ- وفيه إرسال[(٤)] عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل. اهـ

وفي «جامع التحصيل» للعلائي في ترجمة عبدالرحمن بن أبي ليلى وبخط الحافظ

---

(١) هو الكعبي.

(٢) هو ابن الضريس وكلاهما مترجم في «رجال الحاكم الذين ليسوا في التهذيب».

(٣) روى عنه و لم يسمع منه راجع «تهذيب التهذيب» ترجمة عبدالرحمن بن أبي ليلى.

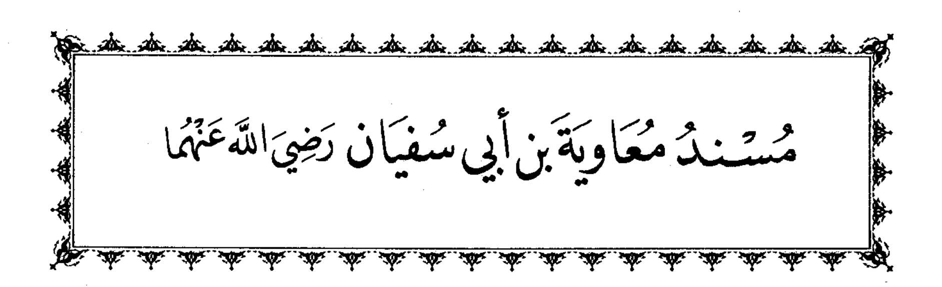
(٤) في الأصل (عن عبدالرحمن)، فحذفنا (عن) عمدًا.

الضياء: أنه لم يسمع من معاذ بن جبل رضي الله عنهم. اهـ

كذا: (رضي الله عنهم) ولعله يعني ابن أبي ليلى وأباه ومعاذ بن جبل.

٣٩٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص١٣٨): حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ عبدالحَميد، عَن عبدالملك بنِ عُمَير، عَن عبدالرَّحمَنِ ابنِ أَبي لَيلَى، عَن مُعَاذ بنِ جَبَلٍ، قَالَ: استَبَّ رَجُلان عندَ النَّبيِّ ﷺ فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا غَضَبًا شَديدًا حَتَّى خُيِّلَ إِلَيَّ أَنَّ أَنفَهُ يَتَمَزَّعُ من شدَّة غَضَبه. فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «إِنِّي لأَعلَمُ كَلِمَةً لَو قَالَهَا لَذَهَبَ عَنهُ مَا يَجِدُهُ من الغَضَب» فَقَالَ: مَا هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: يَقُولُ: «اللهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بكَ مِن الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ» قَالَ: فَجَعَلَ مُعَاذٌ يَأمُرُهُ فَأَبَى وَمَحِكَ وَجَعَلَ يَزدَادُ غَضَبًا.

الحديث رجاله رجالُ الصحيح، ولكن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ كما في "جامع التحصيل" والحديث متفقٌ عليه من حديث سليمان بن صرد.

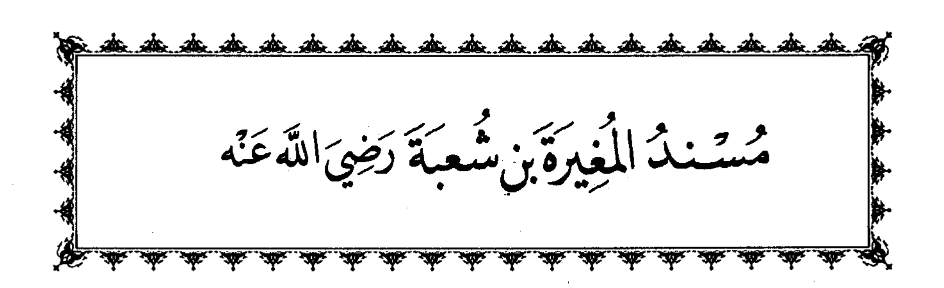


٣٩١- قال أبو داود رحمه الله: حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ مُعَاذ، حَدَّثَنا أَبي، أَخبَرَنَا شُعبَةُ، عَن قَتَادَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ مُطَرِّفًا، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ أَبي سُفيَانَ، عَن النَّبيِّ ﷺ في لَيلَةِ القَدرِ، قَالَ: «لَيلَةُ القَدرِ لَيلَةُ سَبعٍ وَعِشرِينَ».

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

الحديث معلٌّ كما في "علل الدارقطني" (ج٧ ص٦٥) وسُئِلَ عن حديث مطرف بن عبدالله بن الشخير عن معاوية أن النبي ﷺ قال: «لَيلَةُ القَدرِ لَيلَةُ أربعٍ وعشرين». فقال: يرويه معاذ بن معاذ مرفوعًا، وكذلك قال فهد بن سليمان، عن عمرو بن مرزوق، وعباد ابن زياد الساجي، عن عثمان بن عمر، عن شعبة. ولا يصحُّ عن شعبة مرفوعًا.

وهذا الذي رجحه ابن القطان كما في "الوهم والإيهام" (ج٢ ص٥١٧) وقال الحافظ في "بلوغ المرام": رواه أبوداود والراجح وَقْفُه.



مُسْنَدُ المُغِيرَةَ بن شُعبَة رَضِيَ اللهُ عَنْه

٣٩٢- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٨٢): حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا ثَورُ بنُ يَزِيدَ، عَن رَجَاءِ بنِ حَيوَةَ، عَن وَرَّادٍ كَاتِبِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ، عَن المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مَسَحَ أَعلَى الخُفِّ وَأَسفَلَهُ.

هشامُ بن عمارٍ فيه كلام لكنه متابع، قال الترمذي رحمه الله: حدثنا أبوالوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم به.

وأبوالوليد اسمه: أحمد بن عبدالرحمن بن بكار.

وقال أبوداود رحمه الله: حدثنا موسى بن مروان، ومحمود بن خالد الدمشقي المعنى قالا: حدثنا الوليد به.

فأنت إذا نظرتَ إلى رجال السند وجدتَهم ثقات، ولكن أبا عيسى الترمذي رحمه الله يقول (ج١ ص٣٢٣): وهذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم.

قال أبوعيسى: وسألتُ أبا زرعةَ ومحمدَ بن إسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح لأنَ ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حُدِّثْتُ عن كاتب المغيرة... مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة. اهـ

وقال أبوداود رحمه الله (ج١ ص٢٨٢): وبلغني أنه لم يسمعْ هذا الحديث ثور من

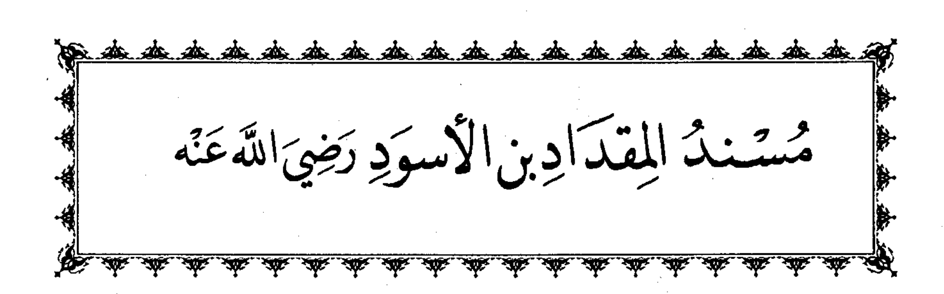
رجاء. اهـ

٣٩٣- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٤ ص٥٦): أَخبَرَنِي أَحمَدُ بنُ بَكَّارٍ الحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشرُ بنُ السَّرِيِّ، عَن سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ، عَن عَمِّهِ زِيَادِ بنِ جُبَيرِ بنِ حَيَّةَ، عَن أَبِيهِ، عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرَّاكِبُ خَلفَ الجَنَازَةِ، وَالمَاشِي حَيثُ شَاءَ مِنهَا، وَالطِّفلُ يُصَلَّى عَلَيهِ».

هذا الحديث أخرجه الترمذي (ج٤ ص١١٨) فقال: حدثنا بشرُ بن آدم ابنُ بنت أزهر السمان، أخبرنا إسماعيلُ بن سعيدِ بن عبيدالله، قال: أخبرني أبي، عن زياد بن جبير به.

ثم قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

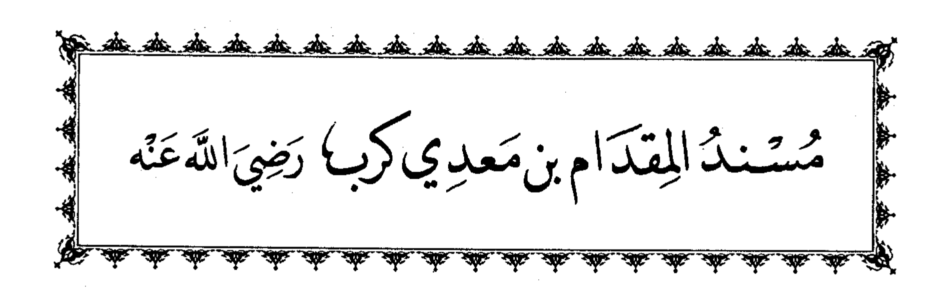
وروى إسرائيل وغير واحد عن سعيد بن عبيدالله، لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله يقول في «التلخيص الحبير» (ج٢ ص١١٤) بعد ذكره مُخرِّجيه وقولَ الحاكم: (صحيح على شرط البخاري): لكن رواه الطبراني موقوفًا على المغيرة، وقال: لم يرفعه سفيان ورجح الدارقطني في «العلل» الموقوفَ.



٣٩٤- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١ ص٣٥٦): حَدَّثَنَا عَبدَالله بنُ مَسلَمَةَ، عَن مَالك، عَن أَبي النَّضرِ، عَن سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَن المقدَاد بنِ الأَسوَد، أَنَّ عَليَّ بنَ أَبي طَالبٍ رَضيَ الله عَنهُ أَمَرَهُ أَن يَسأَلَ لَهُ رَسُولَ الله ﷺ عَن الرَّجُلِ إِذَا دَنَا من أَهله فَخَرَجَ منهُ المَذيُ، مَاذَا عَلَيه، فَإِنَّ عندي ابنَتَهُ وَأَنَا أَستَحيي أَن أَسأَلَهُ. قَالَ المقدَادُ: فَسَأَلتُ رَسُولَ الله ﷺ عَن ذَلكَ فَقَالَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُم ذَلكَ، فَليَنضَح فَرجَهُ وَليَتَوَضَّأ وُضُوءَهُ للصَّلاة».

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه وجدت رجاله ثقات أثباتًا، ولكن في «عون المعبود»: قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: حديث سليمانَ بن يسار عن المقداد مرسلٌ لا نعلم سمع منه شيئًا. قال البيهقي: هو كما قال. اهـ

وأَيَّدَ ذلك الحافظ رحمه الله في «تهذيب التهذيب».



٣٩٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٣٢): حَدَّثَنَا أبوالمُغيرَة، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ سُلَيمٍ الكِنَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ جَابِرٍ الطَّائِيُّ، قَالَ: سَمِعتُ المِقدَامَ بنَ مَعدِي كَرِبَ الكِندِيَّ، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلأَ ابنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِن بَطنٍ، حَسبُ ابنِ آدَمَ أُكُلاتٌ يُقِمنَ صُلبَهُ، فَإِن كَانَ لا مَحَالَةَ فَثُلُثُ طَعَامٍ، وَثُلُثُ شَرَابٍ، وَثُلُثٌ لِنَفسِه».

هذا حديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا سليمانَ بن سليم، وقد وثّقه أحمدُ وابن معين وغيرهما كما في «تَهذيب التهذيب»، ولكن في «تهذيب التهذيب» و«الجرح والتعديل» و«جامع التحصيل» أن رواية يحيى بن جابر عن المقدام مرسلةٌ والتصريح ههنا بالسماع لا يعتمد عليه إذ يحتمل أنه وقع في الكتاب تصحيف أو وَهَمٌ من بعض الرواة، وَجَزْمُ الحفاظ بأن فلانًا لم يسمع من فلان، ولم يعارضهم من يثبت سماعه مقدم على التصريح بالسماع في نسخة غير مسموعة لنا والله أعلم.

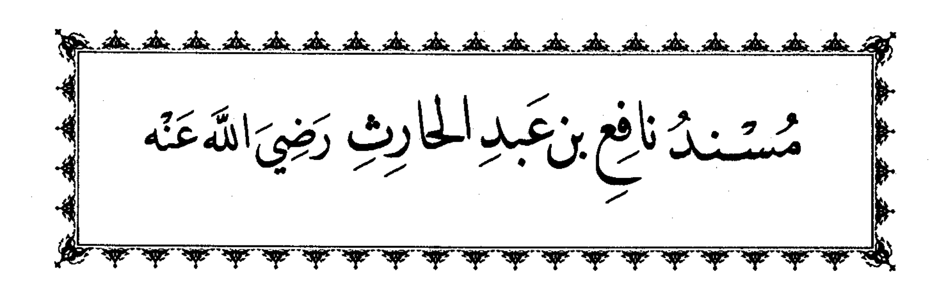
على أنه قد اختلف على سليمانَ بن سليم كما في «تحفة الأشراف» فتارة يرويه عن يحيى بن جابر، وتارة عن صالح بن يحيى كما عزاه المزي رحمه الله إلى عشرةِ النساء للنسائي في «الكبرى».

وصالح بن يحيى بن المقدام قال البخاري: فيه نظر. وقال موسى بن هارون الحمال: لا يعرف صالح ولا أبوه إلا بجده. اهـ مختصرًا من «تَهذيب التهذيب».

وللحديث طريقٌ أخرى عزاها المزي رحمه الله في «تحفة الأشراف» إلى ابن ماجه من طريق محمد بن حرب، عن أمه، عن أمها، عن المقدام فذكره.

ووالدة محمد بن حرب ترجم لها الإمام الذهبي في «الميزان» في عداد النساء المجهولات وقال: تفرد عنها ولدها.

وجدته يُنظر في حالها.



٣٩٦- قال الإمام أبوبكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (ج١٢ ص٥٥): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ نَافِعُ بنُ عبدالحَارِثِ: دَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ حَائِطًا من حيطَانِ المَدينَة، وقَالَ لِي: «أَمسِك عَلَيَّ البَابَ»، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَلَى القُفِّ وَدَلَّى رِجلَيه في البِئرِ، فَضُرِبَ البَابُ. فَقُلتُ: مَن هَذَا؟ قَالَ: أبوبَكرٍ. قُلتُ: يَا رَسُولَ الله هَذَا أبوبَكرٍ. قَالَ: «ائذَن لَهُ وَبَشِّرهُ بالجَنَّة»، قَالَ: فَأَذِنتُ لَهُ وَبَشَّرتُهُ بالجَنَّة. قَالَ: فَجَاءَ فَجَلَسَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى القُفِّ وَدَلَّى رِجلَيه في البِئرِ، ثُمَّ ضُرِبَ البَابُ، فَقُلتُ: مَن هَذَا؟ فَقَالَ: عُمَرُ. فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله هَذَا عُمَرُ. قَالَ: «ائذَن لَهُ وَبَشِّرهُ بالجَنَّة»، قَالَ: فَأَذِنتُ لَهُ وَبَشَّرتُهُ بالجَنَّة، فجاء فَجَلَسَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى القُفِّ وَدَلَّى رِجلَيه في البِئرِ. قَالَ: ثُمَّ ضُرِبَ البَابُ، فَقُلتُ: مَن هَذَا؟ قَالَ: عُثمَانُ. فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله هَذَا عُثمَانُ. قَالَ: «ائذَن لَهُ وَبَشِّرهُ بالجَنَّة مَعَهَا بَلاءٌ»، فَأَذِنتُ لَهُ وَبَشَّرتُهُ بالجَنَّة، فَجَلَسَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى القُفِّ وَدَلَّى رِجلَيه في البِئرِ.

الحديث أخرجه الإمام أحمد رحمه الله (ج٣ ص٤٠٨) فقال: ثنا يزيد بن هارون به.

ثم قال: ثنا عفان، ثنا وهيب، حدثني موسى بن عقبة، قال: سمعت أبا سلمة يحدث.

ولا أعلمه إلا عن نافع بن عبدالحارث به.

وأخرجه أبوداود (ج١٤ ص٩١) فقال: حدثنا يحيى بن أيوب يعني المقابري أخبرنا إسماعيل يعني ابن جعفر، أخبرنا محمد بن عمرو به.

وأخرجه النسائي ص(١١) من «فضائل الصحابة» مفردًا من «الكبرى» فقال: أخبرنا علي بن حجر، أنا إسماعيل، عن محمد بن عمرو به، وفيه: أن النبي ﷺ قال لبلال: «أَمسِكْ عَلَيَّ البَابَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا محمد بن عمرو بن علقمة، فروى له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم في المتابعات كما في «تَهذيب التهذيب» وهو حسن الحديث، والذي يظهر لي أنه قد وَهِمَ في هذا الحديث، وقد قال يحيى بن معين: ما زال الناس يتَّقُون حديثه، قيل له: وما علةُ ذَلكَ؟ قال: كان يحدث مرةً عن أبي سلمةَ بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وقد تابعه موسى بن عقبة وليس جازمًا به كما ترى، وخالفهما أبوالزناد كما في «فضائل الصحابة» للنسائي ص(١١) فرواه عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف أن عبدالرحمن بن نافع بن مالك الخزاعي، أخبره أن أبا موسى الأشعري أخبره أن رسول الله ﷺ كان في حائط بالمدينة فذكره، وهذا هو المحفوظ من حديث أبي موسى كما في «الصحيحين» والله أعلم.

ثم وجدتُ الحافظ في «الفتح» (ج٧ ص٣٧) قد تكلم على هذا، قال رحمه الله: ووقع نحو قصة أبي موسى لبلال، وذلك فيما أخرجه أبوداود من طريق إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن نافع بن عبدالحارث الخزاعي قال: دَخَلَ رسولُ الله ﷺ حَائطًا من حَوَائطِ المَدينَة، فقال لبلالٍ: «أَمسِكْ[1] عليَّ الباب» فجاء أبوبكر يستأذنُ... فَذَكَرَ نحوَه. وأخرج الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي سعيد نحوه

---

(١) قال أبوعبدالرحمن: هذا في النسائي وليس في أبي داود.

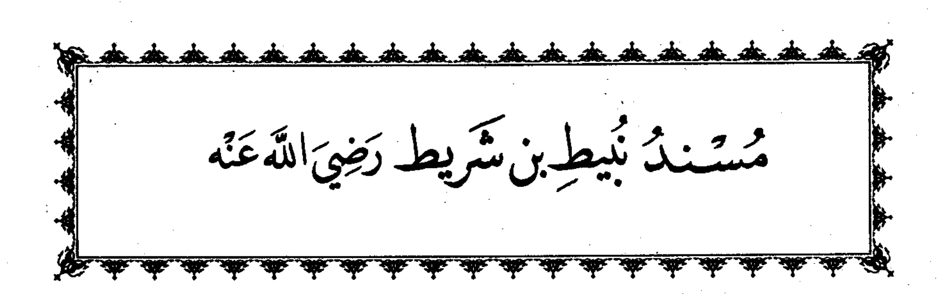
وهذا إن صح حُمِلَ على التعدد.

ثم ظهر لي أن فيه وَهَمًا من بعض رواته، فقد أخرجَهُ أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو، وفي حديثه أن نافع بن عبدالحارث هو الّذي كان يستأذنُ وهو وَهَمٌ أيضًا، فقد رواه أحمد من طريق موسى بن عقبة عن أبي سلمة، عن نافع، فذكره وفيه فجاء أبوبكر فاستأذنَ فقال لأبي موسى[1] فيما أعلم: «ائذن له». وأخرج النسائي من طريق أبي الزناد عن أبي سلمة عن نافع[2] بن عبدالحارث عن أبي موسى وهو الصوابُ، فرَجَعَ الحديث إلى أبي موسى واتحدت القصة. والله أعلم.

---

(١) ليس في «المسند»: فقال لأبي موسى.

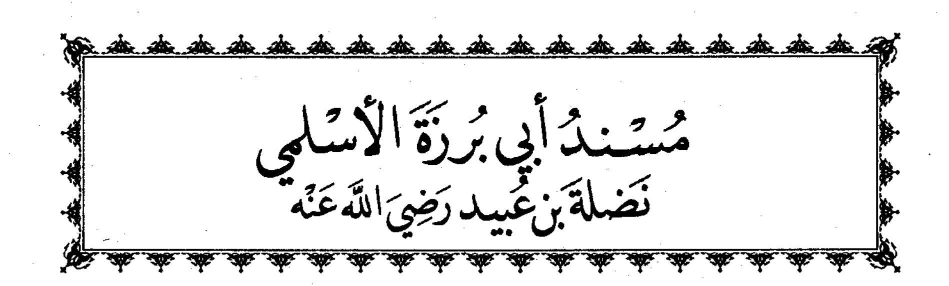
(٢) الذي في النسائي: عن عبدالرحمن بن نافع بن عبدالحارث عن أبي موسى، وكذا في «تحفة الأشراف».



٣٩٧- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص٢٥٣): أَخبَرَنَا عَمرُو بنُ عَليٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى، عَن سُفيَانَ، عَن سَلَمَةَ بنِ نُبَيطٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخطُبُ عَلَى جَمَلٍ أَحمَرَ بِعَرَفَةَ قَبلَ الصَّلاةِ.

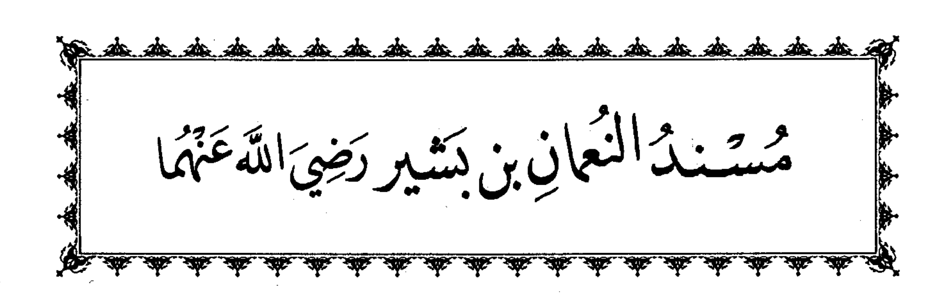
هذا الحديث أخرجه الإمام أبوداود رحمه الله (ج٥ ص٣٩٤) فقال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَخبَرَنَا عَبدُاللهِ بنُ دَاوُدَ، عَن سَلَمَةَ بنِ نُبَيطٍ، عَن رَجُلٍ مِن الحَيِّ، عَن أَبِيهِ نُبَيطٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ عَلَى بَعِيرٍ أَحمَرَ يَخطُبُ.

فعُلِمَ أن في سند النسائي انقطاعًا، والله أعلم.



٣٩٨- قال أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٢٠٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حَاتِمٍ الجَرجَرَائِيُّ، وَعُثمَانُ بنُ أَبي شَيبَةَ المَعنَى، أَنَّ عَبدَةَ بنَ سُلَيمَانَ أَخبَرَهُم عَن الحَجَّاجِ بنِ دِينَارٍ، عَن أَبي هَاشِمٍ، عَن أَبي العَالِيَةَ، عَن أَبي بَرزَةَ الأَسلَمِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُولُ بِأَخَرَةٍ إِذَا أَرَادَ أَن يَقُومَ مِن المَجلِسِ: «سُبحَانَكَ اللهمَّ وَبِحَمدِكَ، أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا أَنتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله إِنَّكَ لَتَقُولُ قَولاً مَا كُنتَ تَقُولُهُ فِيمَا مَضَى، فَقَالَ: «كَفَّارَةٌ لِمَا يَكُونُ فِي المَجلِسِ».

ظاهر السند أنه حسنٌ، فرجاله رجالُ الصحيح، إلا الحجاج بن دينار وهو حسن الحديث. وأبوهاشم هو الرماني، وأبوالعالية هو الرياحي. والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص١٨٨) وفيه بعد سؤاله عن هذا الحديث بهذا السند، قال عبدالرحمن قلتُ: ورواه منصور عن فُضيل بن عمرر عن زياد بن حصين عن أبي العالية عن النبي ﷺ مرسلٌ، قال أبي: حديث منصور أشبه، لأن حديث أبي هاشم رواه حجاج بن دينار، عن أبي هاشم، وحجاج ليس بالقوي. إلى أن قال ابن أبي حاتم: قال أبوزرعة: حديث منصور أشبه، لأن الثوري رواه وهو أحفظهم. اهـ وذكر الدارقطني في «العلل» (ج٦ ص٣١١) نحوه وقال: والمرسل أصح، ثم قال: ومحمد بن مروان العقيلي، حدثنا هشام بن حسان، عن حفصة عن أبي العالية قوله و لم يجاوز به. اهـ



٣٩٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٤٠١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، وَأَحمَدُ بنُ ثَابِت، وَجَمِيلُ بنُ الحَسَنِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عبدالوَهَّاب، حَدَّثَنَا خَالدٌ الحَذَّاء، عَن أَبي قلابَة، عَن النُّعمَان بن بَشيرٍ، قَالَ: انكَسَفَت الشَّمسُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ فَخَرَجَ فَزِعًا يَجُرُّ ثَوبَهُ حَتَّى أَتَى المُسجدَ فَلَم يَزَل يُصَلِّي حَتَّى انجَلَت، ثُمَّ قَالَ: «إنَّ أُنَاسًا يَزعُمُونَ أَنَّ الشَّمسَ وَالقمَرَ لا يَنكَسِفَان إلا لمَوتِ عَظِيمٍ من العُظَمَاء، وَلَيسَ كَذَلكَ. إنَّ الشَّمسَ وَالقمَرَ لا يَنكَسِفَانِ لِمَوتِ أَحَدٍ وَلا لِحَيَاته، فَإذَا تَجَلَّى اللهُ لِشَيءٍ مِن خَلقه خَشَعَ لَهُ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَه على شرط الصحيح، وأحمد بن ثابت وجميل بن الحسن مقرونان بمحمد بن المثنى، وهو من شيوخ الشيخين، ولكنَّ الحديثَ فيه انقطاعٌ، قال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» في ترجمة أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي: وقال يحيى بن معين: أبوقلابة عن النعمان بن بشير مرسل. اهـ

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» بعد ذكرِه مَن رواه عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال: ورواه عفان عن عبدالوارث، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، عن (سقط المروي عنه)، ثم قال: ورواه وهيب بن خالد وعبيدالله بن الوازع عن أيوب، عن أبي قلابة، عن قبيصة بن مخارق. اهـ المراد منه.

أقول: أبوقلابة يرسل كثيرًا، فينظر أسمع الحديث من قبيصة أم لا؟ وإلا فيجتمع على الحديث الاختلاف فيه على أبي قلابة والانقطاع. والله أعلم.

٤٠٠- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٧ ص٧٩): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالله بنِ المُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَسوَدُ بنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسرَائِيلُ، عَن سِمَاك، عَن النُّعمَان بنِ بَشير، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَجاءَ رَجُلٌ فَسَارَّهُ فَقَالَ: «اقتُلوهُ» ثُمَّ قَالَ: «أَيَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ» قَالَ: نَعَم، وَلَكِنَّمَا يَقُولُهَا تَعَوُّذًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَقتُلُوهُ فَإِنَّمَا أُمِرتُ أَن أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُم وَأَموَالَهُم إلاَّ بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُم عَلَى الله».

الحديث ظاهره الحسن، ولكن الإمام المزي رحمه الله ذكره في «تحفة الأشراف» في ترجمة أوس بن أبي أوس من طرق سنذكرها إن شاء الله من «سنن النسائي» ثم قال: ورواه أسود بن عامر عند النسائي في المحاربة، عن إسرائيل، عن سماك، عن النعمان بن بشير، وأخطأ فيه. اهـ

ونقل عن النسائي في ترجمة النعمان بن بشير من «تحفة الأشراف» أنه قال: حديث الأسود خطأٌ يعني أن الصواب: حديث سماك عن النعمان بن سالم عن أوس. اهـ

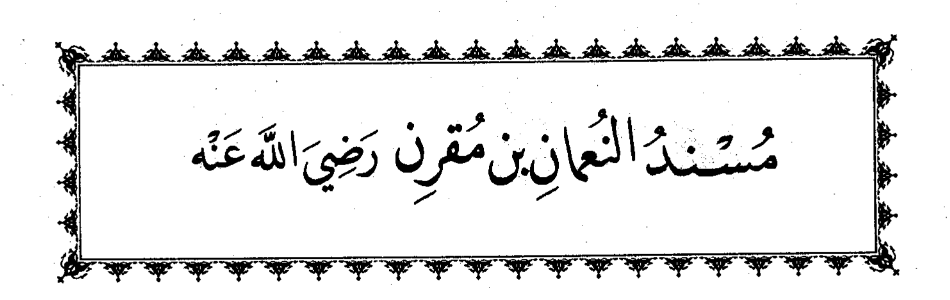
وأقول: خالف أسودَ بن عامر عبيدُالله بن موسى عند النسائي (ج٨ ص٨٠) فرواه عن إسرائيل، عن سماك، عن النعمان بن سالم، عن رجل حدثه، فذكر الحديث.

ورواه النسائي أيضًا عن زهير وهو ابن معاوية، عن سماك، عن النعمان بن سالم، قال: سمعت أوسًا فذكر الحديث. ورواه شعبة، عن النعمان بن سالم، قال: سمعت أوسًا فذكر الحديث.

وحاتم بن أبي صغيرة، عن النعمان بن سالم، أن عمرو بن أوس أخبره أن أباه أوسًا فذكر الحديث. اهـ

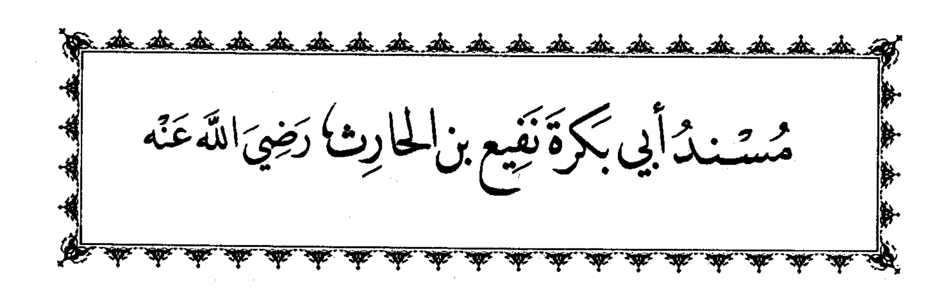
لا يضر زيادة عمرو بن أوس فهو من المزيد في متصل الأسانيد، إذ قد صرح النعمان بن سالم بالسماع من أوس بن أبي أوس.

هذا وقال البزار كما في "كشف الأستار" (ج١ ص١٥) بعد أن ذكره بسند النسائي إلى النعمان بن بشير فقال: وهذا أخطأ فيه أسود. اهـ



٤٠١ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٤٤٥): حَدَّثَنَا عبدالصَّمَد، حَدَّثَنَا حَربٌ -يَعني ابنَ شَدَّاد- حَدَّثَنَا حُصَينٌ، عَن سَالِمِ بنِ أَبي الجَعد، عَنِ النُّعمَانِ بنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: قَدمنَا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ في أَربَعِ مِائَةٍ من مُزَينَةَ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ بِأَمرِه، فَقَالَ بَعضُ القَوم: يَا رَسُولَ الله مَا لَنَا طَعَامٌ نَتَزَوَّدُهُ، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «زَوِّدهُم»، فَقَالَ: مَا عِندِي إلا فَاضِلَةٌ من تَمرٍ، وَمَا أُرَاهَا تُغنِي عَنهُم شَيئًا، فَقَالَ: «انطَلِق فَزَوِّدهُم» فَانطَلَقَ بِنَا إِلَى عُلِّيَّةٍ لَهُ، فَإِذَا فِيهَا تَمرٌ مِثلُ البَكرِ الأَورَق، فَقَالَ: خُذُوا. فَأَخَذَ القَومُ حَاجَتَهُم، قَالَ: وَكُنتُ أَنَا في آخِرِ القَومِ، قَالَ: فَالتَفَتُّ وَمَا أَفقِدُ مَوضِعَ تَمرَةٍ، وَقَد احتَمَلَ مِنهُ أَربَعُ مِائَةِ رَجُلٍ.

هذا حديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الحافظ يقول في «الاصابة» في ترجمة النعمان بن مقرن بعد أن ساق الحديث: ورجالُهُ ثقاتٌ، لكنه منقطع فإن النعمان استشهد في خلافة عمر، فلم يدركه سالم. اهـ

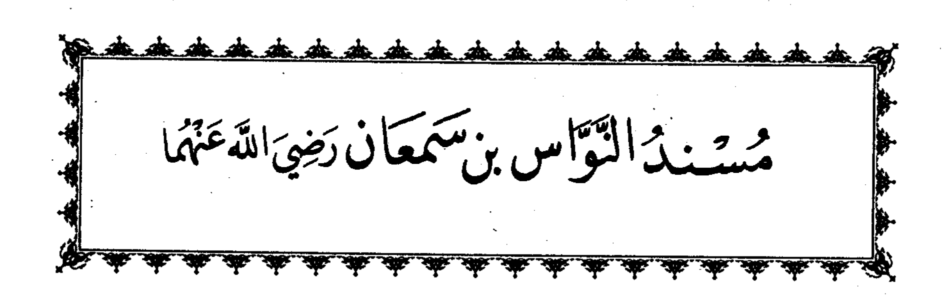


٤٠٢ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٤١): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن طَلحَةَ بنِ عبدالله بنِ عَوف، عَن أَبي بَكرَةَ قَالَ: أَكثَرَ النَّاسُ في مُسَيلمَةَ قَبلَ أَن يَقُولَ رَسُولُ الله ﷺ فيه شَيئًا، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ خَطِيبًا، فَقَالَ: «أَمَّا بَعدُ فَفِي شَأنِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذي قَد أَكثَرتُم فِيهِ، وَإِنَّهُ كَذَّابٌ مِن ثَلاثِينَ كَذَّابًا يَخرُجُونَ بَينَ يَدَي السَّاعَةِ، وَإِنَّهُ لَيسَ مِن بَلدَةٍ إِلا يَبلُغُهَا رُعبُ المَسِيحِ إِلا المَدِينَةَ، عَلَى كُلِّ نَقبٍ مِن نِقَابِهَا مَلَكَانِ يَذُبَّانِ عَنهَا رُعبَ المَسِيحِ».

هذا حديث ظاهر سنده أنه على شرط البخاري، ولكن الحاكم رحمه الله (ج١ ص٥٤١) يقول: وقد أعضلَ معمرٌ وشعيبُ بن أبي حمزة هذا الإسناد عن الزهري، فإن طلحةَ بن عبدالله لم يسمعْهُ من أبي بكرة، إنما سمعه من عياضِ بن مسافعٍ عن أبي بكرة، هكذا رواه يونسُ بن يزيدَ، وعُقيلُ بن خالد، عن الزهري، ثم ذكره بسنده إلى عقيل ويونس، ثم قال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين.

كذا قال الحاكم رحمه الله، وإلا فعياض بن مسافع ليس من رجال أصحاب الأمهات الست، وإنما ترجمته في «تعجيل المنفعة» وهو أيضًا مجهول لم يروِ عنه إلا الزهري و لم يوثّقه إلا ابن حبان.

هذا وقد تابع يونسَ وعقيلاً على ذكر عياضِ بن مسافع ابنُ أخي الزهري عند الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٤٦) فقال رحمه الله: ثنا يعقوب، ثنا ابنُ أخي ابن شهاب عن عمه به.



٤٠٣ ـ قال الإمام ابن حبان (ج١٦ ص٢٩٦-٢٩٧) رقم (٧٣٠٧) كما في «الإحسان»: أخبَرَنا أبويعلَى، ثَنا دَاودُ بنُ رَشِيد، ثَنا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، عَن مُحَمَّد بنِ مُهَاجرٍ، عَن الوَلِيد بنِ عَبدالرَّحمَنِ الجُرَشِيِّ، عَن جُبَير بنِ نُفَير، عَن النَّوَّاسِ بنِ سَمعَانَ قَالَ: فُتِحَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ فتحٌ فَأَتَيتُهُ فَقُلتُ: يَارَسُولَ الله سُيِّبَت الخَيلُ وَوَضَعُوا السِّلاحَ فَقَد وَضَعَت الحَربُ أَوزَارَهَا، وَقَالُوا: لا قِتَالَ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَذَبُوا، الآنَ جَاءَ القِتَالُ، الآنَ جَاءَ القِتَالُ، إِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلا يُزِيغُ قُلُوبَ أَقوَامٍ يُقَاتِلُونَهُم وَيَرزُقُهُم اللهُ مِنهُم حَتَّى يَأتِيَ أَمرُ الله عَلَى ذَلِكَ، وَعَقرُ دَارِ المُؤمِنِينَ الشَّامُ». اهـ

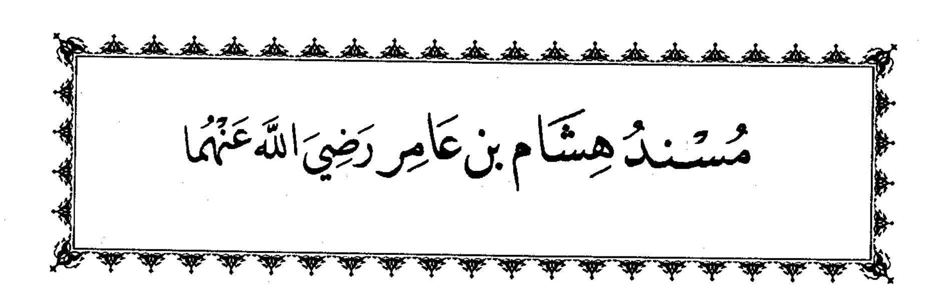
ورواه أبوالقاسم البغوي كما في «تفسير ابن كثير» (ج٧ ص٢٩١ طبعة الشعب) فقال: حدثنا داود بن رشيد به.

ثم قال الحافظ ابن كثير عَقبه: وهكذا رواه الحافظ أبويعلى الموصلي عن داود بن رشيد به، والمحفوظ أنه من رواية سلمة بن نفيل كما تقدم. اهـ المراد.

قلت: ورواه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج١ ص١١٦ و١١٧) من طريقين: الأولى: إلى الموصلي به، والثانية إلى البغوي به.

قلتُ: هكذا رواه داود بن رشيد فخالف الناس في إسناده، فقد رواه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي عند ابن سعد في «الطبقات» (ج٧ ص٤٢٧) وصفوان بن صالح

الدمشقي عند الطبراني في «الكبير» (ج٧ رقم٦٣٥٩) وفي مسند الشاميين (ج٢ رقم ١٤١٩) وهشام بن عمار وأحمد بن عبدالرحمن القرشي عند ابن عساكر (ج١ ص١١٦) كلهم عن الوليد بن مسلم، عن محمد بن مهاجر، عن الوليد بن عبدالرحمن الجرشي، عن جبير بن نفير، عن سلمة بن نفيل به. قال الحافظ ابن عساكر عقب رواية ابن عمار والقرشي: خالفهما داودُ بن رشيد فرواه عن الوليد بن مسلم فجعله من مسند نواس بن سمعان. اهـ



٤٠٤ - قال الإمام عبدالرزاق رحمه الله (ج٨ ص١١٧): أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَن أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن هِشَامِ بنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبًا، إلاَّ يَدًا بِيَدٍ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وهو منقطع، أبوقلابة عبدالله بن زيد الجرمي لم يسمع من هشام بن عامر، قاله ابن المديني كما في «جامع التحصيل».

٤٠٥ - قال الإمام معمر بن راشد كما في آخر «مصنف عبدالرزاق» (ج ٨ ص١١٧): عَن أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن هِشَامِ بنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ رَأسَ الدَّجَّالِ مِن وَرَائِه حُبُكٌ حُبُكٌ، وَإنَّهُ سَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُم، فَمَن قَالَ: أَنتَ رَبِّي افتُتِنَ، وَمَن قَالَ: كَذَبتَ، رَبِّي اللهُ عَلَيهِ تَوَكَّلتُ وَإلَيهِ أُنِيبُ، فَلا يَضُرُّهُ، أَو قَالَ: فَلا فِتنَةَ عَلَيهِ».

وأخرجه أحمد (ج٤ ص٢٠) من طريق عبدالرزاق عن معمر به.

وكذا الحاكم (ج٤ ص٥٠٨) وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين. اهـ

هذا الحديث رجاله رجالُ الصحيحِ، ولكنه منقطع، أبوقلابة وهو عبدالله بن زيد الجرمي لم يسمع من هشام بن عامر، قاله ابن المديني كما في «جامع التحصيل».

٤٠٦ - قال الإمام أبوداود رحمه الله (٣٢١٦): حَدَّثَنَا أَبُوصَالِحٍ يَعنِي

الأَنطَاكِيُّ، أَخبَرَنَا أَبُوإِسحَقَ -يَعنِي الفَزَارِيَّ- عَن الثَّورِيِّ، عَن أَيُّوبَ، عَن حُمَيد -يَعنِي ابنَ هِلال- عَن هِشَامِ بنِ عَامِرٍ، قَالَ: جَاءَت الأَنصَارُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَومَ أُحُد، فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرحٌ وَجَهدٌ، فَكَيفَ تَأمُرُنَا؟ قَالَ: «احفِرُوا وَأَوسِعُوا وَاجعَلُوا الرَّجُلَينِ وَالثَّلاثَةَ فِي القَبرِ» قِيلَ: فَأَيُّهُم يُقَدَّمُ؟ قَالَ: «أَكثَرُهُم قُرآنًا».

أخرجه النسائي (٢٠١٠) وأحمد (ج٤ ص١٩-٢٠) والبيهقي (ج٤ ص٣٤).

والحديث بهذا السند ظاهره على شرط الشيخين، ولكن إليك طرقه وما أُعِلَّ به، فالحديث مداره على حميد بن هلال يرويه:

سفيان الثوري كما عند النسائي (ج٤ ص٨٠)، وأحمد (ج٤ ص١٩)، والبيهقي (ج٤ ص٣٤).

وسفيان بن عيينة كما عند النسائي والطبراني (ج٢٢ ص١٧٢).

ومعمر بن راشد كما عند الطبراني وأحمد.

وحماد بن زيد كما عند الطبراني (ج٢٢ ص١٧٢-١٧٤)، وهو المحفوظ من رواية حماد، لأنه جاء عند النسائي (ج٤ ص٨٣) والبيهقي عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد بن هلال عن سعد بن هشام، عن هشام بن عامر به. ولكن قال ابن أبي حاتم لأبيه كما في «المراسيل» ص (٤٦): حميدٌ، عن هشام أي ذلك أصح؟ قال: ما رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن هشام. اهـ فتكون زيادة سعد بين حميد وهشام معلةً، لأن الصحيح فيها الانقطاع كما قال ابن أبي حاتم.

فأربعتهم (يعني سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، وحماد بن زيد) يروونه عن أيوب، عن حميد بن هلال عن هشام بن عامر به، وخالفهم عبدالوارث كما عند الترمذي (١٧١٣) وابن ماجه (١٥٦٠) وأحمد (ج٤ ص٢٠) والنسائي (٢٠١٧) والطبراني (ج٢٢ ص١٧٣) يرويه عن أيوب عن حميد عن أبي الدهماء عن هشام بن عامر

به. فيكون عبدالوارث خالف الأربعة المتقدمين، وزاد أبا الدهماء، فتكون الزيادة شاذة لمخالفته من هو أرجح منه. والله أعلم.

وتابع أيوبَ السختياني على روايته (عن حميد عن هشام بدون ذكر الواسطة بين حميد وهشام) سليمانُ بن المغيرة كما عند النسائي (٢٠١٥) والطبراني (ج٢٢ ص١٧٣) فرواه عن حميد عن هشام به.

وخالفهما جرير بن حازم فرواه عن حميد عن سعد بن هشام عن هشام به، ولكن قال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٤٥): سألت أبي عن حديث رواه حميد بن هلال في قتلى أحد فقال النبي ﷺ: «احفروا واعمِقُوا وقدِّمُوا أكثرَهم قُرآنًا». قال أبي: رواه سليمان بن المغيرة، وأيوب، عن حميد بن هلال، عن هشام بن عامر.

وقال جرير بن حازم: عن حميد بن هلال عن سعد بن هشام، ورواه غيرهما فقال: عن حميد بن هلال عن أبي الدهماء أو غيره عن هشام بن عامر، فقلت لأبي: أيهما أصح؟ فقال: أيوب وسليمان بن المغيرة أحفظ من جرير. *اهـ*

فيكون الراجح من هذه الرواية (والله أعلم) هي رواية أيوب وسليمان بن المغيرة عن حميد عن هشام بن عامر به، وهذه الطريق هي منقطعة كما قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» ص (٤٦) قال: سمعتُ أبي يقول: حميد بن هلال لم يلقَ هشام بن عامر، يدخل بينه وبين هشام بن عامر أبوقتاده العدوي، ويقول بعضهم: عن أبي الدهماء، والحفاظ لا يدخلون بينهم أحدًا. *اهـ*

أفادنا بهذا الأخ أبوالحسن الرازحي

٤٠٧ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٠): حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ المُغِيرَة، عَن حُمَيد -يَعني ابنَ هلال- عَن هِشَامِ بنِ عَامِرٍ الأَنصَارِيِّ قَالَ: سَمعتُ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا بَينَ خَلقِ آدَمَ إِلَى أَن تَقُومَ السَّاعَةُ فِتنَةٌ أَكبَرُ مِن فِتنَةِ الدَّجَّالِ».

وأخرجه أبوعوانه كما في «إتحاف المهرة» (ج١٣ ص٦٣١)، وأخرجه الحاكم (ج٤ ص٥٢٨) من طريقين عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن هشام به. مع زيادة فيه وهي: أنَّهم كانوا يمرُّون على هشام ويأتون عمران بن الحصين، فقال هشام بن عامر: هؤلاء يجتازونَ إلى رجلٍ قد كنَّا أكثرَ مشاهدةً لرسول الله وأحفظَ عنه، ولقد سمعتُ رسول الله فذَكَرَه.

وجاء عند أحمد، والطبراني (ج٢٢ ص١٧٤) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب عن أبي الدهماء عن هشام بمثل حديث الحاكم، وقد تقدم لك قول أبي حاتم في «المراسيل»: إن حميدَ بن هلال لم يلقَ هشام بن عامر، وأن الحفاظ لا يدخلون بينهم أحدًا. يعني أن الصحيح فيها هو الانقطاع. والحمد لله رب العالمين.

أفادنا بهذا الأخ أبوالحسن الرازحي

٤٠٨ - قال الإمام الطبراني رحمه الله (ج٢٢ ص١٧١-١٧٢): حَدَّثَنَا عَمَرُ ابنُ حَفصٍ السَّدُوسِيُّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُلَيمَانُ بنُ المُغيرَةِ، عَن حُمَيد بنِ هِلالٍ قَالَ: جَاءَ هِشَامُ بنُ عَامِرٍ إِلَى الصَّلاةِ فَأَسرَعَ المَشيَ فَدَخَلَ فِي الصَّلاةِ وَقَد حَفَزَهُ النَّفَسُ، فَجَهَرَ بِالقِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ فَلَمَّا قَضَى صَلاتَهُ قِيلَ لَهُ: أَتَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ؟ فَقَالَ: إِنَّا لَنَفعَلُ.

قال الهيثمي في «المجمع» (ج٢ ص١١٤): رواه الطبراني ورجاله موثقون. اهـ

وعاصم بن علي فيه كلام لا يضر، فهو حسن الحديث.

وقد تقدم لك في الحديثين السابقين أن الصحيح في هذا السند هو الانقطاع.

أفادنا بهذا الأخ أبوالحسن الرازحي

٤٠٩ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩): حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَن أَبِي قِلابَةَ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَشتَرُونَ الذَّهَبَ بِالوَرِقِ، نَسِيئَةً

إِلَى العَطَاءِ فَأَتَى عَلَيهِم هِشَامُ بنُ عَامِرٍ فَنَهَاهُم، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَانَا أَن نَبِيعَ الذَّهَبَ بِالوَرِقِ نَسِيئَةً وَأَنبَأَنَا -أَو قَالَ: وَأَخبَرَنَا- أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الرِّبَا.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج٤ ص١١٤): رواه أحمد وأبويعلى ورجاله رجال الصحيح. اهـ

وهو كما قال، ولكن قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" ص (٩٥): قال علي بن المديني: لم يسمع أبوقلابة من هشام بن عامر. اهـ

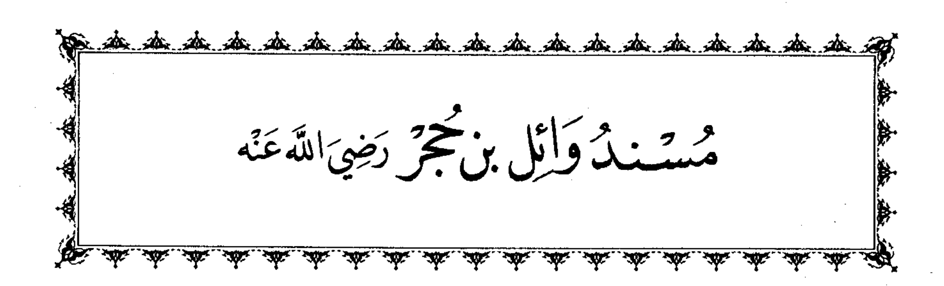
وقاله العلائي في "جامع التحصيل" ترجمة (٣٦٢) نقلاً عن ابن المديني. فالحديث منقطعٌ. والله المستعان.

أفادنا بهذا الأخ أبوالحسن الرازحي

٤١٠- قال الإمام الطبراني (ج٢٢ ص١٧٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الأَحمَرِ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ يُونُس اليَمَامِيُّ، حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ عَبدِالعَزِيزِ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي قِلَابَةَ، عَن أَبِي قَتَادَةَ العَدَوِيِّ، عَن هِشَامِ بنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن رَمَى مُؤمِنًا بِكُفرٍ فَهُوَ كَقَتلِه».

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (ج٢ ص١٥٧) بعد أن ذكر هذا الحديث: قال أبي: هذا خطأٌ، إنما يروونه عن أبي قلابه عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ. اهـ

أفادنا بهذا الأخ أبوالحسن الرازحي



٤١١- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٣ ص٣٧): أَخبَرَنَا سُوَيدُ بنُ نَصرٍ، قَالَ: أَنبَأَنَا عبدالله بنُ المُبَارَك، عَن زَائدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بنُ كُلَيب، قَالَ: حَدَّثَني أَبي أَنَّ وَائِلَ بنَ حُجرٍ قَالَ: قُلتُ: لأنظُرَنَّ إِلَى صَلاةِ رَسُولِ الله ﷺ كَيفَ يُصَلِّي، فَنَظَرتُ إِلَيه -فَوَصَفَ قَالَ-: ثُمَّ قَعَدَ وَافتَرَشَ رِجلَهُ اليُسرَى، وَوَضَعَ كَفَّهُ اليُسرَى عَلَى فَخذِه وَرُكبَتِه اليُسرَى وَجَعَلَ حَدَّ مرفَقه الأَيمَنِ عَلَى فَخذه اليُمنَى، ثُمَّ قَبَضَ اثنَتَينِ من أَصَابعه وَحَلَّقَ حَلقَةً، ثُمَّ رَفَعَ إِصبَعَهُ فَرَأَيتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدعُو بِهَا.

هذا الحديث بهذا السند ظاهرُهُ أنه حسنٌ، ولكن فيه لفظةٌ شاذة وهي ذكرُ تحريكِ الإصبعِ، فقد رواه جماعة من الصحابة وليس في أحاديثهم إلا الإشارةَ، والذي شذَّ بهذه اللفظة هو الثقة الثبت زائدةُ بن قدامةَ وقد خالفَ مَن هو أرجح منه: سفيان الثوري عند النسائي، وشعبة عند أحمد، وسفيان بن عيينة عند النسائي، وبشر بن المفضل عند أبي داود، وعبدالواحد عند أحمد، وزهير بن معاوية عند أحمد، وعبدالله بن إدريس عند ابن خزيمة، وخالد الطحان عند البيهقي، ومحمد بن فضيل عند ابن خزيمة، وأبا الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسي، وأبا عوانة وغيلان بن جامع حكاه عنهما البيهقي، كل هؤلاء يروونه عن عاصم بن كليب به وليس في روايتهم التحريك فيعتبر زائدة بن قدامة شاذًا، ولا يقال: إن زيادة الثقة مقبولة؛ فإنه يشترط في قبولها أن لا يخالف من هو أوثق،

وقد بسطت القول في ذلك في مقدمة «الإلزامات والتتبع». ولأخينا الفاضل أحمد بن سعيد حفظه الله رسالة في هذا وهي مفيدةٌ جدًا ليس لها نظيرٌ في بابها.

٤١٢- قال أبوداود الطيالسي رحمه الله تعالى (١٠٢٤) ص (١٣٨): حَدَّثَنَا شُعبَةُ، أَخبَرَنا سلمةُ بنُ كُهَيلٍ، قال: سَمِعتُ حجرًا أبا العنبسي قَالَ: سَمِعتُ عَلقَمَةَ بن وَائِلٍ يُحدِّثُ عَن وَائِلٍ وَقَد سَمِعتُ مِن أنَّه صَلَّى مَع رَسُولِ الله ﷺ فَلَمَّا قَرَأَ: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم ولا الضَّالِين﴾ قَالَ: آمينَ. خَفَضَ بِهَا صَوتَهُ، وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى يَدهِ اليُسرَى، وَسَلَّمَ عَن يَمينِه، وَعَن يَسَارِه.

قال الدارقطني في «سننه» (ج١ ص٣٣٤): كذا قال شعبة: وأخفى بِها صوته. ويقال: إنه وَهِمَ فيه، لأن سفيان الثوري، ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رووه عن سلمة فقالوا: رفع صوته بآمين. وهو الصواب. اهـ

قلتُ: وطريق الثوري هي عند الترمذي رقم (٢٤٨) وأبي داود رقم (٩٣٢) وأحمد (ج٤ ص٣١٦).

قال أبوداود: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن سلمة، عن حجر بن عنبس الحضرمي، عن وائل بن حجر قال: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين. ورفع بِها صوته.

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (ج٢ ص٣٩١) بعد ذِكرِه الحديث: وقال يحيى بن سعيد القطان: ليس أحد أحب إليَّ من شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان. وقال يحيى بن معين: ليس يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان. قيل: وشعبة أيضًا إن خالفه؟ قال: نعم.

وقال أيضًا: وقد أجمع الحفاظ محمد بن إسماعيل البخاري وغيره على أنه -يعني شعبة- أخطأ في ذلك فقد رواه العلاء بن صالح، ومحمد بن سلمة بن كهيل عن سلمة

بمعنى رواية سفيان. اهـ

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ج١ ص٢١٧) و"السنن" (ج٢ ص٢٨): سمعت محمدًا يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث فقال: عن حجر أبي العنبس، وإنما هو حجر بن عنبس، ويكنى أبا السكن، وزاد فيه عن علقمة بن وائل وليس فيه (عن علقمة) وإنما هو عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر، وقال: وخفض بِها صوته. وإنما هو: ومدَّ بِها صوته.

قال أبوعيسى: وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث فقال: حديث سفيان في هذا أصحُّ من حديث شعبة. قال: وروى العلاء بن صالح الأسدي عن سلمة نحو رواية سفيان. ثم ساق رواية العلاء، فقال: حدثنا أبوبكر محمد بن أبان، حدثنا عبدالله بن نمير، حدثنا العلاء بن صالح، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر، عن النبي ﷺ.. نحو حديث سفيان. اهـ

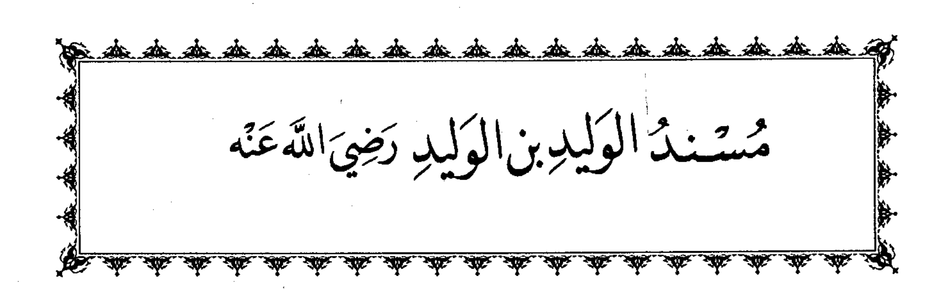
٤١٣- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٢٢٧): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَمشَاذَ العَدلُ، ثَنَا أَحمَدُ بنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، ثَنَا الحَارِثُ بنُ عَبدالله الخَازِنُ، ثَنَا هُشَيمٌ، عَن عَاصِمِ بنِ كُلَيبٍ، عَن عَلقَمَةَ بنِ وَائِلٍ، عَن أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم و لم يخرجاه.

الحديث ظاهره كما يقول الحاكم رحمه الله، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في "المراسيل" (ص١٨٠): أنبأنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ قال: قال أبي: لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب. اهـ المراد منه.

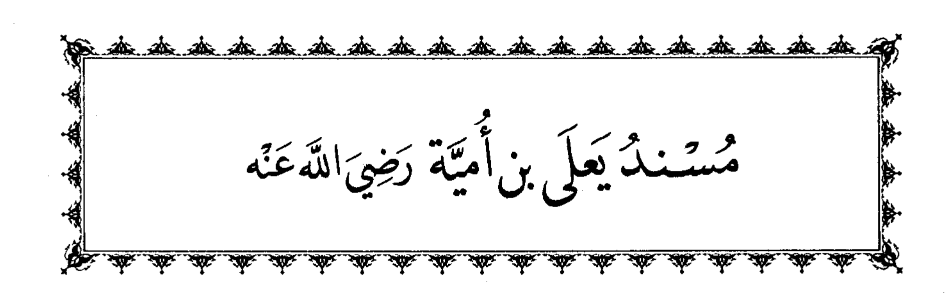
وفي "تهذيب التهذيب" و"جامع التحصيل" عن أحمد مثل ذلك.

فعلى هذا فالحديث منقطع.



٤١٤– قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنْ يَحيَى بنِ سَعِيد، عَن مُحَمَّد بنِ يَحيَى بنِ حَبَّانَ، عَنِ الوَلِيدِ بنِ الوَلِيد أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَجدُ وَحشَةً، قَالَ: «إِذَا أَخَذتَ مَضجَعَكَ فَقُل: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّة، مِن غَضَبِه وَعِقَابِه وَشَرِّ عِبَادِه، وَمِن هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ، وَأَن يَحضُرُونِ، فَإِنَّهُ لا يُضَرُّ وَبِالحَرِيِّ أَن لا يَقرَبَكَ».

هذا الحديث رجاله رجالُ الصحيح، وهو منقطعٌ لأن محمد بن يحيى لم يسمع من الوليد قاله الحافظ في «الإصابة».



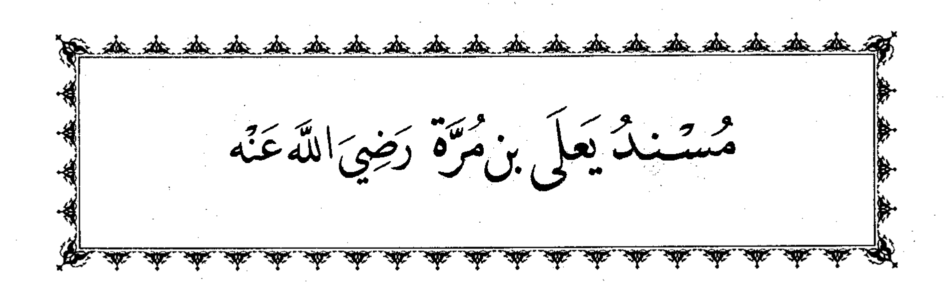
٤١٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٢٤): حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، حَدَّثَنَا مَنصُورٌ وَعبدالملك، عَن عَطَاء، عَن يَعلَى بنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: جَاءَ أَعرَابيٌّ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَعَلَيهِ جُبَّةٌ، وَعَلَيهِ رَدعٌ من زَعفَرَانٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إنِّي أَحرَمتُ فِيمَا تَرَى، وَالنَّاسُ يَسخَرُونَ منِّي. وَأَطرَقَ هُنَيهَةً، قَالَ: ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: «اخلَع عَنكَ هَذِهِ الجُبَّةَ، وَاغسِل عَنكَ هَذَا الزَّعفَرَانَ، وَاصنَع في عُمرَتكَ كَمَا تَصنَعُ في حَجِّكَ».

ثم قال بعد حديثين: ثنا ابن نمير، ثنا عبدالملك، عن عطاء عن يعلى بن أمية، أنه كان مع عمر في سفرٍ وأنه طلب إلى عمر أن يريه الرسول ﷺ إذا أنزل عليه، وذكر الحديث نحو الحديثِ المتقدم.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم ثقات أثباتًا، ولكنه منقطعٌ، عطاءٌ لم يسمع من يعلى بن أمية، والواسطة بينهما صفوان بن يعلى بن أمية كما في «الصحيحين» و«مسند أحمد» وغيرهم راجع «التتبع» ص (٤٧٠).

٤١٦- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٥ ص٣٣٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، أَنبَأَنَا سُفيَانُ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن ابنِ يَعلَى، عَن يَعلَى قَالَ: طَافَ النَّبيُّ ﷺ مُضطَبِعًا بِبُردٍ أَخضَرَ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه وجدتَ رجالَه رجالَ الصحيح، ولكنه منقطعٌ، ابن جريجٍ لم يسمع من ابن يعلى، وابن يعلى هو صفوان وقد ذكرت الواسطة عند الترمذي وابن ماجه، وهو عبدالحميد بن جبير بن مطعم، والحديث صحيح عند الترمذي وابن ماجه، وقد ذكرته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين».

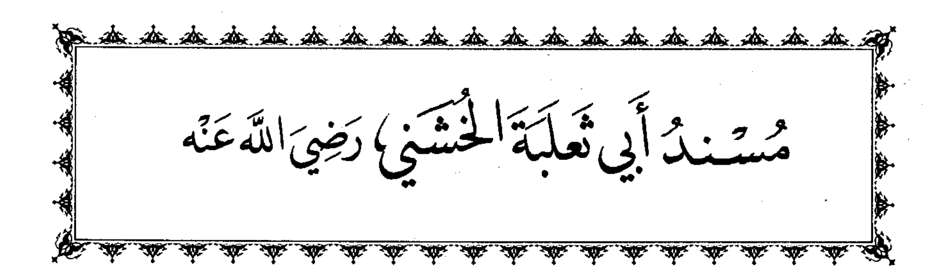


٤١٧- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٧٣): حَدَّثَنَا أَسوَدُ بنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ عَيَّاشٍ، عَن حَبِيبِ بنِ أَبي عَمرَةَ، عَن المنهَالِ بنِ عَمرٍو، عَن يَعلَى قَالَ: مَا أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا مِن النَّاسِ رَأَى مِن رَسُولِ الله ﷺ إلا دُونَ مَا رَأَيتُ، فَذَكَرَ أَمرَ الصَّبِيِّ وَالنَّخلَتَينِ وَأَمرَ البَعِيرِ، إلا أَنَّهُ قَالَ: «مَا لِبَعِيرِكَ يَشكُوكَ، زَعَمَ أَنَّكَ سَانيه حَتَّى إذَا كَبُرَ تُرِيدُ أَن تَنحَرَهُ»؟ قَالَ: صَدَقتَ وَالَّذي بَعَثَكَ بِالحَقِّ نَبيًّا، قَد أَرَتُ ذَلِكَ، وَالَّذي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لا أَفعَلُ.

هذا الحديث رجالُه رجالُ الصحيح، لكنه منقطعٌ، المنهالُ بن عمرو أرسل عن يعلى ابن مرة كما في «تهذيب التهذيب».







٤١٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩٣): حَدَّثَنَا عبدالرَّزَّاق، حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَن أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن أَبِي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ قَالَ: أَتَيتُ النَّبيَّ ﷺ فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله اكتُب لِي بِأَرضِ كَذَا وَكَذَا، بِأَرضِ الشَّامِ لَم يَظهَر عَلَيهَا النَّبيُّ ﷺ حِينَئِذٍ، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «أَلا تَسمَعُونَ إِلَى مَا يَقُولُ هَذَا؟» فَقَالَ أبوثَعلَبَةَ: وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ لَتَظهَرُنَّ عَلَيهَا، قَالَ: فَكَتَبَ لَهُ بِهَا، قَالَ: قُلتُ لَهُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَرضَنَا أَرضُ صَيدٍ فَأُرسِلُ كَلبِيَ المُكَلَّبَ، وَكَلبِيَ الَّذِي لَيسَ بِمُكَلَّبٍ، قَالَ: «إِذَا أَرسَلتَ كَلبَكَ المُكَلَّبَ، وَسَمَّيتَ فَكُل مَا أَمسَكَ عَلَيكَ كَلبُكَ المُكَلَّبُ وَإِن قَتَلَ، وَإِن أَرسَلتَ كَلبَكَ الَّذِي لَيسَ بِمُكَلَّبٍ فَأَدرَكتَ ذَكَاتَهُ فَكُل، وَكُل مَا رَدَّ عَلَيكَ سَهمُكَ وَإِن قَتَلَ وَسَمِّ الله»، قَالَ: قُلتُ: يَا نَبِيَّ الله إِنَّ أَرضَنَا أَرضُ أَهلِ كِتَابٍ، وَإِنَّهُم يَأكُلُونَ لَحمَ الخِنْزِيرِ، وَيَشرَبُونَ الخَمرَ، فَكَيفَ أَصنَعُ بِآنِيَتِهِم وَقُدُورِهِم؟ قَالَ: «إِن لَم تَجِدُوا غَيرَهَا فَارحَضُوهَا وَاطبُخُوا فِيهَا وَاشرَبُوا» قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله مَا يَحِلُّ لَنَا مِمَّا يُحَرَّمُ عَلَينَا؟ قَالَ: «لا تَأكُلُوا لُحُومَ الحُمُرِ الإِنسِيَّةِ، وَلا كُلَّ ذِي

نَاب مِن السِّبَاعِ».

وَرواه الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص١٩٣) فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن أَيُّوبَ به.

الحديث رجاله رجال الصحيح، وهو منقطع ففي "جامع التحصيل" وبخط الحافظ الضياء أنه لم يسمع من أبي ثعلبة. *اهـ* وكذا قاله الترمذي في "جامعه" كما في "تحفة الأشراف".

والحديث أخرجه أحمد (ج٤ ص١٩٥) عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة.

٤١٩ - قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١١ ص٥٠٨): حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ سَهلٍ، أَخبَرَنَا حَجَّاجُ بنُ إبرَاهِيمَ، أَخبَرَنَا ابنُ وَهب، حَدَّثَني مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ، عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ جُبَيرٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَن يُعجِزَ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ مِن نِصفِ يَومٍ».

أخرجه الحاكم (ج٤ ص٤٢٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

كذا قال الحاكم. ومعاوية بن صالح وعبدالرحمن بن جبير، وأبوه ليسوا من رجال البخاري.

ثم إن الحديث معلٌّ فقد رواه أحمد (ج٤ ص١٩٣) فقال رحمه الله: ثنا هاشم بن القاسم، ثنا ليث، عن معاوية بن صالح به وذكره موقوفًا وليث هو ابن سعد وهو أثبت من عبدالله بن وهب وقد قال الحافظ في "الفتح" (ج١١ ص٣٥١) في حديث أبي ثعلبة: أخرجه أبوداود وصححه الحاكم، ورواته ثقاتٌ، ولكن رجَّح البخاري وَقفَهُ.

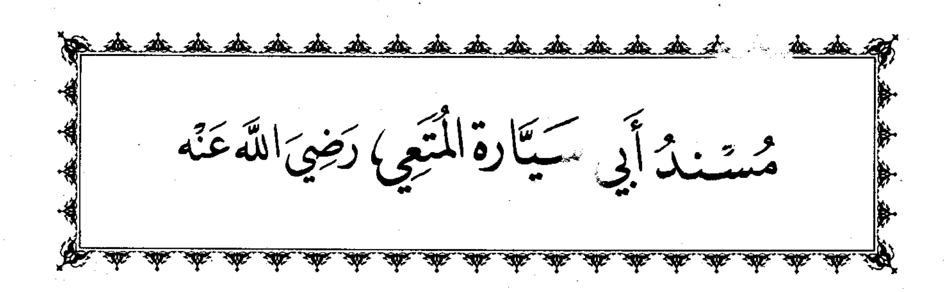


٤٢٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٣٠٤): حَدَّثَنَا زِيَادُ بنُ عبدالله البَكَّائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ وَالأَعمَشُ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسوَدِ، عَن أَبِي السَّنَابِلِ، قَالَ: وَلَدَت سُبَيعَةُ بَعدَ وَفَاةِ زَوجِهَا بِثَلاثٍ وَعِشرِينَ، أَو خَمسٍ وَعِشرِينَ لَيلَةً، فَتَشَوَّفَت، فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَأُخبِرَ، فَقَالَ: «إِن تَفعَل فَقَد مَضَى أَجَلُهَا».

حَدَّثَنَا حُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيبَانُ، عَن مَنصُورٍ، (ح) وَعَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، حَدَّثَنَا مَنصُورٌ، عَن إِبرَاهِيمَ، عَنِ الأَسوَدِ، عَن أَبِي السَّنَابِلِ بنِ بَعكَكٍ، قَالَ: وَضَعَت سُبَيعَةُ بِنتُ الحَارِثِ بَعدَ وَفَاةِ زَوجِهَا بِثَلاثٍ وَعِشرِينَ أَو خَمسٍ وَعِشرِينَ لَيلَةً، فَلَمَّا تَعَلَّت تَشَوَّفَت لِلنِّكَاحِ، فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيهَا وَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِن تَفعَل فَقَد حَلَّ أَجَلُهَا».

قَالَ عَفَّانُ: «فَقَد خَلَى أَجَلُهَا».

هذا حديث ظاهره الصحة، ولكن الترمذي رحمه الله يقول بعد هذا الحديث (ج٤ ص٣٧٤ من «التحفة»): حديثُ أبي السنابل حديثٌ مشهورٌ من هذا الوجهِ ولا نعرفُ للأسود شيئًا عن أبي السنابل وسمعتُ محمدًا يقول: لا أعرفُ أن أبا السنابل عاش بعد النبي ﷺ.

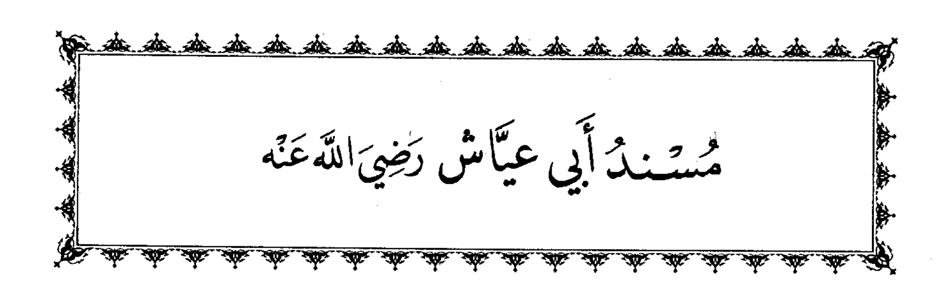


٤٢١ ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٨٤): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ قَالا، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سَعِيدُ بنُ عبدالعَزِيزِ، عَن سُلَيمَانَ بنِ مُوسَى، عَن أَبِي سَيَّارَةَ المُتَعِيِّ[1] قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ لي نَحلاً. قَالَ: «أَدِّ العُشرَ» قُلتُ: يَا رَسُولَ الله احمِهَا لِي، فَحَمَاهَا لِي.

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا علي بن محمد وهو الطنافسي، وهو ثقة ولكن الحافظ في «الإصابة» في ترجمة أبي سيارة يقول: وسليمان لم يدرك أحدًا من الصحابة، فهذا السند منقطع. وذكر البوصيري في «مصباح الزجاجة» عن أبي حاتم والبخاري نحو ذلك.

---

(١) في الأصل: المتقي، والصواب ما أثبتناه كما في «الإصابة».

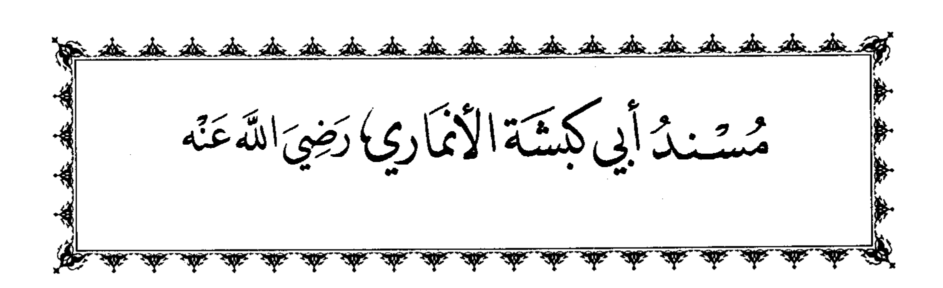


مُسْنَدُ أَبِي عيَّاش رَضِيَ اللهُ عَنْه

٤٢٢ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٦٠): حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن سُهَيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي عَيَّاشٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن قَالَ حِينَ أَصبَحَ: لا إِلَهَ إِلا الله وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلكُ وَلَهُ الحَمدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، كَانَ لَهُ كَعَدلِ رَقَبَةٍ مِن وَلَدِ إِسمَاعِيلَ، وَكُتِبَ لَهُ بِهَا عَشرُ حَسَنَاتٍ، وَحُطَّ عَنهُ بِهَا عَشرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَت لَهُ بِهَا عَشرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ فِي حِرزٍ مِن الشَّيطَانِ حَتَّى يُمسِيَ، وَإِذَا أَمسَى مِثلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصبِحَ» قَالَ: فَرَأَى رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبَا عَيَّاشٍ يَروِي عَنكَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «صَدَقَ أَبوعَيَّاشٍ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن ابن أبي حاتم ذكره في «العلل» (ج٢ ص١٨٠) من حديث أبي معاوية عن سهيلٍ به. قال: ورواه وهيبٌ، عن سهيلٍ، عن أبيه، عن ابن أبي عياش، عن النبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: وهيبٌ أحفظ من أبي معاوية، والناسُ يقولون: عن رجلٍ من أسلم. اهـ قلت: أبومعاوية قد تابعه حماد بن سلمة عند أحمد كما ترى، ولكن الظاهر أن رواية وهيب تُعِلُّ رواية حماد بن سلمة وأبي معاوية، والله أعلم.



٤٢٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٤ ص٢٣٠): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعد، عَن أَبِي كَبشَةَ الأَنمَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَثَلُ هَذِهِ الأُمَّة مَثَلُ أَربَعَة نَفَر رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالاً وَعلمًا فَهُوَ يَعمَلُ بِه فِي مَالِه فَيُنفقُهُ فِي حَقِّه، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ علمًا وَلَم يُؤته مَالاً، فَهُوَ يَقُولُ: لَو كَانَ لِي مِثلُ مَا لِهَذَا عَملتُ فيه مثلَ الَّذي يَعمَلُ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَهُمَا فِي الأَجرِ سَوَاءٌ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالاً وَلَم يُؤته علمًا، فَهُوَ يَخبطُ فيه يُنفقُهُ فِي غَيرِ حَقِّه، وَرَجُلٌ لَم يُؤته اللهُ مَالاً وَلا علمًا، فَهُوَ يَقُولُ: لَو كَانَ لِي مَالٌ مثلُ هَذَا عَملتُ فِيه مثلَ الَّذي يَعمَلُ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فَهُمَا فِي الوِزرِ سَوَاءٌ».

وقال (ص٢٣١): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ نُمَير، حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بنُ مُسلمٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بنُ خَبَّاب، عَن سَعيد أَبِي البَختَرِيِّ الطَّائِيِّ، عَن أَبِي كَبشَةَ الأَنمَارِيِّ، قَالَ: سَمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «ثَلاثٌ أُقسِمُ عَلَيهِنَّ وَأُحَدِّثُكُم حَديثًا فَاحفَظُوهُ، قَالَ: فَأَمَّا الثَّلاثُ الَّذي أُقسِمُ عَلَيهِنَّ فَإِنَّهُ مَا نَقَصَ مَالَ عَبد صَدَقَةٌ، وَلا ظُلمَ عَبدٌ بِمَظلَمَةٍ فَيَصبرُ عَلَيهَا إِلاَّ زَادَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا عِزًّا، وَلا يَفتَحُ

عَبدٌ بَابَ مَسأَلَة إلاَّ فَتَحَ اللهُ لَهُ بَابَ فَقرٍ، وَأَمَّا الَّذي أُحَدِّثُكُم حَديثًا فَاحفَظُوهُ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الدُّنيَا لأَربَعَة نَفَر: عَبدٌ رَزَقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَالاً وَعلمًا فَهُوَ يَتَّقي فيه رَبَّهُ وَيَصلُ فيه رَحمَهُ، وَيَعلَمُ لله عَزَّ وَجَلَّ فيه حَقَّهُ. قَالَ: فَهَذَا بِأَفضَلِ المَنَازِلِ. قَالَ: وَعَبدٌ رَزَقَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ علمًا وَلَم يَرزُقهُ مَالاً، قَالَ: فَهُوَ يَقُولُ: لَو كَانَ لي مَالٌ عَملتُ بِعَمَلِ فُلان، قَالَ: فَأَجرُهُمَا سَوَاءٌ، قَالَ: وَعَبدٌ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً وَلَم يَرزُقهُ علمًا، فَهُوَ يَخبطُ في مَاله بِغَير علمٍ لا يَتَّقي فيه رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلا يَصلُ فيه رَحمَهُ، وَلا يَعلَمُ لله فيه حَقَّهُ، فَهَذَا بِأَخبَث المَنَازِلِ، قَالَ: وَعَبدٌ لَم يَرزُقهُ اللهُ مَالا وَلا علمًا فَهُوَ يَقُولُ: لَو كَانَ لي مَالٌ لَعَملتُ بِعَمَلِ فُلانٍ، قَالَ: هِيَ نِيَّتُهُ فَوِزرُهُمَا فيه سَوَاءٌ».

الحديث بالسند الأول رجاله رجال الصحيح، ولكنه منقطعٌ، قال الحافظ رحمه الله في «النكت الظراف»: ولم يسمعْ سالم من أبي كبشة، وقد أخرجه أبوعوانة في «صحيحه» من طريق جرير، عن منصور، عن سالم قال: حُدِّثتُ عن أبي كبشة. اهـ

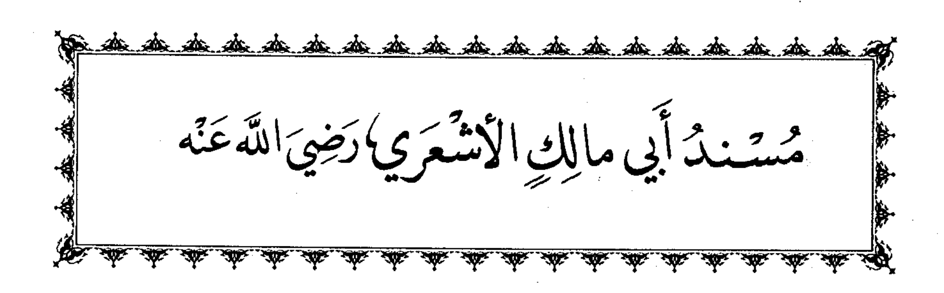
قلت: وقد ذكرت الواسطة أنه ابن أبي كبشة وسُمِيَ عبدالله كما في «تحفة الأشراف» وعبدالله بن أبي كبشة ترجمه ابن حبان رحمه الله في «الثقات» (ج٥ ص٣٦) فقال: يروي عن أبيه وله صحبه -يعني أباه أبا كبشة- عداده في أهل الشام، روى عنه حبيب بن عبدالله بن أبي كبشة. اهـ

قلت: وسالم بن أبي الجعد كما في «تحفة الأشراف»، فعلى هذا فهو مجهول الحال. فالحديث ضعيف.

وأما الحديث الثاني فمن طريق يونس بن خباب، وهو مختلف فيه كما في «تهذيب التهذيب» لكن الجرح فيه مفسر كما في «ميزان الاعتدال»، قال الحافظ الذهبي في ترجمته من «الميزان»: قال يحيى بن سعيد: كان كذابًا. وقال ابن معين: رجل سوء ضعيف. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه. وقال النسائي: ضعيف -وهذا جرح غير

مفسر- وقال الدارقطني: رجل سوء فيه شيعية مفرطة. وقال البخاري: منكر الحديث. وذكر في ترجمته حديثًا فيه: أن العبد يُسأل في قبره: من وليك؟ فإن قال: علي، نجا. اهـ المراد من «الميزان».

هذا وقد كتبت هذا في «الفواكه الجَنِيَّة» فعسى الله أن يوفقني لحذفه من الطبعات القادمة.

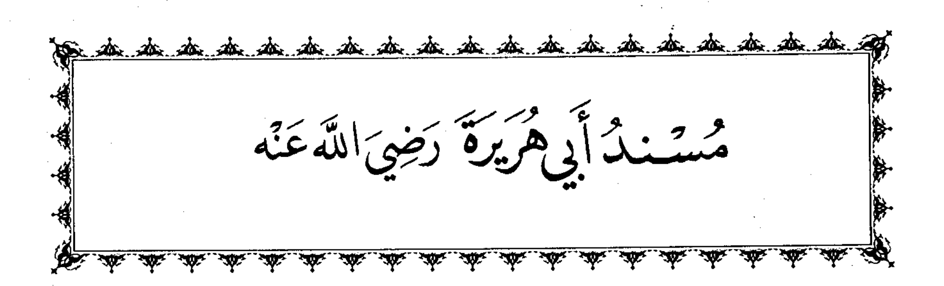


٤٢٤ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٤٢): حَدَّثَنَا أبوالْمُغيرَة، حَدَّثَنا صَفوَانُ، عَن شُرَيحٍ[1] بنِ عُبَيد الحَضرَمِيِّ، أَنَّ أَبَا مَالِكٍ الأَشعَرِيَّ لَمَّا حَضَرَتهُ الوَفَاةُ قَالَ: يَاسَامِعَ الأَشعَرِيِّينَ لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ مِنكُم الغَائِبَ إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «حُلوَةُ الدُّنيَا، مُرَّةُ الآخِرَة، وَمُرَّةُ الدُّنيَا، حُلوَةُ الآخِرَة».

هذا الحديث ظاهره الصحةُ، وقد أخرجه الحاكم (ج٤ ص٣١٠) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.اهـ

لكن في "جامع التحصيل" في ترجمة سعيد بن أبي هند أن أبا حاتم قال: إن رواية سعيد بن أبي هند عن أبي مالك الأشعري مرسلة.

(١) في الأصل: عن شريح عن عبيد، والصواب ما أثبتناه، فهو شريح بن عبيد، كما في كتب الرجال.



٤٢٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٧٩٧): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا أبوأُسَامَةَ، عَن عَوف، عَن خلاس، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ مَثَلَ الَّذي يَعُودُ في عَطِيَّته كَمَثَلِ الكَلبِ أَكَلَ حَتَّى إذَا شَبِعَ قَاءَ، ثُمَّ عَادَ في قَيئه فَأَكَلَهُ».

هذا الحديث رجالُه رجالُ الصحيح، ولكنه منقطعٌ، خلاسٌ لم يسمع من أبي هريرة قاله البوصيري في "مصباح الزجاجة" والحافظ في "تهذيب التهذيب" عن الإمام أحمد رحمه الله.

٤٢٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٤٢٩): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سَعيد، عَن عَوف، قَالَ: حَدَّثَنَا خلاسٌ، عَن أَبي هُرَيرَةَ وَالحَسَنُ عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «مَن أَتَى كَاهِنًا أَو عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَد كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ».

الحسن هو ابنُ أبي الحسن البصري، وهو شيخُ عوفٍ، فعوفٌ يرويه عن خلاس عن أبي هريرة، وعن الحسن مرسلاً.

وأنت إذا نظرت في طريق خلاسٍ وجدتَهم كلهم رجال الصحيح، ولكن خلاس لم يسمع من أبي هريرة كما في "تهذيب التهذيب" عن الإمام أحمد وغيره.

على أن الحاكم قد رواه (ج٢ ص٤٢٩) من حديث روح، عن عوف، عن خلاس، ومحمد عن أبي هريرة، لكني لا أعتمد على تفردات الحاكم لكثرة أوهامه.

٤٢٧- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٦ ص١٧١): حَدَّثَنَا أبوالوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنِ النَّضرِ بنِ أَنَسٍ، عَن بَشِيرِ بنِ نَهِيكٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَت لَهُ امرَأَتَانِ، فَمَالَ إِلَى إِحدَاهُمَا جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم ثقاتٍ رجالَ الصحيح، ولكن الترمذي رحمه الله تعالى يقول (ج٤ ص٢٩٥): إنما أسند هذا همام بن يحيى عن قتادة. ورواه هشام الدستوائي عن قتادة، كان يقال: ولا نعرف هذا الحديث مرفوعًا إلا من حديثِ همام. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: وهشامٌ هو ابن أبي عبدالله الدستوائي، وهو أثبتُ من همامٍ فيكون الحديث شاذًا، والله أعلم.

ثم وجدت الترمذي في «العلل» (ج١ ص٤٤٩) قد ذَكَرَهُ من حديث سعيد وهو ابنُ أبي عروبة عن قتادة، قال: كان يُقَال... فذكره من قول قتادة، ثم قال الترمذي: وحديث همام أشبه، وهو ثِقَةٌ حافظ. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: بل يعتبر شاذًا، وقد خالف همام هشامًا وسعيدًا وكل واحد منهما أثبت منه في قتادة، والله أعلم.

٤٢٨- قال أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٢٣٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ رَافِعٍ، أَخبَرَنَا ابنُ أَبي فُدَيكٍ، حَدَّثَنِي عبدالله بنُ أَبي يَحيَى، عَن سَعِيدِ بنِ أَبي هِندٍ، قَالَ: قَالَ أبوهُرَيرَةَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَكُونُ إِبِلٌ لِلشَّيَاطِينِ، وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ، فَأَمَّا إِبِلُ الشَّيَاطِينِ فَقَد رَأَيتُهَا، يَخرُجُ أَحَدُكُم بِجُنَيبَاتٍ مَعَهُ قَد أَسمَنَهَا، فَلا يَعلُو بَعِيرًا مِنهَا، وَيَمُرُّ بِأَخِيهِ قَد انقَطَعَ بِهِ فَلا يَحمِلُهُ، وَأَمَّا بُيُوتُ

الشَّيَاطِينِ فَلَم أَرَهَا».

كَانَ سَعِيدٌ يَقُولُ: لا أُرَاهَا إلا هَذِهِ الأَقفَاصَ الَّتِي يَستُرُ النَّاسُ بِالدِّيبَاجِ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَ رجاله رجالَ الصحيح، إلا عبدالله بن أبي يحيى، وقد وثَّقَهُ أحمد وابن معين وأبوداود كما في «تهذيب التهذيب». ولكن قال ابن أبي حاتم ص(٦٧) من «المراسيل»: سمعت أبي يقول: سعيد بن أبي هند لم يلقَ أبا هريرة.

٤٢٩- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص١١٣): أَخبَرَنَا عِيسَى بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ مَثرُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ وَهبٍ، عَن مَخرَمَةَ، عَن أَبِيه قَالَ: سَمِعتُ سُهَيلَ بنَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعتُ أَبَا هُرَيرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَفدُ اللهِ ثَلاثَةٌ: الغَازِي، وَالحَاجُّ، وَالمُعتَمِرُ».

هذا الحديث إذا نظرتَ في سندهِ حكمتَ عليه بأنه حسن، ولكن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، فالحديث منقطع وقد كتبت شيئًا من هذا في تحقيق ودراسة «التتبع» في الكلام على حديث أبي موسى في ساعة الجمعة.

٤٣٠- قال أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٦): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَخبَرَنَا عِيسَى ابنُ يُونُسَ، أَخبَرَنَا هِشَامُ بنُ حَسَّانَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ذَرَعَهُ قَيءٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيسَ عَلَيهِ قَضَاءٌ، وَإِن استَقَاءَ فَلْيَقضِ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكنَّ الحافظَ المنذري كما في «عون المعبود» يقول: إن الترمذي[1] يقول: قال محمد -يعني البخاري-: لا أراه محفوظًا. قال أبوعيسى: وقد روي هذا الحديث من غير وجهٍ عن أبي هريرة، ولا يصح

(١) وذكره في «العلل الكبير» (ج١ ص٣٤٢).

إسناده. قال أبوداود: سمعتُ أحمدَ بن حنبل قال: ليس من ذا شيء. قال الخطابي: يريد أن الحديث غير محفوظ. اهـ

وفي «فيض القدير»: وأنكره أحمد. وقال الدارمي: زعم أهل البصرة أن هشامًا وَهِمَ فيه. اهـ

أخرج ابن أبي شيبة (رقم ٩٤٢٦) عن عبدالله بن عون عن ابن سيرين من قوله فالحديث مقطوع (وابن عون أحفظ وأوثق من هشام بن حسان)

٤٣١- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٦ ص٤٤١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيد، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ في حَدِيثِ أَيُّوبَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ ذَكَرَ النَّبيُّ ﷺ فيه قَالَ: «وَفِطرُكُم يَومَ تُفطِرُونَ، وَأَضحَاكُم يَومَ تُضَحُّونَ، وَكُلُّ عَرَفَةَ مَوقِفٌ، وَكُلُّ مِنًى مَنحَرٌ، وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ مَنحَرٌ، وَكُلُّ جَمعٍ مَوقِفٌ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح ولكن في «جامع التحصيل» في ترجمة محمد بن المنكدر قال ابن معين وأبوزرعة: لم يسمع من أبي هريرة ولم يلقَه. اهـ

وتمثيلنا بأي حديث لا يعني أنه لم يثبت من طريق أخرى، فقد أخرج الترمذي (ج٣ ص٣٨٢) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ من حديث المقبري عن أبي هريرة، وقد أخرجته في «الصحيح المسند». ولكن مقصودَنا التنبيهُ على أن الحديث بِهذا السند لا يثبتُ، والله أعلم.

٤٣٢- قال البزار رحمه الله كما في «كشف الأستار» (ج٢ ص٣٦٦): حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ حَبِيب بن عَرَبِيٍّ، ثَنَا المُعتَمرُ بنُ سُلَيمَانَ، قَالَ: سَمِعتُ عَوفًا قَالَ: سَمِعتُ خِلاسًا يَقُولُ: قَالَ أَبُوهُرَيرَةَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ذَهَبَ ثَلاثَةُ نَفَرٍ رَادَةً لأَهلِهِم، قَالَ: فَأَخَذَهُم مَطَرٌ فَلَجَأُوا إلى غَارٍ، قَالَ: فَوَقَعَ عَلَيهِم -أَحسَبُهُ قَالَ: مِن فَمِ الغَارِ- حَجَرٌ فَسَدَّ عَلَيهِم فَمَ الغَارِ، وَوَقَعَ مُتَجَافٍ عَنهُم

قَالَ: فَقَالَ النَّفرُ بَعضُهُم لِبَعض: عَفَا الأَثَرُ، وَوَقَعَ الحَجَرُ، وَلا يَعلَمُ بِمَكَانِكُم إلاَّ اللهُ تَعَالى، فَتَعَالَوا فَليَدعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنكُم بِأَوثَقِ عَمَلٍ عَمِلَهُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَسَى أَن يُخرِجَكُم مِن مَكَانِكُم، قَالَ أَحَدُهُم: اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي كُنتُ بَرًّا بِوَالِدَيَّ، وَإِنِّي أَرَحتُ غَنَمِي لَيلَةً، وَكُنتُ أَحلبُ لأَبَوَيَّ فَآتِيهِمَا مُضطَجِعَانِ عَلَى فِرَاشِهِمَا حَتَّى أَسقِيَهُمَا بِيَدَيَّ، وَإِنِّي أَتَيتُهُمَا لَيلَةً مِن تِلكَ اللَّيَالِي، وَجِئتُ بِشَرَابِهِمَا فَوَجَدتُّهُمَا قَد نَامَا، وَإِنِّي جَعَلتُ أَرغَبُ لَهُمَا مِن نَومِهِمَا وَأَكرَهُ أَن أُوقِظَهُمَا وَأَكرَهُ أَن أَرجِعَ بِالشَّرَابِ فَيَستَيقِظَانِ فَلا يَجِدَانِي عِندَهُمَا، فَقُمتُ مَكَانِي قَائِمًا عَلَى رُءُوسِهِمَا كَذَلِكَ حَتَّى أَصبَحتُ، اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي فَعَلتُ ذَلِكَ ابتِغَاءَ وَجهِكَ فَافرُج عَنَّا. قَالَ: فَزَالَ -أَو كَلِمَةً نَحوَهَا- ثُلثُ الحَجَرِ انفِرَاجًا، قَالُوا لِلآخَرِ: إِيهًا أَي: قُل، قَالَ: فَقَالَ الثَّانِي: اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي أَحبَبتُ ابنَةَ عَمٍّ لِي حُبًّا شَدِيدًا، وَإِنِّي -أَحسَبُهُ قَالَ-: خَطَبتُهَا إِلَى أَهلِهَا فَمَنَعُونِيهَا، حَتَّى جَعَلتُ لَهَا مَا رَضِيَت بِهِ بَينِي وَبَينَهَا، ثُمَّ دَعَوتُ بِهَا فَخَلَوتُ بِهَا فَقَعَدتُّ مِنهَا مَقعَدَ الرَّجُلِ مِنَ المَرأَةِ فَقَالَت: لا يَحِلُّ لَكَ أَن تَفُتَّ الخَاتَمَ إِلاَّ بِحَقِّهِ، فَانقَبَضَتْ إِلَيَّ نَفسِي، وَوَفَّرتُ حَقَّهَا عَلَيهَا وَنَفسَهَا، اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي فَعَلتُ ذَلِكَ ابتِغَاءَ وَجهِكَ فَافرُج عَنَّا، قَالَ: فَزَالَ -أَو كَلِمَةً نَحوَهَا- انفِرَاجًا، وَقَالُوا لِلثَّالِثِ: إِيهًا -أَي: قُل- قَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي عَمِلَ لِي عَامِلٌ عَلَى صَاعٍ مِن طَعَامٍ، فَانطَلَقَ العَامِلُ وَلَم يَأخُذ صَاعَهُ، فَاحتَبَسَ عَلَيَّ طَوِيلاً مِنَ الدَّهرِ، وَإِنِّي عَمَدتُّ عَلَى صَاعِهِ أَحرُثُهُ، حَتَّى اجتَمَعَ مِن ذَلِكَ الصَّاعِ بَقَرٌ كَثِيرٌ، وَشَاءٌ كَثِيرٌ، وَمَالٌ كَثِيرٌ، وَإِنَّ ذَلِكَ العَامِلَ أَتَانِي بَعدَ زَمَانٍ يَطلُبُ الصَّاعَ مِنَ الطَّعَامِ، وَإِنِّي قُلتُ لَهُ: إِنَّ صَاعَكَ مِنَ الطَّعَامِ قَد صَارَ مَالاً كَثِيرًا، وَشَاءً كَثِيرًا، وَبَقَرًا كَثِيرًا، فَخُذ

هَذَا كُلُّهُ، فَإِنَّهُ مِن الصَّاعِ. فَقَالَ لِي: أَتَسخَرُ؟ قُلتُ لَهُ: لا وَاللهِ، وَلَكِنَّهُ الحَقُّ، فَانطَلَقَ بِهِ يَسُوقُ المَالَ أَجمَعَ، اللَّهُمَّ فَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنِّي فَعَلتُ ذَلِكَ ابتِغَاءَ وَجهِكَ فَافرُج عَنَّا، فَانفَلَقَ الحَجَرُ فَوَقَعَ، وَخَرَجُوا يَتَمَاشَونَ».

قال البزار: لا نعلم رواه عن عوفٍ عن خلاسٍ إلا المعتمرُ.

قال أبو عبدالرحمن: الحديث رجاله رجالُ الصحيح، وهو منقطع، خلاس لم يسمع من أبي هريرة ففي «جامع التحصيل» أن أبا داود قال: سمعت أحمد يقول: لم يسمع من أبي هريرة شيئًا. وقال يحيى بن سعيد: خلاس عن أبي هريرة مرسل. اهـ المراد منه.

٤٣٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٣٩): حَدَّثَنَا يُونُسُ[1] حَدَّثَنَا لَيثٌ، عَنِ ابنِ عَجلانَ، عَن سُمَيٍّ مَولى أَبِي بَكرٍ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: شَكَا أَصحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيهِ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيهِم إِذَا تَفَرَّجُوا. قَالَ: «استَعِينُوا بِالرُّكَبِ» قَالَ ابنُ عَجلانَ: وَذَلِكَ أَن يَضَعَ مِرفَقَهُ عَلَى رُكبَتَيهِ إِذَا أَطَالَ السُّجُودَ وَأَعيَا.

وأخرجه الحاكم (ج٢ ص٢٢٩) وقال: صحيحٌ على شرط مسلمٍ ولم يخرجاه.

كذا قال الحاكم رحمه الله، ومسلم لم يحتج بابن عجلان إنما روى له في الشواهد والمتابعات.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته صالحًا للحجية، ولكن الإمام البخاري في «التاريخ» (ج٤ ص٢٠٣) قال: حدثنا أبونعيم، عن سفيان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش: شَكَا أصحاب النبي ﷺ مشقةَ السجود، فقال: «استعينوا بالرُّكَبِ».

وتابعه عبدُالله بن محمدٍ عن سفيانَ بن عيينة عن سمي عن النعمان.

---

(١) يونس هو: ابن محمد.

وقال ابن عجلانَ: عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، والأول أصح بإرساله. اهـ

وقال الترمذي رحمه الله (ج٢ ص٧٨ بتحقيق أحمد شاكر) بعد أن ذكر الحديث متصلاً: قال أبوعيسى: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه من حديث أبي صالح عن أبي هريرة إلا مِن هذا الوجهِ مِن حديث الليث عن ابن عجلان. وقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة وغير واحد، عن سميٍّ، عن النعمان بن أبي عياش، عن النبي ﷺ نحو هذا، وكأن رواية هؤلاء أصح من رواية الليث. اهـ

والحديث ذكره عبدالرزاق (ج٢ ص١٧١) عن الثوري عن سمي بسند البخاري في «التاريخ» مرسلاً.

وذكره أيضًا ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص١٩٠) فذكر نحو كلام الترمذي ثم ذكر عن أبيه أنه مرسل.

٤٣٤ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٢٨٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بشرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمرٍو، حَدَّثَنَا أبوسَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبيُّ ﷺ بِرَجُلٍ مُضطَجِعٍ عَلَى بَطنِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ لَضِجعَةٌ مَا يُحِبُّهَا[1] اللهُ عَزَّ وَجَلَّ».

ظاهر الحديث الحسن، ولكن ابن أبي حاتم ذكره في «العلل» (ج٢ ص٢٣٣) وقال: قال أبي: له علةٌ، قلتُ: وما هو؟ قال: رواه ابنُ أبي ذئب عن خاله[2] الحارثِ بن عبدالرحمن، قال: دخلتُ أنا وأبوسلمةَ على ابن طهفة فحدَّث عن أبيه قال: مرَّ بي وأنا نائم على وجهي، وهذا الصحيح، وذكره ابن أبي حاتم أيضًا في هذه الصفحة من وجه آخر وكذا ص(٢٦٩) و (٢٧٠) وذكر أنه معلٌّ.

---

(١) في الأصل: ما يحبه الله، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: عن خال الحارث بن عبدالرحمن، والصواب ما أثبتناه.

٤٣٥- قال ابن حبان رحمه الله ص (٤٨٥): أَخبَرَنَا أَحمَدُ بنُ مُحَمَّد بنِ الحَسَنِ، حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ، أَنبَأَنَا عَبدُالرَّزَّاق، أَنبَأَنَا عَبدُالله بنُ سَعيدِ بنِ أَبِي هِندٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله يُبغِضُ كُلَّ جَعظَرِيٍّ جَوَّاظٍ، سَخَّابٍ بِالأَسوَاقِ، جِيفَةٍ بِاللَّيلِ، حِمَارٍ بِالنَّهَارِ، عَالِمٍ بِأَمرِ الدُّنيَا، جَاهِلٍ بِأَمرِ الآخِرَةِ».

هذا الحديث كثيرًا ما حدثنا به، ذَلكَ لأن رجالَه كلُّهم ثقاتٌ، ولكن أبا حاتم يقول: سعيد بن أبي هند لم يلق أبا هريرة كما في «المراسيل» لولده، ونَقَلَ هذا الحافظ العلائي في«جامع التحصيل» مقرًّا له.

٤٣٦- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٧٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدالمَلك بنِ أَبِي الشَّوَارِب، أَخبَرَنَا عبدالعَزِيز بنُ المُختَارِ، عَن سُهَيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِن غُسلِه الغُسلُ، وَمِن حَملِه الوُضُوءُ» يَعنِي المَيِّتَ.

قَالَ أبوعيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَد رُوِيَ عَن أَبِي هُرَيرَةَ مَوقُوفًا.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وافقتَ أبا عيسى على الحكم عليه بالحسن، ولكن الحافظ في «الفتح» (ج٣ ص١٢٧) يقول: وهو معلولٌ لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة.

وللحديث طريق أخرى إلى أبي هريرة، قال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص٣٥١): سُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه هدبة، عن حمادِ بن سلمة، عن محمدِ بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَن غَسَّلَ مَيِّتًا فَليَغتَسِل، وَمَن حَمَلَهُ فَليَتَوَضَّأْ». قال أبي: هذا خطأٌ، إنما هو موقوفٌ عن أبي هريرة لا يرفعُه الثقاتُ. اهـ

وقال المناوي في «فيض القدير»: قال الترمذي: حسن، وضعَّفه الجمهور، وقال ابن حجر: ذكر له البيهقي طرقًا وضعفها، ثم صحح وَقفَهُ، وقال البخاري: الأشبهُ موقوف.

وقال ابن الجوزي: فيه محمد بن عمرو، قال يحيى: ما زال الناس يَتَّقون حديثه. اهـ

وأنت خبير أننا إذا ذكرنا حديثًا في هذا الكتاب فلا يعني أنه ضعيفٌ من جميع الطرق، ولكن يعني أنه معلٌّ مِن هذه الطريق، وهذا شأن كتب العلل ككتاب ابن أبي حاتم، وكتاب الدارقطني، وهذا الحديث من ذاكِ، فإن له طرقًا كثيرة، حتى قال الحافظ كما في «فيض القدير»: طرقه كثيرة كلها لا تصح، وأسوأ أحواله أن يكون حسنًا. اهـ المراد من «فيض القدير».

وأما الحكمُ الشرعي فالأمرُ فيه للندب، والله أعلم.

٤٣٧ ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٢٣٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ للصَّلاة أَوَّلاً وَآخرًا، وَإنَّ أَوَّلَ وَقت الظُّهرِ حينَ تَزُولُ الشَّمسُ، وَإنَّ آخرَ وَقتهَا حينَ يَدخُلُ وَقتُ العَصرِ، وَإنَّ أَوَّلَ وَقتِ العَصرِ حينَ يَدخُلُ وَقتُهَا، وَإنَّ آخرَ وَقتها حينَ تَصفَرُّ الشَّمسُ، وَإنَّ أَوَّلَ وَقت المَغرِب حينَ تَغرُبُ الشَّمسُ، وَإنَّ آخرَ وَقتهَا حينَ يَغيبُ الأُفُقُ، وَإنَّ أَوَّلَ وَقت العشَاء الآخرَة حينَ يَغيبُ الأُفُقُ، وَإنَّ آخرَ وَقتها حينَ يَنتَصفُ اللَّيلُ، وَإنَّ أَوَّلَ وَقت الفَجرِ حينَ يَطلُعُ الفَجرُ، وَإنَّ آخرَ وَقتهَا حينَ تَطلُعُ الشَّمسُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الترمذيَّ رحمه الله يقول (ج١ ص٤٧٠) بعد أن ذكره من طريق محمد بن فضيل به.

قال أبوعيسى: وسمعتُ محمدًا يقول: حديثُ الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصحُّ من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأٌ، أخطأَ فيه محمد ابن فضيل.

حدثنا هناد، حدثنا أبوأسامة، عن أبي اسحاق الفزاري عن الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال: إن للصلاه أولاً وآخرًا، فذَكَرَ نحوَ حديث محمد بن فضيل عن الأعمش بمعناه.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج١ ص١٠١) بعد أن ذكره من طريق محمد بن فضيل: قال أبي: هذا خطأٌ وَهِمَ فيه ابن فضيل يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله. اهـ

وقال البيهقي رحمه الله (ج١ ص٣٧٦) بعد أن ذكره من طريق محمد بن فضيل: أخبرنا أبوعبدِالله الحافظُ، ثنا أبوالعباسِ محمدُ بنُ يعقوبَ، قال: سمعتُ العباسَ بنَ محمد الدوري يقول: سمعتُ يحيى بن معين يُضعِّف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، أحسبُ يحيى يريدُ أن للصلاة أولاً وآخرًا، وقال: إنما يروى عن الأعمش عن مجاهدٍ.

وقال في موضع آخر من «التاريخ»: حديثُ الأعمشِ عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن للصلاة أولاً وآخرًا»، رواه الناس كلهم عن الأعمش عن مجاهدٍ مرسلاً. قال الشيخ (البيهقي): وبمعناه ذَكَرَهُ البخاري رحمه الله.

أخبرنا أبوعبدالله الحافظ نا أبوبكر بن إسحاق الفقيه، أنا أحمد بن محمد بن النضر، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن الأعمش، عن مجاهد قال: كان يقال: إنَّ للصلاةِ أولاً وآخرًا... فذكره. وكذا رواه أبوإسحاق إبراهيمُ بن محمد الفزاري وأبوزبيد عبثر ابن القاسم، عن الأعمشِ، عن مجاهدٍ. اهـ

هذا كلامُ أهل الفن رحمهم الله. وأما ما ذكره الشيخ أحمد شاكر رحمه الله عن ابن حزم وابن الجوزي أنّهما ردَّا هذا التعليل فَهُما لم يَرُدَاه بحجةٍ ولا يعارضُ ردُّهما قول البخاري وابن معين وأبي حاتم رحمهم الله.

٤٣٨- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٧ ص٢١٩): حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ

مَروَانَ الرَّقيُّ، أَخبَرَنَا مَروَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ، عَن أَبي حَيَّانَ(١) التَّميمي، أَخبَرَنَا أبوزَرعَةَ، عَن أَبي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُسَمِّي الأُنثَى مِن الخَيلِ فَرَسًا.

الحديث رجاله رجالُ الصحيح إلا موسى بن مروان، وقد روى عنه جماعة ولم يوثِّقه معتبر، ولكن الظاهر أنه متابع لما سيأتي في «العلل».

وإليك ما قاله أبوحاتم قال ولده في كتاب «العلل» (ج١ ص٣٠١): سألتُ أبي: مروانُ الفزاري عن أبي حيان التيمي فذكر الحديث؟ فقال: هذا حديثٌ مشهورٌ رواه جماعة عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه ذَكَرَ الغلول فقال: «لا أُلفِيَنَّ أحَدَكُم يَجيءُ يَومَ القِيَامَةِ عَلَى عُنُقِه فَرَسٌ»، فاختصرَ مروانُ هذا الحديث لما قال: «يَحملُها» ولم يقل: (يَحملُه). اهـ

٤٣٩- قال الإمام البخاري رحمه الله في «الأدب المفرد» ص (٢٧٢): حَدَّثَنَا إبرَاهِيمُ بنُ المُنذِر، حَدَّثَنَا ابنُ أَبي فُدَيك، عَن عَبدالله بنِ أَبي يَحيَى، عَن سَعِيدِ بنِ أَبي هِند، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَبنِي النَّاسُ بُيُوتًا يُوَشُّونَهَا وَشيَ المَرَاحِيل».

قال إبراهيم: يعني الثِّياب المخططة.

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا عبدَالله بن أبي يحيى وهو عبدُالله بن محمد بن أبي يحيى، وقد وثَّقه أحمد وابن معين وأبوداود كما في «تهذيب التهذيب».

ولكن في «جامع التحصيل» عن أبي حاتم رحمه الله أن سعيد بن أبي هند لم يلقَ أبا

(١) أبوحيان هو يحيى بن سعيد التيمي.

موسى، ولا أبا هريرةَ.

٤٤٠ ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٨٣): حَدَّثَنا عَفَّانُ، حَدَّثَنا عبدالوَارِث، حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ المُنكَدِرِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُم جَالِسًا في الشَّمسِ فَقَلَصَت عَنهُ، فَليَتَحَوَّل مِن مَجلِسِهِ».

أنت إذا نظرتَ إلى سندِ الحديث وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن يحيى بن معين وأبا زرعة يقولان: لم يسمع محمد بن المنكدر من أبي هريرة كما في "جامع التحصيل".

وقد رواه أبوداود (ج١٣ ص١٧١) فذكر شيخ محمد بن المنكدر رجلاً مبهمًا عن أبي هريرة.

والحديث صحيحٌ من حديث قيس بن أبي حازم، عن أبيه وهو من الأحاديث التي ألزم الدارقطنيُّ البخاريَّ ومسلمًا أن يخرجاها.

٤٤١ ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٥٠): حَدَّثَنا أبوسَلَمَةَ يَحيَى بنُ خَلَف، حَدَّثَنا عبدالأَعلَى، عَن سَعِيد، عَن قَتَادَةَ، عَن الحَسَنِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الحُمَّى كِيرٌ مِن كِيرِ جَهَنَّمَ، فَنَحُّوهَا عَنكُم بِالمَاءِ البَارِدِ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الحسنَ لم يسمع من أبي هريرة فهو منقطع.

٤٤٢ ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٤٩): حَدَّثَنا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنا أبوأُسَامَةَ، عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ يَزِيدَ، عَن إِسمَاعِيلَ ابنِ عُبَيدِالله، عَن أَبي صَالِحٍ الأَشعَرِيِّ، عَن أَبي هُرَيرَةَ عَن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ عَادَ مَرِيضًا -وَمَعَهُ أبوهُرَيرَةَ- من وَعك كَانَ بِه، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَبشِر فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: هِيَ نَارِي أُسَلِّطُهَا عَلَى عَبدِي المُؤمِنِ في الدُّنيَا، لِتَكُونَ حَظَّهُ

مِن النَّارِ في الآخِرَةِ».

هذا السند إذا نظرتَ إلى رجاله وجدتَهم صالحين للحُجيَّة فظاهرُهُ أنَّهم كلهم رجال الصحيح، إلا أبا صالح الأشعري وقد قالَ أبوحاتم: لا بأسَ به، ولكن عبدَالرحمن ابن يزيد هو ابن تميم المُضعَّف وليس بابن جابر الثقة، قاله محمد بن عبدالله بن نمير وغيره.

وقال أبوداود في عبدالرحمن بن يزيد بن تميم: متروكُ الحديث حدَّث عنه أبوأسامة وغلط في اسمه، وكل ما جاء عن أبي أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد فإنما هو ابن تميم. اهـ من «تَهذيب التهذيب».

وراجع ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم من «تَهذيب التهذيب».

٤٤٣- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢١١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ أَبِي إِسحَقَ، عَن مُجَاهِد، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا زَالَ جِبرَائِيلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ».

ظاهر هذا السند أن الحديث صحيحٌ، ولكن إليك ما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٢٤٣) قال رحمه الله: سألتُ أبي وأبا زُرعَةَ عن حديث مجاهدٍ في قول النبي ﷺ: «أَوصَانِي جِبرِيلُ عَلَيه السَّلامُ بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ».

واختلف الرواة عن مجاهدٍ فقال بشير بن سلمان: عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو. وقال يونسُ بن أبي إسحاق: عن مجاهدٍ عن أبي هريرة، وقال زبيدٌ: مجاهد عن عائشة.

قال أبي: حديث زبيد أشبه لأنه أحفظهم ولا أبعد أن يَكونَ روى مجاهد عن كلهم.(١) قال أبي: وقد رُوِيَ عن عبدِالله بن عمرو من غير هذه الطريق. قال أبوزرعة:

(١) في الأصل: عن كلاهم، والمناسب للسياق ما أثبتناه.

سمعت أبا حفصٍ الصيرفي يقول: سمعتُ ابن سعيد يقول: الصحيحُ حديث زبيد.

وقال أبوزرعة: الصحيحُ حديثُ زبيد. قلت له: فتعرف خلافًا سوى ما ذكرنا؟ قال: لا.

٤٤٤- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٣ ص٢٨٤): حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسمَاعِيلَ، أَخبَرَنَا حَمَّادٌ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمرو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَأَى رَجُلاً يَتبَعُ حَمَامَةً فَقَالَ: «شَيطَانٌ يَتبَعُ شَيطَانَةً».

وأخرجه ابن ماجه (ج٢ ص١٢٣٨) فقال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، ثنا الأسود ابن عامر، عن حماد بن سلمة به.

هذا الحديث بهذا السند إذا نظرتَ إلى رجاله وجدته حسنًا ولكن البوصيري رحمه الله يذكر في «مصباح الزجاجة» (ج٤ ص١٢٤) أن مُسددًا رواه في «مسنده» مرسلاً فقال: حدثنا يحيى، عن محمدِ بن عمرو، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ.

ويحيى هو ابن سعيد القطان، وهو أرجح من حماد بن سلمة، فيكون حماد بن سلمة شاذًا، والله أعلم.

وفيه اختلافٌ آخرُ على محمد بن عمرو فقد رواه شريك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة. ذكره الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (ج١١ ص٤) فهذا يدلُّ على أن محمدَ بن عمرو ما ضبطَهُ. والله أعلم.

٤٤٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٨٧): حَدَّثَنَا بَهزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن أَبِي عِمرَانَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ رَجُلاً شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَسوَةَ قَلبِهِ، فَقَالَ: «امسَح رَأسَ اليَتِيمِ، وَأَطعِم المِسكِينَ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الحديث منقطعٌ فقد رواه الإمام أحمد (ج٢ ص٢٦٣) فقال: ثنا أبوكامل، ثنا حماد، عن أبي عمران الجوني، عن رجل، عن أبي هريرة به.

٤٤٦- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٢٩٧): حَدَّثَنِي صَفْوَانُ، أَخبَرَنَا ابنُ عَجلانَ، عَنِ القَعقَاعِ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، ثَلاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله لِمَن؟ قَالَ: «لله وَلِكِتَابِهِ وَلأَئِمَّةِ المُسلِمِينَ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده حكمتَ عليه بالحُسنِ، ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله في "تغليق التعليق" (ج٢ ص٥٧) يقول بعد أن ذكره من "مسند أحمد" بهذا السند: ورواه محمد بن نصر[1] المروزي عن إسحاق بن راهويه عن صفوان مثله وقال: هو غلطٌ وإنما حَدَّثَ أبوصالح عن أبي هريرة بحديث: «إنَ الله يَرضَى لَكُم ثلاثًا..» الحديث، وكان عطاءُ بن يزيد حاضرًا فحدثهم عن تميمٍ الداري بحديث: «إنَّ الدِّينَ النَّصيحةُ» فسمعها سهيل منهما.

ثم قال الحافظ رحمه الله: قلتُ: قد كشفَ محمدُ بن نصر عن عِلَّتِهِ، وأن ابنَ عجلان دخل عليه إسناد في إسناد.

وقد أخطأَ فيه ابنُ عجلان خطأً آخر رواه الليث بن سعد عنه عن زيد بن أسلم، وعن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه النسائي من طريقه، وزيد بن أسلم إنما رواه عن ابن عمر كما سيأتي، والقعقاع إنما رواه عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم كما مضى.

إلى أن قال الحافظ: ص (٦١): وأصحُّ طُرُقِهِ حديثُ تميم بل قال البخاري في "التاريخ الأوسط": لا يصحُّ إلا عن تميم، والله أعلم.

٤٤٧- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٧١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسمَاعِيلُ بنُ زَكَرِيَّا، عَنِ الحَسَنِ بنِ الحَكَمِ النَّخَعِيِّ، عَن عَدِيِّ بنِ ثَابِتٍ،

(١) يراجع الكلام على الحديث في "تعظيم قدر الصلاة" لمحمد بن نصر المروزي (ج٢ ص٦٨٥).

عَن أَبي حَازِمٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن بَدَا جَفَا، وَمَن اتَّبعَ الصَّيدَ غَفَلَ، وَمَن أَتَى أَبوَابَ السُّلطَانِ افتُتِنَ، وَمَا ازدَادَ عَبدٌ مِن السُّلطَانِ قُربًا إِلا ازدَادَ مِن الله بُعدًا».

هذا الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا الحسنَ بن الحكم وقد وثَّقه ابنُ معين وأحمدُ بن حنبل وَحَمَلَ عليه ابن حبان، وابن حبان يتجاوز الحد في التجريح.

لكن علة الحديث أن إسماعيلَ بن زكريا تفرَّد به، هكذا قال ابن عدي (ج١ ص٣١٢): وهذا الحديث لا أعلم يرويه هكذا غير إسماعيل بن زكريا.

وقد خالف إسماعيلَ يعلى ومحمدُ ابنا عبيد الطنافسيان فأبْهما شيخ عدي بن ثابت.

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٤٤٠): ثنا يعلى ومحمدُ ابنا عبيد، قالا: ثنا الحسنُ بن الحكم عن عديٍّ بن ثابت عن شيخٍ من الأنصار عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ فذكَرَه.

ولا يُقالُ: إن الشيخَ الَّذي مِن الأنصارِ هو أبوحازم الأشجعي فإن أبا حازم الأشجعي مولى عزةَ الأشجعية نُسِبَ بأنه كوفي كما في "تهذيب الكمال" و"تهذيب التهذيب" و"الخلاصة". والله أعلم.

ثم رأيتُ ابنَ أبي حاتم رحمه الله قد ذَكَرَهُ في "العلل" (ج٢ ص٢٤٦) فقال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن زكريا -فذكره بالسندِ المتقدم ثم قال:- قال أبي: كذا رواه، ورواه غيرُه عن الحسن بن الحكم، عن عديّ بن ثابت، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وهو أشبهُ.

٤٤٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٦٠): حَدَّثَنَا مَكِّيٌّ، حَدَّثَنَا

هَاشِمُ بنُ هَاشِمٍ، عَن إِسحَاقَ[1] بنِ عبدالله بنِ الحَارِثِ بنِ كنَانَةَ، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: خَرَجنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حَتَّى إذَا كُنَّا تَحتَ ثَنِيَّةِ لفت، طَلَعَ عَلَينَا خَالدُ بنُ الوَلِيد من الثَّنِيَّة، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لأَبي هُرَيرَةَ: «انظُر مَن هَذَا»؟ قَالَ أبوهُرَيرَةَ: خَالدُ بنُ الوَلِيد، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نعمَ عبدالله هَذَا».

أنت إذا نظرتَ إلى رجالِ هذا السند وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا إسحاقَ بن عبدالله، وقد وثَّقه أبوزرعة كما في «تَهذيب التهذيب». ولكن في «تَهذيب الكمال» أن أبا حاتم قال: لم يَسمعْ إسحاق بن عبدالله من أبي هريرة، فالحديث منقطع.

وللحديث طريقٌ أخرى عند الترمذي (ج١٠ ص٣٤٤) قال رحمه الله: حدثنا قتيبةُ، أخبرنا الليثُ، عن هشامِ بن سعدٍ، عن زيدِ بن أسلمَ، عَن أبي هريرةَ فذَكَرَهُ نحوَه ثم قال: هذا حديثٌ غريبٌ ولا نَعرِفُ لزيدِ بن أسلم سماعًا من أبي هريرةَ، وهذا حديثٌ مرسلٌ عندي.

والمقصود هنا التنبيهُ على انقطاع الحديثِ من الطريقين، وأما الحديثُ فثابتٌ في البخاري من حديث أنسٍ، كما في «تحفة الأحوذي».

٤٤٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٨٥): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيد، أَخبَرَنَا أَيُّوبُ، عَن أَبي قِلابَةَ، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ يُبَشِّرُ أَصحَابَهُ: «قَد جَاءَكُم شَهرُ رَمَضَانَ، شَهرٌ مُبَارَكٌ افتَرَضَ الله عَلَيكُم صِيَامَهُ، يُفتَحُ فِيهِ أَبوَابُ الجَنَّة، وَيُغلَقُ فِيه أَبوَابُ الجَحِيمِ، وَتُغَلُّ فِيهِ الشَّيَاطِينُ، فِيهِ لَيلَةٌ خَيرٌ مِن أَلفِ شَهرٍ، مَن حُرِمَ خَيرَهَا فَقَد حُرِمَ».

(١) في الأصل: إسحاق بن الحارث بن عبدالله بن كنانة، والصواب ما أثبتناه كما في «تَهذيب التهذيب».

أنت إذا نظرتَ في سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصَّحيحِ، ولكنَّ الحافظَ العلائي يَذكُرُ جماعةً مِن الصحابةِ مِنهُم أبوهريرةَ في ترجمة أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي ثم قال: والظاهر في ذلك كله الإرسال. اهـ

والحافظ في «تهذيب التهذيب» يذكرُ أبا هريرة في جماعةٍ من الصحابة ثم قال: ويُقالُ: لم يسمع منهم. وقال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (ج٢ ص٩٨) بعد الحديث: رواه النسائي (ج٤ ص١٢٩) والبيهقي كلاهما عن أبي قلابة عن أبي هريرة ولم يسمع منه فيما أعلم.

٤٥٠ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٤٥٢): حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيثٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيلٌ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَن قَالَ لِصَبِيٍّ: تَعَالَ هَاكَ، ثُمَّ لَم يُعطِهِ فَهِيَ كَذبَةٌ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح، وحجاجٌ هو ابنُ محمد المصيصي، ولكن ابنَ شهاب لم يسمع من أبي هريرة، فقد ذَكَرَ العلائيُّ في «جامع التحصيل» في ترجمة الزهري أنه رَوَى عن أبي هريرةَ ثم قال: مُرسلٌ.

٤٥١ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٨٠): حَدَّثَنَا بَكرُ ابنُ خَلَفٍ أبوبشرٍ، حَدَّثَنَا عبدالأعلَى، عَن مَعمَرٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن يُرِدِ الله بِهِ خَيرًا يُفَقِّههُ فِي الدِّينِ».

وأخرجه أحمد (ج١٢ ص١٧٨).

قال البوصيري رحمه الله (ج١ ص٣٠) من «مصباح الزجاجة»: هذا إسنادٌ ظاهره الصحةُ، ولكن اختلف فيه على الزهري فرواه النسائي من حديث شعيبٍ عن الزهري عن أبي سلمة، وقال: الصوابُ روايةُ الزهري عن حميدِ بن عبدالرحمن عن معاويةَ كما في «الصحيحين». اهـ

٤٥٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٣٨٨): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أبوعَوَانَةَ، عَن سُلَيمَانَ الأَعمَشِ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «أَكثَرُ عَذَابِ القَبرِ في البَولِ».

وقال أيضًا (ج٢ ص٣٢٦): ثنا يحيى بنُ حماد ثنا أبوعوانة به.

والحديث أخرجه ابن ماجه (٣٤٨) فقال: حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة ثنا عفان به.

والدارقطني (ج١ ص١٢٨) فقال: حدثنا أبوعلي الصفار، نا محمد بن علي الوراق، نا عفان به. وقال عَقِبَهُ: صحيحٌ.

وأخرجه الحاكم (ج١ ص١٨٣): من طريق أبي العباس محمدِ بنِ يعقوبَ الأصمِّ، عن محمد بن علي الوراق، عن عفان به. ورواه البيهقي (ج٢ ص٤١٢) بسنده إلى يحيى ابن حماد، عن أبي عوانة به.

هذا حديث ظاهرُ سندِه أنه عَلَى شَرطِ الشيخين، ولكن الحافظ في "التلخيص الحبير" يقول (ج١ ص١٠٦): وأَعَلَّه أبوحاتم وقال: إن رَفعَهُ باطلٌ. اهـ

والحديث في "العلل" (ج١ ص٣٦٦) قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديث رواه عفان، عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أَكثَرُ عَذَابِ القَبرِ في البَولِ» . قال أبي: هذا حديث باطل يعني رفعَه. اهـ

وقال البوصيري في "مصباح الزجاجة": وحكى الترمذي في "العلل المفردة" عن البخاريِّ أنه قال: إنه حديث صحيح. اهـ (ج١ ص١٠١) من "مصباح الزجاجة".

٤٥٣- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله في "المستدرك" (ج١ ص٣٤٨): حَدَّثَنَا بَكرُ بنُ مُحَمَّدٍ الصَّيرَفيُّ[1] بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا أَبُومُسلِمٍ إِبرَاهِيمُ

---

(١) صوابه بكير بن محمد الصوفي كما في الأصل بتحقيقنا.

ابنُ عَبدِالله، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ المَدِينِي، حَدَّثَنَا أَبُوبَكرٍ الحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ زَيد، عَن سَعِيد بنِ أَبي سَعِيد المَقبُرِيِّ، عَن أَبِيه، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «قَالَ الله تَعَالى: إِذَا ابتَليتُ عَبدِي المُؤمِنَ وَلَم يَشكُنِي إلى عُوَّادِهِ أَطلَقتُهُ مِن أَسَارِي، ثُمَّ أَبدَلتُهُ لَحمًا خَيرًا مِن لَحمِهِ، وَدَمًا خَيرًا مِن دَمِهِ، ثُمَّ يَستَأنِفُ العَمَلَ».

هذا حديث صحيحٌ على شرطِ الشيخين و لم يخرجَاه.

كذا قال الحاكم رحمه الله ولكن الحافظَ ابنَ رجب في «الملحق بشرح علل الحديث للترمذي» (ج٢ ص٧٦٩) قال: قال الحافظُ أبوالفضل بنُ عمار الهروي الشهيد رحمه الله: هذا حديث منكرٌ، وإنما رواه عاصمُ بن محمد، عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه وعبدالله بن سعيد شديدُ الضعف، قال يحيى القطان: ما رأيتُ أحدًا أضعفَ منه. ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبدالله بن سعيد عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو يشبه أحاديث عبدالله بن سعيد. انتهى.

٤٥٤ ـ قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥٢٨): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عَبدَةَ، حَدَّثَنَا عبدالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّد، (ح) وحَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُسلِمُ بنُ خَالد، قَالا: حَدَّثَنَا العَلاءُ بنُ عبدالرَّحمَنِ، عَن أَبِيه، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا كَانَ النِّصفُ مِن شَعبَانَ فَلا صَومَ، حَتَّى يَجِيءَ رَمَضَانُ».

هذا الحديث إذا نظرت في سنده حكمتَ عليه بالحُسنِ، ولكن في «فيض القدير» بعد عَزوِهِ إلى أحمد وأصحاب «السنن» بلفظ: «إِذَا انتَصَفَ شَعبَانُ»، أن الإمام أحمد قال: هو غير محفوظ. وفي «سنن البيهقي» عن أبي داود عن أحمد: منكر، وقال ابن حجر: وكان ابن مهدي يَتوقّاه. اهـ

٤٥٥ - قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص٤٣٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُتَوَكِّلِ العَسقَلانيُّ، وَمَخلَدُ بنُ خَالدٍ الشَّعِيرِيُّ المَعنَى، قَالا: أَخبَرَنَا عبدالرَّزَّاق، أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن ابنِ أَبي ذئبٍ، عَن سَعيدِ بنِ أَبي سَعيدٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا أَدرِي أَتُبَّعٌ لَعِينٌ هُوَ أَم لا؟ وَمَا أَدرِي أَعُزَيرٌ نَبيٌّ هُوَ أَم لا»؟.

الحديث رواه البخاري في "التاريخ" (ج١ ص١٥٣) وفيه: «والحدودُ كفارةٌ لأهلها، أم لا»، مرسلاً ومتصلاً، وقال: المرسلُ أصحُّ، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ: لأن الحدود كفارة. اهـ

وقال الحافظ ابنُ عبدالبر في كتابه "جامع بيانِ العلم وفضله" بعد ذِكرِه زعم الدارقطني أنه انفرد عبدالرزاق بهذا الإسناد، قال أبوعمر: حديثُ عبادةَ بن الصامتِ عن النبي ﷺ فيه أن الحدود كفارة، وهو أثبتُ وأصح إسنادًا من حديثِ أبي هريرة.

وقد أخرجه الحاكم (ج٢ ص٤٥٠) من طريق آدم بن أبي إياس عن ابنِ أبي ذئب، فآدم متابعٌ لمعمر على رفعه، ولكن شيخ الحاكم فيه عبدُالرحمن بن الحسن ترجمه الخطيب في "تاريخ بغداد" (ج١ ص٢٩٢) وذكر الخطيب أنه قد كُذِّب.

راجع ترجمته من "تاريخ بغداد".

٤٥٦ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٣٦٤): حَدَّثَنَا أَزهَرُ بنُ مَروَانَ، حَدَّثَنَا عبدالأَعلَى، حَدَّثَنَا سَعيدٌ، عَن قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبورَافِعٍ، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ يَأجُوجَ وَمَأجُوجَ يَحفِرُونَ كُلَّ يَومٍ حَتَّى إذَا كَادُوا يَرَونَ شُعَاعَ الشَّمسِ، قَالَ الَّذي عَلَيهِم: ارجِعُوا فَسَنَحفِرُهُ غَدًا، فَيُعيدُهُ الله أَشَدَّ مَا كَانَ، حَتَّى إذَا بَلَغَت مُدَّتُهُم وَأَرَادَ الله أَن يَبعَثَهُم عَلَى النَّاسِ حَفَرُوا حَتَّى إذَا كَادُوا يَرَونَ شُعَاعَ الشَّمسِ، قَالَ

الَّذي عَلَيهم: ارجعُوا فَستَحفرُونَهُ غدًا إن شَاءَ الله تَعَالَى، وَاستَثنَوا فَيَعُودُونَ إلَيهِ وَهُوَ كَهَيئَتِه حِينَ تَرَكُوهُ، فَيَحفِرُونَهُ وَيَخرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيُنشِفُونَ المَاءَ وَيَتَحَصَّنُ النَّاسُ مِنهُم في حُصُونِهِم، فَيَرمُونَ بِسِهَامِهِم إلَى السَّمَاءِ فَتَرجِعُ عَلَيهَا الدَّمُ الَّذي اجفَظَّ، فَيَقُولُونَ: قَهَرنَا أَهلَ الأَرضِ وَعَلَونَا أَهلَ السَّمَاءِ، فَيَبعَثُ الله نَغَفًا في أَقفَائِهِم فَيَقتُلُهُم بِهَا» قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِه إنَّ دَوَابَّ الأَرضِ لَتَسمَنُ وَتَشكَرُ شَكَرًا مِن لُحُومِهِم».

الحديث رواه الإمام أحمد فقال: حدثنا روحٌ، حدثنا سعيدُ بن أبي عروبة به. الحديث بسند الإمام أحمد رجالُه رجالُ الصحيح، ولكن إليك ما قاله الحافظ ابن كثير (ج٣ ص١٠٥) قال رحمه الله: وإسنادُهُ جيدٌ قويٌّ، ولكن مَتنَهُ في رَفعِهِ نَكَارَةٌ، لأن ظاهرَ الآية يقتضي أنَّهم لم يتمكنوا مِن ارتقائه ولا مِن نَقبِهِ لإحكام بنائه وصلابته وشدَّته، ولكن هذا قد رُوِيَ عن كعب الأحبار أنَّهم قبل خروجهم يأتونه فَيلحسُونَه حتى لا يبقى منه إلا القليل فيقولون: غدًا نَفتَحُه، فيأتون من الغدِ وقد عاد كما كان، فيلحسونه حتى لا يبقى منه إلا القليل، فيقولون كذلك، فيصبحون وهو كما كان، فيلحسونه ويقولون: غدًا نفتحه ويلهمون أن يقولوا: (إن شاءَ اللهُ) فيصبحون وهو كما فَارَقُوه، فيفتحونه، وهذا مُتَّجِهٌ، ولعلَّ أبا هريرة تلقاه من كعب، فإنه كان كثيرًا ما كان يجالسه ويحدثه، فحدث به أبوهريرة فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع فرفعه والله أعلم.

ثم قال رحمه الله :ويؤيد ما قُلناه من أنَّهم لم يتمكنوا من نَقبِهِ ولا نقبِ شيء منه، ومن نكارةِ هذا المرفوع، ثم ذكر الحديث المتفق عليه من حديث زينب: «لا إِلَهَ إلا الله وَيلٌ للعَرَبِ مِن شَرٍّ قَد اقتَرَبَ، فُتِحَ اليَومَ مِن رَدمِ يَأجُوجَ وَمَأجُوجَ مِثلُ هَذَا»، وَحَلَّقَ، قُلتُ: يَا رَسُولَ الله أَنَهلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ:«نَعَم إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ».

٤٥٧ – قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٢ ص٤٧٦): حَدَّثَنَا بِشرُ بنُ مُعَاذٍ العَقَدِيُّ، أَخبَرَنَا عبدالوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ، أَخبَرَنَا الأَعمَشُ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي

هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم رَكعَتَي الفَجرِ فَليَضطَجِع عَلَى يَمِينِه».

قَالَ أبوعِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِن هَذَا الوَجهِ.

إذا نظرت إلى رجالِ هذا السندِ وجدتَهم رجالَ الصحيحِ، إلا بشرَ بن معاذ وقد قال أبوحاتم: صالحُ الحديثِ صدوقٌ. ولكن رواية عبدالواحد بن زياد عن الأعمش ضعيفة، ففي «تَهذيب التهذيب» في ترجمة عبدالواحد بن زياد: وقال صالح بن أحمد عن علي بن المديني: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: ما رأيتُ عبدَالواحد بن زياد يطلبُ حديثًا قط بالبصرة ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش فلا نعرف منه حرفًا.

وفيه أيضًا: وقال أبوداود: ثقةٌ عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها. اهـ

وذَكَرَ الحافظ الذهبي رحمه الله في «الميزان» هذا الحديث مما أنكر على عبدالواحد. اهـ

والحديث في «الصحيحين» عن عائشة من فعل رسول الله ﷺ.

٤٥٨ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٤٤٣): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أبومَلِيحٍ المَدَنِيُّ، سَمِعَهُ مِن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن لَم يَدعُ اللهَ غَضِبَ اللهُ عَلَيه».

وذكره ص (٤٧٧) بذلك السند، وأخرجه الترمذيُّ (ج٩ ص٣١٣) وقال: وقد روى وكيع عن غير واحد عن أبي المليح هذا الحديث ولا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وأخرجه ابن ماجه (ج٢ ص١٢٥٨) كلهم يروونه عن أبي المليح عن أبي صالح غير منسوبٍ فيتوهم الباحث أنه أبوصالح ذكوانُ لكثرةِ روايته عن أبي هريرة فيحكمُ على الحديثِ بالصحة. لأن أبا المليح قد وثّقه ابن معين، ولكن الذي في السند هو أبوصالح الفارسي الخوزي، ما ذكر الحافظ ابن حجر في «تَهذيب التهذيب» راويًا عنه سوى أبي

المليح ضعَّفه ابنُ معين، وقال أبوزرعة: لا بأس به. وقال الحافظ في "التقريب": لين.

وذكر الحافظ الذهبي في "الميزان" هذا الحديث في ترجمة أبي صالح يعني أنه تفرد به، فعلى هذا فالحديث ضعيفٌ. والله أعلم.

٤٥٩ ـ قال الإمام أبومحمد بن حبان رحمه الله ص (٥٩٢): أَخبَرَنَا الحَسَنُ ابنُ سُفيَانَ، وَمُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ قُتَيبَةَ، وَمُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ فَيَّاضٍ بِدِمَشقَ وَاللَّفظُ لِلحَسَنِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا صَفوَانُ بنُ صَالِحٍ الثَّقفِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا شُعَيبُ بنُ أَبِي حَمزَةَ، حَدَّثَنَا أَبُوالزِّنَادِ، عَن الأَعرَجِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إنَّ لله تسعةً وَتسعينَ اسمًا، مائةً إلا وَاحدًا، إِنَّهُ وِترٌ يُحِبُّ الوترَ، مَن أحصاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هوَ اللهُ الَّذي لا إلهَ إلاَّ هُوَ الرَّحمَنُ الرَّحِيمُ، المَلِكُ، القُدُّوسُ، السَّلامُ، المُؤمِنُ، المُهَيمِنُ، العَزِيزُ، الجَبَّارُ، المُتَكَبِّرُ، الخَالِقُ، البَارِئُ، المُصَوِّرُ، الغَفَّارُ، القَهَّارُ، الوَهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الفَتَّاحُ، العَلِيمُ، القَابِضُ، البَاسِطُ، الخَافِضُ، الرَّافِعُ، المُعِزُّ، المُذِلُّ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ، الحَكَمُ، العَدلُ، اللَّطِيفُ، الخَبِيرُ، الحَلِيمُ، العَظِيمُ، الغَفُورُ، الشَّكُورُ، العَلِيُّ، الكَبِيرُ، الحَفِيظُ، المُقِيتُ، الحَسِيبُ، الجَلِيلُ، الكَرِيمُ، الرَّقِيبُ، الوَاسِعُ، الحَكِيمُ، الوَدُودُ، المَجِيدُ، المُجِيبُ، البَاعِثُ، الشَّهِيدُ، الحَقُّ، الوَكِيلُ، القَوِيُّ، المَتِينُ، الوَلِيُّ، الحَمِيدُ، المُحصِي، المُبدِئُ، المُعِيدُ، المُحيِي، المُمِيتُ، الحَيُّ، القَيُّومُ، الوَاجِدُ، المَاجِدُ، الوَاحِدُ، الأَحَدُ، الصَّمَدُ، القَادِرُ، المُقتَدِرُ، المُقَدِّمُ، المُؤَخِّرُ، الأَوَّلُ، الآخِرُ، الظَّاهِرُ، البَاطِنُ، المُتَعَالُ، البَرُّ، التَّوَّابُ، المُنتَقِمُ، العَفُوُّ، الرَّءُوفُ، مَالِكُ المُلكِ، ذُو الجَلالِ والإكرامِ، المُقسِطُ، المَانِعُ، المُغنِي، الجَامِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، النُّورُ، الهَادِي، البَدِيعُ، البَاقِي، الوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ».

الحديث ذكره ابن حبان في "صحيحه" كما ترى، والحاكم في "مستدركه" وقال:

صحيحٌ على شرط الشيخين. ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى يقول بعد ذكره من طريق صفوان بن صالح: هذا حديثٌ غريبٌ حدثنا به غير واحدٍ عن صفوان بن صالح وهو ثقَة عند أهل الحديث، وقد رُوِيَ هذا الحديث من غير وجهٍ عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولا نعلم في كبير شيءٍ من الروايات ذكرَ الأسماء إلا في هذا الحديث، وقد روى آدمُ بن أبي إياس هذا الحديثَ بإسنادٍ غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذَكَرَ فيه الأسماء وليس له إسنادٌ صحيح. اهـ

ونقل المباركفوي في «التحفة» عن الحافظ أنه قال: وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج. اهـ

ويراجع الكلام على ضَعفِ سرد الأسماء «فتح الباري» (ج١١ ص٢١٥ و ٢١٦).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[1] بعد ذكره الحديث: والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سردَ الأسماء في هذا الحديث مدرجٌ فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليدُ بن مسلمٍ وعبدُالملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بَلَغَه عن غير واحد من أهل العلم أنَّهم قالوا ذلك، أي أنَّهم جمعوها من القرآن كما رُوِي عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي. والله أعلم.

٤٦٠- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٧ ص٣٠): أَخبَرَنَا نُوحُ بنُ حَبِيبٍ، قَالَ: أَنبَأَنَا عبدالرَّزَّاق، قَالَ: أَنبَأَنَا مَعمَرٌ، عَن ابنِ طَاوُسٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِن شَاءَ اللهُ فَقَد استَثنَى».

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه بِهذا السند وجدتَ رجاله رجال الصحيح، إلا نوح بن

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

حبيب، وهو ثِقَةٌ وقد تُوبع عند الترمذي، فتابعه يحيى بنُ موسى الملقب بَخَتٌ وهو من مشايخ البخاري.

وإليك ما قال الإمام الترمذي (ج٥ ص١٣١) قال رحمه الله: سألتُ محمدَ بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديثٌ خطأ، أخطأَ فيه عبدالرزاق، اختصَرَهُ من حديث مَعمَرٍ، عَن ابنِ طَاوُسٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي هُرَيرَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ سُلَيمَانَ ابنَ دَاوُدَ قَالَ: لأَطُوفَنَّ اللَّيلَةَ عَلَى سَبعِينَ امرَأَةً، تَلدُ كُلُّ امرَأَة غُلامًا، فَطَافَ عَلَيهِنَّ، فَلَم تَلد امرَأَةٌ مِنهُنَّ إلا امرَأَةٌ نِصفَ غُلامٍ»، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَو قَالَ: إن شَاءَ اللهُ لَكَانَ كَمَا قَالَ».

هكذا رواه عبدالرزاق، عن مَعمرٍ، عن ابن طاوس، عن أبيه، هذا الحديث بطوله وقال: « سَبعِينَ امرَأَةً» ، وقد رُوِيَ هذا الحديث من غير وجه عَن أَبِي هُرَيرَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيمَانُ بنُ دَاوُدَ: لأَطُوفَنَّ اللَّيلَةَ عَلَى مِائَة امرَأَة». اهـ

٤٦١- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٩ ص٣٩٢): حَدَّثَنَا أبوعُبَيدَةَ بنُ أَبِي السَّفَرِ الكُوفِيُّ، وَاسمُهُ أَحمَدُ بنُ عبدالله الهَمدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الحَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابنُ جُرَيجٍ: أَخبَرَنِي مُوسَى بنُ عُقبَةَ، عَن سُهَيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِيه، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن جَلَسَ فِي مَجلِسٍ فَكَثُرَ فِيه لَغَطُهُ، فَقَالَ قَبلَ أَن يَقُومَ مِن مَجلِسه ذَلكَ: سُبحَانَكَ اللهمَّ وَبِحَمدكَ، أَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلا أَنتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ، إِلا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجلِسه ذَلكَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِن هَذَا الوَجهِ، لا نَعرِفُهُ مِن حَدِيثِ سُهَيلٍ إِلا مِن هَذَا الوَجهِ.

فأنت إذا نظرتَ في هذا السند تقولُ: هو حَسَنٌ على شرط مسلم، ولكن الإمام البخاريَّ يذكرُ هذا الحديث في ترجمة سهيل من «التاريخ الكبير» و«الصغير» ثم يعقبه

بقوله: وقال موسى عن وهيب نا سهيل عن عون بن عبدالله بن عتبة ولم يذكرْ موسى ابن عقبة.

والكلام على بيانِ علة هذا الحديث بهذا السند مبسوط في آخر "فتح الباري" وفي آخر مقدمة "الفتح" ترجمة البخاري، وفي ترجمة البخاري من "تاريخ بغداد"، وفي "معرفة علوم الحديث" للحاكم وفي "العلل" لابن أبي حاتم وفي "النكت" للحافظ على ابن الصلاح.

والحديث صحيحٌ من غير حديث أبي هريرة كما في آخر "فتح الباري".

٤٦٢- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج١٠ ص٧٧): حَدَّثَنا أبوهَمَّامٍ الوَلِيدُ بنُ شُجَاعِ بنِ الوَلِيدِ البَغدَادِيُّ، أَخبَرَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، عَن الأَوزَاعِيِّ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ الله مَتى وَجَبَت لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: «وَآدَمُ بَينَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ لا نَعرِفُهُ إلا مِن هَذَا الوَجهِ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه وجدتَ رجاله ثِقَات، وإن كان الوليد بن مسلم مدلسًا ولم يصرح بالتحديثِ فليس هو علَّته. قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "العلل" (ج٢ ص٦٤٥): وتكلم الإمام أحمد في حديثه يعني الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير خاصة. وقال: لم يكن يحفظه جيدًا فيخطئ فيه -إلى أن قال:- إنه أنكرَ هذا الحديث، وقال: هذا خطأٌ من الأوزاعي. ثم قال الحافظ ابن رجب: وقد ذَكَرْنا ذلك في أول كتاب المناقب. اهـ

والحديث صحيح بلفظ: «كُنتُ نَبيًّا وَأدَمُ بينَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ» كما في "السنة" لابن أبي عاصم، وقد نقلتُه في "الجامع الصحيح في القدر" وذكرته في "الصحيح المسند" من حديث ميسرةَ الفجر.

٤٦٣- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج١ ص٢٤٧): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ وَهَنَّادٌ، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن شُعبَةَ، عَن سُهَيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لا وُضُوءَ إلا مِن صَوتٍ أَو رِيحٍ».

قَالَ أبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

إذا نظرتَ في سندِ هذا الحديثِ حكمتَ عليه بالحسنِ، وأنه على شرط مسلم، ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله ينقلُ في «التلخيص» (ج١ ص١١٧) عن ابن أبي حاتم عن أبيه[1] أن هذا وَهَم، اختصرَ شعبةُ متنَ الحديث فقال: «لا وُضُوءَ إلا مِن صَوتٍ أَو رِيحٍ». ورواه أصحاب سهيل بلفظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُم في الصَّلاةِ فَوَجَدَ رِيحًا مِن نَفسِهِ فَلا يَخرُج حَتَّى يَسمَعَ صَوتًا أَو يَجِدَ رِيحًا». اهـ

وأما ما نقله الحافظ عن الحافظِ البيهقي أنه قال في حديث البابِ: إنه ثَابتٌ... الخ فإن أبا حاتم رحمه الله أَعلمُ بعلم الحديث من البيهقي رحمه الله.

٤٦٤- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٩ ص٣٣٢): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، عَن يَحيَى بنِ زَكَرِيَّا، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن بَاعَ بَيعَتَينِ في بَيعَةٍ، فَلَهُ أَوكَسُهُمَا أَو الرِّبَا».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته حسنًا، ولكنه شاذٌّ بهذا اللفظ، فقد خالف يحيى بن زكريا عبدُالعزيز بن محمد الدراوردي، ومحمدُ بن عبدالله الأنصاري، وإسماعيل ابن جعفر، ومعاذُ بن معاذ، وعبدالوهاب بن عطاء، وعبدة بن سليمان، ويحيى بن سعيد، كلُّهم يروونه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نهى عن

(١) «العلل» (ج١ ص٤٧).

بيعتينِ في بَيعةٍ. اهـ مختصرًا من «عون المعبود».

٤٦٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٢٥٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أبوبَكرٍ الحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بنُ عُثمَانَ، حَدَّثَني سَعيدٌ المَقبُرِيُّ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُم المَسجِدَ فَليُسَلِّم عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَليَقُل: اللَّهُمَّ افتَح لِي أَبوَابَ رَحمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَليُسَلِّم عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَليَقُل: اللَّهُمَّ اعصِمنِي مِن الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ».

هذا الحديث ظاهره الحسن، وقد كنت كتبته في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» ولكن الإمام النسائي رحمه الله ذكره في «عمل اليوم والليلة» (ص١٧٨) فقال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبوبكر، قال: حدثنا الضحاك، قال: حدثني سعيد المقبري، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُم المَسجِدَ فَليُسَلِّم عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَليَقُل: اللَّهُمَّ افتَح لِي أَبوَابَ رَحمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَليُسَلِّم عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَليَقُل: اللَّهُمَّ بَاعِدنِي مِن الشَّيطَانِ».

خالفه محمدُ بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن كعب قوله. أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة أن كعب الأحبار قال: يا أبا هريرةَ احفظْ مني اثنتين أوصيك بهما، إذَا دخلتَ المسجد فصلِّ على النبي ﷺ وقُل: اللَّهمَّ افتح لي أبوابَ رحمتِك، وإذا خرجتَ من المسجد فصلِّ على النبي ﷺ وقُل: اللَّهمَّ احفظني من الشيطانِ.

خالفه ابنُ أبي ذئب، رواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن كعب. أخبرنا عيسى بن إبراهيم، عن ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَا طَلَعَت الشَّمسُ ولا غَرَبَتْ عَلَى يَومٍ خَيرٌ مِن يَومِ الجُمُعَةِ». ثم قدم علينا كعب فقال أبوهريرة: وذكر رسول الله ﷺ ساعةً في يومِ الجمعةِ لا يوافقها مُؤمِنٌ يُصلِّي يَسألُ الله شيئًا إلا أعطاهُ.

قال كعب: صَدَقَ والَّذي أكرمه، وإني قائل لك اثنتين فلا تنسَهما: إذا دخلتَ المسجدَ فسلِّم على النبي ﷺ وقل: اللَّهمَّ افتح لي أبوابَ رحمتك، وإذا خرجتَ فسلِّم على النبي ﷺ وقُل: اللَّهمَّ احفظني من الشيطان.

قال أبوعبدالرحمن (النسائي): ابنُ أبي ذئب أثبتُ عندنا من محمدِ بن عجلان، ومن الضحاكِ بن عثمان في سعيدٍ المقبري، وحديثه أولى عندنا بالصواب وبالله التوفيق.

وابنُ عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ما رواه سعيد عن أبيه، عن أبي هريرة وسعيد، عن أخيه، عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد، عن أبي هريرة، وابن عجلان ثقةٌ، والله أعلم. اهـ

٤٦٦- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٧١ بتحقيق الدعاس وعادل السيد): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا سُرَيجُ بنُ النُّعمَان، حَدَّثَنا فُلَيحٌ، عَن أَبِي طُوَالَةَ عَبدِالله بنِ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ مَعمَرٍ الأَنصَارِيِّ، عَن سَعِيدِ بنِ يَسَارٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَن تَعَلَّمَ علمًا مِمَّا يُبتَغَى بِهِ وَجهُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لا يَتَعَلَّمُهُ إلاَّ لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنيَا لَم يَجِد عَرفَ الجَنَّةِ يَومَ القِيَامَةِ، يَعنِي رِيحَهَا».

الحديث رجاله رجال الصحيح، وفليح بن سليمان حديثه في «الصحيحين» مقبولٌ لتحري صاحبي الصحيح، أما خارج الصحيح فالذي يظهر أن حديثه لا يبلغ الحسن.

وما قيل أنه قد تُوبعَ فليح عند ابن عبدالبر فقد أجاب عنه المحقق (ج١ ص٦٥٩) فقال: وظنَّ قوم أنه قد توبع عند ابن عبدالبر.

ثم قال: قلت: ومنشأ هذا الوهم أنه ذكر عند المصنف (١١٤٦) الراوي عن أبي طوالة هو أبوسليمان الخزاعي، والصواب أنه ابن سليمان، وهو فليح وكنيته أبويحيى والله تعالى أعلم. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٤٣٨) فقال: إن

أبا زرعة ذكر الحديث من طريق فليح بن سليمان، ثم قال: هكذا رواه، ورواه زائدة عن أبي طوالة، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رهط من أهل العراق عن أبي ذر موقوف[1] عليه و لم يرفعه. اهـ

قلت: لا المرفوع صحيح؛ لضعف فليح، ولمخالفة زائدة بن قدامة وهو ثقة ثبت صاحب سنة كما في «التقريب». ولا الموقوف؛ لأن فيه مبهمين من أهل العراق، وأيضًا لا يُدرى أسمعوا من أبي ذر أم لا؟.

٤٦٧- قال الإمام الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (ج١٥ ص٣٤٧): حَدَّثَنَا عُبَيدُ بنُ رِجَالٍ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الحُلوَانِيُّ حَدَّثَنِي يَحيَى بنُ آدَمَ حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي ذِئبٍ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا حُدِّثتُم عَنِّي حَدِيثًا تَعرِفُونَهُ وَلا تُنكِرُونَهُ، فَصَدِّقُوا بِهِ قُلتُهُ أَو لَم أَقُلهُ، فَإِنِّي أَقُولُ مَا تَعرِفُونَهُ وَلا تُنكِرُونَهُ، وَإِذَا حُدِّثتُم عَنِّي حَدِيثًا تُنكِرُونَهُ وَلا تَعرِفُونَهُ، فَكَذِّبُوا بِهِ، فَإِنِّي لا أَقُولُ مَا تُنكِرُونَهُ، وَأَقُولُ مَا تَعرِفُونَهُ».

هذا الحديث ظاهرُهُ الصحةُ، وعبيد بن رجال هو عبيد بن محمد بن موسى، ولم يُذكَر فيه جرح ولا تعديل، وليس مقصودًا لأن العلة في هذا الحديث مَن فوقه، فقد عدَّ البخاريُّ رحمه الله ذكرَ أبي هريرة وَهَمًا فقال في «التاريخ» (ج٣ ص٤٧٤) ترجمة سعيد ابن أبي سعيد المقبري رقم الترجمة (١٥٨٥): وقال ابن طهمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن النبي ﷺ: «مَا سَمِعتُم عني مِن حديثٍ تَعرِفُونَه فصَدِّقُوه»، وقال يحيى عن أبي هريرة، وهو وَهَمٌ ليس فيه أبوهريرة. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٣١٠) بعد أن ذكر هذا الحديث: قال أبي:

---

(١) والظاهر: (موقوفًا) على الحال.

هذا حديث منكر، الثقات لا يرفعونه. اهـ

وقال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (ج١ ص٣٣) بعد أن ذكر هذا الحديث من غير الطريق المتقدمة عن الطحاوي: وليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسنادٌ يصح.

٤٦٨- قال أبوداود رحمه الله (ج٦ ص٤٥٧): حَدَّثَنَا عَبدُالأَعلَى بنُ حَمَّاد، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُم النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ، فَلا يَضَعهُ حَتَّى يَقضِيَ حَاجَتَهُ مِنهُ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج٢ ص٥١٠): ثنا روح، ثنا حماد، عن محمد بن عمرو فذكره. وقال أحمد أيضًا: ثنا روح، ثنا حماد، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، وزاد فيه: وكان المؤذِّنُ يؤذِّنُ إذا بَزَغَ الفَجرُ. الحديث يدور على محمد بن عمرو بن علقمة، وهو حسن الحديث.

وإليك ما قاله ابن أبي حاتم في "العلل" (ج١ ص١٢٣) قال رحمه الله: سألتُ أبي عن حديث رواه روح بن عبادة، عن حماد، عن محمد بن عمرو به، وذكر الحديث. قال قلت لأبي: وروى روح أيضًا عن حماد، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله وذكر الزيادة المتقدمة فيه.

قال أبي: هذان حديثان ليسا بصحيحين، أما حديث عمار فعن أبي هريرة موقوف وعمار ثِقَة والحديث الآخر ليس بصحيح. وذكره أيضًا (ص٢٥٦).

٤٦٩-قال أبوداود رحمه الله (ج١٢ ص٤٣٩): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ، حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ سَعِيد، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَكمَلُ المُؤمِنِينَ إِيمَانًا أَحسَنُهُم خُلُقًا».

ورواه الترمذي (١١٦٢) ثم قال: حديثُ أبي هريرة هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

الحديث ظاهره الحسن، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في «العلل» (ج٢ ص٢٦٦): وسألتُ أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق، عن الحارث بن عبدالرحمن ابن أبي ذباب، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: « أَكمَلُ المُؤمنينَ أَحسَنُهُم خُلُقًا». ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال أبي: حديث الحارث أشبهُ ومحمد بن عمرو لزم الطريق. اهـ

٤٧٠- قال الإمام أحمد في «المسند» (ج٤ ص٣٠٥) حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاق، حَدَّثَنَا مَعمَرٌ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبي سَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ، عَن أَبي هُرَيرَةَ قَالَ: وَقَفَ النَّبيُّ ﷺ عَلَى الحَزوَرَةِ فَقَالَ: «عَلِمتُ أَنَّكِ خَيرُ أَرضِ الله، وَأَحَبُّ الأَرضِ إِلَى الله، وَلَولا أَنَّ أَهلَكِ أَخرَجُوني منكِ مَا خَرَجتُ».

قَالَ عَبدُالرَّزَّاق: وَالحَزوَرَةُ عِندَ بَابِ الحَنَّاطِينَ.

وقال رحمه الله: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ خالدٍ، ثنا رباحٌ، عن معمرٍ، عن محمدِ ابنِ مسلمِ بنِ شهابٍ الزهريِّ، عن أبي سلمة بنِ عبدالرحمن عن بعضهم أن رسول الله ﷺ قال:... فذكره.

قلتُ: هذا الحديث ظاهر إسناده في غايةٍ من الصحة، ولكن معمرًا قد خالف أوثق الناس في الزهري، وهم: شعيب عند أحمد -المصدر المذكور- والحاكم (ج٣ ص٤٣١)، وعقيل ويونس الأيليان، الأول عند الترمذي رقم (٣٩٢٥) والنسائي في «الكبرى» رقم (٤٢٥٢) وابن ماجه رقم (٣١٠٨) والدارمي رقم (٢٥١٠) والحاكم (ص٧) من الجزء المذكور، والثاني في كلام الترمذي عقب الحديث المذكور رَقمُه وصالح بن كيسان عند أحمد والنسائي رقم (٤٢٥٣)، فرووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي ابن حمراء به مرفوعًا، وهو في مسند ابن حمراء هذا من «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» فرواية معمر تعتبر شاذة. والله أعلم.

فائدة: أشار الترمذي عقب الحديث بأن محمد بن عمرو خالف الزهري فرواه عن

أبي سلمة، عن أبي هريرة ثم قال: وحديث الزهري عندي أصح. اهـ ملخصًا

قلتُ: وحديث محمد بن عمرو -وهو ابن علقمة- أخرجه الطحاوي (ج٣ ص٣٢٨) كما في "شرح المعاني" فالحكم على روايته كالحكم على رواية معمر. والله أعلم. اهـ

أفادنا بهذا الأخ أحمد بن سعيد.

٤٧١- قال الترمذي رحمه الله (ج٦ ص٥٩٤): حَدَّثَنَا مَحمُودُ بنُ غَيلَانَ، حَدَّثَنَا الفَضلُ بنُ مُوسَى، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكثِرُوا ذِكرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ» يَعنِي: المَوتَ.

أخرجه النسائي (ج١ ص٢٥٨) والترمذي (ج٢ ص٥٠) وابن ماجه، والحاكم وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا به. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وسكت عليه الذهبي. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

والحديث أعله الدارقطني بالإرسال فقال: يرويه محمد بن عمرو، واختلف عنه فرواه الفضل بن موسى، وعبدالعزيز بن سلم، ومحمد بن إبراهيم بن عثمان، والد أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، والعلاء بن محمد بن سيار، وسليم بن أخضر، وحماد بن سلمة من رواية محمد بن الحسن الكوفي الأسدي التل ويعلى بن عباد عنه، وعبدالرحمن بن قيس الزعفراني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه أبوأسامة وغيره، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً، والصحيح المرسل. اهـ "العلل" (٨/٣٩).

قال أبوداود رحمه الله تعالى في "مسائل الإمام أحمد بن حنبل" (ص٣٠٣): سمعت أحمد ينكر حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أَكثِرُوا ذِكرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ المَوت» قال: هذا من قبل محمد بن عمرو يعني توصيله. اهـ

٤٧٢ - قال الإمام الدارقطني رحمه الله (ج٣ ص١٠٢): نَا أَبُوعُبَيد القَاسِمُ ابنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا يَعقُوبُ بنُ إِبرَاهِيمَ، نَا عَبدُالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّد الدَّرَاوَردِيُّ، أَخبَرَنِي يَزِيدُ بنُ خُصَيفَةَ، عَن مُحَمَّد بنِ عَبدالرَّحمَنِ بنِ ثَوبَانَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُتِيَ بِسَارِقٍ سَرَقَ شَملَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله إِنَّ هَذَا قَد سَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اذهَبُوا به فَاقطَعُوهُ، ثُمَّ احسِمُوهُ ثُمَّ ائتُونِي بِهِ» فَقُطِعَ فَأُتِيَ بِهِ، فَقَالَ: «تُب إِلَى الله» فَقَالَ: قَد تُبتُ إِلَى الله، قَالَ: «تَابَ اللهُ عَلَيكَ».

ورواه الطحاوي في "شرح المعاني" (ج٣ ص١٦٨) فقال: حدثنا أحمد بن داود، قال: ثنا سعيد بن عون مولى بني هاشم، قال: ثنا الدراوردي به.

ورواه الحاكم (ج٤ ص٣٨١) فقال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا عبدالعزيز بن محمد به.

ورواه البيهقي (ج٨ ص٢٧٥-٢٧٦) فقال: أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه الأصبهاني، أنبأ أبومحمد بن حيان، ثنا محمد بن العباس، ثنا يعقوب الدورقي، ثنا الدراوردي به.

إذا نظرت إلى سند هذا الحديث وجدت أن ظاهره الحسن من أجل الدراوردي، وبقية رجاله ثقات أئمة، لكنه معل بالإرسال فقد رواه أبوداود في "المراسيل" ص (٢٠٤) رقم (٢٤٤) وعبدالرزاق في "المصنف" (ج١٠ ص٣٣٥) والدارقطني (ج٣ ص١٦٨) كلهم من طريق سفيان وهو الثوري.

ورواه عبدالرزاق والطحاوي من طريق ابن جريج.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" رقم (٢٨٥٦٨) من طريق ابن عيينة.

ورواه أبوعبيد في "غريب الحديث" (ج٢ ص٩٥) من طريق إسماعيل بن جعفر.

ورواه الطحاوي من طريق محمد بن إسحاق، وعبدالعزيز بن أبي حازم -قاله

البيهقي في المعرفة كما سيأتي- ستتهم عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان به مرسلاً ليس فيه أبوهريرة.

قال الحافظ في «التلخيص» (ج٤ ص٦٦) ورجح ابن خزيمة وابن المديني وغير واحد إرساله. اهـ المراد

وقال البيهقي في «المعرفة» (١٢ ص٤٢٠) وأرسله أيضًا سفيان بن عيينة، وعبدالعزيز بن أبي حازم، عن يزيد بن خصيفة وهو المحفوظ. اهـ

أفادنا بهذا أحمد بن سعيد

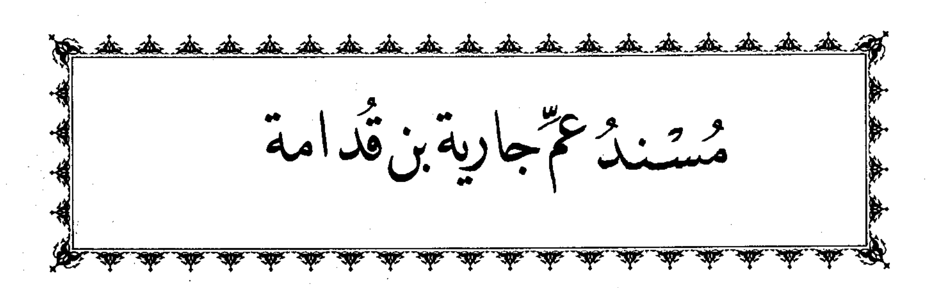


مُسْنَدُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

٤٧٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٢١٨): حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ[1] مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا الأَوزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بنُ عَطِيَّةَ، عَن أَبِي وَاقد اللَّيثِيِّ، أَنَّهُم قَالُوا: يَا رَسُولَ الله إِنَّا بِأَرضٍ تُصِيبُنَا بِهَا المَخمَصَةُ، فَمَتَى تَحِلُّ لَنَا المَيتَةُ؟ قَالَ: «إِذَا لَم تَصطَبِحُوا، وَلَم تَغتَبِقُوا، وَلَم تَحتَفِئُوا، فَشَأنُكُم بِهَا».

هذا حديثٌ رجاله رجال الصحيح، وهو منقطعٌ ففي «تَهذيب التهذيب» في ترجمة حسان بن عطية: وأرسل عن أبي واقدٍ الليثي.

(١) في الأصل: ثنا الوليد ثنا مسلم، والصواب ما أثبتناه.



٤٧٤ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٥ ص٣٤): حَدَّثَنَا أَبُومُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُروَةَ، عَن أَبِيه، عَنِ الأَحنَف بنِ قَيسٍ، عَن جَارِيَةَ بنِ قُدَامَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَمٌّ لي أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله عَلِّمني شَيئًا يَنفَعُنِي، وَأَقلِل، فَذَكَرَ الحَدِيثَ... أي: حديث: يَا رَسُولَ الله قُل لي قَولاً يَنفَعُنِي وَأَقلِل عَلَيَّ، لَعَلِّي أَعِيه، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا تَغضَب» فَأَعَادَ عَلَيه مِرَارًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لا تَغضَب».

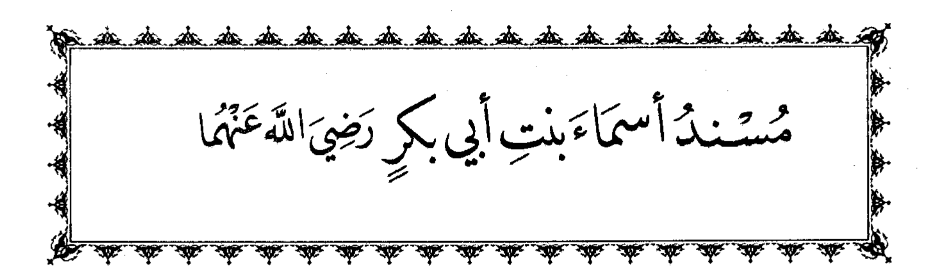
هذا الحديث ظاهره الصحة، لكنَّ جَعْلَه من مسند عم جارية معلٌّ، والصواب أنه من مسند عم الأحنف بن قيس واسمه جارية بن قدامة، وقد رواه على الصواب الإمام أحمد (ج٥ ص٣٤) من طريق ابن نمير، ويحيى بن سعيد، كلاهما عن هشام به.

قال الحافظ في «الإصابة» في ترجمة جارية: وفيه اختلاف على هشام، رواه أكثر أصحابه عنه كما تقدم، وصححه ابن حبان من طريقه، ورواه أبومعاوية ويحيى بن أبي زكرياء الغساني، وسعيد بن يحيى اللخمي، عن هشام فزاد فيه: عن جارية، عن عمه ورواه ابن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان، عن هشام على عكس ذلك، قال: عن الأحنف، عن عم له، عن جارية.

ووقع في رواية لأبي يعلى عن جارية بن قدامة عن عم أبيه، فذكر الحديث، والأول أولى، فقد رواه الطبراني من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، ومن طريق محمد

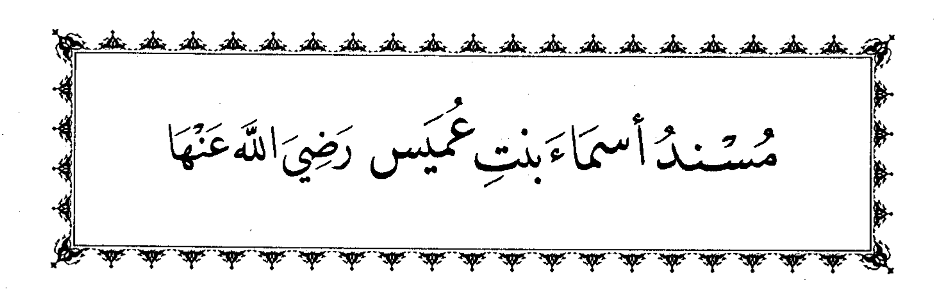
ابن كريب عن أبيه: شهدت الأحنف يحدث عن عمه وعمه جارية بن قدامة، وهو عند ابن عباس أنه قال: يارسول الله: قل لي قولاً ينفعني وأقلل.. الحديث.

النساء



٤٧٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٤٨): حَدَّثَنَا سُرَيجُ بنُ النُّعمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن أَسمَاءَ بِنت أَبِي بَكرٍ، قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «يَا مَعشَرَ النِّسَاءِ مَن كَانَ مِنكُنَّ يُؤمِنُ بِالله وَاليَومِ الآخِرِ فَلا تَرفَع رَأسَهَا حَتَّى يَرفَعَ الإِمَامُ رَأسَهُ» مِن ضِيقِ ثِيَابِ الرِّجَالِ.

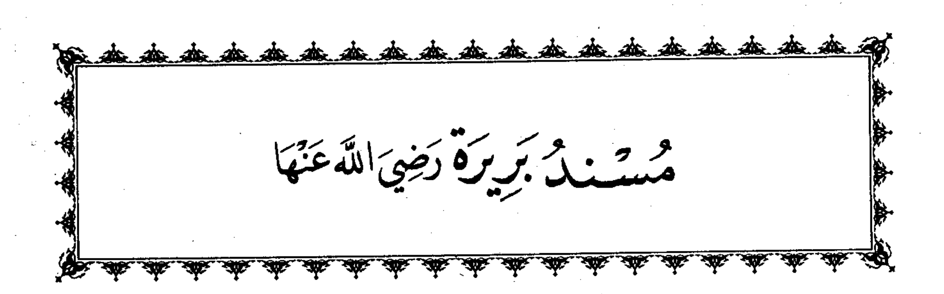
هذا حديثٌ رجاله رجال الصحيح، وظاهره الصحة وإليك ما قاله الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» في ترجمة مولى لأسماء بنت أبي بكر عن مولاته أسماء قال رحمه الله: وقد وَهِمَ سريجٌ في موضعين منه أحدُهما قوله: عن الزهري، الثاني قوله: عن عروة، فإنه ليس من حديث الزهري ولا من حديث عروة، والمحفوظ حديث معمر (يعني عن عبدالله بن مسلم أخي الزهري، عن مولى لأسماء، عن أسماء) وقد عزاه الحافظ المزي في «التحفة» لأبي داود وهو في «المسند» (ج٦ ص ٣٤٨) قبل هذا الحديث الذي نقلناه، ثم قال الحافظ المزي رحمه الله: وكان ابن عيينة يرويه عن أخي الزهري وربما شك ابن عيينة فيه، فقال: عن الزهري، أو عن أخيه، عن رجل لم يسمه، عن أسماء، حكاه عبدالغني بن سعيد عن الدارقطني، وقيل فيه عن مولاة لأسماء عن أسماء. اهـ



٤٧٦- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج٥ ص١٢٧): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَلَمَةَ، وَالحَارِثُ بنُ مِسكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيه وَأَنَا أَسمَعُ وَاللَّفظُ لَهُ، عَن ابنِ القَاسِمِ، قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَن أَبِيه، عَن أَسمَاءَ بِنتِ عُمَيسٍ أَنَّهَا وَلَدَت مُحَمَّدَ بنَ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ بِالبَيدَاءِ، فَذَكَرَ أبوبَكرٍ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: «مُرهَا فَلتَغتَسِل ثُمَّ لِتُهِلَّ».

هذ الحديث إذا نظرتَ في سنده وجدتَهم ثقاتٍ أثباتًا، ولكن في حاشية "جامع التحصيل" بعد إشارته إلى هذا الحديث أن صاحب "الإلمام" قال: وهذا منقطعٌ عندهم. زاد: القاسم بن محمد لم يلق أسماء. اهـ المراد منه.

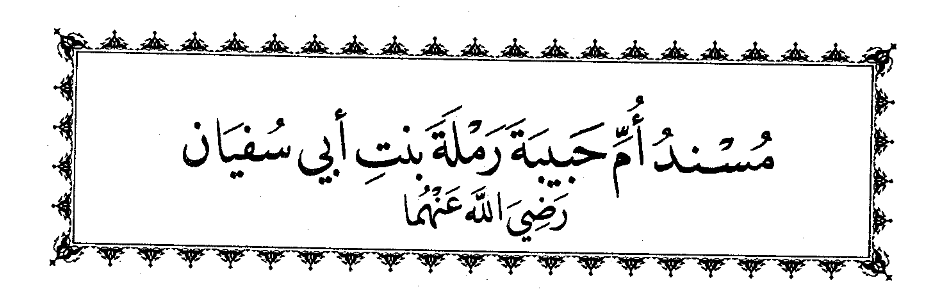
وأما ما ذكر عن أبي محمد أنه لا ينكر سماعه منها فهذا بالظن والتخمين، ولا يكفي في تصحيح الحديث، ومما يؤيد ما قاله صاحب "الإلمام" أن القاسم ليس له في الأمهات الست عن أسماء بنت عميس إلا هذا الحديث كما في "تحفة الأشراف".



٤٧٧- قال الإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم رحمه الله في "الآحاد والمثاني" (ج٦ ص٢٠٥): حدثنا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبدُالوَّهاب بنُ عَبدالَمجيد، حَدَّثَنَا عُبَيدُالله بنُ عُمَرَ، عَن يَزِيدَ بن رُومَان، عَن عُروَةَ، عَن بَرِيرَةَ أَنَّهَا قَالَت: كَانَ فِيَّ ثَلاثٌ من السُّنَة: تُصُدِّقَ عَلَيَّ بلَحم فَأَهدَيتُ لعَائشَةَ، فَأَبقَتهُ فَدَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: «مَا هَذَا اللَّحمُ»؟ فَقَالَت: لَحمٌ تُصُدِّقَ به عَلَى بَرِيرَةَ، فَأَهدَتهُ لَنَا. فَقَالَ: «هُوَ عَلَى بَرِيرَةَ صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ». قَالَت: وَكَاتَبتُ عَلَى تِسعِ أَوَاق، فَقَالَت عَائشَةُ: إن شَاءُوا أَهلُك عَدَدتُ لَهُم ثَمَنك عَدَّةً وَاحدةً. فَقَالَت: إِنَّهُم يَقُولُونَ: لا، إلاَّ أَن تَشتَرطِي لَهُم الوَلاءَ، فَذَكَرتُ ذَلكَ للنَّبيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشتَرِيهَا وَاشتَرِطي، فَإنَّ الوَلاءَ لمَن أَعتَقَ». قَالَت: وَأَعتَقَتني وَكَانَ لي الخَيَارُ.

الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، وقد أخرجه النسائي في "الكبرى" (ج٣ ص١٩٥) ولكن في "تحفة الأشراف" أن النسائي قال: حديث يزيد بن رومان خطأ، قال الحافظ المزي: يعني أن الصواب حديث الزهري وغيره عن عروة عن عائشة. اهـ يعني فالحديث من مسند عائشة لا من مسند بريرة.

وهذا الكلام الذي نقله الحافظ المزي عن النسائي قد سقط من النسخة المطبوعة.



٤٧٨- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٢٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَن مَنصُورٍ، عَن أَبي الضُّحَى، عَن شُتَيرِ بنِ شَكَلٍ، عَن أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُقبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكنه معلٌّ، قال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» بعد عزوه إلى النسائي في «الكبرى»: وقال -أي النسائي-: هذا خطأ لا أعلم أحدًا تابع شعبة على أم حبيبة، يعنى أن الصواب حديث شتير بن شكل عن حفصة وقد مضى، ثم ذكر في ترجمة شتير بن شكل أبا معاوية عن الأعمش عند مسلم وجرير بن عبدالحميد عند مسلم والنسائي في «الكبرى»، وأبا عوانة عن منصور عند مسلم وسفيان الثوري عن الأعمش ومنصور عند النسائي في «الكبرى» كلاهما أي الأعمش ومنصور عن أبي الضحى مسلم بن صبيح عن شتير بن شكل عن حفصة رضي الله عنها فذكرته. اهـ

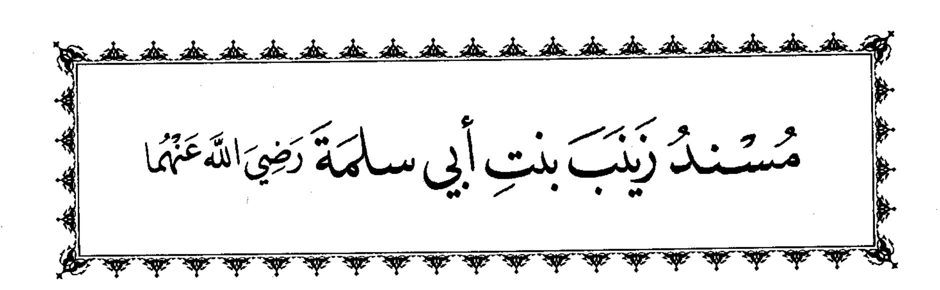
٤٧٩- قال ابن أبي عاصم رحمه الله في «السنة» (١٧٠/٢) بتحقيق باسم: حَدَّثَنَا دُحَيمٌ، ثَنَا أَبواليَمَان، عَن شُعَيبٍ، عن الزُّهريِّ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، عَن أُمِّ حَبِيبَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُريتُ مَا تَلقَى أُمَّتِي مِن بَعدِي، وَسَفْكُ بَعضِهِم دِمَاءَ بَعضٍ، فَأَحزَنَنِي وَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيَّ، وَسَبَقَ كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ فِي الأُمَمِ قَبلَهَا، فَسَأَلتُ اللهَ تَعَالَى أَن يُوَلِّيَنِي شَفَاعَتَهُم فِيهِم يَومَ القِيَامَةِ فَفَعَلَ».

هذا الحديث سنده ظاهره الصحة، ولكن الذهبي رحمه الله في "السير" (ج١٠ ص٣٢٢) في ترجمة أبي اليمان قال: قال أبوزرعة الدمشقي: سألتُ أحمد بن حنبل عن حديث الزهري، عن أنس، عن أم حبيبة فقال: ليس هذا من حديث الزهري، هذا من حديث ابن أبي حسين. فسألتُ أحمد بن صالح عنه فقال: ليس له أصل عن الزهري وأنكرهُ.

إلى أن قال رحمه الله: وقال مكحول البيروتي عن جعفر بن محمد بن أبان الحرّاني: سألتُ يحيى بن معين عن حديث أبي اليمان -يعني المذكور- فقال: أنا سألتُ أبا اليمان فقال: الحديث حديث الزهري فمن كتبه عني فقد أصاب، ومن كتبه عني من حديث ابن أبي حسين فهو خطأ، إنما كتب في آخر حديث ابن أبي حسين فغلطت فحدثت به من حديث ابن أبي حسين، وهو صحيح من حديث الزهري.

وروى ابن صاعد عن إبراهيم بن هانئ النيسابوري قال لنا أبواليمان: الحديث حديث الزهري والذي حدثُتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها.

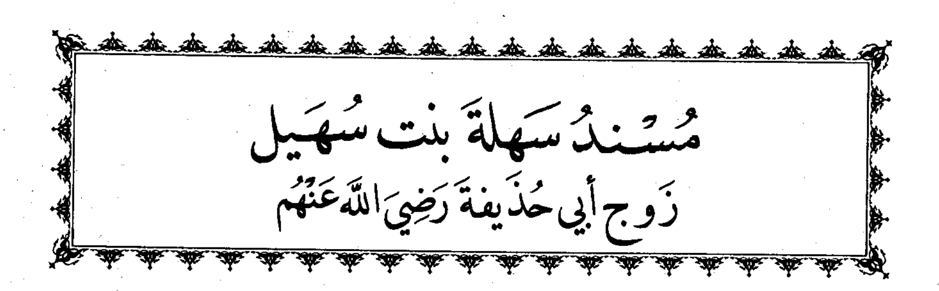
قال الذهبي رحمه الله قلت: تعيَّن أن الحديث وَهِمَ فيه أبواليمان وصمّم على الوهم لأن الكبار حكموا بأن الحديث ليس عند الزهري، والله أعلم.



٤٨٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج١ ص٤٥٨): حَدَّثَنَا عَبدُالله بنُ عَمرِو بنِ أَبِي الحَجَّاجِ أبومَعمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبدُالوَارِثِ، عَن الحُسَينِ، عَن يَحيَى ابنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: أَخبَرَتنِي زَينَبُ بِنتُ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ امرَأَةً كَانَت تُهَرَاقُ الدَّمَ، وَكَانَت تَحتَ عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَهَا أَن تَغتَسِلَ عِندَ كُلِّ صَلاةٍ وَتُصَلِّي.

الحديث ظاهره الصحة. ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في «العلل» (ج١ ص٥٠) أن أباه يقول: إنه مرسل. ويقول الحافظ في «النكت الظراف» (ج١١ ص٣٢٥): قال ابن أبي حاتم في «العلل»: سألت أبي عنه فلم يثبته. اهـ

قال الحافظ: وقد خالفه هشام الدستوائي ومعمر وغيرهما، فقالوا: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم حبيبة أنها استحيضت. اهـ



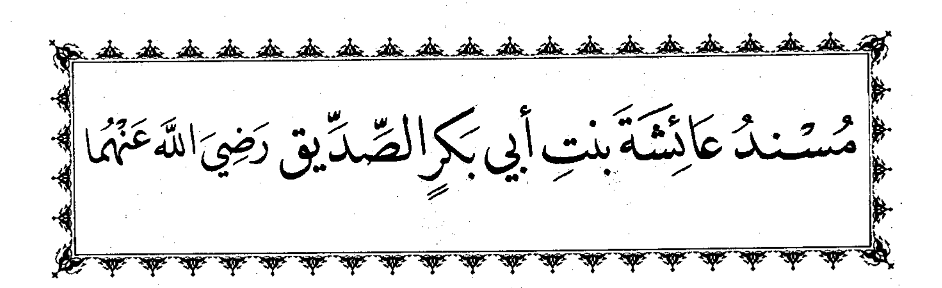
٤٨١- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٥٦): حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ مُحَمَّد، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعني ابنَ سَلَمَةَ- عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّد، عَن سَهلَةَ امرَأَة أَبي حُذَيفَةَ أَنَّهَا قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله إنَّ سَالِمًا مَولَى أَبي حُذَيفَةَ يَدخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ ذُو لحيَة؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَرضعيه» فَقَالَت: كَيفَ أُرضِعُهُ وَهُوَ ذُو لحيَة؟ فَأَرضَعَتهُ فَكَانَ يَدخُلُ عَلَيهَا.

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح وهو معلّ، بأمرين:

الأول: أن الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج٤ ص٢٦١) يقول: رواه أحمد والطبراني في الثلاثة ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أن الجميع رووه عن القاسم بن محمد، عن سهلة، فلا أدري سمع منها أم لا؟.

الثاني: أن سفيان بن عيينة رواه عن عبدالرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة عند أحمد (ج٦ ص٣٩) وعند مسلم (ج٢ ص١٠٩٦) ورواه ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة عند مسلم (ج٢ ص١٠٩٦) فالظاهر أن حماد بن سلمة وهم فيه، والله أعلم.

وقد رواه عن عائشة أيضًا عروة بن الزبير كما عند أحمد (ج٦ ص٢٠١ و٢٢٨). وزينب بنت أبي سلمة عند أحمد (ج٦ ص١٧٤) وعند مسلم (ج٢ ص١٠٧٧).



٤٨٢- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٢٠٥): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بنُ مِغوَلٍ، عَن عبدالرَّحمَنِ بنِ سَعِيدِ بنِ وَهبٍ الهَمدَانِيِّ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله ﴿الَّذِينَ يُؤتُونَ مَا أَتَوا وَقُلُوبُهُم وَجِلَةٌ﴾(١) أَهُوَ الرَّجُلُ يَزنِي وَيَسرِقُ وَيَشرَبُ الخَمرَ؟ قَالَ: «لا يَا بِنتَ أَبِي بَكرٍ -أَو لا يَا بِنتَ الصِّدِّيقِ- وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَتَصَدَّقُ، وَهُوَ يَخَافُ أَن لا يُقبَلَ مِنهُ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وهو منقطع ففي «تهذيب التهذيب» في ترجمة عبدالرحمن بن سعيد: روى عن عائشة و لم يدركها.

٤٨٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص١٣٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا كَهمَسٌ، عَن عبدالله بنِ بُرَيدَةَ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: جَاءَت فَتَاةٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَت: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابنَ أَخِيهِ يَرفَعُ بِي خَسِيسَتَهُ؟ فَجَعَلَ الأَمرَ إِلَيهَا، قَالَت: فَإِنِّي قَد أَجَزتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِن أَرَدتُ أَن تَعلَمَ النِّسَاءُ أَن لَيسَ لِلآبَاءِ مِنَ الأَمرِ شَيءٌ.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٦٠.

الحديث رجاله رجال الصحيح، وهو منقطع ففي «تهذيب التهذيب» في ترجمة عبدالله بن بريدة: وقال الدارقطني في كتاب النكاح من «السنن»: لم يسمع من عائشة.

٤٨٤ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٢٥٧): حَدَّثَنَا رَوحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ حَسَّانَ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا يَضُرُّ امرَأَةً نَزَلَت بَينَ بَيتَينِ مِن الأَنصَارِ، أَو نَزَلَت بَينَ أَبَوَيهَا».

الحديث رجاله رجالُ الصحيح، ولكنه معلٌّ قال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٣٥٤): سألتُ أبي فذكر الحديث هذا. ثم قال أبوه: ورواه يحيى بن معين عن السكن ابن إسماعيل الأصم عن هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد عن عائشة قالتَ: ما ضرَّ امرأةً كانت بين حيين من الأنصارِ ألا تَكونَ بين أَبوَيها.

ثم قال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا الحديث أفسد حديث روح بن عبادة وبين علَّته وهذا الصحيح ولا يحتمل أن يكون عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ فيُروى عن يحيى ابن سعيد عن عائشة أشبه ولو كان عن أبيه أسهلُ عليه حفظًا. اهـ

قلت: وفي الموقوف علةٌ أيضًا وهي الانقطاع ففي «تهذيب التهذيب» في ترجمة يحيى ابن سعيد قال ابن المديني في «العلل»: لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس. اهـ

٤٨٥ - قال الإمام أبويعلى رحمه الله (ج٨ ص٢٤٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّد بنُ عَبَّاد، حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي فُدَيك، عَن ابنِ أَبِي ذِئبٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِابنِ زُرَارَةَ أَن يُكوَى.

الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن الحافظ في «الإصابة» بعد أن بيَّن الاختلاف فيه على الزهري قال: إن هذه الرواية شاذّةٌ، وإن المحفوظ ما رواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل. اهـ

وهو مرسلٌ كما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٢٦١).

٤٨٦– قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٢١٧): حَدَّثَنَا إسماعيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنِ الشَّعبِيِّ، قَالَ: قَالَت عَائشَةُ لابنِ أَبي السَّائب، قَاصٍّ أَهلِ المَدينَةِ:[1] ثَلاثًا لَتُبَايِعَنِّي عَلَيهِنَّ، أَو لأُنَاجِزَنَّكَ. فَقَالَ: مَا هُنَّ، بَل أَنَا أُبَايِعُكِ يَا أُمَّ المُؤمِنِينَ؟ قَالَت: اجتَنِب السَّجعَ مِن الدُّعَاءِ، فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَأَصحَابَهُ كَانُوا لا يَفعَلُونَ ذَلكَ.

وَقَالَ إسمَاعِيلُ مَرَّةً: فَقَالَت: إِنِّي عَهِدتُ رَسُولَ الله ﷺ وَأَصحَابَهُ وَهُم لا يَفعَلُونَ ذَاكَ، وَقُصَّ عَلَى النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِن أَبَيتَ فَثنتَين، فَإِن أَبَيتَ فَثَلاثًا، فَلا تُمِلَّ النَّاسَ هَذَا الكِتَابَ، وَلا أُلفِيَنَّكَ تَأتِي القَومَ وَهُم فِي حَدِيثٍ مِن حَدِيثِهِم فَتَقطَعُ عَلَيهِم حَدِيثَهُم، وَلَكِن اترُكهُم فَإِذَا جَرَّءُوكَ عَلَيهِ وَأَمَرُوكَ بِهِ فَحَدِّثهُم.

الحديث أخرج المرفوعَ منه ابن أبي شيبة (ج١٠ ص١٩٩) فقال رحمه الله: حدثنا ابن عيينة، عن داود، عن الشعبي، قال: قَالَت عَائشَةُ لابنِ أَبي السَّائبِ، قَاصٍّ أَهلِ مَكَّةَ: اجتَنِب السَّجعَ في الدُّعَاءِ، فَإِني عَهِدتُ رَسُولَ الله ﷺ وَأَصحَابَهُ وَهُم لا يَفعَلُونَ ذَلكَ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن في «جامع التحصيل» أن الشعبيَّ أرسلَ عن عائشة، وقد عرفت الواسطة هنا بين الشعبي وعائشة وهو مسروق بن الأجدع الوادعي كما عند الطبراني في الدعاء (ج٢ ص٨٠٩) ورجاله كلهم معروفون إلا شيخ الطبراني محمد بن إبراهيم بن بكير فلم أجد له ترجمة إلا في «الميزان» قال الذهبي رحمه الله: ما علمت به بأسًا. اهـ وهذا لا يكفي في قبول حديثه لا سيما وبين الإمام الذهبي وبينه مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي.

---

(١) هكذا هنا وسيأتي عند ابن أبي شيبة: قاص أهل مكة.

٤٨٧ - قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص١٨٤): أَخبَرَنَا أَبوبَكرٍ إسمَاعِيلُ بنُ مُحَمَّدٍ الفَقِيهُ بِالرَّيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الفَرَجِ الأزرَقُ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، أَخبَرَنِي هِشَامُ بنُ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائشَةَ قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا أَحدَثَ أَحَدُكُم في صَلاتِهِ فَليَأخُذ بِأَنفِهِ ثُمَّ لِيَنصَرِف».

تابعه عُمرُ بن علي المقدمي، ومحمدُ بن بشر العبدي وغيرهما عن هشامِ بن عروة، وهو صحيحٌ على شرطهما و لم يُخرجاه.

وَحَدَّثَنَاهُ إسمَاعِيلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الفَضلِ الشَّعرَانِيُّ، ثَنَا جَدِّي، ثَنَا نُعَيمُ بنُ حَمَّادٍ، ثَنَا الفَضلُ بنُ مُوسَى، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائشَةَ رَضِيَ الله عَنهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَحدَثَ أَحَدُكُم في صَلاتِهِ فَليَأخُذ بِأَنفِهِ وَلِيَنصَرِف وَلِيَتَوَضَّأ».

سمعتُ علي بن عمر الدارقطني الحافظَ يقول: سمعتُ أبا بكر الشافعي الصيرفي يقول: كل من أفتى من أئمةِ المسلمين مِن الحيل إنما أخذَهُ من هذا الحديث.

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه حكمتَ عليه بالصحة، ولكن الترمذي يقول في «العلل» (ج١ ص٣٠٦): هشامُ بن عروةَ عن أبيهِ عن النبي ﷺ أصحُّ مِن حَديثِ الفضلِ بنِ مُوسَى. اهـ

وقال أبوداود (ج٣ ص٤٦٣): بعد أنَ ذَكَرَه من حديثِ ابنِ جريج عن هشام قال: رواه حماد بن سلمة وأبوأسامة عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ: إذا دَخلَ والإمام يخطب، و لم يَذكر عائشة. اهـ

وقد ذكر البيهقي (ج٢ ص٢٥٤) مَن وَصَلَه ومَن أرسَلَه والَّذي يظهر لي أن

الإرسال أصحُّ لأن الذين أرسلوه أثباتٌ، وهم: الثوري وشعبة وزائدة وابن المبارك وشعيب بن إسحاق وعبدة[1] بن سليمان. اهـ من البيهقي.

يُضافُ إلى هؤلاء حمادُ بن سلمة وحمادُ بن أسامة أبوأسامة كما تقدم.

٤٨٨ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٩٩): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيُّ وَعبدالرَّحمَنِ بنُ إبرَاهِيمَ الدِّمَشقِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا الأَوزَاعِيُّ، أَنبَأَنَا عبدالرَّحمَنِ بنُ القَاسِمِ، أَخبَرَنَا القَاسِمُ ابنُ مُحَمَّدٍ، عَن عَائِشَةَ زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَت: إِذَا التَقَى الخِتَانَانِ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ، فَعَلتُهُ أَنَا وَرَسُولُ الله ﷺ، فَاغتَسَلنَا.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجالَ الصحيح، إلا عليَّ بن محمد الطنافسي وهو مقرون وهو ثقةٌ أيضًا.

ولكن قال الحافظ في «النكت الظراف» (ج١٢ ص٢٧٢): قلت: قال الترمذي في «العلل»: سألتُ محمدًا عنه؟ فقال: هذا خطأٌ إنما يرويه الأوزاعي عن عبدالرحمن بن القاسم مرسلاً. وقد قال أبوالزناد: سألتُ القاسم بن محمد: سمعتَ في هذا الحديث شيئًا؟ فقال: لا.

وقد تعقَّب ابنُ القطان هذا الكلام فقال: السندُ إلى الأوزاعي صحيحٌ وقد صرح بسماعه في رواية الوليد بن مزيد عنه فيُحمل قول أبي الزناد على معنى يليق به، ثم ذكر ابن القطان كلامًا متعسفًا لا يرتضيه محقق. اهـ

وذكر الحافظ في «التلخيص الحبير» (ج١ ص١١٢) نحوه.

وذكره الدارقطني في «السنن» (ج١ ص١١١ و١١٢) ثم قال: رفَعَهَ الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد، ورواه بشر بن بكر وأبوالمغيرة وعمرو بن أبي سلمة ومحمد بن كثير

---

(١) في البيهقي: عبيدة، والصواب ما أثبتناه.

ومحمد بن مصعب وغيرهم موقوفًا. اهـ

هذا والحديث صحيح عن عائشة من طريق أخرى رواه مسلم وغيره.

٤٨٩- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص١٤٣): حَدَّثَنا يَزِيدُ، قَالَ: أَخبَرَنَا هِشَامٌ، عَن بُدَيلٍ، عَن عبدالله بنِ عُبَيدِ بنِ عُمَيرٍ، عَن عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأكُلُ طَعَامًا فِي سِتَّةِ نَفَرٍ مِن أَصحَابِه، فَجَاءَ أَعرَابِيٌّ فَأَكَلَهُ بِلُقمَتَينِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ لَو كَانَ ذَكَرَ اسمَ اللهِ لَكَفَاكُم، فَإِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم طَعَامًا فَليَذكُر اسمَ اللهِ، فَإِن نَسِيَ أَن يَذكُرَ اسمَ اللهِ فِي أَوَّلِه فَليَقُل: بِسمِ اللهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع في موضعين:

الأول: هشامُ هو ابنُ أبي عبدالله الدستوائي يَروي الحديث عن بديل بن ميسرة عن عبدالله بن عبيد بن عمير كما في "سنن أبي داود" (ج١٠ ص٢٤٠)، وابن ماجه (ج٢ ص١٠٨٦).

والثاني: عبدالله بن عبيد بن عمير يرويه عن أم كلثوم عن عائشة كما في "سنن أبي داود" (ج١٠ ص٢٤٠).

وقال البوصيري في "مصباح الزجاجة" وكذا الحافظ في "تهذيب التهذيب": قال ابن حزم في "المحلى": لم يسمع عبدالله بن عبيد بن عمير من عائشة. اهـ

وأم كلثوم التي يرويه عنها كما في "سنن أبي داود" ذكرها الإمام الذهبي رحمه الله في "الميزان" في عداد النساء المجهولات وقال: تفرد عنها عبدالله بن عبيد بن عمير في التسمية على الأكل.

٤٩٠- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١٢٥٠): حَدَّثَنَا

هِشَامُ بنُ خَالِدٍ الأَزرَقُ أبومَروَانَ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ، حَدَّثَنَا زُهَيرُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن مَنصُورِ بنِ عبدالرَّحمَنِ، عَن أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنتِ شَيبَةَ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ: «الحَمدُ للهِ الَّذِي بِنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكرَهُ قَالَ: الحَمدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا هشامَ بن خالد الأزرق، وقد قال أبوحاتم: إنه صدوق كما في «تهذيب التهذيب». وقال البوصيري في «الزوائد»: هذا إسناد صحيح. اهـ

ولكن الحديث من رواية الوليد بن مسلم وهو شامي ورواية الشاميين عن زهير بن محمد ضعيفة، فعلى هذا فالحديث ضعيف بهذا السند.

٤٩١ - قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٦٣٤): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، وَمُحَمَّدُ بنُ يَحيَى قَالا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنبَأَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلابَةَ، عَن عبدالله بنِ يَزِيدَ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقسِمُ بَينَ نِسَائِهِ فَيَعدِلُ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللهمَّ هَذَا فِعلِي فِيمَا أَملِكُ، فَلا تَلُمنِي فِيمَا تَملِكُ وَلا أَملِكُ».

ورواه أبوداود رحمه الله.

هذا الحديث بهذا السند إذا نظرتَ إلى سنده وجدتَه صحيحًا على شرط مسلم ولكن الإمام النسائيَّ رحمه الله يقول بعد إخراجه: أرسله حمادُ بن زيد. اهـ

ويقول الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٢٩٤): ورواه حماد بن زيد وغير واحد من الحفاظ عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة.

٤٩٢ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٤٣): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ عَيَّاشٍ،

قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَنِ الأَسوَدِ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُجنِبُ، ثُمَّ يَنَامُ وَلا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يَقُومَ بَعدَ ذَلِكَ فَيَغتَسِلَ.

وقال رحمه الله (ج٦ ص١٧١): حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، عَن إِسمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِد، عَن أَبِي إِسحَاقَ، عَنِ الأَسوَدِ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلا يَمَسُّ مَاءً.

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه وجدتَ رجالَه رجالَ الصحيح ولكن الإمام الترمذي رحمه الله بعد أن ذَكَرَه من طريق أبي بكر بن عياش ومن طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق يقول: وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبةُ والثوريُّ وغير واحد ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق.

ويقول أبوداود: حدثنا الحسن بن علي الواسطي، قال: سمعت يزيدَ بن هارون يقول: هذا الحديث وَهَمٌ يعني حديث أبي إسحاق.

ويقول ابن ماجه بعد ذكره هذا الحديث: قال سفيان: فذكرت الحديث يومًا فقال لي إسماعيل: يا فتى يُشدُّ هذا الحديث بشيء.

يقصدُ هؤلاء المحدثون رحمهم الله أن المعروفَ عن النبي ﷺ من حديث عائشة وابن عمر أن النبي ﷺ من قولِهِ وفعلِهِ الوضوء لمن أراد أن ينام، وهذا على الاستحباب كما في «الفتح» والله أعلم.

٤٩٣- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٩ ص٤٩٥): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ، حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ سُلَيمَانَ الضُّبَعِيُّ، عَن كَهمَسِ بنِ الحَسَنِ، عَن عبدالله بنِ بُرَيدَةَ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيتَ إِن عَلِمتُ أَيُّ لَيلَةٍ لَيلَةُ القَدرِ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللهمَّ إِنَّكَ عُفُوٌّ، تُحِبُّ العَفوَ فَاعفُ عَنِّي».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

كذا قال الترمذي رحمه الله وظاهره أنه حسن بهذا الاسناد، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عبدالله بن بريدة وقال الدارقطني في كتاب النكاح من "السنن": لم يسمع من عائشة. وقد رواه النسائي في "عمل اليوم الليلة" ص (٥٠٠) من حديث سليمان بن بريدة عن عائشة وما أظن سليمان سمع من عائشة فإني لم أجد له في "تحفة الأشراف" إلا هذا ولم يصرح بالتحديث، ثم إنه قد اختلف فيه على سفيان كما في "عمل اليوم والليلة" للنسائي ويكفي الحديث أنه لا يعلم سماع سليمان من عائشة وقد جاء الحديث موقوفًا على عائشة وفيه عبدالله بن جبير وكان شريك مسروق على السلسلة عن مسروق والراوي لهذا الأثر عنه لم أجد له ترجمة.

٤٩٤- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص١٦٨): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَن حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِت، عَن عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ، عَن عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَبَّلَ بَعضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ وَلَم يَتَوَضَّأ. قُلتُ: مَا هِيَ إِلا أَنتِ، فَضَحِكَت.

هذا الحديث إذا نظرتَ إليه وجدتَ رجاله رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى يقولُ (ج١ ص٢٨٤): وإنما تركَ أصحابُنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد.

قال: سمعتُ أبا بكر العطار البصري يذكرُ عن علي بن المديني قال: ضعَّف يحيى بنُ سعيد القطان هذا الحديث جدًا. وقال: شبه لا شيء.

قال: وسمعتُ محمدَ بن إسماعيل يضعِّف هذا الحديث وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة. وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي ﷺ قبَّلها ولم يتوضأ. ولا يصح أيضًا ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعًا من عائشة.

وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. اهـ

وذكره أبوداود (ج١ ص٣٠٤) وذكر نحوَ هذا، وذكرَ عن الأعمش قال: حدثنا أصحابنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث فهذا يدل على أنه غير عروة بن الزبير.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: وعروة المزني شيخ لا يُدرَى من هو؟ ولم أره في شيء من كتب الرجال إلا هكذا يعللون به هذه الأحاديث ولا يعرفون من حاله بشيء. اهـ

٤٩٥- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٢٦٣): حَدَّثَنَا كَثِيرُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعفَرُ بنُ بُرقَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهرِيُّ، عَن عُروَةَ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كُنتُ أَنَا وَحَفصَةُ صَائِمَتَينِ، فَعُرِضَ لَنَا طَعَامٌ اشتَهَينَاهُ، فَأَكَلنَا منهُ فَجَاءَ النَّبيُّ ﷺ فَبَدَرَتني إِلَيه حَفصَةُ وَكَانَت بِنتَ أَبِيهَا، قَالَت: يَا رَسُولَ الله إِنَّا كُنَّا صَائِمَتَينِ اليَومَ فَعُرِضَ لَنَا طَعَامٌ اشتَهَينَاهُ فَأَكَلنَا مِنهُ، فَقَالَ: «اقضِيَا يَومًا آخَرَ».

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمتَ عليه بأنه حسن، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى بعد ذَكَرَ الحديث يقول (ج٣ ص٤٣٣): وروى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا.

وروى مالك بن أنس ومعمر وعبيدالله بن عمر وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه عن عروة، وهذا أصح لأنه رُوِيَ عن ابن جريجٍ قال: سألتُ الزهري فقلتُ: أحدثَكَ عروةٌ عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروةَ في هذا شيئًا، ولكن سمعتُ في خلافة سليمان بن عبدالملك من ناسٍ عن بعض مَن سأل عائشة عن هذا الحديث.

حدثنا بهذا عليٌّ بن عيسى بن يزيد البغدادي أخبرنا روح بن عبادة عن ابن جريج فذكر الحديث. اهـ

قال أبوعبدالرحمن: وقد نَقَلَ الحافظُ ابنُ رجب في «شرح علل الترمذي» (ج٢

ص٦٣٥) عن أئمة الحديث تضعيف جعفر بن برقان في الزهري نقل ذلك عن أحمد ويحيى وابن نمير ومسلم والعقيلي.

قلتُ: وكذا صالح بن أبي الأخضر مضعَّف في الزهري.

٤٩٦ - قال الإمام أبوحاتم بن حبان رحمه الله كما في «الموارد» ص(٥٨٦): أَخبَرَنَا الحَسنُ بنُ سُفيَانَ، حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ سَيَّار[1] حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ عَديٍّ، حَدَّثَنَا عَثَّامُ بنُ عَليٍّ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيه، عَن عَائشَةَ قَالَت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا تَضَوَّرَ مِنَ اللَّيلِ قَالَ: «لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ وَمَا بَينَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ».

وأخرجه الحاكم (ج١ ص٥٤٠).

ظاهرُ سند هذا الحديث أنه صحيحٌ، ولكن ابن أبي حاتم قال في «العلل» (ج١ ص٧٤) و (ج٢ ص١٦٥) سألتُ أبي وأبا زرعة وذكر الحديث فقالا: هذا خطأٌ إنما هو هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول نفسه هكذا رواه جرير.

وقال أبوزرعة: حدثنا يوسفُ بن عدي بهذا الحديث وهو منكر.

٤٩٧ - قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣١): حَدَّثَنَا هُشَيمٌ، أَخبَرَنَا مُغيرَةُ، عَنِ الشَّعبِيِّ، عَن عَائشَةَ، قَالَت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا استَرَاثَ الخَبَرَ تَمَثَّلَ فِيهِ بِبَيتِ طَرَفَةَ: «وَيَأتِيكَ بِالأَخبَارِ مَن لَم تُزَوِّدِ».

ثم أعاده الإمام أحمد رحمه الله ص (١٤٦).

الحديثُ رجاله رجالُ الصحيح، ولكن في «جامع التحصيل» في ترجمة الشعبي:

---

(١) في «الموارد»: بشار، والصواب ما أثبتناه. وترجمة أحمد بن سيار في «تهذيب التهذيب» و«الجرح والتعديل» قال النسائي: ثقة. وقال في موضع آخر: لا بأس به.

وأرسلَ عن عمرَ وطلحةَ بن عبيدالله وابن مسعود وعائشة -وفيه-: قال ابن المديني: ما روى الشعبي عن عائشة مرسل.

٤٩٨- قال الإمام أبوعبدالله الحاكم رحمه الله (ج١ ص٣٥٨): حَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سِنَانِ القَزَّازِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ يُونُسَ بنِ القَاسِمِ اليَمَامِيُّ، حَدَّثَنَا عِكرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُوسَلَمَةَ بنِ عَبدِالرَّحمَنِ قَالَ: سَأَلتُ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤمِنِينَ: كَيفَ كَانَت صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى المَيِّتِ؟ قَالَتَ: كَانَ يَقُولُ: «اللهمَّ اغفِر لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنثَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، اللهمَّ مَن أَحيَيتَهُ مِنَّا فَأَحيِهِ عَلَى الإِسلَامِ، وَمَن تَوَفَّيتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإِيمَانِ».

ذكره الحاكم شاهدًا لحديث قَبلَهُ وقال: إنه صحيحٌ على شرط مسلم. كذا قال: وفيه محمد بن سنان القزاز، وقد كذَّبه أبوداود وليس من رجال مسلم بل ليس من رجال أصحاب الأمهات الست، لكنه متابعٌ.

قال الإمام النسائي رحمه الله في «عمل اليوم والليلة» ص (٥٨٣): أخبرنا العباس بن عبدالعظيم العنبري، عن عمر بن يونس، قال: حدثنا عكرمة بن عمار به.

ولكن أعلَّه الترمذي رحمه الله (ج٤ ص١٠٦) بأنه قد رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبوإبراهيم الأشهلي، عن أبيه، ثم رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ثم قال الترمذي رحمه الله: وروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ.

وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ، وعكرمة ربما يهم في حديث يحيى. اهـ

٤٩٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٦٨٦): حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ عَمرِو بنِ السَّرحِ المِصرِيُّ أبوطَاهِرٍ، حَدَّثَنَا ابنُ وَهبٍ، أَنبَأَنَا يُونُسُ،

عَن ابنِ شِهَاب، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لا نَذرَ في مَعصيَةٍ، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمينٍ».

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول (ج٥ ص١٢١) بعد ذَكَرَهُ: وهذا حديثٌ لا يصحُّ، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، وسمعتُ محمدًا يقول: رُوِيَ عن غير واحد منهم موسى بنُ عقبة وابنُ أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة عن النبي ﷺ. قال محمد: والحديث هو هذا.

حَدَّثَنَا أَبوإسمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بنُ إسمَاعِيلَ بنِ يُوسُفَ التِّرمِذِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بنُ سُلَيمَانَ ابنِ بِلالٍ، حَدَّثَنِي أَبوبَكرِ بنُ أَبِي أُوَيسٍ، عَن سُلَيمَانَ بنِ بِلالٍ، عَن مُوسَى بنِ عُقبَةَ وَعَبدُالله بنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سُلَيمَانَ بنِ أَرقَمَ، عَن يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ، عَن عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا نَذرَ في مَعصِيَةِ الله، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

هذا حديثٌ غريب وهو أصحُّ من حديثِ أبي صفوانَ عن يونس. اهـ

٥٠٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٨): حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن مَعمَرٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ أَحَبُّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ الحُلوَ البَارِدَ.

وأعاده ص(٤٠) بهذا السند والمتن.

أنت إذا نظرتَ إلى سند الحديث وجدتَهم رجالَ الصحيح، بل ثقات أثباتًا، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول بعد أن ذكر الحديث (ج٦ ص١٩) من حديثِ ابن أبي عُمر عن سفيانَ به: هكذا رواه غير واحدٍ عن ابنِ عُيينةَ مثل هذا عن معمرٍ عن الزهري عن عُروَةَ عَن عَائِشَةَ.

والصحيحُ ما روى الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً: حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا

عَبدُالله بنُ المُبَارَك، حَدَّثَنَا معمَرٌ وَيُونُسُ، عَن الزُّهرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ أَيُّ الشَّرَابِ أَطيَبُ؟ قَالَ: «الحُلوُ البَارِدُ».

وَهَكَذَا رَوَى عَبدُالرَّزَّاق، عَن مَعمَرٍ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن النَّبِيِّ ﷺ مُرسَلاً وَهَذَا أَصَحُّ مِن حَدِيثِ ابنِ عُيَينَةَ. اهـ

وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (ج٢ ص٣٦) عن أبي زرعة نحو ذلك.

٥٠١- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٩ ص٣٨٣): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّار، حَدَّثَنَا عبدالوَهَّاب الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَن أَبِي العَالِيَةِ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ في سُجُودِ القُرآنِ بِاللَّيلِ: «سَجَدَ وَجهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَولِه وَقُوَّتِه».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

أخرجه النسائي (ج٢ ص٢٢٢).

الحديث إذا نظرتَ في رجاله قُلتَ: على شرط الشيخين، ولكنه منقطعٌ، خالد الحذاء لم يسمع من أبي العالية، أفادني بهذا الأخ /محمد بن عمرو المصري فرجعتُ إلى «تهذيب التهذيب» فوجدتُه كما يقول حفظه الله.

٥٠٢- قال أبوداود رحمه الله (ج٤ ص٣٦٤): حَدَّثَنَا عُثمَانُ بنُ أَبِي شَيبَةَ، أَخبَرَنَا حَفصُ بنُ غِيَاث، عَن الأَعمَشِ، عَن حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابت، عَن عَطَاء، عَن عَائِشَةَ قَالَت: سُرِقَتْ مِلحَفَةٌ لَهَا، فَجَعَلَت تَدعُو عَلَى مَن سَرَقَهَا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لا تُسَبِّخِي عَنهُ».

عطاءٌ هو ابن أبي رباح.

هذا حديث إذا نظرتَ إليه قلتَ: صحيحٌ على شرط الشيخين، لكن سفيانَ الثوري قد رواه عن حبيب عن عطاء مرسلاً كما في «تحفة الأشراف».

والإمام العقيلي رحمه الله قد ذَكَرَه في ترجمة حبيب بن أبي ثابت، وقال: وله عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه. وقال: إن يحيى بن سعيد يقول: حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ليست بمحفوظة، وذكر هذا الحافظ في "تَهذيب التهذيب" مقرًا له. وكذا الحافظ ابن رجب ذكر هذا في "شرح علل الحديث للترمذي". (ج٢ ص٦٥٤).

٥٠٣- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٢ ص٢٢٨): حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مَهدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسهِرٍ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيه، عَن عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ المُؤَذِّنَ يَتَشَهَّدُ، قَالَ: «وَأَنَا وَأَنَا».

إذا نظرتَ في هذا السند حكمتَ عليه بالصحة، وذلك لأن رجاله ثقات، ولكن هذا الحديث مما أنكره الإمام أحمد وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل. اهـ من "شرح علل الترمذي" للحافظ ابن رجب (ج٢ ص ٥٨٣).

٥٠٤- قال أبوداود رحمه الله (ج١٠ ص ٢٠١): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ مَنصُورٍ وَعبدالله بنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيلِيُّ وَقُتَيبَةُ بنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: أَخبَرَنَا عبدالعَزِيزِ بنُ مُحَمَّدٍ، عَن هِشَامٍ، عَن أَبِيه، عَن عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُستَعذَبُ لَهُ المَاءُ مِن بُيُوتِ السُّقيَا.

قَالَ قُتَيبَةُ: هِيَ عَينٌ بَينَهَا وَبَينَ المَدِينَةِ يَومَانِ.

هذا الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ حكمتَ عليه بالحسن، ولكن الحافظ ابن رجب يقول في "شرح علل الحديث للترمذي" (ج٢ ص٥٨٦): قال الأثرم: قال أبوعبدالله: الدراورديُّ -يعني عبدالعزيز بن محمد- إذا حدَّثَ من حِفظه فَلَيسَ بِشيءٍ أو نحو هذا فقيل له في تصنيفه، قال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدثُ بأحاديث ليس لها أصل في كتابه. ثم ذكر أنَّهم يقولون: إن هذا الحديث ليس له أصل في كتابه. اهـ

٥٠٥- قال الإمام محمد بن حبان البستي كما في "موارد الظمآن" ص(٢٨٨): أَخبَرَنَا الحَسَنُ بنُ سُفيَانَ، حَدَّثَنَا حُمَيدُ بنُ مَسعَدَةَ حَدَّثَنا حَسَّانُ ابنُ إبرَاهِيمَ عن إبرَاهِيمَ الصَّائِغ، قَالَ: سَأَلتُ عَطَاءً عَن اللَّغوِ في اليَمِينِ فَقَالَ: قَالَت عَائِشَةُ: إنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «هُوَ كَلامُ الرَّجُلِ: كَلاَّ وَالله، وَبَلَى وَالله».

هذا السند إذا نظرت إلى رجاله وجدتَهم ثقات، ولكن أبا داود رحمه الله (ج٩ ص١٥٩) يقول: رَوَى هذا الحديث داودُ بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفًا على عائشة وكذلك رواه الزهري وعبدالملك بن أبي سليمان ومالك بن مغول كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفًا.

ويقول الحافظ ابن القيم رحمه الله في كتابه "تهذيب السنن": الصواب في هذا أنه قولُ عائشة، كذلك رواه الناس وهو في "صحيح البخاري" عن عائشةَ قولها.

ورواه ابن حبان في "صحيحه" عن عائشة مرفوعًا. اهـ

٥٠٦- روى الإمام أبوبكر عبدُالرزاق بن همام الصنعاني في "المصنف" (ج٤ ص٤٢٧): عن الثَّورِيِّ، عَن قَيسِ بنِ مُسلِمٍ، عَن الحَسَنِ بنِ مُحَمَّد بنِ عَلِيٍّ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: أُهدِيَ لِرَسُولِ الله ﷺ وَشِيقَةُ[1] ظَبيٍ، وَهُوَ مُحرِمٌ، فَلَم يَأكُلهُ.

إذا نظرتَ في هذا السند حكمتَ عليه بأنه صحيحٌ على شرط الشيخين، ولكن الإمام أحمد يُسأل عنه فجعل ينكره إنكارًا شديدًا وقال: هذا سماعُ مكة. كما في "شرح علل الحديث للترمذي" (ج٢ ص٦٠٧) يريد الإمام أحمد رحمه الله أن ما حدث به

(١) في "النهاية": الوشيقة أن يؤخذ اللحم فيغلى قليلاً، ولا ينضج ويحمل في الأسفار، وقيل هي: القديد.

عبدالرزاق بمكة عن الثوري فإنه يغلط فيه، وما حدث به باليمن يصيبُ فيه.

٥٠٧- قال الإمام أبوجعفر بن جرير رحمه الله (ج٣٠ ص٥٠): حَدَّثَنا سَعِيدُ بنُ يَحيَى الأُمَوي، قَالَ: حَدَّثَنا أبي، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ ممَّا عَرَضَهُ عَلَيه عُروَةُ، عَن عَائشةَ قَالَت: أُنزلَت ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ في ابنِ أُمِّ مَكتُومٍ، أتى إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَجَعَلَ يَقُولُ: أَرشِدني. قَالَت: وَعِندَ رسول الله ﷺ من عُظَمَاءِ قريش، فَجَعَلَ النَّبيُّ ﷺ يُعرِضُ عَنهُ وَيُقبِلُ عَلَى الآخَرِ، وَيَقُولُ: «أَتَرَى بِمَا أَقُولُهُ بَأسًا»؟ فَيَقُولُ: لا. ففي هذا أُنزِلَت ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾.

هذا الحديث رواه الترمذي (ج٩ ص٢٥٠) وقال: حديثٌ حسن غريب.

وروى بعضهم هذا الحديث عن هشامِ بن عروة عن أبيه قال: أُنزِلَ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ في ابنِ أمِّ مكتوم. ولم يذكر فيه عن عائشة. اهـ.

رواه الحاكم (ج٢ ص٤١٥) وقال: صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يخرجاه، فقد أرسله جماعة عن هشامِ بن عروة. اهـ

قال الحافظ الذهبي في «التلخيص»: وهو الصوابُ.

٥٠٨- قال الإمام أبوداود رقم (١٩٤٢): حَدَّثَنا هَارُونُ بنُ عَبدالله، حَدَّثَنا ابنُ أَبِي فُدَيك، عَن الضَّحَّاك يَعنِي ابنَ عُثمَانَ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبيه، عَن عَائشَةَ أَنَّهَا قَالَت: أَرسَلَ النَّبيُّ ﷺ بِأُمِّ سَلَمَةَ لَيلَةَ النَّحرِ فَرَمَت الجَمرَةَ قَبلَ الفَجرِ، ثُمَّ مَضَت فَأَفَاضَت، وَكَانَ ذَلكَ اليَومُ اليَومَ الَّذي يَكُونُ رَسُولُ الله ﷺ تَعني عِندَهَا.

أخرجه الحاكم (ج١ ص٤٦٩) والبيهقي (ج٥ ص٣٣).

أنت إذا نظرت إلى هذا الحديث وجدتَ رجاله رجال مسلم، على كلام في الضحاك، ولكن قد خولف فيه الضحاك بن عثمان سندًا ومتنًا حيث قال الحافظ في

"التلخيص" (ج٢ ص٤٩٢): رواه الشافعي: أخبرنا داود بن عبدالرحمن والدراوردي عن هشام عن أبيه مرسلاً، قال: وأخبرني من أثق به، عن هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة مثله، ورواه البيهقي من طريق أبي معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب عن أم سلمة أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح بمكة يوم النحر.

قال البيهقي: هكذا رواه جماعة عن أبي معاوية وهو في آخر حديث الشافعي المرسل، وقد أنكره أحمد بن حنبل، لأن النبي ﷺ صلى الصبح يومئذٍ بالمزدلفة فكيف يأمرها أن توافي معه صلاة الصبح بمكة؟. اهـ

وأيضًا: قال ابن التركماني في "الجوهر النقي" (ج٥ ص١٣٢) وحديث أم سلمة الذي في الباب المذكور مضطرب سندًا كما بينه البيهقي، ومضطرب أيضًا متنًا كما سنبينه إن شاء الله. وقد ذكر الطحاوي وابن بطال في "شرح البخاري" أن أحمد بن حنبل ضعفه، وقال: لم يسنده غير أبي معاوية وهو خطأ، وقال عروة مرسلاً: إنه عليه السلام أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة.

قال أحمد: وهذا أيضًا عجب، وما يصنع النبي ﷺ يوم النحر بمكة؟ ينكر ذلك، قال: فجئت إلى يحيى بن سعيد فسألته فقال: عن هشام، عن أبيه، أن النبي ﷺ أمرها أن توافي. وليس (توافيه)، وبين هذين فرق، وقال يحيى: سُئِلَ عبدالرحمن بن مهدي، فسألته فقال: هكذا سفيان، عن هشام، عن أبيه: (توافي). قال أحمد: رحم الله يحيى ما كان أضبطه وأشد بعقده. وقال البيهقي في "الخلافيات": (توافي)، وهو الصحيح، فإنه عليه السلام لم يكن معها بمكة وقت صلاة الصبح يوم النحر.

وقال الطحاوي: هذا حديث دار على أبي معاوية، وقد اضطرب فيه، فرواه مرة هكذا -يعني كما ذكره البيهقي- ورواه مرة أنه عليه السلام أمرها يوم النحر أن توافي معه صلاة الصبح بمكة. فهذا خلاف الأول، لأن فيه أنه أمرها يوم النحر فذلك على صلاة الصبح في اليوم الذي بعد يوم النحر، وهذا أشبه لأنه عليه السلام يكون في ذلك الوقت حلالاً. اهـ.

٥٠٩- قال ابن حبان رحمه الله تعالى كما في «الإحسان» (ج٧ ص٤٣٧): أخبَرَنا الحَسَنُ بنُ سُفيانَ، قال: حَدَّثَنا مَحمُودُ بنُ غَيلانَ، قال: حَدَّثَنا أَبُوأحمَدَ الزُّبَيريُّ، قال: حَدَّثَنا سفيانُ، عن يَحيَى بنِ سَعيد، عَن عَمرَةَ، عَن عَائشةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «كَسرُ عَظمِ المَيِّتِ كَكَسرِهِ حَيًّا».

وأخرجه البيهقي في «السنن» (ج٤ ص٥٨).

أنت إذا نظرت إلى سند هذا الحديث حكمت عليه بالصحة. ولكن أبا أحمد الزبيري قد خالفه عبدالرزاق الصنعاني وعبيدالله بن موسى فروياه عن سفيان، عن حارثة ابن محمد، عن عمرة عن عائشة به مرفوعًا. ورواية عبيدالله عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج١٣ ص١١٩-١٢٠) وعند الطحاوي في «مشكل الآثار» (ج٣ ص٣٠٩).

قال الطحاوي رحمه الله: حدثنا أبوأمية، حدثنا عبيدالله بن موسى العبسي. قال: أخبرنا سفيان، عن حارثة بن محمد، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعًا. وعبدالرزاق في «مصنفه» (ج٣ ص٤٤٤) رواه عن الثوري عن حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعًا.

وأنت إذا نظرت إلى هؤلاء الرواة عن سفيان وهم عبيدالله بن موسى، وعبدالرزاق وأبوأحمد الزبيري، وجدت رتبتهم تكاد أن تكون واحدة بالنسبة لروايتهم عن سفيان حيث قال أبوبكر بن أبي خيثمة: سمعتُ يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ فقال: هم خمسة يحيى القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبونعيم، وأما الفريابي وعبيدالله، وأبوأحمد الزبيري، وعبدالرزاق وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقاتٌ كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة. اهـ

ولكن كما ترى فمحمد بن عبدالله أبوأحمد الزبيري رواه عن سفيان عن يحيى بن سعيد ولم يتابعه أحد فتكون روايته شاذة حيث أنه تفرد بها.

والراجح رواية عبدالرزاق وعبيدالله بن موسى حيث روياه عن سفيان، عن حارثة ابن محمد، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعًا.

وحارثة بن محمد قال البخاري: منكر الحديث لم يعتد به أحد.

تنبيه: هناك طرق أخرى لهذا الحديث استوعبها أحد طلابنا في جزء خاص بجمع طرق هذا الحديث والحمد لله.

٥١٠- قال الإمام أبوداود رحمه الله (ج٣ ص١٩٠): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنبَلٍ وَمُسَدَّدٌ، وَهَذَا لَفظُهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشرٌ يَعنِي ابنَ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا بُردٌ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ -قَالَ أَحْمَدُ: يُصَلِّي- وَالبَابُ عَلَيه مُغلَقٌ فَجِئتُ فَاستَفتَحتُ -قَالَ أَحْمَدُ: فَمَشَى- فَفَتَحَ لِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلاَّهُ، وَذَكَرَ أَنَّ البَابَ كَانَ فِي القِبلَةِ.

وأخرجه الترمذي (ج٣ ص٢١٧) فقال: حدثنا أبوسلمة يحيى بن خلف، أخبرنا بشر بن المفضل به وقال: هذا حديث حسن غريب. وأخرجه النسائي (ج٣ ص١١). وأحمد (ج٦ ص٣١).

الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، إلا برد بن سنان، وقد وثَّقه ابن معين وغيره كما في «تهذيب التهذيب».

ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله (ج١ ص١٦٤) سأل أباه عنه: ما حال هذا الحديث؟ فقال: لم يروِ هذا الحديث أحد عن النبي ﷺ غير برد، وهو حديث منكر ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث، وكان برد يرى القدر.

٥١١- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٢٣٥): حَدَّثَنَا أَبُوالعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، ثَنَا العَبَّاسُ بنُ مُحَمَّد الدُّورِيُّ، ثَنَا طَلقُ بنُ غَنَّامٍ، ثَنَا عَبدُالسَّلام بنُ حَربٍ الْمُلائِيُّ، عَن بُدَيلِ بنِ مَيسَرَةَ، عَن أَبِي الجَوزَاءِ، عَن عَائِشَةَ قَالَت: كَانَ

رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا استَفتَحَ الصَّلاةَ قَالَ: «سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمدِكَ، وَتَبَارَكَ اسمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلا إِلَهَ غَيرُكَ».

هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.

كذا قال الحاكم وفي "التلخيص الحبير" (ج١ ص٣٩١): وقال ابن عبدالبر: هو مرسل لم يسمع أبوالجوزاء من عائشة. اهـ وكذا قال البخاري كما في "تهذيب التهذيب" أن أبا الجوزاء أوس بن عبدالله لم يسمع من عائشة. اهـ

وقال أبوداود: (ج١ ص٤٩١): وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبدالسلام بن حرب لم يروه إلا طلق بن غنام وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئًا من هذا.

٥١٢- قال الإمام ابن ماجه رحمه الله (ج١ ص٢١٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى، حَدَّثَنَا أبوالوَلِيدِ وَأبوالنُّعمَانِ، قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَن صَفِيَّةَ بنتِ الحَارِثِ، عَن عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا يَقبَلُ اللهُ صَلاةَ حَائِضٍ إلاَّ بِخِمَارٍ».

هذا حديثٌ ظاهره الصحة، ولكن ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله في "ملحق علل الترمذي" (ص٥٠٨) أن مسلمًا ذكر في كتاب "التمييز" أن حماد بن سلمة عندهم يخطئ في حديث قتادة كثيرًا. اهـ

وأبوداود رحمه الله بعد ذكر الحديث من طريق حماد عن قتادة (ج١ ص٤٢١ بتحقيق الدعاس وصاحبه) قال: رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ. اهـ

ثم قال أبوداود رحمه الله: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد أن عائشة نزلتْ على صفية أم طلحة الطلحات وذكرت الحديث. قال أبوداود: وكذا رواه هشام، عن ابن سيرين. يعني أنه منقطع لأن محمد بن سيرين لم

يسمع من عائشة. قاله أبوحاتم كما في «المراسيل» لولده عبدالرحمن. اهـ

وأما الترمذي رحمه الله (ج١ ص٢١٥ بتحقيق أحمد شاكر) فحسنه، وكذا الحاكم (ج١ ص٢٥١) قال: صحيح على شرط مسلم، ولكنه أتبعه بالحديث المتقدم الذي هو عن سعيد -يعني ابن أبي عروبة، كما قاله أبوداود- عن قتادة، عن الحسن فذكر الحديث مرسلاً. اهـ

وقد مر بك أن في رواية حماد بن سلمة عن قتادة خطأ كثيرًا، وأما سعيد بن أبي عروبة فهو ثالث ثلاثة الذين هم أثبت الناس في قتادة. ولا نطيل عليك البحث فلكل فن أهله.

وإليك ما قاله الدارقطني في «العلل» كما في «نصب الراية» (ج١ ص٢٩٦) قال رحمه الله بعد ذكره الحديث: يرويه قتادة، عن محمد بن سيرين، عن صفية بنت الحارث عن عائشة. واختلف فيه على قتادة، فرواه حماد بن سلمة، عن قتادة هكذا مسندًا مرفوعًا عن النبي ﷺ.

وخالفه شعبة وسعيد بن بشير[1] فروياه عن قتادة موقوفًا. ورواه أيوب السختياني وهشام بن حسان، عن ابن سيرين مرسلاً، عن عائشة أنّها نزلت على صفية بنت الحارث حدثتهما بذلك ورفعا الحديث. وقول أيوب وهشام أشبه بالصواب، قال الزيلعي رحمه الله: انتهى كلام الدارقطني. وقال الحافظ في «التخليص الحبير» (ج١ ص ٥٠٥): وأعله الدارقطني بالوقف وقال: إن وقفه أشبه، وأعله الحاكم بالإرسال. اهـ

هذا وأما ما جاء في «المحلى» (ج١ ص١٠٣) من طريق عفان بن مسلم، ثنا حماد بن زيد، ثنا قتادة به، فلا أراه إلا غلطًا مطبعيًا، أو وهمًا من بعض الرواة، أكبر برهان على هذا أن ابن حزم رحمه الله رواه من طريق أبي سعيد بن الأعرابي، والشيخ الألباني حفظه الله قد رواه في «الإرواء» (ج١ ص٢١٤) وذكر من الرواة ابن الأعرابي وفيه عن حماد بن

(١) في الأصل بسر، بعد الباء سين مهملة. ثم بعدها راء مهملة أيضًا. ولعل الصواب ما أثبتناه.

سلمة.

٥١٣- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص١٥٠): حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاق، أَخبَرَنَا مَعمَرٌ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عُروَةَ، عَن عَائشَةَ قَالَت: اجتَمَعنَ أَزوَاجُ النَّبيِّ ﷺ فَأَرسَلنَ فَاطمَةَ إِلَى النَّبيِّ ﷺ فقُلنَ لَهَا: قُولي لَهُ إِنَّ نسَاءَكَ يَنشُدنَكَ العَدلَ فِي ابنَة أَبي قُحَافَةَ. قَالَت: فَدَخَلَت عَلَى النَّبيِّ ﷺ وَهُوَ مَعَ عَائشَةَ فِي مرطهَا فَقَالَت لَهُ: إِنَّ نسَاءَكَ أَرسَلنَني إِلَيكَ وَهُنَّ يَنشُدنَكَ العَدلَ فِي ابنَة أَبي قُحَافَةَ. فقَالَ لَهَا النَّبيُّ ﷺ: «أَتُحبِّيني؟»[1] قَالَت: نَعَم، قَالَ: «فَأَحبِّيهَا»، فَرَجَعَت إِلَيهِنَّ فَأَخبَرَتهُنَّ مَا قَالَ لَهَا، فَقُلنَ: إِنَّك لَم تَصنَعي شَيئًا فَارجعي إِلَيه. فَقَالَت: وَالله لا أَرجعُ إِلَيه فيهَا أَبَدًا -قَالَ الزُّهرِيُّ: وَكَانَت ابنَةَ رَسُول الله ﷺ حَقًّا-.

فَأَرسَلنَ زَينَبَ بنتَ جَحشٍ، قَالَت عَائشَةُ: هيَ الَّتي كَانَت تُسَاميني مِن أَزوَاجِ النَّبيِّ ﷺ. قَالَت: إِنَّ أَزوَاجَكَ أَرسَلنَني إِلَيكَ وَهُنَّ يَنشُدنَكَ العَدلَ فِي ابنَة أَبي قُحَافَةَ، قَالَت: ثُمَّ أَقبَلَت عَلَيَّ تَشتُمُني فَجَعَلتُ أُرَاقبُ النَّبيَّ ﷺ وَأَنظُرُ إِلَى طَرفه هَل يَأذَنُ لي فِي أَن أَنتَصرَ منهَا، فَلَم يَتَكَلَّم، قَالَت: فَشَتَمَتني حَتَّى ظَنَنتُ أَنَّهُ لا يَكرَهُ أَن أَنتَصرَ منهَا فَاستَقبَلتُهَا فَلَم أَلبَث أَن أَفحَمتُهَا، قَالَت: فَقَالَ لَهَا النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّهَا ابنَةُ أَبي بَكرٍ»، قَالَت عَائشَةُ: وَلَم أَرَ امرَأَةً خَيرًا منهَا، وَأَكثَرَ صَدَقَةً، وَأَوصَلَ للرَّحمِ، وَأَبذَلَ لنَفسهَا فِي كُلِّ شَيءٍ يُتَقَرَّبُ به إِلَى الله عَزَّ وَجَلَّ من زَينَبَ مَا عَدَا سَورَةً من غَربِ حَدٍّ كَانَ فيهَا تُوشكُ منهَا الفيئَةَ.

---

(١) في النسائي في رواية قبل هذه: «ألست تحبين ما أحب».

الحديث ظاهره الصحة، ولكن النسائي رحمه الله يقول في «الكبرى» في عشرة النساء (ج٣ ص٢٨٣): هذا خطأ والصواب الذي قبله.

ويعني بالذي قبله ما ذكره (ص٢٨١) فقال: أخبرني عبيدالله بن سعد بن إبراهيم، قال: ثنا عمي، قال: نا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: أخبرني محمد بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أن عائشة قالت: فذكرت الحديث نحوه.

ثم قال النسائي رحمه الله: أخبرني عمران بن بكار الحمصي، قال: ثنا أبواليمان، قال: أنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني محمد بن عبدالرحمن بن الحارث، أن عائشة قالت: فذكر نحوه ثم قال: خالفهما معمر فرواه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. اهـ المراد منه.

وهذه الطريق التي حكم لها النسائي رحمه الله بالصحة هي التي أخرجها مسلم (ج١٥ ص٢٠٥).

٥١٤- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٥٣): أَخبَرَنَا أَبوبَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ ابنِ بَالَوَيه، ثَنَا القَعنَبِيُّ[1]، ثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ. وَأَنبَأَ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ الشَّيبَانِيُّ، ثَنَا يَحيَى[2] بنُ مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى، ثَنَا مُسَدَّدٌ، ثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، عَن خَالد الحَذَّاءَ، عَن أَبي قِلابَةَ، عَن عَائشَةَ رَضيَ الله عَنهَا قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مِن أَكمَلِ المُؤمِنِينَ إِيمَانًا أَحسَنُهُم خُلُقًا، وَأَلطَفُهُم بِأَهلِه».

رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذا اللفظ.

---

(١) في السند سقط فابن بالويه لم يسمع من القعنبي عبدالله بن مسلمة.

(٢) في الأصل: يحيى بن يحيى، والصواب ما أثبتناه.

ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول (ج٥ ص١١) من كتاب الإيمان من «الجامع»: هذا حديث صحيح -يعني بشواهده- ولا نعرف لأبي قلابة سماعًا من عائشة.

وقد روى أبوقلابة عن عبدالله بن يزيد رضيع عائشة، عن عائشة غير هذا الحديث وأبوقلابة عبدالله بن زيد الجرمي. اهـ المراد منه.

والإمام الذهبي رحمه الله في «التلخيص» يتعقب الحاكم فقال: قلت: فيه انقطاع.

٥١٥- قال ابن خزيمة رحمه الله (ج٢ ص٢٣٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِالله ابنِ المُبَارَكِ المَخرَمِيُّ، ثَنَا أَبُودَاودَ الحَفَرِيُّ، (ح) وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى، ثَنَا أَبُودَاودَ عُمَرُ بنُ سَعد، عَن حَفصِ بنِ غِيَاثٍ، عَن عَبدِالله بنِ شَقِيقٍ، عَن عَائشَةَ قَالَت: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا.

الحديث ظاهره الصحة، ولكن الإمام النسائي قال في «المجتبى» (ج٣ ص٢٢٤): لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث غير أبي داود وهو ثِقَة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ والله تعالى أعلم. اهـ

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» ص (١٨٤): باب ذكر كيفية جلوس المصلي قاعدًا في حال قراءته: قال أبوعبدالله: لم يأتِ في شيء من الأخبار التي رويناها عن النبي ﷺ أنه صلى جالسًا صفة جلوسه كيف كانت إلا في حديث رُوِيَ عن حفص بن غياث أخطأ فيه حفص، رواه عنه أبوداود الحفري، عن حميد، عن عبدالله ابن شقيق، عن عائشة: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ مُتَرَبِّعًا.

قال: وحديث الصلاة جالسًا رواه عن حميد، عن عبدالله بن شقيق غير واحدٍ كما رواه الناس عن عبدالله بن شقيق رحمه الله ولا ذكر للتربع فيه.

حدثنا محمد بن المثنى، ثنا ابن أبي عدي، عن حميد، عن عبدالله بن شقيق رحمه الله سألتُ أمَّ المؤمنين عن صلاة رسول الله من الليل فقالت: كان يصلي ليلاً طويلاً قائمًا، وليلاً طويلاً قاعدًا، فإذا قرأ قائمًا ركع قائمًا، وإذا قرأ قاعدًا ركع قاعدًا.

ورواه حماد، عن بديل بن ميسرة، وحميد عن ابن شقيق فذكر، سواء. قال: فيشبه أن يكون الحديث كان عند حفص عن حميد على ما هو عند الناس، وكان عنده عن ليث عن مجاهد، وعن حجاج عن حماد عن سعيد بن جبير في التربع في الصلاة فذاكر أبا داود الحفري من حفظه فتوهم أن ذكر التربع في حديث حميد، فاختصر الحديث، وألحق فيه التربع توهمًا وغلطًا إن كان حَفِظَ ذلك عنه أبوداود، وذلك أنه ليس بمعروف من حديث حفص لا نعلم أحدًا رواه عنه غير أبي داود رحمه الله، ولو كان من صحيح حديث حفص لرواه الناس عنه، وعرفوه إذ هو حديث لم يروه غيره.

والذي يُعرَف من حديث حفص في التربع عن حجاج عن حماد عن مجاهد قال: علمنا سعيد بن جبير صلاة القاعد. فقال: يجعل قيامه تربُّعًا.

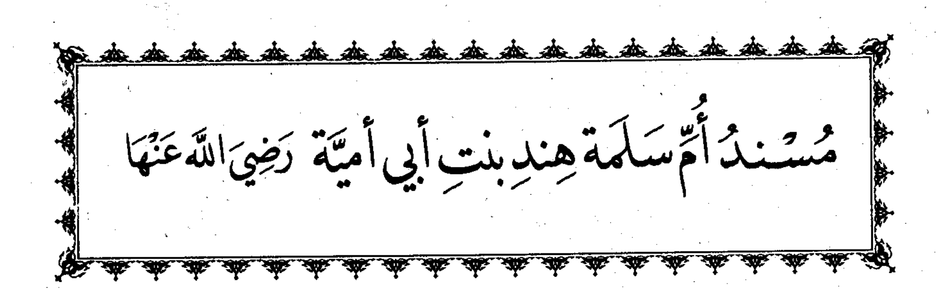
وحفص عن ليث عن مجاهد رحمه الله قال: صلاة القاعد غير المتربع على النصف من صلاة القائم. قال: وكان حفص رجلاً إذا حدث من حفظه ربما غلط، هو معروف بذلك عند أصحاب الحديث.

قال: وحديث آخر أيضًا رواه شريك عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة رضي الله عنها رفعته قال ﷺ: «صلاةُ القاعدِ على النِّصفِ من صلاة القائمِ غيرَ المتربعِ». غلط فيه شريك، وهذا الكلام رواه الناس عن ليث، عن مجاهد من قوله.

قال محمد بن يحيى: الحمل فيه على شريك، قال: فَفِعْلُ شريك في هذا الحديث كفعل حفص في حديث حميد، وشريك معروف عند أصحاب الحديث بسوء الحفظ، وكثرة الغلط.

قال: فلم يثبت في كيفية جلوس المصلي قاعدًا عن النبي ﷺ خبرٌ، ولو كان في كيفية الجلوس سنة لا ينبغي أن تجاوز لبَيَّنَ ذلك النبيُّ ﷺ، ولو بيَّنه لرواه أصحابُه عنه وبيَّنوه، فإذ كان ذلك كذلك فللمصلي جالسًا أن يجلس كيف خفَّ عليه وتيَّسر، إن شاء تربَّع، وإن شاء احتبى، وإن شاء جلس في حال القراءة كما يجلس للتشهد، وبين السجدتين، وإن شاء اتكأ، كل ذلك قد فعله السلف من التابعين ومن بعدهم، غير أن

التربع خاصة قد رُوِيَ عن غير واحد أنه كرهه، ورخصت فيه جماعة واختارته أخرى، فأما الاحتباء والجلوس كجلسة التشهد فلا نعلم عن أحد من السلف لذلك كراهة، وسنذكر الأخبار المروية في ذلك على وجهها إن شاء الله تعالى. اهـ



٥١٦- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٤ ص٣١٣): حَدَّثَنَا قُتَيبَةُ، حَدَّثَنا أبوعَوَانَةَ، عَن هِشَامِ بن عُروَةَ، عَن فَاطِمَةَ بنت المُنذِرِ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا يُحَرِّمُ مِن الرِّضَاعَةِ إلا مَا فَتَقَ الأمعَاءَ في الثَّدي، وكَانَ قَبلَ الفِطَامِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحديث رواته رواةُ الصحيح، ولكن الشوكانيّ رحمه الله تعالى يقول في "نيل الأوطار" (ج٦ ص٣٣٤): حديث أم سلمة أخرجه الحاكم وصححه، وأُعلّ بالانقطاع لأنه من رواية فاطمة بنت المنذر الأسدية عن أم سلمة، ولم تسمع منها شيئًا لصغر سنها إذ ذاك. اهـ

٥١٧- قال الإمام الترمذي رحمه الله (ج٩ ص٣٨٥): حَدَّثَنَا مَحمُودُ بنُ غَيلانَ، أَخبَرَنَا وَكِيعٌ، أَخبَرَنَا سُفيَانُ، عَن مَنصُورٍ، عَن عَامِرٍ الشَّعبِيِّ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إذَا خَرَجَ مِن بَيته قَالَ: «بِسمِ الله تَوَكَّلتُ عَلَى الله، اللهمَّ إنَّا نَعُوذُ بِكَ مِن أَن نَزِلَّ، أَو نَضِلَّ، أَو نَظلِمَ، أَو نُظلَمَ، أَو نَجهَلَ، أَو يُجهَلَ عَلَينَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحديث أخرجه أحمدُ وأبوداود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن السني كما في "تحفة الأحوذي".

وأنت إذا نظرتَ في سنده وجدته مسلسلاً بالأثبات، ولكن الحديث منقطع ففي "تهذيب التهذيب" في ترجمة الشعبي عن علي بن المديني لم يسمعْ من زيدِ بن ثابت، و لم يلق أبا سعيد الخدري ولا أم سلمة.

وللحديث علةٌ أخرى، ففي "عمل اليوم والليلة" للنسائي ص (١٧٦): ورواه زبيد عن الشعبى مرسلاً. أخبرنا محمد بن بشار، عن حديث عبدالرحمن، عن سفيان، عن زبيد، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مثله، و لم يذكر بسم الله.

٥١٨- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج١ ص٥١٩): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن صَالِحٍ أَبي الخَلِيلِ، عَن سَفِينَةَ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ في مَرَضِه الَّذي تُوُفِّيَ فِيهِ: «الصَّلاَةَ وَمَا مَلَكَت أَيمَانُكُم» فَمَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى مَا يَفيضُ بِهَا لِسَانُهُ.

قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (ج٢ ص٥١): هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواتِهِ ثم ذكر مخرجيه.

قال أبوعبدالرحمن: الحديث منقطع، ففي "تَهذيب التهذيب" في ترجمة صالح بن أبي مريم أبي خليل أنه أرسل عن سفينة.

٥١٩- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه (ج٢ ص١٢٣٤): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّد، حَدَّثَنَا عبدالرَّحمَنِ بنُ عبدالله، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن أَبي هَاشِمٍ الرُّمَّانيِّ، عَن حَبِيبِ بنِ أَبي ثَابِتٍ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اطَّلَى بَدَأَ بِعَورَتِهِ فَطَلاَهَا بِالنُّورَةِ، وَسَائِرَ جَسَدِهِ أَهلُهُ.

ظاهر السند الصحة، ولكنه منقطعٌ قال البوصيري: وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة، قاله أبوزرعة. اهـ وهكذا قاله صاحب «جامع التحصيل».

٥٢٠- قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٢٩٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ الفَضلِ، عَن أَبِي جَعفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ، عَن أُمِّ سَلَمَةَ قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحَجُّ جِهَادُ كُلِّ ضَعِيفٍ».

هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وهو منقطع ففي «المراسيل» لابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: أبوجعفر بن علي لم يلقَ أم سلمة.

وفي «العلل» للترمذي (ج١ ص٣٧٤) أنه سأل البخاريَّ عن هذا الحديث فقال: هو مرسلٌ، لم يدرك محمدُ بن علي أمَّ سلمة.

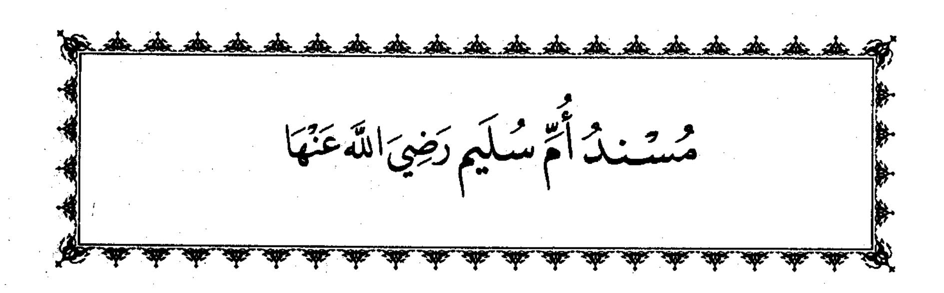
٥٢١- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٢٣٢): حَدَّثَنَا أَبوأَحمَدَ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحُسَينِ الشَّيبَانِيُّ، ثَنَا أَبوالعَلاءِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ جَعفَرٍ الكُوفِيُّ، بِمَصرَ، ثَنَا أَبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، ثَنَا حَفصُ بنُ غِياثٍ، عَن ابنِ جُرَيجٍ، عَن ابنِ أَبِي مُلَيكَةَ عَن أُمِّ سَلَمَةَ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقرَأُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الحَمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ﴾ يُقَطِّعُهَا حَرفًا حَرفًا.

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين و لم يخرجاه.

الحديث ظاهره الصحة كما يقول الحاكم رحمه الله وإن كان عليه مؤاخذة وهو أنّهما لم يخرجا لابن أبي مليكة عن أم سلمة كما في «تحفة الأشراف»، بل ليس له في «تحفة الأشراف» عن أم سلمة إلا حديثان عند الترمذي، وقال الترمذي (ج٨ ص١٩٩) عَقِبَ هذا الحديث: هذا حديثٌ غريب وليس إسناده بمتصل، لأن الليث روى شيئًا منه عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك يعني عن أم سلمة. اهـ

وذكره العلائي في "جامع التحصيل" عن الترمذي مثله، وكذا المزي في "تحفة الأشراف".

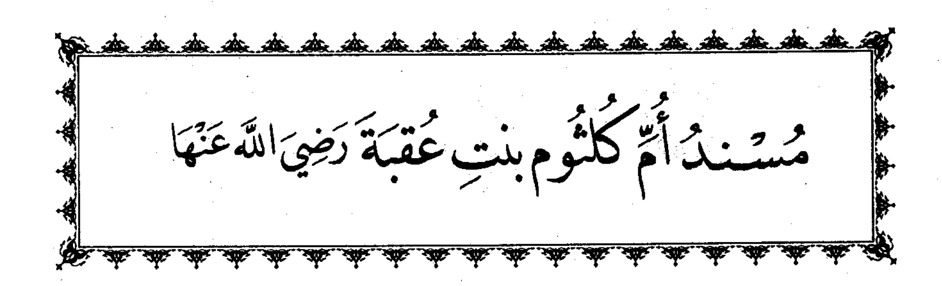
قال أبو عبد الرحمن: الحديث من طريقيه ضعيفٌ: أما الأولى: فللانقطاع، وأما الثانية: فلأن يعلى بن مملك قال الحافظ فيه في "التقريب": مقبول. يعني إذا توبع وإلا فليِّن.



٥٢٢ـ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج٦ ص٣٧٦): حَدَّثَنَا حَسَنٌ يَعنِي ابنَ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنا زُهَيرٌ، عَن سُلَيمَانَ التَّيمِيِّ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، عَن أُمِّ سُلَيمٍ أَنَّهَا كَانَت مَعَ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُنَّ يَسُوقُ بِهِنَّ سَوَّاقٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَي أَنجَشَةُ، رُوَيدَكَ سَوقَكَ بِالقَوَارِيرِ».

هذا الحديث رجالُه رجالُ الصحيح، وزهيرٌ هو ابن معاوية كما في ترجمة حسن بن موسى من "تهذيب التهذيب".

والحديثُ من حديث أم سليم رضي الله عنها معلٌّ، والصحيح أنه من حديث أنس، قال الحافظ المزي في "تحفة الأشراف": رواه ثابت وأبوقلابة وقتادة و لم يقولوا: عن أُمِّه، وكذا رواه سفيان بن عيينة، ويزيد بن زريع، عن سليمان التيمي، وقد مضى. اهـ



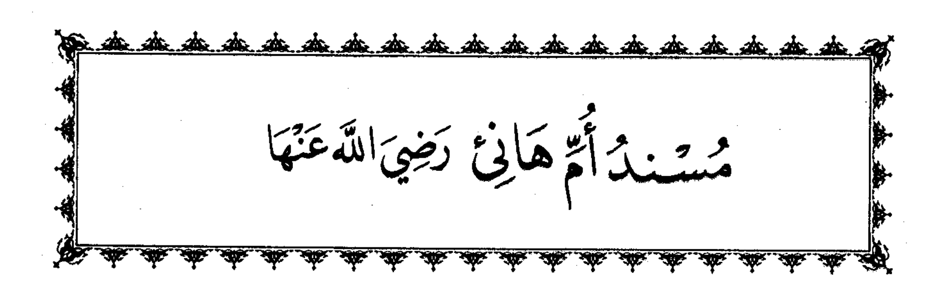
٥٢٣- قال الحاكم رحمه الله (ج١ ص٤٠٦): أخبَرَنَا أَبوعَبدالله مُحَمَّدُ بنُ عَليٍّ الصَّنعَانِيُّ، حَدَّثَنَا إسحَاقُ بنُ إبرَاهيمَ الصَّنعَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبدُالرَّزَّاق، أنبأَنَا مَعمَرٌ، عَن الزُّهرِيِّ. وَحَدَّثَنَا أَبوبَكرِ بنُ إسحَاقَ، أَنبَأَنَا بِشرُ بنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الحُمَيدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَن الزُّهرِيِّ، عَن حُمَيد بنِ عَبدالرَّحمَنِ، عَن أُمِّه أُمِّ كُلثُوم بِنتِ عُقبَةَ -قَالَ سُفيَانُ: وَكَانَت قَد صَلَّت مَعَ رَسُول الله ﷺ القِبلَتَينِ- قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفضَلُ الصَّدَقَة عَلَى ذِي الرَّحِمِ الكَاشِحِ».

هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ و لم يخرجاه.

وأخرجه البيهقي (ج٧ ص٢٧) من طريق الحاكم بالسندين.

الحديث إذا نظرتَ إلى سندِهِ ترى رجالَه رجالَ الصحيح، فتحكم عليه بالصحة، ولكن في «مسند الحميدي» (ج١ ص١٥٧) أن سفيان قال: أخبروني عن الزهري.

وعقِبَ الحديثِ قالَ سفيان: و لم أسمعه من الزهري. فعُلم أن الحديث منقطع من طريق سفيان، وأما طريق معمر فظاهرها الصحة. والحمد لله.



٥٢٤- قال الإمام النسائي رحمه الله (ج١ ص١٣١): أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدالرَّحمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بنُ نَافِعٍ، عَن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن أُمِّ هَانِئٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ اغتَسَلَ هُوَ وَمَيمُونَةُ مِن إِنَاءٍ وَاحِدٍ، فِي قَصعَةٍ فِيهَا أَثَرُ العَجِينِ.

هذا حديثٌ إذا نظرتَ إلى سندِهِ وجدتَهم رجالَ الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول (ج٤ ص٢٤٦ بتحقيق إبراهيم عطوة): قال محمدٌ: لا أعرف لمجاهد سماعًا من أم هانئ.

٥٢٥- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص٧٧٣): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن أُمِّ هَانِئٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «اتَّخِذِي غَنَمًا فَإِنَّ فِيهَا بَرَكَةً».

قال البوصيري: هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقات، وذكر أن الإمام أحمد وأبا بكر بن أبي شيبة روياه في "مسنديهما" قال: ورواه أبويعلى الموصلي في "مسنده" عن ابن نمير عن أبي معاوية عن هشامٍ فذكره.

الحديث قد اختلفَ فيه على هشام، قال الحافظ في "النكت الظراف" تعليقًا على كلامِ المزيِّ بعد ذِكرِهِ في ترجمة أم هانئ: قلت: رواه حيوة بن شريح عن ابن الهاد أن هشامًا حدثه عن أبيهِ عن عائشةَ. أخرجه أبوجعفر الطبري في "تهذيب الآثار" عقب

روايةٍ له عن أبي كريب، عن أبي معاوية ووكيع[1]، وأرسله يحيى بن سعيد القطان وعبدة عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ قال لأم هانئ.

أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" عنه. اهـ

والحديث أخرجه الخطيب (ج٧ ص١١) من حديث أبي معاوية قال: حدثنا هشام ابن عروة عن أبيه عن أم هانئ به.

وأخرجه (ج٨ ص٢٠٢) من طريق حفصٍ بن عمر ويعرف بالكفر قال: حدثنا هشامُ بن عروة عن أبيه عن عائشةَ به.

وذكر الخطيبُ عن ابن عدي أنه قال في حفصِ بن عمر: حدَّثَ عن عمر بن قيس الملائي، عن عطاء، عن ابن عباس، أحاديثَ بواطيل.

ورواه الإمام أحمد (ج٦ ص٣٤٢) فقال: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَبَاحٌ، عَن مَعمَرٍ، عَن أَبِي عُثمَانَ الجَحشِيِّ، عَن مُوسَى أَو فُلَانِ بنِ عبدالرَّحمَنِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَن أُمِّ هَانِئٍ، قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّخِذِي غَنَمًا يَا أُمَّ هَانِئٍ، فَإِنَّهَا تَرُوحُ بِخَيرٍ، وَتَغدُو بِخَيرٍ».

الحديث في سندهِ موسى بن عبدالرحمن بن أبي ربيعة ترجمته في "تعجيل المنفعة" و لم يروِ عنه إلا أبوعثمان الجحشي، وأبوعثمان الجحشي لم يروِ عنه إلا معمر كما في "تعجيل المنفعة"، فهما مجهولا العين لا يصلحان في الشواهد والمتابعات.

فحاصلُ الكلام على الحديث أن الحديث جاء من حديث عائشة، والظاهر أن من رواه عنها سَلَكَ به الجادة، وليس فيهم من يعتمد عليه إلا حيوة بن شريح، فالظاهر أنه سلك الطريق المألوفة.

وجاء من حديث أم هانئ رواه أبومعاوية ووكيع، ولكن لم نجدْ لعروة روايةً عن أم

(١) الظاهر أنه بهذا السند ينتهي إلى أم هانئ.

هانئ إلا هذا الحديث، وعروة قد أرسل عن جماعةٍ من الصحابة، فهل سمع منها، لم نرَ سماعه. ورواه مرسلاً يحيى بن سعيد القطان، وعبدة بن سليمان، فالظاهر ترجيح المرسل، والله أعلم.

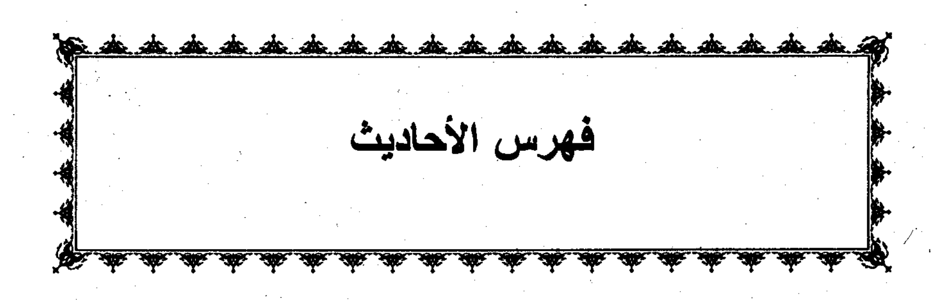
٥٢٦- قال الإمام أبوعبدالله بن ماجه رحمه الله (ج٢ ص١١٩٩): حَدَّثَنَا أبوبَكرِ بنُ أَبي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، عَن ابنِ أَبي نَجِيحٍ، عَن مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَت أُمُّ هَانِئٍ: دَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ مَكَّةَ وَلَهُ أَربَعُ غَدَائِرَ، تَعنِي: ضَفَائِرَ.

ورواه أبوداود رحمه الله (ج١١ ص٢٤٤): حَدَّثَنَا النُّفَيلِيُّ، أخبَرَنَا سُفيَانُ به. هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتَهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله ذكر هذا الحديث (ج٥ ص٤٧٧، ٤٧٨) الأولى قال بعدها: هذا حديثٌ غريبٌ.

والثانية: قال: هذا حديثٌ حسن، وعبدالله بن أبي نجيح مكي، وأبونجيح اسمه يسار، قال محمدٌ: لا أعرف لمجاهدٍ سماعًا من أم هانئ. اهـ

ونقل الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" قولَ البخاري وسكت عليه.





أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ق

ك

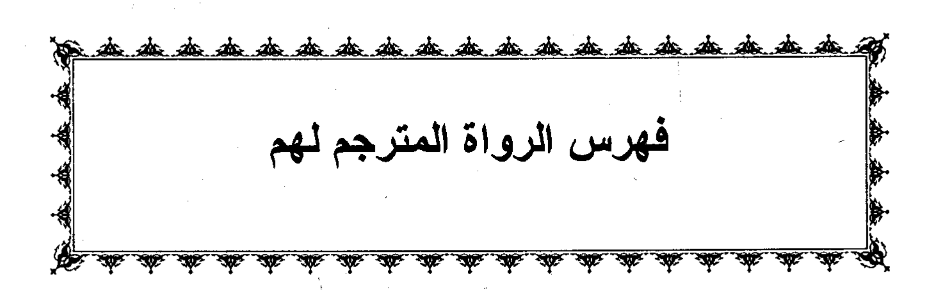
ل

ن

هـ

و

ي



فهرس الرواة المترجم لهم

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

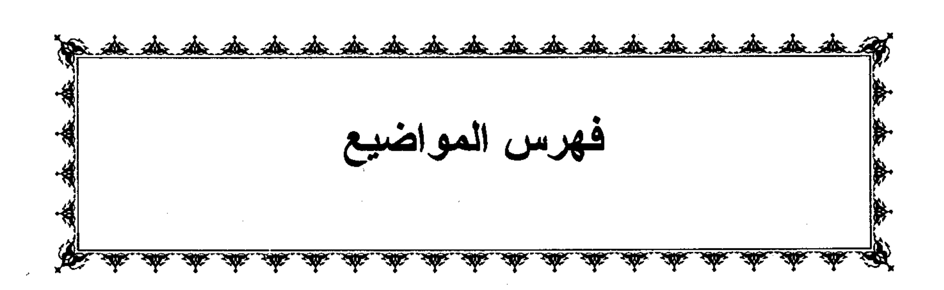
ق

ل

م

الكنى

النساء



فهرس المواضيع